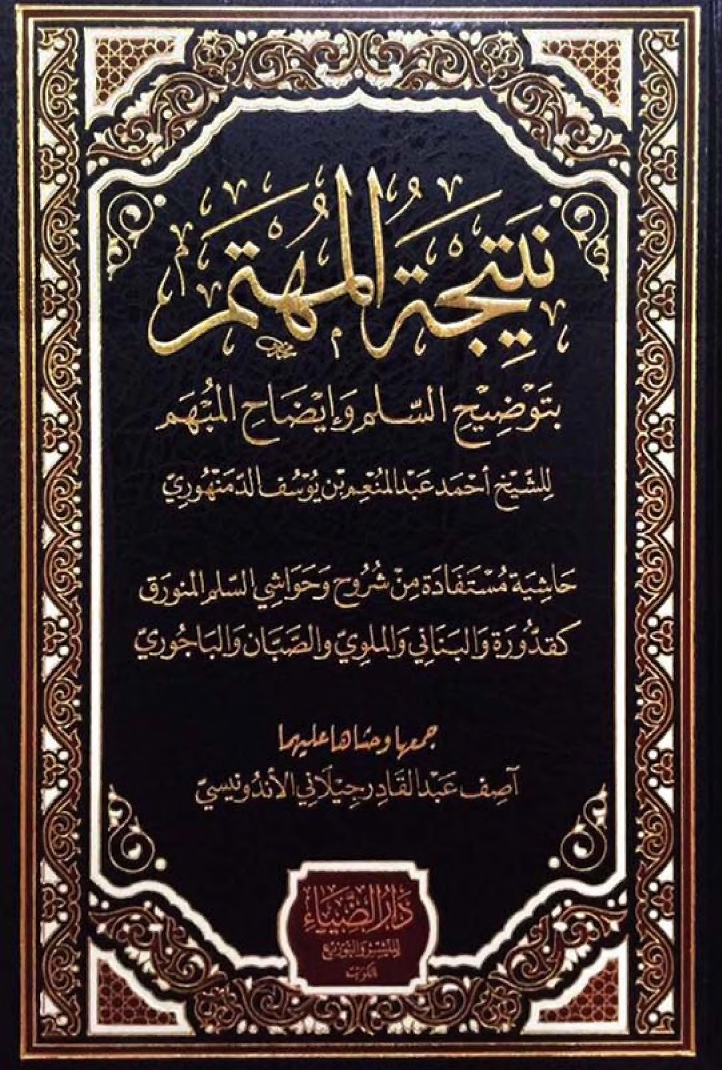

نتيجة المهتم
بتوضيح السلم وإيضاح المبهم
للشيخ أحمد عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري
حاشية مستفادة من شروح وحواشي السلم المنورق
كقدورة والبناني والملوي والصبان والباجوري
جمعها وحشاها عليها
آصف عبد القادر جيلاني الأندونيسي
دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت



نتيجة المهتم

بتوضيح السلم وإيضاح المبهم

للشيخ أحمد عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري

حاشية مستفادة من شروح وحواشي السلم المنورق
كقدورة والبناني والملوي والصبان والباجوري

جمعها وحشاها عليها
آصف عبد القادر جيلاني الأندونيسي



خطبة إيضاح المبهم

مقدمة

نتيجة المهتم بتوضيح السلم وإيضاح المبهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لِلّهِ رَبِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِه وصَحْبِه أَجْمَعِينَ.

(وبَعْدُ) فهذه تعليقاتٌ مُفِيدةٌ لِلمُبْتَدِئِينَ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - على «شرحِ الشَّيْخِ الإمامِ العَلّامةِ أَحْمَدَ بْنِ عبدِ المُنْعِمِ الدَّمَنْهُورِيِّ» على «مَتْنِ السُّلَّمِ في المَنْطِقِ» لِلإمامِ أبي زيدٍ عبدِ الرّحمنِ الأَخْضَرِيِّ - رَحِمَهما اللهُ تعالى -، أَخَذْتُها مِن شُرُوحِ «السُّلَّمِ» وغيرِها مِن كُتُبِ الفَنِّ كما سَتَراها مَعْزُوَّةً إليها في أَغْلَبِ المَواضِعِ.

ولمّا كانَ «إيضاحُ المُبْهَمِ» شرحًا بالقولِ حيثُ أَوْرَدَ الشّارحُ أوّلًا أَبياتَ «السُّلَّمِ» كامِلةً مُفرَّقةً على فَقَراتٍ بحَسَبِ المَوْضُوعاتِ مُبْتَدِئًا بقولِه: «قالَ النّاظِمُ» ثُمّ يَشْرَعُ في شَرْحِها بيتًا بيتًا مُبْتَدِئًا بقولِه: «أقولُ»، وكانَ الغالِبُ في الشّرحِ بالقولِ أخذَ المعنَى الإجْماليِّ مِن المَتْنِ دُون عِنايةٍ ببَيانِ المُفْرَداتِ وإعْرابِ الكَلِماتِ إلّا في اليَسيرِ النّادِرِ، وكانَتْ حاجةُ الطُّلّابِ ماسّةً إلى رَبْطِ فَهْمِهم لِلمَسائِلِ بنُصُوصِها، فلمّا كانَ الأمرُ كما ذَكَرْتُ أَحْبَبْتُ تتميمَ هذه الحاشِيةِ بشرحِ أَبْياتِ «السُّلَّمِ» شرحًا مُخْتَصَرًا ممزوجًا بحيثُ يَتَناسَقُ الشّرحُ مَعَ مَتْنِ الأبياتِ حتّى يكونا كأنهما كلامٌ واحِدٌ كما هو الحالُ في الشّرحِ المَمْزُوجِ؛



....

لِيكُونَ المُطالِعُ لهذه الحاشِيةِ على عِلْمٍ بمَقاصِدِ مَتْنِ «السُّلَّمِ» ومَعانِي «شرحِه»، ولهذا سَمَّيْتُ هذه الحاشِيةَ:

«نَتِيجةَ المُهْتَمِ بتَوْضِيحِ السُّلَّمِ وإِيضاحِ المُبْهَمِ»

وقلتُ في بِداياتِ التّعليقِ على الأبياتِ: «أقوالُ الأبياتِ»، وفي بِداياتِ التّعليقِ على شرحِها: «أقوالُ الشّرحِ»؛ لِيكُونَ ذلك أَبْعَثَ إلى نَشاطِ قارِئِ هذه الحاشِيةِ.

ولْيُعْلَمْ: أنني إنّما كَتَبْتُها لِلمُبْتدئِين أَمْثالي تقريبًا لأفهامِهم، فمَن وَجَدَ فيها بُغْيَتَه فلْيَحْمَدِ اللهَ تعالى على ذلك ولا يَبْخَلَنّ مِن الدُّعاءِ لي بالخَيْرِ، ومَن لم يَجِدْ فيها مَطْلَبَه فلْيَبْحَثْ عنه في مَظانِّه، وما ذُكِرَ فيها مُوافِقًا لِلحَقِّ فإنّما هو منقُولٌ مِن تلك الدَّفاتِرِ، لِهؤلاءِ الأعلامِ الأَكابِرِ، وما وَقَعَ فيها مُخالِفًا لِلصَّوابِ فهو منسوبٌ إلى زَلّةِ قَلَمِي الفاتِرِ، أو سُوءِ فَهْمِي القاصِرِ، فالمَرْجُوُّ ممّنِ اطّلَعَ فيها على خَطَإٍ أن يُصْلِحَه وأن يَسْتَغْفِرَ اللهَ لي مِنه:

جَمَعْتُ لِكُلِّ المُبْتَدِينَ مُقَرِّبًا	وإِنِّي لِدَعْوَى الخَيْرِ مِنْهُمْ لَذُو رَجْو
ويَبْقَى كَثِيرٌ ما عُنِيتُ بِجَمْعِهِ	فَإِنَّ التَّقَصِّي لَيْسَ يُقْدَرُ مِن نَحْوِي
أَقُولُ لِمَنْ يَقْرَا كِتابِي مُؤَمِّلًا	لَهُ النَّفْعَ قَوْلًا لِلْخَبِيصِي أَخِي فارْوِ
جَزَى اللهُ خَيْرًا مَنْ تَأَمَّلَ صَنْعَتِي	وقَابَلَ ما فِيهَا مِنَ السَّهْوِ بالعَفْوِ
وأَصْلَحَ مَا أَخْطَأْتُ فِيهِ بِفَضْلِهِ	وفِطْنَتِهِ وَاسْتَغْفَرَ اللهَ مِنْ سَهْوِيْ

وأَرْجُو مِن اللهِ الكريمِ النّفْعَ بها كما نَفَعَ بأَصْلَيْها، إنّه على ذلك قديرٌ، وبالإِجابةِ جَديرٌ.



مقدّمة
إيضاح المبهم من معاني السّلّم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلّهِ المُلْهِمِ لِلصَّوابِ *

قولُ الشّارحِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: (**بِسْمِ الله الرّحمنِ الرّحيمِ**) الكلامُ على البَسْمَلَةِ شَهيرٌ لا حاجةَ إلى الإطالةِ به.

قولُه: (**الحمدُ لِلّهِ**) يأتي لِلشّارحِ الكلامُ على الحَمْدَلةِ في شَرْحِ خُطْبَةِ النّاظِمِ.

قولُه: (**المُلْهِمِ لِلصَّوابِ**) قالَ الباجُورِيُّ في «**حاشِيتِه على شرحِ السَّنُوسِيّةِ**» في المَنْطِقِ (ص٥) عندَ قولِ السَّنُوسيِّ: «**الحمدُ لِلّهِ المَلِكِ الوَهّابِ * المُلْهِمِ لِلصَّوابِ**»: «قولُه: (**المُلْهِمِ**) أيِ: المُوقِعِ في القَلْبِ الخَيْرَ، لكنْ يَلْزَمُ هُنا التّجريدُ ـ أيْ تجريدُ الإيقاعِ عنِ التّقييدِ بالخيرِ ـ؛ بدليلِ قولِه: «**لِلصّوابِ**»، فـ«**الإِلْهامُ**»: إِيقاعُ الخَيْرِ في القَلْبِ، وبتَقْييدِنا بالخَيْرِ خَرَجَ الوَسْواسُ؛ فإنّه: إِيقاعُ الشَّرِّ في القَلْبِ كما قَرَّرَه شيخُنا، وقولُه: (**لِلصَّوابِ**) أيِ: المُوافَقَةِ لِلواقِعِ، فهو ضِدُّ الخَطَإِ، وفيه براعةُ اسْتِهلالٍ؛ لأنه يُبْحَثُ في هذا الفَنِّ إلى ما يُؤَدِّي إلى الصّوابِ، وبَراعةُ **الاِسْتِهْلالِ** في الأصلِ: التَّفَوُّقُ في الاِبْتِداءِ، وفي الاِصْطِلاحِ: أن يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ في طالِعةِ كلامِه بما يُشْعِرُ بمقصودِه، وأمّا «**بَراعةُ المَطْلَبِ**» فهي: أن يُقَدِّمَ الثَّناءَ على المقصودِ، و«**بَراعةُ المَقْطَعِ**» هي: أن يَأْتِي بما يُشْعِرُ بالاِنْتِهاءِ: كقولِهم في الآخِرِ: «**ونَسْأَلُه حُسْنَ الخِتامِ**».

والصّلاةُ والسّلامُ على سيِّدِنا مُحمَّدٍ النّاطقِ بالحِكْمَةِ ....

قولُه: (والصّلاةُ) يأتي الكلامُ عليها عندَ قولِ النّاظِمِ: «صَلّى عليه اللهُ ما دامَ الحِجا *».

قولُه: (والسّلامُ) قالَ الشّارحُ عندَ قولِ النّاظِمِ في آخِرِ المَنْظُومةِ: «ثُمّ الصّلاةُ والسّلامُ سَرْمَدَا *»: «السّلامُ»: الأمانُ مِن النّقائِصِ»، وقالَ المِنْياوِيُّ «حاشِيتِه على الشّارحِ على الجوهرِ المكنونِ لِلنّاظِمِ» (ص٧): السّلامُ: التّحيّةُ، وتفسيرُه بالأَمْنِ ـ كما فَسَّرَ به السَّنُوسيُّ وغيرُه ـ في هذا المَقامِ رُبّما يُشْعِرُ بأنّ المُسَلَّمَ عليه مَظِنّةُ الخَوْفِ؛ لأنّ المعنَى على طَلَبِه والدّعاءِ به، والنّبيُّ ﷺ بل وأتباعُه لا خَوْفٌ عليهم وإنْ قالَ: «إنِّي لَأَخْوَفُكُم مِن اللهِ»؛ فهذا مَقامُ عُبُودِيّتِه في ذاتِه وإجلالُه لِمَوْلاه. اهـ

قولُه: (النّاطِقِ) أي: المُتَكَلِّمِ، وآثَرَ «النُّطْقَ» على «التَّكَلُّمِ» و«القَوْلِ» ـ مَثَلًا ـ لِثلاثةِ أَوْجُهٍ: الأوّلُ: مُوافَقَةُ الآيةِ الشّريفةِ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، والثّاني: أنه ـ أي النُّطْقَ ـ أَنْسَبُ بهذا الفَنِّ المُسَمَّى بـ«ـالمَنْطِقِ» كما سيَأتي، والثّالِثُ: أنه لم يَشْمَلِ البارِيَ تعالى، فلا يَحْتاجُ الكلامُ معَه إلى تخصيصٍ، بخِلافِ ما لو قالَ: «تَكَلَّمَ» أو «قالَ» مَثَلًا؛ لِدُخُولِه تعالى، فيَحْتاجُ إلى ذلك؛ لإِخْراجِه تعالى: بأن يقولَ: «قالَ أو تَكَلَّمَ مِن الخَلْقِ»، ذَكَرَ الوَجْهَيْنِ الأوّلَ والثّالثَ الشّيخُ مُصْطَفَي بن مُحمَّدٍ البَنّانيُّ في «حاشِيتِه على مُخْتَصَرِ السَّعْدِ على التّلخيصِ في البلاغةِ» (١/٢٧ ـ ٢٨) عندَ قولِ الخطيبِ القَزْوِينيِّ: «والصّلاةُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ خيرِ مَن نَطَقَ بالصّوابِ».

قولُه: (بالحِكْمةِ) قالَ الشّيخُ زَكَرِيّا في «فتحِ الرّحمنِ شرحِ لُقطةِ العَجْلانِ»



وفَصْلِ الخِطابِ ❊

وعلى آلِه ....

في المَنْطِقِ (ص٨) عندَ قولِ الزَّرْكَشيِّ: «والصّلاةُ والسّلامُ على خَيْرِ مَن نَطَقَ بالصَّوابِ ❊ وعلى آله وصَحْبِه أُولِي الحِكْمةِ وفَصْلِ الخِطابِ»: «الحِكْمةُ: كمالُ العِلْمِ، وإتقانُ العَمَلِ». اهـ و«الحِكْمةُ» في الاصْطِلاحِ: عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن حَقائِقِ الأَشْياءِ على ما هِيَ عليه في نفسِ الأَمْرِ بقَدْرِ الطّاقةِ البَشَريّةِ، كذا في «كَشْفِ الظّنونِ» (١/٦٧٦)، وذَكَرَ فيه خِلافًا في دُخُولِ المَنْطِقِ في الحِكْمةِ وعَدَمِ دُخُولِه، فانْظُرْه.

قولُه: (وفَصْلِ الخِطابِ) أيْ: تمييزِ الحَقِّ عنِ الباطِلِ، أوِ البَيانِ الشّافي في كلِّ قَصْدٍ، وقيلَ: هو: الحُكْمُ بالبَيِّنةِ أوِ اليمينِ، أوِ الفِقْهُ في القَضاءِ، أوِ النُّطْقُ بـ«أمّا بَعْدُ». اهـ «فتحُ الرّحمنِ شرحُ لقطةِ العَجْلانِ» (ص٨)، وفي «المُطَوَّلِ» لِلسَّعْدِ التَّفْتازانيِّ (ص٨) عندَ قولِ «التّلخيصِ»: «والصّلاةُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ خيرِ مَن نَطَقَ بالصّوابِ وفَصْلِ الخِطابِ»: «قولُه: (وفَصْلِ الخِطابِ) إشارةٌ إلى المُعْجِزةِ؛ لأنّ الفَصْلَ التّمييزُ، ويُقالُ لِلكلامِ البَيِّنِ «فَصْلٌ» بمعنَى «مفصولٍ»، فـ«فَصْلُ الخِطابِ»: البَيِّنُ مِن الكلامِ الّذي يَتَبَيَّنُه مَن يُخاطَبُ به ولا يَلْتَبِسُ عليه، أو بمعنَى «فاصِلٍ» أيِ: الفاصِلِ مِن الخِطابِ الّذي يَفْصِلُ بين الحَقِّ والباطِلِ والصّوابِ والخَطإِ». اهـ فأشارَ إلى أنّ «الفَصْلَ» مصدرٌ ١ ـ إمّا بمعنَى اسْمِ المفعولِ ٢ ـ أو بمعنَى اسْمِ الفاعِلِ.

قولُه: (وعلى آلِه) أيْ: أتباعِه في العَمَلِ الصّالِحِ، قالَه المَلَويُّ في «شرحِ السَّمَرْقَنْديّةِ»، قالَ مُحَشّيه الأَميرُ: «أَلْ» ـ في قولِه: «العَمَلِ الصّالِحِ» ـ لِلجِنْسِ، فيَصْدُقُ بمُجَرَّدِ الإيمانِ؛ لأنّ المَقامَ مَقامُ الدُّعاءِ، ونُقِلَ عنه: أنّ المُتبادِرَ: أنّ



وأصحابِه الكِرامِ *

والتّابِعينَ ومَن تَبِعَهُمْ بإِحْسانٍ على الدَّوَامِ *

(وَبَعْدُ): ....

المُرادَ: ما زادَ على أصلِ الإِيمانِ، وكأنه لأنّ الصّلاةَ تُؤْذِنُ بالتّعظيم، فلِذا لا تكونُ على غيرِ الأَنْبياءِ والمَلائِكةِ إلّا تَبَعًا، وقد وَرَدَ ضعيفًا: «آلُ مُحمَّدٍ كلُّ تَقيٍّ». اهـ «مِنْياوي على الشّارح على الجوهرِ المكنونِ».

قوله: (وأصحابِه) مِن المُهاجِرين والأنصارِ، وهو جمعُ «صاحِبٍ» بمعنى «الصَّحابيِّ»، ويأتي تعريفُه في الشّارحِ.

قوله: (ومَن تَبِعَهم) أيِ تَبِعَ التّابِعين إلى يومِ القِيامةِ (بإِحْسانٍ) قالَ الخطيبُ الشِّرْبينيُّ في «السِّراجِ المُنيرِ» (٧٤٥/١) في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ قوله: ﴿بِإِحْسَٰنٍ﴾ أيْ في اتّباعِهم، فلم يَحُولُوا عن شيءٍ مِن طَرِيقَتِهم، وقالَ عَطاءٌ: «هُمُ الّذين يَذْكُرُون المُهاجِرِينَ والأنصارَ، ويَتَرَحَّمُون عليهم، ويَدْعُونَ لهم، ويَذْكُرُون مَحاسِنَهم». اهـ

قوله: (وبعدُ) هي كلمةٌ يُؤْتَى بها لِلاِنْتِقالِ مِن أسلوبٍ إلى أسلوبٍ آخَرَ، وأصلُها: «أمّا بعدُ»؛ بدليلِ لُزُومِ الفاءِ في حَيِّزِها غالبًا؛ لِتَضَمُّنِ «أمّا» معنَى الشّرطِ، والأصلُ: «مَهما يَكُنْ مِن شيءٍ بعدَ البَسْمَلةِ والحَمْدَلةِ والصّلاةِ والسّلامِ على مَن ذُكِرَ». اهـ «غاية الوصول» لِلشّيخِ زكريّا الأنصاريِّ، والكلامُ عليها شهيرٌ، وقد أَفْرَدَها بعضُ العلماءِ بالتّأليفِ، منهم: ١ ـ الشّيخُ الإمامُ إِسْماعيلُ بْنُ غُنَيْمٍ الجَوْهَريُّ في كتابِه: «إِحْرازِ السَّعْدِ بِإِنْجازِ الوَعْدِ بمَسائِلِ أمّا بعدُ»،



فيَقولُ أَحْمَدُ الدَّمَنْهُورِيُّ ـ بَلَّغَهُ اللهُ الآمالَ ۞ ورَزَقَهُ التَّوفيقَ في الأقوالِ والأفعالِ ۞ ـ: قَدْ سَأَلَنِي بعضُ الطَّلَبَةِ المُبْتدِئِينَ ۞ أن أَشْرَحَ «سُلَّمَ المَنْطِقِ» شرحًا يكونُ في غايةِ اللِّينِ ۞..

---

٢ ـ والإِمامُ العَلّامةُ الشّيخُ مُحمَّد مُوسَى روحاني البازيُّ الباكِسْتانيُّ في كتابِه الفريدِ في بابِه: «**النَّجْمِ السَّعْدِ في مَباحِثِ أمّا بعدُ**».

قولُه: (**فيقولُ أحمدُ إلخ**) وفي بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ زِيادةٌ هكذا: «**فيقولُ الشّيخُ الإمامُ العالِمُ العَلّامةُ الحَبْرُ الفَهّامةُ شمسُ المِلّةِ والدِّينِ**».

قولُه: (**الدَّمَنْهُورِيُّ**) قالَ المِنْياوِيُّ ـ بكسرِ الميمِ وسكونِ النُّونِ ـ في «**حاشيتِه على الشّارح على الجَوْهَرِ المَكْنُونِ**»: «سَمِعْتُ مِن شَيْخِنا: أنه مِن بَلْدَةٍ قريبةٍ مِن القاهِرةِ تُسمَّى: «**دَمَنْهُورَ الوَحْشِ**»، لا مِن البَلْدةِ المعروفةِ بـ«**دَمَنْهُورِ البُحَيْرَةِ**». اهـ

قوله: (**بَلَّغَه اللهُ الآمالَ**) «**بَلَّغَ**» بالتّضعيفِ مُتَعَدٍّ لمفعولَيْنِ، قالَ الشّاعِرُ:

إِنّ الثَّمانِينَ وقد بُلِّغْتُها ... قد أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمانِ

و«**الآمالُ**» بالمَدِّ: جمع «**أَمَلٍ**»، وهو: الرَّجاءُ، و«**أل**» فيه بدلٌ مِن الضّميرِ، أيْ: آمالَه.

قوله أيضًا: (**بَلَّغَه اللهُ الآمالَ**) هذه الجملةُ وجملةُ قولِه: (**ورَزَقَه التوفيقَ في الأقوالِ والأفعالِ**): جملةٌ اعْتِراضيّةٌ بين الفعلِ ومفعولِه.

قوله: (**قد سَأَلَني بعضُ الطَّلَبَةِ إلخ**) هذه الجملةُ إلى آخِرِ الكِتابِ في مَحَلِّ نَصْبِ مَقُولُ القولِ لقوله: «**فيَقُولُ**».

قوله: (**في غايةِ اللِّينِ**) بكسرِ اللّامِ، أيْ: غايةِ السُّهُولةِ.

وأَن لا أَزِيدَ على حَلِّ أَلْفاظِهِ * لِيَظْفَرَ بِفَهْمِ مَعْناه مَن هُوَ مِن حُفَّاظِهِ * فأَجَبْتُهُ لِذلِكَ * ١ ـ مُسْتَعِينًا بالقادِرِ المالِكِ * ٢ ـ مُسَمِّيًا له:

بـ«إِيضاحِ المُبْهَمِ * مِن مَعانِي السُّلَّمِ *»

٣ ـ طالِبًا مِن السَّميعِ البَصيرِ * أن يَنْفَعَ بِه كما نَفَعَ بأصلِه إنّه على ذلك قديرٌ *

قوله: (على حَلِّ ألفاظِه) شَبَّهَ الألفاظَ بشيءٍ معقودٍ، وحَذَفَ المُشَبَّهَ به، وأَثْبَتَ له شيئًا مِن لَوازِمِه، وهو: «الحَلُّ»، ففيه اسْتِعارةٌ بالكِنايةِ. اهـ «بجيرمي على خطيب» (١/٢٠).

قوله: (لِيَظْفَرَ) بفتحِ الفاءِ مِن بابِ «تَعِبَ» أيْ: يَفُوزَ ويَنالَ.

قولُه: (مِن حُفّاظِه): جمعُ «حافِظٍ».

قولُه: (لذلك) أيْ لِشَرْحِه.

قولُه: (المالِكُ) مِن الأَسْماءِ الحُسْنَى كما في «الجامعِ الصّغيرِ» مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ بسندٍ ضعيفٍ، ومَعْناه كما قالَ المُناوِيُّ في «التّيسيرِ» (١/٣٣٢): «المُتَصَرِّفُ في الخَلْقِ بالقَضاءِ والتّدبيرِ»، وقالَ في مَوْضِعٍ آخَرَ (١/٣٣٢): «الّذي لا يَعْجِزُ عن إِنْفاذِ ما يَقْتَضِيه حُكْمُه». اهـ وأمّا «المَلِكُ» بتَرْكِ الألفِ فقد وَرَدَ في التّنزيلِ في أربعةِ مَواضِعَ، منها في سورةِ الحَشْرِ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وإِنّما آثَرَ الأوّلَ عليه حِرْصًا على مُراعاةِ الفاصِلةِ مع قولِه: «لِذلِكَ».

قولُه: (أن يَنْفَعَ به) أيْ: بهذا الشّرحِ (كما نَفَعَ بأَصْلِه) الّذي هو «السُّلَّمُ المُنَوْرَقُ»، وقد أجابَ اللهُ تعالى له دُعاءَه.

١ ـ قالَ رَحِمَه اللهُ تعالى:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اَلْحَمْــدُ لِلَّــهِ الَّــذِي قَــدْ أَخْرَجَــا   نَتَــائِجَ الْفِكْــرِ لِأَرْبَــابِ الْحِجَــا

قوله: (قالَ) أيِ الإمامُ أبو زيدٍ عبدُ الرّحمن بن سيدي الصّغير الأَخْضَرِيُّ.

قوله: (رَحِمَه اللهُ تعالى) جملةٌ دُعائيّةٌ مُعْترِضةٌ بين «قالَ» ومفعولِه، وهو قولُ النّاظِمِ: «الحمدُ لِلّهِ الّذي قد أَخْرَجا *» إلى آخِرِ المنظومةِ، والدُّعاءُ لِلعُلماءِ مُسْتَحَبٌّ في أوّلِ الدّرسِ، قالَ الإمامُ النَّوَويُّ في «مُقدِّمةِ المجموعِ» (١/٣٤): «ويُقَدِّمُ على الدَّرْسِ تِلاوةَ ما تَيَسَّرَ مِن القُرآنِ، ثُمَّ يُبَسْمِلُ، ويَحْمَدُ اللهَ تعالى، ويُصَلِّي ويُسَلِّمُ على النَّبيِّ ﷺ وعلى آلِه، ثُمّ يَدْعُو لِلعُلماءِ الماضِينَ مِن مَشايِخِه ووالِدَيْه والحاضِرِين وسائِرِ المُسْلِمِين، ويقولُ: «حَسْبُنا اللهُ ونِعْمَ الوَكيلُ، ولا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلّا باللهِ العَليِّ العَظيمِ، اللّهمّ إنِّي أَعُوذُ بك مِن أن أَضِلَّ أو أُضَلَّ، أو أَزِلَّ أو أُزَلَّ، أو أَظْلِمَ أو أُظْلَمَ، أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ عَلَيَّ». اهـ

١ ـ أقوالُ الأبياتِ

١ ـ (الحمدُ) كُلُّه مُسْتَحَقٌّ (لِلّهِ الّذي قد) لِلتّحقيقِ (أَخْرَجَا) الألفُ للإِطْلاقِ (نَتائِجَ الفِكْرِ) أيِ النَّتائِجَ الّتي تَنْشَأُ عنِ الفِكْرِ، و«النَّتائجُ»: جمعُ «نتيجةٍ»، وهي لغةً: الثّمرةُ والفائِدةُ، واصْطِلاحًا: القولُ اللّازِمُ مِن تسليمِ قولين لِذاتِهما كما يأتي (لِأَرْبابِ) مُتَعَلِّقٌ بقولِه: «أَخْرَجا»، و«الأربابُ»: جمعُ «رَبٍّ» (الحِجا): العقلُ أيْ: لأصحابِ العقولِ.

وَحَـطَّ عَـنْهُمْ مِـنْ سَمَـاءِ الْعَقْـلِ كُـلَّ حِجَـابٍ مِنْ سَـحَابِ الْـجَهْلِ
حَتَّى بَدَتْ لَـهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَةْ رَأَوْا مُخَـــدَّرَاتِهَا مُنْكَشِـــفَةْ

١ ـ أقولُ:

«الحَمْدُ» لُغَةً: الثّناءُ بالكلامِ على المحمودِ بجميلِ صفاتِه، ....

٢ ـ (و) الّذي قد (حَطَّ) أيْ: أزالَ (عَنْهُم) أيْ عن أربابِ الحِجا (مِن سَماءِ العَقْلِ) بدلٌ مِن الجارِّ والمَجْرُورِ قبلَه أيْ: أزالَ اللهُ عن عَقْلِهم الّذي هو كالسَّماءِ، فـ«ألْ» في «العَقْلِ» بدلٌ عنِ الضّميرِ (كلَّ حِجابٍ) مفعولُ «حَطَّ» أيْ: كُلَّ مانِعٍ (مِن سَحابِ الجَهْلِ) أيْ مِن الجَهْلِ الّذي هو كالسَّحابِ، ويأتي في الشّرحِ بَيانُ أنّ هذا يُسَمَّى في عِلْمِ البلاغةِ بالتّشبيهِ.

٣ ـ (حتّى) لِلانْتِهاءِ، أيْ: إلى أنْ (بَدَتْ): ظَهَرَتْ (لهم شُمُوسُ المَعْرِفةْ) أيِ: المعرفةُ الّتي كالشُّمُوسِ، والجمعُ لِلتّعظيمِ (رَأَوْا مُخَدَّراتِها) أيْ: مُخدَّراتِ شُمُوسِ المعرفةِ أيْ: مَسائِلَها الصَّعْبَةَ، شُبِّهَتْ بالعَرائِسِ المُسْتَتِرةِ تحتَ الخِدْرِ (مُنْكَشِفةْ) أيْ: مُتَّضِحةً. اهـ «قويسني» (ص٥).

١ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (بالكلامِ) آثَرَه على «اللِّسانِ» لِيَدْخُلَ الحمدُ القديمُ، ثُمّ هذا القيدُ ـ كقولِه: «بجميلِ صفاتِه» ـ لِبيانِ الواقِعِ. اهـ «مناوي على حلية اللّبّ المصون» (ص٩).

قوله: (على المحمودِ) أيْ لأجلِ جميلٍ اخْتِيارِيٍّ حقيقةً أو حكمًا: كذاتِ اللهِ وصِفاتِه؛ لِكونِ الذّاتِ مَنْشأً لِلاخْتِيارِيِّ ومُلازِمَةَ الصِّفاتِ لها، فالذّاتُ

وعُرْفًا: فِعْلٌ يُنْبِئُ عن تعظيمِ المُنْعِمِ بسببِ إنْعامِه على الحامِدِ أو غيرِه.

حُكْمِيٌّ بلا واسِطةٍ، والصِّفاتُ بها. اهـ «**مناوي على حلية اللبّ المصون**» (ص٩).

قوله: (**وعُرْفًا**) قيلَ: العُرْفُ والاِصْطِلاحُ مُتَساوِيانِ، وقيلَ: الاِصْطِلاحُ هو العُرْفُ الخاصُّ، وهو ما تَعَيَّنَ ناقِلُه، والعُرْفُ إذا أُطْلِقَ يُرادُ به العامُّ، وهو: ما لم يَتَعَيَّنْ ناقِلُه، وعلى كلٍّ فالمُرادُ مِن العُرْفِ والاِصْطِلاحِ اللّفظُ المُسْتَعْمَلُ في معنًى غيرِ لُغَوِيٍّ. اهـ «**حاشية الجمل على منهج الطلاب**» في الفقه الشافعي (١٣/١).

قوله: (**فِعْلٌ يُنْبِئُ إلخ**) أيْ فعلٌ باللِّسانِ أو بالجَوارحِ أو بالقَلْبِ، والفِعْلُ القَلْبيُّ هو: اعْتِقادُ اتِّصافِ المحمودِ بصِفةِ الكَمالِ، فظَهَرَ مُغايَرَتُه لِلتّعظيمِ الّذي هو اعْتِقادُ العَظَمةِ، فالاِعْتِقادُ الأوّلُ يُنْبِئُ عنِ الثّاني. اهـ «**حاشية الجمل على المنهج**» (١٣/١).

قوله: (**يُنْبِئُ**) أيْ: يَدُلُّ ويُشْعِرُ لَوِ اطُّلِعَ عليه. اهـ «**البجيرمي على المنهج**» (٩/١).

قوله: (**بسببِ إنْعامِه على الحامِدِ أو غيرِه**) فيه دَوْرٌ؛ لأنّ «**الحامِدَ**» مُشْتَقٌّ مِن «**الحَمْدِ**»، فيَقْتَضِي تَوَقُّفَ كلٍّ منهما على الآخَرِ، وأُجِيبَ: ١ ـ بأنّ هذا تعريفٌ لَفْظيٌّ لا يَضُرُّ فيه ذلك، ٢ ـ أو يُسْلَكُ فيه التّجريدُ: بأن يُرادَ بـ«**الحامِدِ**» الذّاتُ المُجرَّدةُ عن وَصْفِها بكونِها حامِدةً، ٣ ـ أو يُقالُ: قولُه «**على الحامِدِ أو غيرِه**» تعميمٌ خارِجٌ عنِ التّعريفِ. اهـ «**الجمل على المنهج**» (١٣/١).

قوله: (**على الحامِدِ أو غيرِه**) وسَواءٌ ١ ـ كانَ لِلغَيْرِ خصوصيّةٌ بالحامِدِ: كوَلَدِه وصَدِيقِه ١ ـ أَوْ لا ولو كافِرًا. اهـ «**حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج**» (٢٦/١).



و«الشُّكْرُ» هو: الحمدُ اصْطِلاحًا مَعَ إِبْدالِ «الحامِدِ» بـ«الشّاكِرِ»، وعُرْفًا: صَرْفُ العَبْدِ جميعَ ما أَنْعَمَ اللهُ به عليه إلى ما خُلِقَ لِأجلِه.

قوله: (مع إِبدالِ الحامِدِ بالشّاكِرِ) في أَوائِلِ «تفسيرِ الفَخْرِ الرّازيِّ»: اخْتِيارُ اشْتِراطِ وصولِ النِّعْمةِ إلى الشّاكِرِ في تَحَقُّقِ الشُّكْرِ اللّغويِّ. اهـ «حاشية الرشيدي على نهاية المحتاج» (٢٦/١).

قوله: (وعُرْفًا) «العُرْفُ» ١ ـ إمّا أن يكونَ عامًّا، ٢ ـ وإمّا أن يكونَ خاصًّا بأهلِ بلدٍ أو حِرْفةٍ أو صِناعةٍ أو نحوِ ذلك، والواقِعُ هُنا ـ واللهُ أعلمُ ـ هو عُرْفُ الصّوفيّةِ ومَن يَجْرِي مَجْراهُم على أنّ عِباراتِهم في اصْطِلاحِهم مُخْتَلِفةٌ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص٧).

قوله: (صَرْفُ العبدِ جميعَ ما أَنْعَمَ إلخ) قالَ بعضُهم:

والشُّكْرُ: صَرْفُ العبدِ ما أَوْلاهُ ... مَوْلاهُ مِن نُعْماهُ في رِضاهُ

المُرادُ بصَرْفِ الجميعِ: أن لا يَخْرُجَ العبدُ عن طاعةِ ربِّه: بأن تَسْلَمَ أحوالُه كلُّها وأوقاتُه كلُّها مِن المُخالَفةِ، وعن ذلك أَفْصَحَ الإمامُ الجُنَيْدُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ بقولِه: «الشُّكْرُ»: أن لا يُعْصَى اللهُ بنِعَمِه، فلا تُبْلَغُ حقيقةُ الشُّكْرِ إلّا بكمالِ التّقوى والاِسْتِقامةِ الظّاهِرةِ والباطِنةِ، أمّا المُخَلِّطُ في أحوالِه فلم يُؤَدِّ ما وَجَبَ عليه مِن الشّكرِ بتَمامِه، نَعَمْ الطّاعةُ الصّادِرةُ منه هي بعضُ ما وَجَبَ عليه مِن الشّكرِ، وكونُ هذا القدرِ الإجْماليِّ هو أصلُ الوُجُوبِ لا يُنافِي انْدِراجَ غيرِ الواجِبِ مِن الطّاعاتِ في مُسَمَّى الشُّكْرِ؛ لأنّ الوجوبَ العامَّ مُتَوَجِّهٌ لِلاِنْقِيادِ والاِتّباعِ لِكُلِّ ما جاءَ الشّارِعُ به مِن الأحكامِ الّتي فَصَّلَها وبَيَّنَها، قالَه في «شرح الحِصْنِ». اهـ «شرح البناني» (ص٨).

وتحقيقُ الكلامِ على البَسْمَلَةِ، ١ـ والحَمْدَلَةِ، ٢ـ والشُّكْرِ، ٣ـ والمَدْحِ لغةً وعُرْفًا، والنِّسبةِ بينَ الثّلاثةِ في رِسالتِنا: «**كَشْفِ اللِّثام عن مُخَدَّراتِ الأَفْهام**» .

و«اللهُ»: عَلَمٌ على الذّاتِ ....

قوله: (والنِّسْبةُ بينَ الثّلاثةِ) أيِ الحَمْدِ والشُّكْرِ والمَدْحِ، قالَ البَنّانيُّ في «شرحِه» (ص٧): ١ ـ «الحمدُ» عُرْفًا: فِعْلٌ يُنْبِئُ عن تعظيمِ المُنْعِمِ بسببِ كونِه مُنْعِمًا، وهو مُساوٍ لِلشّكرِ لغةً على الأَشْهَرِ، وبينَهما وبينَ الحمدِ لُغةً عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ، فعُمُومُهما باعْتِبارِ المَوْرِدِ، وعمومُه باعْتِبارِ المُتَعَلَّقِ، و«الشُّكْرُ» عُرْفًا: صَرْفُ العبدِ جميعَ ما أَنْعَمَ اللهُ به عليه مِن سَمْعٍ وبَصَرٍ وغيرِه إلى ما خُلِقَ لأجلِه، وهو أَخَصُّ مُطْلَقًا مِن كُلٍّ واحدٍ مِن الثّلاثةِ، وهذا هو الشُّكْرُ المأمورُ به شرعًا المُعَبَّرُ عنه بالتَّقْوى وبالاِسْتِقامةِ وبعِبادةِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ وبطاعتِه على ما وَرَدَتْ به النّصوصُ المُتكاثِرةُ الآمِرةُ بالتّقوى وطاعةِ اللهِ ورسولِه». اهـ

قوله: (في رِسالتِنا كشفِ اللِّثامِ عن مُخدَّراتِ الأَفْهام) ذَكَرَها إِسْماعيلُ باشا في «**إِيضاحِ المكنونِ**»، وذَكَرَها أيضًا الشّارحُ في «**حِلْيةِ اللُّبِّ المَصُونِ شرحِ الجَوْهَرِ المكنونِ**»، قالَ فيها (ص٩): «ومَن أرادَ تحقيقَ الكلامِ على البَسْمَلةِ فعَلَيْه برِسالتِنا «**كشفِ اللّثامِ عن مُخدَّراتِ الأَفْهامِ**»؛ فإنّها مِن أجلِّ ما أُلِّفَ في هذا المَقامِ». اهـ

قوله: (واللهُ عَلَمٌ) بفتحِ العَيْنِ واللّامِ، يُطْلَقُ في اللّغةِ على ١ ـ الجَبَلِ ٢ ـ والرّايةِ ٣ ـ والعَلامَةِ، وفي اصْطِلاحِ النُّحاةِ: الاِسْمُ الّذي يُعَيِّنُ مُسَمّاهُ، **واعْلَمْ**: أنه يأتي في المَتْنِ تقسيمُ اللّفظِ المُفْرَدِ إلى ١ ـ كُلِّيٍّ ٢ ـ وجُزْئيٍّ،



الواجبِ الوُجودِ.

و«أَخْرَجَ»: بمعنَى أَظْهَرَ.

---

١ ـ فالكُلِّيُّ: ما لم يَمْنَعْ تَصَوُّرُه مِن وُقُوعِ الشِّرْكةِ فيه، وهذا يَنْقَسِمُ إلى سِتّةِ أقسامٍ، منها قِسْمٌ وُجِدَ في الخارجِ مِن أفرادِه فَرْدٌ واحدٌ: كلفظِ «المعبودِ بحَقٍّ»، فإنّ تَصَوُّرَنا لمفهومِ هذا اللّفظِ غيرُ مانِعٍ مِنِ اشْتِراكِ غيرِ اللهِ فيه إلّا أنه لم يُوجَدْ في الخارجِ مِن أفرادِهِ إلّا فَرْدٌ واحِدٌ، والجُزْئيُّ: ما مَنَعَ تَصَوُّرُه مِن وُقُوعِ الشِّرْكةِ فيه: كلفظِ «اللهِ»، فإنّ تَصَوُّرَنا لمفهومِ هذا اللّفظِ مانِعٌ مِنِ اشْتِراكِ غيرِ ذاتِه تعالى فيه، هذا ـ أعني كونَ لفظِ «اللهِ» جُزْئيًّا ـ هو الحَقُّ، وقيلَ: إنّه كُلِّيٌّ، قالَ العلّامةُ الشَّرْوانيُّ في «حاشيةِ التّحفةِ» (١/٨) عنِ الصَّبّانِ: «وقيلَ: إنّه ـ أيْ لفظَ «اللهِ» ـ اسْمٌ لمفهومِ الواجِبِ الوُجُودِ إلخ، ورُدَّ بأمرَيْنِ: أحدُهما: إجماعُهم أنّ «لا إلهَ إلّا اللهُ» تُفيدُ التّوحيدَ، ولو كانَ اسْمًا لمفهومٍ كُلِّيٍّ لم تُفِدْه؛ لِأنّ الكُلِّيَّ مِن حيثُ هو يَحْتَمِلُ الكثرةَ، ثانيهما: أنه لو كانَ اسْمًا لِلمَفْهُومِ الكُلِّيِّ لَزِمَ ١ ـ اسْتِثْناءُ الشّيءِ مِن نفسِه في كلمةِ التّوحيدِ إن أُرِيدَ بـ«إلهٍ» فيها المعبودُ بحَقٍّ، ٢ ـ والكذبُ إن أُرِيدَ به مُطْلَقُ المعبودِ؛ لِكثرةِ المعبوداتِ الباطِلةِ، فوَجَبَ أن يكونَ «إلهٌ» فيها بمعنى «المعبودِ بحَقٍّ»، و«اللهُ» عَلَمًا وَضْعِيًّا لِلفَرْدِ الموجودِ منه، أقولُ: الظّاهرُ: أنّ صاحِبَ هذا القول يَعْتَرِفُ بأنه صارَ عَلَمًا بالغَلَبةِ على هذا الفَرْدِ المُنْحَصِرِ فيه الكُلِّيُّ؛ إذْ لا يَسَعُه إنكارُ ذلك». اهـ

قوله: (الواجِبِ الوُجُودِ) وهو الّذي لا يُتَصَوَّرُ في العقلِ عدمُه.

قوله: (و«أَخْرَجَ» بمعنَى «أَظْهَرَ») قالَ الباجُوريُّ: «وقد فَسَّرَ الشّيخُ المَلَويُّ «الإخْراجَ» بالإِظْهارِ، والأَحْسَنُ أن يُفَسَّرَ بالإيجادِ؛ ١ ـ لأنه أبلغُ مِن

و«النَّتائِجُ»: جمعُ «نتيجةٍ»، وهي: **القَضِيَّةُ اللّازِمةُ لِلمُقدِّمَتَيْنِ**: كـ«العالَمُ حادِثٌ» اللّازمِ لِقولِنا: «العالَمُ مُتَغيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغيِّرٍ حادِثٌ».

الإِظْهارِ، ٢ ـ ولِأَنّ شأنَ الإِظهارِ أن يكونَ لموجودٍ قبلُ، وما هُنا ليسَ كذلك، ومِن المعلومِ: أنّ الموصولَ معَ صِلتِه في قُوّةِ المُشْتَقِّ، فقولُه: «**الّذي قد أَخْرَجا**» في قُوّةِ «**المُخْرِجِ**»، ولم يُعَبِّرْ به معَ وُرُودِ إِطْلاقِه، قالَ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] لَعَلَّه لِعَدَمِ شُهْرتِه وعَدَمِ ذِكْرِه في الأسماءِ الحُسْنَى المعرُوفةِ».

قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص١٠): «وإِسْنادُ الإِخْراجِ إليه تعالى هو مذهبُ أهلِ الحَقِّ في أنّ النّتيجةَ الّتي تَظْهَرُ عَقِبَ الاِسْتِدْلالِ إنّما هي بفعلِ اللهِ تعالى، خِلافًا لِلمُعْتَزِلةِ القائِلين بالتَّوَلُّدِ، وسيُنَبِّهُ النّاظِمُ على ذلك في آخِرِ الأُرْجُوزةِ حيثُ يقولُ:

وفِــي دَلالَــةِ المُقَــدِّماتِ ... علَــى النَّتيجَــةِ خِــلافٌ آتِ

اهـ ونحوُه في «شرح البنانيّ» (١٠ ـ ١١).

قوله: (**وهي القَضيّةُ**) في النُّسَخِ الطَّبْعيّةِ: «**وهي المُقدِّمةُ**»، والمُثْبَتُ هُنا مِن بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ الّتي وَقَفْتُ عليها، وهو الصّحيحُ، وتَسْمِيةُ النّتيجةِ «مُقدِّمةً» غيرُ معرُوفةٍ.

قوله: (**لِلمُقَدِّمَتَيْنِ**) تُسَمَّى أُولاهُما بالصّغرى، والثّانيةُ بالكُبْرَى كما يأتي في بابِ القِياسِ.

قوله: (**اللّازِمِ**) بالجَرِّ نعتٌ لمدخولِ الكافِ.

و«**الفِكْرُ**»: حرَكةُ النّفسِ في المعقولاتِ، وحَرَكتُها في المحسوساتِ: «**تَخْيِيلٌ**» .

و«**الأَرْبابُ**»: جمعُ «رَبٍّ» ، والمُرادُ به هُنا: الصّاحِبُ.

و«**الحِجا**»: ....

قوله: (**والفكرُ: حَرَكةُ النَّفسِ إلخ**) وقالَ إمامُ الحَرَمَيْنِ في «الشّامِلِ»: «**الفِكْرُ**» قد يكونُ لِطَلَبِ عِلْمٍ أو ظَنٍّ، فيُسَمَّى «**نَظَرًا**» ، وقد لا يكونُ، فلا يُسَمَّى به كأكثرِ حديثِ النَّفسِ. اهـ «قدّورة» (ص١١).

قوله: (**والفِكرُ: حركةُ النَّفسِ إلخ**) قالَ البَنّانيُّ في «شرحِه» (ص١١ - ١٢): «و «**الفِكْرُ**» قالَ السَّعْدُ هو: النَّظَرُ، وعَرَّفَه بأنه: مُلاحَظةُ المعقولِ لِتَحْصِيلِ المجهولِ، وقولُ مَن قالَ: إنّ «**الفِكْرَ**» هو: حَرَكةُ النّفسِ في المعقولاتِ، فإنْ تَحَرَّكَتْ في المحسوساتِ فهو تخييلٌ رَسْمٌ له جَرَى فيه على جَوازِ التّعريفِ بالأَعَمِّ؛ لِشُمُولِه لِلحَرَكةِ الّتي لا تكونُ لِلتَّأَدِّي إلى مجهولٍ مع أنّ هذا ليسَ بفِكْرٍ، على ما يَظْهَرُ مِن كلامِ القومِ». اهـ

قوله: (**والمُرادُ به هُنا: الصّاحِبُ**) احْتَرَزَ به عن باقي مَعانيه؛ فإنّه أتى لِمَعانٍ نَظَمَها بعضُهم فقالَ:

قريـبٌ مُحـيطٌ مالِـكٌ ومُـدَبِّرٌ ... مُـرَبٌّ كثيـرُ الخيـرِ والمُـولِ لِلنِّعَمْ
وخالِقُنـا المعبـودُ جـابِرُ كَسْـرِنا ... ومُصْلِحُنا والصّاحِبُ الثّابِتُ القَدَمْ
وجامِعُنـا والسَّـيِّدُ احْفَـظْ فهـذِهِ ... مَعـانٍ أَتَـتْ لِلرَّبِّ فـادْعُ لِمَـنْ نَظَـمْ

قوله: (**والحِجا**) بكسرِ الحاءِ، «و «أَلْ» فيه لِلكمالِ أيْ لأصحابِ العُقُولِ الكامِلةِ». اهـ «قدّورة» و«بناني» (ص١٢)، و«أل» الّتي لِلكمالِ هي: الّتي

العَقْلُ، وهو مقصورٌ.

ومعنَى البيتِ: الحمدُ للهِ الّذي أَظْهَرَ لِأربابِ العُقولِ نَتائِجَ أفكارِهم.

وفي ذِكْرِ «النّتائجِ» بَراعةُ اسْتِهْلالٍ.

يَخْلُفُها «كلٌّ» مجازًا: نحوُ: «أنتَ الرَّجُلُ عِلْمًا»، فهي جنسيّةٌ لشمولِ الخَصائِصِ لا الأفرادِ.

قوله: (العقلُ) وهو: نورٌ رُوحانيٌّ به تُدْرِكُ النّفسُ المعلوماتِ الضّرُوريّةَ والنَّظريّةَ. اهـ «قويسني» (ص٤)، وقد اخْتَلَفُوا في تعريفِ «العقلِ» اخْتِلافًا كثيرًا مِن وُجُوهٍ: هل له حقيقةٌ تُدْرَكُ أوْ لا؟، وعلى الأوّلِ هل هو جَوْهَرٌ أو عَرَضٌ؟، وهل مَحَلُّه الرّأسُ أوِ القَلْبُ؟، راجِعْ «حاشيةَ الشّيخ علي قصّارة» (ص١٢).

قوله: (لأربابِ) أيْ لأصحابِ.

قوله: (بَراعةُ اسْتِهْلالٍ) وهي: أن يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ في الابْتِداءِ بما يُناسِبُ المقصودَ مُتَضَمِّنًا معنَى ما سِيقَ الكلامُ له: كقولِه تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١] تَضَمَّنَ هذا المَطْلَعُ معنى ما سِيقَتِ السّورةُ لأجلِه مِن الأحكامِ، قالَ بعضُهم:

وبَرَعُوا أيضًا بالاِسْتِهْلالِ ... وأوّلُ النُّورِ بهذا الحالِ

وهي: مأخوذةٌ مِن «بَرَعَ أصحابَه»: إذا فاقَهم في العلمِ أو في غيرِه، و«الاِسْتِهْلالُ»: صُراخُ المولودِ عندَ وِلادتِه، فكما أنّ صُراخَه يَدُلُّ على حَياتِه كذلك الابْتِداءُ المُناسِبُ يَدُلُّ على المقصودِ، وتُسَمَّى «بَراعةَ المَطْلَعِ» أيضًا؛ لأنها في مَوْضِعٍ يُطْلِعُكَ على حُسْنِ القصيدةِ أو شَيْنِها. اهـ «حاشية الشيخ علي قصّارة» (ص١٣).

وفي البيتِ سُؤالانِ: **الأوّلُ**: لِمَ حَمِدَ بالجملةِ الِاسمِيّةِ ولَمْ يَحمَدْ بالفِعلِيّةِ ؟.

الثّاني: لِمَ قَدَّمَ «**الحمدُ**» على «**لِلّهِ**» مع أنّ تقديمَ الِاسْمِ الكريمِ أَهَمُّ ؟.

والجوابُ عنِ الأوّلِ: أنه حَمِدَ المَوْلَى لِذاتِه، وذاتُه سبحانُه ثابِتةٌ مُستَمِرَّةٌ، فناسَبَ الحمدَ بالجملةِ الدّالّةِ على الثَّباتِ والدّوامِ، وهي الجملةُ الِاسْمِيّةُ.

وعنِ الثّاني: بأنّ المَقامَ مَقامُ الحمدِ وإن كانَ ذِكْرُ اللهِ أَهَمَّ في نفسِه، فقُدِّمَتِ الأَهَمِّيَّةُ العارِضةُ على الأَهَمِّيَّةِ الذّاتيّةِ؛ مُراعاةً لِلبلاغةِ الّتي هي: مُطابَقةُ الكلامِ لِمُقتضَى الحالِ.

قوله: (**وفي ذِكْرِ النَّتائِجِ بَراعةُ اسْتِهْلالٍ**) ففي ذلك إِشْعارٌ بالمَنْطِقِ الّذي يُتَكَلَّمُ فيه على النَّتائِجِ والفِكْرِ ـ أيِ النَّظَرِ ـ، وهو مِن العلومِ العقليّةِ». اهـ «**قويسني**» (ص٤).

قوله: (**فناسَبَ**) أي ثبوتُ ذاتِه واسْتِمْرارُه.

قوله: (**فقُدِّمَتِ الأَهَمِّيَّةُ العارِضةُ**) وهي أَهَمِّيَّةُ تقديمِ «**الحمدِ**» (**على الأَهَمِّيَّةِ الذّاتيّةِ**) وهي أَهَمِّيَّةُ تقديمِ اسمِ «**اللهِ**».

قوله: (**مُراعاةً**) أيْ مُحافَظةً.

قوله: (**لِلبَلاغةِ الّتي هي مُطابَقةُ الكلامِ لِمُقْتَضَى الحالِ**) كما قالَ النّاظِمُ في «**الجوهرِ المكنُونِ**»:

وجَعَلُوا بَلاغَةَ الكَلامِ   طِباقَهُ لِمُقْتَضَى المَقامِ

وقولُه: «وَحَطَّ» بمعنَى «أَزَالَ»، و«مِنْ» في قولِه: «مِنْ سَماءِ العَقْلِ» بِمعنَى «عَنْ»، وهي ومَجْرُورُها بَدَلٌ ممّا قبلَه، أيْ: أَزالَ عن عَقْلِهِم الّذي هو كالسّماءِ بِجامِعِ كونِ كلٍّ منهما مَحَلًّا لِطُلُوعِ الكَواكِبِ، فكَواكِبُ العقلِ

وقالَ السُّيُوطيُّ في «عُقُودِ الجُمانِ»:

بَلاغـــةُ الكَـــلامِ: أن يُطابِقـــا ... لِمُقْتَضَـــى الحـــالِ وقـــد تَوافَقَـــا

فَصـــاحَةً والمُقْتَضِـــي مُخْتَلِـــفُ ... حَسْـــبَ مَقامـــاتِ الكَـــلامِ يُؤْلَـــفُ

قوله: (وقوله: وحَطَّ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّاني.

قوله: (بَدَلٌ) بَدَلَ اشْتِمالٍ (ممّا) أيْ مِن المجرُورِ (قبلَه) لا بَدَلُ بعضٍ مِن كُلٍّ كما قِيلَ. اهـ «شرح البناني» (ص١٤).

قوله: (أيْ: أزالَ عن عَقْلِهم) فـ«ألْ» في «العَقْلِ» بَدَلٌ عنِ الضّميرِ. اهـ «قويسني» (ص٤).

قوله: (عَقْلِهِم الّذي هو كالسَّماءِ) هذا يُسَمَّى في علمِ البَلاغةِ بـ«التّشبيه»، وهو لغةً: التّمثيلُ، واصْطِلاحًا: الدَّلالةُ على مُشارَكةِ أمرٍ لآخَرَ في معنًى بآلَةٍ مخصوصةٍ مذكورةٍ أو مُقدَّرةٍ، وأركانُه أربعةٌ: ١ ـ المُشَبَّهُ، ٢ ـ والمُشَبَّهُ به، ٣ ـ وأداةُ التّشبيهِ، ٤ ـ ووَجْهُ التّشبيهِ، قالَ النّاظِمُ في «الجَوْهَرِ المَكْنُونِ»:

تَشْـــبِيهُنا دَلالـــةٌ علـــى اشْـــتِراكْ ... أَمْـــرَيْنِ فـــي مَعْنًـــى بآلـــةٍ أَتَـــاكْ

أركانُـــهُ أربعـــةٌ وَجْـــهٌ أَداةْ ... وطَرَفـــاهُ فـــاتَّبِعْ سُـــبْلَ الهُـــداةْ

فالمُشَبَّهُ هُنا: العَقْلُ، والمُشَبَّهُ به: السَّماءُ، وأداةُ التّشبيهِ: الكافُ، ووَجْهُ الشَّبَهِ: كونُ كلٍّ منهما مَحَلًّا لِلطُّلُوعِ كما يأتي لِلشّارِحِ قريبًا.

معنويّةٌ، وهي: المَعانِي والأَسْرَارُ، وكَواكِبُ السّماءِ حِسِّيَّةٌ، والأَصْلُ: «مِن عَقْلٍ كالسّماءِ»، فحُذِفَتْ أداةُ التّشبيهِ، وأضيفَ المُشَبَّهُ به لِلمُشَبَّهِ بعدَ تقديمِه عليه.

وهذا العَمَلُ جارٍ في قولِه: «مِن سَحابِ الجهل»؛ إذْ أصلُه: «مِن جهلٍ كالسَّحابِ»، ففُعِلَ به ما تَقَدَّمَ، والجامِعُ بينَ الجَهْلِ ـ الّذي هو: عَدَمُ العِلْمِ بالشّيءِ ـ ....

قوله: (فحُذِفَتْ أداةُ التّشبيهِ) وهي الكافُ، وكذلك حُذِفَ وجهُ الشَّبَهِ، وهذا يُسَمَّى عندَ البلاغِيِّين بالتّشبيهِ البليغِ، وهو: الّذي حُذِفَ منه وَجْهُ التّشبيهِ وأداتُه معًا، ثُمّ ما حُذِفَ منه الأداةُ فقط، قالَ النّاظِمُ في «الجَوْهَرِ المكنونِ»:

وأَبْلَغُ التّشبِيهِ ما بِهِ حُذِفْ   وَجْهٌ وآلَةٌ يَلِيهِ ما عُرِفْ

قوله: (وأُضِيفَ المُشَبَّهُ به) وهو «السَّماءُ» (لِلمُشَبَّهِ) وهو «العَقْلُ» (بعدَ تقديمِه) أيِ المُشَبَّهِ به (عليه) أيْ على المُشَبَّهِ.

قوله: (وهذا العَمَلُ) وهو: ١ ـ حذفُ أداةِ التّشبيهِ، ٢ ـ ثُمّ تقديمُ المُشَبَّهِ به على المُشَبَّهِ، ٣ ـ ثُمّ إضافةُ المُشَبَّهِ به إلى المُشَبَّهِ.

قوله: (ففُعِلَ به ما تَقَدَّمَ): ١ ـ بأن تُحْذَفَ أداةُ التّشبيهِ، ٢ ـ ثُمّ يُقَدَّمَ «السَّحابُ» على «الجَهْلِ»، ٣ ـ ثُمّ يُضافَ «السَّحابُ» إلى «الجهلِ»، فصارَ: «سحابَ الجَهْلِ».

قوله: (الّذي هو: عَدَمُ العلمِ بالشّيءِ) تعريفٌ للجهلِ، وأَوْلَى منه التّعريفُ بأنه: انْتِفاءُ العلمِ بما مِن شأنِه أن يُقْصَدَ لِيُعْلَمَ: بأن ١ ـ لم يُدْرِكْ ـ ويُسَمَّى «الجهلَ البسيطَ» ـ ٢ ـ أو أَدْرَكَ على خِلافِ هَيْئَتِه في الواقِعِ ـ ويُسَمَّى

والسّحابِ: كونُ كلٍّ منهما حائِلًا.

ومعنَى البيتِ: وحَطَّ عن عُقولِهم الّتي هي كالسّماءِ كلَّ حِجابٍ ـ أي حائِلٍ ـ مِن الجهلِ الّذي هو كالسّحابِ.

وفي هذا البيتِ سُؤالانِ: الأوّلُ: عَطْفُ «حَطَّ» على «أَخْرَجَ» مِن أيِّ قَبِيلٍ؟.

«الجهلَ المُرَكَّبَ»؛ لِتَركُّبِه مِن جَهْلَيْنِ: ١ ـ جهلِ المُدْرِكِ بما في الواقِعِ، ٢ ـ وجَهْلِه بأنه جاهِلٌ به: كاعْتِقادِ الفَلْسَفيِّ أنّ العالَمَ قديمٌ، وبهذا التّعريفِ الثّاني عَرَّفَ شيخُ الإِسْلامِ زَكريّا الجهلَ في «لُبِّ الأصولِ»، قالَ: «واسْتُغْنِيَ بـ«ـانْتِفاءِ العِلْمِ» عنِ التّقييدِ في قولِ بعضِهم: «عَدَمُ العلمِ عمّا مِن شأنِه العِلْمُ» لإِخْراجِ الجَمادِ والبَهيمةِ عنِ الاتِّصافِ بالجهلِ؛ لِأنّ «انْتِفاءَ العِلْمِ» إنّما يُقالُ فيما مِن شأنِه العلمُ، بخِلافِ «عَدَمِ العِلْمِ»، وخَرَجَ بـ«ـالمقصودِ»: غيرُه: كأسفلِ الأرضِ وما فيه، فلا يُسَمَّى انْتِفاءُ العلمِ به جهلًا اصْطِلاحًا، والتّعبيرُ به أحسنُ ـ كما قالَ البِرْماويُّ ـ مِن تعبيرِ بعضِهم بـ«ـالشّيءِ»؛ لِأنّ «الشّيءَ» لا يُطْلَقُ على المعدومِ، بخِلافِ «المقصودِ»، ولأنه يَشْمَلُ غيرَ المقصودِ». اهـ

قوله: (والجامعُ بين الجهلِ الّذي هو عدمُ العلم بالشّيءِ والسَّحابِ: كونُ كلٍّ منهما حائِلًا) فحَيْلُولةُ الجهلِ مَعْنَوِيّةٌ، وحَيْلُولةُ السَّحابِ حِسِّيّةٌ، وعِبارةُ «القُوَيْسنيِّ» (ص٥): «فالإِضافةُ ـ أيْ في «سَحابِ الجَهْلِ» ـ مِن إضافةِ المُشَبَّهِ به لِلمُشَبَّهِ كسابِقِه؛ لِأنّ الجهلَ يَمْنَعُ العقلَ عن إِدْراكِ العُلُومِ المَعْنَوِيّةِ كما أنّ السَّحابَ يَمْنَعُ النَّظَرَ مِن إدْراكِ الشّموسِ المحسوسةِ، فكلٌّ مِن السَّحابِ والجهلِ وُجُوديٌّ». اهـ

قوله: (مِن الجهلِ) بَيانٌ لقولِه: «كُلَّ حِجابٍ».

الثّاني: أنّ الجهلَ أمرٌ عَدَمِيٌّ، والسّحابُ أمرٌ وُجودِيٌّ، ولا يَصِحُّ تشبيهُ العَدَمِيِّ بالوُجُوديِّ.

والجوابُ عنِ الأوّلِ: أنه مِن قَبيلِ عَطْفِ السَّبَبِ على المُسَبَّبِ؛ لِأنّ إزالةَ الحِجابِ سببٌ في إظهارِ النّتائِج.

وعنِ الثّاني: بأنّ الجهلَ كما يُقالُ فيه: «عَدَمُ العِلمِ بالشّيءِ» يُقالُ فيه: «إِدْراكُ الشّيءِ على خِلافِ ما هُو بِه» ، فلم يكنْ عَدَمِيًّا، فصَحَّ التّشبيهُ.

* * *

قولُه: «حتّى بَدَتْ» ـ أيْ: ظَهَرَتْ ـ غايةٌ لِلحَطِّ.

قوله: (الجهلَ أمرٌ عَدَميٌّ) لأنه عَدَمُ العِلْمِ بالشّيءِ كما تَقَدَّمَ.

قوله: (والسّحابُ أمرٌ وُجُوديٌّ) لأنه محسوسٌ.

قوله: (١ ـ مِن قَبِيلِ عطفِ السَّبَبِ على المُسَبَّبِ؛ لِأنّ إِزالةَ الحِجابِ سَبَبٌ في إِظْهارِ النَّتائِج) ٢ ـ أو مِن عطفِ المعلولِ على عِلّتِه الغائِيّةِ؛ لِأنّ غايةَ حَطِّ الحُجُبِ إِخْراجُ النَّتائِجِ، أفادَه المَلَوِيُّ في «شرحِه الكبيرِ»، ونَقَلَه الباجُوريُّ (ص٤) والقُوَيْسِنيُّ (ص٥).

قوله: (بأنّ الجَهْلَ كما يُقالُ فيه) أيِ الجهلِ (عدمُ العِلْمِ بالشّيءِ) وهو «الجهلُ البَسيطُ» (يُقالُ فيه) أيضًا: (إِدْراكُ) أيْ: تَصَوُّرُ (الشّيءِ على خِلافِ هَيْئَتِه) أيْ ما هو عليه في الواقِعِ، وهو: «الجهلُ المُركَّبُ»، والأوّلُ عَدَميٌّ، والثّاني وُجُوديٌّ، وهو أقبحُ مِن الأوّلِ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصّارة» (ص١٣).

قوله: (قوله حتّى بَدَتْ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالثِ.



قولُه: «شُموسُ المَعْرفةِ» أيْ: مَعْرِفةٌ كالشّموسِ، ففُعِلَ فيه ما تَقَدَّمَ.

و«المُخَدَّراتُ» : المُسْتَتَراتُ؛ لِأنّ «الخِدْرَ» ....

قوله: (أيْ مَعْرفةٍ كالشُّمُوسِ) والجامِعُ بين المَعْرِفةِ والشّمسِ: كونُ كلٍّ منهما نُورًا، ونورُ المعرفةِ معنويّةٌ، ونورُ الشّمسِ حِسِّيّةٌ.

قوله: (كالشّموسِ) الجمعُ لِلتّعظيمِ. اهـ «قويسني» (ص٥).

قوله: (ففُعِلَ به ما تَقَدَّمَ): ١ ـ بأن تُحْذَفَ أداةُ التّشبيهِ، ٢ ـ ثُمّ يُقَدَّمَ «شموسٌ» على «المعرفةِ»، ٣ ـ ثُمّ يُضافَ «شُمُوسٌ» إلى «المعرفةِ»، فصارَ: «شموسَ المَعْرِفةِ»، فهو ـ كإضافةِ «سماءِ» إلى «العقلِ» و«سَحابِ» إلى «الجَهْلِ» ـ مِن إضافةِ المُشَبَّهِ به إلى المُشَبَّهِ، قالَه أيضًا قدّورة والبنّانيُّ، قالَ الشّيخُ علي قصّارة (ص١٣): «ما حَمَلَه ـ أيِ البنّانيُّ ـ عليه غيرُ مُتَعَيِّنٍ، بل يَحْتَمِلُ أن يكونَ شَبَّهَ العقلَ بالشّمسِ تشبيهًا مُضْمَرًا في النّفسِ اسْتِعارةً بالكِنايةِ، وإثباتُ «السّماءِ» ـ الّذي هو مِن لَوازِمِ المُشَبَّهِ به ـ اسْتِعارةٌ تخييليّةٌ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ شَبَّهَ المعرفةَ بسماءٍ له شموسٌ، والعقلُ لا يَمْنَعُ تَعَدُّدَها، واقْتَصَرَ على المُشَبَّهِ اسْتِعارةً بالكِنايةِ وتخييليّةً؛ لإثباتِهِ الشّمسَ الّتي هي مِن لَوازِمِ المُشَبَّهِ به، وذِكْرُ «بَدَتْ» إيهامٌ على حَدِّ قولِ الهُذَليِّ:

وإذا المَنِيّـــةُ أَنْشَـــبَتْ أظفارَهـــا ....

قوله: (والمُخَدّراتُ) في قولِ النّاظِمِ: «رَأَوْا مُخَدَّراتِها»، وإضافةُ «مُخدَّراتٍ» إلى الضّميرِ قالَ الشّارحُ في «كبيرِه»: إمّا بيانيّةٌ أو مِن إضافةِ الخاصِّ إلى العامِّ. اهـ «حطاب» (ص٥).

قوله: (الخِدْرُ) بكسرِ الخاءِ كما في «مُخْتارِ الصِّحاحِ»، قالَ امْرُؤُ القَيْسِ:



مَعْناه: السِّتْرُ.

و«مُنْكَشِفَة»: ظاهِرةٌ.

والمقصودُ مِن البيتِ: انْتِهاءُ زَوالِ الحُجُبِ عن عُقولِهم بظُهُورِ شُمُوسِ المَعارِفِ الّتي كانتْ مُستَتَرَةً لِدِقَّتِها.

وفي هذا البيتِ سُؤالانِ: الأوّلُ: أنّ البيتَ الأوّلَ يُغْنِي عنه.

ويَـوْمَ دَخَلْـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنَيْـزَةٍ   فقالَـتْ: لَـكَ الـوَيْلاتُ إنّـكَ مُرْجِلـي

قوله: (السِّتْرُ) بكسرِ السِّين.

قوله: (انْتِهاءُ زَوالِ الحُجُبِ عن عُقُولِهم إلخ) معنَى «الانْتِهاءِ» مُسْتَفادٌ مِن قولِ النّاظِمِ «حتّى»؛ فإنّ مَعْناها الانْتِهاءُ كما في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾، قالَ ابْنُ مالِكٍ:

لِلانْتِهـــا حَتّـــى ولامٌ وإلـــى   ....

وقوله: «**زَوالِ الحُجُبِ عن عقولِهم**» هذا المعنى مُسْتَفادٌ مِن قولِ النّاظِمِ: «**وحَطَّ عنهم مِن سَماءِ العَقْلِ * كُلَّ حِجابٍ**» كما تَقَدَّمَ.

قوله: (**بظُهورِ**) مُتَعَلِّقٌ بـ«**انْتِهاءُ**»، وفي النّسخِ المطبوعةِ: «**لِظُهُورِ**» بلامِ التّعليلِ، والمُثْبَتُ هُنا ـ وهو الصّحيحُ ـ مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

قوله: (**أنّ البيتَ الأوّلَ**) وهو قولُه: «**الحمدُ لِلّهِ الّذي قد أَخْرَجا * نَتائِجَ الفِكْرِ لأربابِ الحِجا**» (**يُغْنِي عنه**) أيْ عن هذا البيتِ الثّالِثِ، ووَجْهُ الإِغْناءِ: أنّ كُلًّا منهما مُسَبَّبٌ عن إزالةِ الحُجُبِ المذكورةِ في البيتِ الثّاني.

الثّاني: فكانَ الأَوْلَى ـ بعدَ أن وَقَعَ منه ذِكْرُه ـ ١ ـ أن يَذْكُرَ الأوّلَ بجَنْبِه، ٢ ـ أو يَذْكُرَه بجَنْبِ الأوّلِ؛ لِكونِ كلٍّ منهما مُسَبَّبًا عن إزالةِ الحُجُبِ.

والجَوابُ عنِ الأوّلِ: أنّ النّتائِجَ في البيتِ الأوّلِ أَعَمُّ مِن ١ ـ أن تكونَ بعيدةً مستورةً بسببِ دِقّتِها ٢ ـ أَوْ لَا، وما في البيتِ الثّالِثِ خاصٌّ بالمستورةِ البعيدةِ، فلم يُغْنِ البيتُ الأوّلُ عنه.

وعنِ الثّاني: بأنه قَدَّمَ البيتَ الأوّلَ حِرْصًا على بَراعةِ الِاسْتِهْلالِ، فلم

قوله: (بعدَ أن وَقَعَ منه) أيِ النّاظِمِ (ذِكْرُه) أيْ ذِكْرُ هذا البيتِ الثّالِثِ.

قوله: (أن يَذْكُرَ الأوّلَ بجَنْبِه) أيْ بجَنْبِ الثّالِثِ (أو يَذْكُرَه) أيِ البيتَ الثّالِثَ (بجَنْبِ الأوّلِ).

قوله: (لكونِ كلٍّ) عِلّةٌ لقولِه: «كانَ الأَوْلَى» (منهما) أيْ مِن البَيْتَيْنِ الأوّلِ والثّالِثِ أيِ المَعْنَيَيْنِ المذكورَيْنِ فيهما، وهُما: ١ ـ إخراجُ النَّتائِجِ ٢ ـ وظُهُورُ المَعارِفِ (مُسَبَّبًا عن إزالةِ الحُجُبِ) أيِ المذكورةِ في البيتِ الثّاني، وهو قولُه: «وحَطَّ عنهم مِن سماءِ العَقْلِ * كُلَّ حِجابٍ» إلخ.

قوله: (أَوْ لَا) أيْ: أَوْ لا تكونَ بعيدةً مستورةً.

قوله: (وما في البيتِ الثّالِثِ) في النُّسَخِ المطبوعةِ: «وما في البيتِ الثّاني»، وهو غَلَطٌ مِن النُّسّاخِ أو الطّابعِ، والصّوابُ ما أَثْبَتْناه مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطة.

قوله: (عنه) أي عنِ البيتِ الثّالِثِ، وفي النُّسَخِ المطبوعةِ: «منه»، والمُثْبَتُ هُنا مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.



يَتَأَتَّ جعلُه بجَنْبِ البيتِ الثّالثِ، واضْطُرَّ إلى تأخيرِ الثّالِثِ؛ لِكونِه غايةً لِما قبلَه، فلمْ يَتَأَتَّ جعلُه بجَنْبِ الأوّلِ.

* * *

قوله: (جعلُه) أيْ جعلُ البيتِ الأوّلِ.

قوله: (واضْطُرَّ) بضَمِّ الطّاءِ كما في قولِه تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾، ففي «القامُوسِ» و«شَرْحِه»: «(اضْطَرَّه إليه) أمرٌ: (أَحْوَجَهُ وأَلْجأَه (فاضْطُرَّ بضَمِّ الطّاءِ) بِناؤُه «افْتُعِلَ» جُعِلَتِ التّاءُ طاءً؛ لِأنّ التّاءَ لم يَحْسُنْ لفظُه معَ الضّادِ». اهـ



٢ ـ ثُمَّ قالَ:

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ ... بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا ... وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ الْعُلَى

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفى ... اَلْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفى

٢ ـ أقوالُ الأبياتِ

٤ ـ **(نَحْمَدُهُ)** أيْ: نُثْني عليه الثَّناءَ اللّائِقَ بجَلالِه **(جَلَّ)** أيْ: عَظُمَ شأنُه: جملةٌ مُعْترِضةٌ لا مَحَلَّ لها مِن الإعْرابِ **(على الإنْعامِ)** مُتَعَلِّقٌ بـ«نَحْمَدُه» **(بنِعْمةِ)** مُتَعَلِّقٌ بـ«الإنْعام»، وإضافتُه لِما بعدَه لِلبَيانِ **(الإيمانِ)** أيْ: تصديقِ القَلْبِ بما عُلِمَ مجيءُ النَّبيِّ ﷺ به ضَرُورةً معَ الإقْرارِ باللِّسانِ على قولٍ **(والإسْلامِ)** أيِ الخُضوعِ والانْقِيادِ بقَبُولِ الأحكامِ أيْ: أعمالِ الجَوارِحِ، **قالَ الشَّيخُ علي قصّارة** (ص١٤ ـ ١٥): «خَصَّ نعمةَ الإيمانِ والإسْلامِ بالذِّكْرِ لِشَرَفِهما، ولأنهما السَّبَبُ في كلِّ نعمةٍ، فكأنه قالَ: **«على كُلِّ الإنْعامِ بسببِ نعمةِ الإيمانِ والإسْلامِ»**». اهـ

٥ ـ **(مَن خَصَّنا)** بَدَلٌ مِن الضّميرِ المنصوبِ بـ«نَحْمَدُه» الرّاجعِ إلى اللهِ أيِ: الّذي خَصَّنا أيْ: مَيَّزَنا مَعاشِرَ المُسْلِمين **(بـ)**ـمَزايا أو شفاعةٍ أو مُتابَعةِ **(خَيْرِ)** أيْ أفضلِ **(مَن)** أيْ نَبيٍّ **(قد أُرْسِلا وخيرِ)** أيْ أفضلِ **(مَن حازَ)** أيْ: جَمَعَ **(المَقاماتِ)** أيِ المَراتِبَ **(العُلَى)**: جمعُ «عُلْيا» ضِدُّ «السُّفْلَى» مِثْلا «كُبْرَى» و«كُبَرَ».

٦ ـ **(مُحَمَّدٍ)** يَصِحُّ فيه أوجهُ الإعْرابِ الثّلاثةِ، ١ ـ فالجَرُّ بَدَلٌ مِن «خَيْرِ»، ٢ ـ والرَّفْعُ خبرُ محذوفٍ، ٣ ـ والنَّصْبُ مفعولُ «أَمْدَحُ»، لكنِ الرَّسْمُ

صَـلَّى عَلَيْـهِ اللهُ مَـا دَامَ الْـحِجَا   يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْـمَعَانِي لُـجَجَا
وَآلِــهِ وَصَــحْبِهِ ذَوِي الْـــهُدى   مَـنْ شُـبِّهُوا بِـأَنْجُمٍ فِـي الِاهْتِـدَا

لا يُساعِدُ النَّصْبَ، والرَّفْعُ أرجحُ لِيُناسِبَ ارْتِفاعَ رُتْبَتِه ﷺ (سَيِّدِ) يُطْلَقُ لِمَعانٍ منها: مُتَوَلِّي السَّوادِ أي: الجُيُوشِ العظيمةِ (كُلِّ مُقْتَفَى) اسْمُ مفعولٍ أيْ: مُتَّبَعٍ مِن الأنبياءِ والعلماءِ، وإذا كانَ سَيِّدَ كُلِّ متبوعٍ لَزِمَ أن يكونَ سَيِّدَ التّابِعين مِن بابِ أَوْلَى (العَرَبِي) نعتٌ لِـ«مُحَمَّدٍ» أي المنسوبِ إلى العَرَبِ، وهُم: بَنُو إِسْماعيلَ عليه الصّلاةُ والسّلامُ (الهاشِميِّ) المنسوبِ إلى هاشِمٍ جَدِّ النَّبيِّ ﷺ الثّاني (المُصْطَفَى) أي المُخْتارِ مِن سائِرِ المخلوقاتِ. اهـ «قويسني» (ص٦).

٧ ـ (صَلَّى عليه اللهُ) مِن «الصّلاةِ» المأمورِ بها، وهي: الدُّعاءُ؛ لِأنَّ الجُمْلَةَ إِنْشائيّةٌ، وهي مِن اللهِ رحمةٌ (ما دامَ الحِجا) أيْ مُدّةَ دَوامِ الحِجا أي: العقلِ (يَخُوضُ) أيْ: يَقْطَعُ (مِن بَحْرِ المَعانِي) أيْ: مِن المَعانِي الّتي هي كالبَحْرِ في الكثرةِ والاتِّساعِ (لُجَجَا) جمعُ «لُجّةٍ»، وهو الماءُ العظيمُ المُضْطَرِبُ، فشَبَّهَ المَسائِلَ الصَّعْبَةَ باللُّجَجِ بجامِعِ عُسْرِ الخَوْضِ في كُلٍّ، واسْتَعارَ اللُّجَجَ لِلمَسائِلِ الصَّعْبةِ على طريقِ الاسْتِعارةِ المُصَرَّحةِ، وحاصِلُ المعنَى: أَطْلُبُ مِنْكَ يا اللهُ ونَدْعُوكَ أن تُنْزِلَ صَلاةً ـ أيْ: رحمةً ـ على النّبيِّ ﷺ لائِقةً بجَنابِه مُدّةَ دَوامِ العَقْلِ يَخُوضُ ـ أيْ: يَقْطَعُ ـ مَسائِلَ صَعْبةً مِن المَعانِي الكثيرةِ الشَّبيهةِ بالبَحْرِ. اهـ «قويسني» (ص٦) بتصرّفٍ يسيرٍ، وقالَ: «وفي الإِتْيانِ بـ«مِن» الّتي لِلتّبعيضِ إِشارةٌ إلى أنه لا يَحْتَوِي على جميعِ المَعاني إلّا اللهُ تعالى المُحِيطُ علمُه بجميعِ الأشياءِ». اهـ

٨ ـ (وآلِه) بالجَرِّ عَطْفًا على الضّميرِ في «عليه» بدُونِ إعادةِ الخافِضِ،



٢ ـ أَقولُ:

حَمِدَ المَوْلَى ـ سبحانَه وتعالى ـ **حَمْدًا مُطْلَقًا أَوَّلًا**، وحَمِدَه حمدًا مُقَيَّدًا ثانيًا؛ ١ ـ لِيَحصُلَ له الثّوابانِ: ١ ـ **المندوبُ على الحمدِ الأوّلِ**، ٢ ـ **والواجبُ على الحمدِ الثّاني**، ٢ ـ **ولِيكونَ شاكرًا رَبَّه على إلهامِه لِلحمدِ الأوّلِ**؛ لأنّ إِلْهامَه إيّاهُ نعمةٌ تَحْتاجُ إلى الشّكرِ عليها.

وقولُه: «**جَلَّ**» بمعنَى: «**عَظُمَ**».

وهو جائِزٌ عندَ بعضِ المُحقِّقِين كابْنِ مالِكٍ وإِن أَوْجَبَ الجمهورُ إعادةَ الجارِّ، قالَ في «الألفيّةِ»:

ولَـيسَ عِنْـدِي لازِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَـى ... فـي الـنَّظْمِ والنَّثْـرِ الصّـحيحِ مُثْبَتَـا

(وصَحْبِه ذَوِي) نعتُ «صَحْبِه» أيْ: أصحابِ (الهُدَى) أيِ الهِدايةِ لِلخَلْقِ، وهيَ الدَّلالةُ على طريقٍ تُوصِلُ لِلمَقْصُودِ سواءٌ حَصَلَ الوُصُولُ إليه أمْ لا (مَن) أيِ الّذين (شُبِّهُوا بأَنجُمِ) جمعُ «نَجْمٍ»، وهو الكوكبُ غيرُ الشّمسِ والقَمَرِ (في الاِهْتِدا) ء بهم، والمُشَبِّهُ لهم هو اللهُ أوّلًا، والنّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثانيًا. اهـ «**قويسني**» (ص٦) مختصرًا.

٢ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (**حَمْدًا مُطْلَقًا**) أي عن قيدِ كونِه على الإِنْعامِ أو غيرِه (**أوّلًا**) أيْ في البيتِ الأوّلِ.

قوله: (**حمدًا مُقَيَّدًا**) أيْ بكونِه على الإِنْعامِ المذكورِ (**ثانيًا**) أيْ في قوله: «**نَحْمَدُه جَلَّ على الإنعامِ ***» البيتَ.

و«الإِنعامُ» هو: إِعْطاءُ النِّعمةِ.

و«الإِيمانُ»: تصديقُ القلبِ بما جاءَ به النّبيُّ ﷺ مِن الأحكامِ.

و«الإسلامُ» هو: الأَفعالُ الظّاهِرةُ: كالصّلاةِ والصّومِ لكنَّهما مُتلازِمانِ شَرْعًا.

ومعنَى البيتِ: نُثْنِي عليه ـ سبحانَه وتعالى ـ لِأَجْلِ إنعامِه علينا بهاتَينِ النِّعمتَينِ اللَّتَينِ بهما إِنْقاذُ المُهْجَةِ مِن النّارِ.

وفي البيتِ سُؤالانِ: الأوّلُ: لِمَ حَمِدَ أوّلًا بالجملةِ الِاسميّةِ، وهُنا

قوله: (لكنّهما) أيِ الإِيمانَ والإِسلامَ (مُتلازِمانِ شرعًا) في كتابِ «الفِقْهِ الأكبرِ» المنسوبِ لأبي حنيفةَ (ص٥٧): «الإِيمانُ هو: الإِقْرارُ والتّصديقُ... والإِسْلامُ هو: التّسليمُ والانْقِيادُ لِأَوامِرِ اللهِ تعالى، فمِن طَرِيقِ اللّغةِ فُرِّقَ بين الإِسْلامِ والإِيمانِ، ولكن لا يكونُ إِيمانٌ بلا إِسْلامٍ، ولا يُوجَدُ إِسْلامٌ بلا إِيمانٍ، وهُما كالظَّهْرِ معَ البَطْنِ». اهـ وقالَ السَّعْدُ في «شرحِ المَقاصِدِ»: «الجمهورُ على أنّ الإِيمانَ والإِسلامَ واحِدٌ، وأنّ معنَى «آمَنْتُ بما جاءَ به ﷺ»: صَدَّقْتُه، ومعنَى «أَسْلَمْتُ له»: سَلَّمْتُه، ولا يَظْهَرُ بينَهما كبيرُ فرقٍ؛ لِرُجُوعِهما إلى معنَى الاعْتِرافِ والانْقِيادِ والإِذْعانِ والقبولِ». اهـ قالَ الشّيخُ سعيد باعِشن صاحِبُ «بُشْرَى الكريمِ» في «مَواهِبِ الدَّيّانِ» (ص٦٤): «وبالجُمْلةِ: لا يُعْقَلُ مُؤْمِنٌ بحسبِ الشّرعِ ليسَ بمُسْلِمٍ، ولا عَكْسُه، وهذا مُرادُ القومِ بالتَّرادُفِ». اهـ

قوله: (إِنْقاذُ المُهْجةِ) أيِ تخليصُ الرُّوحِ وتَنْجِيَتُها.

قوله: (حَمِدَ أوّلًا إلخ) قالَ القُوَيْسِنيُّ (ص٥): «حَمِدَ بالفِعْليّةِ بعدَ الاِسْمِيّةِ



بالجملةِ الفِعْليّةِ؟.

الثّاني: لِمَ حَمِدَ على الإِنعامِ الّذي هو الوَصْفُ، ولَمْ يَحْمَدْ على النِّعمةِ؟.

والجَوابُ عنِ الأوّلِ: أنّ الحمدَ هُنا مُتَعَلَّقُه النِّعَمُ، وهي مُتَجَدِّدَةٌ، فناسَبَ أن يَحْمَدَه بما يَدُلُّ على التَّجَدُّدِ وهي الجملةُ الفِعليّةُ.

وعنِ الثّاني: بأنّ الحمدَ على النِّعمةِ يُوهِمُ اخْتِصاصَ الحمدِ بها دون غيرِها، بخِلافِ الحمدِ على الوَصْفِ.

* * *

وقولُه: «مَنْ خَصَّنا»: «مَن»: اسمُ موصولٍ بَدَلٌ مِن الضّميرِ المعمولِ لِـ«نَحْمَدُ»، و«خَصَّنا» أيْ: مَعاشِرَ المُسلِمينَ.

و«مَن» : بمعنَى «رسولٍ».

و«حازَ»: بمعنَى «جَمَعَ».

و«المَقاماتُ»: المَراتِبُ.

تَأَسِّيًا بحديثِ: «إنّ الحمدَ لِلّهِ نَحْمَدُه». اهـ

قوله: (فناسَبَ) أيْ تَجَدُّدُ النِّعَمِ، وعِبارةُ «القُوَيْسنيِّ» (ص٥): «واخْتارَ الفِعْليّةَ هُنا الدّالّةَ على الحُدُوثِ والتَّجَدُّدِ لأنه في مُقابَلةِ الإِنْعامِ الّذي يَحْدُثُ ويَتَجَدَّدُ». اهـ

قوله: (ومَن) أيْ «مَن» في قولِه: «بخيرِ مَن قد أُرْسِلا» (بمعنَى رسولٍ).



و«العُلَى» : الرّفيعةُ.

و«مُحَمَّدٌ» صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَلٌ مِن «خيرِ».

و«السَّيِّدُ»: مُتَوَلِّي أمرِ السَّوادِ ـ أي الجُيُوشِ الكثيرةِ ـ، وهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَلِّي أَمْرِ العالَمِ بأسرِه.

و«المُقْتَفى»: المُتَّبَعُ ـ بفتحِ الباءِ ـ، وإذا كانَ سَيِّدَ المَتْبُوعِينَ فهو سَيِّدُ التّابِعينَ مِن بابِ أَوْلَى.

و«العَرَبِيُّ»: نِسبةٌ لِلعَرَبِ.

و«الهاشِمِيُّ»: نِسبةٌ لِبني هاشمٍ.

و«المُصْطَفَى»: المُخْتارُ.

قوله: (والعُلى): جمعُ «عُلْيا»: ضِدُّ «السُّفْلَى» مِثْلا «كُبْرَى» و«كُبَرَ». اهـ «قويسني» (ص٥)، و«عُلْيا» بضَمِّ العَيْنِ والقَصْرِ، وأصلُ «العُلَى»: «عُلَوٌ» بوَزْنِ «كُبَرَ» قُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لِتَحرُّكِها وانْفِتاحِ ما قبلَها. اهـ «خطاب» (ص٥).

قوله: (بأَسْرِه) أيْ بقِدِّه أيْ جميعِه، كما يُقالُ: برُمَّتِه. «مختار الصحاح».

قوله: (والعَرَبِيّ إلخ) وتقديمُ «العَرَبيِّ» على «الهاشِمِيِّ» مِن أحسنِ التّرتيبِ؛ لقولِ السُّيُوطيِّ: «الصِّفةُ العامّةُ لا تأتي بعدَ الخاصّةِ، وإنّما أُخِّرَتِ العامّةُ في قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ قيلَ: لِيُفِيدَ أنّ نُبُوّةَ إسماعيلَ عليه السّلامُ كانَتْ مُقارِنةً لِرسالتِه لا سابِقةً عليها، ولِيُطابِقَ الفَواصِلَ اليائيّةَ الّتي قبلَه وبعدَه، وأمّا الجوابُ بأنه حالٌ لا وصفٌ فليسَ بشيءٍ؛ إذِ الحالُ وصفٌ في المعنى». اهـ «شرح البناني» (ص١٥)، ونحوُه في «قدّورة» (ص١٦).

و«**الصّلاةُ**» في اللّغةِ: العَطْفُ، فإن أُضيفَ ١ ـ إلى اللهِ سُمِّيَ: «**رَحْمَةً**»، ٢ ـ أو إلى المَلائِكةِ سُمِّيَ: «**اسْتِغْفارًا**»، ٣ ـ أو إلى غيرِهما سُمِّيَ: «**دُعاءً**».

قوله: (**والصّلاةُ في اللّغةِ إلخ**) شروعٌ في شرحِ البيتِ الرّابعِ، وهو قولُه: «**صلّى عليه اللهُ ما دامَ الحِجا**».

قوله: (**والصّلاةُ في اللّغةِ: العَطْفُ**) قالَ ابْنُ عَجِيبَةْ في «**البَحْرِ المَدِيدِ**» (ص٤٥٧): «قالَ صاحِبُ «**المُغْنِي**»: الصَّوابُ عندِي: أنّ «**الصّلاةَ**» لغةً بمعنًى واحدٍ، وهو العَطْفُ، ثُمّ العَطْفُ بالنِّسْبةِ ١ ـ إلى اللهِ تعالى: الرَّحْمةُ، ٢ ـ وإلى المَلائِكةِ: الاِسْتِغْفارُ، ٣ ـ وإلى الآدَمِيِّينَ: دُعاءٌ»، واخْتارَه السُّهَيْلِيُّ قبلَه، والمُرادُ بالرَّحْمةِ منه تعالى: غايَتُها، وهو إِفاضةُ الخَيْرِ والإِحْسانِ، لا رِقّةُ القلبِ الّذي هو معنَى الرَّحْمةِ حقيقةً». اهـ

قوله: (**فإن أُضِيفَ**) أيِ الصّلاةُ، ولم يُؤَنِّثِ الفعلَ لأنّ تأنيثَ «**الصّلاةِ**» مَجازِيٌّ (**١ ـ إلى اللهِ**) كما في قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾ (**سُمِّيَ: رَحْمةً**، ٢ ـ **أو إلى المَلائِكةِ**) كما في قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ﴾ فإنّ ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ﴾ معطوفٌ على ضميرِ الفاعلِ في ﴿يُصَلِّى﴾ (**سُمِّيَ: اسْتِغْفارًا**) قالَ البَيْضاويُّ في «**أنوارِ التّنزيلِ**» (٤/٢٣٤) في تفسيرِ هذه الآيةِ: «هو الّذي يُصَلِّي عليكم بالرَّحْمةِ، ومَلائِكتُه بالاِسْتِغْفارِ لكم والاِهْتِمامِ بما يُصْلِحُكم». اهـ ومثلُها قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾.

قوله: (**٣ ـ أو إلى غيرِهما**) كالإِنْسِ والجِنِّ كما في قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟﴾ (**سُمِّيَ دُعاءً**) قالَ الخطيبُ الشِّرْبينيُّ في «**السِّراجِ المُنيرِ**»



و«الحِجا» تَقَدَّمَ أنه: العَقْلُ.

و«اللُّجَجُ»: جمعُ «لُجَّةٍ» ، وهي: ما فيه صُعوبةٌ مِن الماءِ الغَزيرِ، والمُرادُ بها هُنا: المَعانِي الصَّعْبَةُ.

* * *

و«آلُ النَّبِيِّ» في مَقامِ الدّعاءِ: كلُّ مُؤمِنٍ تَقِيٍّ.

(٢٦٨/٣): «قولُه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ أي: ادْعُوا له بالرّحمةِ». اهـ

قوله: (جمعُ لجّةٍ) أيْ بضَمِّ اللّامِ، وأمّا بفتحِها فهو الخصومةُ واخْتِلاطُ الأصواتِ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصّارة» (ص١٦).

قوله: (وهي: ما فيه صُعُوبةٌ إلخ) عِبارةُ «البنّاني» (ص١٦): «وهي: مُعْظَمُ الماءِ». اهـ وأحسنُ منهما عِبارةُ «القُوَيْسنيِّ» (ص٦): «وهي: الماءُ العظيمُ المُضْطَرِبُ». اهـ

قوله: (والمُرادُ بها هُنا: المَسائِلُ الصّعبةُ) شَبَّهَ المَسائِلَ الصَّعْبَةَ باللُّجَجِ بجامِعِ عُسْرِ الخَوْضِ في كُلٍّ، واسْتَعارَ «اللُّجَجَ» لِلمَسائِلِ الصَّعْبةِ على طريقِ الاِسْتِعارةِ المُصَرِّحةِ. اهـ «قويسني» (ص٦).

تكميلٌ: معنى البيتِ: تأبيدُ الصّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ بدَوامِ تَفَكُّرِ العَقْلِ في مَسائِلِ العِلْمِ، وذلك بدَوَامِ العُلماءِ، ودَوامُهم لِقيامِ السّاعةِ؛ لقولِه ﷺ: «لا تَزالُ طائِفةٌ مِن أُمَّتي ظاهِرِين على الحَقِّ لا يَضُرُّهم مَن خالَفَهُم حتّى يَأْتِيَ أمرُ اللهِ» أي: السّاعةُ كما في بعضِ الطُّرُقِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٦).

قوله: (وآلُ النَّبِيِّ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الخامِسِ.

قوله: (في مَقامِ الدُّعاءِ) احْتَرَزَ به عنِ «الآلِ» في مَقامِ الزَّكاةِ؛ فإنّهم عندَ

و«صَحْبُه»: اسمُ جمعٍ لـ«صاحِبٍ» بمعنَى «صَحابِيٍّ»، وهو: مَن اجْتَمَعَ به ﷺ مُؤمِنًا به.

الشّافِعيِّ: مُؤْمِنُو بني هاشِمٍ والمُطَّلِبِ، وعِبارةُ «القُوَيْسِنيِّ» (ص٦): «و «آلُ النّبيِّ ﷺ» هُم: مُؤْمِنُو بني هاشِمٍ والمُطَّلِبِ في مَقامِ الزَّكاةِ عندَ الشّافِعيِّ، والأنسبُ بمَقامِ الدُّعاءِ: حَمْلُه على أتباعِه المؤمنين؛ لِيَعُمَّ كلَّ الأُمّةِ، وفي مَقامِ المَدْحِ على الأتقياءِ منهم». اهـ

قوله: (في مَقامِ الدُّعاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ) وقد رُوِيَ حديثًا ضعيفًا، قالَ العِجْلُونيُّ في «كشفِ الخَفا» (ص١٨): «حديثُ: «آلُ مُحمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ» قالَ السُّيُوطيُّ: «لا أَعْرِفُه»، وقالَ في الأصلِ: رَواه الدَّيْلَميُّ وتَمّامٌ بأسانيدَ ضعيفةٍ، فلفظُ تمّامٍ عن أنسٍ: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن آلُ مُحمَّدٍ؟»، فقالَ: «كُلُّ تَقِيٍّ مِن أُمّةِ مُحمَّدٍ»، ولفظُ الدَّيْلَميِّ: «آلُ مُحمَّدٍ كُلُّ تقيٍّ»، ولكن شَواهِدُه كثيرةٌ». اهـ

قوله: (اسْمُ جمعٍ) ولا يَصِحُّ كونُه جمعًا؛ لِأَنَّ «فَعْلًا» لا يكونُ جمعًا لـ«فاعِلٍ». اهـ «قويسني» (ص٦)، وقيلَ: جمعٌ، وعليه قولُ بعضِهم:

قد جَمَعَ الصّاحِبَ أهلُ اللُّغَةِ ... بِوَزْنِ شُبّانٍ ووَزْنِ بُرْهَةِ
والرَّكْبِ والجِيَاعِ والأَشْهَادِ ... كذا الصَّحابَةُ بفَتْحِ الصّادِ
لكنّ ذَا الأَخِيرَ عندَ أَهْلِ ... ذا الفَنِّ كانَ مَصْدَرًا في الأَصْلِ

قوله: (مَنِ اجْتَمَعَ به ﷺ) بعدَ البِعْثَةِ (مُؤْمِنًا به) وماتَ على ذلك، رآه أو لم يَرَه، رَوَى عنه أو لم يَرْوِ عنه، طالَ الاِجْتِماعُ أو قَصُرَ، قالَ:

حَدُّ الصَّحابِي مُؤْمِنٌ لَاقى الرَّسُولْ ... ولَوْ بِلا رِوايَةٍ عنه وطُولْ
وبعضٌ إنْ يَطُلْ ويَرْوِ وسَنَهْ ... عن بعضِهم والغَزْوُ بَعْضٌ عَيَّنَهْ



و«ذَوِي»: جمعُ «ذُو» ـ بمعنَى «صاحِبٍ» ـ أيْ: أصحابِ الهُدَى.

وقولُه: «مَنْ شُبِّهُوا الخ» أي في قولِه ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»، فحَذَفَ الفاعلَ هنا لِلتّعظيمِ.

وفي هذه الأبياتِ الأربعةِ أربعةُ أسئِلةٍ:

الأوّلُ: ما مَدلولُ الضّميرِ في «خَصَّنا»؟.

الثّاني: أنّ قولَه: «بخيرِ من قد أرسِلا» يُفِيدُ معنَى قولِه: «سَيِّدِ كلِّ مُقْتَفَى»، فما وَجْهُ عَدَمِ الِاقْتِصارِ عليه؟.

قوله: (أصحابِ الهُدَى) أيِ: الهِدايةِ لِلخَلْقِ، وهي: الدَّلالةُ على طريقٍ تُوصِلُ لِلمَقْصُودِ سواءٌ حَصَلَ الوُصُولُ إليه أمْ لا. اهـ «قويسني» (ص٦).

قوله: (أصحابي كالنُّجُومِ بأيِّهم اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُم) قالَ العِجْلُونيُّ في «كشفِ الخَفا»: رَواه البَيْهقيُّ، وأَسْنَدَه الدَّيْلَمِيُّ عنِ ابْنِ عبّاسٍ بلفظِ: «أَصْحابي بمَنْزِلةِ النُّجُومِ في السّماءِ بأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ». اهـ

قوله: (أَصْحابي كالنُّجُومِ بأَيِّهُمُ اقْتَدَيْتُمْ إلخ) هذا التّشبيهُ لِلتّقريبِ على العقولِ بما أَلِفُوه، وإلّا فالاِهْتِداءُ بالصَّحْبِ أشرفُ مِن الاِهْتِداءِ بالنُّجُومِ؛ لِأنّ الاِهْتِداءَ بهم يُنْجِي مِن الهَلاكِ الأُخْرَوِيِّ والخلودِ في النّارِ، بل ومِن الدُّنْيوِيِّ، بخِلافِ النُّجُومِ. اهـ «قويسني» (ص٧).

قوله: (وفي هذه الأَبْياتِ الأَرْبعةِ) وهي مِن قولِه: «مَن خَصَّنا بخَيْرِ مَن قد أُرْسِلا *» إلى قولِه: «وآله وصحبه» إلخ.

قوله: (عليه) أي على قوله: «بخيرِ مَن قد أُرْسِلا».

الثّالِثُ: أنه قَيَّدَ الصّلاةَ بِدَوامِ خَوْضِ العقلِ لُجَجًا مِن بَحْرِ المَعاني مَع أنّ الأَوْلَى التّعميمُ؟.

الرّابعُ: لِمَ قَدَّمَ «الآلَ» على «الصَّحْبِ» مَع أنّ فيهم مَن هو أَشْرَفُ الأنامِ بعدَ المُصْطَفَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو أبو بكرٍ؟.

فالجَوابُ عن الأوّلِ: أنّ مدلولَ الضّميرِ ١ ـ يَصِحُّ أن يكونَ أُمّةَ الإجابةِ كما قَدَّرْتُه، ٢ ـ ويَصِحُّ أن يكونَ أمّةَ الدَّعْوَةِ، فيَدْخُلُ الكفّارُ؛ بِدليلِ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ إِذْ ما مِن عذابٍ إلّا وعندَ اللهِ أَشَدُّ منه، فعَدَمُ تعذيبِ الكفّارِ بالأَشَدِّ إكرامًا له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعنِ الثّاني: بأنّ في الوَصْفِ بـ«ـالسِّيادةِ» إشعارًا بعُمومِ رسالتِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّ الأنبياءَ والمرسَلين مِن أُمَّتِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو مُتَوَلِّي أمورِ الجميعِ.

وعنِ الثّالثِ: بأنّ القَيْدَ في الصّلاةِ ليسَ مُرادًا، بلِ المُرادُ: التّعميمُ في جميعِ الأوقاتِ.

وعنِ الرّابعِ: بأنّ الصّلاةَ ثَبَتَتْ على الآلِ نَصًّا في قولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُولُوا اللّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» الحديثَ، وعلى الصَّحْبِ

قوله: (معَ أنّ فيهم) أي في الصّحبِ.

قوله: (كما قَدَّرْتُه) أي حيثُ قالَ في قولِ النّاظِمِ «خَصَّنا»: «أيْ مَعاشِرَ المُسْلِمِين».

قوله: (قُولُوا: اللّهمّ صَلِّ على مُحمَّدٍ وعلى آلِ مُحمَّدٍ): مُتَّفَقٌ عليه مِن

بالقياسِ على الآلِ، فاقتَضَى ذلك التَّقْدِيمَ.

* * *

حديثِ كعبِ بْنِ عُجْرةَ، قالَ: خَرَجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ، فقُلنا: يا رسولَ اللهِ، قد عَلِمْنا كيفَ نُسَلِّمُ عليك، فكيفَ نُصَلِّي عليكَ؟ الحديثَ.

قوله: **(فاقْتَضَى ذلك)** أي كونُ الصّلاةِ على الآل ثابتًا بالنّص وعلى الصّحبِ بالقياسِ **(التَّقديمَ)** أي تقديمَ الصّلاةِ على الآلِ على الصّلاةِ على الصَّحْبِ، وسيأتي عندَ قولِ النّاظِمِ: «**وقَدِّمِ الأوّلَ عندَ الوَضْعِ * لأنه مُقَدَّمٌ بالطَّبْعِ**»: أنّ التّقديمَ خمسةُ أنواعٍ، وهذا التّقديمُ مِن بابِ التّقديمِ بالشَّرَفِ؛ فإنّ النَّصَّ أشرفُ مِن القياسِ.



٣ ـ ثُمّ قالَ:

(وَبَعْــدُ): فَــالمَنْطِقُ لِلْجَنَــانِ   نِسْــبَتُهُ كَــالنَّحْوِ لِلِّسَــانِ

فَيَعْصِمُ الْأَفْكَـارَ عَـنْ غَـيِّ الخَطَـا   وَعَـنْ دَقِيـقِ الْفَهْـمِ يَكْشِـفُ الْغِطَـا

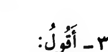
فَهَــاكَ مِــنْ أُصُــولِهِ قَوَاعِــدَا   تَجْمَــعُ مِــنْ فُنُونِــهِ فَوَائِــدَا

٣ ـ أقوالُ الأبياتِ

٩ ـ (وبَعْدُ) أيْ بعدَ البَسْمَلَةِ والحَمْدَلَةِ والصَّلاةِ والسّلامِ (فالمَنْطِقُ) مبتدأٌ (لِلْجَنانِ) بفتحِ الجيمِ أيْ لِلقَلْبِ، أمّا بكسرِها فجَمْعُ «جَنَّةٍ» بالفتحِ، وهي: البُسْتانُ العظيمُ (نِسْبَتُهُ) مُبْتَدَأٌ ثانٍ أيْ: نسبةُ المَنطِقِ لِلجَنانِ، وخبرُه قولُه: (كالنَّحْوِ لِلِّسانِ) و«النِّسْبةُ» لغةً: التَّعَلُّقُ بين الشّيئَيْنِ: كالتَّعَلُّقِ هُنا بين المَنْطِقِ والجَنانِ وبينَ النَّحْوِ واللِّسانِ، والجملةُ مِن المُبْتَدَإِ الثّاني وخَبَرِه خَبَرٌ لِلمُبْتَدَإِ الأَوّلِ، والمعنى: أنّ المَنطِقَ حالةَ كونِه منسوبًا لِلجَنانِ نِسْبَتُه كنسبةِ النَّحْوِ حالةَ كونِه منسوبًا لِلِّسانِ، ووَجْهُ الشَّبَهِ بين المَنطِقِ والنَّحْوِ: أنّ كُلًّا منهما يَعْصِمُ ما تَعَلَّقَ به، فالمَنْطِقُ يَعْصِمُ العَقْلَ عنِ الخَطَإِ في فِكْرِه، والنَّحْوُ يَعْصِمُ اللِّسانَ عنِ الخَطَإِ في قولِه.

١٠ ـ (فـ)ـكما يَعْصِمُ النَّحْوُ اللِّسانَ عنِ الخَطَإِ في النُّطْقِ بالعَرَبيّةِ كذلك (يَعْصِمُ) أيْ: يَحْفَظُ المَنْطِقُ (الأَفْكارَ عن غَيٍّ): ضَلالٍ هو (الخَطَا): بتخفيفِ همزتِه؛ لِلضّرُورةِ (و) أيضًا (عَن دَقِيقِ الفَهْمِ) أيِ الفَهْمِ الدّقيقِ (يَكْشِفُ): يَفْتَحُ المَنْطِقُ (الغِطا) بالقَصْرِ لِلضَّرُورةِ أيِ: السِّتْرَ.

١١ ـ (فـ)ـإنْ أَرَدْتَ تَعَلُّمَ المَنطِقِ فـ(ـهاكَ): فخُذْ مِنِّي في هذا المُؤَلَّفِ



٣ ـ أَقُولُ:

لفظةُ «بَعْدُ» تكونُ ١ ـ ظَرْفَ زَمانٍ كما في قولِكَ: «جاءَ زيدٌ بعدَ عَمْرٍو»، ٢ ـ وظَرْفَ مَكانٍ كما في قولِكَ: «دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عَمْرٍو»، ويَصِحُّ اسْتِعْمالُها هُنا في المَعْنَيَيْنِ باعْتِبارَيْنِ: ١ ـ باعْتِبارِ أنّ زَمَنَ النُّطْقِ بما بَعْدَها

(مِن) بعضِ (أُصولِه) أيْ: قَواعِدِه أيِ المَنْطِقِ (قَواعِدا) يَسِيرةً (تَجْمَعُ) تلك القَواعِدُ (مِن فُنُونِه) أي فُرُوعِه (فَوائِدَا) المُرادُ بها: الفُرُوعُ المُنْدَرِجةُ تَحْتَ القَواعِدِ، أيْ: تَجْمَعُ القَواعِدُ فُرُوعًا وجُزْئِيّاتٍ مِن فَنِّ المَنْطِقِ، قالَ القُوَيْسِنيُّ: «ويَصِحُّ عَوْدُ الضَّميرِ في «تَجْمَعُ» إلى المُخاطَبِ، أيْ: تَجْمَعُ أَنْتَ أيّها المُخاطَبُ بسَبَبِ حِفْظِ تلك القَواعِدِ فُرُوعًا مِن فَنِّ المَنْطِقِ».

٣ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (لفظةُ بعدُ) ومِثْلُها لفظةُ «قبلُ».

قوله: (لفظةُ بعدُ تكونُ ظَرْفَ زَمانٍ إلخ) أي تكونُ لِمَعْنَيَيْنِ كما صَرَّحَ الشّيخُ خالدٌ في «التّصريحِ على التّوضيح» (٧١٨/١).

قوله: (جاءَ زيدٌ بعدَ عَمْرٍو) فزَمانُ مجيءِ زيدٍ بعدَ زَمانِ مجيءِ عمرٍو.

قوله: (وظَرْفَ مَكانٍ) قليلًا إِن أُضِيفَ إلى مَكانٍ كما في «إِحْرازِ السَّعْدِ بإِنْجازِ الوَعْدِ بمَسائِلِ أمّا بعدُ» (ص٢٦).

قوله: (دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عَمْرٍو) فمَكانُ دارِ عَمْرٍو بعدَ مَكانِ دارِ زيدٍ.

قوله: (باعْتِبارَيْنِ) ساقِطٌ في النُّسَخِ المطبوعةِ، وهو ثابتٌ في بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

بعدَ زمنِ النُّطْقِ بما قَبْلَها ، ٢ ـ أو باعْتِبارِ أنّ مَكانَه في الرَّقْمِ بعدَه ، وهي هُنا دَالّةٌ على الاِنْتِقالِ مِن كَلامٍ إلى آخَرَ ، ....



قوله: (في الرَّقْمِ) أيِ الخَطِّ والكِتابةِ.

قوله: (أو باعْتِبارِ أنّ مَكانَه في الرَّقْمِ بَعْدَه) في هذه العِبارةِ شيءٌ، وعِبارةُ الباجُورِيِّ في «حاشِيتِه على ابْنِ قاسِمٍ»: «... باعْتِبارِ أنّ مَكانَ رَقْمِ ما بعدَها بعدَ مَكانِ رَقْمِ ما قبلَها». اهـ

قوله: (وهي) أيْ لَفْظَةُ «بعدُ» (هُنا) أيْ في البَيْتِ (دَالّةٌ على الاِنْتِقالِ مِنْ كَلامٍ) وهو هُنا: الثَّناءُ ونحوُه (إلى) كلامٍ (آخَرَ) أيْ مُغايِرٍ لِلكلامِ الأوّلِ، وهو هُنا: ذِكْرُ السَّبَبِ الحامِلِ على تأليفِ هذا النَّظْمِ، والتَّغايُرُ بين الكَلامَيْنِ يكونُ بالجِنْسِ وبالنَّوْعِ، فالتَّغايُرُ بالجِنْسِ كقولِكَ: «عَمْرٌو مُقِيمٌ، أمّا بعدُ فزَيْدٌ ذاهِبٌ»، فالكَلامانِ مُتَغايِرانِ جِنسًا؛ إذْ مضمونُ الأوّلِ إقامةُ عَمْرٍو، والثّاني ذَهابُ زيدٍ، والتَّغايُرُ بالنَّوْعِ كقولِك: «عَمْرٌو ذاهِبٌ، أمّا بعدُ فزيدٌ ذاهِبٌ»، فالكَلامانِ مُتَغايِرانِ نَوْعًا؛ إذ مضمونُ الأوّلِ ذَهابُ عَمْرٍو، والثّاني ذَهابُ زيدٍ، وهُما نَوْعانِ مِن مُطْلَقِ الذَّهابِ.

فائِدَتانِ

الأُولَى: قالَ الباجُوريُّ (ص٢٠): «وهذا ـ أيْ كونُ لفظةِ «وبعدُ» دالّةً على الاِنْتِقالِ مِن كلامٍ إلى آخَرَ ـ هو مَعْنَى ما اشْتَهَرَ مِن أنّ هذه الكَلِمةَ هي فصلُ الخِطابِ».

الثّانيةُ: اخْتُلِفَ في أوّلِ مَن نَطَقَ بها على ثَمانيةِ أقوالٍ جَمَعَها بعضُهم في بَيْتَيْنِ، فقالَ:



فلا يُؤتَى بِها في أَوّلِ الكلامِ.

و«المَنْطِقُ»: مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، يُطْلَقُ بالِاشْتِراكِ ١ ـ على النُّطْقِ بمَعْنَى

جَرَى الخُلْفُ (أمّا بعدُ) مَن كانَ بادِئًا ... بهـا عُـدَّ أَقْـوالًا وداوُدُ أَقْـرَبُ

ويَعْقُـوبُ أَيُّـوبُ الصَّـبُورُ وآدَمٌ ... وقُـسٌّ وسُـحْبانٌ وكَعْـبٌ ويَعْـرُبُ

وقد بَسَطْتُ الكلامَ على مَباحِثِ «أمّا بعدُ» في «إعانةِ ذَوِي التَّدْرِيسِ بشرحِ الياقُوتِ النّفيسِ» في الفقهِ الشّافِعِيِّ، أعانَنِيَ اللهُ على إِكْمالِه.

قوله: (فلا يُؤتَى بِها في أَوّلِ الكَلامِ) ولا في آخِرِه ولا بينَ كلامَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ، فلا يُقالُ: «أَمّا بَعْدُ بِسْمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ»، ولا بعدَ فَراغِ الكِتابِ: «أمّا بَعْدُ»، ولا «زَيْدٌ قائِمٌ أمّا بعدُ فزَيْدٌ قائِمٌ»، قالَ الشّيخُ إِسْماعيلُ بْنُ غُنَيْمٍ الجَوْهَرِيُّ في «إِحْرازِ السَّعْدِ» (ص٨ ـ ٩): «وما قبلَ «أمّا بعدُ» الواقِعةِ في الكُتُبِ مُغايِرٌ لِما بعدَها؛ إذ مضمونُ ما قبلَها ثُبُوتُ الابْتِداءِ بالبَسْمَلةِ والحَمْدَلةِ ونحوِهما، ومضمونُ ما بعدَها ثُبُوتُ الأَوْصافِ الشّريفةِ أوِ السَّبَبِ الحامِلِ على التّأليفِ». اهـ

قوله: (مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ) وهو: مَصْدَرٌ مَبْدُوءٌ بميمٍ زائِدةٍ لِغَيْرِ المُفاعَلةِ نحوُ: «مَقْتَلٍ» و«مَضْرَبٍ»، وهو مَصْدَرٌ في الحقيقةِ، ويُسَمَّى أيضًا: «اسْمَ مَصْدَرٍ».

قوله: (يُطْلَقُ بالاشْتِراكِ) لِثلاثةِ مَعانٍ ذَكَرَ الشّارحُ منها مَعْنَيَيْنِ، والثّالثُ: إطلاقُه على اسْمِ مَكانٍ كما قالَه الصَّبّانُ، فيُطْلَقُ على القُوّةِ الّتي هي مَحَلُّ الإِدْراكِ.

قوله: (على النُّطْقِ): مَصْدَرُ «نَطَقَ» (بمَعْنَى «اللَّفْظِ») أي التَّلَفُّظِ والتَّكَلُّمِ، ومِن هذا الإطلاقِ: قولُه تعالى حِكايةً عن سُلَيْمانَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمۡنَا مَنطِقَ ٱلطَّيۡرِ﴾ [النمل: ١٦].

اللَّفْظِ، ٢ ـ وعلى الإِدْراكِ، والمُرادُ به هُنا: الفَنُّ المُؤلَّف فيه هذا الكتابُ، سُمِّيَ بهذا الِاسْمِ لِأنه ١ ـ يُقَوِّي الإِدْراكَ ٢ ـ ويَعْصِمُه عنِ الخطَإِ، فهو: «قانُونٌ تَعْصِمُ مُراعاتُهُ ....

قوله: (وعلى الإِدْراكِ) الكُلِّيِّ ـ أيِ الكثيرِ ـ لِلمَعانِي، ومِن هذا الإِطلاقِ: قولُ المَناطِقةِ: «الإِنْسانُ حَيَوانٌ ناطِقٌ» أيْ: مُدْرِكٌ لِلمَعانِي إِدْراكًا كُلِّيًّا أيْ كثيرًا.

قوله: (لأنه يُقَوِّي الإِدْراكَ) قالَ القُوَيْسِنِيُّ (ص٧): «المَنْطِقُ» في الأصلِ: اسْمٌ ١ ـ للإِدْراكِ الكُلِّيِّ، ٢ ـ والقُوّةِ الّتي هي مَحَلُّ صُدُورِ الإِدْراكِ، ٣ ـ ولِلتَّلَفُّظِ الّذي يُبرِزُ ذلك؛ لأنّ بذلك العِلْمِ ١ ـ يُصيبُ الإِدْراكُ، ٢ ـ وتَتَقَوَّى القُوّةُ العاقِلةُ، ٣ ـ وتكونُ القدرةُ على التَّلَفُّظِ المُبْرِزِ لذلك الإِدْراكِ، فهو مِن تَسْمِيةِ الشّيءِ باسْمِ ما يَتَعَلَّقُ به، ثُمّ صارَ حقيقةً عُرْفيّةً في العلمِ المخصوصِ. اهـ

قوله: (فهو قانونٌ إلخ) هذا تعريفٌ لِعلمِ المَنْطِقِ.

قوله: (قانُونٌ) لَفْظٌ يُونانيٌّ أصلُ مَعْناه باليُونانيّةِ: المِسْطَرَةُ، وفي الاِصْطِلاحِ: أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ على جميعِ جُزْئِيّاتِهِ الّتي تُتَعَرَّفُ أحكامُها منه، وذلك بجَعْلِ الجُزْئيِّ موضوعًا وجَعْلِ موضوعِ القاعِدةِ محمولًا، وجَعْلِ القَضِيّةِ الحاصِلةِ منهما مُقَدِّمةً صُغْرَى لِلقاعِدةِ، فيَتَأَلَّف منهما قِياسٌ على هَيْئةِ الشَّكْلِ الأوّلِ نَتِيجتُه مُشْتَمِلةٌ على ثُبُوتِ محمولِ القاعِدةِ لِجُزْئيِّ موضوعِها: بأن تَقُولَ مَثَلًا: «زَيْدٌ إِنْسانٌ» + «وكُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ» = «فزيدٌ حَيَوانٌ»، ويُرادِفُ «القانُونَ» في اللُّغَةِ العَرَبِيّةِ «القاعِدةُ».

قالَ الخَبِيصيُّ في «شرحِ التَّهْذِيبِ»: «وإِنّما كانَ المَنْطِقُ قانُونًا لِأنَّ مَسائِلَه قَوانِينُ كُلِّيّةٌ مُنْطَبِقةٌ على جُزْئِيّاتٍ: كما إذا عُلِمَ أنّ «المُوجَبَةَ الكُلِّيّةَ» تَنْعَكِسُ

الذِّهْنَ عَنِ الخَطَإِ في فِكرِه»، فمَن راعَى قَواعِدَ هذا الفَنِّ لا يَتطَرَّقُ إليه الخَطَأُ في الفِكْرِ كما أنَّ مَن راعَى قَواعِدَ النَّحْوِ لا يَتطَرَّقُ إليه الخَطَأُ في المَقالِ، وإلى هذا المَعْنَى أشارَ بِقولِه: «فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ * نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسانِ * فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ ....

«مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً» عُلِمَ أنّ «كُلَّ إِنسانٍ حَيوانٌ» تَنعَكِسُ إلى «بعضُ الحَيَوانِ إِنْسانٌ»، وكذا نَظائِرُه».

قوله: (الذِّهْنَ) هو: قُوّةٌ لِلنَّفسِ ـ تَشمَلُ الحَوَاسَّ الظّاهِرةَ والباطِنةَ ـ مُعَدَّةٌ لاكْتِسابِ العُلُومِ، قالَه الشّريفُ الجُرْجانيُّ في «التّعريفاتِ».

قوله: (فمَنْ راعَى) ممّن هو عالِمٌ بالمَنْطِقِ أيْ: حافَظَ على (قَواعِدِ هذا الفَنِّ لا يَتطَرَّقُ) أيْ لا يَسْرِي (إليه الخَطَأُ في الفِكْرِ) بخِلافِ مَن لم يُراعِ تلك القَواعِدَ ولو كانَ عالِمًا بها وحافِظًا لها؛ فإنّه يَتطَرَّقُ إليه الخَطَأُ في الفِكْرِ.

قوله: (قواعِدَ النَّحْوِ) الّذي هو: عِلْمٌ بقَوانِينَ يُعْرَفُ بها أحوالُ التَّراكِيبِ العَرَبِيّةِ مِن الإِعْرابِ والبِناءِ وغيرِهما.

قوله: (لا يَتطَرَّقُ إليه الخَطَأُ في المَقالِ) أيِ العَرَبيِّ، بخِلافِ مَن لم يُراعِ تلك القَواعِدَ وإن كانَ عالِمًا بها وحافِظًا لها؛ فإنّه يَتطَرَّقُ إليه الخَطَأُ في المَقالِ العَرَبيِّ.

قوله: (وإلى هذا المَعْنَى) وهو: كَوْنُ المَنْطِقِ تَعْصِمُ مُراعاتُه الذِّهْنَ إلى آخِرِ ما ذَكَرَه آنِفًا.

قوله: (فالمَنْطِقُ لِلجَنانِ نِسْبتُه كالنَّحْوِ لِلِّسانِ إلخ) قالَ الغَزاليُّ في «مِعْيارِ العُلُومِ» (ص٢٦): «لَمّا كثُرَ في المعقولاتِ مَزَلَّةُ الأقدامِ، ومَثاراتُ الضّلالِ،

ـ أيْ: يَحْفَظُها ـ عَنْ غَيِّ الخَطَا».

و«الجَنَانُ» يُطْلَقُ على القَلْبِ، والمُرادُ به هُنا: القُوَّةُ الفِكْرِيَّةُ.

وإِضافةُ «غيِّ» إلى «الخَطَإِ» مِن إِضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ؛ إِذِ «الغَيُّ»:

ولم تَنْفَكَّ مِرْآةُ العَقْلِ عمّا يُكَدِّرُها مِن تَخْلِيطاتِ الأوهامِ، وتلبيساتِ الخَيالِ، رَتَّبْنا هذا الكتابَ مِعْيارًا لِلنَّظَرِ والاِعْتِبارِ، ومِيزانًا لِلبَحْثِ والاِفْتِكارِ، وصَيْقَلًا لِلذِّهْنِ، ومِشْحَذًا لِقُوّةِ الفكرِ والعقلِ، فيكونُ بالنِّسْبةِ إلى أدلّةِ العُقُولِ كالعَرُوضِ بالنِّسْبةِ إلى الشِّعْرِ، والنّحوِ بالإضافةِ إلى الإِعْرابِ؛ إذ لا يُعْرَفُ مُنْزَحِفُ الشِّعْرِ عن موزونِه إلّا بمِيزانِ العَرُوضِ، ولا يَمِيزُ صوابُ الإِعْرابِ عن خَطَئِه إلّا بمَحَكِّ النّحوِ». اهـ

قوله: (أَيْ يَحْفَظُها): تفسيرٌ لقولِ النّاظِمِ: «يَعْصِمُ الأَفْكارَ».

قوله: (و«الجَنَانُ») بفتحِ الجِيمِ (١ ـ يُطْلَقُ) في اللُّغةِ (على القَلْبِ) سُمِّيَ «جَنانًا» لِأنّ الصَّدْرَ أَجَنَّه كما في «التّهذيبِ» (٢٦٧/١٠)، وفي «المُحْكَمِ» (٢١٢/٧): «لاِسْتِتارِه في الصَّدْرِ، أو لِوَعْيِه الأَشْياءَ وضَمِّه لها». اهـ ٢ ـ ويُطْلَقُ «الجَنانُ» أيضًا على الرُّوحِ، سُمِّيَ «جَنانًا» لِأنّ الجِسْمَ يُجِنُّه كما في «القامُوسِ» و«شرحِه»، وأمّا «الجِنانُ» بكسرِ الجيمِ فجَمْعُ «جَنّةٍ» بالفَتْحِ، وهي: البُسْتانُ العظيمُ. اهـ «صبان» (ص٣١).

قوله: (والمُرادُ به) أيِ الجَنانِ (هُنا) أيْ في البَيْتِ: الذِّهْنُ الّذي هو: (القُوّةُ) أيِ المَلَكَةُ (الفِكْرِيَّةُ) لِلنَّفْسِ المُعَدَّةُ لاِكْتِسابِ الآراءِ، قالَ المَلَوِيُّ (ص٣٣): «فيكونُ مِن بابِ تَسْمِيةِ الشّيءِ باسْمِ ما تَعَلَّقَ به». اهـ

قوله: (وإِضافةُ «غَيِّ» إلى «الخَطَإِ» مِن إِضافةِ) الشّيءِ (العامِّ إلى) الشّيءِ



الضَّلالُ، والخَطأُ نَوْعٌ منه.

قولُه: «وَعَن دَقِيقِ الفُهْمِ» مِن إِضافةِ الصِّفةِ إلى المَوصُوفِ، والمَصْدَرُ بمَعْنَى اسْمِ مَفْعُولٍ أيِ: المَفْهُومِ الدَّقِيقِ.

(الخاصِّ؛ إِذْ) مَعْنَى («الغيِّ») هو: (الضَّلالُ) كما في «القامُوسِ»، والضّلالُ نَوْعانِ: ١ ـ ضَلالٌ هو خَطأٌ، ٢ ـ وضَلالٌ هو كُفْرٌ، قالَ الفِيرُوزآبادِيُّ صاحبُ «القامُوسِ» في «بَصائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ» (٤٨٢/٣): «صَحَّ أن يُسْتَعْمَلَ لفظُ «الضَّلالِ» فيمَن يكونُ منه خَطأٌ ما، ولذلك نُسِبَ الضَّلالُ إلى الأَنْبِياءِ وإلى الكُفّارِ وإنْ كانَ بين الضَّلالَيْنِ بَوْنٌ بعيدٌ، قالَ تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧] أيْ: غيرَ مُهْتَدٍ لِما سِيقَ إليك مِن النُّبُوّةِ، و﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، وقالَ: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] تنبيهًا أنّ ذلك سَهْوٌ منهم». اهـ

قوله: (والخَطَأَ نَوْعٌ منه) أيْ مِن الضّلالِ والغَيِّ، فـ«الغَيُّ» عامٌّ، و«الخَطَأُ» خاصٌّ، فكلُّ خَطَإٍ ضَلالٌ، وليسَ كُلُّ ضلالٍ خَطأً، فإضافةُ «الغَيِّ» إلى «الخَطَإِ» مِن إِضافةِ العامِّ لِلخاصِّ كما في «شَجَرِ أَراكٍ»، وهي المُسَمّاةُ عندَهم بـ«الإِضافةِ الّتي لِلبَيانِ».

قوله: (وَعَن دَقِيقِ الفَهْمِ مِن إِضافةِ الصِّفةِ) وهي هُنا «الدَّقيقُ» (إلى المَوصُوفِ) وهو هُنا «الفَهْمُ»، وذلك كما في قولِه تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩] أيِ: الأَعْيُنَ الخائِنَةَ، وقولِه:

.... وإنْ سَقَيْتِ كِرامَ النّاسِ فاسْقِينا

قوله: (والمَصْدَرُ) وهو لفظُ: «الفَهْمِ»، وفي النّسخِ المطبوعةِ: «فالمَصْدَرُ» بالفاء.

و«الغِطا» بِكسْرِ الغَيْنِ.

والمَعْنَى: أنّ مَن تَمَكَّنَ مِن هذا الفَنِّ صارَ النَّظَرِيُّ مِن المَعانِي المَسْتُورةِ ضرُوريًّا مكشوفًا واضِحًا له، وهذا أمرٌ مُشاهَدٌ لا يُحْتَاجُ لِبيانٍ.

و«هَاكَ»: اسمُ فِعلٍ بمعنَى «خُذْ»، و«قَوَاعِدًا» معمولُه، و«مِنْ أُصُولِه»: حالٌ مِن «قواعد»، و«مِن»: تبعيضيَّةٌ، أَيْ: خُذْ قواعِدَ هي بعضُ أصولِه أيْ: قواعِدِه؛ إذِ «القاعدةُ» و«الأصلُ» بمعنًى واحِدٍ، وهو: أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى

قوله: (و«الغِطا») بالقَصْرِ لِلضَّرُورةِ، مَعْناه: السِّتْرُ، وهو (بكَسْرِ الغَيْنِ) ومِنه قولُه تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾ [ق: ٢٢]. اهـ «شرح قدورة» (ص٢٢).

قوله: (تَمَكَّنَ مِن هذا الفَنِّ) أيْ ظَفِرَ به وقَدَرَ عليه.

قوله: (وهذا) أي صَيْرُورةُ النَّظَرِيِّ ضَرُورِيًّا لِمَنْ تَمَكَّنَ مِن هذا الفَنِّ.

قوله: (و«هاكَ»: اسْمُ فِعْلٍ بمَعْنَى «خُذْ») والكافُ حَرْفُ خِطابٍ يُفْتَحُ لِلمُذَكَّرِ، ويُكْسَرُ لِلمُؤَنَّثِ، ويُثَنَّى ويُجْمَعُ، فيُقالُ: «هاكَ» و«هاكِ» و«هاكُما» و«هاكُمْ» و«هاكُنّ»، وقد تُبْدَلُ مِن الكافِ همزةٌ، فتُصَرَّفُ كتَصَرُّفِه، فيُقالُ: «هاءَ» لِلمُذَكَّرِ بفتحِ الهمزةِ، و«هاءِ» لِلمُؤَنَّثِ بكسرِها، و«هاؤُما» و«هاؤُم» و«هاؤُن»، وبهذه اللُّغةِ جاءَ قولُه تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩] أيْ: هاكُمْ. اهـ «شرح البناني» (ص٢٢).

قوله: (و«مِن»: تَبْعِيضيّةٌ) الظّاهرُ: أنها لِلبَيانِ فيهما كما عندَ «عبدِ اللّطيفِ». اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص٢٢).

قوله: (وهو) أيِ المعنى الواحِدُ.

جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ: كقولِ النُّحاةِ: «**الفاعلُ مرفوعٌ**»، وقولِ المَناطِقةِ: «**المُوجَبةُ الكُلِّيَّةُ عكسُها مُوجَبةٌ جُزئِيَّةٌ**».

و«**الفُنُونُ**»: الفُرُوعُ.

و«**الفَوائِدُ**»: جمعُ «**فائدةٍ**»، وهي في الأصلِ: ما اسْتُفِيدَ مِن عِلْمٍ أو مالٍ.

والمَعْنَى: أنّ هذه القَواعِدَ تَجْمَعُ فُرُوعًا، والفُرُوعُ تَشْتَمِلُ على فَوائِدَ.

* * *

قوله: (و«**الفُنُونُ**»: **الفُرُوعُ**) والمُرادُ بها جُزْئِيّاتُ تلك القَواعِدِ. اهـ «**شرح البناني**» (ص٢٢).

قوله: (و«**الفَوائِدُ**»: **جمعُ «فائِدةٍ» إلخ**): **مُشْتَقَّةٌ** مِن «**الفَيْدِ**» بمعنَى اسْتِحْداثِ المالِ والخيرِ، وقيلَ: اسْمُ فاعِلٍ مِن «فَأَدْتُه»: أَصَبْتُ فُؤادَه، وعليه قولُ الشِّهابِ الخَفاجِيِّ:

مِـــن الفُـــؤَادِ اشْـــتُقَّتِ الفائِـــدَةْ **والـــنّفسُ يـــا صـــاحِ بـــذا شـــاهِدَةْ**

لِـــذا تَـــرَى أَفْئِـــدَةَ النّـــاسِ قَـــدْ **مالَـــتْ لِمَـــنْ فـــي قُرْبِـــهِ فائِـــدَةْ**

٤ ـ ثُمّ قالَ:

سَمَّيْتُهُ بِـ«السُّلَّمِ المُنَوْرَقِ»   يُرْقى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا   لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي   بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

٤ ـ أَقُولُ:

الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ بـ«سَمَّيْتُهُ» يَعُودُ على «المُؤَلَّفِ المفهومِ مِنَ السِّياقِ»،

---

٤ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٢ ـ (سَمَّيْتُهُ) أيْ هذا المُؤَلَّفَ المَنْظُومَ (بالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ): المُزَيَّنِ (يُرْقَى): يُصْعَدُ (بِه سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ) أيْ عِلْمُ المَنْطِقِ الّذي كالسَّماءِ في الرِّفْعةِ والشَّرَفِ.

١٣ ـ (واللهَ) منصوبٌ على التّعظيمِ أيْ: لا غيرَه كما اسْتُفِيدَ مِن تقديمِ المعمولِ (أَرْجُو) أيْ: أُؤَمِّلُ منه لا مِن غيرِه (أن يكونَ) هذا المُؤَلَّفُ (خالِصًا) مِن الرِّياءِ وحُبِّ الشُّهْرةِ والمَحْمَدَةِ (لِوَجْهِه الكريمِ ليسَ قالِصًا) ١ ـ أيْ: ناقصًا: بأن لا يَعُوقَ عن إكْمالِه عائِقٌ، ٢ ـ وليسَ ناقصًا مِن الثّوابِ والأَجْرِ لِحُبِّ الظُّهورِ، فيكونُ تأكيدًا لِما قبلَه، ٣ ـ أو ليسَ ناقصًا مَطْرُوحًا في زَوايا الخُمُولِ والإِهْمالِ: بأن لا يُنْتَفَعَ به كما يُشْعِرُ به ما بعدَه. اهـ «قويسني» (ص٩).

١٤ ـ (و) اللهَ أَرْجُو (أن يكون) هذا المُؤَلَّفُ (نافِعًا لِـ)ـلطّالِبِ (المُبْتَدِي) في تَعَلُّمِ المَنْطِقِ (به) أيْ بهذا المُؤَلَّفِ (إلى المَطَوّلاتِ) مِن الكُتُبِ (يَهْتَدِي) أيْ يَتَوَصَّلُ هذا المُبْتَدِئُ.

و«سَمَّى» يَتَعَدَّى لمفعولَينِ: لِلأوّلِ بِنفسِه، ولِلثّاني بنَفسِه أو بالباءِ كما هُنا.

و«السُّلَّمُ» : ما لَه دَرَجٌ يُتَوَصَّلُ به مِن سُفْلٍ إلى عُلْوٍ، واسْتِعْمالُه في المَعاني مَجازٌ.

و«المُنَوْرَقُ» ـ بتقديمِ النّونِ ـ: المُزَيَّنُ.

٤ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (وسَمَّى) أيْ لفظُ «سَمَّى».

قوله: (ولِلثّاني بنفسِه) فتقولُ: «سَمَّيْتُ المُؤَلَّفَ السُّلَّمَ المُنَوْرَقَ».

قوله: (كما هُنا) أي في قولِ النّاظِمِ: «سَمَّيْتُه بالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ».

قوله: (والسُّلَّمُ) «السُّلّمُ» هُنا ـ أعني في قولِ النّاظِمِ: «سَمَّيْتُه بالسُّلّمِ» ـ حقيقةٌ؛ لأنه عَلَمٌ، وإذا قُطِعَ النَّظَرُ عنِ العَلَميّةِ فهو مَجازٌ بالاِسْتِعارةِ. اهـ «قويسني» (ص٨).

قوله: (يُتَوَصَّلُ به مِن سُفْلٍ إلى عُلْوٍ) فتسميةُ الكِتابِ بذلك إشارةٌ إلى أنه يُتَوَصَّلُ به إلى أَصْعَبَ منه مِن الكُتُبِ. اهـ «قويسني» (ص٨).

قوله: (المُنَوْرَق) قالَ المَلَوِيُّ (ص٣٦): «الجارِي على ألسنةِ النّاسِ: تقديمُ الرّاءِ على الواوِ، وتأخيرُ النُّونِ عنهما، ويَسْتَدِلُّونَ بقولِه:

فهــذا عَلَيْــهِ رَوْنَــقُ الخَــطِّ وَحْــدَهُ   وهــذا عَلَيْــهِ رَوْنَــقُ الخَــطِّ والمُلْــكِ

قالَ بعضُ مَشايخِ شَيْخِنا: والمَرْوِيُّ في هذا النّظمِ والبيتِ المُسْتَشْهَدِ به: «المُنَوْرَقُ» بتقديمِ النّونِ على الواوِ وتأخيرِ الرّاءِ عنهما، وإن كانَ هو والجارِي على الألسنةِ بمعنًى واحِدٍ أيِ: المُزَيَّنُ المُزَخْرَفُ، ومعَ كونِ المذكورِ هو الرِّوايةُ

«يُرْقَى»: يُصْعَدُ.

و«عِلْمُ المَنْطِقِ» المُرادُ به: المَسائِلُ، وشَبَّهَ تلك المَسائِلَ بالسَّماءِ بجامِعِ البُعْدِ.

والمَعْنَى: أنّ هذه المَسائِلَ الّتي نَظَمْتُها وسَمَّيْتُها بـ«السُّلَّمِ» سَهْلَةٌ يُتَوَصَّلُ بها إلى المَسائِلِ البَعيدةِ الصَّعْبَةِ.

ثُمَّ طَلَبَ مِنَ المَوْلَى سُبْحانَه أن يكونَ تأليفُ هذا الكِتابِ خالِصًا مِن الرِّياءِ فقالَ: «وَاللهَ أَرْجُو» إلخ أَيْ: أُؤَمِّلُ.

يَزِيدُ حُسْنُه بكونِه غريبًا، والغريبُ الحَسَنُ عَذْبٌ لِغَرابتِه، والجارِي على الألسنةِ مبذولٌ كما عُرِفَ في فَنِّ البَيانِ. اهـ قالَ الصَّبّانُ (ص٣٧) مُسْتَدْرِكًا على قولِه: «والمَرْوِيُّ في هذا النّظمِ والبَيْتِ المُسْتَشْهَدِ به: المُنَوْرَقُ»: أمّا كونُ المَرْوِيِّ في النّظمِ «المُنَوْرَقَ» فلا خَفاءَ فيه، وأمّا كونُه المَرْوِيَّ في البيتِ المُسْتَشْهَدِ به فباطِلٌ؛ إِذْ لم يُرْوَ فيه «مُنَوْرَقٌ» أصلًا؛ لِعَدَمِ صِحّتِه وَزْنًا ومعنًى، وإنّما المَرْوِيُّ فيه «نَوْرَقٌ» أو «رَوْنَقٌ»، قالَ: ويُمْكِنُ أن يُجابَ بأنّ في كلامِه اكْتِفاءً أي: المُنَوْرَقُ ونَوْرَقٌ على التّوزيعِ». اهـ

قوله: (وشَبَّهَ تلك المَسائِلَ بالسَّماءِ بجامِعِ البُعْدِ) البُعْدُ في المَسائِلِ مَعْنويٌّ، وهو بُعْدٌ عنِ الأفهامِ، والبُعْدُ في السَّماءِ حِسِّيٌّ، وهو بُعْدٌ عنِ الأنظارِ، وعبارةُ «شرحِ البنّانيّ» (ص٢٢): «وأرادَ بـ«سَماءِ عِلْمِ المَنْطِقِ»: مَسائِلَه الصَّعْبةُ، وفيه اسْتِعارةٌ مُرَشَّحةٌ بذِكْرِ «الرُّقِيِّ»». اهـ

قوله: (ثُمّ طَلَبَ) أيِ الشّارحُ (مِن المَوْلَى سبحانه إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّاني.

قوله: (واللهَ) منصوبٌ على التّعظيمِ أيْ: لا غيرَه كما اسْتُفِيدَ مِن تقديمِ

و«**الوَجْهُ**»: الذّاتُ.

و«**القَالِصُ**»: النّاقِصُ.

ثُمَّ طَلَبَ منه سُبْحانَه أن يَنْفَعَ به المُبْتَدِئَ، وأن يَتَوَصَّلَ به إلى الكُتُبِ المُطوَّلاتِ، فقالَ: «وَأَنْ يَكُونَ» إلخ.

و«**المُبْتَدِئُ**»: مَن ليس له قدرةٌ على تَصْويرِ مَسائِلِ الفَنِّ الذي يَقْرَأُ فيه، فإنْ قَدَرَ على ذلك فـ«مُتَوَسِّطٌ»، وإن قَدَرَ على إقامةِ دليلِها فـ«مُنْتَهٍ».

المعمولِ (أَرْجُو) أيْ: أُؤَمِّلُ منه لا مِن غيرِه. اهـ «قويسني» (ص٩).

قوله: (والقالِصُ: النّاقِصُ) «القالِصُ» في الأصلِ اسْمٌ لإحْدَى شَفَتَيِ البَعيرِ النّاقِصةِ عنِ الأخرى، ثُمّ تُجُوِّزَ به إلى النّاقِصِ مُطْلَقًا مِن اسْتِعْمالِ المُقَيَّدِ في المُطْلَقِ. اهـ «قويسني» (ص٩).

قوله: (ثُمّ طَلَبَ منه سبحانَه إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالثِ.

قوله: (فإن قَدَرَ على ذلك) أيْ تصويرِ مَسائِلِ الفَنِّ الّذي يَقْرَأُ فيه ولم يَقْدِرْ على إقامةِ الدّليلِ، وقالَ بعضُهم: «المُبْتَدِئُ» هو: الآخِذُ في صِغارِ العلمِ، و«المُتَوَسِّطُ» هو: الآخِذُ في أَواسِطِه، و«المُنْتَهِي» هو: الآخِذُ في كِبارِه.

فائدةٌ
في بَيانِ أصلِ هذه الأُرْجُوزةِ وشُرُوحِها

هذه الأُرْجُوزةُ نَظْمٌ لِلكتابِ المشهورِ بـ«إيساغوجي» في المَنْطِقِ كما قالَه حاجي خليفة في «كشفِ الظُّنُونِ» (١/٢٠٨، و٢/٩٩٨)، وهي مائةٌ وأربعةٌ وأربعُون (١٤٤) بيتًا، قالَ صاحِبُ «اكْتِفاءِ القنوع بما هو مطبوعٌ»: «يَحْفَظُها



الْمُبْتَدِئُون في الأَزْهَرِ». اهـ قُلْتُ: وفي شِنْقِيط وجاوَى وغيرِهما، طُبِعَتْ مِرارًا: منها في بُولاق سنةَ ١٢٤١هـ وفي القاهِرةِ سنةَ ١٣١١هـ

وعلى هذه الأُرْجُوزةِ شروحٌ، وبعضُ شُرُوحِها عليه حَواشٍ، فمِن الشُّرُوحِ:

١ ـ فأوّلُ شروحِ هذه الأرجوزةِ شَرْحُ صاحِبِها الإمامِ الأَخْضَريِّ، وأوّلُه: «الحمدُ لِلّهِ الّذي جَعَلَ قلوبَ العُلماءِ سَمَواتٍ تَتَجَلّى فيها شموسُ المَعارِفِ *»، وهو مطبوعٌ بآخِرِ «إِيضاحِ المُبْهَمِ» لِلشّيخِ الدَّمَنْهُوريِّ طبعةَ مَطْبَعةِ مُصْطَفَى البابيِّ الحَلَبيِّ سنةَ ١٣٦٧ هـ.

٢ ـ ثُمّ شَرْحُ الشّيخِ سعيدِ بْنِ إبراهيم قدّورة التُّونِسيِّ الجَزائِريِّ المُتَوَفّى سنةَ ١٠٦٦هـ قالَ في مُقَدِّمتِه: «اسْتَخَرْتُ اللهَ تعالى في وَضْعِ تقييدٍ على الأُرْجُوزةِ المُسَمّاةِ بـ«السُّلَّمِ»، بحيثُ يكونُ مُضافًا لِشرحِ المُصَنِّفِ كالتّذييلِ لِما أَغْفَلَه النّاظِمُ في شرحِه، مُظْهِرًا لِمَقاصِدِه»، وهو مطبوعٌ طبعةَ بُولاق سنةَ ١٣١٨هـ بهامِشِ «شرحِ الأَخْضَريِّ» كما في «مُعْجَمِ المَطْبُوعاتِ»، وطُبِعَ أيضًا بالمطبعةِ الأَميريّةِ.

٣ ـ ثُم شرحُ الشّيخِ أحمدَ بْنِ عبدِ الفتّاحِ المَلَويِّ القاهِريِّ الأَزْهَريِّ الشّافِعيِّ المُتَوَفّى سنةَ ١١٨١هـ له شَرْحانِ على هذه الأُرْجُوزةِ: «كبيرٌ» و«صغيرٌ»، ولِتِلْميذِه مُحمَّدِ بْنِ عليٍّ الصَّبّانِ «حاشيةٌ على الشّرح الصّغيرِ»، طُبِعَ الشّرحُ الصّغيرُ مع هذه الحاشِيةِ في بُولاق سنةَ ١٢٨٥هـ وفي القاهِرةِ ١٣١١هـ

٤ ـ ثُمّ شَرْحُ العَلّامةِ مُحمّدِ بْنِ الحَسَنِ البَنّانيِّ المُتَوَفّى سنةَ ١١٩٤ هـ وهو مطبوعٌ في ٢٢٠ صفحةً، وطُبِعَ معَه ثلاثةُ كُتُبٍ: ١ ـ «شرحُ العَلّامةِ الشيخ سعيد



. . . .

قدّورة»، ٢ ـ و«حاشِيةُ الشّيخِ علي قصّارة» المُتَوَفَّى سنةَ ١٢٥٩ هـ على «شرحِ البنّانيِّ»، ٣ ـ و«تَقْيِيداتُ الشّيخِ أحمدَ بْنِ مُبارَكٍ السِّجِلْماسيِّ» المُتَوَفَّى سنةَ ١١٥٦ هـ على «شرحِ قدّورة».

٥ ـ ثُمّ شَرْحُ الشّيخِ أحمدَ الدَّمَنْهُوريِّ المُتَوَفَّى سنةَ ١١٩٢ هـ وهو هذا الكتابُ، قالَ في «اكْتِفاءِ القنوع»: طُبِعَ في القاهِرةِ في ٣٩ صحيفةً سنةَ ١٣٠٨هـ وقد قرأتُ أَوائِلَ هذا الشّرحِ على شيخِنا شيخِ مَشايِخِنا العَلّامةِ بَحْرِ العُلُومِ مُحمَّد الأمينِ العَلَويِّ الشِّنْقيطيِّ المالِكيِّ، ثُمّ بَقِيّتَه على شيخِي السَّيِّدِ عَلَوِي بْنِ عبدِ القادِرِ العَيْدَرُوسِ التّريميِّ.

٦ ـ ثُمّ شَرْحُ الشّيخِ حَسَنِ بْنِ دَرْوِيش القُوَيْسِنيِّ المُتَوَفَّى سنةَ ١٢٥٤ هـ وهو مطبوعٌ.

٧ ـ ثُمّ شرحُ العَلّامةِ الإمامِ إِبْراهيمَ بْنِ مُحمَّدٍ الباجُوريِّ الشّافِعيِّ المُتَوَفَّى سنةَ ١٢٧٦هـ وهو مطبوعٌ في القاهِرةِ سنةَ ١٣٠٨هـ في ١٢٠ صفحةً.

٨ ـ وشرحُ العَلّامةِ عبدِ السّلامِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ الجليلِ العَلَوِيِّ المالِكيِّ الشِّنْقِيطيِّ المُتَوَفَّى سنةَ ١٣٤٣ هـ المُسَمَّى في اصْطِلاحِ الشَّناقِطةِ بـ«ـالطُّرَّةِ»، وله مع هذه الطُّرّةِ أبياتٌ زائِدةٌ على أبياتِ «السُّلَّمِ» مُسَمّاةٌ في اصْطِلاحِهم بـ«ـالاِحْمِرارِ»، وقد قَرَأْتُ هذه الطُّرّةَ وهذا الاِحْمِرارَ على شيخِنا العلّامةِ الشّيخِ مُحمّد حافِظ المالِكيِّ الشِّنقيطيِّ سنةَ ١٤٣٣ هـ في المُكَلّا مِن مُدُنِ حَضْرَمَوْتَ مِن مُحافَظاتِ الجُمْهُورِيّةِ اليَمَنِيّةِ.

٩ ـ وشرحُ الشّيخِ العَلّامةِ مُحمَّد بْنِ محفوظِ بْنِ المُخْتارِ فال الشِّنْقيطيِّ



وقَد أَجابَ المَوْلَى ـ سُبْحانَه ـ المُؤَلِّفَ بِعَيْنِ ما طَلَبَ ؛ فكلُّ مَن قَرَأَ كِتابَه هذا بنِيَّةٍ واعْتِناءٍ يَفْتَحُ اللهُ عليه في هذا العِلْمِ، وقد شاهَدْنا ذلك، وقد أَخْبَرَنا شَيْخُنا عن أشياخِه: أنّ المُؤَلِّفَ كانَ مِن أَكابِرِ الصُّوفيَّةِ، وكانَ مُجابَ

المُسَمَّى: «الضَّوْءَ المُشْرِقِ على سُلَّمِ المَنْطِقِ»، وهو مطبوعٌ.

وقدِ اسْتَفَدْتُ في وَضْعِ هذه التّعليقاتِ مِن هذه الشّروحِ ومِن غيرِها مِن الكُتُبِ في هذا الفَنِّ أمثالِ:

١ ـ «شرحِ الشّيخِ عُبَيْدِ اللهِ الخَبِيصيِّ (ت ١٠٥٠ هـ) على التّهذيبِ».

٢ ـ و«حاشِيةِ الشّيخِ حَسَنِ بْنِ مُحمَّدٍ العَطّارِ (ت ١٢٥٠ هـ) على شرحِ الخَبيصيِّ».

٣ ـ وشرحِ شيخِ الإسْلامِ زَكَرِيّا الأنصاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) على «إيساغوجي» المُسَمَّى بـ«المَطْلَعِ» مع «حاشيةِ الشّيخِ مُحمَّد بْنِ أحمد عُلَيْش المالِكيِّ (ت ١٢٩٩ هـ) عليه».

واسْتَفَدْتُ أيضًا في مَواضِعَ يسيرةٍ ١ ـ مِن «تحريرِ القَواعِدِ المَنْطقيّةِ في شرحِ الرِّسالةِ الشّمسيّة» لِلقُطْبِ الرّازيِّ، وهو: أبو عبدِ اللهِ محمودُ بْنُ محمّد الرّازيُّ (ت ٧٦٦ هـ)، ٢ ـ ومِن «حاشِيةِ السَّيِّدِ الشّريفِ عليِّ بْنِ مُحمَّدٍ الجُرْجانيِّ» (ت ٨١٦ هـ) على الشّرحِ المذكورِ.

قوله: (وقد أَخْبَرَنا شيخُنا عن أشياخِه) عبارةُ المَلَويِّ (ص٣٩): «وقد ذَكَرَ لنا شيخُنا عن شيخِه: أنّ المُؤَلِّفَ كانَ مُجابَ الدّعوة وأنه دَعا لِمَنْ يَقْرَأُ هذا التّأليفَ بالنَّفْعِ، وقد أجابَ اللهُ دُعاءَه، فكُلُّ مَن قَرَأَه بنِيّةٍ خالِصةٍ لِلّهِ تعالى انْتَفَعَ به كما هُو مُشاهَدٌ». اهـ قالَ الصَّبّانُ (ص٣٩): «قوله: (عن شيخِه) هو العَلّامةُ

الدَّعْوَةِ رَحِمَه اللهُ تعالى، ونَفَعَنا ببَرَكاتِه، وأَعادَ علينا مِن صالِحِ دَعَوَاتِه.

* * *

اليُوسيُّ مُحَشِّي «شرحِ الكُبْرَى» و«شرحِ مُخْتَصَرِ السَّنُوسيِّ». اهـ

قوله: (أنّ المُؤَلِّفَ كانَ مِن أَكابِرِ الصُّوفيّةِ) قالَ الصَّبّانُ (ص٣٩): «ورأيتُ له تأليفًا في التَّصَوُّفِ». اهـ

قوله أيضًا: (المُؤَلِّفَ كانَ مِن أَكابِرِ الصُّوفيّةِ) قالَ الحَفْناوِيُّ في «تعريفِ الخَلَفِ برِجالِ السَّلَفِ» (ص٦٣): «لم أَطَّلِعْ على ترجمتِه»، ثُمّ قالَ: «عالِمٌ، صالِحٌ، زاهِدٌ، وَرِعٌ، ذُو قَدَمٍ راسِخٍ في المعقولِ والمنقولِ، له تآليفُ تَلَقّاها المُعلِّمُون بالقَبُولِ، والمُتَعَلِّمُون بالحفظِ والاِسْتِفادةِ، كانَ حَيًّا في أَواسِطِ القَرْنِ العاشِرِ، وضَريحُه مشهورٌ يُزارُ في زاويةِ بَنْطَيُوسَ مِن قُرَى زاب بَسْكَرَة». اهـ



٥ ـ ثُمّ قالَ:

١ـ فَصْلٌ فِي جَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ

وَالخُلْـفُ فِـي جَـوَازِ الِاشْـتِغَالِ   بِـــهِ عَلَـــى ثَلَاثَـــةٍ: أَقْـــوَالِ

فَـابْنُ الصَّـلَاحِ وَالنَّـوَاوِي حَرَّمَـا   وَقَـالَ قَـوْمٌ: يَنْبَغِـي أَنْ يُعْلَمَـا

١ ـ فصلٌ في جَوازِ الاشْتِغالِ به

قوله: (فصلٌ) هو في الأصلِ: الحاجِزُ بين الشَّيْئَيْنِ، وفي الاصْطِلاحِ: الألفاظُ المخصوصةُ الدّالّةُ على المَعاني المخصوصةِ كسائرِ أسماءِ التَّراجِمِ. اهـ «باجوري على مختصر السَّنُوسيِّ» في المنطقِ (ص٦٧).

قوله: (في جَوازِ الاشْتِغالِ به) أيِ المَنْطِقِ، أيْ وحُرْمَتِه. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص٢٣).

٥ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٥ ـ (والخُلْفُ): الاخْتِلافُ (في جَوازِ الاشْتِغالِ به) ـ أيِ المَنْطِقِ ـ وعَدَمِ جَوازِه (على ثلاثةٍ) بالتّنوينِ (أقوالٍ): بدلٌ مِن «ثلاثةٍ» أو عطفُ بَيانٍ. اهـ «قويسني» و«ملوي» (ص٤٠).

١٦ ـ (فـ)ـالقولُ الأوّلُ: قولُ الإمامَيْنِ الشّافِعيَّيْنِ: ١ ـ الشّيخِ أبي عَمْرٍو (ابْنِ الصّلاحِ، و) الإمامِ مُحْيِي الدِّينِ أبي زَكَرِيّا يحيى (النَّواوِيْ) بإثْباتِ الألِفِ: نسبةٌ على غيرِ قياسٍ إلى «نَوَى»: قريةٌ مِن قُرَى الشّامِ، وكانَ القِياسُ في النِّسْبةِ إليها: «نَوَوِيٌّ» كما يُقالُ في النِّسْبةِ إلى «فَتًى»: «فَتَوِيٌّ»، وقالَ العلّامةُ مُحمَّدُ بْنُ محفوظِ الشِّنْقيطيُّ في «الضّوءِ المُشْرِقِ» (ص٣٧): «زِيادةُ الألفِ في النِّسْبةِ إلى



وَالْقَوْلَـةُ الْـمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةْ   جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةْ
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ   لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

«نَوَى» جائِزةٌ عِوَضًا مِن إِحْدى ياءَيِ النَّسَبِ إِذا حُذِفَتْ كما نَصَّ عليه ابْنُ مالِكٍ في «التَّسهيلِ» ونَظَمَه في «الكافِيةِ»:

وأَلِفُ الشَّآمِيْ واليَمانِيْ   قد عَوَّضُوهُمَا مِن اليا الثّاني

(حَرَّمَا) أيِ الإِمامانِ الاِشْتِغالَ بالمَنْطِقِ (و) القولُ الثّاني: (قالَ قَوْمٌ) هُمُ الغَزاليُّ ومَن تَبِعَه: (يَنْبَغِي): يَحْسُنُ، قالَ المَلَوِيُّ (ص٤١): «يَحْتَمِلُ أن يكونَ بمعنَى «يَجِبُ كِفايةً»، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ بمعنَى «يُسْتَحَبُّ». اهـ وفي «حاشِيةِ العَدَوِيِّ على شرحِ النّاظِمِ» (مخطوط ق٤٢ب): «وفي كلامِ بعضٍ: ما يُفيدُ أنها حقيقةٌ في الاِسْتِحْبابِ مَجازٌ في الوُجُوبِ» (أن يُعْلَمَا) أيِ المَنْطِقُ، فالأَلِفُ للإِطْلاقِ، وحاصِلُ هذا القولِ: جوازُ الاِشْتِغالِ بالمَنْطِقِ بلا شرطٍ.

١٧ ـ (والقَوْلَةُ) الثّالثةُ (المشهورةُ) لِكثرةِ قائِلِها (الصّحيحةُ) لِقُوّةِ دَليلِها: (جَوازُه) أيِ الاِشْتِغالِ، قالَ الصَّبّانُ (ص٤١): «قالَ شيخُنا العَدَوِيُّ: أرادَ به الإِذْنَ، فيَصْدُقُ بالوُجُوبِ والنَّدْبِ، ولم يُرِدْ به اسْتِواءَ الفِعْلِ والتَّرْكِ؛ لِقولِه في عِلّتِه: «لِيَهْتَدِي به إلى الصَّوابِ». اهـ (لِـ)ـمَن تَوَفَّرَ عندَه شَرْطانِ: الشّرطُ الأوّلُ: أن يكونَ (كامِلَ القَرِيحةِ) أيِ: العَقْلِ.

١٨ ـ الشّرطُ الثّاني: أن يكونَ (مُمارِسَ) أيْ: مُشْتَغِلًا بـ(ـالسُّنّةِ) أيِ: الحديثِ (و) مُمارِسَ (الكِتابِ) أيِ القُرْآنِ (لِـ)ـأَجْلِ أن (يَهْتَدِي): يَصِلَ (به) أيِ بالمَنْطِقِ (إلى الصَّوابِ) في الفَهْمِ والاِعْتِقادِ، وتَقَدَّمَ: أنّ «الصّوابَ»: المُوافَقَةُ لِلواقِعِ، وأنه ضِدُّ الخَطَإِ.



٥ ـ أقولُ:

ذَكَرَ في هذا الفَصْلِ حُكْمَ الِاشْتِغالِ بِعِلْمِ المَنطِقِ؛ لِكونِه مِنَ المَبادِئِ العَشَرَةِ الّتي يَنْبَغِي لِكُلِّ شارِعٍ في علمٍ أن يَقِفَ عليها؛ لِيكونَ على بَصِيرةٍ فيما يَشْرَعُ فيه.

٥ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (مِن المَبادِئِ) «المَبادِئُ»: جمعُ «مَبْدإٍ»، و«مَبْدَأُ الشَّيْءِ»: ما يُبْدَأُ به قبلَ الشُّرُوعِ فيه، و«مَبْدَأُ العِلْمِ»: ما يُبْدَأُ به قبلَ الشُّرُوعِ فيه.

قوله: (يَنْبَغِي): يَحْسُنُ.

قوله: (لِكلِّ شارِعٍ) أيْ: بادِئٍ.

قوله: (أن يَقِفَ) أيْ يَطَّلِعَ ويَعْرِفَ.

قوله: (ليكونَ) شارعًا (على بَصِيرةٍ) أيْ: على يقينِ عِلْمٍ كما فَسَّرَ به الطَّبَرِيُّ قولَه تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، قالَ الصّبّانُ (ص٣٩): «البَصيرةُ: قُوّةُ إِدْراكِ النّفسِ، ويُقالُ: هي عَيْنُ القَلْبِ، والمُرادُ بها هُنا: مَعْرِفةُ حالِ المَشْرُوعِ فيه». اهـ

فائدةٌ جليلةٌ

في بَيانِ مَبادِئِ العُلُومِ العَشَرَةِ

«العُلُومُ»: جمعُ «عِلْمٍ»، وهو يُطْلَقُ على ١ ـ الإِدْراكِ، ٢ ـ والمَلَكَةِ، ٣ ـ والعِلْمِ المُدَوَّنِ: كعِلْمِ الفِقْهِ وأصولِه والتَّوْحِيدِ والمَنْطِقِ، وإِطْلاقُ «العِلْمِ» على الإِدْراكِ حقيقةٌ، وعلى المَلَكَةِ والعِلْمِ المُدَوَّنِ مَجازٌ، ثُمّ المُرادُ بـ«العِلْمِ» هُنا هو:



. . . .

العِلْمُ المُدَوَّنُ، أَفادَه العَطّارُ في «حاشِيةِ الخَبِيصيِّ على التّهذيبِ» (ص٤٢٩).

و«المَبادِئُ» تُطْلَقُ بالاشْتِراكِ اللَّفْظيِّ على مَعْنَيَيْنِ كما في «تعليقاتِ الشُّرْنُوبيِّ على العَطّارِ» و«الدَّرْدِيرِ على الخَبِيصيِّ» (ص٤٣٠):

الأوّلُ: حُدُودُ موضوعاتِ العِلْمِ وأَجْزائِها وأَعْراضِها، وهي بهذا المَعْنَى لا تَتَقَدَّمُ على المقصودِ، بل تُذْكَرُ معه على أنها كالجُزْءِ منه.

الثّاني: ما يُبْدَأُ به قبلَ المقصودِ، وهي بهذا المَعْنَى تَتَقَدَّمُ أمامَ المقصودِ ولَيْسَتْ منه، وهذا المعنَى الثّاني هو المقصودُ هُنا.

ثُمّ مَبادِئُ العُلُومِ عَشَرَةٌ، قالَ ابْنُ كِيرانَ في «شرحِ توحيدِ ابْنِ عاشِرٍ» (ص٢٧): «اعْلَمْ: أنّ الأمورَ الّتي يُطْلَبُ تَقْدِيمُها بين يَدَيِ العِلْمِ قبلَ الخَوْضِ في مَسائِلِه لِإفادَتِها البَصِيرةَ ويُعَبَّرُ عنها بـ«المَبادِئِ» أَنْهاها المُتَأَخِّرُون إلى عَشْرَةٍ»، وهيَ:

المَبْدأُ الأوّلُ: حَدُّ العِلْمِ.

المبدأُ الثّاني: موضوعُ العِلْمِ.

المَبْدأُ الثّالِثُ: فائِدةُ العِلْمِ.

هذه الثَّلاثةُ ذَكَرَها السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ في أَواخِرِ «التّهذيبِ» وأَوائِلِ «المُطَوَّلِ».

المَبْدأُ الرّابِعُ: اسْمُ العِلْمِ.

المَبْدأُ الخامِسُ: مَسائِلُ العِلْمِ.

. . . .

المَبْدَأُ السّادِسُ : فَضْلُ العِلْمِ.

وهذه المَبادِئُ السِّتَّةُ ذَكَرَها العَضُدُ الإِيجيُّ في «**المَواقِفِ**» (ص٧ ـ ٨)، قالَ الشّيخُ سعيدُ قَدُّورةَ في «**شرحِ السُّلَّمِ**» (ص١٧) : «وبَلَّغَ بعضُهم المَبادِئَ ثَمانِيةً»، وما زادَه هو :

المَبْدَأُ السّابعُ : نِسْبةُ العِلْمِ إلى غيرِه مِن العلوم.

والمَبْدأُ الثّامِنُ : اسْتِمْدادُ العِلْمِ.

قالَ الشّيخُ سعيدُ قَدُّورَةَ : «وبَلَّغَها بعضُهم عَشَرَةً، وما زادَه هو :

المَبْدأُ التّاسِعُ : واضِعُ العِلْمِ.

والمَبْدأُ العاشِرُ : حُكْمُ تَعَلُّمِ العِلْمِ».

قالَ الشّيخُ سعيدُ قَدُّورةَ : «وعلى أنها عَشَرةٌ دَرَجَ شيخُ شيوخِنا أبو العَبّاسِ سيدي أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ زِكْرِي في أُرْجُوزَتِه المُسَمّاةِ «**مُحَصِّلَ المَقاصِدِ**» حيثُ قالَ :

فأَوّلُ الأَبْوابِ في المَبادِي	**وتِلْكَ عَشْرَةٌ على مُرادِي**
١الحَدُّ ٢ والموضوعُ ثُمّ ٣ الواضِعْ	**٤ والاِسْمُ ٥ الاِسْتِمْدادُ ٦ حُكْمُ الشّارِعْ**
٧ تَصَوُّرُ المَسائِلِ ٨ الفَضِيلةْ	**٩ ونِسْبَةٌ ١٠ فائِدةٌ جليلةْ**

تَنْبِيهٌ : عَدُّ مَسائِلِ العِلْمِ مِن مَبادِئِ العِلْمِ على سبيلِ التَّسَمُّحِ؛ **لِأَنَّ** مَسائِلَ العِلْمِ هي حقيقةُ العِلْمِ، ولذلك تَسْمَعُهم يقولُون : «**إِنّ حقيقةَ كُلِّ عِلْمٍ**



. . . .

مَسائِلُ ذلك العِلْمِ»، وإنّما عَدُّوها مِن المَبادِئِ لِشِدّةِ الارْتِباطِ، أفاده العطار في «حاشيته على الخبيصي» (ص٤٢٩).

قالَ الشّيخُ عُلَيْشٌ في «شرحِ إضاءةِ الدُّجُنّةِ» (ص٦٧): «هذه المَبادِئُ العَشَرَةُ قِسْمانِ:

١ ـ قِسْمٌ تَجِبُ مَعْرِفتُه وُجُوبًا صِناعِيًّا، وهو ثَلاثةٌ: ١ ـ الحَدُّ، ٢ ـ والموضوعُ، ٣ ـ والغايَةُ.

٢ ـ وقِسْمٌ تُنْدَبُ مَعْرِفتُه نَدْبًا صِناعيًّا، وهو ما عدا هذه الثّلاثةَ.

ونَظَمَ ذلك بعضُهم، فقالَ:

١ حَدٌّ ٢ ومَوْضُوعٌ ٣ وغايَةٌ تَجِبْ   لِشارِعٍ ٤ وواضِعٌ ٥ فَضْلٌ نُدِبْ

كذاكَ ٦ حُكْمٌ ٧ نِسْبَةٌ ٨ مَسائِلْ   ٩ واسْمٌ ١٠ ومَأْخَذٌ هِيَ وَسائِلْ

وُجُوهُ الحاجةِ إلى الوُقُوفِ على مَبادِئِ العُلُومِ العَشَرَةِ

١ ـ إنّما وَجَبَ تقديمُ تعريفِ العلمِ لِيكون طالِبُه على بصيرةٍ في طَلَبِه؛ فإنّه إذا تَصَوَّرَه بتعريفِه ـ سواءٌ كانَ حدًّا لمفهومِ اسْمِه أو رَسْمًا له ـ فقد أَحاطَ بجميعِه إِحاطةً إِجْماليّةً باعْتِبارِ أمرٍ شاملٍ له يَضْبِطُه ويُمَيِّزُه عمّا عَداه، كما في «المَواقِفِ» (ص٧) و«شرحه» (٣٣/١).

٢ ـ وإنّما وَجَبَ تقديمُ موضوعِ العلمِ لِيَمْتازَ عندَ الطّالِبِ العلمُ المطلوبُ عن غيرِه مَزيدَ امْتِيازٍ؛ إذْ به تَتَمايَزُ العُلُومُ، كذا في «المَواقِفِ» (ص٧) و«شرحِه» (٣٨/١)، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٦): «فإنّ العُلُومَ كلَّها جِنْسٌ، وإنّما



تَفْتَرِقُ بالموضوعاتِ».

٣ ـ وإنّما يَنْبَغِي تقديمُ مَعْرفةِ واضعِ العِلْمِ لِأنّ معرفتَه ممّا له دَخْلٌ في دَواعِي الإِقْبالِ، كذا في «شرحِ الشّيخِ عِلِّيشٍ على إِضاءةِ الدُّجُنّةِ» (ص٧١)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «طُرّةِ السُّلَّمِ» (ص٣) : «والعِلْمُ ١ ـ إذا كانَ عَقْلِيًّا كالمَنْطِقِ والرِّياضِيّةِ فالحاجةُ إلى مَعْرِفةِ واضِعِه غيرُ قَوِيّةٍ، ٢ ـ وإذا كانَ نَقْلِيًّا : كالحديثِ والفِقْهِ فالحاجةُ إلى معرفةِ واضِعِه قَوِيّةٌ».

٤ ـ وإنّما وَجَبَ تقديمُ الاِسْمِ ١ ـ لِأنّ في بَيانِ تَسْمِيةِ العِلْمِ مزيدَ اطِّلاعٍ على حالةٍ تُفْضِي الطّالبَ ـ معَ ما سَبَقَ ـ إلى كمالِ اسْتِبْصارِه في شأنِه، كذا في «شرحِ المَواقِفِ» (٦٠/١)، قالَ الشّيخُ عِلِّيشٌ في «شرحِ إِضاءةِ الدُّجُنّةِ» (ص٧٣): «٢ ـ ولِأنّ ما لا يُعْرَفُ اسْمُه ـ قالُوا : ـ لا يَحْسُنُ طَلَبُه؛ إذ بالاِسْمِ يَتَأَتّى الإِخْبارُ عنِ المُسَمَّى والإِخْبارُ به»، قالَ الشّيخُ أبو بَكر شطا في «إِعانةِ الطّالِبِين» (٢١/١) : «٣ ـ ولاِسْتِحالةِ تَوَجُّهِ النّفسِ نحوَ المجهولِ المُطْلَقِ».

٥ ـ وإنّما وَجَبَ تقديمُ فائِدةِ العلمِ لِأَمْرَيْنِ :

الأوّلُ : ازْدِيادُ رغبةِ الطّالبِ فيه إذا كانَ ذلك العلمُ مُهِمًّا له بسببِ فائِدتِه الّتي عَرَفَها، فيُوَفِّيه حَقَّه مِن الجِدِّ والاِجْتِهادِ في تحصيلِه بحَسَبِ تلك الفائِدةِ.

الثّاني : الدَّفْعُ لِلعَبَثِ؛ فإنّ الطّالبَ ١ ـ إن لم يَعْتَقِدْ فيه فائِدةً أصلًا لم يَتَصَوَّرْ منه الشُّرُوعُ فيه قطعًا، ٢ ـ وإنِ اعْتَقَدَ فيه فائِدةً غيرَ ما هي فائِدتُه أَمْكَنَه الشّروعُ فيه إلّا أنه لا يَتَرَتَّبُ عليه ما اعْتَقَدَه بل ما هو فائِدتُه ورُبّما لم تكن مُوافِقةً لِغَرَضِه، فيُعَدُّ سَعْيُه في تحصيلِه عَبَثًا عُرْفًا، كذا في «المَواقِفِ» (ص٨)



. . . .

و«شرحِه» (١/٤٩ ـ ٥١)، قالَ عبدُ الحكيم السِّيالَكُوتيُّ «في حاشِيتِه على شرحِ السَّعْدِ على المَواقِفِ» (ص٥١) : «والعَبَثُ العُرْفيُّ : ما لا يَتَرَتَّبُ عليه فائِدةٌ مُعْتَدٌّ بها في نَظَرِه، وفيه إِشارةٌ إلى أنّ المُرادَ بقولِه : (ولِدَفْعِ العَبَثِ) العُرْفيُّ لا اللُّغَويُّ، وهو : ما لا يَتَرَتَّبُ عليه فائِدةٌ أصلًا ؛ فإِنّه مُمْتَنِعٌ في تحصيلِ العلومِ. اهـ

٦ ـ وإِنّما وَجَبَ تقديمُ فَضْلِ العلمِ لِيَعْرِفَ الطّالبُ قَدْرَه ورُتْبَتَه فيما بين العلومِ، فيُوَفِّيَ حَقَّه مِن الجِدِّ والاِعْتِناءِ في اكْتِسابِه واقْتِنائِه، كذا في «المَواقِفِ» (ص٨) و«شرحِه» (١/٥٢).

٧ ـ وإِنّما يَنْبَغِي تقديمُ المَعْرِفةِ بنسبةِ العِلْمِ لِأنّ بمَعْرِفتِها يَطَّلِعُ الطّالِبُ على أنّ العلمَ المطلوبَ يَسْتَمِدُّ مِن علمٍ آخَرَ فيكونُ الآخَرُ أَعْلَى، أو يَسْتَمِدُّ منه آخَرُ فيكونُ الآخَرُ أَسْفَلَ، كذا في «شرحِ الشّيخِ عِلِّيشٍ على إِضاءةِ الدُّجُنّةِ» (ص٧٣).

٨ ـ وإِنّما وَجَبَ تقديمُ المَعْرِفةِ باسْتِمْدادِ العلمِ لِأنه يُعَرِّفُ مَراتِبَ العلومِ، فيَطَّلِعُ ما حَقُّه أن يُقَدَّمَ في الطَّلَبِ وما حَقُّه أن يُؤَخَّرَ، كذا في «شرحِ الشّيخِ عِلِّيشٍ على إِضاءةِ الدُّجُنّةِ» (ص٧٢).

٩ ـ وإِنّما وَجَبَ تقديمُ الإِشارةِ الإِجْماليّةِ إلى مَسائِلِ العِلْمِ لِيَتَنَبَّهَ الطّالبُ على ما يَتَوَجَّهُ إليه مِن المَطالِبِ تَنَبُّهًا مُوجِبًا لِمَزيدِ اسْتِبْصارِه في طَلَبِها، كذا في «شرحِ المَواقِفِ» (١/٥٤).

١٠ ـ وإِنّما وَجَبَ تقديمُ المَعْرِفةِ بحُكْمِ تَعَلُّمِ العلمِ لِأنّ الطّالِبَ معَ جَهْلِه ١ ـ رُبّما يَقَعُ في ممنوعٍ أو مكروهٍ، فإِذا عَلِمَ الحكمَ أَحْجَمَ، ٢ ـ أو يُعْرِضُ عن

وقدِ اسْتَوْفَى مَبادِئَ هذا الفَنِّ شيخُ مَشايِخنا شيخُنا سَيِّدِي سَعِيدُ قَدُّورَةَ في «شَرْحِه» لهذا الكتابِ.

١ ـ فمِنْها: الِاسْمُ، وقد تَقَدَّمَ: أنّ هذا العِلْمَ ١ ـ يُسَمَّى «المَنْطِق»،

واجِبٍ أو مندوبٍ، فإذا عَلِمَه أَقْدَمَ وازْدادَ نَشاطًا ورَغْبةً، كذا في «شرحِ الشّيخِ عِلِّيشٍ على إضاءةِ الدُّجُنّة» (ص٧٣).

مَبادِئُ عِلْمِ المَنْطِقِ العَشَرَةُ

قوله: (شيخُنا سَيِّدي سعيد قَدُّورَةَ) بفتحِ أوّلِه وتشديدِ ثانيه، تَرْجَمَ له الحَفْناوِيُّ في «تعريفِ الخَلَفِ» (ص٦٢) ناقِلًا عنِ «نَشْرِ المَثانِي لأهلِ القَرْنِ الحادِيَ عَشَرَ والثّاني»، فقالَ: «الشّيخُ العالِمُ المُحَقِّقُ مُفْتي الإسْلامِ وخطيبُ الأَنامِ: سَيِّدِيْ سعيدٌ المعرُوفُ بـ«قَدُّورَةَ» بفتحِ أوّلِه وتشديدِ ثانيه، ابْنُ إبراهيمَ الجَزائِرِيُّ الدّارِ، التُّونِسيُّ الأَصْلِ، أَحَدُ أئمّةِ المَعْقُولِ، صاحِبُ ١ ـ «الشَّرْحِ على السُّلَّمِ في المَنْطِقِ»، ٢ ـ و«الحاشِيةِ على شَرْحِ صُغْرَى الشَّيْخِ السَّنُوسِيِّ»، وبالَغَ ـ رَحِمَه اللهُ ـ في بَسْطِ العِبارةِ في «شرحِ السُّلَّمِ»، فكانَ ذلك ممّا انْفَرَدَ به، أَخَذَ ـ رَحِمَه اللهُ ـ عن سعيدٍ المقري وغيرِه، وأَخَذَ عنه: وَلَدُه الشّيخُ أبو عبدِ اللهِ وسيدي أبو مَهْدِي عيسَى الثَّعالِبيُّ، تُوُفِّيَ في شَوّالٍ سنةَ ١٠٦٦.

قوله: (في شرحِه) وهو مَطْبُوعٌ طَبْعةَ بُولاق سنةَ ١٣١٨هـ بهامِشِ «شرحِ البَنّانيِّ»، ومعَهما: ١ـ «حاشِيةُ الشّيخِ علي قصّارة على شرحِ البَنّانيِّ»، ٢ـ و«تَقْيِيداتُ الشّيخِ أحمدَ بْنِ مُبارَكٍ السِّجِلْماسيِّ على شرحِ الشّيخِ سعيد قَدُّورَة».

المبدأُ الأوّلُ: اسْمُ هذا العِلْمِ

قوله: (فمنها) أي مِن مَبادِئِ المَنْطِقِ العَشَرةِ الّتي ذَكَرَها الشّيخُ سعيد قَدّورة.

٢ ـ ويُسَمَّى «مِعْيَارَ العِلْمِ» ، ٣ ـ و«عِلْمَ المِيزَانِ» .

قوله: (قَد تَقَدَّمَ) في شرحِ قولِ النّاظِمِ: «وبعدُ فالمَنْطِقُ لِلجَنانِ»

قوله: (أنّ هذا العِلْمَ يُسَمَّى: «المَنطِقَ») ووَجْهُ تَسْمِيَتِه به: أنه يُعِينُ القُوّةَ النّاطِقةَ الّتي بها يَتِمُّ تكوينُ الإِنْسانِ كما مَرَّ، وقالَ البَنّانيُّ: «قالَ بعضُهم: وَجْهُ تَسْمِيةِ هذا العِلْمِ بـ«المَنْطِقِ»: أنّ «المَنطِقَ» يُطْلَقُ بالاِشْتِراكِ ١ ـ على التَّكَلُّمِ ٢ ـ وعلى إِدْراكِ الكُلِّيّاتِ ٣ ـ وعلى قُوَّتِهما، ولمّا كانَ هذا العِلْمُ يُقَوِّي الأَوّلَ ويُعْطِي الثّانيَ إصابةً والثّالِثَ كمالًا سُمِّيَ بـ«المَنْطِقِ».

قوله: (ويُسَمَّى مِعْيارَ العِلْمِ) سمّاه به الغَزاليُّ في أوّلِ كتابِه «مِعْيارِ العِلْمِ» في المنطقِ، و«المِعْيارُ» هو: ما يُخْتَبَرُ به الشّيءُ؛ لِيُعْرَفَ نُقْصانُه مِن تَمامِه حِسّيًّا كانَ أو مَعْنَوِيًّا، قالَ الغَزاليُّ في «مِعْيارِ العِلْمِ» (ص٢٦): «كُلُّ نَظَرٍ لا يَتَّزِنُ بهذا المِيزانِ، ولا يُعايَرُ بهذا المِعْيارِ، فاعْلَمْ أنه فاسِدُ العِيارِ غيرُ مأمونِ الغَوائِلِ والأغوارِ». اهـ

قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ في «طُرّةِ السُّلَّمِ»:

ثُـمّ اسْـمُهُ يَدْعُونَـهُ بـ«ـالمَنْطِقِ» وباسْـمِ «مِعْيـارِ العُلُـومِ» يَرْتَقِـي

وقالَ السَّيِّدُ أبو بكرٍ عبدُ الرّحمن بْنُ شِهابِ الدِّين العَلَويُّ في «نِظامِ المَنْطِقِ»:

وبعــدُ فــالمَنْطِقُ مِعْيــارُ العُلُــومْ تُجْلَـى بـه عـن نَيِّـرِ الفِكْـرِ الغُيُـومْ

قوله: (وعِلْمَ المِيزانِ) ووَجْهُ تَسْمِيَتِه به: أنه يُعْرَفُ به الفِكْرُ الصّحيحُ والفاسِدُ كما يُعْلَمُ بالمِيزانِ الحِسِّيِّ تَمامُ المَوْزُونِ ونَقْصُه. اهـ «حواشي عليش على المطلع» (ص١٩).

. . . .

تكملةٌ: ذَكَرَ الشّارحُ مِن أسماءِ هذا الفَنِّ ثلاثةً، ومِن أسمائِه:

٤ ـ «مِفْتاحُ العُلُومِ العَقْلِيّةِ»، قالَ الشّيخُ عليّ قَصّارة (مخطوط ق١٤أ): «لِأنّ به تُفْتَحُ أبوابُها ـ أيْ طُرُقُها المُوصِلةُ إليها ـ، أو بِهِ يَتَأَتّى سُلُوكُها، ولذلك وَصَّوْا على تقديمِه في التَّعَلُّمِ بعدَ النّحوِ كما قالَ الغَزاليُّ: «ارْكَبْ جَوَادَ النَّحْوِ، ثُمّ لْيَكُنْ منك على المَنْطِقِ البابُ». اهـ

٥ ـ ويُسَمَّى أيضًا: «خادِمَ العُلُومِ»، سَمّاه به أبو عليٍّ الرَّئِيسُ ابْنُ سِينا، قالَ في «كَشْفِ الظُّنُونِ» (١٨٦٢/٢): «لِكونِه آلةً في تحصيلِ العُلُومِ الكَسْبِيّةِ النَّظَرِيّةِ والعَمَلِيّةِ، لا مقصودًا بالذّاتِ». اهـ

٦ ـ ويُسَمَّى أيضًا: «رَئِيسَ العُلُومِ»، سَمّاهُ به أبو نَصْرٍ الفارابيُّ، قالَ في «كَشْفِ الظُّنُونِ» (١٨٦٢/٢): «لِكونِه حاكِمًا على جميعِ العُلُومِ في الصِّحّةِ والسُّقْمِ والقُوّةِ والضَّعْفِ». اهـ

٧ ـ ويُسَمَّى أيضًا: «مُقدِّمَةَ العُلُومِ»، سمّاه بها الغَزاليُّ في مُقدِّمةِ «المُسْتَصْفى» (ص١٠) فقالَ: «... نَذْكُرُ في هذه المُقدِّمةِ مَدارِكَ العُقُولِ وانْحِصارَها في ١ ـ الحَدِّ ٢ ـ والبُرْهانِ، ونَذْكُرُ ١ ـ شرطَ الحَدِّ الحقيقيِّ ٢ ـ وشرطَ البُرهانِ الحقيقيِّ... وليستْ هذه المُقدِّمةُ مِن جملةِ علمِ الأصولِ ولا مِن مُقدِّماتِه الخاصّةِ به، بل هي مُقدِّمةُ العُلُومِ كلِّها». اهـ

٨ ـ وسَمِعْتُ بعضَ مَشايِخِنا مرّةً يُسَمِّي هذا العِلْمَ بـ«ـالعِلْمِ الأُمَمِيِّ» نسبةً إلى «الأُمَمِ»: جمعُ «الأُمّةِ»؛ لِأنّ الأُمَمَ كلَّها في حاجةٍ إليه.



٢ ـ ومنها: التَّعْرِيفُ، وتَقَدَّمَ تعريفُ هذا العِلْمِ في «الشَّرْحِ».

المَبْدَأُ الثّاني: تعريفُ عِلْمِ المَنْطِقِ

قوله: (ومنها) أيْ مِن مَبادِئِ هذا العِلْمِ العَشَرةِ: (التّعريفُ) لهذا العِلْمِ، وقد عُرِّفَ بتعريفاتٍ سأذكرها إن شاء الله تعالى.

قوله: (وتَقَدَّمَ) عندَ قولِ الشّارحِ: «وبَعْدُ فالمَنْطِقُ لِلجَنانِ» إلخ (١ ـ تعريفُ هذا العِلْمِ في الشّرحِ) فإنّه قالَ ثَمَّ: «هو: قانُونٌ تَعْصِمُ مُراعاتُه الذِّهْنَ عنِ الخَطَإِ في فِكْرِه»، وهذا التّعريفُ ذَكَرَه: القُطْبُ الرّازيُّ في «شرحِ الشَّمْسِيّةِ» والشّريفُ الجُرْجانيُّ في «التّعريفاتِ»، قالَ الشّريفُ الجُرْجانيُّ: «فالمَنْطِقُ عِلْمٌ عَمَليٌّ آليٌّ، كما أنّ الحكمةَ عِلْمٌ نَظَرِيٌّ غيرُ آليٍّ، فـ«الآلَةُ» بمَنْزِلةِ الجِنْسِ، و«القانُونيّةُ» تُخْرِجُ الآلاتِ الجُزْئِيّةَ لِأَرْبابِ الصَّنائِعِ، وقولُه: «تَعْصِمُ مُراعاتُها الذِّهْنَ عنِ الخَطَإِ في الفِكْرِ» يُخْرِجُ العُلُومَ القانُونيّةَ الّتي لا تَعْصِمُ مُراعاتُها الذِّهْنَ عنِ الخَطَإِ في الفِكْرِ، بل في المَقالِ: كالعُلُومِ العَرَبيّةِ».

٢ ـ وقيلَ: «هو: عِلْمٌ تُعْرَفُ به كيفيّةُ الاِنْتِقالِ مِن أُمُورٍ حاصِلةٍ في الذِّهْنِ إلى أُمُورٍ مُسْتَحْصَلةٍ فيه» أيْ: يُطْلَبُ تحصيلُها.

فمِثالُ «الأُمُورِ الحاصِلةِ في الذِّهْنِ»: ١ ـ تَصَوُّرُنا لِمَعْنَى «الحَيَوانِ» و«النّاطِقِ»، ٢ ـ وعِلْمُنا بأنّ «العالَمَ مُتَغَيِّرٌ» وأنّ «كلَّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ».

ومِثالُ «الأُمُورِ المُسْتَحْصَلةِ في الذِّهْنِ»: ١ ـ تَصَوُّرُنا لِمَعْنَى «الإِنْسانِ» الّذي هو «الحَيَوانُ النّاطِقُ»، ٢ ـ وعِلْمُنا بأنّ «العالَمَ حادِثٌ» الّذي هو نتيجةٌ لِمَجْمُوعِ عِلْمِنا الأوّلِ بأنّ «العالَمَ مُتَغَيِّرٌ» وأنّ «كلَّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ».

والمُرادُ بـ«كَيْفِيّةِ الاِنْتِقالِ»: ما سيأْتي في المُعَرِّفاتِ مِن شُرُوطِ التّعريفِ،



. . . .

وفي القياسِ مِن شُرُوطِ الإِنْتاجِ.

وقد جَمَعَ هذين التّعريفَيْنِ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيِّ في «احمرار السلم» في قولِه:

وحَـدُّهُ إِنْ رُمْتَـهُ ـ والحَـدُّ بالجامعِ المَانِعِ حَـدًّا يَبْـدُو ـ

عِلْـمٌ بـه يُعْـرَفُ مـا يُنْتَقَـلُ عـن حاصِـلٍ بـه لِمـا يُسْتَحْصَـلُ

أو آلـةٌ تَعْصِـمُ ذِهْـنَ مَـن نَظَـرْ فيها مِن الخَطَإ في غَـوْصِ الفِكَـرْ

٣ ـ وقيلَ: «هو: عِلْمٌ يُعْرَفُ به الفِكْرُ الصّحيحُ مِن الفاسِدِ»، ذَكَرَ هذا التّعريفَ العَطّارُ والحِفْنيُّ في «حاشِيَتَيْهما» على «المَطْلَعِ شرحِ إِيْساغوجي» لِلشّيخِ زَكَرِيّا، وذَكَرَ الحِفْنيُّ أنه تعريفُ السَّيِّدِ الشّريفِ الجُرْجانيِّ، وهذا تعريفٌ لِلمَنْطِقِ باعْتِبارِ فائِدتِه كالتّعريفِ الأوّلِ.

٤ ـ وقيلَ: هو: العِلْمُ الباحِثُ عن أحوالِ المَعْلُوماتِ التَّصَوُّرِيّةِ والتّصديقيّةِ مِن حيثُ التَّأَدِّي بها إلى مجهولٍ تَصَوُّرِيٍّ أو تَصْديقيٍّ أو يَتَوَقَّفُ عليها المُوصِلُ إلى ذلك، ذَكَرَه الصَّبّانُ (ص٣٣)، وهو تعريفٌ لِلمَنْطِقِ باعْتِبارِ موضوعِه.

فمِثالُ الباحِثِ عن أحوالِ المَعْلُوماتِ التَّصَوُّرِيّةِ المُؤَدِّي إلى مجهولٍ تَصَوُّرِيٍّ: الحكمُ بأنّ الجِنْسَ: كـ«الحَيَوانِ» والفَصْلَ: كـ«النّاطِقِ» ـ وهُما مَعْلُومانِ تَصَوُّرِيّانِ ـ إذا رُكِّبا على الوجهِ المخصوصِ وَصَّلَ المجموعُ إلى مجهولٍ تَصَوُّرِيٍّ كـ«الإنسانِ».

ومِثالُ الباحِثِ عن أحوالِ المَعْلُوماتِ التّصديقيّةِ المُؤَدِّي إلى مجهولٍ

٣ ـ ومنها: النِّسْبَةُ، وتَقَدَّمَتْ في قولِ المَتْنِ: «نِسْبَتُه» إلخ.

تَصْدِيقِيٌّ: الحُكْمُ بأنّ القَضايا المُتَعَدِّدَةَ: كقولِنا: «العالَمُ مُتَغيِّرٌ» و«كلُّ مُتَغيِّرٍ حادِثٌ» ـ وهُما مَعْلُومانِ تَصْدِيقيّانِ ـ إذا رُكِّبا على الوَجْهِ المخصوصِ صارَ قِياسًا مُوصِلًا إلى مجهولٍ تصديقيٍّ: كقولِنا: «العالَمُ حادِثٌ».

٥ ـ وقيلَ: «هو: عِلْمٌ تُعْرَفُ به كيفيّةُ الانْتِقالِ مِن المَعْلُومِ إلى المجهولِ»، قالَ البَنّانيُّ: «وبعُمُومِ لفظَي «المعلومِ» و«المجهولِ» يَخْرُجُ عِلْمُ الحِسابِ ونحوُه؛ لأنه يُتَوَصَّلُ في علمِ الحِسابِ بمعلومٍ خاصٍّ إلى مجهولٍ خاصٍّ».

المَبْدَأُ الثّالِثُ: نِسبةُ عِلْمِ المَنطِقِ إلى غيرِه مِن العُلُومِ

قوله: (ومِنْها: النِّسْبةُ) لهذا العِلْمِ إلى غيرِه مِن العُلُومِ، و«النِّسْبةُ»: إيقاعُ التَّعَلُّقِ بينَ الشَّيئَيْنِ، قالَه الشَّريفُ الجُرْجانيُّ في «التّعريفاتِ»، وأَقْسامُ النِّسْبةِ بين الشَّيئَيْنِ أربعةٌ: ١ ـ التَّساوِي، ٢ ـ والتَّبايُنُ، ٣ ـ والعُمُومُ والخُصُوصُ المُطْلَقُ، ٤ ـ والعُمُومُ والخُصُوصُ مِن وَجْهٍ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

لِكُلِّ مَعْقُولَيْنِ إِحْدَى ذِي النِّسَبْ ... وَهْيَ التَّساوِي أو تَبايُنٌ تَجِبْ

أو في عُمُومٍ وخُصُوصٍ مُطْلَقِ ... أو صاحِبِ الوَجْهِ على التَّحَقُّقِ

١ ـ فالتَّساوِي: عَدَمُ الافْتِراقِ الْبَتَّةَ: كـ«الإِنْسانِ» و«النّاطِقِ».

٢ ـ والتَّبايُنُ: عَدَمُ الاجْتِماعِ الْبَتَّةَ كـ«الإِنْسانِ» و«لا ناطِقٍ».

٣ ـ والعُمُومُ والخُصُوصُ بإِطْلاقٍ: الاجْتِماعُ تارةً والافْتِراقُ أُخْرَى مِن جهةٍ واحِدةٍ: كـ«الإِنْسانِ» و«الحَيَوانِ»، فالأكثرُ أَفْرادًا أَعَمُّ كـ«الحَيَوانِ»، والأَقَلُّ أفرادًا أَخَصُّ كـ«الإِنْسانِ».

. . . .

٤ ـ والعُمُومُ والخُصُوصُ مِن وَجْهٍ: الافْتِراقُ في بعضِ أفرادِ المَصْدُوقِ مِن جِهَتَيْنِ كـ«ـالإِنْسانِ» و«الأَسْوَدِ»؛ إذ بعضُ الإنسانِ ليسَ بأَسْوَدَ، وبعضُ الأَسْوَدِ ليسَ بإِنْسانٍ.

قوله: (وتَقَدَّمَتْ في قولِ المَتْنِ: «نِسْبَتُه» إلخ) أيْ إلى آخِرِه، اعْلَمْ: أنّ النِّسْبةَ الّتي ذَكَرَها النّاظِمُ بقولِه: «فالمَنْطِقُ لِلجَنانِ نِسْبَتُه كالنَّحْوِ لِلِّسانِ» هي نِسْبةُ عِلْمِ المَنْطِقِ إلى الجَنانِ لا إلى العلومِ الأُخْرَى، وهي بهذه الحالةِ بمعنَى «الفائِدةِ» كما قالَ شُرّاحُ «السُّلَّم»، وأمّا نسبةُ المنطقِ إلى غيرِه مِن العلومِ ـ الّتي هي مِن المَبادِئِ العَشَرةِ ـ فلم يَذْكُرْها النّاظِمُ ولا الشّارِحُ، فلْيُتَنَبَّهْ.

ونِسْبَةُ هذا العِلْمِ إلى غيرِه مِن العُلُومِ ١ ـ باعْتِبارِ مَفْهُومِه مُبايِنٌ لها، ٢ ـ وباعْتِبارِ موضوعِه كُلِّيٌّ لها؛ لِأنّ كُلَّ عِلْمٍ تَصَوُّرٌ أو تَصْدِيقٌ، وموضوعُ هذا العِلْمِ التَّصَوُّراتُ والتَّصْديقاتُ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ في «اخْمِرارِ السُّلَّمِ» (ص٣):

واشْـتَهَرَتْ بِنِسْـبةِ العُمُـومِ   نِسْـبَتُهُ لِسـائِرِ العُلُـومِ

فالمَنْطِقُ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ على سائِرِ العُلُومِ؛ لأنّ أعلى العلومِ الشّرعيّةِ علمُ الكلامِ، وهو مُفَرَّعٌ مِن علمِ المَنْطِقِ؛ إذْ حاصِلُ علمِ الكلامِ اسْتِدْلالٌ خاصٌّ، وعِلْمُ المَنطِقِ يَبْحَثُ عن مُطْلَقِ الاِسْتِدْلالِ. اهـ «طرّة الشّيخ عبد السّلام الشِّنْقيطيِّ» (ص٣).

وقالَ ابْنُ كِيرانَ في «شرحِ توحيدِ ابْنِ عاشِرٍ» (ص٢٩) ونَقَلَه الشّيخُ عُلَيْشٌ في «شرحِ الإِضاءةِ» (ص٧٢): «كلُّ عِلْمٍ كانَتْ مَسائِلُه المطلوبةُ فيه بالبُرْهانِ

٤ ـ ومنها: الحُكْمُ، وذَكَرَه المُصنِّفُ في هذا الفَصْلِ.

وبَقِيَّةُ المَبادِئِ في «الشَّرْحِ» المذكورِ.

واخْتَلَفُوا في الِاشْتِغالِ بِه على ثلاثةِ أقوالٍ:

الأوّلُ: المَنْعُ منه، ....

مَبادِئَ عِلْمٍ آخَرَ تُؤْخَذُ فيه مُسَلَّمةً، فيَتَوَقَّفُ الثّاني على الأوّلِ سُمِّيَ الأوّلُ: «أَعْلَى» و«كُلِّيًا لِلثّاني»، والثّاني: «أَسْفَلَ» و«جُزْئِيًا لِلأوّلِ»: كعِلْمِ الحِسابِ مَعَ علمِ الفَرائِضِ، وكالمَنْطِقِ معَ الكلامِ، فلو تَوَقَّفَ علمٌ على ثانٍ وثانٍ على ثالِثٍ كانَ المُتَوَسِّطُ أَعْلَى وكُلِّيًا باعْتِبارِ ما تَحْتَه وأَسْفَلَ وجُزْئِيًّا باعْتِبارِ ما فوقَه: كعِلْمِ البَيانِ يَتَوَقَّفُ على النَّحْوِ، فيكونُ أَسْفَلَ وجُزْئِيًّا لِلنّحوِ؛ لِأنّ مَسائِلَ النَّحْوِ تُؤْخَذُ في البَيانِ مُسَلَّمةً وتَنْبَنِي عليها مَسائِلُ البَيانِ، ويَتَوَقَّفُ عليه التّفسيرُ، فيكونُ علمُ البَيانِ أَعْلَى وكُلِّيًا بالنّسبةِ إلى التّفسيرِ، والمُرادُ بالبَيانِ ما يَشْمَلُ المَعانِيَ».

قوله: (وبَقِيَّةُ المَبادِئِ) العَشَرَةِ ـ وهي ستّةٌ: ١ ـ الفائِدةُ، ٢ ـ والاِسْتِمْدادُ، ٣ ـ والواضِعُ، ٤ ـ والفَضْلُ، ٥ ـ والمَسائِلُ، ٦ ـ والموضوعُ ـ مَذْكُورةٌ (في «الشّرحِ» المَذْكُورِ) آنِفًا، وهو: «شرحُ الشّيخِ سعيدِ قَدُّورةَ»، وسأَذْكُرُها هُنا ـ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ بعدَ الفَراغِ مِن بَيانِ حُكْمِ الاِشْتِغالِ بالمَنْطِقِ.

المَبْدَأُ الرّابِعُ: حُكْمُ الاِشْتِغالِ بعِلْمِ المَنْطِقِ

قوله: (واخْتَلَفُوا) أيْ علماءُ الشّريعةِ اخْتِلافًا قَوِيًّا (في) حُكْمِ (الاِشْتِغالِ به) الشّامِلِ لِلتّعَلُّمِ والتّعليمِ: هل هو جائِزٌ أو غيرُ جائِزٍ؟.

قوله: (الأوّلُ: المَنْعُ منه) القولُ بالمَنْعِ عَزاه السُّيُوطيُّ لأكثرِ أهلِ العلمِ مِن

. . . .

المُحَدِّثِين والفُقَهاءِ، وراجَعَه في ذلك المَغِيليُّ نَظْمًا ونَثْرًا حتّى رَجَعَ كما قالَه أحمد بابا. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٦).

فائدةٌ

وَقَعَتْ مُراسَلةٌ بين الإمامَيْنِ العالِمَيْنِ: ١ ـ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ الكريمِ بْنِ مُحمَّدٍ المَغِيليِّ التِّلِمْسانيِّ ٢ ـ والحافِظِ جَلالِ الدِّينِ عبدِ الرّحمنِ السُّيُوطيِّ في حُكْمِ الاشْتِغالِ بالمَنْطِقِ، قالَ المَغِيليُّ:

سَمِعْتُ بأمرٍ ما سَمِعْتُ بمِثْلِهِ ... وكُلُّ حديثٍ حُكْمُهُ حُكْمُ أصلِهِ
أيُمْكِنُ أنّ المَرْءَ في العِلْمِ حُجّةٌ ... ويَنْهَى عنِ الفُرْقانِ في بعضِ قَوْلِهِ
هلِ المَنْطِقُ المَعْنيُّ إلّا عِبارةً ... عنِ الحَقِّ أو تَحْقِيقِهِ حِينَ جَهْلِهِ
مَعانِيهِ في كُلِّ الكَلامِ فهَلْ تَرَى ... دَليلًا صَحيحًا لا يُرَدُّ لِشَكْلِهِ
أَرِينِي هَداكَ اللهُ منه قَضِيّةً ... على غيرِ هذا تَنْفِها عن مَحَلِّهِ
ودَعْ عَنْكَ ما أَبْدَى كَفُورٌ وذَمَّهُ ... رِجالٌ وإن أَثْبَتَّ صِحّةَ نَقْلِهِ
خُذِ الحَقَّ حتّى مِن كَفُورٍ ولا تُقِمْ ... دَليلًا على شَخْصٍ بمَذْهَبِ مِثْلِهِ
عَرَفْناهُمُ بالحَقِّ لا العَكْسِ فاسْتَبِنْ ... بِهِ لا بِهِمْ إذْ هُمْ هُداةٌ لِأَجْلِهِ
لَئِنْ صَحَّ عَنْهُم ما ذَكَرْتَ فكَمْ هُمُ؟ ... وكَمْ عالِمٍ بالشَّرْعِ باحَ بفَضْلِهِ؟

فأجابَه السُّيُوطيُّ بقولِه:

حَمِدْتُ إلهَ العَرْشِ شُكْرًا لِفَضْلِهِ ... وأُهْدِي صلاةً لِلنَّبيِّ وأَهْلِهِ
عَجِبْتُ لِنَظْمٍ ما سَمِعْتُ بمِثْلِهِ ... أَتانِيَ عن حَبْرٍ أُقِرُّ بنُبْلِهِ



. . . .

تَعَجَّبَ مِنِّي حِينَ أَلَّفْتُ مُبْدِعًا ... كِتابًا جَمُوعًا فيه جَمٌّ بِنَقْلِهِ

أُقَرِّرُ فيه النَّهْيَ عن عِلْمِ مَنْطِقٍ ... وما قالَهُ مَن قالَ مِن ذَمِّ شَكْلِهِ

وسَمّاهُ بالفُرْقانِ يا لَيْتَ لم يَقُلْ ... فذا وَصْفُ قُرْآنٍ كريمٍ لِفَضْلِهِ

وقد قالَ مُحْتَجًّا بغيرِ رَوِيَّةٍ ... مَقالًا عَجِيبًا نائِيًا عن مَحَلِّهِ

ودَعْ عَنْكَ ما أَبْدَى كَفُورٌ وبعدَ ذا ... خُذِ الحَقَّ حتّى مِن كَفُورٍ بخَتْلِهِ

وقد جاءَتِ الآثارُ في ذَمِّ مَن حَوَى ... عُلُومَ يَهُودٍ أو نَصارَى لِأَجْلِهِ

يَجُوزُ بِهِ عِلْمًا لَدَيْهِ وأَنَّهُ ... يُعَذَّبُ تعذيبًا يَلِيقُ بفِعْلِهِ

وقد مَنَعَ المُخْتارُ فارُوقَ صَحْبِهِ ... وقد خَطَّ لَوْحًا بعدَ تَوْراةِ أَهْلِهِ

وكَمْ جاءَ مِن نَهْيٍ اتِّباعِ لِكافِرٍ ... وإنْ كانَ ذاكَ الأمرُ حَقًّا بأَصْلِهِ

أَقَمْتُ دَليلًا بالحديثِ ولم أَقِمْ ... دَليلًا على شَخْصٍ بمَذْهَبِ مِثْلِهِ

سلامٌ على هذا الإمامِ فكَمْ لَهُ ... لَدَيَّ ثَناءٌ واعْتِرافٌ بفَضْلِهِ

أَوْرَدَ هذه الأبياتَ الشّيخُ مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدٍ المُلَقَّبُ بابْنِ مَرْيَمَ التِّلِمْسانيُّ في «البُسْتانِ في ذِكْرِ الأولياءِ والعُلماءِ بتِلِمْسانَ» (ص٢٥٦ ـ ٢٥٧)، ولِلمَغِيليِّ كتابٌ في المَنْطِقِ سَمّاه: «لُبَّ اللُّبابِ في رَدِّ الفِكْرِ إلى الصَّوابِ»، وهو مطبوعٌ، ولِلسُّيُوطيِّ كِتابانِ في ذَمِّ المَنْطِقِ: أحدُهما سَمّاه: «صَوْنَ المَنْطِقِ والكَلامِ عن فَنَّي المَنْطِقِ والكَلامِ»، وهو مطبوعٌ، والثّاني سمّاه: «جُهْدَ القَرِيحةِ في تَجْرِيدِ النَّصِيحةِ»، وهو مُخْتَصَرُ «نَصِيحةِ أهلِ الإيمانِ في الرَّدِّ على مَنْطِقِ اليُونانِ» لِشيخِ الإِسلامِ ابنِ تَيْمِيّةَ، وهو مطبوعٌ، تُوُفِّيَ المَغِيليُّ سنةَ ٩٠٩ هـ والسُّيُوطيُّ سنةَ ٩١١ هـ رَحِمَ اللهُ تعالى الجميعَ وأفاضَ علينا مِن بَرَكاتِهم بمَنِّه وكَرَمِه، آمين.



. . . .

وقالَ الهِلاليُّ: إنّ القولَ بتحريمِه على الإطْلاقِ لا يَنْبَغِي أن يُعَدَّ قولًا؛ لأنّهم إن قالُوا ذلك معَ جَهْلِهم به وبمَنْفَعَتِه فهو حكمٌ عليه قبلَ تَصَوُّرِه، فيكونُ باطِلًا، وإن كانَ معَ عِلْمِهم بذلك تَعَيَّنَ حملُ كلامِهم على ما وَراءَ القَدْرِ المُحْتاجِ إليه الّذي لَخَّصَه أئمّةُ أهلِ السُّنّةِ وأَوْصَوْا بالمُحافَظةِ عليه؛ إذ لا شُبْهَةَ تُوهِمُ حُرْمَتَه، فيكونُ الخِلافُ في حالٍ لا حقيقيًّا.

واسْتَدَلَّ القائِلُون بالمَنْعِ بدَلِيلَيْنِ:

الأوّلُ: أنه مِن علومِ الفَلاسِفةِ، وهُم مِن أهلِ العَقائِدِ الفاسِدةِ، يُوشِكُ مَنِ اسْتَغْرَقَ هِمّتَه في علومِهم يَسْتَرِقُونَه في بعضِ العَقائِدِ.

الثّاني: أنّ الصَّحابةَ والسَّلَفَ الصّالِحَ لم يَشْتَغِلُوا به، ولو كانَ مُحْتاجًا إليه ما أَغْفَلُوه.

وكِلا الدَّلِيلَيْنِ ساقِطٌ:

أمّا الأوّلُ فإنّ كثيرًا مِن علومِ أهلِ العَقائِدِ الفاسِدةِ نُقِلَ إلى الإسْلامِ على جِهةِ الوُجُوبِ أوِ النَّدْبِ كالتّوقيتِ والطِّبِّ والحِسابِ.

وأمّا الثّاني فلأنّ المَنْطِقَ مَرْكُوزٌ في الطِّباعِ؛ إذْ حاصِلُه الاِسْتِدْلالُ بأحدِ المُتَلازِمَيْنِ على الآخَرِ نفيًا أو إثباتًا، أو بوُجُودِ أحدِ المُتَعانِدَيْنِ على عَدَمِ الآخَرِ، والعَكْسِ، وهذا لا يُنْكِرُه عاقِلٌ، وحِينَئِذٍ فليسَ لأهلِ العَقائِدِ الفاسِدةِ فيه إلّا مُجرَّدُ النِّسبةِ والاِصْطِلاحِ، ولا جَرَمَ أنّ مَن له ذِهْنٌ سليمٌ لا يَحْتاجُ إلى الاِصْطِلاحاتِ المَنْطِقِيّةِ. اهـ «**طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي**» (ص٦).



وبذلك قالَ النَّوَوِيُّ وابْنُ الصّلاحِ.

والثّاني: الجَوازُ، وبذلك قالَ جماعةٌ منهم الغَزاليُّ قائلًا: «مَن لَم

قوله: (وبذلك قالَ النَّوَوِيُّ وابْنُ الصّلاحِ) ووافَقَهُما على ذلك كثيرٌ مِن العلماءِ، قالَ المَلَويُّ (ص٤١): «ووَجْهُ تحريمِ هؤلاءِ إيّاهُ: أنه حيثُ كانَ مخلوطًا بكُفْرياتِ الفَلاسِفةِ يُخْشَى على الشّخصِ إذا خاضَ فيه أن يَتَمَكَّنَ مِن قلبِه بعضُ العَقائِدِ الزّائِغةِ كما وَقَعَ ذلك لِلمُعْتزِلةِ». اهـ

قوله أيضًا: (وابْنُ الصّلاحِ) قيلَ: إنّ سَبَبَ تحريمِ ابْنِ الصّلاحِ له: أنه اشْتَغَلَ به نحوًا مِن عِشْرِين عامًا، فلم يَحْصُلْ فيه على طائِلٍ، فرَجَعَ عنه وحَرَّمَه. اهـ «طرّة الشّيخ عبدِ السّلام الشّنقيطي» (ص٦).

قوله: (والثّاني: الجَوازُ) أيْ مُطْلَقًا سَواءٌ كانَ المُشْتَغِلُ كامِلَ القَريحةِ أوْ لا، وسَواءٌ كانَ مُمارِسًا لِلكِتابِ والسُّنّةِ أوْ لا، وهذا القولُ هو الحَقُّ؛ لأنه وَسِيلةٌ إلى تحصيلِ العلومِ الّتي منها واجِبٌ ومندوبٌ، وقالَ بعضُهم: إنّ هذا العِلْمَ لا يُعْطِيهِ اللهُ بكَمالِه إلّا لِمَنْ أَحَبَّ مِن أوليائِه. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٦).

قوله: (منهم الغَزاليُّ) والسَّنُوسيُّ وابْنُ عَرَفَةَ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٦)، و«الغَزّاليُّ» ضَبطَه بعضُهم بالتّخفيفِ، وبعضُهم بالتّشديدِ. اهـ «صبان» (ص٤١).

قوله: (قائِلًا) أي في كتابِه «المُسْتَصْفَى» كما قالَ الزَّبِيديُّ في «شرحِ الإحْياءِ» (١/١٧٦)، وعِبارتُه في مُقدِّمةِ «المُسْتَصْفى» (ص١٠): «... نَذْكُرُ في هذه المُقدِّمةِ مَدارِكَ العُقُولِ وانْحِصارَها في ١ ـ الحَدِّ ٢ ـ والبُرْهانِ، ونَذْكُرُ

يَعْرِفْه لا ثِقَةَ بِعِلْمِه» أيْ: لا يأمَنُ الذُّهُولَ عنه عندَ الِاحْتِياجِ إليه؛ لِعَدَمِ القواعدِ الّتي تَضْبِطُهُ.

الثّالثُ ـ وهو المشهورُ الصَّحيحُ ـ: التّفصيلُ:

---

١ ـ شرطَ الحَدِّ الحقيقيِّ ٢ ـ وشرطَ البُرهانِ الحقيقيِّ وأقسامَهما على منهاجٍ أَوْجَزَ ممّا ذَكَرْناه في كتابِ «مَحَكِّ النَّظَرِ» وكتابِ «مِعْيارِ العِلْمِ»، وليستْ هذه المُقدِّمةُ مِن جملةِ علمِ الأصولِ ولا مِن مُقدِّماتِه الخاصّةِ به، بل هي مُقدِّمةُ العُلُومِ كلِّها، ومَن لا يُحيطُ بها فلا ثقةَ له بعُلُومِه أصلًا». اهـ ونَظَمَ السَّيِّدُ أبو بكر بْنُ عبدِ الرحمن العَلَويُّ في «نِظامِ المَنْطِقِ» هذه المَقالةَ فقالَ:

وقيلَ: مَن لم يَعْرِفِ المَنْطِقَ لَمْ ... يُوثَقْ بهِ إذْ بالخَطَإِ يُتَّهَمْ

قوله: (لا ثِقَةَ) بكسرِ المُثَلَّثةِ، أيْ: لا وُثُوقَ ولا اعْتِدادَ ولا اعْتِبارَ.

قوله: (بعِلْمِه) سواءٌ كانَ فِقْهًا أو أصولَ فقهٍ أو أصولَ دِينٍ أو غيرَها.

قوله: (الذُّهُولَ عنه) أيْ عن عِلْمِه.

قوله: (المشهورُ الصّحيحُ: التّفصيلُ) وهو المُخْتارُ عندَ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكيِّ. اهـ «طُرّة الشّيخ عبد السّلام الشِّنْقيطيِّ» (ص٦).

فائدةٌ

في «فَتاوَى التَّقِيِّ السُّبْكيِّ» (٢/٦٤٤ ـ ٦٤٥) ما نصُّه:

«(مسألةٌ) في رَجُلٍ أرادَ الِاشْتِغالَ بالعلومِ الإِسْلاميّةِ، فهل يكونُ اشْتِغالُه بالمَنْطِقِ نافِعًا له ويُثابُ على تَعَلُّمِه، وهل يكونُ المُنْكِرُ عليه جاهِلًا؟

(أجابَ الشّيخُ الإمامُ ـ رَحِمَه اللهُ ـ): الحمدُ لِلّهِ، يَنْبَغِي أن يُقَدَّمَ على



١ ـ فإن كانَ المُشْتَغِلُ ذَكِيَّ القَرِيحةِ ....

ذلك الاِشْتِغالَ بالقُرآنِ والسُّنّةِ والفِقْهِ حتّى يَتَرَوَّى منها، ويَرْسَخَ في ذِهْنِه الاِعْتِقاداتُ الصّحيحةُ وتعظيمُ الشّريعةِ وعلمائِها وتنقيصُ الفَلْسَفةِ وعُلمائِها بالنِّسْبةِ إلى الاِعْتِقاداتِ الإسْلاميّةِ، فإذا رَسَخَ قَدَمُه في ذلك وعَلِمَ مِن نفسِه صِحّةَ الذِّهْنِ بحيثُ لا تَتَرَوَّجُ عليه الشُّبْهةُ على الدّليلِ، ووَجَدَ شيخًا دَيِّنًا ناصِحًا حَسَنَ العقيدةِ أو مَن ليسَ كذلك لكنّه لا يَرْكَنُ إلى قولِه في العَقائِدِ، فحِينَئِذٍ يجوزُ له الاِشْتِغالُ بالمَنْطِقِ، ويَنْتَفِعُ به ويُعِينُه على العلومِ الإسلاميّةِ وغيرِها، وهو مِن أحسنِ العُلُومِ وأنفعِها في كُلِّ بَحْثٍ، وليسَ المَنْطِقُ بمُجَرَّدِه أصلًا، ومَن قالَ: إنّه كفرٌ أو حرامٌ فهو جاهِلٌ لا يَعْرِفُ الكفرَ ولا التّحريمَ ولا التّحليلَ؛ فإنّه علمٌ عَقْليٌّ محضٌ كالحِسابِ غيرَ أنّ الحِسابَ لا يَجُرُّ إلى فَسادٍ؛ لأنه إنّما يُسْتَعْمَلُ في فريضةٍ شرعيّةٍ أو مِساحةٍ أو مالٍ، ولا يَزْدَرِي صاحِبُه غيرَه، وليسَ مُقَدِّمةً لعِلْمٍ آخَرَ فيه مفسدةٌ، والمَنْطِقُ وإن كانَ سالِمًا في نفسِه يَتَعاظَمُ صاحِبُه ويَزْدَرِي غيرَه في عينِه، ويَبْقَى يَعْتَقِدُ في نفسِه سَقاطةَ نَظَرِ مَن لا يُحْسِنُه، ويَنْفَتِحُ له به النَّظَرُ في بقيّةِ علومِ الحكمةِ مِن الطَّبِيعيِّ الّذي ليسَ فيه الخَطَأُ والإلهيِّ الّذي أكثرُ كلامِ الفَلاسِفةِ فيه خَطَأٌ مُنابِذٌ للإسْلامِ والشّريعةِ، فمَنِ اقْتَصَرَ عليه ولم تَصُنْه سابِقةٌ صحيحةٌ خُشِيَ عليه التَّزَنْدُقُ أو التَّغَلْغُلُ باعْتِقادٍ فَلْسَفيٍّ مِن حيثُ يَشْعُرُ أو مِن حيثُ لا يَشْعُرُ، هذا فصلُ القولِ فيه، وهو كالسَّيْفِ يَأْخُذُه شخصٌ يُجاهِدُ به في سبيلِ اللهِ، وآخَرُ يَقْطَعُ به الطَّرِيقَ». اهـ

قوله: (القَريحةِ) تَقَدَّمَ أنها: العَقْلُ، قالَ المَلَويُّ (ص٤٢): «هي في الأصلِ: أوّلُ ما يُسْتَنْبَطُ ـ أيْ: يُسْتَخْرَجُ ـ مِن البِئْرِ، ثُمّ اسْتُعِيرَ لِأَوّلِ مُسْتَنْبَطٍ مِن العِلْمِ أو لِما يُسْتَنْبَطُ منه مُطْلَقًا؛ لِأنه سَبَبُ حَياةِ الرُّوحِ كما أنّ الماءَ سَبَبُ حَياةِ



قَوِيَّ الفِطْنَةِ مُمارِسًا لِلكتابِ والسُّنَّةِ جازَ الاِشْتِغالُ به، ٢ ـ وإلّا فلا.

واعْلَمْ: أنّ هذا الخلافَ إنّما هو بالنِّسبةِ لِلمَنْطقِ المَشُوبِ بكلامِ الفَلاسِفةِ:

الجِسْمِ، ثُمّ اسْتُعِيرَ لِلعَقْلِ، ثُمّ صارَ حقيقةً عُرْفيّةً فيه». اهـ وقوله: (مُطْلَقًا) أيْ سواءٌ كانَ أوّلَ العلمِ أو غيرَ أوّلِه. اهـ «صبان» (ص٤٢).

قوله: (فإن كانَ المُشْتَغِلُ ذَكِيَّ القَرِيحةِ) أيِ الذِّهْنِ (قَوِيَّ الفِطْنةِ) اعْتُرِضَ: بأنّ كامِلَ القَرِيحةِ رُبّما اسْتَغْنَى عنه، وإنّما يَحْتاجُ إليه النّاقِصُ لِيَحْصُلَ له الكَمالُ. اهـ «طرّة الشّيخ عبد السّلام الشّنْقيطيِّ» (ص٦).

قوله: (مُمارِسًا لِلكِتابِ والسُّنّةِ) أيْ لِغَرَضِ تصحيحِ العَقائِدِ. اهـ «عليش» (ص١٩).

قوله: (وإلّا): بأن لم يُمارِسِ الكتابَ والسُّنّةَ، أو لم يكن ذَكِيَّ القَرِيحةِ (فلا) يجوزُ.

قوله: (المَشُوبِ) أيِ المخلوطِ.

قوله: (الفَلاسِفة): جمعُ «فَلْسَفِيٍّ»: نسبةٌ إلى «الفَلْسَفَةِ»، مأخوذةٌ مِن «فيلا سوفا»، وهو الحكيمُ، وقد عَرَّفُوا الفَلْسَفَةَ: بأنها علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أحوالِ الموجُوداتِ على ما هي عليه في نفسِ الأمرِ بقَدْرِ الطّاقةِ البَشَريّةِ، وأقسامُها ثلاثةٌ؛ لأنّ الموجوداتِ ١ ـ إنْ كانَ مُسْتَغْنِيًا عنِ المادّةِ في الوُجُودَيْنِ الخارِجيِّ والذِّهْنيِّ فالعلمُ الباحِثُ عن أحوالِه يُسَمَّى: «الإلهيَّ» و«الفلسفةَ الأُولَى»، ٢ ـ وإلّا فإنِ احْتاجَ إلى المادّةِ في الوُجُودَيْنِ فالعلمُ الباحِثُ عن أحوالِه يُسَمَّى: «الطَّبِيعيَّ»، ٣ ـ وإنِ احْتاجَ إلى المادّةِ في الوُجُودِ الخارِجيِّ دون الذِّهْنيِّ فالعلمُ الباحِثُ عن أحوالِه يُسَمَّى: «الرِّياضيَّ»، ١ ـ فالعِلْمُ الإلهيُّ: كالبحثِ

كالّذي في «طَوالِعِ البَيْضاويِّ»، وأمّا الخالِصُ منها ـ: ١ـ كـ«مُخْتَصَرِ السَّنُوسِيِّ»، ٢ ـ و«الشَّمْسِيَّةِ»، ....

عن أحوالِ الواجِبِ تعالى والعُقُولِ والنُّفُوسِ وسائِرِ الجَواهِرِ المُجرَّدةِ والأعراضِ، ٢ ـ والطَّبيعيُّ: كالبحثِ عن أحوالِ الأفْلاكِ والعَناصِرِ والحَيَواناتِ والنَّباتاتِ والمَعادِنِ، ٣ ـ والرِّياضيُّ: كمَباحِثِ الهَنْدَسةِ والمُوسِيقَى. اهـ «صبان» (ص٣٩) عن «حَواشِي شرحِ العَقائِدِ».

قوله: (كالّذي) أيِ المَنْطِقِ الّذي يُوجَدُ (في طَوالِعِ) الأنوارِ»: مختصرٌ في علمِ الكلامِ، قالَ في «كشفِ الظُّنُونِ» (١١١٦/٢): «وهو متنٌ مَتِينٌ اعْتَنَى العلماءُ بشأنِه». اهـ وهو مِن تأليفِ الإمامِ القاضِي عبدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ (البَيْضاوِيِّ) الشّافِعِيِّ الشّهيرِ صاحِبِ ١ ـ «أنوارِ التّنزيلِ» في التّفسيرِ، و«مِنْهاجِ الوُصُولِ» في أصولِ الفقه.

قوله أيضًا: (كالّذي في طَوالِعِ البَيْضاويِّ) قالَ الشّيخُ عِلِّيشٌ (ص١٩): «وكالّذي ٢ ـ في «الشِّفاءِ»، ٣ـ و«المَطالِعِ»، ٤ ـ و«المَواقِفِ»، ٥ـ و«المَقاصِدِ».

قوله: (كمُخْتَصَرِ السَّنُوسيِّ) في المَنْطِقِ، وهو مطبوعٌ مع «شرحِه» له و«حاشيةِ الباجُوريِّ عليه» طبعة فاس سنةَ ١٣٠٢هـ كما في «مُعْجَمِ المَطْبُوعاتِ» (١٠٥٩/٢)، و«السَّنُوسيُّ» بفتحِ السِّين، وهو: أبو عبدِ اللهِ مُحمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ السَّنُوسيُّ الحَسَنيُّ مِن جِهةِ الأُمِّ،: عالِمُ تِلِمْسانَ في عَصْرِه، وصالِحُها، له تصانيفُ كثيرةٌ، منها: ١ ـ «أُمُّ البَراهِينِ»، ٢ ـ و«مُخْتَصَرٌ في علمِ المَنْطِقِ»، ٣ ـ و«مُكَمِّلُ إِكْمالِ الإِكْمالِ» في شرحِ «صحيح مسلمٍ»، توفي سنة ٨٩٥ هـ.

قوله: (والشَّمْسِيَّةِ): رِسالةٌ مُخْتَصَرةٌ في قَواعِدِ المَنْطِقِ لِنَجْمِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ



٣ ـ وهذا التأليفِ ـ فلا خِلافَ في جَوازِ الاِشْتِغالِ به، بَل لا يَبْعُدُ أن يكونَ الاِشْتِغالُ به فرضَ كِفايةٍ؛ ....

عليٍّ القَزْوِينيِّ المعرُوفِ بالكاتِبيِّ المُتَوَفَّى سنةَ ٦٩٣هـ أَلَّفَها لِشَمْسِ الدِّينِ مُحمَّدٍ، وسَمّاهُ بالنِّسْبةِ إليه، شَرَحَه العُلماءُ:

١ ـ منهم: العَلّامةُ سعدُ الدِّينِ مسعودُ بْنُ عُمَرَ التَّفْتازانيُّ المُتَوَفَّى سنةَ ٧٩٣ هـ حَقَّقَ فيه القَواعِدَ المَنْطِقيّةَ وفَصَّلَ مُجْمَلاتِها.

٢ ـ ومنهم: قطبُ الدِّينِ محمودُ بْنُ مُحمَّدٍ الرّازيُّ المُتَوَفَّى سنةَ ٧٦٦هـ وشَرْحُه هو المُتَداوِلُ، وعليه «**حاشِيةُ السَّيِّدِ الشّريفِ عليِّ بْنِ مُحمَّدٍ الجُرْجانيِّ**» المُتَوَفَّى سنةَ ٨١٦ هـ.

قوله: (**وهذا التّأليفِ**) الإشارةُ إلى «**السُّلّمِ**» أو إلى شرحِه لِلشّارحِ، قالَ الشّيخُ عِلِّيش (ص١٩): «وكمَتْنِ إِيساغوجي ـ وهو أصلُ «**السُّلَّمِ**» كما قالَه حاجي خليفة ـ، وشرحِ إِيساغوجي لشيخِ الإِسْلامِ، ومُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ». اهـ

قوله: (**فلا خِلافَ في جَوازِ الاِشْتِغالِ به**) قالَ ابْنُ بُونَهْ في «**تُحْفةِ المُحَقِّقِ**»:

قُلْتُ: نَرَى الأَقْوالَ ذِي المُخالِفهْ	**مَحَلُّها ما صَنَّفَ الفَلاسِفَهْ**
أمّا الّذي خَلَّصَهُ مَن أَسْلَمَا	**لا بُدَّ أن يُعْلَمَ عِنْدَ العُلَما**
لِأنَّه المُصَحِّحُ العَقائِدَا	**ويُدْرِكُ الذِّهْنُ بِهِ الشَّوارِدَا**

قوله: (**فرضَ كفايةٍ**) قالَ السَّيِّدُ مُرْتَضى في «**شرحِ الإِحْياءِ**» (١/١٧٦): «وإِليه أشارَ السَّيِّدُ الجُرْجانيُّ وغيرُه، وقد رَدَّه ابْنُ القَيِّمِ، فقالَ: «لا فَرْضَ إلّا ما فَرَضَه اللهُ ورسولُه، فيا سُبْحانَ اللهِ! هل فَرَضَ اللهُ على كلِّ مُسْلِمٍ أن يكونَ



لِتَوَقُّفِ مَعْرِفةِ دَفْعِ الشُّبَهِ عليه، ومِن المعلومِ أنّ القيامَ به فرضُ كِفايةٍ، واللهُ أَعْلَمُ.

مَنْطِقيًّا، فإنّ فرضَ الكِفايةِ كفرضِ العَيْنِ في تَعَلُّقِه بعُمُومِ المُكَلَّفِين، وإنّما يُخالِفُه في سُقُوطِه بفعلِ البعضِ، والمَنْطِقُ لو كانَ علمًا صحيحًا كانَ غايَتُه أن يكونَ كالمِساحةِ والهَنْدَسةِ ونحوِها، فكيفَ وباطِلُه أضعافُ حَقِّه، وفاسِدُه وتَناقُضُ أصولِه واخْتِلافُ مَبانيه يُوجِبُ مُراعاتُها لِلذِّهْنِ أن يَزِيغَ في فِكْرِه، ولا يُؤْمَنُ بهذا إلّا مَن قد عَرَفَه وعَرَفَ فَسادَه وتَناقُضَه». اهـ

قوله: (لِتَوَقُّفِ مَعْرِفةِ دَفْعِ الشُّبَهِ) ـ ومِثْلُه تحريرُ العَقائِدِ الإِسْلاميّةِ ـ (عليه) أي على المَنْطِقِ أي على حُصُولِ المَلَكةِ في هذا الفَنِّ، وكلُّ ما يَتَوَقَّفُ عليه الواجِبُ فهو واجِبٌ، بل تَغالَى بعضُهم وجَعَلَه فرضًا عَيْنِيًّا؛ لِتَوَقُّفِ تحريرِ العَقائِدِ عليه. اهـ «عليش» (ص١٩).

* * *

بَقيّةُ المَبادِئِ العَشَرَةِ

تَقَدَّمَ ذِكْرُ أربعةٍ مِن المَبادِئِ العَشَرةِ، وهي: ١ ـ الاِسْمُ، ٢ ـ والحَدُّ، ٣ ـ والنِّسْبةُ، ٤ ـ والحُكْمُ، وبَقِيَ منها سِتّةٌ، وهي: ١ ـ الفائِدةُ، ٢ ـ والواضِعُ، ٣ ـ والاِسْتِمْدادُ، ٤ ـ والفَضْلُ، ٥ ـ والموضُوعُ، ٦ ـ والمَسائِلُ، فلْنَذْكُرْها هُنا إتْمامًا لِلفائِدةِ:

٥ ـ المَبْدَأُ الخامِسُ: فائِدةُ علمِ المَنطِقِ

فائِدةُ هذا العلم تَقَدَّمَتْ في قولِ النّاظِمِ: «فيَعْصِمُ الأفكارَ» إلخ، وقالَ بعضُهم: فائدةُ وثَمَرةُ هذا العِلْمِ: القُدْرَةُ على إقامةِ الحُجَجِ والبَراهِينِ، والدِّفاعُ عنِ



. . . .

العَقائِدِ الحَقَّةِ، فيَفُوزُ العَبْدُ بالسَّعادةِ الأَبَديّةِ، وقالَ السَّيِّدُ أبو بكر عبدُ الرّحمن بْنُ شِهابِ الدِّينِ في «تُحفةِ المُحقِّقِ» (ص١٣): «فائِدتُه: الاِحْتِرازُ عنِ الخَطَإِ في الفِكْرِ بجعلِ الصّحيحِ فاسِدًا وعكسِه»، وقالَ في «نِظامِ المَنْطِقِ»:

يَبِينُ لِلسّارِي بهِ أَقْوَى سَنَنْ ... نَعَمْ وبالقُوّةِ في ذا الفَنِّ عَنْ

عَقائِدِ الإِسْلامِ تُدْفَعُ الشُّبَهْ ... فيا لها بينَ العُلُومِ مَرْتَبةْ

٦ ـ المبدأ السّادِسُ: واضِعُ عِلْمِ المَنطِقِ

أمّا واضِعُه فهو: إِرَسَطُ ـ بكسرِ الهَمْزةِ وفَتْحَتَيْنِ بعدَها وضَمِّ الطّاءِ ـ وهو أَرِسْطاطالِيسُ، فاخْتُصِرَ الاِسْمُ الأوّلُ مِن الثّاني، خِلافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ أنهما شخصانِ. اهـ «صبان» (ص٣٥)، قالَ الشّيخُ مُحمَّدُ بْنُ محفوظ الشِّنْقيطيُّ في «الضَّوْءِ المُشْرِقِ» (ص٣٠): «وبعضُهم يقولُه: «أَرِسْطالِيسُ»، وعليه قولُ القائِلِ:

إذا شُورِكْتَ في أمرٍ بِدُونٍ ... فلا يَكُ مِنْكَ في هذا نُفُورُ

فَفِي الحَيَوانِ يَجْتَمِعُ اضْطِرارًا ... أَرِسْطالِيسُ والكَلْبُ العَقُورُ

ويُقالُ له: «المُعَلِّمُ الأَكْبَرُ»؛ لأنه واضِعُ التَّعالِيمِ المَنْطِقيّةِ ومُخْرِجُها مِن القُوّةِ إلى الفِعْلِ، وكانَ ذلك في زَمَنِ ذي القَرْنَيْنِ الرُّوميِّ، وأوّلُ مَن دَوَّنَ هذا العلمَ في الإِسْلامِ ـ كما قالَ الغزاليُّ ـ هو الإِمامُ أبو نَصْرٍ الفارابيُّ الحكيمُ التُّرْكيُّ المشهورُ. اهـ «الضوء المشرق» (ص٣١)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» (ص٣):

أوّلُ مَن وَضَعَهُ اليُونانِيْ ... في الكُفْرِ قبلَ مَبْعَثِ العَدْنانِيْ

ثُمَّتَ في الإِسْلامِ لِلْفارابِيْ ... حَكِيمِ الاَتْراكِ أَخِي الإِغْرابِ



. . . .

٧ ـ المَبْدَأُ السّابعُ: اسْتِمْدادُ عِلْمِ المَنْطِقِ

«الاِسْتِمْدادُ» في الأصلِ: طَلَبُ المَدَدِ والعَوْنِ، والمُرادُ هُنا: اسْتِمْدادُ علمِ المَنْطِقِ واسْتِخْراجُه وأخذُه، قالَ المَلَويُّ في «الشّرح الكبيرِ»: «اسْتِمْدادُ علمِ المَنْطِقِ: مِن العَقْلِ»، نَقَلَه عنه الصَّبّانُ (ص٣٥).

٨ ـ المَبْدَأُ الثّامِنُ: فَضْلُ علمِ المَنطِقِ

وأمّا فَضْلُه فهو: يَفُوقُ ويَزيدُ على غيرِه مِن العلومِ بكونِه عامَّ النَّفْعِ فيها؛ إِذْ كُلُّ علمٍ تَصَوُّرٌ أو تصديقٌ، وهو يَبْحَثُ فيهما، لكنْ بعضُ العلومِ يَفُوقُه مِن جِهَةٍ أُخرَى. اهـ «حاشِيةِ الصَّبّانِ» (ص٣٥) عن «شرحِ المَلَوِيِّ الكبيرِ».

٩ ـ المَبْدَأُ التّاسِعُ: مَوْضُوعُ علم المنطقِ

قالَ الخَبِيصيُّ في «شرحِ التّهذيبِ» (ص٤٢ ـ ٤٨): «ومَوْضُوعُ المَنْطِقِ: ١ ـ المعلومُ التَّصَوُّريُّ: كـ«ـالحَيَوانِ» و«النّاطِقِ» مثلًا، ٢ ـ والمعلومُ التَّصْديقيُّ: كقولِنا: «العالَمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ»، أيْ موضوعُ المَنْطِقِ هذانِ المعلومانِ لا مُطْلَقًا، بل مِن حيثُ إنّ ذلك المعلومَ التَّصَوُّريَّ يُوصِلُ إلى مطلوبٍ تَصَوُّريٍّ: كـ«ـالإنسانِ» مثلًا، فيُسَمَّى ذلك المُوصِلُ: «مُعرِّفًا» و«قولًا شارحًا»، أو مِن حيثُ إنّ ذلك المعلومَ التّصديقيَّ يُوصِلُ إلى مطلوبٍ تصديقيٍّ: كقولِنا: «العالَمُ حادِثٌ» مثلًا، فيُسَمَّى ذلك المُوصِلُ إلى المطلوبِ التّصديقيِّ: «حُجّةً» و«دَليلًا»، فانْحَصَرَ المقصودُ الأَصْليُّ مِن هذا الفَنِّ في المُوصِلِ إلى التَّصَوُّرِ والتّصديقِ». اهـ

٦ ـ ثُمَّ قالَ:

٢ ـ أَنْوَاعُ العِلْمِ الحادِثِ

قالَ السَّيِّدُ أبو بكر عبدُ الرّحمن بْنُ شِهابِ الدِّينِ في «نِظامِ المَنْطِقِ»:

موضوعُه قالُوا هُوَ المَعْلُوماتْ ... تَصَوُّرِيّاتٌ وتَصْدِيقيّاتْ

مِن حيثُ إن كلَّ قِسْمٍ يُوصِلُ ... منها إلى ما كانَ مِنْهُ يُجْهَلُ

كالبَحْثِ عن جِنْسٍ وفَصْلٍ عُلِما ... تَصَوُّرًا مِن حيثُ تَرْكِيبُهما

كيفَ لِكَيْ يكونَ مُوصِلًا إلى ... تَصَوُّرِيِّ النّوعِ حيثُ جُهِلا

والخَبَرَيْنِ كيفَ تأليفُهما ... حتّى نَرَى الثّالِثَ يُدْرَى منهما

١٠ ـ المَبْدَأُ العاشِرُ: مَسائِلُ علمِ المَنْطِقِ

قالَ المَلَويُّ في «الشّرحِ الكبيرِ»: «ومَسائِلُ علمِ المَنْطِقِ: القَضايا النَّظَرِيّةُ الباحِثةُ عن هيئةِ ١ ـ المُعرِّفاتِ ٢ ـ والأَقْيِسةِ وما يَتَعَلَّقُ بهما المُبَرْهَنِ عليه فيه» نَقَلَه عنه الصَّبّانُ (ص٣٥).

٢ ـ أنواعُ العِلْمِ الحادِثِ

قوله: (أنواعُ العِلْمِ الحادِثِ) لمّا كانَ الغَرَضُ مِن المَنْطِقِ معرفةَ كيفيّةِ التَّوَصُّلِ ببعضِ العلومِ الحادِثةِ إلى بعضٍ حَسُنَ أن يُعَرَّفَ العلمُ الحادِثُ أوّلًا، ويُنَوَّعَ باعْتِبارِ طريقِه المُوصِلِ إليه وباعْتِبارِ أنّ مِن شأنِه الإيصالَ أوِ الإيصالَ إليه وأن يُخَصَّ كُلٌّ باسْمٍ يُعْرَفُ به. اهـ «حاشية الشيخ علي قصّارة» (ص٢٦).

قوله أيضًا: (العِلْمِ الحادِثِ) وهو عندَ القومِ: حُصُولُ صورةِ الشّيءِ في العَقْلِ، و«الشّيءُ» هُنا بالمعنى اللُّغَوِيِّ، فيَصْدُقُ بالموجودِ والمعدومِ، وبالمُفْرَدِ

١ ــ إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ: «تَصَوُّرًا» عُلِمْ ٢ ـ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِـ«تَصْدِيقٍ» وُسِمْ
وَقَــدِّمِ الْأَوَّلَ عِنْــدَ الْوَضْــعِ لِأَنَّــهُ مُقَــدَّمٌ بِالطَّــبْعِ

والنِّسْبةِ مُطابِقةً للواقِعِ وغيرَ مُطابِقةٍ، وصُورةُ الشّيءِ: مِثالُه المُطابِقُ له المُنْطَبِعُ في العقلِ انْطِباعَ الصُّوَرِ المُبْصَراتِ في المِرآةِ، واعْتُرِضَ تعريفُ العِلْمِ بما مَرَّ: بأنّ الحصولَ وَصْفٌ لِلصّورةِ، والعِلْمُ وَصْفٌ لِلعالِمِ، فلا يُفَسَّرُ به، وأجابَ السَّعْدُ: بأنّ المُعَرَّفَ لِلعلمِ هو حصولُ الصّورةِ في العقلِ، لا مُجَرَّدُ الحصولِ، والعالِمُ كما يَتَّصِفُ بالعِلْمِ يَتَّصِفُ بحصولِ الصّورةِ في عقلِه. انتهى. اهـ «شرح البناني» (ص٢٧).

٦ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٩ ـ (إِدْراكُ مُفْرَدٍ): مُبْتَدَأٌ (تَصَوُّرًا) مفعولٌ ثانٍ مُقَدَّمٌ عليه، فيكونُ المعنى: إِدْراكُ المُفْرَدِ (عُلِمْ) أيْ: سُمِّيَ في الاصْطِلاحِ: «تَصَوُّرًا» (ودَرْكُ) مُبْتَدَأٌ، وهو اسْمُ مَصْدَرٍ بمعنى: إِدْراكِ وقوعِ (نِسْبةٍ بتصديقٍ وُسِمْ) أيْ عُلِمَ، والمعنى: وإِدْراكُ وُقُوعِ النِّسبةِ في الإِيجابِ وعَدَمِ وقوعِها في السَّلْبِ عُلِمَ عندَ المَناطِقةِ بالتّصديقِ.

٢٠ ـ (وقَدِّمِ الأوّلَ) أيْ وُجُوبًا صِناعيًّا كما صَرَّحَ به النّاظِمُ في «شرحِه»، وإِذا كانَ كذلك فالأَوْلَى قِراءةُ الفِعْلِ في عِبارتِه بصِيغةِ الأَمْرِ؛ لِيُفِيدَ ذلك، وإِنْ صَحَّ قِراءتُه بصيغةِ الماضي المبنيِّ لِلمجهولِ على أنّ المعنى: أنّ العلماءَ قَدَّمُوه، والمُرادُ: أنه يَجِبُ تقديمُ ما يَتَعَلَّقُ بالتَّصَوُّرِ على ما يَتَعَلَّقُ بالتّصديقِ. اهـ «باجوري» (ص٥) و«حاشية علي قصارة» (ص٣٢) (عندَ الوَضْعِ) المُرادُ بتقديمِه عندَ الوَضْعِ: باعْتِبارِ الذِّكْرِ والكِتابةِ والتَّعَلُّمِ والتّعليمِ، وكذا يَنْبَغِي أن يُقَدَّمَ ما يُوصِلُ إلى التَّصَوُّرِ ـ وهو المُعرِّفُ ـ على ما يُوصِلُ إلى التّصديقِ ـ وهو



١ ـ و«النَّظَرِي»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ ٢ـ وَعَكْسُهُ هُوَ: «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي

١ ـ وَمَا بِـهِ إِلَـى تَصَـوُّرٍ وُصِـلْ يُدْعَى بِـ«قَـوْلٍ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهِـلْ

٢ ـ وَمَـا لِتَصْـدِيقٍ بِـهِ تُوُصِّـلَا بِـ«ـحُجَّةٍ» يُعْـرَفُ عِنْـدَ الْعُقَـلَا

الحُجّةُ ـ (لِأنه مُقَدَّمٌ بالطَّبْعِ) المُرادُ بتقديمِه عليه بالطَّبْعِ: كونُ التَّصَوُّرِ يَحْتاجُ إليه التّصديقُ؛ لامْتِناعِ الحُكْمِ بدُونِ التَّصَوُّراتِ الثّلاثةِ، لكنْ تَوَقُّفُ التّصديقِ على التَّصَوُّراتِ ليسَ بكُنْهِ الحقيقةِ ـ أيْ بالذّاتيّاتِ ـ، بل يَكْفِي حصولُها بوَجْهٍ ما: كالحُكْمِ على المَلائِكةِ مَثَلًا بأنهم عِبادٌ مُكْرَمُون. اهـ «شرح البناني» (ص٣٢).

٢١ ـ (والنَّظَرِيْ) بسكونِ الياءِ لِلضّرُورةِ: (ما احْتاجَ لِلتَّأَمُّلِ) أيِ النَّظَرِ في الدّليلِ: ١ ـ كإِدْراكِ حقيقةِ «الإِنْسانِ» المُحْتاجِ إلى النَّظَرِ في التّعريفِ بالحَيَوانِ النّاطِقِ، ٢ ـ وإِدْراكِ أنّ «العالَمَ حادِثٌ» المُحتاجِ إلى النَّظَرِ في قولك: «العالَمُ مُتَغَيِّرٌ + وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ» (وعَكْسُه) أيْ ما لا يَحْتاجُ إلى النَّظَرِ (هو) العِلْمُ (الضَّرُورِيُّ الجَلِي) أيِ الظّاهِرُ، فهو: ما لا يَحْتاجُ إلى النَّظَرِ. اهـ «قويسني» (ص١١).

٢٢ ـ (وما به إلى تَصَوُّرٍ وُصِلْ) أيْ: والقولُ الّذي وُصِلَ به إلى تَصَوُّرٍ كالحَدِّ في قولِك: «الحَيَوانُ النّاطِقُ»، والرَّسْمِ في قولِك: «الحَيَوانُ الضّاحِكُ» (يُدْعَى) أيْ: يُسَمَّى عندَ المَناطِقةِ (بقولٍ شارحٍ) أمّا تَسْمِيَتُه «قولًا» فلِأَنّ القولَ هو: المُرَكَّبُ، وأمّا تَسْمِيَتُه «شارِحًا» فلِشَرْحِه الماهيّةَ، فالمعنى: والقولُ الّذي وُصِلَ به إلى تَصَوُّرِ المُعرَّفِ يُسَمَّى بالقولِ الشّارحِ في اصْطِلاحِ المَناطِقةِ، وقولُه: (فلْتَبْتَهِلْ) أيْ: تَجْتَهِدْ في الطَّلَبِ: جملةٌ كَمَّلَ بها البيتَ. اهـ «قويسني» (ص١٢).

٢٣ ـ (وما) مبتدأٌ (لتصديقٍ به تُوُصِّلَا) ألفُه للإطلاقِ (بِحُجّةٍ يُعْرَفُ):



٦ ـ أقولُ:

لفظُ: «**أنواعِ**» مُخْرِجٌ لِلعِلمِ القديمِ؛ فإنّه لا تَنَوُّعَ فيه، فإتْيانُه بـ«**الحادِثِ**» بعدَ ذلك تأكيدٌ وإيضاحٌ للمُبتدِئِ.

خبرُ «ما» أيْ: يُسَمَّى «**حُجَّةً**» (**عندَ العُقَلا**) ءِ، «**ألْ**» فيه لِلْعَهْدِ، والمعهودُ أربابُ هذا الفَنِّ، وبهذا يَنْدَفِعُ ما قد يُقالُ: أنّ العَوامَّ لا يَعْرِفُون أنّ المُوصِلَ لِلتّصديقِ يُسَمَّى: «**حُجَّةً**» معَ أنهم عُقَلاءُ، كذا يُسْتَفادُ مِن كلامِ الشّيخِ المَلَوِيِّ إلّا أنه قالَ ـ بعدَ أنْ فَسَّرَ «**العُقَلاءَ**» بأَرْبابِ هذا الفَنِّ ـ: و«**ألْ**» في «**العُقَلاءِ**» لِلكمالِ، وناقَشَه بعضُ المُحَقِّقِين في أنه يَقْتَضِي أنّ أربابَ غيرِ هذا الفَنِّ لَيْسُوا كامِلِين في العَقْلِ، قالَ: وعمومُه ظاهِرُ الفَسادِ. اهـ «**باجوري**» (ص٥).

٦ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (**فإنّه لا تَنَوُّعَ فيه**) أيْ على الصّحيحِ عندَ الجمهورِ مِن أهلِ السُّنّةِ. اهـ «**شرح البناني**» (ص٢٦)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقِيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

عِلْـمُ الإلَـهِ لَا يُقَـالُ: نَظَـرِيْ ... وَلَا ضَـرُورِيٌّ وَلَا تَصَـوُّرِيْ

وَلَـيْسَ كَسْـبِيًّا فَكُـلُّ مُـوهِمِ ... يُمْنَعُ فِي حَقِّ الْكَـرِيمِ الْمُنْعِمِ

قوله: (**بعدَ ذلك**) أيْ بعدَ ذِكْرِ «**الأنْواعِ**» الّذي يَخْرُجُ به العِلْمُ القديمُ.

قوله: (**تأكيدٌ وإيضاحٌ لِلمُبْتَدِئِ**) أيْ لا لإخْراجِ العلمِ القديمِ، ففيه تنكيتٌ على مَن يقولُ: إنّه لإخْراجِ عِلْمِ القديمِ، ووجهُ الرَّدِّ: ما أشارَ له الشّارحُ ـ يعني البنّانيَّ ـ مِن أنّ العلمَ القديمَ خَرَجَ بذِكْرِ «الأنواعِ» أوّلًا. اهـ «**حاشية الشيخ علي قصارة**» (ص٢٦).

و«العِلْمُ»: مَعْرِفةُ المعلومِ.

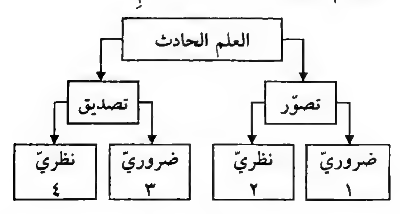
ثُمّ إنّه يَنْقَسِمُ ١ ـ إلى «تَصَوُّرٍ» ٢ ـ وإلى «تَصْدِيقٍ»، وكلٌّ منهما ١ ـ إلى «ضَرُورِيٍّ» ٢ ـ وإلى «نَظَرِيٍّ»، فالأقسامُ أربعةٌ.

١ ـ فإن كانَ إدراكَ معنًى مُفْرَدٍ فهو: «تَصَوُّرٌ»: ....

قوله: (والعِلْمُ: معرفةُ المعلوم) اخْتَلَفُوا في تعريفِ «العِلْمِ»، فقد ذَكَرَ في «كشفِ الظُّنُونِ» خمسةَ عشرَ تعريفًا، والتّعريفُ الّذي ذَكَرَه الشّارحُ مدخولٌ؛ لِخُرُوجِ علمِ اللهِ تعالى؛ إِذْ لا يُسَمَّى: «مَعْرِفةً»، ولِذِكْرِ «المعلوم»، وهو مُشْتَقٌّ مِن «العِلْمِ»، فيكونُ دَوْرًا، وقيلَ: هو تمييزُ معنًى عندَ النّفس تمييزًا لا يَحْتَمِلُ النّقيضَ، وهو: الحَدُّ المُخْتارُ عندَ مَن يقولُ مِن المُتَكَلِّمين: أنّ العلمَ نفسُ التَّعَلُّقِ المخصوصِ بينَ العالِمِ والمعلومِ.

قوله: (ثُمّ إنّه) أيِ العلمَ الحادِثَ، وهذا شروعٌ في شرحِ البيتِ الأوّلِ.

قوله: (فالأقسامُ أربعةٌ) وهذا جَدْوَلُ الأقسامِ:



قوله: (فإن كانَ) أيِ العِلْمُ (إدْراكَ معنًى مُفْرَدٍ فهو: تَصَوُّرٌ) أيْ إدْراكُ العَقْلِ المعنَى المُفْرَدَ ـ أيْ وصولُ النّفس إلى المعنى بتَمامِه ـ كإدْراكِ معنَى

كإدراكِ معنَى «زيدٍ»، ٢ ـ وإن كانَ إدراكَ وُقوعِ نِسبةٍ فهو: «تَصْدِيقٌ»:



«الإِنْسانِ»، وهي: الحَيَوانيّةُ والنّاطِقيّةُ يُسَمَّى في الاِصْطِلاحِ «تَصَوُّرًا»، فهذا تعريفُ التَّصَوُّرِ.

قوله: (إدراكُ معنًى مُفْرَدٍ) المُرادُ بـ«ـالمُفْرَدِ»: ما سِوَى وُقُوعِ النِّسْبةِ التّامّةِ أوْ لا وُقُوعِها، فيَدْخُلُ فيه ١ ـ المحكومُ عليه، ٢ ـ والمحكومُ به كـ«ـالإِنْسانِ» و«الكاتِبِ» في قولِك: «الإِنْسانُ كاتِبٌ»، ٣ ـ وتَدْخُلُ فيه النِّسْبةُ الحُكْمِيّةُ ـ الّتي هي مَوْرِدُ الإيجابِ والسَّلْبِ ـ مِن غيرِ اعْتِبارِ الحكمِ كما يَقَعُ مِن الشّاكِّ، ٤ ـ وتَدْخُلُ فيه أيضًا النِّسْبةُ النّاقِصةُ كنِسْبةِ المُضافِ إلى المُضافِ إليه، والنَّعْتِ إلى المنعوتِ، ٥ ـ والنِّسْبةُ الإِنْشائيّةُ، ٦ ـ والمشكوكُ فيها على السَّواءِ، ٧ ـ وغيرُ المقصودةِ كنسبةِ الجملةِ الواقِعةِ صِلةً أو خبرًا، فإِدْراكُ كلٍّ مِن هذه الأشياءِ تَصَوُّرٌ. اهـ «شرح البناني» (ص٢٩).

قوله: (فهو تَصَوُّرٌ) ويُقالُ له: «التَّصَوُّرُ السّاذَجُ» ـ بفتحِ الذّالِ المُعْجَمةِ: فارِسيٌّ مُعَرَّبٌ ـ أيِ الخالي عنِ الحُكْمِ.

قوله: (وإن كانَ إِدْراكَ وُقُوعِ نِسْبةٍ) وهو مُرادِفٌ لِلحُكْمِ، أيِ: العِلْمِ بثُبُوتِ أمرٍ لأمرٍ أو انْتِفاءِ أمرٍ عن أمرٍ أو بوُقُوعِ النِّسْبةِ الاِتِّصاليّةِ والاِنْفِصاليّةِ، فإِدْراكُ مضمونِ ذلك كلِّه تصديقٌ سواءٌ كانَ جازِمًا أم لا، مُطابِقًا لِلواقِعِ أم لا. اهـ «شرح البناني» (ص٣٠)، قالَ الشّيخُ علي قصّارة في «حاشيته» (ص٣٠): «معنى قولِهم: «إِدْراكُ وُقُوعِ النِّسبةِ» إلخ أيِ: العِلْمُ بوُقُوعِها أوْ لا أي: اعْتِقادُ أنها واقِعةٌ أو ليستْ بواقِعةٍ سواءٌ كانَ ذلك الاِعْتِقادُ جازِمًا أم لا، فيَدْخُلُ الظَّنُّ دون الشَّكِّ والوَهْمِ؛ إِذْ لا اعْتِقادَ فيهما، وهذا المعنى الّذي فُسِّرَ به التّصديقُ هو معنى «الحكمِ» عندَ المَناطِقةِ كما أشارَ إليه بقولِه: «وهو مُرادِفٌ للحكمِ أيِ العلمِ

كإدراكِ وقوعِ القِيام في قولِنا: «زيدٌ قائمٌ»، وهذا معنَى قولِه: «**إدراكُ مُفْرَدٍ**» البيتَ.

: فـ«زيدٌ قائمٌ» اشْتَمَلَ على تَصَوُّراتٍ أربعةٍ: ١ ـ **تَصَوُّرِ الموضوعِ**، وهو «زيدٌ»، ٢ ـ **وتَصَوُّرِ المحمولِ**، وهو «قائمٌ»، ٣ ـ **وتَصَوُّرِ النِّسبةِ بينَهما**، وهو تَعَلُّقُ المحمولِ بالموضوعِ، ٤ ـ **وتَصَوُّرِ وُقوعِها**، **فالتَّصَوُّرُ الرّابعُ يُسَمَّى**: «**تصديقًا**»، والثّلاثةُ قبلَه شروطٌ له، **وهذا مذهبُ الحكماءِ**.

بثُبُوتٍ» إلخ، هذا هو الحكمُ أيضًا عندَ المُتكلِّمين، وحاصِلُه: أنّ التّصديقَ مُرادِفٌ للحكمِ عندَ المَناطِقةِ، والحكمُ عندَ المَناطِقةِ يُرادِفُ الحكمَ عندَ المُتكلِّمين، بل هُو بعَيْنِه، ثُمّ إنّ قولَهم: «**وُقُوعُ النِّسْبةِ أوْ لا وُقُوعُها**» يُوهِمُ ـ كما قالَ شيخُنا سيدي الطَّيِّبُ ـ أنْ لا نِسْبةَ في السَّلْبِ، وليسَ كذلك، ولكنّهم أرادُوا النِّسْبةَ الثُّبُوتيّةَ». اهـ

قوله: (**فزيدٌ قائمٌ اشْتَمَلَ إلخ**) شرحٌ لِمثالَيِ التَّصَوُّرِ والتّصديقِ.

قوله: (**مذهبُ الحكماءِ**) ومذهبُ الجمهورِ كما في «البنانيّ» (ص٣٠)، قالَ: «ورَجَّحَ السَّيِّدُ مذهبَ الجمهورِ: بأنّ تقسيمَ العِلْمِ إلى هذين القِسْمَيْنِ إنّما هو لامْتِيازِ كُلٍّ منهما عنِ الآخَرِ بطريقٍ يَخْتَصُّ به، وقدِ اخْتَصَّ الإدْراكُ المُسَمَّى بالحكمِ بطريقٍ واحدٍ، وهو الحُجّةُ، وما عداه مِن سائرِ الإدْراكاتِ له طريقٌ آخَرُ هو القولُ الشّارحُ، فلا فائدةَ في ضَمِّ الإدْراكاتِ الثّلاثةِ إلى الحكمِ معَ مُشارَكتِها لِسائرِ التَّصوُّراتِ في طريقِها؛ إذْ لم يَجْعَلُوا لهذا المجموعِ طريقًا يَخُصُّه، فمَن لاحَظَ مقصودَ هذا الفَنِّ ـ وهو بَيانُ الطّريقِ المُوصِلِ إلى العِلْمِ ـ لم يَلْتَبِسْ عليه أنّ الواجِبَ في تقسيمِه مُلاحَظةُ الامْتِيازِ في الطّريقِ». انتهى باخْتِصارٍ. اهـ



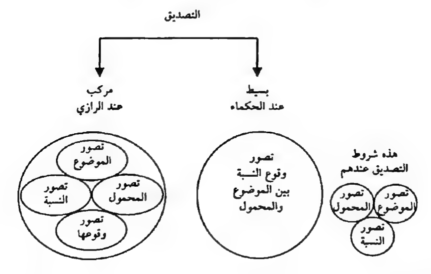
ومذهبُ الإمامِ: أنّ التّصديقَ هو التَّصوُّراتُ الأربعةُ.

فيكونُ التّصديقُ بسيطًا على مذهبِ الحكماءِ، ومُرَكَّبًا على مذهبِ الإمامِ، والمُصنِّفُ ماشٍ على مذهبِ الحكماءِ بتقديرِ مُضافٍ في كلامِه بينَ

قوله: (ومذهبُ الإمامِ) أيِ الرّازيِّ كما صَرَّحَ المَلَويُّ به في «شرحِه» (ص٤٦)، قالَ الصّبّانُ: هو المُرادُ إذا أُطْلِقَ «الإمامُ» عندَ الأصوليِّين والمُتكلِّمين، بخِلافِه عندَ الفقهاءِ، فالمُرادُ به: إمامُ الحرمين. اهـ وهو - يعني الإمامَ الرّازيَّ - المُلَقَّبُ بـ«الفَخْرِ» أيضًا. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص٣٠).

قوله: (أنّ التّصديقَ هو التَّصوُّراتُ الأربعةُ) أي مجموعُها، فالتَّصوُّراتُ الثّلاثةُ عندَه مِن أجزاءِ التّصديقِ وشَطْرٌ له.

قوله: (فيكونُ التّصديقُ بَسيطًا على مذهبِ الحكماء إلخ) بَيانٌ لِثَمَرةِ الخِلافِ وفائِدتِه، وهذه صورةُ التّصديقِ على المَذْهَبَيْنِ:



قالَ السَّيِّدُ أبو بكرٍ عبدُ الرّحمن بْنُ شِهابِ الدِّينِ في «تُحْفةِ المُحَقِّقِ» (ص٧ ـ ٨): «وبين الرَّأْيَيْنِ فرقٌ يَظْهَرُ بالمِثالِ: فإنّا إذا تَصوَّرْنا الإنْسانَ وحَكَمْنا

«دَرْكٌ» و«نِسْبَةٍ»، وهو «وُقُوعٍ».

* * *

ثُمّ إنّك إذا أَرَدْتَ أن تَكْتُبَ التّصوُّرَ والتّصديقَ وتَتَعَلَّمَهما أو تُعَلِّمَهما ـ فالمرادُ بـ«الوَضْعِ»: ما يَشْمَلُ ذلك ـ فقَدِّمِ التَّصوُّرَ على التَّصديقِ؛ لأنه مُقَدَّمٌ عليه طَبْعًا، ....

عليه بأنه كاتبٌ أو ليسَ بكاتبٍ فههُنا أمورٌ أربعةٌ: ١ ـ تَصَوُّرُ «الإِنسانِ» المحكومِ عليه، ٢ ـ وتَصَوُّرُ مفهومِ «الكاتِبِ» المحكومِ به، ٣ ـ وتَصَوُّرُ نِسْبةِ الكِتابةِ إلى الإنسانِ مِن غيرِ رابِطةٍ بينَهما بنَفْيٍ أو إِثْباتٍ، والرّابعُ: إِدْراكُ أنّ النِّسبةَ واقِعةٌ أَوْ لا واقِعةٌ، وهو الحكمُ، وهذا هو التّصديقُ نفسُه عندَ الحكماءِ، وجُزْءٌ منه على رأيِ الإِمامِ». اهـ

قوله: (وهو) أيِ المُضافُ المُقَدَّرُ.

قوله: (ثُمّ إِنّكَ إذا أَرَدْتَ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّاني.

قوله: (فالمُرادُ بالوَضْعِ) أيْ في قولِ النّاظِمِ: «وقَدِّمِ الأوّلَ عندَ الوَضْعِ» (ما يَشْمَلُ ذلك) أيِ الكتابةَ والتَّعَلُّمَ والتّعليمَ، وهذه جملةٌ اعْتِراضيّةٌ بين الشّرطِ وجوابِه.

قوله: (فقَدِّمْ) جَوابُ «إذا».

قوله: (مُقَدَّمٌ عليه طَبْعًا) قالَ المَلَوِيُّ في «شرحِه» (ص٤٦): «والمُقَدَّمُ طَبْعًا هو: الّذي يكونُ بحيثُ يَحْتاجُ إليه المُتَأَخِّرُ مِن غيرِ أن يكونَ عِلّةً فيه كالواحِدِ والاثْنَيْنِ، والتَّصَوُّرُ كذلك بالنِّسبةِ إلى التّصديقِ على كِلا المَذْهَبَيْنِ ـ يعني مذهبَ الإمامِ ومذهبَ الحكماءِ ـ؛ لأنه إمّا شرطٌ أو شطرٌ». اهـ

فيُقَدَّمُ وَضعًا، وهذا معنَى قولِه: «وقَدِّمِ الأوَّلَ» البيتَ.

* * *

ثُمّ بَيّنَ: أنّ «النَّظَرِيَّ» مِن كلٍّ مِن التّصوُّرِ والتّصديقِ: ما احتاجَ

فائِدةٌ: أقسامُ التّقديمِ خمسةٌ جَمَعَها شيخُنا العلّامةُ الشّيخُ مُحمّد حافظ الشّنْقِيطيُّ المالِكيُّ في قولِه السَّلِسِ الرّائِقِ:

مَراتِبُ التّقديمِ خمسٌ وهُنا ... نَظَمْتُها لِمَنْ بِشأنِه اعْتَنَى
مُقَدَّمٌ بالطَّبْعِ كونُ ما لَحِقْ ... بحَيْثُ لا يُلْفَى بِدُونِ ما سَبَقْ
كَواحِدٍ واثْنَيْنِ إِذْ لا يُوجَدُ ... اثْنانِ دُونَ أَن يَكُونَ واحِدُ
وَهْوَ كما عَنْ واحِدٍ تَأَخَّرَا ... كَوْنًا يَكُونُ بعدَه تُصُوِّرا
ثَانِي المُقَدِّماتِ ما تَقَدَّما ... لِعِلّةٍ أَيْ كانَ عِلّةً لِما
لَحِقَهُ كَضَرْبَةِ السَّيْفِ على ... ما كانَ عنها مِن أَذًى تَحَصَّلا
ثالِثُها السّابِقُ في الزَّمانِ ... كالأَبِ والإِبْنِ وبالمَكانِ
رابِعُها مِثالُهُ مَعْلُومُ ... أنّ الإِمامَ خَلْفَهُ المَأْمُومُ
خامِسُها تَقَدُّمٌ بالشَّرَفِ ... كَجاهِلٍ عليه ذُو العِلْمِ اصْطُفِي

قوله: (فيُقَدَّمُ وَضعًا) أيْ كتابةً وتَعَلُّمًا وتعليمًا.

قوله: (ثُمّ بَيّنَ) أيِ النّاظِمُ (أنّ النَّظَرِيَّ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالثِ، وقَدَّمَ الشّارحُ كالنّاظِمِ النَّظَرِيَّ على الضّرُوريِّ وإن كانَ مُقْتَضى الطَّبْعِ عكسَه؛ لِكونِ قُيُودِه وُجُوديّةً، بخِلافِ الضَّرُوريِّ؛ فإنّها عَدَمِيّةٌ، والأعدامُ إِنّما تُعْرَفُ بمَلَكاتِها أيْ: بوُجُوداتِها، وما دَرَجَ عليه النّاظِمِ مِن تقسيمِ العلم الحادِثِ



لِلتّأمُّلِ، و«الضَّروريُّ»: عكسُه، وهو: ما لا يحتاجُ إلى ذلك، **فالأقسامُ أربعةٌ** كما تقدَّم.

١ ـ مِثالُ «التّصوُّرِ الضّروريِّ»: إدراكُ معنًى لفظِ **«الواحدُ نصفُ الاِثنينِ»**.

٢ ـ ومِثالُ «التَّصوُّرِ النَّظريِّ»: إدراكُ معنًى **«الواحدُ نصفُ سُدُسِ الاِثْنَيْ عَشَرَ»**.

٣ ـ ومِثالُ «التّصديقِ الضّروريِّ»: إدراكُ وقوعِ النِّسبةِ في قولِنا: **«الواحدُ نصفُ الاِثْنَيْنِ»**.

٤ ـ ومِثالُ «التّصديقِ النَّظَرِيِّ»: إدراكُ وقوعِ النِّسبةِ في قولِنا: **«الواحدُ نصفُ سُدُسِ الاِثْنَيْ عَشَرَ»**.

* * *

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ: انْحِصارُ العُلومِ في التّصوُّراتِ والتّصديقاتِ، ولكلٍّ منهما مَبادٍ ومَقاصِدُ، فمَبادِئُ التّصوُّراتِ: **«الكُلِّيّاتُ الخَمْسُ»**، ومقاصدُها: **«القَوْلُ الشّارحُ»**، ومَبادِئُ التّصديقاتِ: **«القَضايا وأحكامُها»**، ومَقاصِدُها: **«القِياسُ بأقسامِه»**، فانْحَصَرَ فنُّ المَنْطِقِ في هذه الأبوابِ الأَربعةِ، وأمّا

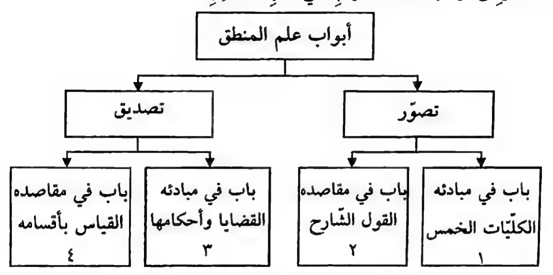
إلى ضرُوريٍّ ونَظَرِيٍّ هو مذهبُ المُحَقِّقِين، وهو الأصحُّ، وهُناكَ أقوالٌ أُخَرُ ضَعيفةٌ لا يُلْتَفَتُ إليها. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص٣٣).

قوله: (وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ انْحِصارُ إلخ) بَيانٌ لِحَصْرِ مَباحِثِ فَنِّ المَنْطِقِ.

قوله: (في هذه الأبوابِ الأربعةِ) أيْ ١ ـ بابِ الكُلِّيّاتِ الخمسِ، ٢ ـ وبابِ

«بَحْثُ الدَّلالاتِ»، و«مَباحِثُ الألفاظِ» إنّما ذُكِرَ في كُتُبِ المنطق لِتَوَقُّفِ بَحْثِ «الكُلّيّاتِ الخمسِ» عليه، ومَن نَظَرَ إلى أقسامِ «القِياسِ» الخمسةِ عَدَّ الأبوابَ ثمانيةً، ومَن عَدَّ مَعَها «مَبْحَثَ الألفاظِ» مُسْتَقِلًّا كانتِ

القولِ الشّارحِ، ٣ ـ وبابِ القَضايا وأحكامِها، ٤ ـ وبابِ القِياسِ بأقسامِه، وهذا جَدْوَلٌ يُبينُ ترتيبَ تلك الأبوابِ في كُتُبِ المَنْطِقِ:



قوله: (إنّما ذُكِرَ) هو جوابُ «أمّا»، وحينَئذٍ يجبُ دخولُ الفاءِ عليه، قالَ ابْنُ مالِكٍ:

أمّا كمَهْما يَكُ مِن شيءٍ، وفا لِتِلْوِ تِلْوِها وُجُوبًا أُلِفَا

وقد تُحْذَفُ الفاءُ في الشِّعْرِ كقولِه:

فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنّ سَيْرًا في عِراضِ المَواكِبِ

أيْ: فلا قِتالَ.

قوله: (الخمسة) وهي ـ كما يأتي ـ: ١ ـ بُرْهانٌ، ٢ ـ وجَدَلٌ، ٣ ـ وخَطابةٌ، ٤ ـ وشِعْرٌ، ٥ ـ وسَفْسَطةٌ.



الأبوابُ عندَه تسعةً.

* * *

ثُمّ إنّ المَناطِقةَ ١ ـ اصْطَلَحُوا على تَسْمِيةِ اللّفظِ المُفادِ به معنًى مُفردٌ بـ«ـالقولِ الشّارحِ» : كـ«ـالحيوانِ النّاطقِ» في تعريفِ «الإنسانِ» المُتوَصَّلِ به إلى معنًى مفردٍ وهو معنَى «الإنسانِ»، وهذا معنَى قولِه: «وما به إلى تَصَوُّرٍ» البيتَ.

٢ ـ واصْطَلَحُوا على تسميةِ اللّفظِ المُفيدِ لِلتّصديقِ «حُجّةً» ـ أي «قِياسًا» ـ، كـ«ـالعالَمُ مُتغَيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ» المُتَوَصَّلِ به إلى النَّتيجةِ وهي = «العالَمُ حادثٌ»، وهذا معنَى قولِه: «وما لتصديقٍ» البيتَ.

* * *

قوله: (بالقولِ الشّارحِ) لأنه في الأَغْلَبِ مُرَكَّبٌ يَشْرَحُ ماهيّةَ الأشياءِ ويُوَضِّحُها. اهـ «قدّورة» (ص٣٤)، وعِبارةُ «الشيخ علي قصّارة» (ص٣٤): «لأنه يَشْرَحُ الماهيّةَ ويُمَيِّزُها عمّا يُشارِكُها في الجِنْسيّةِ». اهـ

قوله: (بالقولِ الشّارحِ) كما يُسَمَّى «مُعَرِّفًا» بالكسرِ. اهـ «شرح البنّاني» (ص٣٤).

قوله: (المُتَوَصَّلِ به) صفةٌ لِمدخولِ الكافِ في قوله: «كالحَيَوانِ النّاطِقِ».

قوله: (حُجّةً) لأنّ مَن تَمَسَّكَ به مُسْتَدِلًّا على مطلوبِه غَلَبَ خَصْمَه، مِن «حَجَّ يَحُجُّ»: إذا غَلَبَ. اهـ «قدّورة» (ص٣٤).

قوله: (المُتَوَصَّلِ به) صفةٌ لِمدخولِ الكافِ في قولِه: «كالعالَمُ مُتَغَيِّرٌ» إلخ.



٧ ـ ثُمَّ قالَ:

٣ ـ أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ

٣ ـ أنواعُ الدَّلالةِ الوَضْعيّةِ

قوله: (أنواعُ الدَّلالةِ) بتثليثِ الدّالِ. اهـ «شرح البناني» (ص٣٥).

قوله: (أنواعُ الدَّلالةِ الوَضْعيّةِ) لمّا كانَتِ المَعانِي الّتي يُطْلَبُ حُصُولُها مِن تَصَوُّرٍ وتصديقٍ مُتَوَقِّفةً على دالٍّ يَدُلُّ عليها مِن لفظٍ وغيرِه احْتِيجَ إلى مَعْرِفةِ الدَّلالةِ وأقسامِها وما يُعْتَبَرُ منها في فَنِّ المَنْطِقِ وما لا يُعْتَبَرُ؛ لأنّ الدّالَّ ١ ـ إن كانَ لفظيًّا فالدَّلالةُ لفظيّةٌ، ٢ ـ وإلّا فغيرُ لفظيّةٍ: كالخَطِّ والإشارةِ والنَّصْبِ، وكلٌّ مِن اللّفظيّةِ وغيرِها يَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ١ ـ وَضْعيّةٍ ٢ ـ وعَقْليّةٍ ٣ ـ وطَبيعيّةٍ، فالمجموعُ ستّةُ أقسامٍ... والمُعْتَبَرُ مِن هذه الأقسامِ السّتّةِ في عِلْمِ المَنْطِقِ قِسْمٌ واحِدٌ، وهو دَلالةُ اللّفظِ الوَضْعيّةُ، ولذلك تَرْجَمَ لها النّاظِمُ، إلّا أنه تَرَكَ وَصْفًا لا بُدَّ منه، وهو كونُ الدَّلالةِ لفظيّةً، فتقولُ مثلًا: «أنواعُ الدَّلالةِ اللّفظيّةِ الوَضْعيّةُ»، ولعلّه اكْتَفَى عنه في التّرجمةِ، فحَذَفَ مِن كُلٍّ مِن التّرجمةِ والبيتِ ما أَثْبَتَ نظيرَه في الآخَرِ، وانْظُرْ هل يكونُ ذلك مِن النّوعِ المُسَمَّى بـ«الاحْتِباكِ» مِن أنواعِ البديعِ؟... فخَرَجَ بقَيْدِ «اللّفظِ» دَلالةُ غيرِ اللّفظِ، وهي ثلاثةُ أقسامٍ: وَضْعيّةٌ وعَقْليّةٌ وطَبيعيةٌ، وخَرَجَ بقَيْدِ «الوَضْعيّةِ» قِسْمانِ مِن أقسامِ دَلالةِ اللّفظِ، وهما: العَقْليّةُ والطَّبيعيّةُ، وقد مَثّلَهما وبَقِيَ قِسْمٌ واحِدٌ، وهو المُعْتَبَرُ هُنا، وهي دَلالةُ اللّفظِ الوَضْعيّةُ كما سَبَقَ التّنبيهُ عليه. اهـ «قدّورة» (ص٣٥ ـ ٣٦).

فائدة: اعْلَمْ: أنّ غَرَضَ المَنْطِقيِّ المَعاني، وإنّما يَذْكُرُ الألفاظَ لاضْطِرارِه إليها؛ لأنها آلاتٌ لاسْتِعْمالِ المَعاني، وحيثُ كانَ الأمرُ كذلك لا يَخْتَصُّ نَظَرُه

دَلَالَــةُ اللَّفْــظِ عَلَــى مَــا وَافَقَــهْ   يَدْعُونَــهَا «دَلَالَــةَ الْمُطَابَقَــةْ»
وَجُزْئِــهِ: «تَضَــمُّنًا»، وَمَــا لَــزِمْ   فَهْــوَ: «الْتِــزَامٌ» إِنْ بِعَقْــلِ الْتُــزِمْ

بلُغَةٍ دون أُخْرَى، بل هو تابعٌ لِلمَعاني بأيِّ عِبارةٍ عُبِّرَ بها. اهـ «سجلماسي» (ص٣٦).

٧ ـ أقوالُ الأبياتِ

٢٤ ـ (دَلالةُ اللّفظِ) أيِ الوَضْعيّةُ؛ أخذًا مِن التَّرْجَمةِ (على ما وافَقَهْ) أيْ: على المعنَى الّذي وافَقَ اللّفظَ: بأن وُضِعَ له ذلك اللّفظُ لا لِأَقَلَّ منه ولا لِزائِدٍ عليه (يَدْعُونَهَا) أيْ: يُسَمُّونَها أيْ: تُسَمِّي المَناطِقةُ تلك الدَّلالةَ على المعنَى الموضوعِ له اللّفظُ: (دَلَالَةَ المُطَابَقَةْ) لِمُطابَقةِ المعنَى لِلَفْظِه.

٢٥ ـ (و) دَلالةُ اللّفظِ على (جُزْئِه) أيْ جُزْءِ المعنى الّذى وافَقَ اللّفظَ كدَلالةِ «الإِنْسانِ» على الحَيَوانِ أوِ النّاطِقِ فقط يَدْعُونَها: («تَضَمُّنًا») أيْ دَلالةَ تَضَمُّنٍ؛ لِتَضَمُّنِ المعنَى لِجُزْئِه، قالَ القُوَيْسنيُّ (ص١٢ ـ ١٣): «قولُ النّاظِمِ: «وجُزْئِه» بالجَرِّ عطفٌ على «ما» المَجْرُورةِ بـ«عَلَى»، وقولُه: «تَضَمُّنًا» عطفٌ على «دَلالةَ المُطابَقةِ» المنصوبةِ بـ«يَدْعُونَها»، ففيه العطفُ على معمولَيْنِ لِعامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، واغْتُفِرَ؛ لأنّ أحدَ العامِلَيْنِ جارٌّ، وذلك جائِزٌ: نحوُ: «في الدّارِ زيدٌ، والحُجْرةِ عَمْرٌو» كما في كُتُبِ النّحوِ» (و) دَلالةُ اللّفظِ على (ما) أيِ المعنَى اللّازِمِ الّذي (لَزِمْ) مَعْناه (فهو الْتِزامٌ) أيْ: دَلالةُ الْتِزامٍ؛ لِالْتِزامِ المعنَى أيِ: اسْتِلْزامِه له: كدَلالةِ الأَرْبعةِ على الزَّوْجيّةِ، قالَ الباجُوريُّ: «الفاءُ في «فهو» زائِدةٌ، وهذا أَوْلَى ممّا أشارَ إليه الشّيخُ المَلَويُّ مِن أنّ الفاءَ واقِعةٌ في جَوابِ «أمّا» المحذوفةِ، والتّقديرُ: «وأمّا ما لَزِمَ» إلخ على أنّ المعنى: وأمّا دَلالةُ اللّفظِ على ما لَزِمَ إلخ؛ لأنه يَصِيرُ الكلامُ عليه مُسْتَأْنَفًا غيرَ مُتَعَلِّقٍ بما قبلَه، فيفوتُ



٧ ـ أقولُ:

مُرادُه بـ«الدَّلالةِ الوَضْعِيّةِ» : «اللَّفظِيَّةُ» ؛ بدليلِ قولِه في البيتِ: «دَلالةُ اللّفظِ» ، ومُرادُه في البيتِ: «دَلالةُ اللّفظِ الوَضْعِيّةِ» ؛ بدليلِ قولِه في التّرجمةِ: «الوَضْعِيّةِ» ، فقد حَذَفَ مِن كلٍّ مِنَ التّرجمةِ والبيتِ ما أَثْبَتَ نَظِيرَهُ في الآخَرِ ، وهو نوعٌ مِنَ الجِناسِ يُسَمَّى: «احْتِبَاكًا» .

حُسْنُ سَبْكِ التَّقْسِيمِ، وذَكَّرَ الضّميرَ في قوله: «فهو الْتِزامٌ» رِعايةً لِلخَبَرِ». اهـ
وقولُه: (إِن بعَقْلٍ الْتُزِمْ) شرطٌ حُذِفَ جوابُه لِدَلالةِ قوله: «فهو الْتِزامٌ» عليه، **والمعنى:** أنّ الدَّلالةَ على اللّازِمِ تُسَمَّى «الْتِزامًا» إِنِ الْتُزِمَ ذلك اللّازِمُ في العَقْلِ، وستَأتي زِيادةُ البَيانِ في الشّرحِ.

٧ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (مُرادُه) أيِ النّاظِمِ (بالدَّلالةِ) أيْ في التَّرْجَمةِ: الدّلالةُ (الوَضْعيّةُ) وهذا شُرُوعٌ في شرحِ التّرجمةِ.

قوله: (ومُرادُه) أيْ بدَلالةِ اللّفظِ.

قوله: (دَلالةُ اللَّفْظِ الوَضْعيّةُ) وهي: كونُ اللّفظِ بحيثُ متى أُطْلِقَ فُهِمَ منه المعنى بواسِطةِ الوَضْعِ. اهـ «شرح إيساغوجي» مع «حاشية عليش» (ص٢٩).

قوله: (فقد حَذَفَ مِن كلٍّ مِنَ التّرجمةِ والبيتِ) حَذَفَ مِن التّرجمةِ «اللّفظيّةَ» ومِن البيتِ «الوَضْعيّةَ» (ما أَثْبَتَ نَظِيرَهُ في الآخَرِ) أَثبَتَ في التّرجمةِ «الوَضْعيّةَ» وفي البيتِ قولَه: «اللّفظ».

قوله: (احْتِباكًا) هو ـ كما أشارَ إليه ـ: أن يَجْتَمِعَ في الكلامِ مُتَقابِلانِ،

و«الدَّلالةُ»: فَهْمُ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ: كفَهْمِنا الجِزْمَ المَعهودَ مِن لفظِ

ويُحْذَفَ مِن كُلِّ واحدٍ منهما مُقابِلُه، لِدَلالةِ الآخَرِ عليه: كقولِه:

عَلَفْتُهــا تِبْنًــا ومــاءً بــارِدًا

أيْ: عَلَفْتُها تِبْنًا، وسَقَيْتُها ماءً بارِدًا. اهـ «تعريفات»، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص٣٦): «وهو - أيِ الاِحْتِباكُ - مِن زِياداتِ الحافِظِ السّيوطيِّ، وذَكَرَ أنه لم يَقِفْ عليه لأحدٍ، إلّا أنه خَطَرَ له في هذه الآيةِ، وهي قولُه تعالى: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣] على أنّ المُرادَ بالزَّمْهَرِيرِ: البَرْدُ، أيْ: لا يَرَوْنَ فيها شمسًا ولا قَمَرًا ولا حَرًّا، ثُمّ ذَكَرَ أنه وَقَفَ عليه بعدَ ذلك في «شرحِ بَدِيعيّةِ ابْنِ جابِرٍ»، ومِن أَلْطَفِه قولُه تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] أيْ: صالِحًا بسَيِّءٍ وآخَرَ سيِّئًا بصالِحٍ، ومَأْخَذُه مِن «الحَبْكِ» الّذي هو الشَّدُّ والإِحْكامُ». اهـ مُخْتَصَرًا». اهـ

قوله: (والدَّلالةُ: فهمُ أمرٍ مِن أمرٍ) «الدَّلالةُ» لغةً: مصدرُ «دَلَّه على الشّيءِ»: هَداهُ إليه، وفي الاِصْطِلاحِ عندَ الأَقْدَمِين هي: فهمُ أمرٍ مِن أمرٍ: كفَهْمِ معنى الذَّكَرِ البالِغِ الآدَمِيِّ من لفظِ «الرَّجُلِ»، والأمرُ الأوّلُ في التّعريفِ هو المدلولُ، والثّاني هو الدّالُّ، وقد اعْتُرِضَ بأَوْجُهٍ:

١ - منها: أنّ الدَّلالةَ وَصْفٌ لِلّفظِ مثلًا، والفهمُ وَصْفٌ لِلشّخصِ لا لِلّفظِ، فلا يَصِحُّ تفسيرُها به.

٢ - ومنها: أنّ الدَّلالةَ عِلّةٌ لِلفَهْمِ؛ إذ يُقالُ: «فُهِمَ مِن اللّفظِ كذا؛ لِدلالَتِه عليه»، والعِلّةُ خِلافُ المعلولِ، فلا يَصِحُّ تفسيرُها به.

٣ - ومنها: أنّ الدّالَّ يُوصَفُ بالدَّلالةِ قبلَ الفَهْمِ وبعدَه، فلو كانَتِ الدَّلالةُ



. . . .

هي الفَهْمَ لَلَزِمَ تَقَدُّمُها على نفسِها.

١ ـ وأُجِيبَ عنِ **الأوّلِ**: بأنه غَلَطٌ نَشَأَ مِن تفصيلِ المُرَكَّبِ، وذلك أنّ الفَهْمَ الّذي فُسِّرَتْ به الدَّلالةُ فَهْمٌ مُقَيَّدٌ بالمجرُورِ بـ«ـمِن»، وهو الأمرُ الدّالُّ كما مَرَّ، والمُخْتَصُّ بالشّخصِ هو الفهمُ المُجرَّدُ عنِ القَيْدِ، وتحقيقُ ذلك: أنّ الفَهْمَ له انْتِسابٌ إلى السّامِعِ وإلى اللّفظِ وإلى المعنى، فيُوصَفُ به الأوّلُ على معنَى أنه فاهِمٌ؛ لأنه مَحَلُّه الّذي قامَ به، ويُوصَفُ به الثّاني على معنَى أنه مفهومٌ منه؛ لأنه مَنْشَؤُه، ويُوصَفُ به الثّالثُ على معنَى أنه مفهومٌ منه؛ لأنه مُتَعَلَّقُه، وتَعَقَّبَ **السَّيِّدُ هذا الجَوابَ بما حاصِلُه:**

أنّ الفهمَ مِن حيثُ حقيقتُه إنّما هو صِفةٌ لِلشّخصِ قائِمةٌ به، ولا يَصِحُّ أن يكونَ صِفةً لِلّفظِ، ولا لِلمَعْنَى، نَعَمْ، يُفْهَمُ مِن تَعَلُّقِه باللّفظِ صفةٌ له هي كونُه مفهومًا منه المعنى، وأجابَ: بأنّ القومَ وإن عَبَّرُوا عنِ الدَّلالةِ بالفهمِ لكن تَسامَحُوا في التّعبيرِ، ومُرادُهم لازِمُ ذلك، وهو: كونُ اللّفظِ مفهومًا منه المعنى، واتَّكَلُوا على ظهورِ أنّ الدَّلالةَ صِفةٌ لِلّفظِ، وأنّ الفَهْمَ ليسَ صِفةً له، فإطْلاقُ «الفَهْمِ» على الكونِ المذكورِ مَجازٌ مُرْسَلٌ مِن إطْلاقِ المَلزُومِ على اللّازمِ، والقرينةُ عقليّةٌ كما ذَكَرَه، وهو ظاهِرٌ.

٢ ـ وأُجِيبَ عنِ الثّاني: بأنّ المعلولَ بالدَّلالةِ إنّما هو الفَهْمُ باعْتِبارِ كونِه صفةً لِلفاهِمِ، وليسَ هو معنَى الدَّلالةِ، وإنّما مَعْناها ـ كما سَلَفَ ـ الفَهْمُ باعْتِبارِ كونِه صفةً لِلمفهومِ منه، وهو لا يَصِحُّ تعليلُه بالدَّلالةِ.

٣ ـ وأُجِيبَ عنِ الثّالِثِ: بأنّ الدّالَّ لا يُوصَفُ بالدَّلالةِ قبلَ الفَهْمِ حقيقةً،

«السَّماءِ»، فلفظُ «السّماءِ» يُسمَّى: «دَالًّا»، والجِرْمُ المعهودُ: «مَدْلُولًا».

و«الدَّلالةُ» **بحَسَبِ الدّالِّ ستّةُ أقسامٍ؛** لأنّ الدّليلَ إمّا: ١ ـ **أن يكونَ لفظًا:** كالمِثالِ المُتَقَدِّمِ، ٢ ـ **أو غيرَ لفظٍ:** كالدّخانِ الدّالِّ على النّارِ، وكلٌّ منهما إمّا أن يكونَ دالًّا ١ ـ بالوَضْعِ، ٢ ـ **أو بالطَّبْعِ**، ٣ ـ **أو بالعَقْلِ**.

بل مجازًا مُرْسَلًا مِن تسميةِ الشّيءِ باسْمِ ما يَؤُولُ إليه.

وذَهَبَ المُتَأَخِّرُون ـ منهم الشّيخُ زكريّا في «**غايةِ الوُصُولِ**» ـ **إلى أنّ الدَّلالةَ هي الحيثيّةُ** أيْ: كونُ أمرٍ بحيثُ يَصِحُّ أن يُفْهَمَ منه أمرٌ سَواءٌ فُهِمَ أو لم يُفْهَمْ، وبعِبارةٍ أُخْرَى: كونُ أمرٍ بحيثُ يَلْزَمُ مِن العِلْمِ به العِلْمُ بأمرٍ آخَرَ؛ وعليه يكونُ وَصْفُ الدّالِّ بالدَّلالةِ قبلَ الفَهْمِ حقيقةً. اهـ «شرح البناني» (ص٣٥ ـ ٣٧).

وقد ذَكَرَ التّعريفَيْنِ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ بقولِه في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

صِحّةُ كَوْنِ الأَمْرِ حيثُ يُفْهِمُ أمرًا دَلالةً لَدَيْهِمْ يُعْلَمُ
أَوْ هِيَ فَهْمٌ ....

قوله: **(لأنّ الدّليلَ إمّا إلخ)** بَيانٌ لِحَصْرِ الدَّلالاتِ في الأقسامِ السِّتّةِ.

قوله: **(كالمِثالِ المُتَقَدِّمِ)** أيْ لفظِ «السَّماءِ» الدّالِ على الجِرْمِ المعهودِ.

قوله: **(إمّا أن يكونَ دالًّا بالوَضْعِ أو بالطَّبْعِ أو بالعَقْلِ)** قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

.... ولِلَّفْظِ تُنْمَى وغيرِ لَفْظٍ كُلُّ تَيْنِ إمّا
وَضْعِيٌّ أو طَبْعِيٌّ أو عَقْلِيٌّ وقَصْدُنا وَضْعِيُّها اللَّفْظِيُّ

١ ـ مِثالُ «دَلالةِ غيرِ اللّفظِ الوَضْعيّةِ»: ١ ـ دَلالةُ الإشارةِ على معنَى «نَعَمْ» أو «لَا» ، ٢ ـ ودَلالةُ النُّقُوشِ على الألفاظِ.

٢ ـ ومِثالُ «الطَّبيعيَّةِ» : دَلالةُ ١ ـ الحُمْرَةِ على الخَجَلِ ، ٢ ـ والصُّفْرَةِ على الوَجَلِ.

و«الوَضْعُ»: «جَعْلُ الشّيءِ بِإزاءِ آخَرَ بحيثُ إذا فُهِمَ الأوّلُ فُهِمَ الثّاني». اهـ «خبيصي» (ص٥١ ـ ٥٢)، و«الدَّلالةُ الوَضْعيّةُ» هي: ما تكونُ بواسِطةِ الوَضْعِ، (أو بالطَّبْعِ) و«الدَّلالةُ الطَّبيعيَّةُ» هي: ما تكونُ بواسِطةِ اقْتِضاءِ الطَّبْعِ والعادةِ، (أو بالعَقْلِ) و«الدَّلالةُ العَقْليّةُ» هي: ما تكونُ بواسِطةِ اقْتِضاءِ العَقْلِ.

قوله: (١ ـ دلالةُ الإشارةِ على معنَى «نَعَمْ» إلخ) ٣ ـ ودَلالةُ طُلُوعِ الفَجْرِ على وُجُوبِ صَلاةِ الصُّبْحِ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

وَضْــعِيّةٌ كالوَقْــتِ لِلصّــلاةِ ....

قوله: (ومِثالُ الطَّبيعيّةِ) أيْ مِثالُ دَلالةِ غيرِ اللّفظِ الطَّبيعيّةِ، وكذا قولُه: «ومِثالُ العَقْليّةِ» أيْ: ومِثالُ دَلالةِ غيرِ اللّفظِ العَقْليّةِ.

قوله: (دَلالةُ الحُمْرةِ) في الوَجْهِ (على الخَجَلِ) أيِ: الحَياءِ (والصُّفْرةِ) في الوَجْهِ (على الوَجَلِ) أيِ: الخوفِ، وبابُ «الخَجَلِ» و«الوَجَلِ» «فَرِحَ»، قالَه الصَّبّانُ.

قوله أيضًا: (١ ـ دَلالةُ الحُمْرةِ على الخَجَلِ إلخ) ٣ ـ ودَلالةُ المَطَرِ على النَّباتِ. اهـ «قويسني» (ص١٢)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

٣ ـ ومِثالُ «العَقْلِيَّةِ»: دَلالةُ ١ ـ العالَم على مُوجِدِه ـ وهو الباري جلّ وعلا ـ، ٢ ـ والدُّخانِ على النّارِ.

٤ ـ ومِثالُ «دَلالةِ اللّفظِ الوَضْعِيَّةِ»: دَلالةُ ١ ـ «الأَسَدِ» على الحيوانِ المُفْتَرِسِ، ٢ ـ و«الإنسانِ» على الحيوانِ النّاطقِ.

٥ ـ ومثالُ «الطَّبِيعِيَّةِ»: دَلالةُ ١ ـ الأَنينِ على المَرَضِ، ٢ ـ و«أَحْ» على أَلَمٍ بالصَّدْرِ.

٦ ـ ومثالُ «العَقْلِيَّةِ»: دَلالةُ ١ ـ كلامِ المُتكلِّمِ مِن وراءِ جِدارٍ على

.... طَبْعِيّـــةٌ كالغَيْـــثِ لِلنَّبـــاتِ

قوله: (١ ـ دَلالةُ العالَمِ على مُوجِدِه إلخ) ٣ ـ ودَلالةُ التَّغَيُّرِ على الحُدُوثِ. اهـ «قويسني» (ص١٢)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

عَقْلِيّـــةٌ مِثالُهـــا التَّغَيُّـــرُ عَلَى الحُدُوثِ هكـذا تُفَسَّرُ

قوله: (دَلالةُ الأَسَدِ) أيْ لفظِ «الأَسَدِ»، وكذا قولُه: «والإِنْسانِ» أيْ: ودلالةِ لفظِ «الإِنْسانِ».

قوله: (ومِثالُ الطَّبِيعيّةِ: دَلالةُ الأَنِينِ على المَرَضِ) قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

طَبْعِيّـــةُ اللَّفْظِيّـــةِ الأَنِّـــينُ علـــى التَّـــأَلُّمِ لهـــا يَبِـــينُ

قوله: (١ ـ كأَحْ) بفتحِ الهمزةِ أو ضَمِّها وبالحاءِ المُهْمَلةِ كما قالَه القَلْيُوبيُّ وغيرُه، أيْ: ٢ ـ وكـ«أَخْ» بفتحِ الهمزةِ وبالخاءِ المُعْجَمَةِ على مُطْلَقِ الوَجَعِ. اهـ «صبان» (ص٥١).

قوله: (ومِثالُ العَقْلِيّةِ: دَلالةُ كلامِ المُتَكَلِّمِ إلخ) لأنّ الكلامَ لا بُدَّ له مِن

حياتِه، ٢ ـ والصُّراخ على مُصيبةٍ نَزَلَتْ بالصَّارخِ.

والمُخْتارُ مِن هذه الأقسامِ: «الدَّلالةُ اللّفظيّةُ الوَضعيّةُ»، فقولُنا «اللّفظِيّةُ»: مُخْرِجٌ لغيرِ «اللّفظيّةِ» بأقسامِها الثّلاثةِ، وقولُنا: «الوَضْعِيّةُ» مخرجٌ

مُتَكَلِّمٍ؛ لافْتِقارِ الأَثَرِ إلى مُؤَثِّرٍ، وهي عامّةٌ في كلِّ صوتٍ وإن لم يكن لفظًا، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

دَلالــةُ اللَّفْــظِ علــى مَــن قالَــهْ يَـــدْعُونَها عَقْلِيّـــةَ الدَّلالَـــةْ

قوله: (والمُخْتارُ) أيْ في فَنِّ المَنطِقِ: (الدَّلالةُ اللّفظيّةُ الوَضْعيّةُ) لِأنَّ «التّعريفَ» و«الحُجّةَ» لا يكونانِ إلّا بالألفاظِ الموضوعةِ. اهـ «شرح عليش» (ص٢٥).

قالَ البَنّانيُّ في «شرحِه» (ص٤٠): «وإنّما اعْتَبَرُوا مِن الدَّلالاتِ القِسْمَ الأوّلَ فقط لانْضِباطِه وعمومِ النّفعِ به في العَقْلِيّاتِ والنَّقْلِيّاتِ وغيرِهما، وفي التَّعَلُّمِ والتّعليمِ، بخِلافِ غيرِها معَ خِفّةِ مُؤْنةِ اللّفظِ؛ لأنه كيفيّاتٌ تَعْرِضُ لِلنَّفسِ الضَّرُوريِّ، ولذا قالَ ابْنُ السُّبْكيِّ: «مِن الأَلْطافِ حُدُوثُ الموضوعاتِ اللُّغَويّةِ لِيُعَبِّرَ عمّا في الضّميرِ»، قالَ السَّعْدُ: ولِلقَصْدِ إلى إبْقائِها وإعلامِ الغائِبِين بها؛ لِتَعُمَّ الفائِدةُ وتَتِمَّ العائِدةُ وَضَعُوا أشكالَ الكِتابةِ دالّةً على الألفاظِ، فصارَ لِلشّيءِ وُجُوداتٌ أربعٌ: ١ ـ وُجُودٌ في الأعيانِ، ٢ ـ ووُجُودٌ في الأَذْهانِ، ٣ ـ ووُجُودٌ في العِبارةِ، ٤ ـ ووُجُودٌ في الكِتابةِ، والأَوّلانِ حقيقيّانِ، والأَخِيرانِ مَجازيانِ. اهـ والتّحقيقُ عندَ السَّنُوسيِّ في «شرحِ المُقدِّماتِ»: أنّ الأوّلَ فقط هو الحقيقيُّ، وهو الظّاهِرُ». اهـ

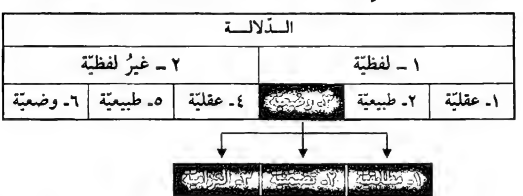
قوله: (بأقسامِها الثَّلاثةِ) أيِ العَقْليّةِ والطَّبْعيّةِ والوَضْعيّةِ.

١ ـ لـ«لَّفظيّةِ الطّبيعيّةِ» ٢ ـ و«العَقليّةِ».

ثُمّ هذه الدّلالةُ ثلاثةُ أقسام: ١ ـ «مُطابَقيّةٌ»، ٢ ـ و«تَضَمُّنِيَّةٌ»،

قوله: (ثُمّ هذه الدّلالةُ) أيْ دَلالةُ اللّفظِ الوَضْعِيّةُ، وهذا شروعٌ في شرحِ البَيْتَيْنِ.

قوله: (ثلاثةُ أقسامٍ) هذا جَدْوَلُها مع جَدْوَلِ قولِه المُتَقَدِّمِ: (والدَّلالةُ بحَسَبِ الدّالِّ سِتّةُ أقسامٍ) معَ تمييزِ الدَّلالةِ المُعْتَبَرَةِ في فَنِّ المَنْطِقِ بلونٍ:



الـدّلالـة					
١ ـ لفظيّة			٢ ـ غيرُ لفظيّة		
١ـ عقليّة	٢ـ طبيعيّة	٣ـ وضعيّة	٤ـ عقليّة	٥ـ طبيعيّة	٦ـ وضعيّة

ووجهُ الحَصْرِ في الثّلاثةِ: أنه لا يَلْزَمُ مِن حُضُورِ اللّفظِ في الذِّهْنِ حضورُ المعنى إلّا لِعَلاقةٍ بينَهما، وهي ١ ـ إمّا كونُ اللّفظِ موضوعًا لِلمعنى كما في المُطابَقةِ، ٢ ـ أو لأمرٍ يَلْزَمُه ذلك المعنى، ثُمّ هذا اللّازِمُ ١ ـ إمّا داخِلٌ على المعنَى الّذي في مَلْزُومِه كما في التَّضَمُّنِ، ٢ ـ وإمّا خارجٌ كما في الالْتِزامِ، وهذا الحَصْرُ اسْتِقْرائيٌّ، لا عَقْليٌّ؛ لأنه بَقِيَ دَلالةُ اللّفظِ ١ ـ على مجموعِ الثّلاثةِ، ٢ ـ أو على الكُلِّ والجُزْءِ، ٣ ـ أو على الكُلِّ واللّازمِ، ٤ ـ أو على الجُزْءِ واللّازِمِ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص٤٣).

قوله: (مُطابَقِيّة) بفتحِ الباءِ والياءِ المُشَدَّدةِ: نسبةٌ إلى «المُطابَقةِ» بعدَ حذفِ تاءِ التّأنيثِ، قالَ ابْنُ مالِكٍ في «الألفيّةِ»:

٣ ـ و«**الْتِزَامِيَّةٌ**».

فالأُولَى: «**دَلالَةُ اللفظِ على تَمامِ ما وُضِعَ له**»: كدلالةِ «**الإنسانِ**» على مجموعِ الحيوانِ النّاطِقِ.

والثّانيةُ: **دَلالتُه على جُزْءِ المعنَى في ضِمْنِه**: كدلالتِه على ١ ـ الحيوانِ ٢ ـ أو النّاطِقِ في ضِمْنِ «**الحيوانِ النّاطقِ**».

والثّالثةُ: «**دَلالتُه على أَمْرٍ خارجٍ عنِ المعنى لازمٍ له**»: كدَلالتِه على ١ ـ قبولِ العلمِ ٢ ـ وصَنْعَةِ الكتابةِ ....

ومِثْلُـهُ ممّـا حَـواهُ احْـذِفْ وتـا تأنيـثٍ أو مَدَّتِـهِ لا تُثْبِتَـا

قوله: (**في ضِمْنِه**) أيْ ضِمْنِ تَمامِ ما وُضِعَ له.

قوله: (**كدَلالَتِه**) أيِ الإنْسانِ (**على الحيوانِ أوِ النّاطِقِ في ضِمْنِ الحَيَوانِ النّاطِقِ**) وذلك كما إذا شَكَكْتَ في شَبَحٍ: هل هو حَيَوانٌ أَوْ لا؟ فقيلَ لك: هو إنْسانٌ، ففَهِمْتَ أنه حَيَوانٌ؛ لأنه مقصودُكَ، ولم تَلْتَفِتْ إلى كونِه ناطِقًا، قالَه المَلَوِيُّ (ص٥٣).

قوله: (**كدَلالتِه**) أيِ الإنْسانِ (**على قَبُولِ العِلْمِ وصَنْعةِ الكِتابةِ**) أيْ فإنّ القابِلِيّةَ المذكورةَ خارِجةٌ عنِ المعنَى الموضوعِ له لكنّها لازِمةٌ له، ومَثّلَ بذلك أيضًا الخَبِيصيُّ في «**شرحِ التّهذيبِ**» (ص٥٣)، قالَ العَطّارُ في «**حاشِيتِه عليه**»: «لَوْ مَثّلَ بلُزُومِ البَصَرِ لِلعَمَى لَكانَ جارِيًا على ما هو المُخْتارُ: مِن أنّ المُعْتَبَرَ هو اللُّزُومُ البَيِّنُ بالمعنَى الأَخَصِّ، ولعلّه إنّما مَثّلَ بما ذُكِرَ تبعًا لِما وَقَعَ مِن بعضِهم لِيُنَبِّهَ على ما فيه مِن البَحْثِ والجوابِ تنبيهًا لِلطُّلّابِ». اهـ سيأتي البحثُ الّذي أشارَ إليه معَ جَوابِه في القولِ بعدَ هذا.



على ما فِيهِ، وهذا معنى قوله: «دَلالةُ اللّفظِ» البَيتَيْنِ.

قوله: (على ما فيه) هذه الصِّيغةُ ونحوُها مَعْرُوفةٌ لَدَى المُؤلِّفِين في سائِرِ فُنُونِ العلمِ، وهي صيغةُ تَبَرٍّ بمعنى أنّ الشّارحَ تَبَرَّأَ مِن التّمثيلِ الّذي ذَكَرَه، وإنّما ذَكَرَ مثالًا قد ذَكَرَه مَن قبلَه، وهذه الصِّيغةُ شائِعةٌ في كُتُبِ الفِقْهِ، قالَ الجمالُ الرَّمْليُّ في «نِهايةِ المُحْتاجِ» في كتابِ الطَّلاقِ (٦/٤٤٨): «ولو أضافَه ـ أي الطَّلاقَ ـ لِلشَّحْمِ طَلُقَتْ، بخِلافِ السَّمْنِ على ما في «الرَّوْضةِ»». اهـ قالَ الرَّشِيديُّ في «حاشِيتِه» (٦/٤٤٨): «قوله: (على ما في الرَّوْضةِ): صِيغةُ تَبَرٍّ». اهـ

قوله: (على ما فيه) أي على ما في التّمثيلِ بما ذُكِرَ مِن البَحْثِ، قالَ الخَبِيصيُّ في «شرحِ التّهذيبِ» (ص٥٣) بعدَ ذِكْرِ هذا المِثالِ: «هكذا وَقَعَ في كُتُبِ القومِ، وفيه بَحْثٌ؛ لِأنّ القابِليّةَ المذكورةَ لا تَصْلُحُ مِثالًا لِلمَدْلولِ الالْتِزاميِّ؛ إذْ لا يَلْزَمُ مِن تَصَوُّرِ معنَى «الإنْسانِ» تَصَوُّرُها على ما لا يَخْفَى، ويُمْكِنُ أن يُجابَ عنه: بأنّ اللُّزُومَ بين الإنسانِ والقابِليّةِ المذكورةِ هو اللُّزُومُ البَيِّنُ بالمعنَى الأَعَمِّ، وهو: أن لا يكونَ تَصَوُّرُ المَلْزُومِ فقط كافيًا في جَزْمِ العَقْلِ باللّزومِ بين اللّازِمِ والمَلْزُومِ، بل لا بُدَّ فيه مِن تَصَوُّرِهِما حتّى يَحْصُلَ جَزْمُ العقلِ باللّزوم بينَهما، واللّزومُ بهذا المعنى بين المعنَى الموضوعِ له وبين القابِليّةِ المذكورةِ ظاهِرٌ لا مِرْيةَ فيه؛ فإنّ العقلَ بعدَ تَصَوُّرِ الإنسانِ والقابِليّةِ المذكورةِ لم يَتَوَقَّفْ في اللّزومِ بينَهما»، ثُمّ قالَ: «واعْلَمْ: أنّ هذا الجَوابَ حَسَنٌ إلّا أنه يُوجِبُ اعْتِبارَ اللّزومِ البَيِّنِ بالمعنى الأَعَمِّ في الدَّلالةِ الالْتِزاميّةِ، لكنّه مُخْتَلَفٌ فيه، بلِ المُحَقِّقُون على أنّ هذا اللّزومَ غيرُ مُعْتَبَرٍ، والمُعْتَبَرُ هو اللّزومُ البَيِّنُ بالمعنَى الأَخَصِّ، وهو: الّذي يَكْفِي فيه تَصَوُّرُ المَلْزُومِ فقط في جَزْمِ العَقْلِ باللّزومِ، فالصّوابُ: أن يُمَثَّلَ بزَوْجِيّةِ الاثْنَيْنِ». اهـ

وسُمِّيَتِ الأُولَى: «دَلالَةَ المُطابَقةِ» لمُطابَقةِ الفَهْمِ لِلوَضْعِ اللُّغويِّ؛ لأنَّ الواضِعَ وَضَعَ اللّفظَ لِيَدُلَّ على المعنَى بتَمامِهِ، وقد فَهِمْناه منه، والثّانيةُ: «دَلالَةَ تَضَمُّنٍ» لأنَّ الجُزْءَ في ضِمْنِ الكُلِّ، والثّالثةُ: «دَلالَةَ الْتِزامٍ» لأنَّ المفهومَ خارجٌ عنِ المعنَى لازمٌ.

وقولُه: «إن بعقلِ الْتُزِمْ» أشارَ به إلى أنَّ اللّازمَ لا بُدَّ أن يكونَ لازمًا

قوله: (لِمُطابَقةِ الفَهْمِ لِلوَضْعِ اللُّغَويِّ) حيثُ كانَ المفهومُ هو الّذي وُضِعَ له اللّفظُ، وهو توجيهٌ لِلتّسميةِ المذكورةِ، ووُجِّهَتْ أيضًا: بتَطابُقِ اللّفظِ والمعنى، ومعنَى تَطابُقِ اللفظِ والمعنى: عدمُ زِيادةِ اللّفظِ على المعنى حتّى يكونَ مُسْتَدْرَكًا، أو المعنَى عليه حتّى يكونَ قاصِرًا. اهـ «حاشية العلّامة ابْن سعيد على الخَبيصيِّ» (ص٥٠).

قوله: (وقد فَهِمْناه منه) أيْ فَهِمْنا المعنَى بتَمامِه مِن اللّفظِ.

قوله: (والثّانِيةُ) أيْ وسُمِّيَتِ الثّانيةُ وهي دلالةُ التَّضَمُّنِ، ومِثْلُه قوله: (والثّالِثة).

قوله: (لأنّ الجُزْءَ في ضِمْنِ الكُلِّ) عِبارةُ المَلَويِّ (ص٥٣): «لِتَضَمُّنِ المعنى لِجُزْئِه».

قوله: (لازِمٌ) أيْ لِلمَعْنى.

قوله: (وقولُه: إن بعَقْلِ الْتُزِمْ أشارَ به إلى أنّ اللّازمَ لا بُدَّ إلخ).

فائِدتانِ:

الأُولَى: «اللُّزُومُ» وصفٌ لِلمَعْنى، فيُقالُ: «معنًى لازِمٌ»، و«الالْتِزامُ» وصفٌ لِلدَّلالةِ، فيُقالُ: «دَلالةٌ الْتِزاميّةٌ».

في الذِّهْنِ سواءٌ ١ ـ لازِمٌ مَعَ ذلك في الخارج: كلُزُومِ الزّوجيّةِ للأربعةِ،

الثّانيةُ: اللَّوازِمُ ثلاثةٌ كما أشارَ إليه:

١ ـ لازِمٌ ذِهْنًا وخارِجًا: ١ ـ كقابِلِ العِلْمِ ٢ ـ وصَنْعةِ الكِتابةِ للإِنْسانِ، وهذا أشارَ الشّارحُ إليه بقوله: «**لا بُدَّ أن يكونَ لازِمًا في الذِّهْنِ وسَواءٌ لازِمٌ مع ذلك في الخارجِ**»، ومَثَّلَ له بقوله: «**كلُزُومِ الزَّوْجِيّةِ للأربعةِ**».

٢ ـ ولازِمٌ خارِجًا فقط: كسَوادِ الغُرابِ والزِّنْجيِّ، وهذا أشارَ إليه بقوله: «**وأمّا إذا كانَ لازِمًا في الخارجِ فقط**»، ومَثَّلَ له بسَوادِ الغُرابِ.

٣ ـ ولازِمٌ ذِهْنًا فقط: كالبَصَرِ لِلعَمَى، وهذا أشارَ إليه بقوله: «**أم لا**» أيْ أمْ لا يكونُ لازِمًا في الخارجِ.

والمُعْتَبَرُ في دَلالةِ الاِلْتِزام اللُّزُومِ الذِّهْنيِّ؛ لأنّ اللّزومَ الخارِجيَّ لو جُعِلَ شرطًا لم تَتَحقَّقْ دَلالةُ الاِلْتِزامِ بدُونه؛ لاِمْتِناعِ تَحَقُّقِ المشرُوطِ بدُونِ الشّرطِ، واللّازِمُ باطِلٌ، فكذا الملزُومُ؛ لِأنّ العَدَمَ كالعَمَى يَدُلُّ على المَلَكةِ كالبَصَرِ الْتِزامًا؛ لأنّ العَمَى عدمُ البَصَرِ عمّا مِن شأنه أن يكونَ بصيرًا مع أنّ بَيْنَهما مُعانَدةً في الخارجِ، أفادَه الشّيخُ زكريّا في «**شرح إيساغوجي**» (ص٣١ ـ ٣٢)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

فـي الـذِّهْنِ والخـارِجِ لازِمٌ دُعِـي ... مِثالُـــهُ زَوْجِيّـــةٌ لِلأَرْبَـــعِ

والـلّازِمُ الـذِّهْنيْ فَقَـطْ كالبَصَـرِ ... لَـــهُ العَمَـــى مُسْـــتَلْزِمُ التَّصَـــوُّرِ

والـــلّازِمُ الخـــارِجُ كالسَّـــوادِ ... لِلـــزِّنْجِ والغُـــرابِ أمـــرٌ بـــادِي

ثُمّ كلٌّ مِن هذه الثّلاثةِ: ١ ـ إمّا بَيِّنٌ ٢ ـ أو غيرُ بَيِّنٍ، والأوّلُ ١ ـ إمّا بَيِّنٌ

٢ ـ أَمْ لا: كلُزُومِ البَصَرِ لِلعَمَى، وأَمّا إِذا كانَ لازمًا في الخارِجِ فقط ـ:

بالمعنَى الأَخَصِّ، ٢ ـ وإِمّا بَيِّنٌ بالمعنَى الأَعَمِّ.

واللّازِمُ بالمعنَى الأَخَصِّ هو: الّذي يَلْزَمُ مِن تَصَوُّرِ المَلْزُومِ تَصَوُّرُ اللّازِمِ: ككونِ الاِثْنَيْنِ ضِعْفَ الواحِدِ.

واللّازِمُ بالمعنَى الأَعَمِّ هو: الّذي لا بُدَّ مِن تَصَوُّرِ المَلْزُومِ واللّازِمِ في الجَزْمِ باللُّزُومِ بينَهما: كالاِنْقِسامِ بمُتَساوِيَيْنِ للأربعةِ.

ثُمَّ المُعْتَبَرُ هو اللّزومُ الذِّهْنيُّ البَيِّنُ بالمعنى الأَخَصِّ سواءٌ وُجِدَ معَه اللُّزُومُ الخارِجيُّ أَمْ لا.

وهذا جَدْوَلُ اللَّوازِمِ الثّلاثةِ، وكلٌّ منها بَيِّنٌ وغيرُ بَيِّنٍ، وكلُّ بَيِّنٍ منها إمّا بالمعنى الأخصِّ أو بالمعنى الأعمِّ، معَ تمييزِ المُعْتَبَرِ منها في هذا الفَنِّ بلَوْنٍ:

			٢ـ الخارجيّ				
٢ـ غير البيّن	بالمعنى الأعمّ		٢ـ غير البيّن	١ـ البيّن		٢ـ غير البيّن	بالمعنى الأعمّ
				بالمعنى الأعمّ	بالمعنى الأخصّ		
٩	٨		٦	٥	٤	٣	٢

قوله: (أَمْ لا) أيْ أم لا يكونُ لازِمًا في الخارجِ.

قوله: (كلُزُومِ البَصَرِ لِلعَمَى) فإنّه كُلّما تُصُوِّرَ العَمَى في الذِّهْنِ تُصُوِّرَ معَه البَصَرُ؛ إِذْ لا معنَى لِلعَمَى إِلّا سلبُ البَصَرِ عمّا هو مِن شأنِه، فالبَصَرُ مُلازِمٌ له



كَسَوادِ الغُرابِ ـ فلا يُسَمَّى فهمُه مِن اللّفظِ: «دَلالةَ التِزامٍ» عندَ المَناطِقةِ وإن سُمِّيَ بذلك عندَ الأصوليِّين، فالباءُ في قولِه: «بِعَقْلٍ» بمعنَى «في»، والمُرادُ

ذِهْنًا، وهو مُنافٍ له خارِجًا، وليسَ البَصَرُ مدلولًا عليه بالعَمَى تَضَمُّنًا. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص١٢).

قوله: (وأمّا إذا كانَ لازِمًا في الخارجِ فقط) ١ ـ ومِن اللّازِمِ الخارِجيِّ: ما يَلْزَمُ بعضَ الأعدادِ مِن التَّمامِ، وهو: مُساواةُ عَدَدِ أجزائِه الصّحيحةِ لِأَصْلِه بحيثُ لا يَزيدُ ولا يَنْقُصُ: كالسِّتّةِ والثَّمانيةِ والعِشْرِين؛ فإنّ السِّتّةَ لها نِصْفٌ وثُلُثٌ وسُدُسٌ، وهي إذا ضُمَّتْ تُساوِي أصلَ العَدَدِ، وكذا الثَّمانيةُ والعِشْرُون لها نصفٌ ورُبُعٌ وسُبُعٌ ونِصْفُ سُبُعٍ ورُبُعُه إذا ضُمَّتْ ساوَتْ أصلَ العَدَدِ، ٢ ـ ومِن اللّازِمِ الخارِجيِّ: ما يَلْحَقُ بعضَ الأعدادِ مِن النُّقْصانِ، وهو: نقصُ أجزاءِ العَدَدِ عن أصلِه: كالثَّمانيةِ؛ فإنّ لها نصفًا ورُبُعًا وثُمُنًا إذا ضُمَّتْ نَقَصَتْ عن أصلِ العَدَدِ، ٣ ـ ومنه: ما يَلْزَمُ مِن الزِّيادةِ، وهي: زِيادةُ الأجزاءِ على أصلِ العَدَدِ: كالاِثْنَيْ عَشَرَ؛ فإنّ لها نصفًا وثُلُثًا ورُبُعًا وسُدُسًا، والأجزاءُ إذا ضُمَّتْ زادَتْ عن أصلِ العَدَدِ، وليسَ في الآحادِ تامٌّ إلّا السِّتّةُ، ولا في العَشَراتِ إلّا الثَّمانيةُ والعِشْرُون. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص١٢).

قوله: (كسَوادِ الغُرابِ) والزِّنْجيِّ؛ لأنّ العقلَ يُجَوِّزُ كونَ الغُرابِ أَبْيَضَ، والزِّنْجيِّ أَزْرَقَ بقَطْعِ النَّظَرِ عمّا في الخارجِ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص١٢).

قوله: (وإن سُمِّيَ بذلك عندَ الأصوليِّين) والبَيانِيِّين، ولذلك كَثُرَتِ الفَوائِدُ الّتي يَسْتَنْبِطُونَها مِن الكِتابِ والسُّنّةِ وكلامِ الأئمّةِ، ولوِ اشْتَرَطُوا اللُّزُومَ الذِّهْنيَّ لَخَرَجَ كثيرٌ مِن مَعاني المَجازِ والكِناياتِ عن أن تكونَ مدلولًا الْتِزاميًّا. اهـ

بـ«ـالعَقْلِ»: الذِّهْنُ أيِ القوّةُ المُدْرِكَةُ.

١ ـ ثمّ إنّ كلًّا مِن «دَلالةِ التّضمُّنِ» و«الإلتزامِ» يَسْتَلْزِمُ «دَلالةَ المُطابَقةِ»،
٢ ـ وهي لا تَسْتَلْزِمُهما: كما إذا كانَ المعنَى ١ ـ بسيطًا، ٢ ـ ولا لازِمَ له.

١ ـ و«دَلالةُ التّضمُّنِ» قد تَجْتَمِعُ معَ «دَلالةِ الالْتِزامِ» فيما إذا كانَ

«طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص١٢).

قوله: (إن كلًّا مِن دَلالةِ التَّضَمُّنِ والالْتِزام يَسْتَلْزِمُ دَلالةَ المُطابَقةِ) لِأنّهما تابِعانِ لها، والتّابعُ مِن حيثُ إنّه تابعٌ لا يَتَحقَّقُ بدُون المتبوعِ. اهـ «خبيصي» (ص٥٩)، وعِبارةُ المَلَوِيِّ (ص٥٦): «ويُفْهَمُ مِن كلامِ المُصنِّفِ: أنّ المُطابَقةَ لا تَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ؛ لِجَوازِ بَساطةِ المُسَمَّى: كالجَوْهَرِ، ولا الالْتِزامَ؛ لِجَوازِ أن لا يكونَ له لازِمٌ ذِهْنِيٌّ، خِلافًا لِلفَخْرِ الرّازيِّ في الثّاني». اهـ

قوله: (وهي) أيِ المُطابَقةُ (لا تَسْتَلْزِمُهما) أيِ التَّضَمُّنَ والالْتِزامَ؛ لِتَحقُّقِها فيما إذا كانَ اللّفظُ موضوعًا لمعنًى بسيطٍ بدُونِ التَّضَمُّنِ، وفيما إذا لم يكنْ لِمَعْنَى اللّفظِ لازِمٌ بحيثُ يَلْزَمُ مِن تَصَوُّرِ المعنَى تَصَوُّرُه بدونِ الالْتِزامِ. اهـ «خبيصي» (ص٦٠).

قوله: (كما إذا كانَ المعنى بَسيطًا) تصويرٌ لِعَدَمِ اسْتِلْزامِ المُطابَقةِ لِلتَّضَمُّنِ والالْتِزامِ، والأَوْلَى: «فيما إذا كانَ» إلخ كما عَبَّرَ به في نَظائِرِه الثّلاثةِ الّتي بعدَه، أو تُجْعَلُ الكافُ اسْتِغْراقيّةً.

قوله: (ودَلالةُ التَّضَمُّنِ قد تَجْتَمِعُ إلخ) (فائِدةٌ) حاصِلُ صُوَرِ اجْتِماعِ الدَّلالاتِ وانْفِرادِها أربعٌ:

المعنَى مُرَكَّبًا وله لازِمٌ ذهنيٌّ.

٢ ـ وتَنْفَرِدُ «دَلالةُ التَّضمُّنِ» فيما إذا كانَ المعنَى مُرَكَّبًا ولا لازِمَ له ذهنيًّا.

---

١ ـ اجْتِماعُ المُطابَقةِ معَ كُلٍّ مِن التَّضَمُّنِ والالْتِزامِ، وهُنا أيضًا يَجْتَمِعُ التَّضَمُّنِ معَ الالْتِزامِ.

٢ ـ اجْتِماعُ المُطابَقةِ معَ التَّضَمُّنِ فقط، وهُنا يَنْفَرِدُ التَّضَمُّنُ عنِ الالْتِزامِ.

٣ ـ اجْتِماعُ المُطابَقةِ معَ الالْتِزامِ فقط، وهُنا يَنْفَرِدُ الالْتِزامُ عنِ التَّضَمُّنِ.

٤ ـ انْفِرادُ المُطابَقةِ عن كُلٍّ مِن التَّضَمُّنِ والالْتِزامِ.

(وهذا جدولُ حالاتِ الدَّلالاتِ اجْتِماعًا وانْفِرادًا)

معنى اللفظ			
قد يكون بسيطا		قد يكون مركّبا	
ولا لازم له ذهنيّ	وله لازم ذهنيّ	ولا لازم له ذهنيّ	وله لازم ذهنيّ
١ ـ له دلالة المطابقة	٢ ـ له دلالة المطابقة والالتزام	٣ ـ له دلالة المطابقة والتضمن	٤ ـ له دلالة المطابقة والالتزام والتضمن

قوله: (وتَنْفَرِدُ دَلالةُ التَّضَمُّنِ ـ مع قولِه ـ وتَنفَرِدُ دَلالةُ الالْتِزام) يُعْلَمُ منه: أنّ التَّضَمُّنَ لا يَسْتَلْزِمُ الالْتِزامَ، وبالعكسِ، أمّا الأوّلُ فلِجَوازِ أن يكونَ مِن المَعاني المُرَكَّبةِ ما لا يكونُ له لازِمٌ ذِهْنيٌّ، فهُناكَ تَضَمُّنٌ بدونِ الالْتِزامِ، وأمّا الثّاني فلِجَوازِ أن يكونَ لِلمَعْنى البسيطِ لازِمٌ، فهُناكَ الالْتِزامُ بدُون التَّضَمُّنِ. اهـ «خبيصي» (ص٦١)، وقولُه: «فلِجَوازِ أن يكونَ إلخ» هذا جَوازٌ عَقْليٌّ، والّذي بعدَه وُقُوعيٌّ؛ فإنّ النُّقْطةَ معنًى بسيطٌ، وعَدَمُ الانْقِسامِ خارِجٌ عن ماهِيّتِها، وإلّا كانَتْ أمرًا عَدَميًّا. اهـ «عطّار على خبيصي» (ص٦١).

٣ ـ وتَنْفَرِدُ «دَلالَةُ الِالتِزامُ» فيما إِذا كانَ المعنَى بسيطًا: كـ«النُّقْطةِ» وله لازِمٌ ذِهْنِيٌّ، واللهُ أعلمُ.

* * *

قوله: (فيما إذا كانَ المعنَى بَسِيطًا كالنُّقْطةِ) فإنّها بسيطةٌ، ولا لازِمَ لها أصلًا، أو لها لازِمٌ غيرُ بَيِّنٍ، وهو: كونُ الخَطِّ يَتَرَكَّبُ منها، أو مُغايَرتُها لِغيرِها، ويُعْتَرَضُ: بأنّ لها لازِمًا بَيِّنًا، وهو عدمُ قبولِ الانْقِسامِ، ويُجابُ: بأنّ في المِثالِ مُسامَحةً، وهي: أنّ النُّقْطةَ لمّا اخْتُلِفَ في أصلِ ثُبُوتِها صارَ ثبوتُها نَظَرِيًّا لا ضَرُورِيًّا، وإذا كانَ ثبوتُها نَظَرِيًّا كانَتْ لَوازِمُها نَظَرِيّةً؛ إِذِ اللَّوازِمُ لا تَثْبُتُ لها حتّى يُسَلَّمَ ثُبُوتُها، ولمّا كانَتْ مِن حيثُ هي نَظَرِيّةً قيلَ في لَوازِمِها: أنّها غيرُ بَيِّنةٍ وإنْ كانَتْ على تقديرِ ثُبُوتِها ضرُورِيّةً، فإن قُلْتَ: لا نُسَلِّمُ أنّ اللَّوازِمَ لا ثُبُوتَ لها حتّى يُسَلَّمَ ثبوتُها؛ لأنّ ذلك إِنّما هو في لَوازِمِ الوُجُودِ، لا في لَوازِمِ الماهِيّةِ، قلتُ: ما وَقَعَ به الاِعْتِراضُ ـ وهو عدمُ قبولِ الانْقِسامِ ـ مِن لَوازِمِ الوُجودِ، لا مِن لَوازِمِ الماهيّةِ، فيَصِحُّ أن لا يَثْبُتَ لها حتّى يُسَلَّمَ ثُبُوتُها. اهـ «حاشية السِّجِلْماسي» على «شرح قدّورة» (ص٤٩).



٨ ـ ثُمَّ قالَ:

٤ ـ فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا «مُرَكَّبٌ» وَإِمَّا «مُفْرَدُ»[٢]

فَأَوَّلٌ: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ» بِعَكْسِ مَا تَلَا

٤ ـ فصلٌ في مَباحِثِ الألفاظ

قوله: (فصلٌ في مَباحِثِ الأَلفاظِ) قد تَقَدَّمَ أنّ المُعْتَبَرَ عندَهم مِن أقسامِ الدّالِّ إنّماهو اللّفظُ الدّالُّ بالوَضْعِ، وأرادَ في هذا الفصلِ ذِكْرَ مَباحِثِه مِن حيثُ ١ ـ كونُه مُرَكَّبًا أو مُفْرَدًا، ٢ ـ وكونُ المُفْرَدِ كُلِّيًّا أو جُزْئِيًّا أو غيرَ ذلك؛ لِيَنْساقَ بذلك إلى الكلامِ على الكُلِّيّاتِ الّتي هي مَبادِئُ التّعريفاتِ، و«مَباحِثُ»: جمعُ «مَبْحَثٍ» اسْمُ مَصْدَرٍ بمعنى «البَحْثِ»، وهو التّفتيشُ والاِسْتِقْصاءُ. اهـ «شرح البناني» (ص٥٤).

واعْلَمْ: أنّ المَنطِقيَّ لا بَحْثَ له عنِ الألفاظِ، لكنْ لمّا كَثُرَ الاِحْتِياجُ إلى التّفهيمِ بالعِبارةِ واسْتَمَرَّ حتّى كأنّ المُتَفَكِّرَ يُناجِي نفسَه بألفاظٍ مُتَخَيَّلَةٍ جَعَلُوا بحثَ الألفاظِ مِن حيثُ إِنّها تَدُلُّ على المَعاني بابًا مِن المَنْطِقِ تَبَعًا. اهـ «**ملوي**» (ص٥٨).

٨ ـ أقوالُ الأبياتِ

٢٦ ـ (**مُسْتَعْمَلُ الألفاظِ**) أيِ المُسْتَعْمَلُ منها، فالإِضافةُ على معنَى «**مِن**»، فخَرَجَ منها المُهْمَلُ كـ«دَيْزٍ» (**حيثُ يُوجَدُ**) أيْ: في أيِّ مَكانٍ يُوجَدُ اللّفظُ المُسْتَعْمَلُ فهو: (**١ ـ إمّا مُرَكَّبٌ**) كـ«**زَيْدٌ قائِمٌ**» (**٢ ـ وإمّا مُفْرَدُ**) كـ«**زَيْدٍ**».

٢٧ ـ (**فأوّلٌ**) مُبْتَدَأٌ، وسَوَّغَ الاِبْتِداءَ به معَ تنكيرِه ١ ـ كونُه صفةً لِمُقَدَّرٍ

وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي «المُفْرَدَا» «كُلِيٌّ» اوْ «جُزْئِيٌّ» حَيْثُ وُجِدَا
فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ «الْكُلِّيُّ» كَـ«أَسَدٍ» وَعَكْسُهُ «الْجُزْئِيُّ»

أيْ: فقِسْمٌ أوّلٌ كما في «شرح البنّانيّ» (ص٥٥)، ٢ ـ أو وُقُوعَها في مَقامِ التّفصيلِ كما في «شرح القُوَيْسنيّ» (ص١٣)، والمُرادُ به المُرَكَّبُ، وخبرُه قولُه: (ما) أيِ الّذي (دَلَّ جُزْؤُه على جُزْؤِ) بضَمِّ الزّاي لغةٌ في «الجُزْءِ» (مَعْناه) قالَ القُوَيْسنيُّ (ص١٤): قولُه: «على جُزْؤِ مَعْناه» مُتَعَلِّقٌ بـ«ـدَلَّ»، فهو تكملةٌ له، فلا يَخْرُجُ به شيءٌ». اهـ (بعَكْسِ) أيْ حالَ كونِ المُرَكَّبِ مُتَلَبِّسًا بعكسِ (ما) أيِ المُفْرَدِ الّذي (تلا) المُرَكَّبَ في الذِّكْرِ أيْ: تَبِعَه، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة: «يعني: أنّ المُفْرَدَ ـ وهو التّالي لِلمُرَكَّبِ أي: المذكورُ بعدَه ـ هو بعكسِ المُرَكَّبِ أيْ: بخِلافِه، فيُقالُ في تعريفِه: هو: اللّفظُ الّذي لا يَدُلُّ جُزْؤُه على جُزْءِ معناه». اهـ

٢٨ ـ (وهُو على قِسْمَيْنِ أَعْنِي) أيْ: أَقْصِدُ بمَصْدُوقِ الضّميرِ (المُفْرَدا): القِسْمُ الأوّلُ: مُفْرَدٌ (كُلِّيٌّ او) بوَصْلِ الهمزةِ لِلوَزْنِ، وهي بمعنَى الواوِ، أيْ: والقِسْمُ الثّاني: مُفْرَدٌ (جُزْئِيٌّ) بتركِ التّنوينِ لِلوَزْنِ، وقولُه: (حيثُ وُجِدَا) قالَ الباجُورِيُّ: «أيْ في أيِّ تركيبٍ وُجِدَ فيه المُفْرَدُ، فهي حيثيّةُ إِطْلاقٍ كما في نَظيرِه، والألفُ فيه للإِطْلاقِ». اهـ

٢٩ ـ (فمُفْهِمُ اشْتِراكٍ) بين أفرادِه بمُجرَّدِ تَعَقُّلِه، وهو خبرٌ مُقَدَّمٌ، وقولُه: (الكُلِّيُّ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والمعنَى: فالكُلِّيُّ هو: ما أَفْهَمَ اشْتِراكًا بين أَفْرادِه بمُجَرَّدِ تَعَقُّلِه (كـ)ـلفظِ («أَسَدٍ»، وعَكْسُه) أيْ عكسُ الكُلِّيِّ (الجُزْئيُّ) فهو: ما لا يُفْهِمُ الاشْتِراكَ بين أفرادِه بحَسَبِ وَضْعِه كلفظِ «زيدٍ». اهـ «قويسني» مع «خطاب» (ص١٤).



٨ ـ أقولُ:

اللّفظُ: إمّا أن يكونَ ١ ـ مُهْمَلًا: كـ«ـدَيْزٍ»، ٢ ـ أو مُسْتَعْمَلًا: كـ«ـزَيْدٍ»، ولا عِبرةَ بالمُهْمَلِ، ولذلك أَهْمَلَه المُصنِّفُ.

ثُمّ المُسْتَعْمَلُ: ١ ـ إمّا أن يكونَ مُفْرَدًا، ٢ ـ وإمّا أن يكونَ مُرَكَّبًا:

١ ـ فالأوّلُ: «ما لا يَدُلُّ جُزْؤُه على جُزْءِ مَعْناه»: ....

٨ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (اللّفظُ) وهو: الصّوتُ المُشْتَمِلُ على بعضِ الحرُوفِ الهجائيّةِ.

قوله: (ثُمّ المُسْتَعْمَلُ: إمّا أن يكونَ مُفْرَدًا إلخ) دَرَجَ النّاظِمُ في تقسيمِه اللّفظَ المُسْتَعْمَلَ إلى مُفْرَدٍ وإلى مُرَكَّبٍ على مذهبِ مَن يقولُ: أنّ القِسْمةَ ثُنائيّةٌ، وهو الصّحيحُ، قالَ صاحِبُ «القادِريّةِ»:

اللّفظُ قِسْمانِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ مُفْرَدٌ اوْ مُرَكَّبٌ مُؤَلَّفُ

ومِنهم مَن جَعَلَ القِسْمةَ ثُلاثيّةً: ١ ـ مُفْرَدٌ، وهو: الّذي لا يَدُلُّ جُزْؤُه على شيءٍ، ٢ ـ ومُرَكَّبٌ، وهو: ما يَدُلُّ جُزْؤُه لا على جُزْءِ معناه، ٣ ـ ومُؤَلَّفٌ، وهو: ما يَدُلُّ جُزْؤُه على جُزْءِ معناه. اهـ «حاشية الشيخ علي قصّارة» (ص٥٤).

قوله: (ما لا يَدُلُّ جُزْؤُه على جُزْءِ معناه) شاملٌ لأربعةِ أقسامٍ: ١ ـ ما لا جُزْءَ له أصلًا: كهَمْزةِ الاسْتِفْهامِ، ٢ ـ وما له جُزْءٌ لا دَلالةَ له: كـ«ـزَيْدٍ»، ٣ ـ وما له جُزْءٌ يَدُلُّ على غيرِ جزءِ المعنَى المقصودِ: كـ«ـعَبْدِ اللهِ» عَلَمًا، ٤ ـ وما له جُزْءٌ يَدُلُّ على جُزْءِ المعنى المقصودِ لكنْ دَلالةً غيرَ مقصودةٍ: كـ«ـالحَيَوانِ النّاطِقِ» عَلَمًا، أفادَه العَطّارُ، والأَمْثِلةُ مِن «الخَبِيصيِّ» (ص٦٥)،



كـ«زَيْدٍ».

٢ ـ والثّاني: «ما دَلَّ جُزْؤُه على جُزْءِ معناه»: كـ«زَيْدٌ قائمٌ».

والكلامُ على المُرَكَّبُ بِقِسْمَيْه ـ أعني: ١ ـ ما هو في قوّةِ المُفْرَدِ، ٢ ـ وما كان مَحْضًا ـ يأتي في ١ ـ «المُعَرِّفاتِ»، ....

ونحوُه في «شرح الشيخ سعيد قدّورة» (ص٥٥).

قوله: (كزيدٍ) فإنّه موضوعٌ لِمُعَيَّنٍ مُشَخَّصٍ لا يَتَناوَلُ غيرَه، ولا يَضُرُّ عُرُوضُ الاشْتِراكِ اللّفظيِّ عندَ تَعَدُّدِ وَضْعِه لأشخاصٍ؛ لأنه باعْتِبارِ كُلِّ وَضْعٍ لا يَدُلُّ إلّا على مُعَيَّنٍ مُشَخَّصٍ. اهـ «قويسني» (ص١٤).

قوله: (كزيدٌ قائِمٌ) فإنّ جملةَ هذا اللّفظِ تَدُلُّ على معنًى تركيبيٍّ، وهو كونُ زيدٍ حَصَلَ له القيامُ في الماضِي، أو يَحْصُلُ في الحالِ أو الاسْتِقْبالِ، وجُزْءُ هذا اللّفظِ ـ وهو «زيدٌ» مثلًا ـ يَدُلُّ على جُزْءِ هذا المعنى، وهو ذاتُ زيدٍ، وكذا قولُنا: «عَبْدُ زيدٍ» ونحوُه ممّا لم يُقْصَدْ به العَلَمِيّةُ؛ فإنّ جزءَ هذا اللّفظِ ـ وهو «عَبْدٌ» ـ يَدُلُّ على مُطْلَقِ عبدٍ غيرَ مُقيَّدٍ بإضافتِه إلى زيدٍ ولا غيرِه، وهو جزءٌ مِن المعنى المُرَكَّبِ وهو عبدُ زيدٍ. اهـ «قدورة» (ص٥٥).

قوله: (١ ـ ما هو في قُوّةِ المُفْرَدِ ٢ ـ وما كانَ محضًا) ١ ـ مُرادُه بما هو في قُوّةِ المُفْرَدِ: المُرَكَّبُ التّقييديُّ، وهو المُقيَّدُ في اكْتِسابِ التَّصوُّرِ، فهو في قُوّةِ المُفْرَدِ: نحوُ: «الحَيَوانُ النّاطِقُ»، ٢ ـ ومُرادُه بالمُرَكَّبِ المَحْضِ: مُرَكَّبٌ خَبَرِيٌّ في نحوِ: «زيدٌ قائِمٌ»، كذا يُؤخَذُ مِن «شرحِ المُصنِّفِ» (ص٢٦).

قوله: (يأتي في المُعرِّفاتِ) هذا راجعٌ لِلمُرَكَّبِ الّذي هو في قُوّةِ المُفْرَدِ، ووَجْهُ كونِ التّعريفِ مُرَكَّبًا: أنّ التّعريفَ مُؤَلَّفٌ إمّا مِن الجنسِ والفَصْلِ:



٢ ـ و«القَضايا»، ٣ ـ و«الأَقْيِسَةِ»، والمقصودُ هُنا المُفْرَدُ.

وهو: قسمانِ: ١ ـ «جُزْئِيٌّ» إنْ مَنَعَ تصوُّرُ معناه مِن وقوعِ الشِّركةِ فيه: كـ«زيدٍ»، ٢ ـ و«كُلِّيٌّ» إن لم يَمْنَعْ تَصَوُّرُ معناه مِن وُقوعِ الشِّركةِ فيه:

كـ«الحَيَوانِ النّاطِقِ»، أو مِن الجِنْسِ مع الخاصّةِ: كـ«الحَيَوانِ الضّاحِكِ»، كما سيَأتي، والتّعريفُ بالمُفْرَدِ خِلافُ الأَصَحِّ كما نَقَلَه المُصنِّفُ في «شرحِه» (ص٢٩) عنِ الزَّرْكشيِّ.

قوله: (والقَضايا والأَقْيِسَةِ) هُما مِن المُرَكَّبِ المَحْضِ؛ فإنّ تعريفَ «القَضِيّةِ»: مُرَكَّبٌ احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكذبَ لِذاتِه، وتعريفَ «القِياسِ»: قولٌ مُرَكَّبٌ مِن قَضِيَّتَيْنِ فأَكْثَرَ يَلْزَمُ عنهما لِذاتِهما قولٌ آخَرُ كما سيأتي كلٌّ منهما في بابِه.

قوله: (هُنا) أيْ في هذا الفَصْلِ.

قوله: (وهو قِسْمانِ) شُرُوعٌ في شرحِ البيتِ الثّالِثِ، وهذا تقسيمٌ لِلّفظِ المُفْرَدِ مِن حيثُ النَّظَرُ إلى مَعْناه؛ إذ الكُلِّيّةُ والجُزْئِيّةُ مِن عَوارِضِ المَعاني، وأمّا الألفاظُ فقد تُسَمَّى «كُلِّيّةً» و«جُزْئيّةً» تَبَعًا لِلمَعْنَى تسميةً لِلدّالِّ باسْمِ المدلولِ، قالَ مَعْناه شارحُ «الشَّمْسيّةِ» وغيرُه، فكأنّ النّاظِمَ ذَكَرَ فيما سَبَقَ الدّليلَ ـ أيِ الدّالَّ ـ وذَكَرَ هُنا المدلولَ، والدّالُّ هو المُرْشِدُ، وقد تَقَدَّمَ أنّ أقسامَه سِتّةٌ، وأنّ المُعْتَبَرَ منها في علمِ المَنْطِقِ واحِدٌ، وهو دَلالةُ اللّفظِ الوَضْعيّةُ، والمدلولُ هو المُرْشَدُ إليه، وهو قِسْمانِ: كُلِّيٌّ وجُزْئِيٌّ؛ لأنه ١ ـ إمّا أن يَمْنَعَ نفسُ تَصَوُّرِه عن وُقُوعِ الشِّرْكةِ فيه، ٢ ـ أوْ لا، ١ ـ فإنْ مَنَعَ قيلَ له عندَ المَناطِقةِ: «جُزْئيٌّ»، وعندَ النُّحاةِ: «عَلَمٌ»: كـ«زَيْدٍ»، ٢ ـ وإلّا فهو: «كُلِّيٌّ»: كـ«إنْسانٍ». اهـ «قدّورة» (ص٦٠).

قوله: (كزيدٍ) أيْ عَلَمًا، أيْ فإنّ مفهومَه مِن حيثُ وَضْعُه له إذا تُصُوِّرَ مَنَعَ



كـ«الأَسَدِ».

وهو: سِتّةُ أقسامٍ: ١ ـ كُلِّيٌّ لم يُوجَدْ مِن أفرادِه فَرْدٌ، ٢ ـ وكُلِّيٌّ وُجِدَ منها فَرْدٌ، ٣ ـ وكُلِّيٌّ وُجِدَ منها أفرادٌ، وكُلٌّ مِن هذه الثّلاثةِ قِسمانِ:

(الأوّلُ) ـ وهو الّذي لم يُوجَدْ مِن أفرادِه فَرْدٌ ـ: إمّا ١ ـ مَعَ اسْتِحالةِ الوُجودِ: كـ«اجتِماعِ الضِّدَّيْنِ»، ٢ ـ أو معَ جوازِ الوُجودِ: ....

ذلك، ولا عِبْرةَ بما يَعْرِضُ له مِن اشْتِراكٍ لَفظيٍّ كما تَقَدَّمَ.

قوله: (كالأَسَدِ) أيْ فإنّ مفهومَه إذا تُصُوِّرَ لم يَمْنَعْ مِن صِدْقِه على كثيرِين.

قوله: (وهو) أيِ الكُلِّيُّ (سِتّةُ أقسامٍ) جَمَعَها الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «اخْمِرارِ السُّلّمِ» (ص١٤ ـ ١٥) في سبعةِ أبياتٍ:

إلى ثَلاثٍ قُسِّمَ الكُلِّيُّ	وَهُوَ ذِهْنِيٌّ وخَارِجِيٌّ
فأوّلٌ أَفْرادُهُ تَعَدَّدُ	عَقْلًا ولا واحِدَ مِنْهُ يُوجَدُ
لأنّهُ مُمْتَنِعُ الإيجادِ	في خارِجٍ كالجَمْعِ لِلأَضْدادِ
أو مُمْكِنٌ لكنّهُ لم يُرْمَقِ	في خارِجٍ كنَهَرٍ مِن زِئْبَقِ
والثّانِ ما وُجِدَ مِنْهُ واحِدُ	والغَيْرُ مَمْنُوعٌ وذاكَ الواحِدُ
ومُمْكِنٌ مِنْهُ وُجُودُ جِنْسِ	لكنّهُ لَمْ يَتَّفِقْ كَالشَّمْسِ
وثالِثٌ أَفْرادُهُ كَثِيرَةْ	موجودة في خارج شهيرة

قوله: (كاجْتِماعِ الضِّدَّيْنِ) فهو كُلِّيٌّ؛ لأنه لا يَمْنَعُ نفسُ تَصَوُّرِه مِن صِدْقِه على كثيرِين؛ فإنّ ١ ـ الجمعَ بين السَّوادِ والبَياضِ جمعٌ بين الضِّدَّيْنِ، ٢ ـ والجمعَ بين القِيامِ والقُعُودِ جمعٌ بين الضِّدَّيْنِ، ٣ ـ والجمعَ بين التَّرَقِّي



كـ«بَحْرٍ مِن زِئْبَقٍ».

(والثّاني) ـ وهو الّذي وُجِدَ مِن أفرادِه فردٌ ـ: إمّا ١ ـ معَ اسْتِحالةِ

والتَّدَلِّي جمعٌ بين الضِّدَّيْنِ، فتَبَيَّنَ أنّ الجمعَ بين الضِّدَّيْنِ واقِعٌ على كثيرِين، وأفرادُه كلُّها مُمْتَنِعةُ الوُجُودِ في الخارجِ. اهـ «شرح قدّورة» (ص٦٠).

قوله أيضًا: (كاجْتِماعِ الضِّدَّيْنِ) «الضِّدّانِ» قِسْمانِ: ١ ـ القِسْمُ الأوّلُ: الضِّدّانِ اللّذانِ لا ثالِثَ لهما، وهُما النَّقِيضانِ، وهُما: عِبارةٌ عن إِيجابِ شيءٍ وسَلْبِه: كالقيامِ وعَدَمِه، ٢ ـ والقِسْمُ الثّاني: الضِّدانِ اللّذانِ لهما ثالِثٌ: كالسَّوادِ والبَياضِ، وكلٌّ مِن القِسْمَيْنِ يَسْتَحِيلُ اجْتِماعُ الضِّدَّيْنِ فيه، فيَسْتَحِيلُ اجْتِماعُ القيامِ وعدمِ القيامِ في مَحَلٍّ واحِدٍ، وهما ضِدّانِ لا ثالِثَ لهما، ويَسْتَحِيلُ اجْتِماعُ السَّوادِ والبَياضِ في مَحَلٍّ واحِدٍ، وهُما ضِدّانِ لهما ثالثٌ، والمُرادُ بالضِّدَّيْنِ هُنا: ما يَشْمَلُ القِسْمَيْنِ كما في «شرح الشّيخ سعيد قدّورة».

قوله: (كبَحْرٍ مِن زِئْبَقٍ) «الزِّئْبَقُ»: مَعْرُوفٌ، وهو بكسرِ الزّايِ وسكونِ الهمزةِ ١ ـ وفتحِ الباءِ كـ«دِرْهَمٍ» ٢ ـ وكسرِها كـ«زِبْرِجٍ»، وعلى الأخيرِ فهو مُلْحَقٌ بـ«زِئْبِرٍ»، وهو فارِسيٌّ مُعَرَّبٌ أُعْرِبَ بالهمزةِ، وهو أنواعٌ: ١ ـ منه: ما يُسْتَقَى مِن مَعْدِنِه، ٢ ـ ومنه: ما يُسْتَخْرَجُ مِن حِجارةٍ مَعْدِنيّةٍ بالنّارِ، ودُخانُه يُهَرِّبُ الحيّاتِ والعَقارِبَ مِن البيتِ، وما أقامَ منها فيه قَتَلَه. اهـ «القاموس» مع «تاج العروس» بزيادةٍ.

قوله أيضًا: (١ ـ كبحرٍ مِن زِئْبقٍ) ٢ ـ وكجَبَلٍ مِن ياقُوتٍ؛ فإنّا نَتَصَوَّرُ منها بعُقُولِنا جِبالًا وبِحارًا كثيرةً، ووُقُوعُها ليسَ بمُسْتَحِيلٍ إلّا أنها لم يَقَعْ منها شيءٌ، ٣ ـ وكذا العَنْقاءُ؛ فإنّها لم تُوجَدْ ولكنّها مُمْكِنةُ الوُجُودِ. اهـ «قدّورة» (ص٦٠).



التَّعَدُّدِ: كـ«ـالمعبودِ بِحَقٍّ»، ٢ ـ أو معَ جوازِ التَّعَدُّدِ: كـ«شمسٍ».

(والثّالثُ) ـ وهو ما وُجِدَ منه أفرادٌ ـ: ١ ـ إمّا معَ التَّناهِي: كـ«ـالإنسانِ»، ٢ ـ أو مع عَدَمِ التَّناهِي: كـ«ـنَعيمِ أهلِ الجنّةِ» ....

قوله: (كالمعبودِ بحَقٍّ) عِبارةُ «قدّورة» (ص٦٠): «كالإلهِ، والخالِقِ، والرّازِقِ، والمُحْيِي، والمُمِيتِ، ونحوِها؛ فإنّها ألفاظٌ كُلِّيَّةٌ لا يَمْنَعُ مُجرَّدُ تَعَقُّلِها مِن التَّعَدُّدِ إلّا أنّ الدّليلَ القاطِعَ قامَ على نَفْيِه، واللهُ سبحانه هو الواحِدُ الموجودُ». اهـ

قوله: (كشَمْسٍ) فإنّ الموجودَ منها واحِدٌ، ويُمْكِنُ أن تكونَ شُمُوسٌ كثيرةٌ. اهـ «قدّورة» (ص٦٠)، وعِبارةُ «شرحِ البنّاني» (ص٦٢): «كشمسٍ؛ فإنّ تَصَوُّرَ مَعْناه ـ الّذي هو: كوكبٌ مُضِيءٌ يُخْفِي ضَوْؤُه الكَواكِبَ مَثَلًا ـ لا يَمْنَعُ مِن صِدْقِه على كثيرٍ، لكن لم يُوجَدْ منه إلّا فردٌ واحِدٌ معَ جَوازِ أن يَخْلُقَ اللهُ تعالى أفرادًا كثيرةً منه كما خَلَقَ تعالى أفرادًا كثيرةً مِن النَّجْمِ». اهـ

قوله: (كالإِنْسانِ) فإنّه كثيرٌ مُتَناهٍ، وكالنَّجْمِ؛ فإنّه كثيرٌ مُتَناهٍ.

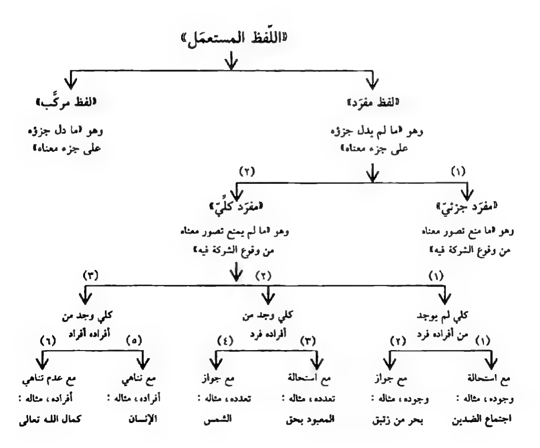
قوله: (كنَعِيمِ أهلِ الجنّةِ) وكعَدَدِ نِعَمِ اللهِ سبحانَه وتعالى، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص٦٠): «كذا مَثَّلَه بعضُهم، ورُدَّ: بأنّ ما دَخَلَ منها في الوُجُودِ فهو مُتَناهٍ، ولذا أَسْقَطَ كثيرٌ مِن المُحَقِّقِين هذا القسمَ، وهو غيرُ المُتَناهِي، وأنه يَسْتَحِيلُ تَصَوُّرُه على مذهبِ أهلِ الحَقِّ، وإنّما يُمَثَّلُ بحَرَكةِ الفَلَكِ على مذهبِ الفَلاسِفةِ القائِلين بقِدَمِ الأَفْلاكِ». اهـ والشّارحُ أشارَ إلى هذا الرَّدِّ حيثُ عَطَفَ قولَه: «كمالِ اللهِ تعالى» بـ«ـأَوْ» المُفيدةِ لِلشَّكِّ، قالَ السِّجِلْماسيُّ في «تقريراتِه» على «شرحِ قدّورة» (ص٦٠): «قوله: (ولِذا أَسْقَطَ

أو «كَمالِ اللهِ تعالى».

كثيرٌ إلخ) ويُمْكِنُ أن يُمَثَّلَ له ١ ـ بكمالاتِه تعالى؛ إِذْ لا نِهايةَ لها، والدّليلُ على اسْتِحالةِ دخولِ ما لا نِهايةَ له في الوُجُودِ خاصٌّ بالحادِثِ، ٢ ـ وبالعِلْمِ على مذهبِ أبي سَهْلٍ الصَّعْلُوكيِّ؛ فإنّه قالَ بتَعَدُّدِ المعلوماتِ، والمعلوماتُ لا نهايةَ لها، فأفرادُ العِلْمِ القديمِ لا نهايةَ لها». اهـ

قوله: (أو كمالِ اللهِ تعالى) عَطَفَه بـ«أَوِ» المُفيدةِ لِلشّكِّ إشارةً إلى أنّ المِثالَ الأوّلَ لم يَسْلَمْ مِن الاعْتِراضِ كما نَبَّهْنا عليه آنِفًا.

هذا جدولُ الأقسامِ السِّتّةِ:





فائِدةٌ: «اللّفظُ» يُوصَفُ بـ«الإِفرادِ» و«التَّركيبِ» حقيقةً، ووَصْفُ المَعْنَى بهما مَجازٌ، و«المعنَى» يُوصَفُ بـ«الكُلِّيَّةِ» و«الجُزْئِيَّةِ» حقيقةً، ووَصْفُ اللّفظِ بهما مَجازٌ.

فإِنْ قُلْتَ: كانَ الأَوْلَى لِلمُصنِّفِ أن يُقدِّمَ «المُفْرَدَ» على «المُرَكَّبِ»؛

قوله: (فائِدةٌ) هي لغةً: ما اسْتُفِيدَ مِن علمٍ أو مالٍ، واصْطِلاحًا: المَسألةُ المُرَتَّبَةُ على الفِعْلِ مِن حيثُ هي كذلك، وعُرِّفَتْ بأنها: كُلُّ نافِعٍ دِينيٍّ أو دُنْيَوِيٍّ، ويُقالُ: هي: حصولُ مُهِمٍّ يُؤَثِّرُ في الفُؤادِ. اهـ «سلم المتعلم المحتاج».

قوله: (اللّفظُ يُوصَفُ بالإِفرادِ والتّركيبِ) كما في قولِ النّاظِمِ: «مُسْتَعْمَلُ الألفاظِ حيثُ يُوجَدُ * إمّا مُرَكَّبٌ وإمّا مُفْرَدُ»، فإنّ معنى البيتِ: اللّفظُ قِسْمانِ: لفظٌ مُفْرَدٌ ولفظٌ مُرَكَّبٌ.

قوله: (ووَصْفُ المَعْنَى بهما) كما في قولِ الشّارحِ المُتَقَدِّمِ: «فيما إذا كانَ المعنَى مُرَكَّبًا وله لازِمٌ ذِهْنِيٌّ» (مَجازٌ) مِن بابِ تَسْمِيةِ المدلولِ باسْمِ الدّالِّ.

قوله: (والمعنَى يُوصَفُ بالكُلِّيةِ والجزئيّةِ حقيقةً) لأنّ الكُلِّيّةَ والجُزْئيّةَ مِن عَوارِضِ المَعاني (ووَصْفُ اللّفظِ) وتَسْمِيَتُه (بهما مَجازٌ) مِن بابِ تَسْمِيةِ الدّالِّ باسْمِ المدلولِ، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة: «الكُلِّيّةُ والجُزْئيّةُ مِن عَوارِضِ المَعاني، وأمّا الألفاظُ فقد تُسَمَّى «كُلِّيّةً» و«جُزْئيّةً» تَبَعًا لِلمَعْنَى تسميةً لِلدّالِّ باسْمِ المدلولِ، قالَ مَعْناه شارحُ «الشَّمْسيّةِ» وغيرُه». اهـ

قوله أيضًا: (ووَصْفُ اللّفظِ) أي وتَسْمِيَتُه (بهما مَجازٌ) أيْ كما وَقَعَ لِلنّاظِمِ في قوله: «وهو على قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا * كُلِّيٌّ او جُزْئيٌّ حيثُ وُجِدا»، فإنّ معنى البيتِ: اللّفظُ المُفْرَدُ قِسْمانِ: ١ ـ لفظٌ مُفْرَدٌ كُلِّيٌّ ٢ ـ ولفظٌ مُفْرَدٌ جزئيٌّ.



لأنه جُزْؤُه، والجزءُ مُقَدَّمٌ على الكلِّ طَبْعًا.

فالجوابُ: أنّ معنَى «**المُركَّبِ**» ثُبُوتِيٌّ، ومعنَى «**المُفرَدِ**» عَدَمِيٌّ، والإِثباتُ أشرَفُ مِنَ النّفيِ، فقَدَّمَهُ عليه لذلك، وبهذا يُجابُ عن تقديمِه «**الكُلِّيِّ**» على «**الجُزْئيِّ**».

قوله: (**مُقَدَّمٌ على الكُلِّ طبعًا**) «**المُقَدَّمُ طَبْعًا**» ـ كما تَقَدَّمَ ـ هو: الّذي يكونُ بحيثُ يَحْتاجُ إليه المُتَأَخِّرُ مِن غيرِ أن يكونَ عِلّةً فيه: كالواحِدِ والاِثْنَيْنِ، والإِفْرادُ كذلك بالنِّسبةِ إلى التّركيبِ.

قوله: (**فالجوابُ: أنّ معنَى المُرَكَّبِ إلخ**) عِبارةُ البَنّانيِّ في «**شرحِه**» (ص٥٨): «قَدَّمَ النّاظِمُ المُرَكَّبَ وتعريفَه على المُفْرَدِ لأنّ التّعريفَ لِلمفهومِ، ومفهومُ المُرَكَّبِ وُجُوديٌّ، ومفهومُ المُفْرَدِ عَدَميٌّ؛ لأنه سُلِبَ فيه ما أُثْبِتَ في المُرَكَّبِ، ولا يُعْقَلُ سَلْبُ أمرٍ إلّا بعدَ تَعَقُّلِ الأمرِ المسلوبِ، **لا يُقالُ**: المُفْرَدُ جزءُ المُرَكَّبِ، والجزءُ سابِقٌ على الكُلِّ، وأيضًا الجزءُ لازِمٌ لِلكُلِّ ضَرُورةً، فكيفَ يُجْعَلُ قَسِيمًا له، وقَسِيمُ الشّيءِ يُبايِنُه؛ **لِأنا نقولُ**: كونُه جزأً مِن المُرَكَّبِ ولازِمًا له إنّما هو بحَسَبِ ذاتِهما ـ أيْ مَصْدُوقِهما ـ، وذلك لا يُنافِي التَّقابُلَ بينَهما، والتَّبايُنُ بحَسَبِ مفهومِهما المُقْتَضِي تَأَخُّرَ ذِكْرِ المُفْرَدِ عنِ المُرَكَّبِ، **افْهَمْ**». اهـ

قوله: (**وبهذا يُجابُ عن تقديمِه الكُلِّيَّ على الجُزْئيِّ**) عِبارةُ شيخِ الإسلام زكريا في «**المَطْلَعِ**» (ص٤٣): «وقَدَّمَ الكُلِّيَّ على الجُزْئيِّ ١ ـ لأنّ قُيُودَه عَدَمِيّةٌ نظيرُ ما مَرَّ في توجيهِ تقديمِ المُفْرَدِ على المُرَكَّبِ، ٢ ـ ولأنه المقصودُ بالذّاتِ على المَنْطَقِيِّ؛ لأنه مادّةُ الحُدُودِ والبَراهِينِ والمَطالِبِ، بخِلافِ الجُزْئيِّ». اهـ



وقولُه: «جُزُؤِ مَعْنَاهُ» بتحريكِ الزّاي بالضّمِّ كما قَرَأَ به شُعْبَةُ مِن رِوايةِ عاصِمٍ.

* * *

ولِلبنّانيِّ في «شرحِه» (ص٦٢) وجهٌ آخَرُ في الجوابِ حيثُ قالَ: «وقَدَّمَ الكُلِّيَّ على الجُزْئيِّ لِأنّ الكُلِّيَّ هو المقصودُ بالذّاتِ في هذا الفَنِّ؛ إذْ هو مادّةُ التّعاريفِ والأَقْيسةِ، والجُزْئيُّ لا يُعَرَّفُ ولا يُعَرَّفُ به، ولا يُبَرْهَنُ به ولا عليه، والمُرادُ أنّ مصدوقَه لا يُعَرَّفُ إلخ، أمّا مفهومُه فهو كُلِّيٌّ». اهـ

قوله: (بالضَّمِّ كما قَرَأَ به إلخ) فليسَ ضَمُّ الزّاي فيه لضرورةِ الوَزْنِ كما قالَ البنّانيُّ (ص٥٥)، بل هو لغةٌ، قالَ الشّيخُ علي قصّارة (ص٥٥): «قول البنّانيِّ: (لِلْوَزْنِ) فيه نَظَرٌ؛ لأنّ ضَمَّ الزّاي لغةٌ، وقد قُرِئَ بها في السَّبْعِ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾». اهـ

قوله: (شعبةُ) ابْنُ عيّاشٍ الكُوفيُّ (مِن رِوايةِ عاصِمٍ) ابْنِ أبي النَّجُودِ الكُوفيِّ أحدِ القُرّاءِ السّبعةِ، وهو مِن التّابِعِين، تُوُفِّيَ بالكُوفةِ سنةَ ثَمانٍ وعِشرين ومائةٍ، له راوِيانِ: ١ ـ شُعْبةُ، ٢ ـ وحفصٌ، ١ ـ فأمّا شُعْبةُ فهو: أبو بكرٍ شُعْبةُ ابْنُ عَيّاشِ بْنِ سالِمٍ الكُوفيُّ، تُوُفِّيَ بالكُوفةِ سنةَ ثلاثٍ وتِسْعِين ومائةٍ، ٢ ـ وأمّا حَفْصٌ فهو: حَفْصُ بْنُ سُلَيْمانَ بْنِ المُغيرةِ الكُوفيُّ، كانَ ثِقةً، قالَ ابْنُ مَعِينٍ: هو أَقْرَأُ مِن أبي بَكْرٍ، تُوُفِّيَ سنةَ ثمانين ومائةٍ، ورِوايتُه هي المُتداوِلةُ اليومَ في أكثرِ البُلْدانِ، قالَ الشّاطِبيُّ في «حِرْزِ الأَماني ووَجْهِ التّهانِي»:

فأمّا أبو بَكْرٍ وعاصِمٌ اسْمُهُ ... فشُعْبةُ راوِيهِ المُبَرِّزُ أَفْضَلا
وذاكَ ابْنُ عَيّاشٍ أبو بَكْرٍ الرِّضا ... وحَفْصٌ وبالإِتْقانِ كانَ مُفَضَّلا



٩ ـ ثُمّ قالَ:

وَأَوَّلًا لِلـــذَّاتِ إِنْ فِيهَـــا انْـــدَرَجْ فَانْسُـــبْهُ، أَوْ لِعَـــارِضٍ إِذَا خَـــرَجْ

وَالْكُلِّيَـــاتُ خَمْسَـــةٌ دُونَ انْتِقَـــاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَـرَضٌ نَـوْعٌ وَخَـاصْ

الكُلِّيَاتُ الخَمْسُ

٩ ـ أقوالُ الأبياتِ

٣٠ ـ (وأوّلًا) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه: «انْسُبْه» الآتي، أيِ: انْسُبْ أوّلًا ـ وهو الكُلِّيُّ ـ (١ ـ لِلذّاتِ) أيِ الماهيّةِ (إنْ فيها انْدَرَجْ) أيْ: إنِ انْدَرَجَ فيها: بأن كانَ جُزْءًا لها ١ ـ جنسًا: كـ«الحَيَوانِ» للإنسانِ، ٢ ـ أو فصلًا: كـ«النّاطِقِ» له (فانْسُبْه) أيِ الأوّلَ: بأن تقولَ: «كُلِّيٌّ ذاتيٌّ»، وقد ذَكَرَ المُصنِّفُ في «شرحِه» (ص٢٦): أنّ «أوّلًا» مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ كما قَدَّرْناه، وأنّ «فانْسُبْه» مُفَسِّرٌ لذلك المحذوفِ، واعْتُرِضَ عليه: بأنّ «انْسُبْه» واقِعٌ بعدَ فاءِ الجوابِ، وما بعدَ فاءِ الجوابِ لا يَعْمَلُ فيما قبلَها، فلا يُفَسِّرُ عامِلًا فيه، وأُجِيبَ: بأنّ «انْسُبْه» مُؤَخَّرٌ مِن تقديمٍ، والتّقديرُ: «وأوّلًا انْسُبْه لِلذّاتِ إنِ انْدَرَجَ فيها»، وعلى هذا فيكونُ جوابُ الشّرطِ محذوفًا؛ لِدلالةِ «انْسُبْه» المذكورِ عليه، قالَه المَلَوِيُّ، ولا يَخْفَى بُعْدُ الجوابِ؛ لِما فيه مِن التّكلُّفاتِ (٢ ـ أو لِعارِضٍ) أيِ: انْسُبِ الأوّلَ لِعارِضٍ (إذا خَرَجَ) عنِ الذّاتِ: فلم يكنْ جزءًا لها، بل ١ ـ كانَ خاصًّا: كـ«الضّاحكِ» للإنسانِ، ٢ ـ أو كانَ عَرَضًا عامًّا: كـ«الماشي» له، فانْسُبْه لعارِضٍ: بأن تقولَ: «كُلِّيٌّ عَرَضيٌّ»، والنِّسبةُ على غيرِ قِياسٍ. اهـ «قويسني» (ص١٥).

٣١ ـ (والكُلِّيَاتُ) بتخفيفِ الياءِ لِلوَزْنِ (خمسةٌ دُونَ انْتِقاصْ) أيْ ودُونَ



وَأَوَّلٌ ثَلاَثَـــةٌ بِـــلاَ شَطَـــطْ   جِـنْسٌ قَرِيـبٌ أَوْ بَعِيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

زيادةٍ، ففي كلامِ النّاظِمِ اكْتِفاءٌ على حَدِّ قولِه تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أيْ والبَرْدَ (: جِنسٌ) بَدَلٌ مِن «خمسةٌ»، وهو أوّلُها (و) الثّاني: (فَصلٌ) والثّالثُ: (عَرَضٌ) والرّابعُ: (نَوعٌ، و) الخامِسُ: (خاصٌ) ويأتي لِلشّارحِ تعريفُ هذه الأقسامِ.

قوله أيضًا: (دون انْتِقاصْ) وقولُه أيضًا: (خاصْ) اعْلَمْ: أنه قدِ اسْتَعْمَلَ بعضُ المُوَلَّدِينَ في الرَّجَزِ زِيادةَ حَرْفٍ ساكِنٍ آخِرَ الشّطرِ الثّاني كما هُنا، لكنِ العَرُوضيُّون لم يَذْكُرُوه، بل ظاهِرُ كلامِهم منعُه، وعلى تسليمِ أنه يُسَمَّى تذييلًا فالتّذييلُ الجائِزُ خاصٌّ بمَجْزُوءِ البَسيطِ والكامِلِ والمُتدارِكِ؛ بِناءً على طريقةِ مَن أَثْبَتَه، وكأنّ مَن اسْتَعْمَلَه تَسامَحَ؛ لِشِبْهِ «مُسْتَفْعِلُنْ» آخِرِ مشطورِ الرَّجَزِ مجزوءَ ما ذُكِرَ. اهـ «باجوري» (ص٤٤).

٣٢ ـ (وأوّلٌ) أيِ الجنسُ (ثَلاثةٌ) أقسامٍ (بلا شَطَطْ) أيْ: بلا زِيادةٍ، قالَ الباجُورِيُّ: «يعني: ولا نَقْصٍ، ففي كلامِه اكْتِفاءٌ، قالَ بعضُهم: أصلُ قولِه: «بلا شَطَط» «لا بِشَطَطٍ»؛ لأنّ حَقَّ حرفِ النّفيِ التّقديمُ على جميعِ المَنْفِيِّ، وهو الباءُ معَ «الشَّطَطِ» الدّالُ مجموعُها على مُلابَسةِ الثّلاثةِ لِلشَّطَطِ، وإنّما قُدِّمَتِ الباءُ تزيينًا لِلّفظِ، وهذا إنّما يَتّجِهُ على القولِ بأنّ «لا» في مِثْلِ ذلك ليستْ بمعنى «غير»، وأمّا على القولِ بأنها بمعنى «غير» كما هو المشهورُ في نحوِ قولِك: «جِئْتُ بلا زادٍ» فلا». اهـ (١ ـ جنسٌ قريبٌ، ٢ ـ أو) جِنسٌ (بعيدٌ، ٣ ـ أو) جنسٌ (وَسَطْ) أيْ مُتَوَسِّطٌ، ويأتي لِلشّارحِ تعريفُ هذه الأقسامِ.

قوله أيضًا: (ثلاثةٌ بلا شَطَطْ) أيْ بلا زِيادةٍ، قالَ الباجُوريُّ: «بقَطْعِ النَّظَرِ



٩ ـ أقولُ:

مُرادُه بـ«ـالأوّلِ»: «**الكُلّيُّ**» في قولِه: «**كُلّيٌّ أو جُزْئِيّ**» يعني: **أنّ الكُلّيَّ** ١ ـ إنْ كانَ داخِلًا في الذّاتِ: بأن يكونَ جُزْءًا مِن المعنَى المدلولِ للّفظِ يُقالُ له: «**كُلِّيٌّ ذَاتِيٌّ**»: كـ«**ـالحَيَوانِ**» و«**النّاطِقِ**» بالنِّسبةِ إلى «**الإنْسانِ**»، ٢ ـ وإن كانَ خارجًا عنِ الذّاتِ: بأن لم يكنْ كذلك يُسَمَّى: «**كُلِّيًّا عَرَضِيًّا**»: كـ«**ـالماشِي**» و«**الضّاحِكِ**» بالنِّسبةِ له، ٣ ـ وإن كانَ عبارةً عنِ الماهيّةِ:

عنِ الجنسِ المُنْفَرِدِ؛ لِعَدَمِ الظَّفَرِ بمِثالِه، وإلّا فمَع النَّظَرِ إليه يكونُ الجنسُ أربعةً، ومَثَّلَ بعضُهم لِلجنسِ المُنْفَرِدِ بالعقلِ؛ بناءً على جِنْسيّتِه». اهـ

٩ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (والمُرادُ بالأوّلِ) أي في قولِ النّاظِمِ: «**وأوّلًا لِلذّاتِ إنْ فيها انْدَرَجْ**».

قوله: (**يعني**) أيِ النّاظِمُ أيْ يَقْصِدُ ويُرِيدُ.

قوله: (**١ ـ كالحَيَوانِ ٢ ـ والنّاطِقِ**) مِثالانِ لِلكُلِّيِّ الذّاتيِّ، الأوّلُ مِثالٌ لِلذّاتيِّ المُشْتَرَكِ بين الماهيّةِ وغيرِها، والثّاني مِثالٌ لِلذّاتيِّ المُخْتَصِّ بالماهيّةِ، وفي النُّسَخِ المطبوعةِ: «كالحَيَوانِ النّاطِقِ» بإسْقاطِ واوِ العَطْفِ، والمُثْبَتُ هُنا ـ وهو الصّوابُ ـ مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

قوله: (**بأن لم يكنْ كذلك**) أيْ بأن لم يَكُنْ جزءًا مِن المعنَى المدلولِ للّفظِ.

قوله: (**كالماشِي**) مِثالٌ لِلكُلِّيِّ العَرَضِيِّ المُشْتَرَكِ (**والضّاحِكِ**) مِثالٌ لِلعَرَضِيِّ المُخْتَصِّ.



كـ«الإِنْسانِ» فهو ذاتيٌّ ؛ بِناءً على أنّ الذّاتيَّ: ما ليسَ بعَرَضِيٍّ.

قوله: (فهو) أيِ الكُلِّيُّ الّذي هو عِبارةٌ عنِ الماهيّةِ (ذاتيٌّ) وهذا (بِناءً على أنّ الذّاتيَّ: ما) أيْ كُلِّيٌّ (ليسَ بعَرَضِيٍّ) يعني: أنّ الذّاتيَّ هو: غيرُ الخارجِ، والعَرَضِيَّ هو: الخارجُ، ٢ ـ وقيلَ: هو ـ أعني النّوعَ ـ واسِطةٌ بين الذّاتيِّ والعَرَضِيِّ؛ بِناءً على أنّ الذّاتيَّ: الدّاخِلُ، والعَرَضِيَّ: الخارجُ، وهو الّذي ذَكَرَه الشّارحُ، ٣ ـ وقيلَ: هو ـ أعني النّوعَ ـ عَرَضِيٌّ؛ بِناءً على أنّ الذّاتيَّ: الدّاخِلُ في الذّاتِ، والعَرَضيُّ ما يُخالِفُه: بأن لا يَدْخُلَ فيها سَواءٌ خَرَجَ عنها أو لم يَخْرُجْ، فهذه ثلاثةُ أقوالٍ في تعريفِ الذّاتيِّ والعَرَضيِّ، ويَنْبَنِي عليها الأقوالُ في النّوعِ، قالَ الشّيخُ عِلّيش (ص٤٤): «وهذه اصْطِلاحاتٌ مُسَلَّمةٌ، فلا مُشاحّةَ فيها». اهـ

فائِدةٌ

فارَقَ الذّاتيُّ العَرَضيَّ مِن أَوْجُهٍ ثلاثةٍ:

الأوّلُ: أنّ الذّاتيَّ هو: الّذي إذا فُهِمَ مَعْناه وأُخْطِرَ بالبالِ وفُهِمَ معنى ما هو ذاتيٌّ وأخطر بالبالِ معَه لم يُمْكِنْ أن تُفْهَمَ ذاتُ الموضوعِ إلّا بعدَ فَهْمِ ذلك المعنى أوّلًا: كـ«الإِنْسانِ» و«الحَيَوانِ»؛ فإنّك إذا فَهِمْتَ ما الحَيَوانُ وفَهِمْتَ ما الإِنْسانُ؟ فلا تَفْهَمُ الإِنسانَ إلّا وقد فَهِمْتَ أوّلًا أنه حيوانٌ، وأمّا ما ليسَ ذاتيًّا فقد تَفْهَمُ ذاتَ الموصوفِ مُجرَّدًا دونَه: ككونِه أَبْيَضَ أو موجودًا مثلًا.

الثّاني: أنّ الذّاتيَّ لا يَثْبُتُ لِما هو ذاتيٌّ له بعِلّةٍ، فلا تقولُ: «لِمَ كانَ الإِنسانُ حَيَوانًا أو ناطِقًا؟»؛ لِأنّ الإِنسانَ كذلك، فكأنّك قُلْتَ: «لِمَ كانَ الإنسانُ إنسانًا؟»، بخِلافِ الضَّحِكِ؛ فإنّه يَثْبُتُ للإِنسانِ بعِلّةٍ.



١ ـ و«الكُلِّيُّ الذّاتيُّ»: ١ ـ إمّا أن يكونَ مُشْتَرَكًا بينَ الماهيّةِ وبينَ غيرِها، ٢ ـ أو مُخْتَصًّا بها، ١ ـ فالأوّلُ يُسَمَّى: «جِنْسًا»: ....

الثّالِثُ: أنّ الذّاتيَّ يَتَقَدَّمُ طبعًا على العَرَضِيِّ في التّرتيبِ الذِّهْنيِّ، **ومعنى التّرتيبِ الطَّبْعيِّ**: أنك لا بُدَّ أن تَتَعَقَّلَ كونَه حيوانًا ثُمّ تَحْكُمَ عليه بالإِنْسانيّةِ؛ إِذْ لا بُدَّ مِن اتِّصالِ الرُّوحِ بجسمِ الإِنْسانِ أوّلًا لِيَكُونَ إنسانًا، ولا يُمْكِنُكَ أن تقولَ: «لا بُدَّ مِن ضاحِكٍ أوّلًا لِيَكُونَ إِنسانًا»، بل لا بُدّ مِن إِنْسانٍ أوّلًا لِيكُونَ ضاحِكًا، هذا بالنِّسْبةِ إلى تَعقُّلِه بالكُنْهِ، فلا يُتَعَقَّلُ الإِنسانُ مثلًا حتّى تُتَعَقَّلَ أجزاؤُه مِن الحَيَوانيّةِ والنّاطِقيّةِ، وأمّا مُجرَّدُ التَّصوُّرِ بوجهٍ ما فيُمْكِنُ قبلَه فهمُ الذّاتيّاتِ كما في التّعريفِ بالخاصّةِ.

قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنقيطيُّ في «اخْمِرارِ السُّلّمِ»:

والفَـرْقُ بـين العَرَضِـي والـذّاتِي ... مِـن أَوْجُـهٍ ثلاثـةٍ قَـدْ تَـاتِي

فالعَرَضِـي يَصِـحُّ فَهْـمُ الـذّاتِي ... عنـدَ انْعِدامِـهِ بعَكْـسِ الـذّاتِي

والـذّاتِ فـي التّعريـفِ لا يُعَلَّـلُ ... بعِلّـةٍ والعَرَضِـي مُعَلَّـلُ

والـذّاتِ سـابِقٌ لَـدَى التّرتيـبِ ... بـالطَّبْعِ فـي الـذِّهْنِ بـلا تَكْـذِيبِ

قوله: (فالأوّلُ) أيِ المُشْتَرَكُ بين الماهيّةِ وغيرِها، وقولُه: «والثّاني» أيِ المُخْتَصُّ بالماهيّةِ.

قوله: (يُسَمَّى جِنْسًا) فتعريفُ «الجِنْسِ»: كُلِّيٌّ مَقُولٌ على كَثيرِين مُخْتَلِفِين بالحَقائِقِ في جَوابِ ما هُو؟. اهـ «إيساغوجي»، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «اخْمِرارِ السُّلّمِ»:

ومـا علـى حقـائِقٍ تَخْتَلِـفُ ... أنواعُهـا بـالجِنْسِ عَـنْهُمْ يُعْـرَفُ

كـ«الحَيَوانِ» بالنِّسبةِ لِلإنسانِ، ٢ ـ والثّاني يُسَمَّى: «فَصْلًا»: كـ«النّاطِق» بالنِّسبةِ له.

٢ ـ و«الكُلِّيُّ العَرَضِيُّ»: إمّا أن يكونَ ١ ـ مُشْتَرَكًا ٢ ـ أو مُخْتَصًّا،

وبِعِبارةٍ أُخْرى: كُلِّيٌّ ذاتيٌّ مُشْتَرَكٌ بين الماهيّةِ وغيرِها.

قوله: (كالحَيَوانِ بالنِّسْبةِ للإِنْسانِ) لأنه مُشْتَرَكٌ بين الإِنْسانِ وغيرِه مِن الحَيَواناتِ وحَقائِقُها مُخْتلِفاتٌ، ويَشْمَلُها «الحَيَوانُ»، وهو الجِسْمُ النّامي الحَسّاسُ المُتَحَرِّكُ بالإرادةِ. اهـ «طرّة الشّيخ عبد السّلام الشّنقيطيّ» (ص١٧).

قوله: (يُسَمَّى فَصْلًا) فتعريفُ «الفَصْلِ»: كُلِّيٌّ يُقالُ على الشّيءِ في جَوابِ أيُّ شيءٍ هُو في ذاتِه؟. اهـ «إيساغوجي»، وبِعِبارةٍ أُخْرى: كُلِّيٌّ ذاتيٌّ مُخْتَصٌّ بالماهيّةِ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلّمِ»:

والفَصْـلُ جُـزْءٌ خَـصَّ ....

قوله: (كالنّاطِقِ بالنِّسْبةِ له) أيْ لِلإِنْسانِ؛ فإِنّه جُزْءٌ مِن ماهيّةِ الإِنْسانِ ويَخْتَصُّ بها، والمُرادُ بـ«النّاطِقِ»: المُفَكِّرُ بالقُوّةِ العاقِلةِ، وليسَ المُرادُ به: المُتَكَلِّمَ؛ لِأنّ الأوّلَ خاصّةٌ شامِلةٌ، والثّاني غيرُ شامِلةٍ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص١٧).

قوله: (والكُلِّيُّ العَرَضِيُّ) هو ١ ـ إمّا أن يَمْتَنِعَ انْفِكاكُه عنِ الماهيّةِ، وهو العَرَضُ اللّازِمُ: كـ«الضّاحِكِ بالقُوّةِ» بالنِّسبةِ إلى الإنْسانِ، ٢ ـ وإمّا أن لا يَمْتَنِعَ انْفِكاكُه عنها، وهو العَرَضُ المُفارِقُ: كـ«الضّاحِكِ بالفِعْلِ» بالنِّسْبةِ إلى الإنسانِ، وكلُّ واحدٍ منهما ١ ـ إمّا أن يَخْتَصَّ بحقيقةٍ واحِدةٍ، وهو الخاصّةُ: كـ«الضّاحِكِ بالقُوّةِ والفِعْلِ» بالنِّسْبةِ إلى «الإِنسانِ»؛ لأنه ١ ـ بالقُوّةِ لازِمٌ لماهيّةِ الإِنْسانِ



١ ـ فإنْ كانَ مُشْتَرَكًا بينَ الماهيّةِ وغيرِها يُسمَّى: «**عَرَضًا عامًّا**»: كـ«**الماشي**» بالنِّسبةِ للإنْسانِ، ٢ ـ وإن كانَ خاصًّا بها يُسمَّى: «**خاصَّةً**»: كـ«**الضّاحِكِ**» بالنِّسبةِ له.

مُخْتَصٌّ بها، ٢ ـ وبالفِعْلِ مُفارِقٌ لها مُخْتَصٌّ بها، ٢ ـ وإمّا أن يَعُمَّ حَقائِقَ فوقَ واحِدةٍ، وهو العَرَضُ العامُّ: كـ«المُتَنَفِّسِ بالقوّةِ والفِعْلِ» بالنِّسْبةِ للإنْسانِ وغيرِه مِن الحَيَواناتِ؛ لأنه ١ ـ بالقُوّةِ لازِمٌ لِماهيّاتِ الحَيَواناتِ، ٢ ـ وبالفِعْلِ مُفارِقٌ لها، وعلى التّقديرَيْنِ هو غيرُ مُخْتَصٍّ بواحِدةٍ منها. اهـ «**شرح إيساغوجي**» (ص٥٦ ـ ٥٩).

قوله: (**يُسَمَّى عَرَضًا عامًّا**) فتعريفُ «**العَرَضِ العامِّ**»: **كُلِّيٌّ يُقالُ على ما تحتَ حَقائِقَ مُخْتَلِفةٍ قولًا عَرَضيًّا**. اهـ «**إيساغوجي**»، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

والخارِجُ الشّامِلُ يُدْعَى عَرَضَا ... وبالعُمُومِ القَيْدُ فيه مُرْتَضَى

يعني: أنّ الكُلِّيَّ الخارِجَ عنِ الماهيّةِ المُشْتَرَكِ بين الماهيّةِ وغيرِها يُسَمَّى: «**عرضًا عامًّا**».

قوله: (**يُسَمَّى خاصّةً**) فتعريفُ «**الخاصّةِ**»: **كُلِّيٌّ يُقالُ على ما تحتَ حقيقةٍ واحِدةٍ فقط قولًا عرضيًّا**. اهـ «**إيساغوجي**»، وبِعِبارةٍ أُخْرى: **كُلِّيٌّ عَرَضيٌّ مُخْتَصٌّ بالماهيّةِ**، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

.... والخارِجُ إنْ ... خَصَّ فبِالخاصّةِ عندَهم زُكِنْ

هذا جَدْوَلُ الكُلِّيّاتِ الخَمْسِ وحُدُودِها:

٣ ـ والكُلِّيُّ الّذي هو: عبارةٌ عن نَفْسِ الماهيّةِ ـ: كـ«الإِنسانِ»؛ فإنّه عِبارةٌ عن مجموعِ «الحيوانِ النّاطِقِ» ـ يُسَمَّى «نَوْعًا».

فهذه الكُلِّيَّاتُ الخَمْسُ الّتي هي مَبادِئُ التَّصوُّراتِ المُشارُ إليها بقولِه:

الكلي				
الذاتي وهو الداخل في الذات : بأن كان جزءا من المعنى المدلول للفظ		العرضي وهو الخارج عن الذات : بأن لم يكن جزءا من المعنى المدلول للفظ		الذي هو عبارة عن نفس الماهية
المشترك بين الماهية وغيرها	المختص بالماهية	المشترك بين الماهية وغيرها	المختص بالماهية	
كالحيوان للإنسان	كالناطق للإنسان	كالماشي للإنسان	كالضاحك للإنسان	كالإنسان
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	نوع

قوله: (فإِنّه عِبارةٌ عن مجموعِ) الجنسِ والفصلِ وهو (الحَيَوانُ النّاطِقُ يُسَمَّى نوعًا) ١ ـ فتعريفُ «النّوعِ»: كُلِّيٌّ مَقُولٌ على كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بالعَدَدِ دون الحقيقةِ في جَوابِ ما هُو؟. اهـ «إيساغوجي»، ٢ ـ ويُعَرَّفُ أيضًا بأنه: الكُلِّيُّ الّذي هو تَمامُ الحقيقةِ: كـ«الإِنْسانِ»؛ فإِنّه إِنّما يَصْدُقُ على حقيقةٍ واحِدةٍ تامّةٍ بفَصْلِها وجنسِها، وهي «الحَيَوانُ النّاطِقُ»، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

والنَّـوْعُ: مـا الجِـنْسَ وفَصْـلًا جَمَعَـا ....

قوله: (فهذه الكُلِّيّاتُ الخَمْسُ) ووَجْهُ انْحِصارِ الكُلِّيّاتِ في الخَمْسةِ: أنّ الكُلِّيَّ ١ ـ إمّا جزءٌ مِن الماهيّةِ، وهو: ١ ـ «الجِنْسُ» ٢ ـ و«الفَصْلُ»، ٢ ـ وإمّا تَمامُها، وهو: ١ ـ «النَّوْعُ»، ٣ ـ وإِمّا خارجٌ عنها، وهو: ١ ـ «الخاصّةُ» ٢ ـ و«العَرَضُ العامُّ». اهـ «باجوري».



«والكُلّيّاتُ» البيتَ.

* * *

ثُمّ إنّ أوّلَها ـ وهو «الجنسُ» ـ ثلاثةُ أقسامٍ:

قوله أيضًا: (**الكُلِّيّاتُ الخَمْسُ**) وتُسَمَّى باليُونانيّةِ بـ«**إِيساغوجي**»، قالَ الشّيخُ زكريّا الأنصاريُّ في «**المَطْلَعِ**» (ص٤): «**قيلَ**: معناه: المَدْخَلُ أيْ: مَكانُ الدُّخُولِ في المَنْطِقِ، سُمِّيَ ذلك باسْمِ الحكيمِ الّذي اسْتَخْرَجَه ودَوَّنَه، **وقيلَ** باسْمِ مُتَعَلِّمٍ كانَ يُخاطِبُه مُعَلِّمُه في كُلِّ مسألةٍ بقولِه: «**يا إِيساغوجي الحالُ كذا وكذا**». اهـ

قوله: (**ثُمّ إن أوّلَها وهو الجنسُ إلخ**) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالِثِ.

قوله: (**الجنسُ ثَلاثةُ أقسامٍ**) عِبارةُ النّاظِمِ في «**شرحِه**» (ص٢٧): «**ثُمّ الجِنْسُ على ثلاثةِ أقسامٍ**: ١ ـ «**بعيدٌ**» لا جِنْسَ فوقَه: كـ«**الجَوْهَرِ**»، ويُسَمَّى: «**الجِنْسَ العالِيَ**» و«**جِنْسَ الأَجْناسِ**»، ٢ ـ و«**قريبٌ**» لا جنسَ تحتَه، وهو «**الأَسْفَلُ**» و«**الأَخِيرُ**»: كـ«**الحَيَوانِ**» لِلإنسانِ، ٣ ـ و«**مُتَوَسِّطٌ**»، وهو ما بينَهما: كـ«**الجِسْمِ**». اهـ

وبَقِيَ قِسْمٌ رابعٌ، وهو «**مُنْفَرِدٌ**»، وهو: الّذي ليسَ فوقَه جِنسٌ وليسَ تحتَه جنسٌ، قالُوا: ولم يُوجَدْ له مِثالٌ، ذَكَرَه شيخُ الإسلامِ في «**شرح إيساغوجي**» (ص٥٥) ونحوُه في «**شرح البنّانيِّ**» (ص٨٠).

قالَ العَطّارُ في «**حاشيتِه على الخَبيصيِّ**» (ص٩٦): «**فائِدةُ هذا التّقسيمِ**: معرفةُ الحَدِّ التّامِّ والنّاقِصِ؛ لِأنّ الحَدَّ التّامَّ يَشْتَمِلُ على الجنسِ القريبِ لا مَحالةَ، والنّاقِصُ على البعيدِ، وكُلّما كانَتْ مَراتِبُ البُعْدِ أَقَلَّ كانَ أَحْسَنَ؛

١ ـ «قريبٌ»: كـ«ـالحيوانِ» بالنّسبةِ لِلإنسانِ.

٢ ـ و«بعيدٌ»: كـ«ـالجِسْمِ» بالنِّسبةِ له.

٣ ـ و«مُتَوَسِّطٌ»: كـ«ـالنّامِي» بالنّسبةِ له.

وهو المُشارُ إليه بقولِه: «وَأَوَّلٌ» البيتَ.

* * *

لِاشْتِمالِه على ذاتيّاتٍ أَكْثَرَ، والضّابِطُ: أنّ عَدَدَ الأَجْوِبةِ يَزِيدُ دائمًا بواحِدٍ على مَراتِبِ البُعْدِ، فإذا اعْتَبَرْنا عَدَدَ الأَجْوِبةِ الشّامِلةِ لجميعِ المُشارَكاتِ ونَقَصْنا منه واحِدًا فالباقي هو مَرْتَبةُ البُعْدِ؛ فإنّ لِلجنسِ القريبِ جوابًا، ولِكُلِّ مَرْتبةٍ مِن البعيد جوابًا، فمعنى البُعْدِ بمَرْتبةٍ: أن يكونَ بين الماهيّةِ وذلك الجنسِ جنسٌ واحدٌ، وهو القريبُ، وبمَرْتَبَتَيْنِ: أن يكونَ بينَهما جِنْسانِ أحدُهما قريبٌ والآخَرُ بعيدٌ، وبثَلاثِ مَراتِبَ: أن يكونَ بينَهما ثلاثةُ أجناسٍ قريبٌ وبَعِيدانِ، وعلى هذا القياسُ». اهـ

قوله: (وهو) أيْ ما ذُكِرَ مِن انْقِسامِ الجنسِ إلى قريبٍ ومُتَوَسِّطٍ وبعيدٍ.

تَنْبِيهٌ

كما يَنْقَسِمُ الجنسُ إلى قريبٍ وبعيدٍ كذلك الفَصْلُ أيضًا ١ ـ يكونُ قريبًا، وهو: فصلُ النّوعِ عن جِنْسِه القريبِ كـ«ـالنّاطِقِ» للإنسانِ، ٢ ـ ويكونُ بعيدًا، وهو: فصلُ الجِنْسِ: كـ«ـالحَسّاسِ» لِلحَيَوانِ، هذا طريقةُ الكاتِبيِّ ـ صاحِبِ «الشّمسيّةِ» ـ، والمَعْرُوفُ لغيرِه: ١ ـ أنّ الفصلَ القريبَ هو: تَمامُ المُمَيِّزِ:

١٠ ـ ثُمَّ قالَ:

٥ ـ فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي



كـ«ـالنّاطِقِ» للإنْسانِ، ٢ ـ والبعيدُ هو: جُزْءُ تَمامِ المُمَيِّزِ: كما لو قَدَّرْتَ أنّ «النّاطِقَ» مُرَكَّبٌ مِن جنسٍ وفصلٍ، فيكونُ فصلُ «النّاطِقِ» قريبًا له وبعيدًا عنِ «الإنسانِ»، وكذا لو قَدَّرْتَ أنّ الفَصْلَ المُقَدَّرَ لِلنّاطِقِ مُرَكَّبٌ مِن جنسٍ وفصلٍ أيضًا، فيكونُ فصلُ فصلِ «النّاطِقِ» بعيدًا عنِ «الإنسانِ» بمَرْتَبَتَيْنِ، وعنِ «النّاطِقِ» بمَرْتبةٍ، وهكذا، وهذه أمورٌ تقديريّةٌ لا يُعْرَفُ لها تَحَقُّقٌ. اهـ «شرح البناني» (ص٨١).

٥ ـ فصلٌ في نِسبةِ الألفاظِ إلى المَعاني

قوله: (فصلٌ في نِسْبةِ الألفاظِ لِلمَعاني) قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه»: «هذا تقسيمٌ آخَرُ لِلكُلّيِّ باعْتِبارِ ١ ـ وَحْدتِه ٢ ـ ووَحْدةِ مَدْلولِه ٣ ـ وتَعَدُّدِهِما». اهـ

قوله أيضًا: (في نِسْبةِ الألفاظِ لِلمَعاني) اعْلَمْ: أنّ ما ذَكَرَه المُصنِّفُ مِن النِّسَبِ الخَمْسةِ: ١ ـ منه: ما هُو مُعْتَبَرٌ بين معنَى اللّفظِ وأَفْرادِه، وذلك هو التَّواطُؤُ والتَّشاكُكُ، ٢ ـ ومنه: ما هُو مُعْتَبَرٌ بين معنَى لفظٍ ومعنَى لفظٍ آخَرَ، وذلك هُو التَّبايُنُ، وما قد يَقَعُ مِن الحُكْمِ بالتَّبايُنِ بين الألفاظِ فهو بالنَّظَرِ لِمَعانِيها، ٣ ـ ومنه: ما هُو مُعْتَبَرٌ بين اللّفظِ ومعناه، وذلك هو الاِشْتِراكُ، ٤ ـ ومنه: ما هو مُعْتَبَرٌ بين لفظٍ ولفظٍ آخَرَ، وذلك هُو التَّرادُفُ، وظاهرُ قولِ المُصنِّفِ: «ونِسْبةُ الألفاظِ لِلمَعاني» لا يَفِي إلّا بالّذي بين اللّفظِ ومعناه، وهو الاِشْتِراكُ، وإذا كانَ كذلك فكيفَ يُخْبِرُ عنه بقولِه: «خمسةُ أقسامٍ»؟، وأجابَ

وَنِسْبَــــةُ الْأَلْفَـــاظِ لِلْمَعَـــانِي   خَـــمْسَةُ أَقْسَـــامٍ بِـــلَا نُقْصَـــانِ
:«تَوَاطُــؤٌ» «تَشَــاكُكٌ» «تَخَــالُفُ»   وَ«الِاشْــتِرَاكُ» عَكْسُــهُ «التَّــرَادُفُ»

بعضُهم: بأنّ في كلامِ المُصنِّفِ اكْتِفاءً، والتّقديرُ: ١ ـ ونسبةُ الأَلْفاظِ لِلمَعاني وللألفاظِ ٢ ـ ونسبةُ المَعانِي لِلمَعانِي ولِلأَفْرادِ، وجَعَلَ الشّيخُ المَلَوِيُّ اللّامَ في قولِه: «لِلمَعانِي» بمعنَى «معَ»، وجَعَلَ المُرادَ مِن «المَعاني» ما يَشْمَلُ الأَفْرادَ، وعليه فيَصيرُ كلامُ المُصنِّفِ هكذا: «ونِسْبةُ الألفاظِ معَ نِسْبةِ المَعاني»، ولا شَكَّ أنّ هذا يَصْدُقُ بنِسْبةِ الألفاظِ لِلمَعاني ولِلألفاظِ ونِسْبةِ المعاني لِلمَعاني إمّا حقيقةً أو بمعنى الأَفْرادِ، فلْيُتَأَمَّلْ. اهـ «باجوري» (ص٤٧).

١٠ ـ أقوالُ الأبياتِ

٣٣ ـ (ونِسْبةُ الأَلْفاظِ لِلمَعانِي) أيْ: معَ المَعانِي على أنّ اللّامَ بمعنَى «مَعَ»، والمُرادُ بالمَعْنَى: ما يُعْنَى أيْ: يُقْصَدُ، فيَشْمَلُ الأَفْرادَ، ومُتَعَلَّقُ «النِّسْبةِ» محذوفٌ أيْ: لِبَعْضِها، ففي الكلامِ حذفٌ أيْ: ونِسْبةُ الألفاظِ والمَعاني بعضِها لبعضٍ (خمسةُ أَقْسامٍ بلا نُقْصانٍ) ولا زِيادةٍ. اهـ «قويسني» (ص١٦).

٣٤ ـ القِسْمُ الأوّلُ: (تَواطُؤٌ) وهو: تَساوِي الأفرادِ الخارِجيّةِ في المعنى الّذي وُضِعَتْ له، والقِسْمُ الثّاني: (تَشاكُكٌ) وهو: اخْتِلافُ الأَفْرادِ في المعنى بأن يكونَ بعضُها أكثرَ مِن بعضٍ فيه، والقِسْمُ الثّالِثُ: (تَخالُفٌ) وهو: تَعَدُّدُ اللّفظِ لمعنًى مُتَعَدِّدٍ (و) القِسْمُ الرّابِعُ: (الاشْتِراكُ) وهو: اتِّحادُ اللّفظِ وتَعَدُّدُ المعنى: بأن يُوضَعَ وَضْعًا حقيقيًّا لمعنًى بخصوصِه، ثُمّ لمعنًى آخَرَ بخصوصِه مِن غيرِ اعْتِبارِ نَقْلِه مِن المعنى الأوّلِ إلى الثّاني، والقِسْمُ الخامِسُ: (عَكْسُه) أيْ عكسُ الاشْتِراكِ، وهو: (التّرادُفُ) وهو: تَعَدُّدُ اللّفظِ معَ اتِّحادِ المعنَى. اهـ «طرّة الشّيخ



١٠ ـ أَقُولُ:

اللّفظُ: إمّا أن يكونَ ١ ـ واحِدًا ٢ ـ أو مُتَعَدِّدًا، وعلى كُلٍّ فالمعنَى: ١ ـ إمّا أن يكونَ واحِدًا ٢ ـ أو مُتَعَدِّدًا، فالأقسامُ أربعةٌ.

١ ـ فمِثالُ اتّحادِ اللّفظِ والمعنى: «إنسانٌ».

٢ ـ ومثالُ اتّحادِ اللّفظِ وتَعَدُّدِ المعنَى: «عَيْنٌ»؛ فإنّه يُطلَقُ على

عبد السّلام الشّنقيطيّ» (ص٢٠)، وستأتي أمثلةُ كلِّ هذه الأقسامِ في الشّرح.

١٠ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (**اللّفظُ**) أي الكُلّيُّ. اهـ «**شرح البناني**» (ص٨٥).

قوله أيضًا: (**اللّفظُ إلخ**) ظاهِرُ إطلاقِه يَقْتَضِي أنّ هذه النِّسَبَ تأتي في الفِعْلِ، وهو كذلك، ١ ـ فالمُتواطِئُ: كـ«ذَهَبَ»، ٢ ـ والمُشَكِّكُ: كـ«وَجَدَ»، ٣ ـ والمُتَبايِنُ: كـ«قامَ» و«قَعَدَ»، ٤ ـ والمُتَرادِفُ: كـ«جَلَسَ» و«قَعَدَ»، ٥ ـ والمُشْتَرَكُ: كـ«عَسْعَسَ» لِـ«أَقْبَلَ» و«أَدْبَرَ»، ويقتضي أنّ هذه النِّسَبَ تكونُ في المُفْرَدِ وفي المُرَكَّبِ معَ أنه لم يأتِ في المُرَكَّبِ إلّا البَعْضُ، وهو الاشْتِراكُ، ومَثَّلَه العُقْبانيُّ بـ«أَرَاقَ دَمِي»؛ لأنه يَحْتَمِلُ الإخْبارَ برُؤْيةِ القَدَمِ، أو بإراقةِ الدَّمِ. اهـ «**شرح البناني**» (ص٨٥).

قوله: (**فالأقسامُ أربعةٌ**) أيْ لكنِ القسمُ الأوّلُ منها قِسْمانِ كما يأتي لِلشّارحِ، وبذلك كانتِ الأقسامُ خمسةً كما قالَ النّاظِمُ.

قوله: (**عَيْنٌ**) وكذا «**القُرْءُ**»؛ فإنّه موضوعٌ لِلطُّهْرِ والحيضِ. اهـ «**قدّورة**» (ص٨٦).

١ ـ الباصِرةِ ٢ ـ والجارِيةِ ٣ ـ وغيرِهما.

فالقِسْمُ الأوّلُ ١ ـ إنِ اتَّحَدَ المعنَى في أفرادِه سُمِّيَ: «كُلِّيًا مُتواطِئًا»: كـ«ـالإنسانِ»، ٢ ـ وإنِ اخْتَلَفَ فيها ....

قوله: (والجارِيةِ) أيْ عَيْنِ الماءِ (وغيرِهما) كالذَّهَبِ والجاسوسِ. اهـ «قدورة» (ص٨٦).

قوله: (فالقسمُ الأوّلُ) وهو ما اتَّحَدَ اللّفظُ والمعنى.

قوله: (إنِ اتَّحَدَ المعنَى في أَفْرادِه) أيْ إن تَساوَتْ أفرادُه في صِدْقِ هذا المعنى عليها بمعنًى: أنه لا يكونُ بينَها تَفاوُتٌ بأوّليّةٍ أو أَوْلَوِيّةٍ وإن كانَ بينَها تَفاوُتٌ بوجهٍ آخَرَ: كالإِنْسانِ؛ فإنّ أفرادَه المُنْدَرِجةَ تحتَه ليستْ مُتَفاوِتةً بأحدِ الوجهَيْنِ بأوّليّةٍ أو أَوْلَوِيّةٍ في كونِها إِنْسانًا وإن كانَتْ مُتَفاوِتةً في العَوارِضِ: ككونِ بعضِها عالِمًا وبعضِها جاهِلًا. اهـ «عطار» (ص٧٢ ـ ٧٣)، وانْظُرْ أيضًا «حاشيةَ علي قصّارة على البنّانيِّ» (ص٨٥).

قوله: (سُمِّيَ) أيِ اللّفظُ كمَعْناه كما في «القُوَيْسنيِّ» (ص١٧) (كُلِّيًّا مُتَواطِئًا) لِتَوافُقِ الأَفْرادِ في مَعْناه: مِن «التَّواطُؤِ»، وهو: التَّوافُقُ. اهـ «خبيصي» (ص٧٤)، فالكُلِّيُّ المُتَواطِئُ هو: الّذي تَساوَتْ أفرادُه الخارِجيّةُ في معناه. اهـ «طرة الشيخ عبد السّلام الشِّنقيطيّ» (ص٢٠).

قوله: (كالإِنْسانِ) أيْ فإنّه لا يَصِحُّ أن يُقالَ: إنّ زيدًا أَشَدُّ أو أَقْدَمُ أو أَوْلَى بالإِنْسانيّةِ مِن عمرٍو، على ما نُقِلَ عن بَهْمَنْيار: أنّ مِعْيارَ التّشكيكِ: اسْتِعْمالُ صيغةِ التّفضيلِ. اهـ «عطار» (ص٧٣)، و«بَهْمَنْيار»: بفتحِ الباءِ والميمِ وسكونِ الهاءِ والنّونِ كما ضُبِطَ في «أعلامِ الزِّرِكْليِّ» (٢/٧٧)، وهو: أبو الحسن بَهْمَنْيارُ

بالشِّدَّةِ والضَّعْفِ ....

بْنُ المَرْزُبانِ الأَذِرْبَيْجانيُّ: حَكيمٌ مِن تَلاميذِ ابْنِ سينا، كانَ مَجُوسيًّا وأَسْلَمَ، تُوُفِّيَ سنةَ ٤٥٨ هـ.

قوله: (كالإِنْسانِ) هذا مِثالٌ لِلمُتَواطِئِ الّذي تَساوَتْ في معناه أفرادُه الخارِجيّةُ، قالَ البنّانيُّ في «شرحِه» (ص٨٥ ـ ٨٦): «المُتَواطِئُ» هو: الّذي تَساوَتْ في معناه أفرادُه ١ ـ الخارِجيّةُ: كـ«الإِنْسانِ»؛ فإنّ أفرادَه ـ: كزيدٍ وعمرٍو ـ مُتَساوِيةٌ في الإِنْسانيّةِ، وليسَ بعضُها أَوْلَى مِن بعضٍ، ٢ ـ أوِ الذِّهْنيّةُ: كـ«الشّمسِ»؛ فإنّ أفرادَه المُقَدَّرَةَ والفَرْدَ الموجودَ منه كلُّها مُتَساوِيةٌ في معنَى الشّمسِ لا يُدْرِكُ العقلُ رُجْحانًا منها على بعضٍ». اهـ

قوله: (بالشِّدّةِ والضَّعْفِ) هذا واحِدٌ مِن الوجوهِ الثّلاثةِ في اعْتِبارِ الاِخْتِلافِ أي: التَّفاوُتِ، قالَ العَطّارُ (ص٧٤): «المشهورُ في التّشكيكِ اعْتِبارُ التَّفاوُتِ بأحدِ الوُجُوهِ الثّلاثةِ، وهي: ١ ـ الأوّليّةُ بمعنَى التَّقَدُّمِ بالذّاتِ أعني العِلِّيّةَ، ٢ ـ والأَوْلَويّةُ بمعنَى الأَنْسَبيّةِ في نَظَرِ العَقْلِ، ٣ ـ والأَشَدِّيّةُ بمعنَى أَكْثَريّةِ الآثارِ كما في الأَبْيَضِ بالنِّسبةِ إلى الثَّلْجِ والعاجِ، ٤ ـ وبَقِيَ قسمٌ رابعٌ ذَكَرَه الجلالُ في «حاشيةِ التّجريدِ»، وهو: الزِّيادةُ والنُّقْصانُ، لكنّه غيرُ شهيرٍ». اهـ وعِبارةُ البنّانيِّ في «شرحِه» (ص٨٦): «و «المُشَكِّكُ» هو: الكُلِّيُّ الّذي اخْتَلَفَتْ أفرادُه فيه: ١ ـ بأن يكونَ وجودُه في بعضِها أكثرَ كـ«البَياضِ»؛ فإنّه في الثَّلْجِ أكثرُ منه في العاجِ، ٢ ـ أو يكونَ أَقْدَمَ أو أَقْوَى: كـ«الوُجُودِ»؛ فإنّه في القديمِ أَقْوَى منه في الحادِثِ وأَسْبَقُ، وهذا على القولِ بأنّ حقيقةَ الوجودِ في القديمِ والحادِثِ واحِدةٌ، والتّحقيقُ تَبايُنُهما في الحقيقةِ، وأنّ لفظَ «الوُجُودِ» مِن قَبِيلِ المُشْتَرَكِ لا المُشَكِّكِ». اهـ وقولُه: «أو أَقْوَى» قالَ الشّيخُ علي قصّارة في



سُمِّيَ: «**كُلِّيًّا مُشَكِّكًا**»: كـ«**البَياضِ**»؛ فإنّ معناه في الوَرَقِ أَقْوَى مِن مَعناه في القَميصِ مَثَلًا.

والقِسمُ الثّاني ـ وهو ما اتَّحَدَ فيه اللّفظُ وتَعَدَّدَ المعنى ـ يُسَمَّى: «**مُشْتَرَكًا**».

٣ ـ ومثالُ ما تَعَدَّدَ فيه اللّفظُ واتَّحَدَ المعنَى: ١ ـ «**إنسانٌ**» ٢ ـ و«**بَشَرٌ**»؛ فهُما مُترادِفانِ، والنِّسبةُ بينَهما: «**التَّرادُفُ**».

«**حاشيتِه**» (ص٨٦): «تَبِعَ فيه الهلاليَّ، والصّوابُ: «**أو أَوْلَى**»؛ إذِ الأَقْوَى هو الأَشَدُّ والأَكْثَرُ». اهـ

قوله: (**سُمِّيَ**) أي اللّفظُ كمَعْناه كما في «**القُوَيْسنيِّ**» (ص١٧) (**كُلِّيًّا مُشَكِّكًا**) بصيغةِ اسْمِ الفاعلِ، سُمِّيَ بذلك لأنّ النّاظِرَ فيه مُشَكَّكٌ ـ بصيغةِ اسْمِ المفعولِ ـ هل هو مُتَواطِئٌ مِن حيثُ اتِّفاقُ أفرادِه في أصلِ المعنى أو مُشْتَرَكٌ مِن حيثُ اخْتِلافُ أفرادِه بالأَوّليّةِ وغيرِها. اهـ «**خبيصي**» (ص٧٥)، وفي «**حاشيةِ ابْنِ سعيدٍ**»: «نُقِلَ عن بَهْمَنْيار أنه قالَ: «**مِعْيارُ التّشكيكِ**: اسْتِعْمالُ صيغةِ التّفضيلِ». اهـ

قوله: (**سُمِّيَ كُلِّيًّا مُشَكِّكًا**) فالكُلِّيُّ المُشكِّكُ هو: الّذي اخْتَلَفَتْ أفرادُه في مَعْناه.

قوله: (**فإنّ مَعْناه**) أي البَياضِ.

قوله: (**مُشْتَرَكًا**) «**الاشْتِراكُ**» في اللّغة بمعنى المُشارَكةِ، فالمُشْتَرَكُ على الحذفِ والإِيصالِ أيْ: مُشْتَرَكٌ فيه أيِ: اشْتَرَكَتْ تلك المعاني في ذلك اللّفظِ. اهـ «**عطار**» (ص٧٦).

٤ ـ ومثالُ ما تَعَدَّدَ فيه اللّفظُ والمعنَى: «إنسانٌ» و«فَرَسٌ»؛ فهما مُتَبايِنانِ على ما فِيه، والنِّسبَةُ بينَهما: «التَّبايُنُ».

فهذِه الأقسامُ الخمسةُ الّتي ذَكَرَها في قولِه: «ونِسْبَةُ الألفاظِ» البيتَيْنِ،

قوله: (على ما فيه) لعلّه أشارَ إلى أنّ في ذِكْرِه هذا القِسْمَ هُنا إِيرادًا، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص٨٥) عندَ ذكرِ هذا القِسْمِ: «هكذا ذَكَرَ ابْنُ الحاجِبِ هذا القِسْمَ، وكذا السُّبْكيُّ، ونحوُه لِلنّاظِمِ في «شرحِه»، وقد أُورِدَ عليه: أنّ الألفاظَ إذا كانَ كلُّ لفظٍ منها لمعنًى دَخَلَ فيما اتَّحَدَ لفظُه ومعناه، وهو القسمُ الأوّلُ، وذلك يُخِلُّ بالتّقسيمِ، ذَكَرَه ابْنُ هارُون، ونَبَّهَ أيضًا عليه القَرافيُّ في كلامِ السُّبْكيِّ، قالَ: «فيَدْخُلُ أحدُ القِسْمَيْنِ في الآخَرِ». اهـ

قوله: (فهذه الأقسامُ الخَمْسةُ) وهي: ١ ـ الكُلّيُّ المُتَواطِئُ، ٢ ـ والكُلّيُّ المُشَكِّكُ، ٣ ـ والمُشْتَرَكُ، ٤ ـ والمُترادِفُ، ٥ ـ والمُتَبايِنُ:

اللفظ				
١ ـ واحد			٢ ـ متعدّد	
١ ـ المعنى واحد		٢ ـ المعنى متعدّد	١ ـ المعنى واحد	٢ ـ المعنى متعدّد
١ ـ الأفراد متساوية	٢ ـ الأفراد متفاوتة			
لفظ «الإنسان»	لفظ «البياض»	لفظ «العين»	لفظ «الإنسان» ولفظ «البشر»	لفظ «الإنسان» ولفظ «الفرس»
كلّيّ متواطئ	كلّيّ مشكك	مشترك	مترادف	متباين

(تنبيهٌ) اعْلَمْ: أنّ بعضَ هذه النِّسَبِ يَخْتَصُّ بالكُلّيِّ، وهو ١ ـ التَّواطُؤُ ٢ ـ والتَّشاكُكُ كما هو ظاهِرٌ، وأمّا الباقي فهو غيرُ مُخْتَصٍّ به، بل يكونُ في الجُزْئيِّ أيضًا، ١ ـ ومِثالُ التَّبايُنِ فيه «زيدٌ» و«واشِقٍ»، ٢ ـ ومِثالُ الاِشْتِراكِ فيه «زيدٌ» اسْمًا لاِبْنِ عَمْرٍو و«زَيْدٍ» اسْمًا لاِبْنِ بَكْرٍ، ٣ ـ ومِثالُ التَّرادُفِ فيه «زيدٌ»

ومُرادُه بـ«التَّخالُفِ»: التَّبايُنُ.

* * *

و«أبو عبدِ اللهِ»، وبهذا التحقيقِ يُعْلَمُ رَدُّ ما قيلَ مِن أنّ الجُزْئيَّ مِن قَبِيلِ المُتبايِنِ، فافْهَمْ. اهـ «باجوري» (ص٤٧).

قوله أيضًا: (فهذه الأقسامُ الخمسةُ) بَقِيَ عليه ثلاثةٌ، وهي: ١ ـ التَّساوِي ٢ ـ والعُمُومُ والخُصُوصُ مِن وجهٍ ٣ ـ والعُمُومُ والخُصُوصُ بإطْلاقٍ، فضابِطُ الأوّلِ: أن يَتَّحِدا ماصَدَقًا، ويَخْتَلِفًا مفهومًا كما في «الكاتِبِ» و«الضّاحِكِ»، وضابِطُ الثّاني: أن يَجْتَمِعا في مادّةٍ ويَنْفَرِدَ كلٌّ منهما في مادّةٍ أُخْرَى كما في «الإِنْسانِ» و«الأَبْيَضِ»، وضابِطُ الثّالِثِ: أن يَجْتَمِعا في مادّةٍ ويَنْفَرِدَ أحدُهما في مادّةٍ كما في «الإِنْسانِ» و«الحَيَوانِ»، قالَ بعضُ المُحقِّقِين: ويُمْكِنُ إِدْراجُ الأوّلِ في التَّرادُفِ: بأن يُرادَ به ما يَشْمَلُ ما لو كانَ بينَهما الاتِّحادُ ماصَدَقًا فقط، وإِدْراجُ الثّاني والثّالِثِ في التَّخالُفِ: بأن يُرادَ به ما يَشْمَلُ التَّبايُنَ الجُزْئيَّ. اهـ بتَصَرُّفٍ، وعليه فكلامُ المُصنِّفِ مُسْتَوْفٍ لِجُمْلةِ النِّسَبِ الثَّمانِيةِ. اهـ «باجوري» (ص٤٧).



١١ ـ ثُمَّ قالَ:

وَاللَّفظُ إِمَّا ١ـ «طَلَبٌ» ٢ـ أَوْ «خَبَرُ» ... وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

:«أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ «دُعَا» ... وَفِي التَّسَاوِي فَـ«الْتِمَاسٌ» وَقَعَا

تقسيمُ اللّفظِ المُركَّبِ إلى الخبرِ والطَّلَبِ

لمّا ذَكَرَ النّاظِمُ فيما سَبَقَ أنّ اللفظَ حيثُ يُوجَدُ ١ ـ إمّا مُرَكَّبٌ ٢ ـ وإمّا مُفْرَدٌ، وفَرَغَ مِن ذِكْرِ أقسامِ المُفْرَدَ شَرَعَ الآنَ في المُرَكَّبِ، فقَسَّمَه إلى ١ ـ طَلَبٍ ٢ ـ وخَبَرٍ، ثُمّ قَسَّمَ الطَّلَبَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ١ ـ أمْرٍ، ٢ ـ ودُعاءٍ، ٣ ـ والْتِماسٍ. اهـ «قدّورة» (ص٩٠).

١١ ـ أقوالُ الأبياتِ

٣٥ ـ (واللّفظُ) أيِ المُرَكَّبُ، فحَذَفَ الصِّفةَ؛ لِدَلالةِ سِياقِ الكلامِ عليها؛ لأنّ الطَّلَبَ والخَبَرَ لا يكونانِ في المُفْرَداتِ، وإنّما يكونانِ في المُرَكَّباتِ (١ ـ إمّا طَلَبٌ ٢ ـ أو خبرٌ) حَذَفَ مِن كلِّ واحِدٍ منهما شرطَه الّذي يَتَمَيَّزُ به، والتّقديرُ: واللّفظُ المُرَكَّبُ ١ ـ إمّا طَلَبٌ إن أفادَ طَلَبًا، ٢ ـ وإمّا خبرٌ إنِ احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ؛ لأنه إذا فُقِدَ الشّرطانِ كانَ تنبيهًا وإنشاءً (وأوّلٌ) وهو الطَّلَبُ، وهو مُبْتدأٌ، والمُسوِّغُ له إرادةُ التّفصيلِ (ثلاثةٌ) خبرُه (ستُذْكَرُ) في البيتِ التّالي.

٣٦ ـ (١ ـ أَمْرٌ) بدلٌ مِن «ثَلاثةٌ»، وهو: ما دَلَّ على طَلَبِ الفِعْلِ بذاتِه كـ«اضْرِبْ» (معَ اسْتِعْلا) ءٍ، أيْ معَ إِظْهارِ الطّالِبِ العُلُوَّ على المطلوبِ منه (٢ ـ وعَكْسُه) أيْ: عكسُ الاِسْتِعْلاءِ، وهو: ما كانَ على وَجْهِ الخُضُوعِ وإظْهارِ الطّالِبِ الاِنْخِفاضَ عنِ المطلوبِ منه: (دُعا)ءٌ: خبرُ «عكسُه»، أيْ يُسَمَّى بذلك

١١ ـ أَقُولُ:

اللّفظُ ١ ـ إنِ احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ فهو: «خَبَرٌ»: كـ«ـزيدٌ قائِمٌ»،

في الاِصْطِلاحِ (٣ ـ و) الطَّلَبُ (في) حال (التَّساوِي فالْتِماسٌ) بزِيادةِ الفاءِ في الخَبَرِ، أيْ يُسَمَّى بذلك عندَ إظْهارِ الطّالِبِ المُساواةَ لِلمَطْلُوبِ منه (وَقَعا) بألفِ الإطْلاقِ، أيْ: ثَبَتَ، قالَ القُوَيْسنيُّ (ص١٧): «وهذا التّقسيمُ الّذي مَشَى عليه النّاظِمُ طريقةٌ لبعضِهم، والرّاجحُ تسميةُ الكُلِّ «أمرًا»، أو الغَرَضُ مِن التّقسيمِ بَيانُ الخَبَرِ؛ لِأنّ المَنْطِقيَّ لا يَبْحَثُ إلّا عنِ الخَبَرِ، ولا بَحْثَ له عنِ الطَّلَبِ بأقسامِه». اهـ

١١ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (اللّفظُ) كانَ حقُّه أنْ لَو قَيّدَ اللّفظَ بـ«ـالمُرَكَّبِ»؛ لِأنّ كلامَه يُوهِمُ أنّ هذا مِن أقسامِ المُفْرَدِ، وليسَ كذلك. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٢٢).

قوله: (اللّفظُ إنِ احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ فهو خَبَرٌ إلخ) المقصودُ مِن هذا التّقسيمِ إنّما هو: تمييزُ الخَبَرِ عن غيرِه مِن المُرَكَّباتِ؛ إذْ هو الّذي تَتَرَكَّبُ منه الحُجَجُ، ولا تَتَرَكَّبُ مِن الطَّلَبِ ولا مِن سائرِ الإنْشاءاتِ، وإنّما ذُكِرَتْ لِتَمْييزِ الخَبَرِ عن غيرِه، فليستْ مقصودةً في هذا العلمِ، ولمّا لم يُمْكِنْ تمييزُ الخَبَرِ الّذي هو المقصودُ إلّا بذِكْرِ أقسامِ اللّفظِ المُرَكَّبِ ذَكَرَها، فصارَ ذِكْرُه لها بالعَرَضِ، والمقصودُ ما يَتَرَكَّبُ منه الحُجَجُ، وهو الخَبَرُ كما سيَذْكُرُه النّاظِمُ بعدَ هذا في قوله:

ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِهِ جَرَى ... بَيْنَهُمُ قَضِيّةً وخَبَرَا

اهـ «قدّورة» (ص٩٠).

٢ ـ **وإن وُجِدَ** مَعناه بِه فهو: «**طَلَبٌ**» ـ **أيْ إنْشاءٌ** ـ: كقولِك: «**اعْلَمْ يا زيدُ**»،

قوله: (وإن وُجِدَ مَعْناه) أيْ معنى اللّفظِ (به) أي باللّفظِ.

قوله: (طَلَبٌ أيْ إنْشاءٌ) تفسيرُ «الطَّلَبِ» بالإنْشاءِ مبنيٌّ على طريقةِ ابْنِ مالِكٍ وابْنِه ـ وتَبِعَهما النّاظِمُ فيما يَظْهَرُ ـ في تقسيمِ الكلامِ إلى الخبرِ والطَّلَبِ، قالَ السِّجِلْماسيُّ في «**حاشيته على شرح قدّورة**» (ص٩١): «**لهم في تقسيمِ الكلامِ إلى خَبَرٍ وغيرِه ثلاثُ طُرُقٍ**:

الأُولى لابْنِ مالِكٍ وابنِه: أنه يَنْقَسِمُ إلى خَبَرٍ وطَلَبٍ، قالَ ابْنُ هِشامٍ في «**شرحِ اللُّمْعةِ**»: «وليسَ بشيءٍ» يعني: أنّ القِسْمةَ ١ ـ إمّا غيرُ حاصِرةٍ، ٢ ـ أو لأنه أَطْلَقَ الطَّلَبَ على ما فيه الطَّلَبُ وعلى ما لا طَلَبَ فيه، وهو الإنْشاءُ، فيكونُ «**الطَّلَبُ**» مُرادِفًا لِلإنْشاءِ.

الثّانيةُ: أنه يَنقَسِمُ إلى خبرٍ وطَلَبٍ وإنْشاءٍ؛ لِأنّ مدلولَه ١ ـ إنْ تَحَقَّقَ بدونِه فخَبَرٌ، ٢ ـ وإن لم يَتَحَقَّقْ إلّا به ١ ـ فإنْ قَرُبَ زمانُ التَّكَلُّمِ فإنْشاءٌ، ٣ ـ وإن تَأَخَّرَ فطَلَبٌ.

الثّالِثةُ: أنه يَنْقَسِمُ إلى خَبَرٍ وإنْشاءٍ، ثُمّ الإنشاءُ ١ ـ تارةً يُسْنَدُ حَدَثُه لِلمُتَكَلِّمِ: نحوُ: «**بِعْتُ**» و«**طَلَّقْتُ**»، وهو الّذي يَقَعُ في الحالِ، ٢ ـ وتارةً يُسْنَدُ حَدَثُه لِلمُخاطَبِ، وهو الّذي يَتَأَخَّرُ إلى زَمَنِ الاِسْتِقْبالِ.

وعلى هذا فالطّريقةُ الأُولى ـ كما قالَ ابْنُ هِشامٍ ـ ليستْ بشيءٍ، والتّعويلُ على الثّانيةِ والثّالثةِ.

وقدِ اخْتُلِفَ في الطَّلَبِ: هل هو قِسْمٌ برأسِه أو داخِلٌ تحتَ الإنْشاءِ؟،

والأوّلُ يأتي عندَ قولِه: «مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى *» البيتَ.

والثّاني ثلاثةُ أقسامٍ؛ لِأنه ....

وَوَجْهُ الخِلافِ هو: أنّ الطَّلَبَ فيه شائِبةُ حالٍ وشائِبةُ اسْتِقْبالٍ، فنفسُ الطَّلَبِ الّذي وَقَعَ في الحالِ، والمطلوبُ يَتَأَخَّرُ إلى زَمَنِ الاِسْتِقْبالِ، فمَن نَظَرَ إلى شائِبةِ الحالِ أَدْرَجَه في الإِنْشاءِ، ومَن نَظَرَ إلى شائِبةِ الاِسْتِقْبالِ جَعَلَه قِسْمًا برَأْسِه». اهـ.

قوله: **(والأوّلُ)** وهو: ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ **(يأتي)** أيْ في بابِ القَضايا وأحكامِها، وكانَ حَقُّه أَنْ لَوْ أَخَّرَ هذا التّقسيمَ بعدَ المُعَرِّفاتِ وجعلَه مُقدِّمةً لِذِكْرِ القَضايا الّتي هِيَ مَبادِئُ لِذِكْرِ الحُجَجِ؛ لِأنّ المقصودَ إنّما هو الخَبَرُ؛ إذْ هو الّذي منه تَتَرَكَّبُ الحُجَجُ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السّلام الشّنقيطيّ» (ص٢٢).

قوله: **(والثّاني)** وهو الطَّلَبُ **(ثلاثةُ أقسامٍ)** اعْلَمْ: أنّ قولَ النّاظِمِ: «واللّفظُ إمّا طلبٌ» دَخَلَ فيه ١ ـ طَلَبُ الفِعْلِ ٢ ـ وطَلَبُ الكَفِّ، وهو النّهيُ، ٣ ـ وطَلَبُ العِلْمِ بالماهيّةِ، وهو الاِسْتِفهامُ، ثُمّ طَلَبُ الفِعْلِ ١ ـ إِنْ كانَ على وجهِ الاِسْتِعْلاءِ سُمِّيَ «أمرًا»، ٢ ـ وإن كانَ على وجهِ الخُضُوعِ ـ وهو ضِدُّ الاِسْتِعْلاءِ ـ سُمِّيَ: «دُعاءً» و«سُؤالًا»، ٣ ـ وإِنْ كانَ الطَّلَبُ مُجَرَّدًا عنِ الاِسْتِعْلاءِ والخضوعِ سُمِّيَ: «الْتِماسًا»، هذا معنى ما ذَكَرَه النّاظِمُ، وقد ظَهَرَ لكَ مِن هذا: أنّ المُقَسَّمَ إلى أمرٍ ودُعاءٍ والْتِماسٍ إنّما هو طَلَبُ الفِعْلِ، وعليه يُحْمَلُ قولُه: «وأوّلٌ ثلاثةٌ ستُذْكَرُ» إلخ، أيْ: والأوّلُ الّذي هو طَلَبُ الفِعْلِ ثلاثةٌ إلخ، فيكونُ الطَّلَبُ المُقابِلُ لِلخَبَرِ مُتَناوِلًا لِلطَّلَباتِ الثّلاثِ: ١ ـ طَلَبِ الفِعْلِ، ٢ ـ وطَلَبِ التَّرْكِ، ٣ ـ وطَلَبِ العِلْمِ بالماهيّةِ، والطَّلَبُ المُقَسَّمُ إلى أمرٍ ودُعاءٍ والْتِماسٍ خاصٌّ بطَلَبِ الفِعْلِ، وبهذا يَسْتَقِيمُ الكلامُ، ويَحْتَمِلُ ـ وهو الظّاهِرُ ـ أنه أرادَ بقولِه: «إمّا طَلَبٌ» طَلَبَ الفِعْلِ

١ ـ إِن كانَ مِن مُسْتَعْلٍ: كقولِ المخدومِ لخادِمِه: «**اسْقِنِي ماءً**» فهو: «**أَمْرٌ**»، ٢ ـ وإن كانَ مِن الأَدْنَى ـ: كقولِ الخادمِ لِسَيِّدِه: «**أَعْطِنِي دِرْهَمًا**» ـ فهو: «**دعاءٌ**»، ٣ ـ وإن كانَ مِن مُساوٍ يُسَمَّى: «**التِماسًا**»: كقولِ بعضِ الخَدَمَةِ



فقط، ثُمّ قَسَّمَه إلى أمرٍ ودُعاءٍ والْتِماسٍ، ويكونُ سَكَتَ عن طَلَبِ التَّرْكِ بخصوصِه، وهو النّهيُ، بل أَدْرَجَه في قِسْمِ الأمرِ؛ بِناءً على أنّ تَعَلُّقَ الفعلِ بطلبِ النّهيِ هو طَلَبُ فِعْلِ الضِّدِّ، ولِذا قِيلَ: النّهيُ عنِ الشّيءِ أمرٌ بضِدِّه المُقابِلِ له، والاِسْتِفْهامُ مُنْدَرِجٌ في قِسْمِ التّنبيهِ، ومنهم مَن جَعَلَه مِن قِسْمِ الطَّلَبِ، وبنحوِ هذا قَرَّرَ السَّيِّدُ الشّريفُ كلامَ الخُونَجيِّ. اهـ «قدّورة» (ص٩٠).

قوله: (إِن كانَ مِن مُسْتَعْلٍ): بأن جَعَلَ الطّالبُ نفسَه عاليًا على المطلوبِ سَواءٌ كانَ ذلك في نفسِ الأمرِ أَوْ لا. اهـ «شرح قدّورة» (ص٩٠)، ثُمّ إِنّ اشْتِراطَ النّاظِمِ ـ وعليه الشّارحُ ـ الاِسْتِعْلاءَ في الأمرِ هو **أحدُ الأقوالِ الأَرْبعةِ**، واختارَه جَماعةٌ؛ لِتَبادُرِ الفَهْمِ عندَ سَماعِ صِيغتِه إلى ذلك، والتَّبادُرُ علامةُ الحقيقةِ، ٢ ـ **وقيلَ**: يُشْتَرَطُ العُلُوُّ في نفسِ الأمرِ، وعليه الشِّيرازيُّ والسَّمْعانيُّ والمُعْتزِلةُ، ٣ ـ **وقيلَ**: يُشْتَرَطُ العُلُوُّ والاِسْتِعْلاءُ معًا، ٤ ـ **وقيلَ**: لا يُشْتَرَطُ عُلُوٌّ ولا اسْتِعْلاءٌ، وهو الّذي صَدَّرَ به السُّبْكيُّ وعَطَفَ عليه غيرَه بـ«**قِيلَ**»، وهو الأصحُّ عندَ علماءِ الأصولِ، مُسْتَدِلِّين بقولِه تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥]، **وأُجِيبَ**: ١ ـ بأنّ «**الأمرَ**» بمعنَى المَشُورةِ في الفعلِ، ٢ ـ وبأنّ فرعونَ إِذْ ذاكَ كانَ مُتَسَفِّلًا لهم. اهـ «قدّورة» (ص٩٠).

قوله: (فهو أمرٌ) وشَمِلَ الأمرُ صيغةَ الأمرِ عندَ علماءِ النُّحاةِ: كـ«**أَكْرِمْ**»، واسْمَ الفِعْلِ: كـ«نَزالِ»، والمُضارِعَ باللّامِ: نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾. اهـ «قدّورة» (ص٩٠).



لِبعضٍ: «أعطِني عِمامَتي».

وهذا معنَى قولِه: «وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبُر ❊» البَيْتَيْنِ، وفي هذا المبحثِ كلامٌ في علمِ الأصولِ.

❊ ❊ ❊

قوله: (وهذا) أيْ ما ذَكَرَه في الشّرحِ.

قوله: (وفي هذا المَبْحَثِ كلامٌ في عِلْمِ الأصولِ) هو في «جمعِ الجَوَامِعِ» و«لُبِّ الأُصُولِ» مِن مَباحِثِ الأَخْبارِ مِن الكتابِ الثّاني في السُّنّةِ.

تتمّة

قالَ الشّيخُ علي قصّارة في «حاشيتِه على شرح البنّانيِّ» (ص٩٣): «إذا أَرَدْتَ اسْتِيفاءَ ضَبْطِ الأقسامِ فاعْلَمْ: أنّ المُرَكَّبَ اللّسانيَّ ١ ـ إمّا مُهْمَلٌ: كالهَذَيانِ، وهو لفظٌ مُرَكَّبٌ لا معنَى له بالوَضْعِ، وهو موجودٌ، خِلافًا للإمامِ الرّازيِّ، وليسَ موضوعًا، ٢ ـ أو مُسْتَعْمَلٌ: بأن يكونَ له معنًى، والمُسْتَعْمَلُ ١ ـ إمّا تامٌّ ٢ ـ أو غيرُه، والتّامُّ إمّا ١ ـ أن يُفِيدَ بالوَضْعِ طَلَبًا ٢ ـ أمْ لا، والمُفيدُ لِلطَّلَبِ ١ ـ إمّا أن يُفِيدَ طَلَبَ ذِكْرِ الماهيّةِ، وهو: «الاِسْتِفْهامُ»: نحوُ: «ما هذا؟»، ٢ ـ أو طَلَبَ تحصيلِها معَ الاِسْتِعْلاءِ، وهو: «الأمرُ»: نحوُ: «قُمْ»، ٣ ـ أو طَلَبَ الكَفِّ عنها كذلك، وهو: «النَّهْيُ»: نحوُ: «لا تَقْعُدْ»، ٤ ـ أو معَ التَّساوِي والخُضُوعِ فهُما: «دُعاءٌ» و«الْتِماسٌ»، وغيرُ المُفيدِ لِلطَّلَبِ ١ ـ إنْ كانَ لا يَحْتَمِلُ صِدْقًا ولا كَذِبًا فهو: «تنبيهٌ» و«إنْشاءٌ» أيْ: يُسَمَّى بكُلٍّ مِن الأَمْرَيْنِ، ٢ ـ وإِن كانَ يَحْتَمِلُ ما ذُكِرَ فهو: «خبرٌ»، فهذه تِسْعةُ أقسامٍ». اهـ

١٢ ـ ثُمَّ قالَ:

٦ ـ فَصْلٌ فِي بَيانِ «الْكُلِّ» و«الْكُلِّيَّةِ» و«الجُزْءِ» و«الجُزْئِيَّةِ»

١ ـ «اَلْكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ   كـ«كُــلُّ ذَاكَ لَــيْسَ ذَا وُقُــوعِ»

---

٦ ـ فصلٌ في بَيانِ الكُلِ والكُلِّيَةِ والجُزْءِ والجُزْئيَةِ

قوله: (فصلٌ في بَيانِ الكُلِّ إلخ) لمّا تَقَدَّمَ في كلامِ النّاظِمِ ذكرُ «الكُلِّيِّ» و«الجُزْئيِّ» اسْتَتْبَعَه بإفادةِ معنى «الكُلِّ» و«الكُلِّيَةِ» و«الجُزْءِ» و«الجُزْئيَةِ»؛ لاشْتِراكِ «الكُلِّ» و«الكُلِّيَةِ» معَ «الكُلِّيِّ» في المادّةِ، واشْتِراكِ «الجُزْءِ» و«الجُزْئيّةِ» معَ «الجُزْئيِّ» في مادّتِه، وإلّا فمَعانِيها مُتَباعِدةٌ، ولهذا الاشْتِراكِ اللّفْظيِّ ذَكَرَها القَرافيُّ والزَّرْكشيُّ مجموعةً في مَحَلٍّ واحِدٍ، قالَ القَرافيُّ بعدَ ذكرِ «الكُلِّيِّ» و«الجُزْئيِّ»: «ويَنْبَغِي أن يُعْلَمَ مع ذلك «الكُلِّيَّةُ» و«الكُلُّ» و«الجُزْئيَّةُ» و«الجُزْءُ»، فذَكَرَها، ثُمّ قالَ: «وهذه الحَقائِقُ يُحْتاجُ لها كثيرًا في أصولِ الفقه، فيَنْبَغِي أن تُعْلَمَ». اهـ «قدّورة» (ص٩٣) ونحوُه في «المَلَويِّ» (ص٧٨)، قالَ الصَّبّانُ: «فجُمْلَةُ الألفاظِ سِتّةٌ: ثلاثةٌ مَبْدُوءةٌ بالكافِ، وثَلاثةٌ مبدوءةٌ بالجيم». اهـ

١٢ ـ أقوالُ الأبياتِ

٣٧ ـ (الكُلُّ) عندَ المَناطِقةِ هو: (حُكْمُنا) مَعاشِرَ المَناطِقةِ (على المَجْمُوعِ) أيْ مجموعِ الأفرادِ وذلكَ (كـ)حديثِ ذِي اليَدَيْنِ حينَ سَأَلَه ﷺ لمّا سَلَّمَ مِن رَكْعَتَيْنِ سهوًا بقولِه: «أَقُصِرَتِ الصّلاةُ أم نَسِيتَ يا رَسُولَ اللهِ؟»: («كُلُّ ذاكَ) أيْ مجموعُه، واسْمُ الإشارةِ راجعٌ إلى القَصْرِ والنِّسْيانِ (ليسَ ذا وُقُوعٍ») أيْ: ليسَ واقِعًا، ويأتي لِلشّارحِ الكلامُ على هذا المِثالِ وأنه

٢ ـ وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عُلِمَا

٣ ـ وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الجُزْئِيَّةْ» ٤ ـ و«الْجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

١٢ ـ أَقُولُ:

١ ـ «الكُلُّ» هو: المجموعُ المحكومُ عليه: كقولِك: «أهلُ الأَزْهَرِ

ليسَ مِن بابِ الكُلِّ، بل هو مِن بابِ الكُلِّيَّةِ.

٣٨ ـ (وحَيْثُما لِكُلِّ) أيْ على كُلِّ (فَرْدٍ حُكِمَا فإنّه) أيِ الحكمَ أو القَضيّةَ، وذَكَّرَ الضّميرَ لِتأَوُّلِها بالقولِ: (كُلِّيّةٌ قد عُلِما): نحوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقولُه: «كُلِّيّةٌ» ١ ـ بالرّفع خبرُ «إنّ»، فيكونُ قوله بعدَه: «قد عُلِما» تكملةً للبيتِ، ٢ ـ ويجوزُ نصبُه بجَعْلِه مفعولًا ثانيًا لِـ«عُلِمَ» أيْ: عَلِمَه المَناطِقةُ كُلِّيّةً.

٣٩ ـ (والحكمُ لِلبَعْضِ) اللّامُ فيه بمعنى «على» كالّذي قبلَه (هو: الجُزْئيّةْ) وذلك كما في قولِك: «بعضُ الحَيَوانِ إنْسانٌ» (و«الجزءُ») مبتدأٌ (مَعْرِفتُه) مُبْتَدأٌ ثانٍ خبرُه قولُه: (جَلِيّةْ) والجملةُ مِن المُبْتَدَإِ الثّاني وخبرِه خبرٌ لِلمُبْتَدَإِ الأوّلِ، أيْ: واضِحةٌ؛ إذِ «الجزءُ» هو: ما تَرَكَّبَ منه ومِن غيرِه كلٌّ.

١٢ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (هو: المجموعُ المحكومُ عليه) في النّسخِ المطبوعةِ: «المحمكومُ به»، والتّصحيحُ مِن بعضِ النّسخِ المخطوطةِ، ثُمّ هذا تعريفٌ لِلكُلِّ في اللّغةِ، وأمّا «الكُلُّ» اصْطِلاحًا فهو: الحكمُ على المجموعِ كما عَرَّفَ النّاظِمُ، قالَ الصَّبّانُ (ص٧٨): «اعْلَمْ: أنّ «الكُلَّ» في الحقيقةِ هو: الموضوعُ ـ أعني

. . . .

المجموعَ ـ المحكومُ عليه، فتَسْمِيَةُ الحكمِ: «كُلًّا» مِن بابِ تسميةِ الشّيءِ باسْمِ مُتَعَلَّقِه أيْ: لمّا تَعَلَّقَ الحكمُ بالكُلِّ سُمِّيَ: «كُلًّا» وصارَ حقيقةً اصْطِلاحيّةً». اهـ

قالَ البَنانيُّ في «شرحِه» (ص٩٣): «**الكُلُّ**: عِبارةٌ عنِ الحُكْمِ على المجموعِ مِن حيثُ هو مجموعٌ أيْ: مِن غيرِ اسْتِقْلالِ واحِدٍ به عن آخَرَ، سواءٌ كانَ الحكمُ ثابِتًا ١ ـ لِكُلِّ الأَفْرادِ معَ عدمِ الإسْتِقْلالِ: نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧]، ٢ ـ **أو لِبعضِها** مع عَدَمِ الإسْتِقْلالِ أيضًا: نحوُ: «**كلُّ بَنِي تميمٍ يَحْمِلُون الصَّخْرةَ العَظِيمةَ**»؛ فإنّ الحملَ لا يَعُمُّ جميعَهم؛ إذْ قد يكونُ فيهم مَن لا يَحْضُرُ، ثُمّ البعضُ الّذي حَضَرَ لا يَسْتَقِلُّ كلُّ واحِدٍ منهم بالحَمْلِ، بل يَتَعاوَنُون، وقد يُسَمَّى هذا الثّاني أيضًا بـ«**البَعْضِ المجموعيِّ**». اهـ

تَنْبِيهٌ: قالَ السِّجِلْماسيُّ في «**حاشِيتِه على شرحِ قدّورة**» (ص٩٥): «**اعْلَمْ**: أنّ «**الكُلَّ**» ١ ـ يُطْلَقُ تارةً على الماهيّةِ المُرَكَّبةِ مِن أجزاءٍ، وهذا المعنى يُقابِلُه «**الجُزْءُ**»، ٢ ـ ويُطْلَقُ تارةً على الحكمِ الثّابِتِ للمجموعِ أو لِلبعضِ مِن غيرِ اسْتِقْلالٍ، ويُقابِلُه بهذا المعنى «**الكُلِّيّةُ**» و«**الجُزْئِيّةُ**»، وذلك: أنّ الحكمَ:

١ ـ إذا ثَبَتَ لِكُلِّ الأفرادِ ١ ـ فإمّا أن لا يَسْتَقِلَّ به واحدٌ: نحوُ: عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧]؛ فإنّ الحملَ ثابِتٌ للأفرادِ الثّ غيرِ اسْتِقْلالٍ، ويُسَمَّى هذا: «**كُلًّا مجموعيًّا**»، ويُقابِلُه «**الكُلّ الجميعيّ**» وأن يَثْبُتَ الحكمَ لِكُلِّ فَرْدٍ: نحوُ: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥] هو «**الكُلِّيّةُ**».

٢ ـ وإذا ثَبَتَ لِلبعضِ ١ ـ فإمّا أن لا يَسْتَقِلَّ به واحِدٌ دونَ آخَرَ: نحوُ:

. . . .

«كُلُّ بني تميمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ العَظِيمةَ»؛ فإِنّ الحَمْلَ لا يَسْتَغْرِقُ جميعَهم، بل يَحْضُرُ بعضُهم، ثُمّ هذا البعضُ لا يَقْدِرُ كلٌّ واحِدٍ منهم على حملِ الصّخرةِ المذكورةِ، بل لا بُدَّ مِن تَعاوُنٍ، وهذا هو «الكُلُّ» الّذي لم يَثْبُتِ الحكمُ فيه لِكُلِّ الأفرادِ، ولَكَ أن تُسَمِّيَه: «بعضًا مجموعيًّا»، ٢ ـ ويُقابِلُه «البعضُ الجميعيُّ»، وهو: ما يَثْبُتُ فيه الحكمُ لِكلِّ واحدٍ مِن أفرادِ ذلك البعضِ اسْتِقْلالًا: نحوُ: «بعضُ الحَيَوانِ إِنْسانٌ»، وهذا هو «الجُزْئيّةُ».

فخَرَجَ مِن هذا أنّ القِسْمةَ سُداسيّةٌ: ١ ـ «كُلٌّ» مُطْلَقٌ على الماهيّةِ، ٢ ـ ويُقابِلُه «جُزْءٌ»، ٣ ـ و«كُلٌّ مجموعيٌّ»، ٤ ـ ويُقابِلُه «الكُلِّيّةُ»، وهي: «الكُلُّ الجميعيُّ»، ٥ ـ و«بعضٌ مجموعيٌّ»، ٦ ـ ويُقابِلُه «الجُزْئيّةُ»، وهي: «البعضُ الجميعيُّ». اهـ

وحاصِلُ ما ذَكَرَه السِّجِلْماسيُّ في لفظِ «الكُلِّ» أنّ له ثلاثَ إِطْلاقاتٍ:

١ ـ إطلاقٌ على الماهيّةِ المُرَكَّبةِ مِن أجزاءٍ، ويُقابِلُه «الجُزْءُ».

٢ ـ وإِطْلاقٌ على الحكم على كُلِّ الأفرادِ مِن غيرِ اسْتِقْلالِ واحدٍ، وهو: «الكُلُّ المجموعيُّ»، ويُقابِلُه «الكُلُّ الجميعيُّ»، وهو «الكُلِّيّةُ».

٣ ـ وإِطْلاقٌ على بعضِ الأفرادِ مِن غيرِ اسْتِقْلالِ واحدٍ، وهو: «البعضُ المجموعيُّ»، ويُقابِلُه «البعضُ الجميعيُّ»، وهو «الجُزْئيّةُ».

وهذا جَدْوَلُ الحاصِلِ معَ الأَمْثِلةِ:

علماءُ» ؛ إِذْ فيهم مَن لَم يَشُمَّ لِلعلمِ رائِحةً.

<table>
<tr><th colspan="3">الـكـلّ</th></tr>
<tr><td rowspan="2">١ـ يطلق على الماهيّة
المركّبة من أجزاء
مثاله : «البيت»
فإنّه مركّب من جُدُر وأبواب</td><td colspan="2">٢ـ يطلق على الحكم</td></tr>
<tr><td>١ـ على كلّ الأفراد
من غير استقلال واحد
(كلّ مجموعيّ)
مثاله : «أهل الأزهر علماء»
أي : مجموعهم</td><td>٢ـ على بعض الأفراد
من غير استقلال واحد
(بعض مجموعيّ)
مثاله: «كلّ بني تميم يحملون
الصّخرة العظيمة» أي: بعضهم</td></tr>
<tr><th colspan="3">يـقـابـلـه</th></tr>
<tr><td>١ـ «الجزء»
وهو : ما تركّب منه ومن غيره «كلّ»
مثاله : الجدر والأبواب
المركّب منها البيت</td><td>٢ـ «الكليّة»
(كلّ جميعيّ)
وهي : الحكم على كلّ فرد
مثاله : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾</td><td>٣ـ الجزئية
(بعض جميعيّ)
وهي : الحكم على بعض الأفراد
مثاله : «بعض أهل الأزهر علماء»</td></tr>
</table>

قوله: (كقولِك: أهلُ الأَزهَرِ عُلَماءُ) هذا مِثالٌ للمجموعِ المُسْتَعْمَلِ في بعضِ أَفْرادِه، وهو مَجازٌ، قالَ الصَّبّانُ (ص٧٨): «... **والحاصِلُ**: أنّ «**المجموعَ**» ١ ـ **حقيقةٌ** في جميعِ الأفرادِ باعْتِبارِ اجْتِماعِهم، ٢ ـ **مَجازٌ** في البعضِ». اهـ ومَثَّلَ لِلأَوّلِ بنحوِ: «**كُلُّ رَجُلٍ مِن بَني تميمٍ يَحْمِلُ الصَّخرةَ العظيمةَ**» ؛ فإنّه حُكِمَ فيه على مجموعِ بني تميمٍ ـ أيْ على أفرادِهم باعْتِبارِ اجْتِماعِهم ـ بحملِ الصَّخرةِ العظيمةِ ؛ لِعَدَمِ اسْتِقْلالِ كُلِّ واحِدٍ منهم بالحملِ، ومَثَّلَ لِلثّاني بنحوِ: «**أهلُ الأَزْهَرِ علماءُ**» أيْ: بعضُهم لا كلُّهم ؛ وذلك لِأنّ منهم مَن لا يَشُمُّ لِلعِلْمِ رائِحةً.

قوله: (**إِذْ فيهم مَن لا يَشُمُّ لِلعِلْمِ رائِحةً**) هذا عِلّةٌ لغيرِ المذكورِ، **والتّقديرُ**: ومعنى قولِنا: «**أهلُ الأَزْهَرِ عُلماءُ**» أيْ: مجموعُهم لا جميعُهم ؛ لِأنّ فيهم مَن لا يَشُمُّ للعلمِ رائِحةً.

٢ ـ و«**الكُلِّيَّةُ**»: الحكمُ على كُلِّ فَرْدٍ: كقولِك: «كلُّ إنسانٍ قابلٌ لِلفَهْمِ».

٣ ـ و«**الجُزْئِيَّةُ**»: الحكمُ على بعضِ الأفرادِ: كقولِك: «بعضُ أهلِ الأَزْهَرِ علماءُ».

٤ ـ و«**الجُزْءُ**»: ما تَرَكَّبَ منه ومِن غيرِه كُلٌّ: ....

قوله: (**والكُلِّيَّةُ: الحكمُ على كلِّ فَرْدٍ**) وتُطْلَقُ «الكُلِّيَّةُ» أيضًا على القَضيّةِ المُشْتَمِلةِ عليه ـ أيْ على الحكمِ على كُلِّ فَرْدٍ ـ سَواءٌ كانَتْ مُسوَّرةً بـ«كُلّ» أو بغيرِها مِن أسوارِ الكُلِّيّةِ كما يأتي في القَضايا. اهـ «شرح البناني» (ص٩٥)، وهذا جَدْوَلٌ يُبيِّنُ أنّ «الكُلِّيَةَ» عندَ المَناطِقةِ تُطْلَقُ ١ ـ على الحكمِ الثّابِتِ لِكلِّ فَرْدٍ، ٢ ـ وعلى القضيّةِ المُشْتَمِلةِ على الحكمِ الثّابِتِ لِكلِّ فَرْدٍ، وهُما إطْلاقانِ أوّلُهما باعْتِبارِ المعنى، والثّاني باعْتِبارِ اللّفظِ:

الكلّيّة	
١ـ باعتبار المعنى تطلق على الحكم الثّابت لكلّ فرد	٢ـ باعتبار اللفظ تطلق على القضيّة المشتملة على الحكم الثّابت لكلّ فرد
نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾	

قوله: (كلُّ إِنْسانٍ قابلٌ لِلفَهْمِ) ونحوُ قولِه تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ذَكَرَهُما المَلَوِيُّ (ص٨٠).

قوله: (بعضُ أهلِ الأزهرِ عُلماءُ) وكقولِك: «بعضُ الحَيَوانِ إِنْسانٌ»، ولا فَرْقَ في ذلك البعضِ بين أن يكونَ واحدًا أو أكثرَ. اهـ «باجوري».

١ ـ كالسَّمَارِ ٢ ـ والخَيْطِ لِلحَصيرِ، فكُلٌّ منهما يُقالُ له: «**جُزْءٌ**»، والحصيرُ: «**كلٌّ**».

وأشارَ المُصنِّفُ بقولِه: «**ككلِّ ذاكَ**» إلخ إلى حديثِ ذي اليدَيْنِ المشهورِ لمّا قالَ لِلمُصطَفَى ﷺ: «**أَقُصِرَتِ الصّلاةُ أمْ نَسِيتَ يا رسولَ اللهِ**»؟ فقالَ: «**كُلُّ ذلِكَ لَمْ يَكُنْ**»، ....

قوله: (كالسَّمارِ) بفتحِ السِّين وتخفيفِ الميم، وآخِرُه راءٌ، وهو: نَباتٌ عشبيٌّ مِن الفصيلةِ الأَسَلِيّةِ يَنْبُتُ في المَناقِعِ والأَراضِي الرَّطْبةِ، ويُسْتَعْمَلُ في صُنْعِ الحُصُرِ والسِّلالِ. اهـ «**معجم وسيط**» (ص٤٤٨)، وفي بعضِ النّسخِ المخطوطةِ: «كالسّمر»، والمُثْبَتُ مِن النّسخِ المطبوعةِ.

قوله: (**كالسَّمارِ والخَيْطِ**) مِثالانِ لِلجُزْءِ.

قوله: (**ذِي اليَدَيْنِ**) اسمُه: خِرْباقٌ. اهـ «**شرح البناني**» (ص٩٤)، قالَ الشّيخُ علي قصّارة في «**حاشيته**» (ص٩٤): «وفي «**شرح الخريدةِ**» لشيخِنا أنّ اسْمَه: عَمْرُو بْنُ أداد، ولُقِّبَ بـ«**ذِي اليَدَيْنِ**» لِضَبْطِه، وقيلَ: لطولِ يَدَيْه». اهـ وفي «**المَواهِبِ اللّدُنِّيّةِ**» (٣/٢٥٤) لِلزَّرْقانيِّ: (**الخِرْباقُ**) بكسرِ الخاءِ المُعْجَمةِ، وسكونِ الرّاءِ، بعدَها مُوَحَّدةٌ، وآخِرُه قافٌ، هو اسْمُ ذِي اليَدَيْنِ كما ذَهَبَ إليه الأكثرُ، وطُولُ يَدَيْه ١ ـ يُمْكِنُ أن يُحْمَلَ على الحقيقةِ، ٢ ـ أو كِنايةٌ عن طُولِهما بالعَمَلِ أو البَذْلِ». اهـ

قوله: (كلُّ ذلك لم يَكُنْ) هذا لفظُ الحديثِ، وبه تَعْلَمُ أنّ قولَ النّاظِمِ: «**ككُلِّ ذاكَ ليسَ ذا وُقُوعِ**» نَقْلٌ له بالمعنى، وفيه خِلافٌ، فالأكثرُ مِن العلماءِ ومِنهم الأئمّةُ الأربعةُ على جَوازِه ولو كانَ قُدْسيًّا لِلعارِفِ، ودليلُهم: ما رَواه

والتّحقيقُ: أنه مِن بابِ الكُلِّيَّةِ لا الكُلِّ؛ ....

الطَّبَرانيُّ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بْنِ سَلْمانَ اللَّيْثيِّ، قالَ: قُلْتُ: يا رسولَ اللهِ إنِّي أَسْمَعُ منك الحديثَ، لا أَسْتَطِيعُ أن أَرْوِيَه كما أَسْمَعُ منك، يَزِيدُ حَرْفًا ويَنْقُصُ حرفًا، فقالَ: «**إذا لم تُحِلُّوا حَرَامًا، ولم تُحَرِّمُوا حلالًا فَلا بَأْسَ**»، فذَكَرَ ذلك لِلحَسَنِ، فقالَ: «لولا هذا ما حَدَّثْنا»، نَقَلَه العبّاديُّ. اهـ «**حاشية الشيخ علي قصارة**» (ص٩٤).

قوله: (**والتّحقيقُ**) كما حَقَّقَه السَّعْدُ وغيرُه. اهـ «**شرح البناني**» (ص٩٤): (**أنه**) أيْ قولَه: «**كُلُّ ذلك لم يَكُنْ**» (**مِن بابِ الكُلِّيَّةِ**) فهو حُكْمٌ على كلِّ واحِدٍ مِن القَصْرِ والنِّسيانِ بعدمِ الوُقُوعِ لا مُنْفَرِدَيْنِ ولا مُجْتَمِعَيْنِ (**لا**) مِن بابِ (**الكُلِّ**) فليسَ حُكْمًا على القَصْرِ والنِّسْيانِ بعدمِ الوُقُوعِ حالةَ كونِهما مُجْتَمِعَيْنِ، فلا يَنْفِي أنّ أحدَهما وَقَعَ، وإنّما كانَ قولُه: «**كلُّ ذلك لم يَكُنْ**» مِن بابِ الكُلِّيّةِ لا الكُلِّ **لِوُجُوهٍ أربعةٍ**:

أحدُها: أنّ «**كُلًّا**» إذا وَقَعَ في حَيِّزِها نفيٌ كانَتْ لِعُمُومِ السَّلْبِ، لا لِسَلْبِ العُمُومِ، هذا هو المُقرَّرُ في اللّغةِ، ولذا عَدَّه المَناطِقةُ مِن أسوارِ الكُلِّيّةِ السّالِبةِ: نحوُ: «**كُلُّ حَيوانٍ ليسَ بحَجَرٍ**»، بخِلافِ عكسِه: نحوُ: «**ليسَ كُلُّ حَيوانٍ بإِنْسانٍ**» فمِن أسوارِ الجُزْئيّةِ السّالِبةِ.

الثّاني: أنّ السّائِلَ بـ«**أَمْ**» والهمزةِ يَطْلُبُ تعيينَ أحدِ أَمْرَيْنِ يَعْتَقِدُ ثُبُوتَ أحدِهما، وجَوابُه لا يكونُ إلّا بتَعْيِينِ أحدِهما، أو بنفيِ كلٍّ منهما رَدًّا على السّائلِ وتَخْطِئةً له في اعْتِقادِهِ ثُبُوتَ أحدِهما، ولا يَصِحُّ بنفيِ الجمعِ بينَهما؛ لأنّ السّائِلَ لم يَعْتَقِدِ الجمعَ بينَهما حتّى يُجابَ بنفيِه.

بِدليلِ قولِه لِلمُصطَفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بل بعضُ ذلك قد كانَ».

* * *

والثّالِثُ: ما رُوِيَ أنه لمّا قالَ النّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ» قالَ ذُو اليَدَيْنِ: «بَلْ بعضُ ذلك قد كانَ»، فلو كانَ قولُه: «كلُّ ذلك لم يَقَعْ» مِن بابِ الكُلِّ ـ أيْ لِنَفْيِ المجموعِ وثُبُوتِ البعضِ ـ لَما حَسُنَ مِن ذي اليَدَيْنِ أن يقولَ: «بعضُ ذلك قد كانَ».

الرّابعُ: أنه لمّا قالَ ذُو اليَدَيْنِ: «بعضُ ذلك قد كانَ» قالَ النّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلشَّيْخَيْنِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ـ: «أَحَقٌّ ما يقولُ ذُو اليَدَيْنِ؟»، فقالَا: «نَعَمْ»، فلو كانَ قصدُه بقولِه أوّلًا: «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ» ثبوتُ البعضِ ما سَأَلَ عن ذلك آخِرًا.

فإنْ قُلْتَ: حيثُ تَبَيَّنَ أنّ «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ» كُلِّيَّةٌ لا كُلٌّ فما وَجْهُ صِدْقِها، والفَرْضُ أنه قد وَقَعَ أحدُهما، وهو النِّسْيانُ؟.

أُجِيبَ: بأنّ المُرادَ: «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ في ظَنِّي»؛ بقرينةِ المُراجَعةِ وسُؤالِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلشّيخَيْنِ آخِرًا. اهـ «شرح البناني» (ص٩٤)، ونحوُه في «المَلَوِيِّ» (ص٧٩)، قالَ المَلَويُّ: «قالَ سيدي سعيد: هذا التّمثيلُ جارٍ على تأويلٍ مرجوحٍ كما نَبَّهَ عليه الأُبِّيُّ وغيرُه، والرّاجحُ: أنه مِن بابِ الكُلِّيّةِ أيْ لم يَقَعْ واحدٌ منهما»، وذَكَرَ الأدلّةَ على ذلك، قالَ المَلَوِيُّ: «ويُجابُ عنِ المُؤَلِّفِ: بأنّ البحثَ في المُثُلِ ليسَ مِن دأبِ الفُحُولِ». اهـ

قوله: (بدليلِ قوله للمُصْطَفى إلخ) هذا واحِدٌ مِن الوُجُوهِ الأربعةِ المارّةِ آنِفًا.

١٣ ـ ثُمَّ قالَ:

٧ ـ فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ

مُعَــرِّفٌ عَلَــى ثَلاثَــةٍ قُسِــمْ حَــدٌّ وَرَسْــمِيٌّ وَلَفْظِــيٌّ عُلِــمْ

٧ ـ فصلٌ في المُعرِّفاتِ

قوله: (فصلٌ في المُعرِّفاتِ) اعْلَمْ: أنّ غَرَضَ المَنْطِقيِّ: معرفةُ ما يُوصِلُ ١ ـ إلى التَّصوُّرِ، وهو القولُ الشّارحُ، ٢ ـ أو إلى التّصديقِ، وهو الحُجّةُ، ولِكلٍّ منهما مُقدِّمةٌ، ولمّا فَرَغَ مِن مُقدِّمةِ الأوّلِ أَخَذَ في بَيانِه، فقالَ: (فصلٌ في المُعرِّفاتِ إلخ). والمُعرِّفاتُ أربعةٌ: ١ ـ حدٌّ تامٌّ، ٢ ـ وحَدٌّ ناقِصٌ، ٣ ـ ورَسْمٌ تامٌّ، ٤ ـ ورَسْمٌ ناقِصٌ، ودليلُ حَصْرِه في الأربعةِ: أنه ١ ـ إمّا أن يكونَ بجميع الذّاتيّاتِ، فهو: «الحَدُّ التّامُّ»، ٢ ـ أو ببعضِها فـ«ـالحَدُّ النّاقِصُ»، ٣ ـ أو بالجِنْسِ القَريبِ والخاصّةِ فـ«ـالرَّسْمُ التّامُّ»، ٤ ـ أو بغيرِ ذلك فـ«ـالرَّسْمُ النّاقِصُ»، ٥ ـ وبَقِيَ خامِسٌ، وهو «التّعريفُ اللَّفْظيُّ»، وهو: ما أَنْبَأَ عنِ الشّيءِ بلفظٍ أَظْهَرَ مُرادِفٍ مثلُ: «العُقارِ: الخَمْرُ». اهـ «شرح شيخ الإسلام زكريا على إيساغوجي» (ص٦١ ـ ٦٢)، وقوله: «وبَقِيَ خامِسٌ» نَقْضٌ لِلحَصْرِ السّابِقِ، وأُجِيبَ عنه: بأنه راجعٌ إلى التّعريفِ بالخاصّةِ؛ لأنّ اللّفظَ مِن خَواصِّ المعنى.

١٣ ـ أقوالُ الأبياتِ

٤٠ ـ (مُعَرِّفٌ): مُبْتَدَأٌ، وسَوَّغَ الابْتِداءَ به قصدُ الجِنْسِ. اهـ «بناني» (ص١٠١)، وفي «القُونَسِنيِّ» (ص١٩): أنه مُبْتَدَأٌ حُذِفَتْ منه «أَلْ» للوَزْنِ (على ثَلاثةٍ قُسِمْ) والمعنَى: المُعَرِّفُ مُنْقَسِمٌ على ثلاثةِ أقسامٍ: الأوّلُ: (حَدٌّ، و) الثّاني: (رَسْمِيٌّ، و) الثّالِثُ: (لَفْظِيٌّ) أيْ تعريفٌ لفظيٌّ، وقولُه: (عُلِمْ) تكملةُ البَيْتِ. اهـ

فَـ«الْحَدُّ»: بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَ«الرَّسْمُ»: بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا

وَ«نَاقِصُ الْحَدِّ»: بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ»: بِخَاصَةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

«قويسني» (ص١٩ ـ ٢٠)، ووجهُ الحَصْرِ في الثلاثةِ: أنّ التّعريفَ ١ ـ إمّا بمُجَرَّدِ الذّاتيّاتِ ٢ ـ أوْ لا: الأوّلُ: الحَدُّ، والثّاني ١ ـ إمّا أن يَصِحَّ أن يكونَ مُركّبًا ٢ ـ أوْ لا: الأوّلُ: الرَّسْمُ، والثّاني: اللّفظيُّ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص١٠٠).

وقوله: (ورَسْمِيٌّ) ويُقالُ له: «رَسْمٌ» أيضًا، فإنْ قيلَ: يَلْزَمُ على ذلك نِسْبَةُ الشّيءِ إلى نفسِه؛ لأنه منسوبٌ لِلرَّسْمِ الّذي هو هو، أجيبَ: بأنه منسوبٌ لِلرَّسْمِ اللّغوي، وهو الأَثَرُ، لا المُصْطَلَحِ عليه حتّى يَلْزَمَ ما ذُكِرَ، قالَ بعضُهم: ويُمْكِنُ أن يُتَكَلَّفَ بأن يُقالَ: إنّه منسوبٌ لِلرَّسْمِ المُصْطَلَحِ عليه، ويُرادُ منه فَرْدٌ مِن أفرادِه، فيكونُ مِن نسبةِ النّوعِ إلى فَرْدِه. اهـ «باجوري».

٤١ ـ (فالحَدُّ) التّامُّ (بالجِنسِ) القريبِ (وفَصْلٍ) قريبٍ (وَقَعا) نحوُ: «الإِنسانُ: حَيَوانٌ ناطِقٌ» (والرَّسْمُ) التّامُّ (بالجِنْسِ) القريبِ (وخاصَةٍ) بتخفيفِ الصّادِ لِلوَزْنِ (معًا) أيْ حالةَ كونِهما مُجْتَمِعَيْنِ كـ«الحَيَوانُ الضّاحِكُ بالقُوّةِ» في تعريفِ «الإِنْسانِ». اهـ «قويسني» (ص٢٠).

٤٢ ـ (وناقصُ الحَدِّ) قِسْمانِ: ١ ـ إمّا (بفصلٍ) وَحْدَه: كـ«النّاطِقُ» في تعريفِ «الإِنْسانِ» (٢ ـ أو) بفصلٍ (معًا جِنْسٍ بعيدٍ لا) فصلٍ (قريبٍ وَقَعَا) كـ«الجِسْمُ النّاطِقُ» في تعريفِ «الإِنْسانِ». اهـ «قويسني» (ص٢٠) بزيادةٍ.

٤٣ ـ (وناقِصُ الرَّسْمِ) أيِ الرَّسْمُ النّاقِصُ قِسْمانِ: ١ ـ إمّا (بخاصَةٍ فقط) كـ«الضّاحِكِ» في تعريفِ «الإِنْسانِ» (٢ ـ أو) بخاصَّةٍ (معَ جِنْسٍ أَبْعَدِ)

وَمَـا بِـ«ـلَفْظِـيٍّ» لَـدَيْـهِـمْ شُـهِرَا : تَبْـدِيلُ لَفْـظٍ بِرَدِيـفٍ أَشْـهَرَا

١٣ ـ أَقُولُ:

لمّا قَدَّمَ الكلامَ على مَبادئِ التّصوُّراتِ ـ وهي: «الكُلّيّاتُ الخمسُ» ـ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ على مَقاصِدِها ـ وهي: «القولُ الشّارحُ».

فـ«ـالمُعرِّفاتُ»: جمعُ «مُعَرِّفٍ» ـ بكسرِ الرّاءِ، ويُقالُ له: ١ ـ «تَعْرِيفٌ»،

بالصّرفِ لِلضّرُورةِ (قدِ ارْتَبَطْ) ذلك الجِنْسُ الأبعدُ بالخاصّةِ: كـ«ـالجِسْمُ الضّاحِكِ» في تعريفِ «الإِنسانِ». اهـ «قويسني» (ص٢٠).

٤٥ ـ (وما بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِم شُهِرا) أيْ: والتّعريفُ الّذي اشْتَهَرَ عندَ المَناطِقةِ بـ«ـاللّفْظِيِّ» هو: (تبديلُ لَفْظٍ بـ)ـلفظٍ (رَدِيفٍ) لِلمُعَرَّفِ (أَشْهَرا) منه، وذلك كقولِنا في تعريفِ «البُرِّ»: «هُوَ: القَمْحُ»؛ فإنّه مُرادِفٌ لِلبُرِّ، وأشهرُ منه؛ لِشُهْرةِ اسْتِعْمالِه في أَلْسِنةِ العامّةِ والخاصّةِ. اهـ «قويسني» (ص٢٠).

١٣ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (أَخَذَ) أيْ: شَرَعَ (يَتَكَلَّمُ على مَقاصِدِها، وهي: القولُ الشّارحُ) وقَدَّمَ بحثَه على الحُجَجِ ومَبادِئِها ١ ـ لِما تَقَدَّمَ أنّ مُفيدَ التَّصَوُّرِ يُقَدَّمُ صِناعةً على مُفِيدِ التّصديقِ، ٢ ـ ولِأنّ المُعَرِّفَ وإنْ كانَ مُرَكَّبًا فهو في قُوّةِ المُفْرَدِ، والقضايا مُرَكَّبةٌ حقيقةً ليستْ في تأويلِ مُفْرَدٍ، وكما أنّ المُفْرَدَ مُقدَّمٌ على المُرَكَّبِ فكذلك ما في قُوّةِ المُفْرَدِ. اهـ «شرح البناني» (ص٩٧).

قوله: (ويُقالُ له تعريفٌ) لِتعريفِه المُخاطَبَ بالماهيّة. اهـ «قويسني» (ص١٩).

٢ ـ و«قَوْلٌ شارحٌ» أيضًا ـ وهو: «ما كانتْ مَعْرفتُه سَبَبًا في مَعْرِفةِ المُعَرَّفِ»

قوله: (وقولٌ شارحٌ) سُمِّيَ: «قولًا» لتركيبِه، والقولُ عندَ المَناطِقةِ هو: المُركَّبُ، زادَ بعضُهم: تركيبًا تامًّا. اهـ «عليش» (ص٦٠)، وسُمِّيَ: «شارِحًا» لِشَرْحِه الماهيّةَ. اهـ «شيخ الإسلام زكريا» (ص٦٠)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّم» (ص٢٤):

وهـــو لِقَـــوْلٍ شـــارِحٍ مُـــرادِفُ لِـــذاكَ لِلمُفْـــرَدِ لا يُخـــالِفُ

قوله: (أيضًا) أيْ كما يُقالُ له «مُعرِّفٌ».

قوله: (وهو) أيِ المُعرِّفُ أيْ حَدُّه.

قوله: (ما كانَتْ مَعْرفتُه سَبَبًا لِمَعْرِفةِ المُعرَّفِ) أيْ عندَ حَمْلِه عليه، وتقييدُ سَبَبِيّتِه بحملِه على المُعرَّفِ ـ بالفتحِ ـ كما ذَكَرْنا لا بُدَّ منه؛ إذْ قد يُتَصَوَّرُ «الحَيَوانُ النّاطِقُ» ويُجْهَلُ أنه هو ماهِيّةُ الإنسانِ، فلا يُعَرِّفُه إلّا بحملِه عليه، والمُرادُ بـ«ـالمَعْرِفةِ»: ١ ـ تَصَوُّرُ الشّيءِ بالكُنْهِ ٢ ـ أو تَمْييزُه عن كلِّ ما سِواه، وذلك ١ ـ كـ«ـالحَيَوانِ النّاطِقِ»؛ فإنّ تَصَوُّرَه يُوجِبُ تَصَوُّرَ ماهيّةِ الإنسانِ بالكُنْهِ عندَ حَمْلِه عليها: كأن يُقالَ مثلًا: «الإنسانُ هو: الحَيَوانُ النّاطِقُ»، ٢ ـ وكـ«ـالضّاحِكِ»؛ فإنّ تَصَوُّرَه محمولًا على «الإنسان» يُوجِبُ تمييزَ الإنْسانِ عمّا سِواه؛ لِكونِ الضَّحِكِ خاصّةً له. اهـ «شرح البناني» (ص٩٨)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّم» (ص٢٤):

يَلْـــزَمُ مِـــن تَصَـــوُّرِ المُعَـــرِّفِ تمييـــزُ أو تَصَـــوُّرُ المُعَـــرَّفِ

قوله أيضًا: (ما كانَتْ مَعْرِفتُه سببًا في مَعْرِفةِ المُعرَّفِ) هذا التّعريفُ لِلأَقْدَمِينَ، وإيّاهُم تَبِعَ الخُونَجيُّ في «جُمَلِه»، والسَّنُوسيُّ في «مُخْتَصَرِه»،



ـ بفتحِ الرّاءِ ـ: كـ«الحيوانُ النّاطقُ» في تعريفِ «الإنسانِ»؛ فإنّ معرفتَه سببٌ في معرفةِ «الإنسانِ».

والقادِريُّ إذْ قالَ:

مُعَـــرِّفُ الأَشْـــيا وماهِيَّتِهـــا مـــا عَرْفُـــه سَـــبَبُ مَعْرِفتِهـــا

وهو شامِلٌ لِلأَعَمِّ والأَخَصِّ، والأقدمُون يُجِيزُون التّعريفَ بالأَعَمِّ، وصَوَّبَ السَّيِّدُ ذلك، ونحوُه لِلمَوْلى في «شرحِ الشّمسيّةِ»، ونَسَبَه لابْنِ سينا وكثيرٍ مِن المُحقِّقين، قالَ: وكُتُبُ اللّغةِ مشحونةٌ بالتّعريفاتِ الاِسْمِيّةِ بالأَعَمِّ، قالَ الخَبِيصيُّ: «وهو الصّوابُ عندَ المُحقِّقين»، وجوازُ التّعريفِ بالأخصِّ أَوْلَى مِن الأَعَمِّ؛ إذْ قُرْبُ الأخصِّ إلى المُعرَّفِ أكثرُ مِن قُرْبِ الأَعَمِّ، والمُتأَخِّرُون لمّا اشْتَرَطُوا في المُعرِّفِ الاِطِّرادَ والاِنْعِكاسَ حَكَمُوا بأنّ الأَعَمَّ والأخصَّ لا يَصْلُحانِ لِلتّعريفِ أصلًا، ولذلك عَدَلَ الكاتِبيُّ عن تعريفِ الأَقْدَمِين إلى ما ذَكَرَه، ووَجَّهَ شيخُنا سيدي الطَّيِّبُ ما لِلمُتأخِّرين: بأنّ التّعريفَ بالأَعَمِّ أوِ الأَخَصِّ يُوهِمُ أنّ ما هو خارِجٌ عنِ المُعرَّفِ منه، وأنّ ما هو منه خارِجٌ عنه، فيُوقِعُ في الجهلِ، فيكونُ كالمُغالَطةِ في بابِ القِياسِ، فيكونُ خطأً ممنوعًا يَجِبُ اجْتِنابُه. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص٩٨).

قوله: (**كالحَيَوانُ النّاطِقُ**) تمثيلٌ لِلمُعَرِّفِ بالكسرِ، ١ ـ فيُقْرَأُ بالضَمِّ على الحكايةِ؛ لأنه في الأَصْلِ خَبَرٌ، فالمقصودُ مِن التّمثيلِ لفظُه كما يَدُلُّ له قولُه: «في تعريفِ الإِنْسانِ»، ٢ ـ ويجوزُ قِراءتُه بالكسرِ؛ نَظَرًا للمعنى.

قوله: (**فإنّ مَعْرِفتَه**) أي: الحَيَوانِ النّاطِقِ (**سَبَبٌ في مَعْرِفةِ الإِنْسانِ**) أيْ مَعْرِفةِ حقيقتِه وماهيّتِه.

وهو خمسةُ أقسامٍ: ١ ـ «حَدٌّ تامٌّ»، ٢ ـ و«ناقِصٌ»، ٣ ـ و«رَسْمٌ تامٌّ»، ٤ ـ و«ناقِصٌ»، ٥ ـ و«تَعريفٌ باللّفظِ».

١ ـ فـ«ـالحدُّ التّامُّ» هو: التّعريفُ بالجِنْسِ والفَصْلِ القَرِيبَينِ: كتعريفِ «الإِنسانِ» بـ«ـالحيوانِ الناطقِ».

٢ ـ و«الحدُّ النّاقِصُ» هو: التّعريفُ ١ ـ بالفَصْلِ وَحْدَه: كتعريفِه

قوله: (فالحَدُّ التّامُّ إلخ) سُمِّيَ «حَدًّا» لأنّ «الحَدَّ» لغةً: المَنْعُ، وهو يَمْنَعُ غيرَ أَفْرادِ المحدودِ مِن الدُّخُولِ فيه، ويَمْنَعُ ما هو مِن أفرادِ المحدودِ مِن الخُرُوجِ عنه، وسُمِّيَ: «تامًّا» لاِشْتِمالِه على الذّاتيّاتِ بكَمالِها. اهـ «شرح البناني» (ص١٠١).

قوله: (التّعريفُ بالجنسِ والفصلِ القَرِيبَيْنِ) سواءٌ ذُكِرَتْ فيه أجزاءُ الجِنْسِ ١ ـ مُفصَّلةً: كتعريفِ «الإِنْسانِ» بأنه: «الجِسْمُ النّامي الحَسّاسُ المُتَحَرِّكُ بالإِرادةِ النّاطقُ»، ٢ ـ أو مُجْمَلةً: كتعريفِه بأنه: «الحَيَوانُ النّاطِقُ»، وبالجملةِ «الحَدُّ التّامُّ» هو: المُشْتَمِلُ على جميعِ الذّاتيّاتِ ١ ـ بالمُطابَقةِ ٢ ـ أو بالتَّضَمُّنِ، ولا عِبْرةَ بدَلالةِ الاِلْتِزامِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠١).

قوله: (والفصلِ) وهو الفاصِلُ بين أنواعِ الجِنْسِ كـ«ـالنّاطِقِ» معَ «الحَيَوانِ»، فالحَدُّ التّامُّ هو: المُشْتَمِلُ على جميعِ الذّاتيّاتِ ١ ـ إمّا أن تَأْتِيَ فيه بالمُمَيِّزِ الذّاتيِّ ـ وهو الفَصْلُ ـ وبالجِنْسِ القريبِ، ٢ ـ وإمّا أن تَأْتِيَ بالمُمَيِّزِ الذّاتيِّ وبحَدِّ الجِنْسِ وهو جِنْسُ الجِنْسِ وفصلُه، واشْتَرَطَ بعضُهم في تَمامِ الحَدِّ تقديمَ الجِنْسِ على الفصلِ؛ لِأنّ الأوصافَ العامّةَ سابِقةٌ على الخاصّةِ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٢٥).

قوله: (والحَدُّ النّاقِصُ) سُمِّيَ «حَدًّا» لِما مَرَّ، و«ناقِصًا» لِنَقْصِ بعضِ

بـ«ـالنّاطقِ» فقط، ٢ ـ أو بِهِ مَعَ الجِنْسِ البَعيدِ: كتعريفِه بـ«ـالجِسْمِ النّاطقِ».

٣ ـ و«الرَّسْمُ التّامُّ» هو: التّعريفُ بالجِنسِ القَريبِ ....

الذّاتيّاتِ منه. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٢).

قوله: (بالفصل وَحْدَه) فالحَدُّ النّاقِصُ لا يُذْكَرُ فيه الجِنْسُ القريبُ، بل يكونُ ١ ـ إمّا بالفصلِ وحدَه: كتعريفِ «الإنسانِ» بـ«ـالنّاطقِ»، وهو مبنيٌّ على جَوازِ التّعريفِ بالمُفْرَدِ، وفيه خِلافٌ؛ لِأنّ منهم مَن شَرَطَ التّركيبَ في المُعرِّفِ مُطْلَقًا، فالتّعريفُ عندَ هؤلاءِ لا يَصِحُّ بالفصلِ ولا بالخاصّةِ المُفْرَدَيْنِ، وزادَ بعضُهم في الحَدِّ النّاقِصِ صُورَتَيْنِ، وهما: ١ ـ الفصلُ مع الخاصّةِ نحوُ: «الإنسانُ هو النّاطِقُ الضّاحِكُ»، ٢ ـ ومعَ العَرَضِ العامِّ: نحوُ: «الإنسانُ هو الماشي النّاطِقُ»، والأكثرُ على عَدَمِ اعْتِبارِهما؛ لِأنّ المقصودَ مِن التّعريفِ التّمييزُ أوِ الاِطّلاعُ على ذاتيّاتِ الشّيءِ، والعَرَضُ العامُّ لا يُفيدُ شيئًا منهما، وأمّا الفصلُ معَ الخاصّةِ فلِأنّ التّمييزَ حَصَلَ بالفصلِ معَ زِيادةِ الاِطّلاعِ على بعضِ الذّاتيّاتِ، فتَبْقَى الخاصّةُ ضائِعةً. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٢٦).

قوله: (أو بِه) أيْ بالفصلِ.

قوله: (كتعريفِه بالجِسْمِ النّاطِقِ) أَتَيْنا ١ ـ بالمُمَيِّزِ الذّاتيِّ وهو «النّاطِقُ» ٢ ـ وببعضِ الذّاتيّاتِ وهو الجِسْمُ وهو جِنْسٌ بعيدٌ، وسَكَتْنا عنِ «النّامي» و«الحَسّاسُ»، وهُما بقيّةُ الذّاتيّاتِ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٢٦).

قوله: (والرَّسْمُ التّامُّ) سُمِّيَ «رَسْمًا» لِأنّ «الرَّسْمَ» في اللّغةِ: أَثَرُ الشّيءِ

والخاصَّةِ: كتعريفِ «الإنسانِ» بـ«ـالحيوانِ الضّاحِكِ».

٤ ـ و«الرَّسْمُ النّاقِصُ»: ١ ـ بالخاصّةِ وَحْدَها: كتعريفِه بـ«ـالضّاحِكِ»،

وعَلامتُه، والخاصّةُ أَثَرٌ وعَلامةٌ لِما اخْتَصَّ بها، وسُمِّيَ: «تامًّا» لِذِكْرِ الجِنْسِ القريبِ فيه، ففيه كَمالٌ بالنِّسبةِ لِلنّاقِصِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠١)، وإنّما كانَ التّعريفُ بالخاصّةِ رَسْمًا لأنّ الخاصّةَ لَيْسَتْ مِن الذّاتيّاتِ، بل مِن العَرَضيّاتِ الخارِجةِ عنِ الحقيقةِ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٢٥).

قوله: (والخاصّةِ) المُرادُ: الخاصّةُ الشّامِلةُ اللّازِمةُ: كتعريفِ «الإِنْسانِ» بأنه: «الحَيَوانُ الضّاحِكُ» أيْ بالقُوّةِ، وأمّا الضّاحِكُ بالفعلِ فغيرُ شامِلٍ ولا لازِمٍ، فلا يُعَرَّفُ به؛ لِفَسادِ عكسِه. اهـ «شرح البناني» (ص١٠١)، وقولُه: «المُرادُ: الخاصّةُ الشّامِلةُ اللّازِمةُ» قالَ الشّيخُ علي قصّارة في «حاشيته» (ص١٠١): «والدّليلُ على أنّ مُرادَه ما ذُكِرَ قرينةُ شرطِ الانْعِكاسِ، واحْتَرَزَ بالشّامِلةِ مِن غيرِ الشّامِلةِ: كتعريفِ «الإِنسانِ» بـ«ـالضّاحِكِ بالفِعْلِ»، وباللّازِمةِ مِن غيرِ اللّازِمةِ: كتعريفِ «الإِنْسانِ» بـ«ـالمُتَنَفِّسِ بالفِعْلِ». اهـ

قوله: (والرَّسْمُ النّاقِصُ) سُمِّيَ: «رَسْمًا» لِما سَبَقَ، و«ناقِصًا» لأنه نُقِصَ منه بعضُ ما اشْتَمَلَ عليه الرَّسْمُ التّامُّ مِن الذّاتيّاتِ أو جميعُه. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٢).

قوله: (بالخاصّةِ وَحْدَها) ١ ـ مُفْرَدةً كانَتْ: كتعريفِ «الإِنْسانِ» بـ«ـالضّاحِكِ»، والمُرادُ الضّاحِكُ بالقُوّةِ، ٢ ـ أو مُرَكَّبةً: كتعريفِه بـ«ـالمُنْتَصِبِ القامةِ البادِي البَشَرَةِ العَرِيضِ الأَظْفارِ»، فمجموعُ هذه العَوارِضِ الثّلاثةِ خاصّةٌ واحِدةٌ، وكُلُّ واحِدٍ منها بانْفِرادِه عَرَضٌ عامٌّ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٢).

٢ ـ أو بِها مَع الجِنْسِ البَعيدِ: كتعريفِه بـ«ـالجسم الضّاحِكِ».

٥ ـ وأمّا «التّعريفُ باللّفظِ» فهو: أن تُبْدِلَ اللّفظَ بِلفظٍ مُرادِفٍ له أَشْهَرَ منه: كتعريفِ «الغَضَنْفَرِ» بـ«ـالأَسَدِ».

قوله: (كتعريفِه) أيِ «الإِنْسانِ» (بالضّاحِكِ) والمُرادُ: الضّاحِكُ بالقُوّةِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٢).

﴿فائِدةٌ﴾ الحاصِلُ: أنّ التّعريفَ بالفصلِ: حَدٌّ، وبالخاصّةِ: رَسْمٌ، ثُمّ ما كانَ منهما معَ الجنسِ القريبِ: فتامٌّ، وما كانَ بغيرِ القريبِ: فناقِصٌ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٢٥)، وهذا جَدْوَلُ الحاصِلِ:

التعريف			
بالجنس القريب والفصل القريب	بالجنس فقط أو به مع الجنس البعيد	بالجنس القريب والخاصّة	بالخاصّة فقط أو بها مع الجنس البعيد

قوله: (أَشْهَرَ منه) فإن قيلَ: اشْتِراطُ الأَظْهَرِيّةِ في المُعَرِّفِ ـ الشّامِلِ لجميعِ أقسامِه ـ يُغْنِي عنِ اشْتِراطِ الأَشْهَرِيّةِ هُنا، أُجِيبَ: بأنّ الأَشْهَرِيّةَ هُنا ليستْ وَصْفًا لِلأَلْفاظِ، بخِلافِ الأَظْهَرِيّةِ، فيَصِحُّ اعْتِبارُها في المَعاني. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٢).

قوله: (كتعريفِ «الغَضَنْفَرِ» بالأَسَدِ) وكأن يُقالَ: «الهِزَبْرُ: الأَسَدُ»، و«العَسْجَدُ: الذَّهَبُ». اهـ «شرح البناني» (ص١٠٢)، و«الهِزَبْرُ» ١ ـ كـ«سِبَحْلٍ» ٢ ـ و«دِرْهَمٍ»، ومِن أسمائِه أيضًا: «الهِرْماسُ». اهـ «حاشية الشيخ علي قصّارة» (ص١٠٢).

ومُرادُ المصنِّفِ بـ«الحدِّ» و«الرَّسمِ» في البيتِ الثاني: التّامّانِ؛ بدليلِ قولِه بعدَ ذلك: «وناقصُ الحدِّ» و«ناقصُ الرَّسْمِ».

قوله: (بدليلِ قولِه بعدَ ذلك: وناقِصُ الحدِّ إلخ) وهذا مِن الحَذْفِ مِن الأَوائِلِ لِدَلالةِ الأَواخِرِ، وهو واقِعٌ في العَربيّةِ كعكسِه، قالَه النّاظِمُ في «شرحِه» (ص٢٩).

تَنْبِيهانِ

الأوّلُ: لم يَعْتَبِرُوا العَرَضَ العامَّ في المُعرِّفاتِ، فلا يُعَرَّفُ به لا وَحْدَه ولا معَ غيرِه؛ لأنه ليسَ ذاتيًّا، فيَحْصُلُ به ما يَحْصُلُ بالجنسِ مِن الاِطِّلاعِ على جُزْءِ الماهيّةِ، وليسَ مُخْتَصًّا، فيَحْصُلُ به ما يَحْصُلُ بالخاصّةِ مِن تمييزِ المُعَرَّفِ عن كلِّ ما سِواه، وكذا لم يَعْتَبِرُوا تركيبَ الخاصّةِ معَ الفصلِ؛ لأنها ـ لِكونِها خارِجةً عنِ الماهيّةِ ـ لا تُفِيدُ الاِطِّلاعَ على الذّاتيِّ، والتّمييزُ حاصِلٌ بالفصلِ، فلا حاجةَ إليها، وظاهرُ كلامِ جماعةٍ مِن المَناطِقةِ: أنّ التّعريفَ بالعَرَضِ العامِّ مع الفصلِ: كقولِنا في الإِنْسانِ: «هو الماشِي النّاطِقُ» أوِ الفَصْلِ مع الخاصّةِ: كقولِنا: «هو النّاطِقُ الضّاحِكُ» مِن الحَدِّ النّاقِصِ، ومفهومُ كلامِ الخُونَجِيِّ في «الكَشْفِ»: أنها مِن الرَّسْمِ النّاقِصِ، والتّعريفُ بالعَرَضِ العامِّ معَ الخاصّةِ رَسْمٌ ناقِصٌ عندَ قومٍ، انْظُرِ «الهِلاليَّ».

الثّاني: أكثرُ التّعارِيفِ المُسْتَعْمَلةِ رُسُومٌ؛ لِما نَقَلَه في «شَرْحِ المَقاصِدِ» عن «مُسْتَصْفَى الغَزاليِّ» مِن أنّ الاِطِّلاعَ على الجنسِ والفصلِ يَتَعَسَّرُ في أكثرِ الأشياءِ، ونَقَلَ الحَطّابُ عنِ البُرْزُليِّ في «البُيُوعِ» ما نَصُّه: حَقائِقُ الأشياءِ لا يَعْلَمُها إلّا اللهُ، فهو المُحِيطُ بها مِن جميعِ الجِهاتِ، والمطلوبُ في معرفةِ الحَقائِقِ الشّرعيّةِ وغيرِها إِنّما هو ما يُمَيِّزُها مِن حيثُ الجُمْلةُ عمّا يُشارِكُها في



. . . .

بعضِ حَقائِقِها، قالَ بعضُ حُذّاقِ المَنْطِقيِّين: وهذا المعنى كثيرًا ما يَقَعُ مِن حكماءِ المُتقدِّمِين يكونُ قَصْدُهم التّنبيهَ على ما يَقَعُ به التّمييزُ ولو بأَدْنَى خاصّةٍ، فيَعْتَرِضُ عليهم المُتأخِّرُون؛ لاعْتِقادِهم أنهم يأْتون بالحَقائِقِ الّتي تَشْتَمِلُ على جميعِ الذّاتيّاتِ، وهُم لا يَقْصِدُون ذلك؛ لأنه لا يَعْلَمُ حَقائِقَ الأشياءِ إلّا اللهُ تعالى، وقد أشارَ لهذا ابْنُ البَنّاءِ في «رَفْعِ الحِجابِ». اهـ «حاشية الشيخ علي قصّارة» (ص١٠٤).

تتمّةٌ

لم يَذْكُرِ النّاظِمُ ١ ـ التّعريفَ بالمِثالِ، ٢ ـ والتّعريفَ بالتّقسيمِ:

١ ـ **فالتّعريفُ بالمِثالِ**: تعريفُ الشّيءِ بمُشابِهِهِ: كتعريفِ «العِلْمِ» بأنه كالنُّورِ و«الجَهْلُ كالظُّلْمةِ»، وكقولِك: «الفِعْلُ كـ«ضَرَبَ»»، و«الاِسْمُ كـ«زَيْدٍ»»، وهو مِن التّعريفِ بالخاصّةِ، فيكونُ رسمًا ناقِصًا داخِلًا في الرَّسْمِ.

٢ ـ **والتّعريفُ بالتّقسيمِ**: كتعريفِ «العِلْمِ» بأنّ الاِعْتِقادَ يَنْقَسِمُ إلى جازِمٍ وغيرِ جازِمٍ إلى غير ذلك، **والحَقُّ**: أنّ التّعريفَ به أيضًا تعريفٌ بالخاصّةِ، فهو رَسْمٌ ناقِصٌ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام على السلم» (ص٢٥).

قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٠٣): «فمجموعُ المُعرِّفاتِ على هذا سبعةٌ، ذَكَرَ النّاظِمُ منها خمسةً: ١و٢ ـ الحَدَّ تامًّا وناقِصًا، ٣و٤ ـ والرَّسْمَ تامًّا وناقِصًا، ٥ ـ واللَّفْظيَّ، وإلى مجموعِ السّبعةِ أشارَ الشّيخُ أبو العبّاس ابْنُ زكرى في «أُرْجُوزته» بقولِه:

وزِيـــدَ فـــي المُعرِّفـــاتِ المِثْـــلُ ـــــ كـــذلك التّقســـيمُ فيمـــا يُعْمَـــلُ

١٤ ـ ثُمَّ قالَ:

وَشَـرْطُ كُـلٍّ: أَنْ يُـرَى مُطَّـرِدَا ... مُنْعَكِسًـا وَظَاهِـرًا لَا أَبْعَـدَا

وَلَا مُسَـاوِيًا وَلَا تَـجَوُّزَا ... بِـلَا قَرِينَـةٍ بِهَـا تُـحُرِّزَا

فـذانِ واللّفظـيُّ ذُو التَّمـامِ ... والـنّقصِ سـبعةٌ مِـن الأقسـامِ

وقالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلّمِ»:

والمِثْـلُ والتَّقْسِـيمُ مِـن تَمـامِ ... مـا لِلمُعَـرِّفِ مِـن الأَقْسـامِ

شُرُوطُ المُعرِّفِ

١٤ ـ أقوالُ الأبياتِ

٤٥ ـ (وشَرْطُ كلٍّ) أيْ مِن الحَدِّ والرَّسْمِ (١ ـ أن يُرَى مُطَّرِدَا) أيْ: كُلّما وُجِدَ التّعريفُ وُجِدَ المُعرَّفُ، فيكونُ مانِعًا مِن دخولِ أفرادِ غيرِ المُعرَّفِ فيه، ٢ ـ وأن يُرَى (مُنْعَكِسًا) أيْ كُلّما وُجِدَ التّعريفُ وُجِدَ المُعرَّفُ، فيكونُ جامِعًا لأفرادِ المُعرَّفِ لا يَخْرُجُ عنه منها شيءٌ ٣ ـ (و) أن يُرَى (ظاهِرًا) أيْ: واضِحًا (لا) أن يُرَى التّعريفُ (أَبْعَدا) أيْ أَخْفَى مِن المُعرَّفِ.

٤٦ ـ (ولا) أن يُرَى التّعريفُ (مُساوِيًا) لِلمُعرَّفِ في الخفاءِ (٤ ـ ولا) أن يُرَى التّعريفُ (تَجَوُّزًا) بضَمِّ الواوِ مَصْدَرًا، قالَ النّاظِمُ: أيْ بلفظِ تَجَوُّزٍ، فهو على حذفِ مُضافٍ، أيْ: لفظًا مَجازِيًّا (بلا قَرينةٍ) مُعيِّنةٍ لِلمُرادِ (بها تُحُرِّزا) بالبناءِ لِلمجهولِ، يعني: مَحَلُّ امْتِناعِ التّعريفِ بالمَجازِ إذا كانَ خالِيًا عنِ القرينةِ المُعيِّنةِ لِلمُرادِ الّتي يُحْتَرَزُ بها عن إِرادةِ غيرِ المُرادِ. اهـ «قويسني» (ص٢١) مع «ملوي» (ص٨٥).



وَلَا بِمَـا يُـدْرَى بِمَحْـدُودٍ وَلَا ... مُشْتَـرَكٍ مِـنَ الْقَرِينَـةِ خَـلَا
وَعِنْـدَهُمْ مِـنْ جُمْـلَةِ الْمَـرْدُودِ ... أَنْ تَـدْخُلَ الْأَحْكَـامُ فِـي الْحُـدُودِ
وَلَا يَجُوزُ فِي الحُـدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» ... وَجَـائِزٌ فِـي الرَّسْـمِ، فَـادْرِ مَـا رَوَوْا

٤٧ ـ (٥ ـ و) أن (لا) يكون التّعريفُ (بما) أيْ بلفظٍ (يُدْرَى) أيْ: يُعْلَمُ مَعْناه (بمَحْدُودٍ) أيْ مُعَرَّفٍ يَتَوَقَّفُ معرفةُ ذلك التّعريفِ على معرفةِ المُعرَّفِ (٦ ـ ولا) يكونُ التّعريفُ بـ(ـمُشْتَرَكٍ مِن القرينةِ خَلا) أيْ ولا يكونُ التّعريفُ بلفظٍ مُشْتَرَكٍ خالٍ مِن القرينةِ المُعيَّنةِ لِلمُرادِ. اهـ «قويسني» (ص٢١)، قالَ الصَّبّانُ (ص٨٦): «قولُ النّاظِمِ: «ولا مُشْتَرَكٍ» يُغْنِي عنه قولُه: «وظاهِرًا لا أَبْعَدا ولا مُساوِيًا»». اهـ

٤٨ ـ (٧ ـ وعندَهم) أيِ المَناطِقةِ، والظّرفُ خبرٌ مُقدَّمٌ (مِن جُمْلةِ المَرْدُودِ) جارٌّ ومجرورٌ في مَحَلِّ الحالِ مِن الضّميرِ المُسْتَتِرِ في الخبرِ، أو «عندَهم» ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بـ«ـالمَرْدُودِ»، و«مِن جُمْلةِ المَرْدُودِ» هو الخَبَرُ، والمُبْتَدَأُ قولُه: (أن تَدْخُلَ) لِتَأَوُّلِه بمصدرٍ مُنْسَبِكٍ مِن «أَنْ» وما دَخَلَتْ عليه (الأَحْكامُ في الحُدُودِ). اهـ «قويسني» (ص٢١)، قالَ الصَّبّانُ (ص٨٧): «قولُ النّاظِمِ: «تَدْخُلَ» ١ ـ بفتحِ التّاءِ وضَمِّ الخاءِ، ٢ ـ أو بالعكسِ، ٣ ـ أو بضَمِّ التّاءِ وكسرِ الخاءِ، و«الأحكامُ» ١ ـ بالرّفعِ على الأوّلين ٢ ـ وبالنّصبِ على الثّالثِ». اهـ

٤٩ ـ (٨ ـ ولا يجوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ «أو») الّتي لِلتّقسيمِ؛ لِأنّ الماهيّةَ المحدودةَ شيءٌ مُعَيَّنٌ لا يَتَنَوَّعُ (وجائِزٌ) أيْ: وذِكْرُ «أو» التّقسيميّةِ جائزٌ (في الرَّسْمِ) وقولُه: (فادْرِ ما رَوَوْا) تكملةٌ للبيتِ. اهـ «قويسني» (ص٢١).



١٤ ـ أقولُ:

شَرْطُ المُعرِّفِ:

١و٢ ـ أن يكونَ ١ ـ مُطَّرِدًا ٢ ـ مُنْعَكِسًا ـ ....

١٤ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (شرطُ المُعرِّفِ) جملةُ الشّروطِ ثمانيةٌ.

قوله أيضًا: (شرطُ المُعرِّفِ) سواءٌ كانَ حَدًّا أو رَسْمًا أو لفظيًّا، قالَه المَلَويُّ (ص٨٤)، قالَ الباجُورِيُّ (ص٢٩): «تَعَقَّبَه بعضُهم: بأنه لا معنى لاشْتِراطِ هذه الأمورِ في اللّفْظيِّ؛ لأنه لا يُعْقَلُ تَخَلُّفُ شيءٍ منها عنه؛ إذْ لا يمكنُ أن يكونَ لفظُ الرَّديفِ الأشهرِ غيرَ جامِعٍ ولا غيرَ مانِعٍ؛ لأنّ مدلولَه عينَ مدلولِ اللّفظِ غيرِ الأَشْهَرِ، ولا يُمْكِنُ أن يكونَ دون المُعرَّفِ، ولا مُساوِيًا؛ لِأنّ الفرضَ أنه أَشْهَرُ منه، ولا مَجازًا؛ لأنّ المَجازَ أوِ الحقيقةَ ليسا مُترادِفَيْنِ، ولا يُمْكِنُ أيضًا دخولُ الدَّوْرِ فيه كما صَرَّحَ به ابْنُ قاسِمٍ في «الآياتِ»، وهكذا الباقي. اهـ وهو وجيهٌ، لكنْ ناقَشَ بعضُ المُحقِّقين في قولِه: «وهكذا الباقي» بأنه يُمْكِنُ أن يكونَ اللّفظُ الأشهرُ مُشْتَرَكًا بين معنَى رديفِه غيرِ الأشهرِ وبين معنًى آخَرَ، وبهذا يُعْلَمُ ما في قولِه: «لأنه لا يُعْقَلُ تَخَلُّفُ شيءٍ منها عنه»، فلْيُتأَمَّلْ. اهـ

قوله: (أن يكونَ مُطَّرِدًا مُنْعَكِسًا) هذا الشّرطُ بالنَّظَرِ إلى المعنى، وذلك لأنه يَجِبُ أن يكونَ المُعرِّفُ مُساوِيًا لِلمُعرَّفِ في الصِّدْقِ أيْ: أن يَصْدُقَ كُلٌّ منهما على ما يَصْدُقُ عليه الآخَرُ مِن الأفرادِ، فلا يكونُ المُعَرِّفُ ـ بالكسرِ ـ

أيْ ١ ـ جامِعًا لِأفرادِ المُعَرَّفِ ٢ ـ مانِعًا مِن دُخولِ غيرِها ـ: كتعريفِ



١ ـ أَعَمَّ مِن المُعرَّفِ، ٢ ـ ولا أَخَصَّ منه، كما لا يكونُ مُبايِنًا له بالأولى،
١ ـ فبِامْتِناعِ كونِه أَعَمَّ يكونُ مُطَّرِدًا، و«الاِطِّرادُ» هو: التَّلازُمُ في الثُّبوتِ أيْ: كُلّما وُجِدَ الحَدُّ وُجِدَ المحدودُ؛ إذ لو كانَ أَعَمَّ لم يَلْزَمْ مِن وجودِه وجودُ الأَخَصِّ، وبذلك يَلْزَمُ أن لا يَدْخُلَ فيه شيءٌ مِن غيرِ أفرادِ المحدودِ، فيكونُ مانِعًا، ٢ ـ وبامْتِناعِ كونِه أَخَصَّ يكونُ مُنْعَكِسًا، والمُرادُ بـ«الاِنْعِكاسِ»: عكسُ المُرادِ بالاِطِّرادِ، وفَسَّرَه العَضُدُ بالعَكْسِ المُسْتَوِي أيْ: كُلّما وُجِدَ المحدودُ وُجِدَ الحَدُّ، فيَلْزَمُ أن لا يَخْرُجَ شيءٌ مِن أفرادِ المحدودِ عنِ الحَدِّ، فيكونُ جامِعًا، وفَسَّرَه ابْنُ الحاجِبِ بالتَّلازُمِ في الاِنْتِفاءِ أيْ: كُلّما انْتَفَى الحَدُّ انْتَفَى المحدودُ، وذلك يَنْفِي كونَ الحَدِّ أَخَصَّ؛ إذ لا يَلْزَمُ مِن نفيِ الأَخَصِّ نفيُ الأَعَمِّ، فمآلُهما واحِدٌ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٥).

قوله: (أيْ جامِعًا لأَفْرادِ المُعرَّفِ) بفتحِ الرّاءِ، هذا تفسيرٌ لمعنى قوله: «مُنْعَكِسًا»، وقولُه: «مانِعًا مِن دُخُولِ غيرِها» أيِ الأفرادِ، وهذا تفسيرٌ لمعنَى قولِه: «مُطَّرِدًا».

تَنْبِيهٌ

ما ذُكِرَ مِنِ اشْتِراطِ الاِطِّرادِ والاِنْعِكاسِ عندَ المُتأخِّرِين، أمّا عندَ المُتقدِّمِين فيجوزُ في النّاقِصِ التّعريفُ ١ ـ بالأَعَمِّ، وإلى مذهبِهم أشارَ السَّعْدُ في «تَهْذِيبِه» حيثُ قالَ: «وقد أُجِيزَ في النّاقِصِ سواءٌ كانَ حَدًّا أو رَسْمًا أن يكونَ أَعَمَّ». اهـ وقد كَثُرَ هذا في التّعريفاتِ اللّفظيّةِ؛ فإنّ كُتُبَ اللّغةِ مشحونةٌ بالتّعريفاتِ اللّفظيّةِ الّتي هي أَعَمُّ كما في «الكبيرِ»، ٢ ـ وبالأَخَصِّ أيضًا كما في «الخبيصي». اهـ «صبان» (ص٨٥).

«الإنسانِ» بـ«ـالحيوانِ النّاطقِ»، فلو كانَ غيرَ جامعٍ: كتعريفِ «الحَيَوانِ» بـ«ـالنّاطِقِ»، أو غيرَ مانِعٍ: كتعريفِ «الإنسانِ» بـ«ـالحيوانِ» لم يَصِحَّ التّعريفُ.

٣ ـ وأن يكونَ ظاهرًا: كتعريفِ «الحِنْطَةِ» بـ«ـالقَمْحِ»، وأمّا إذا كانَ ١ ـ أَبْعَدَ منه ـ: كتعريفِ «الأَسَدِ» بـ«ـالغَضَنْفَرِ»، ٢ ـ أو مُساوِيًا: كتعريفِ «العَدَدِ الفَرْدِ» بـ«ـما ليس بزَوْجٍ»، و«الزَّوْجِ» بـ«ـما ليس بفَرْدٍ» ـ فلا يصحُّ.

قوله: (وأن يكونَ ظاهِرًا) هذا هو الشّرطُ الثّالثُ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٧).

قوله: (وأن يكونَ ظاهِرًا) أيْ أَظْهَرَ مِن المُعَرَّفِ ـ بالفتح ـ أيْ أَجْلَى منه وأَوْضَحُ عندَ السّامِعِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٧)، وهذا الشّرطُ بالنَّظَرِ إلى اللّفظِ، قالَه المَلَويُّ (ص٨٥).

قوله: (وأمّا إذا كانَ أبعدَ منه) أيْ أَخْفَى مِن المُعرَّفِ في الذِّهْنِ.

قوله: (كتعريفِ الأَسَدِ بالغَضَنْفَرِ) وكتعريفِ «النّارِ» بأنها: جِسْمٌ كالنَّفْسِ، والنّفسُ أَخْفَى منها عندَ العَقْلِ، وتعريفِ «الذَّهَبِ» بأنه: النُّضارُ أو العَسْجَدُ، و«القَمَرِ» بأنه: الزِّبْرِقانُ، وغيرِ ذلك مِن الألفاظِ الغريبةِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٧).

قوله: (أو مُساوِيًا) أيْ لِلمُعَرَّفِ في الخفاءِ، قالَه المَلَويُّ (ص٨٥)، قالَ الصَّبّانُ عن شيخِه العَدَوِيِّ: لم يَقُلْ في الظّهورِ؛ لأنّ الظّاهِرَ لا يَحْتاجُ إلى تعريفٍ. اهـ

قوله: (فلا يَصِحُّ) هذا بالنِّسبةِ لِمَنِ اسْتَوَيا عندَه، وأمّا مَن عَرَفَ أنّ

٤ ـ وأن لا يكونَ بألفاظٍ مَجازِيّةٍ مِن غيرِ قرينةٍ تُعَيِّنُ المُرادَ: كتعريفِ «البَليدِ» بـ«الحِمارِ»، فإن وُجِدَتْ قرينةٌ يُحْتَرَزُ بها عن المعنَى الحقيقيِّ صَحَّ التّعريفُ: كتعريفِ «البَليدِ» بـ«حِمارٍ يَكْتُبُ».

٥ ـ وأن لا يَتَوَقَّفَ معرِفتُه على معرِفةِ المحدودِ: كتعريفِ «العَدَدِ الفَرْدِ» بما تقدَّمَ وعكسِه.

«الزَّوْجَ» هو: العَدَدُ المُنْقَسِمُ إلى مُتَساوِيَيْنِ فيَصِحُّ أن يُعَرَّفَ له «الفَرْدُ» بما ليسَ بزوجٍ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٧).

قوله: (وأن لا يكونَ بألفاظٍ مَجازِيّةٍ إلخ) هذا هو الشّرطُ الرّابعُ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٧).

قوله: (كتعريفِ البليدِ إلخ) وكتعريفِ «الطّوافِ» بأنه: صلاةٌ دونَ سُجُودٍ ولا إِحْرامٍ وسَلامٍ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٧).

قوله: (وأن لا يَتَوَقَّفَ إلخ) هذا هو الشّرطُ الخامِسُ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٧).

قوله: (وأن لا يَتَوَقَّفَ معرفتُه على معرفةِ المَحْدُودِ) لأنه دَوْرٌ، وهو مُحالٌ؛ لاقْتِضائِه كونَ كُلٍّ منهما مُتَقَدِّمًا على الآخَرِ ومُتَأَخِّرًا عنه: ١ ـ كتعريفِ «العِلْمِ» بأنه معرفةُ المعلومِ معَ تَوَقُّفِ تَصَوُّرِ المعلومِ على العِلْمِ، ٢ ـ وكذِكْرِ أحدِ المُتَضايِفَيْنِ: كالأُبُوّةِ والبُنُوّةِ في تعريفِ الآخَرِ، ٣ ـ وكتعريفِ «الشّمسِ» بأنه: كَوْكَبٌ نَهارِيٌّ معَ كونِ الشّمسِ مأخوذةً في تعريفِ «النّهارِ»؛ لأنه: الزَّمَنُ الّذي تَطْلُعُ فيه الشّمسُ فوقَ الأُفُقِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٨).

قوله: (بما تَقَدَّمَ) أيْ بما ليسَ بزَوْجٍ (وعكسِه) أيْ تعريفِ «الزّوجِ» بما

٦ ـ وأن لا يكونَ بالألفاظِ المُشْتَرَكةِ مِن غيرِ قرينةٍ: كتعريفِ «الشَّمسِ» بـ«ـالعَيْنِ»، فإن وُجِدَت قرينةٌ ـ: كتعريفِها بـ«ـالعَيْنِ المُضيئَةِ» ـ صَحَّ التّعريفُ.

٧ ـ وإِدخالُ الأحكامِ في الحُدودِ لا يَجُوزُ: كتعريفِ «الفاعلِ» بأنه: ليسَ بفَرْدٍ.

قوله: (وأن لا يكونَ بالألفاظِ المُشْتَرَكَةِ) إلّا إذا أُرِيدَ به كلٌّ ممّا وُضِعَ، فيجوزُ: كتعريفِ «القَضيّةِ» بأنها: قولٌ إلخ كما مَرَّ، وهذا هو الشّرطُ السّادِسُ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٨)، وعبارةُ الباجُوريِّ (ص٩): «ومَحَلُّ الامْتِناعِ: إذا لم يُرَدْ بذلك المُشْتَرَكِ جميعُ المَعاني الّتي وُضِعَ لها، وإلّا جازَ التّعريفُ به: كتعريفِ «القضية» بأنها: «قولٌ...» إلخ، و«القولُ» مُشْتَرَكٌ بين المعقولِ والملفوظِ، والمُرادُ في التّعريفِ المذكورِ كلٌّ منهما». اهـ

قوله: (بالعَيْنِ المُضِيئةِ) أو «عَيْنٍ تُضيءُ في الآفاقِ».

قوله: (وإِدْخالُ الأحكامِ في الحُدُودِ لا يجوزُ) هذا هو الشّرطُ السّابعُ، أيْ: وأن لا تَدْخُلَ الأحكامُ في الحُدُودِ؛ لِأنّ الحكمَ لا يُعْرَفُ ثُبُوتُه إلّا بعدَ تَصَوُّرِ المحكومِ عليه، فلو جُعِلَ جُزْءاً مِن تعريفِه لَزِمَ الدَّوْرُ. اهـ «شرح البناني» (ص١٠٩).

قالَ البنّانيُّ (ص١٠٨): «والمُرادُ بـ«ـالأحكامِ» هُنا: العَوارِضُ الّتي تَعْرِضُ لِلحقيقةِ ويُطْلَبُ تَصَوُّرُ الحقيقةِ لِتُثْبَتَ تلك العَوارِضُ أو تُنْفَى، ففيه إطْلاقُ الحكمِ على المحكومِ به، وهو شائعٌ». اهـ قالَ الشّيخُ علي قصارة («حاشيته» ص ١٠٨): «يُؤْخَذُ مِن قولِه: «المُرادُ كذا»: أنّ هُناكَ مَعانيَ أُخَرَ غيرَ مُرادةٍ، وهي: كونُه بمعنى الإِدْراكِ أوِ النِّسْبةِ أو غيرِها ممّا فُسِّرَ به الحكمُ، وذلك لِأنّ

«الِاسمُ المرفوعُ»؛ لِأنّ الرَّفْعَ حكمٌ مِن أحكامِه؛ لأنّ المُعَرَّفَ ـ بفتح الرّاءِ ـ يَتَوَقَّفُ على أجزاءِ التّعريفِ، وإذا جعَلْنا الحكمَ جُزْءًا منها، والحالُ أنه يَتَوَقَّفُ على المُعَرَّفِ ـ بفتح الرّاءِ ـ؛ لِأنّ الحكمَ على الشَّيْءِ فرعٌ عن تَصَوُّرِه لَزِمَ الدَّوْرُ، وهو ممنوعٌ.

٨ ـ **ولا يجوزُ إدخالُ «أَوِ» الّتي لِلشَّكِّ في الحدِّ**: كقولِك في تعريفِ «البليدِ»: «**هو الّذي لا يَفْهَمُ أو لا يَسْتَقِيمُ**» على سبيلِ الشَّكِّ أيْ: إمّا هذا وإمّا هذا.

وأمّا «أَوِ» الّتي لِلتّقسيمِ ....

الّذي يُتَوَهَّمُ صِحّةُ دخولِه حقيقةً في الحدود هو المحكومُ به، ثُمّ إنّ هذه العَوارِضَ الّتي تَعْرِضُ لِلحقيقةِ ١ ـ تكونُ أعراضًا عامّةً: كرَفْعِ الفاعِلِ ونصبِ المفعولِ، ٢ ـ وتكونُ خاصّةً: ككونِ الفاعلِ الأصلُ فيه أن يَتَّصِلَ بفعلِه، وكونِ المفعولِ الأصلُ فيه أن يَنْفَصِلَ». اهـ

قوله: (**ولا يجوزُ إِدْخالُ «أَوِ» الّتي لِلشَّكِّ في الحدودِ**) ١ ـ لِأنّ ذلك يُنافِي التّحديدَ الّذي قُصِدُ به البَيانُ. اهـ «**قدورة**» (ص١٠١)، ٢ ـ ولأنّ الماهيّةَ المحدودةَ شيءٌ مُعَيَّنٌ لا يَتَنَوَّعُ. اهـ «**قويسني**» (ص٢١)، وهذا هو الشّرطُ الثّامِنُ. اهـ «**شرح البناني**» (ص١١٠).

قوله: («**أَوِ» الّتي ١ ـ لِلشَّكِّ**) ٢ ـ أو لِلإِبْهامِ. اهـ «**قدّورة**» (ص١١٢) و«**صبّان**» (ص٨٧).

قوله: (**على سبيلِ الشَّكِّ**) أوِ التّشكيكِ.

قوله: (**وأمّا «أَوِ» الّتي لِلتّقسيمِ**) هذا مُقابِلُ قوله: «**لِلشّكِّ**».

فإنّه يجوزُ إِدْخالُها على معنَى: **أنّ المعرَّفَ قِسمانِ: ١ ـ قِسْمٌ كذا ٢ ـ وقِسْمٌ** كذا، فيكونُ التّعريفُ في الحقيقةِ تَعريفَيْنِ لِشيئَينِ متخالِفَينِ: **مِثالُه: تعريفُ «النَّظَرِ» بـ«الفِكْرِ المُؤَدِّي إلى علمٍ أو غَلَبَةِ ظَنٍّ»** يعني: أنّ النَّظَرَ قسمان: **الأوّلُ:** الفِكرُ المؤدِّي إلى العِلمِ، **والثّاني:** الفِكْرُ المؤدِّي إلى غَلَبَةِ ظَنٍّ.

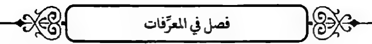
وأمّا في الرَّسْمِ فيَجُوزُ دخولُها: كقولِك في تعريفِ **«الإنسانِ»: «هو**

قوله: (**إِدْخالُها**) أيْ في الحَدِّ، كما هو ظاهِرُ المُقابَلةِ، ويجوزُ أيضًا في الرَّسْمِ؛ لأنه دُونَ الحَدِّ.

قوله: (**وأمّا في الرَّسْمِ إلخ**) هذا مُقابِلُ قولِه: **«في الحَدِّ»** (**فيجوزُ دُخولُها**) أيْ **«أوِ»** الّتي لِلشَّكِّ، **وحاصِلُ كلامِ الشّارحِ:** أنه لا يجوزُ إِدْخالُ **«أوِ»** الّتي لِلشَّكِّ في الحَدِّ، ويجوزُ في الرَّسْمِ، وأنه يجوزُ إِدْخالُ **«أوِ»** الّتي لِلتّقسيمِ في الحَدِّ، فيجوزُ أيضًا في الرَّسْمِ، ففَصَّلَ في **«أوِ»** الّتي لِلشَّكِّ، وتَبعَ في ذلك قدّورة في **«شرحِه»**، وهو غيرُ صحيحٍ، **والصّوابُ:** ما ذَكَرَه البنانيُّ في **«شرحِه»** (ص١١٠) والمَلَوِيُّ في **«شرحِه»** والصّبّانُ في **«حَواشِيه»** (ص٨٧): مِن أنّ إِدْخالَ **«أوِ»** الّتي لِلشَّكِّ أوِ الإِبْهامِ ممنوعٌ مُطْلَقًا أيْ في الحَدِّ والرَّسْمِ؛ لانْتِفاءِ التّمييزِ معَهما أيِ الشَّكِّ والإِبْهامِ، والتّفصيلُ إنّما هو في **«أوِ»** الّتي لِلتّقسيمِ حيثُ لا يجوزُ في الحَدِّ، ويجوزُ في الرَّسْمِ، وقد أشارَ البنّانيُّ (ص١١٠) إلى رَدِّ ما ذَكَرَه قدّورة، قالَ: «ومُرادُه: أنّ **«أوِ»** الّتي لِلتّقسيمِ لا تجوزُ في الحدودِ، بل لا تُمْكِنُ، وإنّما تجوزُ في الرُّسُومِ؛ لِأنّ الحَدَّ كما تَقَدَّمَ يكونُ بالفصلِ، ولا يُمْكِنُ لِلحقيقةِ الواحِدةِ فصلانِ؛ لأنّ المُرَكَّبَ مِن الجنسِ وهذا الفصلِ يُغايِرُ المُرَكَّبَ مِن الجنسِ وذلك الفصلِ الآخَرِ، فيكونانِ حقيقتَيْنِ، لا حقيقةً واحِدةً،

الحيوانُ الضّاحكُ أو القابِلُ لِلعلمِ وصَنْعةِ الكِتابةِ».

وهذا معنى قولِ الأَصْبَهانيِّ: يجوزُ ذِكْرُ «أو» في الرَّسْمِ، بخِلافِ الحقيقيِّ؛ لِأنّ النّوعَ الواحِدَ يَسْتَحِيلُ أن يكونَ له فصلانِ على البَدَلِ، بخِلافِ الخاصِيَّتَيْنِ». اهـ وقولُ مَن قالَ: أنّ التّقسيمَ يَسُوغُ في كلٍّ مِن الحدودِ والرّسومِ غيرُ صحيحٍ، ولهذا قالُوا: لا يُمْكِنُ أن يكونَ لِلشّيءِ الواحِدِ حَدّانِ تامّانِ إلّا إذا كانَ التَّغايُرُ بينَهما بالإجْمالِ والتّفصيلِ: كحَدِّ الإنْسانِ بأنه: الحَيَوانُ النّاطِقُ وبأنه الجِسْمُ النّامِي الحَسّاسُ المُتَحَرِّكُ بالإرادةِ النّاطِقُ، وأمّا الرّسمُ فلِكونِه بالخاصّةِ ـ والشّيءُ الواحِدُ قد تكونُ له صِفاتٌ وعَوارِضُ تَخْتَصُّ به ـ جازَ أن تُذْكَرَ في تعريفِه خاصّتانِ تَتَوَسَّطُ بينَهما «أو» الّتي لِلتّقسيمِ حيثُ يكونُ مجموعُهما شامِلًا، وكلُّ واحِدةٍ بانْفِرادِها غيرُ شامِلةٍ: كما يُقالُ في تعريفِ «الإنْسانِ»: «هو الحَيَوانُ العَرَبيُّ أو العَجَميُّ»، والأَحْسَنُ: أن تَتَوَسَّطَ الواوُ كما قالَ ابْنُ مالِكٍ؛ لِأنّ الخاصَّتَيْنِ مجموعُهما بمعنى خاصّةٍ واحِدةٍ، ومِن ذلك قولُ النُّحاةِ في تعريفِ «الاِسْتِثْناءِ»: «هو: الإخْراجُ بـ«إلّا» أوْ إحْدَى أَخَواتِها مِن مذكورٍ أو متروكٍ» إلخ، وقَيَّدْنا «أو» بالّتي لِلتّقسيمِ؛ لِأنّ الّتي لِلشّكِّ أو للإبهامِ لا تجوزُ في التّعريفاتِ مُطْلَقًا حُدُودًا كانَتْ أو رُسُومًا، وكذا الّتي لِلتّخييرِ أو لِلإباحةِ؛ لِأنّ شَرْطَهما الطَّلَبُ، ولا مَحَلَّ له في التّعريفاتِ». اهـ: وقولُه: «وقولُ مَن قالَ» إلخ قالَ الشّيخُ علي قصّارة في «حاشيتِه» (ص١١٢): «أشارَ بهذا الكلامِ لِلرَّدِّ على عبدِ اللّطيفِ وقدّورة حيثُ حَمَلَا كلامَ النّاظِمِ على هذا معَ أنه لا يَقْبَلُه، فالتّحقيقُ ما لهذا الشّارحِ تَبَعًا لِلهِلاليِّ، وقولُه: «وكذا الّتي لِلتّخييرِ أو الإباحةِ» الّذي حَرَّرَه شيخُنا الطَّيِّبُ: أنه إن قامَتْ قرينةٌ على ذلك جازَ. اهـ



والفَرْقُ بينَ «الحَدِّ» و«الرَّسْمِ»: أنّ الماهيّةَ يَسْتَحِيلُ أن يكونَ لها فَصْلانِ على البَدَلِ، ويجوزُ أن يكونَ لها خاصَّتانِ كذلك.

* * *

قوله: (والفَرْقُ بين الحَدِّ والرَّسْمِ إلخ) هذا جوابٌ عنِ السّؤالِ المُقدَّرِ تقديرُه: لِمَ يجوزُ إِدْخالُ «أوْ» في الرَّسْمِ، ولا يجوزُ إِدْخالُها في الحَدِّ، ما الفَرْقُ بينَهما؟.

قوله: (كذلك) أيْ على البَدَلِ.

تَنْبِيْهٌ

لا يُكْتَسَبُ الحَدُّ بالبُرْهانِ، فلا يُطْلَبُ الحَدُّ بإقامةِ الحُجّةِ عليه، وإنّما ١ ـ يُعْتَرَضُ عليه بأنّ فيه خَلَلًا صُورِيًّا أو مادِيًّا، ٢ ـ أو يُعارَضُ بحَدٍّ آخَرَ أَحْسَنَ منه، وذلك لِأنّ البُرْهانَ يُطْلَبُ به التّصديقُ بثُبُوتِ شيءٍ لغيرِه أوِ انْتِفائِه عنه، والحَدُّ هو حقيقةُ المحدودِ، وإنّما غايَرَها باعْتِبارِ التّفصيلِ، هذا إذا أُرِيدَ إفادةُ الماهيّةِ، أمّا إذا قيلَ: «الإِنْسانُ حَيَوانٌ ناطِقٌ» وأُرِيدَ الإِخْبارُ بأنّ ذلك مفهومُه لغةً أو شرعًا خَرَجَ عن كونِه حدًّا، وصارَ حُكْمًا يُمْنَعُ ويُطْلَبُ عليه الدّليلُ، ودليلُه النَّقْلُ عن أهلِه لغةً أو شرعًا، فالمعنى الواحِدُ له اعْتِباران. اهـ «شرح البناني» (ص١١٣).



١٥ ـ ثُمّ قالَ:

٨ ـ فَصْلٌ فِي الْقَضايا وَأَحْكامِهَا

مَـا احْتَمَـلَ الصِّـدْقَ لِذَاتِـهِ جَـرَى بَيْـنَـهُمُ «قَضِيَّـةً» و«خَبَـرَا»

٨ ـ فصلٌ في القَضايا وأحكامِها

قوله: (فصلٌ في القضايا وأحكامِها) هذا شروعٌ في الأمرِ الثّالِثِ مِن الأمورِ الأربعةِ الّتي انْحَصَرَ فيها الفَنُّ كما تَقَدَّمَ، وهو مَبادِئُ التّصديقاتِ بعدَ أن فَرَغَ مِن التَّصَوُّراتِ ومَبادِئِها. اهـ «شرح البناني» (ص١١٤).

وقوله: (في القضايا): جمعُ «قَضيّةٍ» مِن «القضاءِ» وهو: الحكمُ؛ لأنها تَتَضَمَّنُ الحكمَ. اهـ «ملوي» (ص٨٨).

وقوله: (وأحكامِها) هي: ١ ـ النَّقائِضُ ٢ ـ والعُكُوسُ. اهـ «شرح البناني» (ص١١٤).

١٥ ـ أقوالُ الأبياتِ

٥٠ ـ (ما) أيِ اللّفظُ الّذي (احْتَمَلَ الصِّدْقَ) والكذبَ (لِذاتِه جَرَى بينَهم) أيِ المَناطِقةِ (قَضيّةً وخَبَرا) أيْ يُسَمَّى بهذينِ الاِسْمَيْنِ. اهـ «قويسني» (ص٢٢)، سُمِّيَ: «قَضِيّةً» باعْتِبارِ ما تَضَمَّنَه مِن القضاءِ أيِ الحُكْمِ، وسُمِّيَ: «خَبَرًا» باعْتِبارِ ما تَضَمَّنَه مِن الإِخْبارِ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٢٩)، وقولُه: «ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ»: مبتدأٌ، وقولُه: «الصِّدْقَ» فيه حذفُ الواوِ ومعطوفِها أيْ: الصِّدْقَ والكَذِبَ؛ بدليلِ قولِه: «احْتَمَلَ» على حَدِّ ﴿تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ أيْ والبَرْدَ؛ إِذِ «الاِحْتِمالُ» لا يُسْتَعْمَلُ إِلّا في التَّرَدُّدِ بين اثْنَيْنِ، وجملةُ

١٥ ـ أقولُ:

لمّا فَرَغَ مِن مَبادئِ التَّصوُّراتِ ومَقاصدِها أَخَذَ يَتَكلَّمُ على مَبادِئِ التّصديقاتِ، وهي «**١ ـ القَضايا ٢ ـ وأحكامُها**».

وواحِدُ «القضايا»: «**قَضِيَّةٌ**»، وهي مُرادِفةٌ لِلخَبَرَ، وتعريفُها: «**مُرَكَّبٌ احْتَمَلَ الصِّدْقَ والكَذِبَ لِذاتِه**»، فـ«**ـاحْتِمالُ الصِّدقِ والكَذِبِ**» **يُخْرِجُ** الإِنْشاءَ، وقولُه: «**لذاتِه**» ....

«**جَرَى**» في موضعِ رَفْعِ خبرُ المُبْتَدإِ. اهـ «**شرح البناني**».

١٥ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (**وأحكامُها**) مِن التَّناقُضِ والعَكْسِ.

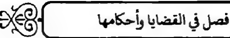
قوله: (**وهي مُرادِفةٌ لِلخَبَرِ**) هذا معنى قولِ النّاظِمِ: «**جَرَى بينَهم قَضيةٌ وخَبَرا**».

قوله: (**مُرَكَّبٌ**) فقولُ النّاظِمِ: «**ما**» أيْ: مُرَكَّبٌ؛ بقرينةِ ما قَدَّمَه مِن التّقسيمِ، ولِأنّ المُرَكَّبَ هو الجنسُ القريبُ لِلقضيّةِ. اهـ «**شرح البناني**» (ص١١٤).

قوله: (**مُرَكَّبٌ احْتَمَلَ إلخ**) شَمِلَ التّعريفُ: ١ ـ اللّفظَ المذكورَ: نحوُ: «**زيدٌ قائمٌ**»، ٢ ـ والقضيّةَ المحذوفةَ أيِ المُقدَّرةَ كُلُّها كالواقِعةِ بعدَ «**نَعَمْ**» و«**بَلَى**»، والمُقدَّرَ بعضُها: نحوُ: «**زيدٌ**» جوابًا لِمَن قالَ: «**مَن قامَ؟**» أيْ: قامَ زيدٌ. قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

وشَـــمِلَ المَـــذْكُورَ والمَحْـــذُوفا ....

قوله: (**فاحْتِمالُ الصِّدْقِ والكَذِبِ يُخْرِجُ الإنشاءَ**) لأنه لا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ



لِيَدْخُلَ فيه ١ ـ ما يُقْطَعُ بصِدْقِه: كخَبَرِ اللهِ ورسولِه، ....

والكذبَ لِذاتِها، وقد يَحْتَمِلُه لأمرٍ خارجٍ عنها: نحوُ: «اسْقِني ماءً»؛ فإنّه لا يَحْتَمِلُ مِن حيثُ مفهومُ الطَّلَبِ صِدْقًا ولا كَذِبًا، لكنّه يَسْتَلْزِمُ بحَسَبِ العُرْفِ نِسْبةً خَبَرِيّةً مُحْتَمِلةً لِلصِّدْقِ والكَذِبِ، وهي أنه عَطْشانُ. اهـ «شرح البناني» (ص١١٤)، وقولُه: «نحوُ اسْقِني ماءً» مِثْلُه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ [طه: ٢٥ ـ ٢٦]؛ فإنّه يَسْتَلْزِمُ: أنا مُفْتَقِرٌ لذلك، وكذا قولُك: «افْعَلْ كذا»؛ فإنّه يَسْتَلْزِمُ: أنك مُحْتاجٌ إليه. اهـ «علي قصارة» (ص١١٤).

وأَخْرَجَ التّعريفُ أيضًا: ١ ـ المُرَكَّبَ الإضافيَّ: نحوُ: «قيامُ زيدٍ»، ٢ ـ والمُرَكَّبَ الوَصْفيَّ: نحوُ: «زيدٌ العالِمُ»، ٣ ـ والمُفْرَدَ المَحْضَ؛ إذ ليسَ مُرَكَّبًا، ٤ ـ وأَخْرَجَ الطَّلَبَ، وكذا غيرَ الطَّلَبِ مِن أنواعِ الإنشاءِ، وإنّما خَرَجَ بقَيْدِ «لذاتِه»؛ إذ هو لا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ لِذاتِه، وقد يَحْتَمِلُه لأمرٍ خارجٍ: نحوُ: «اسْقِني»؛ فإنّه لا يَحْتَمِلُ مِن حيثُ مفهومُ الطَّلَبِ صِدْقًا ولا كَذِبًا لكنّه يَسْتَلْزِمُ بحَسَبِ العُرْفِ نسبةً خَبَرِيّةً مُحْتَمِلةً، وهو أنه عَطْشانُ، وكذا النِّسْبةُ التّقييديّةُ: نحوُ: «زيدٌ العالِمُ»؛ فإنّه مِن حيثُ هِي هِي لا يَتَطَرَّقُ إليها الصِّدْقُ والكذبَ لكنْ فيها إشارةٌ إلى نِسبةٍ خَبَرِيّةٍ؛ إذِ الشّيءُ لا يُوصَفُ إلّا بما هو ثابتٌ له، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «اخْمِرارِ السُّلَّمِ»:

.... وأَخْـرَجَ المُضـافَ والمَوْصُـوفا

والمُفْـرَدَ المَحْـضَ وأَخْـرَجَ الطَّلَـبْ إذْ لـم يَكُـنْ صِـدْقٌ لـه ولا كَـذِبْ

قوله: (لِيَدْخُلَ فيه) خَبَرانِ بل ثلاثةٌ:

الأَوّلُ: (ما) أيْ خَبَرٌ (يُقْطَعُ بصِدْقِه) لِخارجٍ عن حقيقتِه ١ ـ بالنَّظَرِ إلى

٢ ـ وما يُقْطَعُ بِكذِبِه: ككونِ الواحدِ نصفَ الثّمانِيَةِ؛ لِأنّنا لو نَظَرْنا إلى ذاتِ الخَبَرِ لَرَأَيْناه يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ بقَطْعِ النَّظَرِ عنِ ١ ـ المُخْبِرِ ٢ ـ والواقِعِ، فالقَطْعُ بأحدِ الأمرَيْنِ مِن جِهةِ المُخْبِرِ أوِ المُخْبَرِ به.

المُخْبِرِ: كأَخْبارِ اللهِ وأخبارِ رُسُلِه عليهم الصّلاةُ والسّلامُ؛ لاِسْتِحالةِ الكذبِ عليهم، ٢ ـ أو بالنَّظَرِ إلى خصوصِ المادّةِ: نحوُ: «الواحِدُ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ». اهـ «شرح البناني» (ص١١٥).

(و) الثّاني: (ما) أيْ خَبَرٌ (يُقْطَعُ بكذبِه) لِخارِجٍ عن حقيقتِه لِخُصُوصِ المادّةِ: نحوُ: «الواحِدُ رُبُعُ الاِثْنَيْنِ»، وكخَبَرِ مُسَيْلَمةَ الكَذّابِ بأنه نَبِيٌّ، والدَّجّالِ بأنه إلهٌ؛ فإنّه مقطوعٌ بكَذِبِه لِخُصُوصِ المادّةِ؛ لِقِيامِ البُرْهانِ القاطِعِ على كذبِه، لا لِذاتِ الخَبَرِ، ولا لِخُصُوصِ المُخْبِرِ ـ بالكَسْرِ ـ كما قيلَ؛ إذ لو أَخْبَرَ مُسَيْلَمةُ بِقيامِ زَيْدٍ لم يُقْطَعْ بكذبِه. اهـ «شرح البناني» (ص١١٥).

والثّالثُ: خَبَرٌ مُحْتَمِلٌ في الحقيقةِ لِلصِّدْقِ والكَذِبِ: كخبرِ غيرِ المعصومِ بقِيامِ زيدٍ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

«مُحْتَمِلُ الصِّدْقِ لِذاتِه» شَمَلْ	ما الصِّدْقَ والكَذِبَ حَقًّا احْتَمَلْ
وما لِغَيْرِ الصِّدْقِ لم يَحْتَمِلِ	كخَبَرِ المعصومِ والأَمْرِ الجَلِي
كقولِكَ: الواحِدُ نِصْفُ اثْنَيْنِ	وما أَبَى في العَقْلِ غيرَ المَيْنِ
كالجُزْءِ مَن على الجميعِ عَظَّمَهْ	وما افْتَرَى مِن وَحْيِهِ مُسَيْلَمَهْ

قوله: (بقَطْعِ النَّظَرِ عنِ المُخْبِرِ) وهو اللهُ ورسولُه في المِثالِ الأوّلِ (والواقِعِ) وهو أنّ الواحِدَ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ في الثّاني.



١٦ ـ ثُمّ قالَ:

ثُـــمَّ الْقَضَـــايَا عِنْـــدَهُمْ قِسْمَـــانِ ١ـ «شَرْطِيَّـةٌ» ٢ـ «حَمْلِيَّـةٌ»، وَالثَّانِي
:«كُلِّيَّـــــةٌ شَخْصِيَّـــــةٌ»، وَالأَوَّلُ :إِمَّـــا «مُسَـــوَّرٌ» وَإِمَّـــا «مُهْمَـــلُ»

قوله: (فالقَطْعُ بأحدِ الأَمْرَيْنِ) أيِ الصِّدْقِ والكذبِ (مِن جِهةِ المُخْبِرِ أوِ المُخْبَرِ به) لا مِن جهةِ الخَبَرِ ذاتِه.

تقسيمُ القَضيّةِ إلى الحَمْليّةِ والشّرطيّةِ

١٦ ـ أقوالُ الأبياتِ

٥١ ـ (ثُمّ القَضايا عندَهم) أيِ المَناطِقةِ (قِسْمانِ): **الأوّلُ**: قَضيّةٌ (شَرْطيّةٌ)، والثّاني: قضيّةٌ (حَمْليّةٌ) وقولُه: (والثّاني) مُبْتَدأٌ خبرُه قولُه في البيتِ التّالي: «**كُلِّيّةٌ شَخْصيّةٌ**»، قالَ الباجُوريُّ: «إنّما قالَ: «**والثّاني**» ولم يَقُلْ: «**والثّانيةُ**» معَ أنه عِبارةٌ عنِ «**الحَمْليّةِ**» نَظَرًا لِكونِها قِسْمًا». اهـ

٥٢ ـ (كُلِّيّةٌ) خبرُ «والثّاني» أيْ: والقسمُ الثّاني قِسْمانِ: **الأوّلُ**: الكُلِّيّةُ، **والثّاني**: (شخصيّةٌ) فهو معطوفٌ على «كُلِّيّةٌ» بحذفِ حرفِ العطفِ، والمُرادُ بالكُلِّيّةِ هُنا: ما موضوعُها كُلِّيٌّ سواءٌ كانَتْ مُسَوَّرةً بسُورٍ كُلِّيٍّ أو جُزْئيٍّ، أو مُهْمَلةً مِن السُّورِ: نحوُ: «الإنسانُ حَيوانٌ»، وليسَ المُرادُ بها المُسَوَّرةَ بـ«كُلٍّ»، وإلّا فَسَدَ تقسيمُه، والمُرادُ بالشّخصيّةِ: ما موضوعُها مُعَيَّنٌ: نحوُ: «زيدٌ كاتبٌ» (والأوّلُ) أيِ الّذي هو «الكُلِّيّةُ»، قالَ الباجُوريُّ: «ولم يَقُلْ: «والأُولَى» نَظَرًا لكونِها قِسْمًا كما تَقَدَّمَ في نظيرِه». اهـ وهو مبتدأٌ خبرُه قولُه: (١ ـ إمّا مُسَوَّرٌ) أيْ: مَقْرُونٌ موضوعُه بالسُّورِ (وإمّا مُهْمَلٌ) وهو: الّذي لم يُقْرَنْ بما يَدُلُّ على

وَ«السُّــورُ» كُلِّيًّــا وَجُزْئِيًّــا يُــرَى ... وَأَرْبَــعٌ أَقْسَــامُهُ حَيْــثُ جَــرَى

إِمَّا ١. بِـ«كُلٍّ» ٢. أَوْ بِـ«بَعْضٍ» ٣. أَوْ بِـ«لَا شَيْءَ» ٤. وَ«لَيْسَ بَعْضُ» أَوْ شِبْهِهِ جَلَا

وَكُلُّهَـا ١ـ «مُوجَبَـةٌ» ٢ـ وَ«سَالِبَـةْ» ... فَهْــيَ إِذَنْ إِلَــى الثَّمَــانِ آيِبَــةْ

عموم الأفرادِ أو على بعضِها مع صَلاحِيَتِه له: نحوُ: «الحَيَوانُ إِنْسانٌ»، و«الحَيَوانُ ليسَ بفَرَسٍ»، سُمِّيَ «مُهْمَلًا» لإهْمالِه مِن السُّورِ.

٥٣ ـ (والسُّورُ) مبتدأٌ (كُلِّيًّا) مفعولُ ثانٍ لِـ«يُرَى» (وجُزْئِيًّا يُرَى) أيْ: يُعْلَمُ، يعني: أنّ السُّور قِسْمانِ: الأوّلُ: السُّورُ الكُلِّيُّ، وهو: ١ ـ ما يَدُلُّ على تعميمِ الأفرادِ: نحوُ: «كلُّ إِنسانٍ ناطِقٌ» و«لا شيءَ مِن النّاطِقِ بفَرَسٍ»، والثّاني: السُّورُ الجُزْئِيُّ، وهو: ما يَدُلُّ على عمومِ بعضِها: نحوُ: «بعضُ الحَيَوانِ إِنسانٌ» و«بعضُ الإِنْسانِ ليسَ بعَرَبيٍّ» أَخْذًا مِن «سُورِ البَلَدِ» المُحيطِ بجميعِه أو بعضِه (وأربعٌ أَقْسامُهُ) أيْ: أقسامُ السُّورِ أربعةٌ (حيثُ جَرَى) أيْ: وَقَعَ.

٥٤ ـ (إمّا بكُلٍّ) وهو سُورٌ للإِيجابِ الكُلِّيِّ (أو ببعضٍ) وهو سُورٌ للإِيجابِ الجُزْئِيِّ (أو بلا شيءَ) وهو سُورٌ لِلسَّلْبِ الكُلِّيِّ (وليسَ بعضٌ) وهو سُورٌ لِلسَّلْبِ الجُزْئِيِّ (أو شِبْهِهِ) عطفٌ على «كُلٍّ» (جَلا) أيْ: أظهرَ السُّورُ الإِحاطةَ بجميعِ الأَفْرادِ أو ببعضِها.

٥٥ ـ (وكلُّها) أيْ جميعُ القضايا الشّخصيّةِ والكُلِّيّةِ المُسوَّرةِ بالسُّورِ الكُلِّيِّ والجُزْئِيِّ والمُهْمَلةِ (مُوجَبةٌ أوْ سالِبةٌ فَهْيَ) بسكونِ الهاءِ، أيِ: القضايا (إِذَنْ) أيْ: إِذا عَلِمْتَ ما سَبَقَ مِن كونِها مُوجَبةً وسالِبةً (إلى الثّمانِ آيِبةْ) أيْ راجِعةٌ، وذلك حاصِلٌ مِن ضربِ الاِثْنَيْنِ في الأربعةِ، فالأربعةُ: ١ ـ الشّخصيّةُ، ٢ـ والمُهْمَلةُ، ٣ـ والكُلِّيّةُ، ٤ ـ والجُزْئِيّةُ، والاِثْنانِ: ١ـ الإِيجابُ ٢ ـ والسَّلْبُ.

وَالْأَوَّلُ «الْمَـــوْضُوعُ» بِالْحَمْلِيَّـــةْ وَالْآخِـرُ: «الْمَحْمُـــولُ» بِالسَّوِيَّـــةْ

١٦ ـ أقولُ:

«القَضِيَّةُ» قِسمانِ: ١ ـ «شَرْطِيَّةٌ» ٢ ـ و«حَمْلِيَّةٌ»، والأُولَى يأتي الكلامُ عليها في المتنِ.

---

٥٦ ـ (والأوّلُ) في الرّتبةِ ـ وهو المحكومُ عليه ـ وإن ذُكِرَ آخِرًا (الموضوعُ) أيِ الجزءُ المحكومُ عليه سُمِّيَ: «موضوعًا» (بالحَمْليّةْ) أيْ فيها (والآخِرُ) في الرُّتبةِ وإنْ ذُكِرَ أوّلًا هو (المحمولُ)، وقولُه: (بالسَّويّةْ) قالَ القُونَسنيُّ (ص٢٤): «أيْ حالةَ كونِهما ـ أيِ المحمولِ والموضوعِ ـ مُسْتَوِيَيْنِ أيْ مُصْطَحِبَيْنِ في الذِّكْرِ، فلا يُذْكَرُ أحدُهما إلّا معَ الآخَرِ». اهـ

١٦ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (القضيّةُ قِسْمانِ: شَرْطيّةٌ وحَمْليّةٌ) لأنها ١ ـ إن تَرَكَّبَتْ مِن مُفْرَدَيْنِ أو ما في قُوّتِهما فحَمْليّةٌ، ٢ ـ وإن كانَتْ مُرَكَّبةً مِن قَضِيّتَيْنِ ليستَا في تأويلِ مُفْرَدٍ فهي شرطيّةٌ. اهـ «شرح البناني» (ص١١٦ ـ١١٧)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّم»:

إنْ رُكِّبَــتْ مِــن مُفْــرَدٍ قَضِــيّةْ أو شِــبْهِ مُفْــرَدٍ فــذِي حَمْلِيّــةْ
وإن تَكُــنْ مِــن جُمْلَتَــيْنِ رُكِّبَــتْ فسَــمِّها شَــرْطِيّةٌ كمــا ثَبَــتْ

قوله: (والأُولى) أيِ الشّرطيّةُ (يأتي الكلامُ عليها في المَتْنِ) في قولِ المُصنِّفِ: «وإن على التّعليقِ» البيتَ.



والثّانيةُ ـ وهي «الحَمْلِيّةُ» أيْ: ما اشْتَمَلَتْ على موضوعٍ ومحمولٍ:

قوله: (**والثّانيةُ وهي الحَمْليّةُ**) سُمِّيَتْ: «**حَمْلِيّةً**» نسبةً إلى «**الحَمْلِ**»، وهو الحكمُ بثبوتِ شيءٍ لشيءٍ أو سَلْبِه عنه، وهو قدرٌ مُشْتَرَكٌ بين الطَّرَفَيْنِ، خِلافًا لِمَن قالَ: إنّها منسوبةٌ إلى «**المحمولِ**». اهـ «**شرح البناني**» (ص١١٧)، وقولُه: (**خِلافًا لِمَن قالَ: إنّها منسوبةٌ إلى المحمولِ**) بَيانُه: أنه لو كانَ الأمرُ كذلك لَقِيلَ فيها: «**محموليّةٌ**». اهـ «**حاشية الشيخ علي قصارة**» (ص١١٧).

قوله: (**والثّانيةُ وهي الحَمْليّةُ أيْ: ما اشْتَمَلَتْ على موضوعٍ ومحمولٍ**) دَخَلَ في الحمليّةِ أربعةُ أقسامٍ:

١ ـ ما تَرَكَّبَ مِن مُفْرَدَيْنِ: نحوُ: «**زيدٌ عالِمٌ**» أو «**زيدٌ ليسَ بعالِمٍ**».

٢ ـ وما محمولُه جملةٌ في تأويلِ مُفْرَدٍ: نحوُ: «**زيدٌ قامَ أبوه**»؛ لأنه في قُوّةِ «**زيدٌ قائِمُ الأبِ**»، ولا شَكَّ أنّ «**قائِمَ الأبِ**» مُفْرَدٌ مُقَيَّدٌ؛ إذِ المُرادُ بالمُفْرَدِ هُنا: ما ليسَ بقَضيّةٍ؛ بقرينةِ المُقابَلةِ، لا مُقابِلُ المُرَكَّبِ، وكذا قولُنا: «**خيرُ الذِّكْرِ لا إلهَ إلّا اللهُ**»، فهو في قُوّةِ «**خيرُ الذِّكْرِ كلمةُ الشَّهادةِ**» أو «**هذا اللّفظُ**».

٣ ـ **والثّالِثُ**: عَكْسُه: نحوُ: «**لا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلّا باللهِ كَنْزٌ مِن كُنُوزِ الجَنّةِ**»، فهو في قُوّةِ قولِنا: «**هذا اللّفظُ المخصوصُ كَنْزٌ مِن كُنُوزِ الجَنّةِ**».

٤ ـ **والرّابعُ**: ما تَرَكَّبَ مِن جُمْلَتَيْنِ كِلْتاهُما في قُوّةِ المُفْرَدِ: نحوُ: «**زيدٌ عالِمٌ**» نقيضُه «**زيدٌ ليسَ بعالِمٍ**»، فهو في قُوّةِ: «**هذه القَضيّةُ نقيضُ هذه**»، قالَ السَّعْدُ: «والمُرادُ بـ«ما في قُوّةِ المُفْرَدِ»: ما يُمْكِنُ التّعبيرُ عنه بلفظِ مُفْرَدٍ حالَ كونِه جُزْءًا مِن تلك القضيّةِ وعندَ إفادةِ حكمِها». اهـ وقد عَلِمْتَه بالأَمْثِلةِ المذكورةِ. اهـ «**شرح البناني**» (ص١١٧).

كـ«زيدٌ كاتبٌ» ـ: ١ ـ إمّا أن يكونَ موضوعُها كُلِّيًّا: كـ«الإنسانُ حيوانٌ»، ٢ ـ أو جُزْئِيًّا: كـ«زيدٌ كاتبٌ».

:فالثّانيةُ تُسَمَّى: «شَخْصِيَّةً».

والأُولَى: ١ ـ إن كانتْ مُهْمَلةً مِن السُّورِ سُمِّيَتْ: «مُهْمَلةً»: كـ«الإنسانُ حيَوانٌ»، ٢ ـ وإن كانتْ مُسَوَّرَةً: ١ ـ فإن كانَ السُّورُ «كُلًّا» أو ما في معناه

قوله: (أو جُزْئيًّا) عِبارةُ «شرح البناني» (ص١١٨): «شَخْصًا مُعَيَّنًا»، قالَ الشّيخُ عليّ قصّارة في «حاشيته» (ص١١٨): «قوله: «شخصًا مُعَيَّنًا» أيْ: مُشارًا به إلى مُعَيَّنٍ محسوسٍ، وليسَ المُرادُ: أنّ مدلولَ الموضوع يكونُ شخصًا فقط، وتَبِعَ في التّعبيرِ بقولِه: «مُعَيَّنًا» صاحِبَ «الجُمَلِ»، وهو أَوْلَى مِن تعبيرِ السَّنُوسيِّ بقولِه: «إِنْ كانَ موضوعُها جُزْئيًّا»؛ لِأنّ عِبارةَ الشّارحِ ـ يعني البَنّانيَّ ـ يَشْمَلُ ما عَدا العَلَمَ مِن المَعارِفِ: نحوُ: «هذا قائمٌ» و«أنا كاتِبٌ» مُشارًا بهما إلى مُعَيَّنٍ محسوسٍ». اهـ

قوله: (فالثّانيةُ) أيْ ما كانَ موضوعُها جُزْئيًّا (تُسَمَّى شَخْصِيَّةً) وتُسَمَّى أيضًا: «مخصوصةً». اهـ «شرح البناني» (ص١١٨).

قوله: (والأُولى) أيْ ما كانَ موضوعُها كُلِّيًّا، دَخَلَتْ فيه ثلاثُ قضايا: ١ ـ المُهْمَلةُ ٢ ـ والكُلِّيّةُ ٣ ـ والجُزْئيّةُ.

قوله: (كُلًّا أو ما في معناه) ممّا يَدُلُّ على إثْباتِ الحكمِ لِكُلِّ فَرْدٍ: نحوُ: «قاطِبةً» و«جميعٍ» و«عامّةٍ» و«طُرًّا» و«كافّةٍ» و«أجمعين» وسائِرِ ألفاظِ العموم كـ«أل» الاسْتِغْراقيّة: نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٣٢).



فالقَضِيَّةُ: «كُلِّيَّةٌ»: كـ«كُلُّ إنسانٍ ـ أو عامّةُ الإنسانِ ـ حَيوانٌ»، ٢ ـ وإِن كانَ «بَعْضًا» أو ما في معناه فـ«جُزْئِيَّةٌ»: كـ«بَعضُ الإنسانِ ـ أو واحدٌ مِن الإنسانِ ـ حيوانٌ».

فتَلَخَّصَ: أنّ القضايا أربعةٌ:

١ ـ «شَخْصِيَّةٌ» إِن كانَ موضوعُها جزئيًّا: كـ«زيدٌ كاتبٌ».

٢ ـ و«مُهْمَلَةٌ» إِنْ كانَ كُلِّيًّا ولم تُسَوَّرْ: كـ«الإنسانُ حَيوانٌ».

٣ ـ و«كُلِّيَّةٌ» إِن سُوِّرَتْ بالسّورِ الكُلِّيِّ: كـ«كلُّ إنسانٍ حَيوانٌ».

٤ ـ و«جُزْئِيَّةٌ» إِن سُوِّرَتْ بالسُّورِ الجزئيِّ: كـ«بَعْضُ الإنسانِ حيوانٌ».

قوله: (بعضًا أو ما في معناه) مثلُ «واحِدٍ» وما في معناهما: كالنَّكِرةِ في الإِثْباتِ مُطْلَقًا مُفْرَدَةً كانَتْ: نحوُ: ﴿جَآءَ رَجُلٌ﴾، أو جَمْعًا: نحوُ: ﴿قَالَ نِسْوَةٌ﴾، و«واحِدٌ مِن الأَنْبياءِ يَشْفَعُ في الخَلْقِ»، و«اثْنانِ مِن القُضاةِ في النّارِ»، و«عَشْرةٌ مِن الصَّحابةِ مُبَشَّرُون بالجنّةِ». اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٣٢).

قوله: (فتَلَخَّصَ) ممّا ذَكَرَه: (أنّ القضايا أربعةٌ): ١ ـ فالشّخصيّةُ بَيَّنَها بقوله: «فالثّانيةُ تُسَمّى شخصيّةً»، ٢ ـ والمُهْمَلةُ بَيَّنَها بقوله: «والأُولَى إِنْ كانَتْ مُهْمَلةً»، ٣ ـ والكُلِّيّةُ بَيَّنَها بقوله: «وإِن كانَتْ مُسَوَّرةً فإِنْ كانَ السُّورُ كُلًّا» إلخ، ٤ ـ والجُزْئيّةُ بَيَّنَها بقوله: «وإِن كانَ بعضًا» إلخ.

قوله: (إِنْ) في النُّسَخِ المطبوعةِ: «بأن»، والتّصحيحُ مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

وكلٌّ مِن هذه الأربعةِ: ١ ـ إمّا أن يكونَ مُوجَبًا كما تَقَدَّمَ، ٢ ـ أو سالبًا:

١ ـ كـ«ـزيدٌ ليسَ بكاتِبٍ».

٢ ـ و«الإِنْسانُ ليسَ بِحَجَرٍ».

٣ ـ و«لا شيءَ مِن الإنسانِ بِحَجَرٍ».

٤ ـ و«بعضُ الإنسانِ ليس بحجرٍ».

قوله: (كما تَقَدَّمَ) أيْ في الأمثلةِ المذكورةِ.

قوله: (كزيدٌ ليسَ بكاتِبٍ) مِثالٌ لِلشّخصيّةِ السّالبةِ.

قوله: (والإِنْسانُ ليسَ بحَجَرٍ) مِثالٌ لِلمُهْمَلةِ السّالبةِ.

قوله: (ولا شيءَ مِن الإِنْسانِ بحَجَرٍ) مِثالٌ لِلكُلِّيّةِ السّالِبةِ، فسُورُها «لا شيءَ»، ومِثْلُه «لا واحِدَ» وما في معناهما مِن كُلِّ ما دَلَّ على عمومِ السَّلْبِ: نحوُ: «لا إِنْسانَ» و«لا أَحَدَ» مِن كُلِّ نكرةٍ وَقَعَتْ في سِياقِ النَّفْيِ، وهي إِمّا نَصٌّ في العمومِ كما إذا كانَتْ مُخْتَصّةً بالنّفيِ: نحوُ: «ما جاءَني أحدٌ»، أو معَ «مِن» ظاهرةً: نحوُ: «ما لِباغٍ مِن مَفَرٍّ»، أو مُقَدَّرةَ: نحوُ: «لا إِله إلّا اللهُ»، وإمّا ظاهِرةٌ عليه، فتُحْمَلُ عليه إلّا لقرينةٍ: نحوُ: «ما جاءَني رَجُلٌ». اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٣٢).

قوله: (وبعضُ الإِنْسانِ ليسَ بحَجَرٍ) مِثالٌ لِلجُزْئيّةِ السّالبةِ، فسُورُها «بعضٌ ليسَ»، ومِثْلُه «ليسَ بعضٌ» و«ليسَ كلٌّ»: نحوُ: «ليسَ بعضُ النّاسِ بمُحاسَبٍ»، و«بعضُ الذَّنْبِ ليسَ بمغفورٍ»، و«ليسَ كُلُّ مَيْتٍ تَأْكُلُه الأرضُ»، و«ما جميعُ

فتكونُ الأقسامُ ثمانيةً.

والأوّلُ مِن كلٍّ واحدٍ ....

النّاس بمُؤْمِنين»، وفَرَقُوا بين هذه الألفاظِ بأنّ «ليسَ كلٌّ» مفهومُه المُطابَقيُّ: رفعُ الإيجابِ الكُلِّيِّ، ويَلْزَمُه السَّلْبُ الجُزْئيُّ، وهو سلبُ المحمولِ عنِ البعضِ، والآخَرانِ بالعَكْسِ؛ فإنّ مفهومَهما المُطابَقيَّ هو: السَّلْبُ الجُزْئيُّ، ويَلْزَمُهما رفعُ الإيجابِ الكُلِّيِّ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٣٢).

قوله: (فتكونُ الأقسامُ ثَمانيةً) وهذا جَدْوَلُ الأقسامِ:

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="8">القضيّة الحمليّة</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="3">١ـ شخصيّة
(ما موضوعها جزئيّ)</td><td colspan="6">٢ـ كلّيّة
(ما موضوعها كلّيّ)</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="2">١ـ مهملة</td><td colspan="4">٢ـ مسوّرة</td></tr>
<tr><td colspan="2">٢ـ كلّيّة</td><td colspan="2">٣ـ جزئيّة</td></tr>
<tr><td>١ـ موجبة</td><td>٢ـ سالبة</td><td>٣ـ موجبة</td><td>٤ـ سالبة</td><td>٥ـ موجبة</td><td>٦ـ سالبة</td><td>٧ـ موجبة</td><td>٨ـ سالبة</td></tr>
</table>

قوله: (والأوّلُ مِن كُلِّ واحِدٍ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الأخيرِ، قالَ المَلَويُّ (ص٩٣) ما حاصِلُه:

ولِلقضيّةِ الحمليّةِ ثلاثةُ أجزاءٍ:

الجزءُ الأوّلُ: «الموضوعُ»، وهو المحكومُ عليه، ورُتْبتُه التّقدُّمُ وإن ذُكِرَ آخرًا؛ لِأنّ الأصلَ في المحكومِ عليه التّقدُّمُ: نحوُ: «زيدٌ» في قولِك: «زيدٌ قائمٌ» أو «قامَ زيدٌ».

والجزءُ الثّاني: «المحمولُ»، وهو المحكومُ به، ورُتْبتُه التّأخيرُ وإن ذُكِرَ

يُسَمَّى: «مَوْضُوعًا»، والثّاني يُسَمَّى: «مَحْمُولًا»، وهو المُشارُ إليه بقولِه: «والأوّلُ» البيتَ.

واعْلَمْ: أنّ المُصنِّفَ قالَ في تعريفِ «القَضِيَّةِ»: «ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ» ولم يَقُلْ: «والكَذِبَ» ١ ـ لِلاكْتِفاءِ، ٢ ـ وتعليمِ الأَدَبِ في التَّعْبيرِ.

أوّلًا؛ إذِ الأصلُ فيه التَّأَخُّرُ: نحوُ: «قائِمٌ» و«قامَ» في المثالَيْنِ السّابِقَيْن.

والجزءُ الثّالثُ: «النِّسْبةُ الواقِعةُ بينَهما»، ويُسَمَّى اللّفظُ الدّالُّ عليها: «رابِطةً»؛ لِدَلالتِه على النِّسْبةِ الرّابِطةِ، والرّابطةُ ١ ـ تارةً تكونُ اسْمًا: كلفظةِ «هُوَ»، وتُسَمَّى: «رابِطةً غيرَ زَمانِيّةٍ»، ٢ ـ وتارةً تكونُ فِعْلًا ناسِخًا لِلابْتِداءِ: كـ«كانَ»، وتُسَمَّى: «رابِطةً زَمانيّةً»، وقد تُحْذَفُ الرّابِطةُ كثيرًا في لغة العَرَبِ؛ اكْتِفاءً عنها بالإعْرابِ والرَّبْطِ اللّفظيِّ، وتُسَمَّى الحمليّةُ حِينَئِذٍ: «ثُنائِيّةً»، وعندَ التّصريحِ بالرّابِطِ «ثُلاثيّةً». انْتَهى مُلَخَّصًا.

قوله: (يُسَمَّى موضوعًا) تشبيهًا له بشيءٍ وُضِعَ لِيُحْمَلَ عليه كـ«زيدٌ» مِن قولِنا: «زيدٌ قائِمٌ» أو «قامَ زيدٌ»، فـ«زيدٌ» موضوعٌ في المِثالَيْنِ وإن كانَ مُؤَخَّرًا في الثّاني. اهـ «قويسني» (ص٢٤).

قوله: (والثّاني يُسَمَّى محمولًا) لأنه محكومٌ به، فشُبِّهَ بالسَّقْفِ الّذي حُمِلَ على الجِدارِ مَثَلًا. اهـ «قويسني» (ص٢٤).

قوله: (لِلاكْتِفاءِ) الاكْتِفاءُ: أن يُحْذَفُ بعضُ الكلامِ لِدَلالةِ العقلِ عليه: كقولِه:

قالَـتْ بَنـاتُ العَـمِّ: يـا سَـلْمَى وإنْ ... كـانَ فَقِيـرًا مُعْـدَمًا قالَـتْ: وإنْ

أيْ: وإنْ كانَ فقيرًا مُعْدَمًا، قالَ البَنّانيُّ في «شرحِه» (ص١١٥): «قولُ



١٧ ـ ثُمّ قالَ:

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمْ

أَيْضًا إِلَى «شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةْ» ... وَمِثْلُهَا «شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةْ»

جُزْآهُمَا: ١ـ «مُقَدَّمٌ» ٢ـ و«تَالِي» ... أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ

النّاظِمِ: «الصِّدْقَ» فيه حذفُ الواوِ ومعطوفِها أيِ: الصِّدْقَ والكذبَ؛ بدليلِ قولِه: «احْتَمَلَ» على حَدِّ ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ أيْ: والبَرْدَ؛ إذِ «الاِحْتِمالُ» لا يُسْتَعْمَلُ إلّا في التَّرَدُّدِ بين اثْنَيْن». اهـ

القضيّةُ الشّرطيّةُ

١٧ ـ أقوالُ الأبياتِ

٥٧ ـ (وإن على التَّعْليقِ) «على» في كلامِه بمعنَى «الباءِ» على حَدِّ قولِهم: «رَكِبْتُ الفَرَسَ على اسْمِ اللهِ» أيْ باسْمِ اللهِ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص١٣٤) (فيها) أيِ القَضيّةِ (قد حُكِمْ) أيْ: حُكِمَ بالتّعليقِ أيْ: رُبِطَ إحْدى القضيتين بالأُخْرَى (فإنّها شَرْطيّةٌ) لاِشْتِمالِها على أداةِ شرطٍ (وتَنْقَسِمْ) القضيّةُ الشّرطيّةُ.

٥٨ ـ (أيضًا) أيْ كما تَنْقَسِمُ الحَمْليّةُ إلى ما مَرَّ. اهـ «خطاب» (ص٢٥) (إلى) قِسْمَين: ١ ـ قسمٍ أوّلٍ (شَرْطيّةٍ مُتّصِلةْ، ٢ ـ و) قسمٍ ثانٍ (مِثْلِها) بالجَرِّ عطفًا على مَجْرُورِ «إلى» (شَرْطِيّةٍ) بدلٌ مِن «مثلِها» (مُنْفَصِلةْ).

٥٩ ـ (جُزْآهُما) أيْ: جُزءَا القضيّتين المُتّصِلةِ والمُنْفَصِلةِ: الأوّلُ منهما في الرّتبةِ أو في الذِّكْرِ (مُقَدَّمٌ) لِتَقَدُّمِ رُتْبتِه في المُتّصِلةِ، وتَقَدُّمِ ذِكْرِه في المُنْفصِلةِ



وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ :«مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ»

أَقْسَامُهَا: ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا :«مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا»

وَهْوَ «الحَقِيقِيُّ» الْأَخَصُّ فَاعْلَمَا «مَانِعُ جَمْعٍ» أَوْ «خُلُوٍّ» أَوْ «هُمَا»

(و) الثّاني منهما في الرُّتْبَةِ أو في الذِّكْرِ (تَالِي) لِتُلُوِّه أيْ تَبَعِيّتِه؛ لأنه جوابٌ في المُتَّصِلةِ رُتْبَتُه التّأخيرُ، ولِتَأَخُّرِه في الذِّكْرِ في المُنْفصِلةِ (أمّا بَيانُ) القضيّةِ الشّرطيّةِ (ذاتِ الاتّصالِ) أيِ المُتّصِلةِ. اهـ «قويسني» (ص٢٥).

٦٠ ـ (ما أَوْجَبَتْ) جوابُ «أمّا» بحذفِ الفاءِ منه كقولِه:

ولكنّ سَيْرًا في عِراضِ المَواكِبِ فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمْ

أيْ: فلا قِتالَ، وهُنا أيْ: فهي: ما ـ أيِ القَضيّةُ الّتي ـ أَوْجَبَتْ ـ أيِ اقْتَضَتْ ـ (تَلازُمَ) أيْ: تَصاحُبَ (الجُزْأَيْنِ) أيِ المُقدَّمِ والتّالي (و) القضيّةُ الشّرطيّةُ (ذاتُ الانْفِصالِ) أيِ المُنْفَصِلةُ، وهو مبتدأٌ خبرُه قولُه في البيتِ التّالي: «ما أَوْجَبَتْ» (دُونَ مَيْنٍ) أيْ: دُونَ كَذِبٍ.

٦١ ـ (ما) أيِ القضيّة الّتي (أَوْجَبَتْ) أيِ اقْتَضَتْ (تَنافُرًا) أيْ تَعانُدًا وتَنافِيًا (بينَهما) أيْ بينَ جُزْأَيْهِما في الصِّدْقِ أو في الكَذِبِ أو فيهما (أقسامُها) أيِ الشّرطيّةِ المُنْفَصِلةِ (ثلاثةٌ) ستُذْكَرُ في البيتِ التّالي (فلْتُعْلَما) الفاءُ زائِدةٌ، واللّامُ للأمرِ، و«تُعْلَمْ» مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لِاتّصالِه بنُونِ التّوكيدِ المُنْقَلِبةِ ألِفًا في الوَقْفِ. اهـ «قويسني» بزيادةٍ (ص٢٦).

٦٢ ـ أحدُها: (مانِعُ جَمْعٍ) أيْ قَضيّةٌ مانِعةُ جمعٍ بين طَرَفَيْها، فلا يَجْتَمِعانِ في الوُجُودِ ويُمْكِنُ ارْتِفاعُهما (أو) بمعنى الواوِ أيْ: والثّاني: مانِعُ

١٧ ـ أقولُ:

لمّا تكلَّمَ على «**القَضِيَّةِ الحمْلِيَّةِ**» أَخَذَ يَتَكَلَّمُ على «**الشَّرْطِيَّةِ**»؛ **لأنّ الأُولَى جُزْءٌ مِن الثّانِيةِ، والجزءُ مُقَدَّمٌ على الكلِّ**.

وعَرَّفَها بقولِه: «**وإن على التّعليقِ**» البيتَ، يَعنِي: أنّ «**القضيّةَ الشّرطيّةِ**»: ما تَرَكَّبَتْ مِن جُزْأَيْنِ رُبِطَ أحدُهما بالآخَرِ ....

(**خُلُوّ**) أيْ: قضيّةٌ مانِعةُ خُلُوٍّ عن طَرَفَيْها، فلا يُمْكِنُ ارْتِفاعُهما ويُمْكِنُ اجْتماعُهما (**أَوْ**) بمعنى الواوِ أيْ: والثّالِثُ: مانِعُ(**هُما**) أي الجَمْعِ والخُلُوِّ: عطفٌ على «**مانِعُ**»، وأقامَ المُضافَ إليه مَقامَ المُضافِ أيْ: قَضيّةٌ مانِعةُ جمعٍ وخُلُوٍّ، فلا يُمْكِنُ اجْتِماعُ طَرَفَيْها ولا يُمْكِنُ ارْتِفاعُهما (**وهو**) أيْ مانِعُ الجَمْعِ والخُلُوِّ (**الحَقيقيُّ الأَخَصُّ**) وقوله: (**فاعْلَما**) كَمَّلَ به البيتَ. اهـ «**قويسني**» (ص٢٦).

١٧ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (**لأنّ الأُولَى**) أيِ الحَمْليّةَ (**جُزْءٌ مِن الثّانِيةِ**) أيِ الشّرطيّةِ، وهي عِلّةٌ لتقديمِ الحمليّةِ على الشّرطيّةِ.

قوله: (**والجزءُ مُقَدَّمٌ على الكُلِّ**) وهو مِن بابِ التّقديمِ بالطَّبْعِ؛ إذْ لا يُوجَدُ الكُلُّ دون جُزْئِه، فتقديمُ الحمليّةِ على الشّرطيّةِ مِن بابِ التّقديمِ بالطَّبْعِ.

قوله: (**القضيّةَ الشّرطيّةَ**) سُمِّيَتْ «**شَرْطِيّةً**» لِوُجُودِ حَرْفِ الشّرطِ فيها لفظًا أو تقديرًا، فدَخَلَتِ المُنْفَصِلةُ؛ لِأنّ قولَنا: «**العَدَدُ إمّا زوجٌ وإمّا فردٌ**» في قُوّةِ قولِنا: «**إنْ كانَ العَدَدُ زوجًا فلا يكونُ فَرْدًا، وإنْ كانَ فردًا فلا يكونُ زوجًا**». اهـ «**خطاب**» (ص٢٥).

١ ـ بأداةِ شرطٍ ٢ ـ أو عِنادٍ: كقولنا: ١ ـ «إنْ كانتِ الشّمسُ طالعةً فالنّهارُ موجودٌ»، ٢ ـ و«العَدَدُ إمّا زوجٌ وإمّا فَرْدٌ»، ١ ـ فالأُولَى تُسمَّى: «شَرطيّةً مُتَّصِلةً»، ٢ ـ والثّانيةُ تُسَمَّى: «شَرطيّةً مُنفَصِلةً».

قوله: (**بأداة شرطٍ**) نحوُ «إنْ» و«لَو» و«إذا».

قوله: (**أو عِنادٍ**) أيْ أو بأداةِ عِنادٍ، وهي: «إمّا» و«تارةً» و«أو» ونحوُها كما في «**حاشية الصّبّانِ**» (ص١٠١).

قوله: (**كقولنا: ١ ـ إن كانَتِ الشّمسُ طالِعةً فالنَّهارُ موجودٌ**) مِثالٌ لِما رُبِطَ بأداةِ شرطٍ، وقولُه: (**٢ ـ العَدَدُ إمّا زوجٌ وإمّا فردٌ**) مِثالٌ لِما رُبِطَ بأداةِ عِنادٍ.

قوله: (**فالأولى**) وهي: المُرَكَّبةُ مِن جُزأَيْنِ رُبِطَ أحدُهما بالآخَرِ بأداةِ شرطٍ (**تُسَمَّى شرطيّةً مُتَّصِلةً**) سُمِّيَتْ بذلك لاتِّصالِ طَرَفَيْها أيِ: اجْتِماعِهما في الوُجُودِ. اهـ «**قويسني**» (ص٢٥).

قوله: (**والثّانيةُ**) وهي: المُرَكَّبةُ مِن جُزأَيْنِ رُبِطَ أحدُهما بالآخَرِ بأداةِ عنادٍ (**تُسَمَّى شرطيّةً مُنْفصِلةً**) سُمِّيَتْ بذلك لانفِصالِ طَرَفَيْها وتَعانُدِهما؛ لِعَدَمِ اجْتِماعِهما في الوُجُودِ. اهـ «**قويسني**» (ص٢٥).

قوله أيضًا: (**تُسَمَّى شرطيّةً مُنْفصِلةً**) تسميتُها «شرطيّةً» مَجازٌ لأجلِ الرَّبْطِ الواقِعِ بين طَرَفَيْها في العِنادِ والانْفِصالِ، وأمّا تسميتُها: «مُنْفصِلةً» فلِوُجودِ حرفِ الانْفِصالِ فيها وهو: «إمّا»؛ لِأنّ أحدَ طَرَفَيْها يُعانِدُ الآخَرَ، وبيانُه وبَسْطُ ذلك في المِثالِ: نحوُ: «**العَدَدُ إمّا أن يكونَ زوجًا وإمّا أن يكونَ فردًا**»، فقولُك: «**العَدَدُ زوجٌ**» قضيّةٌ هي المُقَدَّمُ لهذه الشّرطيّةِ، وقولُك: «**العَدَدُ فردٌ**» قضيّةٌ أُخرَى هي التّالي لهذه الشّرطيّةِ، وحَصَلَ الرَّبْطُ بين هاتين القضيّتَيْنِ بحرفِ الانْفِصالِ،



وأوّلُ كلٍّ منهما يُسَمَّى: «مُقَدَّمًا»، والثّاني يُسَمَّى: «تاليًا».

وهو: «إمّا»، وصَيَّرَهُما قضيَّةً واحِدةً، ولأجلِ ذلك لا يَصِحُّ أن تقولَ: «**العَدَدُ إمّا أن يكونَ زوجًا**» وتَسْكُتُ؛ لأنه كلامٌ غيرُ مُفيدٍ، بل لا يَتِمُّ معنَى الكلامِ إلّا بذِكْرِ القضيّةِ الأخيرةِ وهو التّالي، فظَهَرَ بذلك أنّ مجموعَ القَضيّتين هو المُسَمّى بـ«**ـالقَضيّةِ المُنْفَصِلةِ**» على نحوِ ما قَرَّرْنا في المُتَّصِلةِ إلّا أنّ المذكورَ أوّلًا في الشّرطيّة المُنْفصِلةِ هو المُسَمَّى «**مُقَدَّمًا**»، والمذكورُ ثانيًا هو «**التّالي**»، وإنّما رُوعِيَ فيها التّقديمُ والتّأخيرُ باعْتِبارِ اللّفظِ؛ لِأنّ أجزاءَها مُتَشابِهةٌ بحَسَبِ الصّورةِ، ولا يَتَمَيَّزُ مُقَدَّمُها مِن تاليها إلّا بالتّقديمِ والتّأخير لفظًا. اهـ «**قدّورة**» (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

قوله: (**وأوّلُ كُلٍّ منهما**) أيِ الشّرطيّتينِ المُتّصِلةِ والمُنْفَصِلةِ (**يُسَمَّى إلخ**) شرحٌ لقولِ النّاظِمِ: «**جُزْآهُما مُقَدَّمٌ وتالي**».

قوله: (**يُسَمَّى مُقَدَّمًا**) يعني: أنّ الجملةَ الّتي يَدْخُلُ عليها حرفُ الشّرطِ تُسَمَّى: «**مُقَدَّمًا**» وإنْ كانَتْ مُتَأَخِّرةً في اللّفظِ (**والثّاني يُسَمَّى تاليًا**) يعني: أنّ الجملةَ الّتي يَدْخُلُ عليها حرفُ الجَزاءِ ـ وهو الفاءُ ـ تُسَمَّى «**تاليًا**» ـ أيْ تابِعًا ـ وإنْ كانَتْ مُتَقَدِّمةً في اللّفظِ: نحوُ: «**إنْ كانَتِ الشّمسُ طالِعةً**» فهذا المُقَدَّمُ، وقولِك: «**فالنّهارُ موجودٌ**» وهو التّالي، والمجموعُ هو المُسمَّى: «**قَضيّةً شرطيّةً**». اهـ «**قدورة**» (ص١٣٤)، وقالَ أيضًا: «قولُ النّاظِمِ: «**جُزْآهُما مُقَدَّمٌ وتالي**» أيْ جُزْآ المُتَّصِلةِ والمُنْفَصِلةِ أحدُهما يُقالُ له «**مُقَدَّمٌ**» والآخَرُ «**تالٍ**»، فـ«**ـالمُقَدَّمُ**» في المُتَّصِلةِ هو: ما دَخَلَ عليه حرفُ الشّرطِ وإنْ تَأَخَّرَ لفظًا، و«**التالي**»: ما دَخَلَ عليه حرفُ الجَوابِ ـ وهو الفاءُ ـ وإنْ تَقَدَّمَ لفظًا، و«**المُقَدَّمُ**» في المُنْفصِلةِ هو: المُقدَّمُ لفظًا، و«**التّالي**» فيها هو المُتَأَخِّرُ لفظًا كما بَيَّنّا هذا كلَّه، وإنّما لم يُبَيِّنِ

فـ«ـالشّرطيّةُ المُتَّصِلةُ»: ما أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الجُزأَيْنِ: بِأن يكونَ أحدُهما



النّاظمُ هذا التّفصيلَ اعْتِمادًا على ما يَقْتَضِيه فَهْمُ السّامِعِ النّبيلِ، وهذا بناءً على تَسْمِيةِ جُزأَي المُنْفَصِلةِ «مُقَدَّمًا» و«تاليًا» كما هو ظاهِرُ النَّظْمِ، وصَرَّحَ به بعضُ شُرّاحِ «إيساغوجي»، والّذي اعْتَمَدَه السَّنُوسيُّ في «شرح إيساغوجي» اخْتِصاصُ التّسميةِ بالمُقَدَّمِ والتّالي بجُزْأَيِ المُتَّصِلةِ، قالَ: «فإنْ كانَتِ الشّرطيّةُ مُنْفَصِلةً لم يَخُصَّ أحدُ طَرَفَيْها باسْمٍ؛ لِأنّ نسبةَ التّعانُدِ بينَهما على حَدٍّ سَواءٍ»، وظاهِرُ قولِ النّاظِمِ: «وإن على التّعليق فيها قد حُكِمْ»: أنه أرادَ المُتَّصِلةَ والمُنْفَصِلةَ؛ بدليلِ تقسيمِه لها بعدُ، أمّا التّعليقُ في المُتّصِلةِ فظاهِرٌ؛ لأنّ الجزاءَ مُعَلَّقٌ على الشّرطِ، وأمّا في المُنْفَصِلةِ فباعْتِبارِ رَبْطِ إحْدى القَضيّتَيْنِ بالأُخْرى بحيثُ لا يَصِحُّ الكلامُ إلّا بهما معًا كما مَرَّ تقريرُه». اهـ «قدّورة» (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

قوله أيضًا: (يُسَمَّى مُقَدَّمًا) لأنه الطّالِبُ المتبوعُ وإن قُدِّمَ التّالي لفظًا: نحوُ: «النّهارُ موجودٌ إن طَلَعَتِ الشّمسُ»، ولا يُخْرِجُه تَقَدُّمُه عن كونِه تاليًا، وأمّا تقديرُ الجوابِ بعدَ الشّرطِ عندَ النُّحاةِ فلِمُراعاةِ تلك الصِّناعةِ فقط؛ لِأنّ الأداةَ لها صَدْرُ الكلامِ، ولا حاجةَ لذلك عندَ المَنْطِقيِّ؛ لِأنّ ملحوظَه المعنى فقط. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٤٦).

قوله أيضًا: (يُسَمَّى تاليًا) لأنه هو المطلوبُ التّابعُ، وهذا في القَضيّةِ المُنْفَصِلةِ جارٍ على حسبِ ترتيبِ اللّفظِ فقط؛ لِأنّ أَجْزاءَها مُتَشابِهةٌ بحسَبِ الصّورةِ لا يَتَمَيَّزُ مُقَدَّمُها مِن تاليها إلّا بالتّقديمِ والتّأخيرِ لفظًا. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٤٦).

قوله: (فالشّرطيّةُ المُتّصِلةُ إلخ) شرحٌ لقولِ النّاظِمِ: «أمّا بَيانُ ذاتِ الاتِّصالِ * ما أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الجُزْأَيْنِ»، سُمِّيَتْ: «مُتَّصِلةً» لاتِّصالِ مُقَدَّمِها بتاليها صِدْقًا

لازِمًا للآخَرِ: كالمِثالِ المُتقدِّمِ؛ فإنّ طلوعَ الشّمسِ مَلزُومٌ لِوجودِ النّهارِ.

و«**الشّرطِيّةُ المُنفَصِلةُ**»: **ما أَوْجَبَتْ ـ أيْ دَلَّتْ ـ على التّنافُرِ بينَهما**؛ فإنّ الزّوْجيّةَ في المِثالِ المُتقدِّمِ مُنافِرةٌ لِلفَرْدِيّةِ.

وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

١ ـ «**مانِعةُ جَمْعٍ**»، وهي: **ما دَلَّتْ على عَدَمِ صِحّةِ الاِجْتِماعِ بينَ**

ومَعِيّةً؛ لِأنّ أحدَ طَرَفَيْها يُلازِمُ الآخَرَ ويَتْبَعُه؛ لِتعليقِه عليه. اهـ «قدّورة» (ص١٣٤).

قوله: (كالمِثالِ المُتقدِّمِ) أيْ: «**إن كانَتِ الشّمسُ طالعةً فالنّهارُ موجودٌ**».

قوله: (على التّنافُرِ) أيِ التّنافِي.

قوله: (في المِثالِ المُتقَدِّمِ) أيِ: «**العَدَدُ إمّا زوجٌ وإمّا فردٌ**».

قوله: (مُنافِرةٌ) أيْ مُنافِيةٌ.

قوله: (وهي) أيِ الشّرطيّةُ المُنفَصِلةُ (ثلاثةُ أقسامٍ) شروعٌ في شرحِ البيتِ السّادِسِ، وهو قوله: «**أقسامُها ثلاثةٌ**» إلخ.

قوله: (ثلاثةُ أقسامٍ) أحدُها: أن يكونَ التّنافِي بينَهما في طَرَفِ الوُجُودِ فقط، وتُسَمّى هذه القَضيّةُ: «**مانِعةَ الجمعِ**»، والقسمُ الثّاني: أن يكونَ التّنافِي بينَهما في طَرَفِ العَدَمِ فقط، وهذه تُسَمّى: «**مانِعةَ الخُلُوِّ**»، والقسمُ الثّالثُ: أن يكونَ التّنافِي بينَهما في طَرَفِ الوُجُودِ والعَدَمِ معًا، وتُسَمّى هذه القضيّةُ: «**مانِعةَ الجمعِ والخُلُوِّ**». اهـ «قدّورة» (ص١٣٨).

قوله: (مانِعةُ جمعٍ) لِأنّ جُزْأَيْهما لا يَجْتَمِعانِ، وقد يَرْتَفِعانِ، ولا تَتَرَكَّبُ

المُقَدَّمِ والتّالي وإنْ جَوَّزَتِ الخُلُوَّ: كقولِنا: «**الجسمُ إمّا أبيضُ وإمّا أسودُ**»؛ فإنّ **الجمعَ** بينَ البَياضِ والسّوادِ **مُمْتَنِعٌ**، ويجوزُ الخُلُوُّ عنهما بكونِه أَحْمَرَ مثلًا.

٢ ـ و«**مانِعةُ خُلُوٍّ**»، وهي: **ما دَلَّتْ على امْتِناعِ الخُلُوِّ مِن طَرَفَيْها وإنْ**

هذه إلّا مِن الشّيءِ والأَخَصِّ مِن نقيضِه، قال الشيخ عبد السلام الشنقيطي في احمرار السلم:

وما مِن الشّيءِ ومِن أَخَصَّ مِن ... نقيضِهِ لَدَى العِنادِ تَقْتَرِنْ

مانِعةٌ جَمْعًا إذًا تُسَمَّى ....

وذلك كقولِنا: «**الجِسْمُ إمّا جَمادٌ أو حَيَوانٌ**»؛ فإنّ نقيضَ «**الجَمادِ**» × «**لا جَمادٌ**»، و«**الحَيَوانُ**» أَخَصُّ منه، وهي مانِعةُ الجمعِ؛ لِأنّ هذا الجسمَ لا يكونُ جمادًا وحَيَوانًا معًا، وقد يَخْلُو عنهما: بأن يكونَ نَباتًا، وكقولِنا: «**الجسمُ إمّا أبيضُ وإمّا أَسْوَدُ**»، فكلُّ واحِدٍ مِن الطَّرَفَيْنِ أَخَصُّ مِن نقيضِ الآخَرِ، فـ«**أَسْوَدُ**» أَخَصُّ مِن نقيضِ «**أَبْيَضَ**» وهو: «**لا أَبْيَضُ**»؛ إذ قد يكونُ لا أبيضَ ولا أسودَ، بل يكونُ أَحْمَرَ، وافْهَمْ مثلَ هذا في كونِ «**أَبْيَضَ**» أَخَصَّ مِن نقيضِ «**أَسْوَدَ**». اهـ «**قدّورة**» (ص١٣٨).

قوله: (**ومانِعةُ خُلُوٍّ**) لِأنّ جُزْأَيْهما لا يَرْتَفِعانِ وقد يَجْتَمِعانِ، ولا تَتَرَكَّبُ هذه إلّا مِن الشّيءِ والأَعَمِّ مِن نقيضِه، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

.... وما مِنَ الشّيءِ ومِن أَعَمّا

أَيْ مِن نَقِيضِهِ تَرَكَّبَتْ فَذِي ... مانعةُ الخُلُوِّ في اسْمِها خُذِ



جَوَّزَتِ الاِجتِماعَ: كقولِنا: «زيدٌ إمّا في البَحْرِ وإمّا أن لا يَغْرَقَ»؛ فإنّ الخُلُوَّ عنِ الطَّرَفَيْنِ مُمْتَنِعٌ، ويجوزُ الجمعُ: بأن يكونَ في نحوِ مَرْكَبٍ.

٣ ـ و«مانِعةُ جمعٍ وخُلُوٍّ»، وهي: ما دَلَّتْ على امْتِناعِ الجَمْعِ والخُلُوِّ:

وذلك كقولِك: «الخُنثَى إمّا لا رَجُلٌ ولا امْرأةٌ»؛ فإنّ نقيضَ «لا رَجُلٍ» ×: «رَجُلٌ»، و«لا امْرأةٌ» أَعَمُّ منه؛ لاِحْتِمالِ أن يكونَ «لا رَجُلٌ» و«لا امْرأةٌ»، وإنّما سُمِّيَتْ هذه القضيّةُ مانِعةَ الخُلُوِّ لأنّ جُزْأَيهما قد يَجْتَمِعانِ وقد يُعْدَمُ أحدُهما، ولا يُمْكِنُ الخُلُوُّ عنهما معًا؛ لِأنّ الخُنثَى قد لا يكونُ لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، وهو المُشْكِلُ، وقد يَنْفَرِدُ أحدُهما بأن تَتَرَجَّحَ فيه آلةُ الذُّكُورةِ أوِ الأُنُوثةِ، ولا يُتَصَوَّرُ الخُلُوُّ عنهما معًا بأن تَحْكُمَ له بأنه رَجُلٌ وامْرأةٌ في حالةٍ واحِدةٍ، كذا مَثَّلَ ابْنُ الحاجِبِ لهذا القِسْمِ، وجَرَتْ عادةُ أهلِ الفَنِّ يقولُون في مِثالِه: «زيدٌ إمّا أن يكونَ في البَحْرِ وإمّا أن لا يَغْرَقَ»؛ فإنّه لا يَخْلُو عنهما الْبَتّةَ، وقد يَجْتَمِعانِ فيه: بأن يكونَ في البَحْرِ ولا يَغْرَقَ،... ومثالٌ آخَرُ: «الحائِطُ إمّا أن يكونَ ذا أساسٍ وإمّا أن يكونَ مُخْتَلًّا»، و«الإنسانُ إمّا حَيٌّ أو صامِتٌ». اهـ «قدّورة» (ص١٣٨).

قوله: (في البَحْرِ) المُرادُ بـ«البَحْرِ»: الماءُ المُسْتَبْحِرُ الّذي يُمْكِنُ فيه الغَرَقُ ولو كانَ يسيرًا أو حوضًا. اهـ «قدورة» (ص١٣٨).

قوله: (ومانِعة جمعٍ وخُلُوّ) ولا تَتَرَكَّبُ هذه القضيّةُ إلّا ١ ـ مِن الشّيءِ ونقيضِه: كقولِك: «العَدَدُ إمّا زوجٌ أَوْ لا زَوْجٌ»، ٢ ـ أوِ المُساوِي لنقيضِه: كقولِك: «العَدَدُ إمّا زوجٌ أو فردٌ»؛ فإنّ «فَرْدًا» مُساوٍ لنقيضِ «زوجٍ» وهو «ليس بزَوْجٍ»، وإنّما تَرَكَّبَتْ مِن النّقيضَين أو مُساوِيهما لِأنّ النّقيضَيْنِ هُما اللّذانِ لا

كقولِنا: «العَدَدُ إمّا زوجٌ أو فَرْدٌ»؛ فإنّ الزّوجيّةَ والفَرْدِيَّةَ لا يَجْتَمِعانِ ولا يَخْلُو العَدَدُ عنهما، وهي أَخَصُّ ١ ـ مِن «مانِعةِ الجمعِ»؛ لِمَنْعِها الخُلُوَّ، ٢ ـ ومِن «مانِعةِ الخُلُوِّ»؛ لِمَنْعِها الجمعَ، فبينَها وبينَ كُلٍّ منهما العُمومُ والخُصوصُ المُطْلَقُ، وتُسَمَّى: «حَقيقيّةً»؛ لِأنّها أَحَقُّ باسْمِ «الانْفِصالِ».

يَجْتَمِعانِ ولا يَرْتَفِعانِ. اهـ «قدّورة» (ص١٣٨)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

مـانِعُ ذَيْـنِ مـا مِـنَ الشّـيءِ ومـا ... سـاوَى النَّقِـيضَ أو نَقِـيضٍ تُمِّمَـا

قوله في الموضعَيْن: (لمَنْعِها) أيْ لمنعِ مانِعةِ الجمعِ والخُلُوِّ.

قوله: (فبَيْنَها) أيْ بينَ مانِعةِ الجمعِ والخُلُوِّ (وبين كُلٍّ منهما) أيْ مِن مانِعةِ الجمعِ ومانِعةِ الخُلُوِّ (العمومُ والخصوصُ المُطْلَقُ) فمانِعةُ الجمعِ تُشارِكُ الحقيقيّةَ في مِثالِها بوصفِ منعِ الجمعِ، وتَنْفَرِدُ عنها بنحوِ: «الثّوْبُ إمّا أبيضُ أو أسودُ»، فلا يُقالُ فيها حقيقيّةٌ وهي مانِعةُ الجمعِ، وكذا مانِعةُ الخُلُوِّ تُشارِكُ الحقيقيّةَ أيضًا في مِثالِها بوصفِ منعِ الخُلُوِّ، وتَنْفَرِدُ عنها بنحوِ: «الإنسانُ إمّا حيٌّ أو صامِتٌ»، فافْهَمْ. اهـ «قدورة» (ص١٣٩).

قوله: (وتُسَمَّى) هذه القضيّةُ: «مُنْفَصِلةً حقيقيّةً») وذلك (لأنّ) التَّنافِيَ بين طَرَفَيْ(ـها) أَتَمُّ منه في الأَخِيرَتَيْنِ وأَشَدُّ، فهي (أَحَقُّ باسْمِ «الانْفِصالِ»). اهـ «قدّورة» (ص١٣٨).

* * *

. . . .

وجهٌ آخَرُ في تفسيرِ أقسامِ المُنفصِلةِ الثّلاثةِ

ما تَقَدَّمَ نقلُه مِن تفسيرِ مانِعةِ الجمع ومانِعةِ الخُلُوِّ ومانِعةِ الجمعِ والخُلُوِّ هو ما ذَكَرَه الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه»، ولِلبنّانيِّ في «شرحِه» وجهٌ آخَرُ في شرح قولِ النّاظِمِ: «أقسامُها ثلاثةٌ فلْتُعْلَما» البيْتَيْنِ، وهذا نصُّ «شرحِ البَنّانيِّ» (ص١٣٩ ـ ١٤١):

١ ـ فالحقيقيّةُ هي: الّتي لا يَجْتَمِعُ طَرَفاها على الصِّدْقِ ولا على الكَذِبِ، بل لا بُدَّ مِن صِدْقِ أحدِهما وكذبِ الآخَرِ، ولا تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُها العِناديّةُ الصّادِقةُ إلّا مِن الشّيءِ ونقيضِه أو مُساوِي نقيضِه، ١ ـ فالنّقيضانِ: نحوُ: «إمّا أن يكونَ الموجودُ قديمًا وإما أن لا يكونَ قديمًا»، ٢ ـ والمُساوِي لِلنّقيضِ: نحوُ: «إمّا أن يكونَ الموجودُ قديمًا وإمّا أن يكون حادِثًا»، فنقيضُ «قديمٍ» ×: «لا قديمٌ» وهو مُساوٍ لِـ«حادِثٍ»، ونقيضُ «حادِثٍ» ×: «لا حادِثٌ» وهو مُساوٍ لِـ«قديمٍ» عندَ حَمْلِهما على «الموجودِ» كما في المِثالِ، وإلّا فالسَّلْبُ أَعَمُّ؛ لِصِدْقِه بما لم يُوجَدْ، ولكونِ التّنافُرِ بينَهما في جِهَتَيِ الصِّدْقِ والكذبِ سُمِّيَتْ: «حقيقيّةً».

٢ ـ ومانِعةُ الجَمْعِ لها تفسيرانِ:

أ ـ أحدُهما أَخَصُّ، وهي: الّتي تَمْنَعُ الجمعَ فقط: بأن لا يَجْتَمِعَ طَرَفاها على الصِّدْقِ، ويَجْتَمِعانِ على الكذبِ، وهذه لا تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُها العِناديّةُ الصّادِقةُ إلّا مِن الشّيءِ وما هو أَخَصُّ مِن نقيضِه: نحوُ: «إمّا أن يكونَ الثّوبُ أَبْيَضَ وإمّا أن يكونَ أَسْوَدَ»، فنقيضُ «أَبْيَضَ» «لا أبيضُ»، و«أَسْوَدُ» أَخَصُّ منه، كما أنّ «أَبْيَضَ» أَخَصُّ مِن نقيضِ «أَسْوَدَ» وهو: «لا أَسْوَدُ»، فلو صَدَقَا معًا لَلَزِمَ صدقُ



. . . .

الشّيءِ ونقيضِه؛ لأنّ صِدْقَ كُلٍّ منهما يَسْتَلْزِمُ صدقَ نقيضِ الآخَرِ مِن أجلِ أنّ صِدْقَ الأَخَصِّ يَسْتَلْزِمُ صدقَ الأَعَمِّ، وصِدْقُ الشّيءِ ونقيضِه مُحالٌ، وإنّما صَحَّ اجْتِماعُهما على الكذبِ لِأنّ كذبَ الأَخَصِّ لا يَسْتَلْزِمُ كذبَ الأَعَمِّ، فلم يَلْزَمْ مِن كذبِهما كذبُ الشّيءِ مع نقيضِه.

ب ـ الثّاني: أن تُفَسَّرَ بما هو أَعَمُّ ممّا ذُكِرَ، وهي: الّتي لا يَجْتَمِعُ طَرَفاها على الصِّدْقِ سواءٌ اجْتَمَعا على الكَذِبِ أمْ لا، فتكونُ بهذا المعنى شامِلةً لِلحقيقيّةِ.

٣ ـ وكذا مانِعةُ الخُلُوِّ لها تفسيرانِ:

أحدُهما أَخَصُّ، وهي: الّتي تَمْنَعُ الكَذِبَ فقط: بأن لا يَجْتَمِعَ طَرَفاها على الكذبِ ويَجْتَمِعانِ على الصِّدْقِ، سُمِّيَتْ: «مانعةَ خُلُوٍّ» لِأنّ طَرَفَيْها يَمْتَنِعُ خُلُوُّ الوُجودِ عنهما، وهي الّتي تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُها العِناديّةِ الصّادِقةِ مِن الشّيءِ وما هو أَعَمُّ مِن نقيضِه، وهما نَقيضا طَرَفَيْ مانِعةِ الجمعِ: نحوُ: «**إمّا أن يكونَ الثّوْبُ غيرَ أبيضَ وإمّا أن يكونَ غيرَ أَسْوَدَ**» فيَصِحُّ اجْتِماعُهما: بأن يكونَ أحمرَ مثلًا، ولا يَصِحُّ ارْتِفاعُهما: بأن يكونَ أَبْيَضَ أسودَ؛ لِأنّ ارْتِفاعَ كُلٍّ منهما يَسْتَلْزِمُ ارْتِفاعَ نقيضِ الآخَرِ مِن أجلِ أنّ ارْتِفاعَ الأَعَمِّ يَسْتَلْزِمُ ارْتِفاعَ الأَخَصِّ، فيَجْتَمِعُ ارْتِفاعُ الشّيءِ ونَقِيضِه، وهو مُحالٌ، وصَحَّ صِدْقُهُما معًا؛ لِأنّ صِدْقَ الأَعَمِّ لا يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ الأَخَصِّ، فلم يَلْزَمْ مِن صِدْقِهما صِدْقُ الشّيءِ ونقيضِه.

الثّاني: أن تُفَسَّرَ بما هو أَعَمُّ مِن ذلك، وهي : الّتي لا يَجْتَمِعُ طَرَفاها على الكَذِبِ سواءٌ اجْتَمَعا على الصِّدْقِ أم لا، وهي بهذا التّفسيرِ شامِلةٌ أيضًا لِلحقيقيّةِ.

ولم يُبَيِّنِ المُصنِّفُ أقسامَ «الشّرطيّةِ المتّصلةِ والمُنفصلةِ»، ....

قالَ البنّانيُّ: «وبما ذُكِرَ تَعْلَمُ أنّ كلَّ واحدةٍ مِن مانِعَتَي الجمعِ والخُلُوِّ بالمعنى الثّاني أَعَمُّ مِن خاصَّتِها بإطْلاقٍ، ومِن الحقيقيّةِ بإطلاقٍ، وأَعَمُّ مِن مُقابِلَتِها مِن وَجْهٍ؛ لاجْتِماعِهما في الحقيقيّةِ، وانْفِرادِ كُلِّ واحِدةٍ منهما بمعناها الأخصِّ، فهذه خمسُ نِسَبٍ، وكلُّ واحِدةٍ منهما بالمعنى الأخصِّ مُبايِنةٌ لِمُقابِلَتِها بكلٍّ مِن المعنيَيْن وللحقيقيّةِ، فهذه خمسُ نِسَبٍ أُخْرَى كُلُّها تَبايُنٌ، فالمجموعُ عَشْرُ نِسَبٍ، وبما ذُكِرَ تَعْلَمُ أنّ قولَ النّاظِمِ: «وهو» أيِ القسمُ الأخيرُ «الحقيقيُّ الأخصُّ» يَدُلُّ على أنه أرادَ بمانِعِ الجمعِ ومانِعِ الخُلُوِّ المعنى الثّاني الأَعَمَّ؛ لِتكونَ الحقيقيّةُ أَخَصَّ منهما، ولا يَصِحُّ حملُ كلامِه على المعنى الأوّلِ الأخصِّ وإن كانَ هو المُتبادِرَ مِن التّقسيمِ أوّلًا؛ لِما عَلِمْتَ مِن تبايُنِهما حينَئذٍ معَ الحقيقيّةِ». اهـ

قوله: (ولم يُبيِّنِ المُصنِّفُ أقسامَ) القَضيّةِ (الشّرطيّةِ ١ـ المُتَّصِلةِ ٢ـ والمُنْفَصِلةِ) كُلٌّ منهما يَنْقَسِمُ إلى ١ ـ «مخصوصةٍ»، ٢ ـ و«كُلِّيّةٍ»، ٣ ـ و«جُزْئيّةٍ»، ٤ ـ و«مُهْمَلةٍ».

١ ـ فالمخصوصةُ: ما حُكِمَ فيها على وَضْعٍ مُعَيَّنٍ مِن الأوضاعِ المُمْكِنةِ أيْ: حالٍ مُعَيَّنٍ مِن الأحوالِ المُمْكِنةِ، مِثالُها ١ ـ مُتَّصِلةً: نحوُ: «إن جِئْتَني الآنَ أَكْرَمْتُكَ»، ٢ ـ ومُنْفَصِلةً: نحوُ: «زيدٌ الآنَ إمّا كاتِبٌ أو غيرُ كاتِبٍ».

٢ ـ والكُلِّيّةُ: ما ذُكِرَ فيها ما يَدُلُّ على تعميمِ جميعِ الأوضاعِ: مِثالُها ١ ـ مُتَّصِلةً: «كُلَّما كانَتِ الشّمسُ طالِعةً فالنّهارُ موجودٌ»، ٢ ـ ومُنْفصِلةً: «دائِمًا إمّا أن يكونَ العَدَدُ زوجًا أو فردًا».



. . . .

٣ ـ والجُزْئيَّةُ: ما ذُكِرَ فيها ما يَدُلُّ على تعميمِ بعضِ الأوضاعِ، مِثالُها ١ ـ مُتَّصِلةً: «قد يكونُ إذا كانَ هذا حَيَوانًا كانَ إِنْسانًا»، ٢ ـ ومُنْفَصِلةً: «قد يكونُ إمّا أن يكونَ الشّيءُ حَيَوانًا أو فَرَسًا».

٤ ـ والمُهْمَلةُ: ما لم يُذْكَرْ فيها شيءٌ مِن ذلك: مِثالُها ١ ـ مُتَّصِلةً: «إن كانَ هذا إنسانًا كانَ حَيَوانًا»، ٢ ـ ومُنْفَصِلةً: «إمّا أن يكونَ العَدَدُ زوجًا أو فَرْدًا». اهـ «باجوري».

قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

تَنْقَسِمُ الشّرطيّةُ المُتَّصِلةْ ... قِسْمَيْنِ والشّرطيّةُ المُنْفَصِلةْ
كِلْتاهُما مَخْصوصةٌ وغيرُها ... ذاتُ الخُصُوصِ منهما تَفْسيرُها
قَيْدُ لُزُومٍ أو عِنادٍ بِزَمَنْ ... أو حالَةٍ تَعْيِينِ كُلِّ ذَيْنِ عَنْ
تقسيمُ كُلِّ ذَيْنِ أيضًا فَصِّلَهْ ... كُلِّيّةً جُزْئيّةً ومُهْمَلَةْ
وكلُّها مُوجَبةٌ أو سالِبَةْ ... فَهْيَ إلى كَدِ لِذاكَ آيِبَةْ
إيجابُها والسَّلْبُ في ائْتِلافِ ... أو في عِنادِ هذه الأَطْرافِ

تَتِمّةٌ

١ ـ تقسيمُ المُتَّصِلةِ إلى لُزُومِيّةٍ واتِّفاقيّةٍ

٢ ـ وتقسيمُ المُنْفَصِلةِ إلى عِناديّةٍ واتِّفاقيّةٍ

١ ـ تَنْقَسِمُ المُتَّصِلةُ إلى ١ ـ «لُزُوميّةٍ» ٢ ـ و«اتِّفاقيّةٍ».

و«اللُّزُوميّةُ» هي: الّتي يُحْكَمُ فيها بصِدْقِ قضيّةٍ على تقديرِ صِدْقِ أُخْرَى

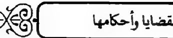


. . . .

لِعلاقةٍ بينَهما تُوجِبُ ذلك. اهـ «المطلع شرح إيساغوجي» (ص١٤) ١ ـ **بأن يكونَ** الأوّلُ سببًا لِلثّاني أو عَكْسُه ١ ـ عقلًا: نحوُ: «**كُلّما كانَ الشّيءُ إِنْسانًا كانَ حَيَوانًا**»؛ لِأنّ الحيوانَ جُزْءٌ مِن حقيقةِ الإِنْسانِ، ويَسْتَحِيلُ أن يَنْفَكَّ الكُلُّ عن جُزْئِه، ٢ ـ أو عادةً: نحوُ: «**كُلّما طَلَعَتِ الشّمسُ وُجِدَ الضّوءُ**»، ٣ ـ أو شرعًا: نحوُ: «**كُلّما زالَتِ الشّمسُ وَجَبَتْ صلاةُ الظُّهرِ**»، ٢ ـ **أو يَشْتَرِكَ الطَّرَفانِ في** سببٍ: نحوُ: «**كُلّما كانَ الضّوءُ موجودًا فالكَواكِبُ خَفيّةٌ**»، ٣ ـ **أو يكونَا مُتَضايِفَيْنِ**: نحوُ: «**كُلّما كانَ زيدٌ أبًا لِعَمْرٍو فعَمْرٌو ابْنٌ له**». اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٤٧)، **والتَّضايُفُ**: كونُ الشّيئَيْنِ بحيثُ لا يُعْقَلُ أحدُهما بدونِ تَعَقُّلِ الآخَرِ، ولا يَتَحَقَّقُ أحدُهما بدون تَحَقُّقِ الآخَرِ: كالأُبُوّةِ والبُنُوّةِ. اهـ «صبّان» (ص١٠٢).

و«**الاتّفاقيّةُ**» هي: الّتي يُحْكَمُ فيها بصِدْقِ قضيّةٍ على تقديرِ صِدْقِ أُخْرَى لِعلاقةٍ بينَهما تُوجِبُ ذلك: بأن لا يَقْتَضِيَ صدقُ إِحْداهُما صِدْقَ الآخَرِ بوَجْهٍ، بلِ اتّفَقَ فقط صِدْقُهما في الوُجُودِ، وقد تُفَسَّرُ بما هو أَعَمُّ، وهو: أن يكونَ تاليها صادِقًا ولا يُنافِي صِدْقُه صِدْقَ المُقَدَّمِ، **وفائِدَتُها**: رَفْعُ ما يُتَوَهَّمُ مِن التّنافُرِ بين أَمْرَيْنِ: نحوُ: «**كُلّما طَلَعَتِ الشّمسُ فالإِنسانُ حَيَوانٌ**»؛ فإِنّ طُلُوعَ الشّمسِ لا إِشْعارَ له بحَيَوانيّةِ الإِنْسانِ ولا يَقْتَضِيها لا عَقْلًا ولا عادةً ولا شرعًا، ونظيرُ هذا المِثالِ: «**إِنْ كانَتِ السّماءُ فوقَ الأرضِ فالعَسَلُ حُلْوٌ**». اهـ «طرّة الشّيخ عبد السّلام الشّنقيطيّ» (ص٤٧).

قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:



. . . .

إن يَتَلازَمْ طَرَفا القَضِيّةِ ... لِمُوجِبٍ فانْسُبْ إلى اللُّزُومِ تِي
وإن تَلازَما وليسَ مُوجِبُ ... فَهْيَ إذًا لِلاِتِّفاقِ تُنْسَبُ
والحكمُ ذا في ذاتِ الاتِّصالِ ... .

٢ ـ وتَنْقَسِمُ المُنْفَصِلةُ أيضًا إلى ١ ـ «عِنادِيّةٍ» ٢ ـ و«اتِّفاقيّةٍ».

و«العِناديّةُ» هي: ما حُكِمَ فيها بالتَّنافي لِذاتِ الجُزْأَيْنِ أيْ: حُكِمَ بأنّ مفهومَ أحدِهما مُنافٍ لمفهومِ الآخَرِ. اهـ «شرح الخبيصي» (ص٥١)، أو بعِبارةٍ أُخْرَى: ما حُكِمَ فيها بالتَّنافِي لِمُوجِبٍ مِن ١ ـ تَناقُضٍ ٢ ـ أو تَضادٍّ: نحوُ: «إمّا أن يكونَ العَدَدُ زوجًا أو فَرْدًا»، ٢ ـ و«إمّا أن يكونَ الشّيءُ شَجَرًا أو حَجَرًا»، ٣ ـ و«إمّا أن يكونَ الموجودُ قديمًا وإمّا أن لا يكونَ قديمًا». اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٤٧).

و«الاتِّفاقيّةُ» هي: ما حُكِمَ فيها بالتَّنافي لا لِذاتِ الجُزْأَيْنِ، بل لِمُجَرَّدِ أنِ اتَّفَقَ في الواقِعِ أن يكونَ بينَهما مُنافاةٌ وإن لم يَقْتَضِ أن يكونَ مفهومُ أحدِهما مُنافِيًا لمفهومِ الآخَرِ. اهـ «شرح الخبيصي» (ص٥١)، وبعِبارةٍ أخرى: لا يُنافي أحدُهما الآخَرَ لكنِ اتَّفَقَ صِدْقُ أحدِهما وكَذِبُ الآخَرِ، وليسَ صِدْقُ صادِقِهما هو الّذي أَوْجَبَ كَذِبَ الآخَرِ ولا العَكْسُ: نحوُ: «إمّا أن يكونَ الإنسانُ حيوانًا وإمّا أن يكونَ الحِمارُ جَمادًا»؛ فإنّه لا تَنافِيَ بينَهما لكنِ اتَّفَقَ صِدْقُ الأوّلِ وكذبُ الثّاني. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٤٧).

قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:



ولا أَسْوارَهما كما فَعَلَ في «الحَمْلِيّةِ»؛ تَقريبًا على المُبتدِئ، وذلك في المُطَوَّلاتِ.

.... كـــذاكَ أيضًـــا ذاتُ الانْفِصـــالِ
إنْ يَكُـــنِ العِنـــادُ فيهـــا بـــادِي لِمُوجِـــبٍ فانْسُـــبْ إلـــى العِنـــادِ
ومـــا عَـــرَى عَـــن مُوجِـــبٍ شِـــقاقُها فـــذِي اسْـــمُها ورَسْـــمُها اتِّفاقُهـــا

قوله: (ولا أسوارَهُما) أيِ المُتَّصِلةِ والمُنْفَصِلةِ، ولْنَذْكُرْها هُنا تتميمًا للفائِدةِ ناقِلًا مِن «الحُدُودِ البهيّةِ» لِلشّيخ حسن المَشّاطِ (ص٣٨ ـ ٤٠):

١ ـ أمّا سُورُ المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ المُتّصِلةِ: فـ«كُلّما»، و«متى»، و«مَهْما»: نحوُ: «كُلّما كانَتِ الشّمسُ طالِعةً فالنّهارُ موجودٌ»، ٢ ـ وسُورُ المُوجَبةِ الجُزْئيّةِ المُتّصِلةِ: «قد يكونُ»، ٣ ـ وسُورُ السّالِبةِ الكُلِّيّةِ المُتّصِلةِ: «ليسَ كُلّما»، «ليسَ مَهْما»، «ليسَ متى»، ٤ ـ وسُورُ السّالِبةِ الجُزْئيّةِ المُتّصِلةِ: «قد لا يكونُ».

٢ ـ وأمّا سُورُ المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ المُنْفَصِلةِ: فـ«دائِمًا»: كقولنا: «دائِمًا إمّا أن يكونَ الجسمُ أَسْوَدَ أو أَبْيَضَ»، ٢ ـ وسُورُ المُوجَبةِ الجُزْئيّةِ المُنْفَصِلةِ: «قد يكونُ»، ٣ ـ وسُورُ السّالِبةِ الكُلِّيّةِ المُنْفَصِلةِ: «ليسَ دائمًا»، ٤ ـ وسُورُ السّالِبةِ الجُزْئيّةِ المُنْفَصِلةِ: «قد لا يكونُ».

قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

والسُّـــورُ فـــي الإيجـــابِ لِلْمُتَّصِـــلِ مَهمـــا وكُلَّمـــا وشِـــبْهٍ يَنْجَلِـــي
إنْ كـــانَ كُلِّيًّـــا وسُـــورُ المُنْفَصِـــلْ إنْ كـــانَ مُوجَبًـــا بِـــدائِمًا قُبِـــلْ
وسُـــورُ سَـــلْبِ الكُـــلِّ لَـــيْسَ البَتَّـــةْ مِـــن ذِي اتِّصـــالٍ وانفِصـــالٍ بَتَّـــةْ
والسُّـــورُ فـــي الإيجـــابِ لِلْجُزْئِـــيِّ مِـــن ذَيْـــنِ قـــد يكـــونُ يـــا أُخَـــيِّ



١٨ ـ ثُمّ قالَ:

٩ ـ فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

«تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي ... كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي
فَإِنْ تَكُنْ «شَخْصِيَّةً» أَوْ «مُهْمَلَةْ» ... فَنَقْضُهَا: بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

لِذاتِ الاتِّصالِ ليسَ كُلّما ... وذاتِ الانْفِصالِ ليسَ دائِما
واشْتَرَكا قد لا يكونُ كُلُّ ذِي ... في سَلْبِ جُزْئِيٍّ على الّذي احْتُذِي

٩ ـ فصلٌ في التَّناقُضِ

قوله: (فَصْلٌ في التَّناقُضِ) لمّا فَرَغَ مِن بَيانِ القَضايا وأقْسامِها أَخَذَ يَذْكُرُ بعضَ أحكامِها: كاخْتِلافِها بالإِيجابِ والسَّلْبِ، وهو المُسَمَّى بـ«التَّناقُضِ»، ثُمّ يَذْكُرُ بعدَه التَّلازُمَ بينَهما، وهو المُسَمَّى بـ«العَكْسِ». اهـ «قدورة» (ص١٤٧).

١٨ ـ أقوالُ الأبياتِ

٦٣ ـ (تَناقُضٌ) مُبْتَدَأٌ، والمُسَوِّغُ إِرادةُ مفهومِ اللّفظِ: (خُلْفُ) أي: اخْتِلافُ (القَضِيَّتَيْنِ في كَيْفٍ) أيْ: إِيجابٍ وسَلْبٍ (وصِدْقُ واحِدٍ) أيْ واحِدةٍ مِن القَضِيَّتَيْنِ ـ والتّذكيرُ باعْتِبارِ كونِها قولًا ـ وكَذِبُ الأُخْرى (أمرٌ قُفِيْ): تُبِعَ دائِمًا. اهـ «قويسني» (ص٢٧).

٦٤ ـ (فإن تَكُنْ) أيِ القضيّةُ (شَخْصيّةً): نحوُ: «زيدٌ قائمٌ» (أو مُهْمَلَةً): نحوُ: «الإِنسانُ حَيوانٌ» (فنَقْضُها بـ)حَسَبِ (الكَيْفِ أن تُبَدِّلَهْ) أيْ كيفَها، فنقيضُ الأُولَى: «زيدٌ ليسَ بِقائِمٍ»، ونقيضُ الثّانيةِ: «الإِنسانُ ليسَ بحَيَوانٍ»، وهذا في المُهْمَلةِ ضعيفٌ، والصّحيحُ: أنّ نقيضَ المُهْمَلةِ كُلِّيّةٌ تُخالِفُها في

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ «مُوجَبَةً كُلِّيَّةْ» ... نَقِيضُهَا: «سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةْ»

الكيفِ، فنقيضُ «الإِنْسانِ حَيَوانٌ» × «لا شيءَ مِن الإِنْسانِ بحَيَوانٍ». اهـ «قويسني» (ص٢٧)، ويأتي زيادةُ إيضاحٍ في الشّرح.

٦٥ ـ (وإِنْ تَكُنْ) أيِ القَضِيّةُ (محصورةً) أيْ مُسَوَّرةً (بالسُّورِ) الكُلِّيِّ والجُزْئيِّ (فانْقُضْ) أيِ انْقُضْها (بِضِدِّ سُورِها المذكورِ) بعدَ تبديلِ كيفِها. اهـ «قويسني» (ص٢٧)، فسورُ «الإِيجابِ الكُلِّيِّ» ضِدُّه: سورُ «السَّلْبِ الجُزْئيِّ»، وبالعَكْسِ، وسُورُ «السَّلْبِ الكُلِّيِّ» ضِدُّه: سورُ «الإِيجابِ الجُزْئيِّ»، وبالعكسِ، يعني: أنّ «السّالبةَ الجُزْئيّةَ» نقيضُها: «مُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ»، فالمُرادُ بـ«بالعكسِ» هُنا عكسُ القاعِدةِ المذكورةِ. اهـ «خطاب على القويسني» (ص٢٧ ـ ٢٨) ونحوه في «الباجوري» (ص١١).

قوله أيضًا: (وإِن تَكُنْ محصورةً بالسُّورِ) أيْ سواءٌ كانَتْ «كُلِّيّةً» أو «جُزْئيّةً»، وسَواءٌ كانَتْ «مُوجَبةً» أو «سالِبةً»، فدَخَلَ في كلامِه جميعُ القضايا، فلْيُتَأَمَّلْ. اهـ «باجوري» (ص١١).

٦٦ ـ (فإِنْ تَكُنْ مُوجَبةً كُلِّيّةْ) الفاءُ إِمّا تفريعيّةٌ أو فصيحةٌ (نقيضُها سالِبةٌ جُزْئيّةْ) أيْ وبالعَكْسِ، ففي كلامِ المُصنِّفِ اكْتِفاءٌ؛ لِلعِلْمِ بذلك ممّا ذَكَره، وإِنّما لم يكنْ نقيضُ «المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ»: «سالِبةً كُلِّيّةً» لأنه لو كانَ كذلك لَجازَ كَذِبُهما معًا كما في قولِك: «كُلُّ حَيَوانٍ إِنْسانٌ» «لا شيءَ مِن الحَيَوانِ بإِنْسانٍ»، والنّقيضانِ لا يَكْذِبانِ معًا. اهـ «باجوري» (ص١١).

وَإِنْ تَــكُنْ «سَالِبَــةً كُلِّيَّــةْ» نَقِيضُــهَا: «مُوجَبَــةٌ جُزْئِيَّــةْ»

١٨ ـ أقولُ:

«التَّناقُضُ» حُكْمٌ مِن أحكامِ القَضايا كـ«ـالعَكْسِ»، ذَكَرَهُما المُصنِّفُ لِلاِحْتِياجِ إليهما.

---

٦٧ ـ (وإِنْ تَكُنْ سالِبَةً كُلِّيَّةْ نَقيضُها مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةْ) أيْ وبالعَكْسِ، ففي كلامِهِ اكْتِفاءٌ؛ لِلعِلْمِ بذلك ممّا ذَكَرَه، وإنّما لم يكن نقيضُ «السّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ»: «مُوجَبَةً كُلِّيَّةً» لأنه لو كانَ كذلك لَجازَ كَذِبُهما معًا كما مَرَّ. اهـ «باجوري» (ص١١).

١٨ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (كالعكسِ) لمّا كانَ التَّناقُضُ مُقَدَّمًا على العكسِ طَبْعًا ـ لِكَوْنِ العكسِ في بعضِ أحوالِهِ يُحْتاجُ لِلاِسْتِدْلالِ عليه بالتَّناقُضِ ـ قُدِّمَ عليه وَضْعًا. اهـ «حاشية علي قصّارة» (ص١٤٧)، وفي «حاشية عليش» (ص١٠٥ ـ ١٠٦): «وقُدِّمَ التَّناقُضُ على العكسِ لِأنّ التَّناقُضَ أَقْوَى منه في ذلك ـ أيْ في الاِسْتِدْلالِ على صِدْقِ الشّيءِ أو كذبِهِ ـ؛ لِقُوَّةِ دَلالةِ صِدْقِ النّقيضِ على كذبِ نقيضِهِ وبالعَكْسَ ضَرُورةَ اسْتِحالةِ اجْتِماعِ النّقيضَيْنِ وارْتِفاعِهما، بخِلافِ دَلالةِ العَكْسِ؛ فإنّها مِن بابِ دَلالةِ صِدْقِ الملزُومِ على صِدْقِ لازِمِه، ونفيِ اللّازِمِ على نفيِ مَلْزُومِه». اهـ

قوله: (ذَكَرَهما) أيِ المُصَنِّفُ التَّناقُضَ والعَكْسَ (لِلاِحْتِياجِ إليهما) وجهُ الحاجةِ إليهما: أنّ المقصودَ مِن هذا العِلْمِ ـ كما تَقَدَّمَ ـ اكْتِسابُ المَطالِبِ التّصديقيّةِ المجهولةِ، وكانَ في بعضِ المَواضِعِ لا يُتَوَصَّلُ إلى إقامةِ الدّليلِ على

ومعنَى «التّناقُضِ» في الأصلِ: ثُبُوتُ الشَّيْءِ وسَلْبُه: ١ ـ كـ«زَيدٍ» × و«لا زَيدٍ»، ٢ ـ و«زيدٌ كاتبٌ» × و«زيدٌ ليسَ بِكاتبٍ»، ....

الشّيءِ المقصودِ، لكنْ يُمْكِنُ إِقامتُه على إِبْطالِ نقيضِه وعلى صِدْقِ عكسِه، وإذا بَطَلَ أحدُ النّقيضَيْنِ تَعَيَّنَ كذبُ الآخَرِ، وكذا إذا صَدَقَ أحدُ العَكْسَيْنِ تَعَيَّنَ صِدْقُ الآخر؛ لِأنّ كُلًّا منهما ملزومٌ لِصاحِبه، وصِدْقُ الملزُومِ يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ لازِمِه، فلِذا تَعَرَّضُوا لِلكَلامِ على التَّناقُضِ والعَكْسِ، وهُما فَصْلانِ مُحْتاجٌ إليهما في القضايا، وإلى هذا أشارَ ابْنُ الحاجِبِ بقوله: «**ولمّا كانَ الدّليلُ ١ ـ يَقُومُ على إِبْطالِ النّقيضِ والمطلوبُ نقيضُه، ٢ ـ وقد يقومُ على الشّيءِ والمطلوبُ عكسُه احْتِيجَ إلى تعريفِهما**»، قالَ ابْنُ هارُون: «١ ـ **مِثالُ المطلوبِ الّذي يقومُ** الدّليلُ على إِبْطالِ نقيضِه: قياسُ الخُلْفِ؛ فإنّه يُنْتِجُ نقيضَ المطلوبِ، ٢ ـ **ومِثالُ المطلوبِ** الّذي يقومُ الدّليلُ على إِبْطالِ عكسِه ما يَقَعُ في الأشكالِ الثّلاثةِ غيرِ الأوّلِ؛ فإنّها عندَ رَدِّها للأوّلِ قد تُنْتِجُ غيرَ المطلوبِ على ما ذَكَرُوه». اهـ «**قدّورة**» (ص١٤٨)، وقياسُ الخُلْفِ يأتي ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ في هذه التّعليقاتِ عندَ لَواحِقِ القياسِ.

قوله: (**لِلاِحْتِياجِ إليهما**) أيْ في الاِسْتِعانةِ بهما على صادِقِ القضايا مِن كاذِبِها، ولأنه قد يَعْسُرُ الاِسْتِدْلالُ على صِدْقِ الشّيءِ أو كَذِبِه، فيُقامُ الدّليلُ على صِدْقِ نقيضِه أو عكسِه أو كَذِبِهما. اهـ «**حاشية عليش**» (ص١٠٥ ـ ١٠٦).

قوله: (**في الأصلِ**) أيْ أصلِ الاِسْتِعْمالِ في اللّغةِ.

قوله: (**ثُبُوتُ الشّيءِ وسَلْبُه**) عِبارةُ «**القُوَيْسنيِّ**» (ص٢٦): «**إِثْباتُ شيءٍ ورَفْعُه**»، وهي أَحْسَنُ.

قوله: (**كزيدٍ ولا زيدٍ وزَيْدٌ كاتِبٌ وزيدٌ ليسَ بِكاتِبٍ**) مَثَّلَ بمِثالَيْنِ إِشارةً

ومَعناه هُنا: «اخْتِلافُ قَضِيَّتَيْنِ بالإيجابِ والسَّلْبِ بحيثُ تَصْدُقُ إحداهُما وتَكذِبُ الأُخْرَى».

فخَرَجَ ١ ـ بـ«ـاختِلافِ القضِيّتين»: اخْتِلافُ المُفْرَدَيْنِ: كـ«ـزيدٍ» × و«لا زيدٍ»، ٢ ـ وبـ«ـالإيجابِ والسّلبِ» ـ المُعبَّرِ عنه عندَهم بـ«ـالكَيْفِ» ـ: الاِخْتِلافُ بـ«ـالكَمِّ» ـ المُعبَّرِ عنه عندَهم بـ«ـالكُلِّيَّةِ والجُزْئِيَّةِ» ـ: كـ«كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ» و«بعضُ الإنسانِ حَيَوانٌ»، ٣ ـ وبـ«ـحيثُ تَصْدُقُ إِحْداهُما وتكذِبُ الأخرى»: قولُنا: «زيدٌ فاضِلٌ» «زيدٌ ليسَ بفاسِقٍ»؛ لاِتِّفاقِهما على الصِّدقِ.

إلى أنّ التّناقُضَ في اللّغةِ شامِلٌ لِلتّناقُضِ بين المُفْرَدَيْنِ كالمِثالِ الأوّلِ، ولِلتّناقُضِ بين القَضِيَّتَيْنِ كالمِثالِ الثّاني، أفادَه الصَّبّانُ كما نَقَلَه عنه القُوَيْسنيُّ (ص٢٦).

قوله: (ومَعْناه هُنا) أيْ في اصْطِلاحِ المَناطِقةِ.

قوله: (فخَرَجَ باخْتِلافُ) أيْ بقولِه: «اخْتِلافُ» (القَضِيَّتَيْنِ: اخْتِلافُ المُفْرَدَيْنِ) وخَرَجَ أيضًا اخْتِلافُ قَضِيّةٍ ومُفْرَدٍ: نحوُ: «زيدٌ» و«قامَ عمرٌو». اهـ «شرح إيساغوجي» مع «حاشيةِ الشّيخ عليش» (ص٩٩)، وخَرَجَ أيضًا اخْتِلافُ إِنْشاءَيْنِ: نحوُ: «قُمْ» و«لا تَقُمْ»، فذلك ونحوُه وإن كانَ تَناقُضًا في المعنى لكنْ لا يُسَمَّى «تَناقُضًا» في الاِصْطِلاحِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٤٩).

قوله: (المُعَبَّرِ عنه) أيْ عن مجموعِ الإيجابِ والسَّلْبِ.

قوله: (وبحيثُ تَصْدُقُ إلخ) أيْ وخَرَجَ بقولِه في التّعريفِ: «بحيثُ تَصْدُقُ» إلخ.

مثالُ ما انْطَبَقَ عليه تعريفُ المُصنِّفِ: «**زيدٌ عالمٌ**» × «**زيدٌ ليسَ بِعالمٍ**».

وهذا بالنِّسبةِ لِغيرِ المُسَوَّرَةِ، أمّا هي فلا بُدَّ مِن الاِخْتِلافِ في «**الكَمِّ**»

قوله: (زيدٌ عالمٌ زيدٌ ليسَ بعالِمٍ) فقدِ اخْتَلَفَتْ هاتانِ القَضِيّتانِ في الإِيجابِ والسَّلْبِ، فالأُولَى مُوجَبَةٌ، والثّانيةُ سالِبةٌ، وصَدَقَتْ إِحْداهُما ـ وهي الأُولَى إِن كانَ الواقِعُ أنه عالِمٌ ـ، وكَذَبَتِ الأُخْرَى ـ وهي الثّانيةُ إِن كانَ الواقِعُ أنه عالِمٌ ـ.

قوله: (وهذا) أيْ ما ذُكِرَ في التّعريفِ مِن الاِخْتِلافِ في الكَيْفِ.

قوله: (بالنِّسْبةِ لِغيرِ المُسَوَّرةِ) دَخَلَ في غيرِ المُسَوَّرةِ: **القَضِيّةُ الشّخصيّةُ والقَضيّةُ المُهْمَلَةُ** على ما ذَهَبَ إليه النّاظِمُ كما هو صريحُ قولِه: «**فإِن تَكُنْ شَخْصِيّةً أو مُهْمَلَهْ**»، وأمّا على ما ذَهَبَ إليه المُحَقِّقُونَ مِن أنّ المُهْمَلَةَ في معنى الجُزْئيّةِ فالمُرادُ بغيرِ المُسَوَّرةِ: القَضِيّةُ الشّخصيّةُ فقط، والقضيّةُ المُهْمَلةُ مِن المُسَوَّرةِ؛ لأنها في قُوّةِ الجزئية، فالمُسوَّرةُ عندَهم: القَضِيّةُ الكُلِّيّةُ والقَضيّةُ الجُزْئيّةُ والقَضِيّةُ المُهْمَلةُ.

قوله: (أمّا هي) أيِ المُسَوَّرةُ بالسُّورِ الكُلِّيِّ أوِ الجُزْئيِّ (فلا بُدَّ) معَ الاِخْتِلافِ في الكيفِ (مِن الاِخْتِلافِ في الكَمِّ أيضًا) قالَ العَطّارُ في «**حاشيةِ شرح المَحَلِّيِّ على جمعِ الجَوامِعِ**» (٢/٣٤٧): «لا بُدَّ في التّناقُضِ معَ الاِخْتِلافِ في الكَيْفِ مِن الاِخْتِلافِ في الكَمِّ أيضًا، وما وَقَعَ في قولِ صاحِبِ «**السُّلّمِ**»: «**تَناقُضٌ خُلْفُ القَضِيّتَيْنِ في * كيفٍ**» مِن اقْتِصارِه على الكيفِ تَساهُلٌ منه كما هُو دَأْبُه في هذا المَتْنِ». اهـ

أيضًا.

وقوله أيضًا: (فلا بُدَّ مِن الاِخْتِلافِ في الكَمِّ) أيِ الكُلِّيَّةِ والجُزْئيَّةِ بمعنى: أنه لو كانَتْ إِحْدَى القَضِيَّتَيْنِ كُلِّيَّةً ـ مُوجَبةً كانَتْ أو سالِبةً ـ فنقيضُها جُزْئيَّةٌ ـ مُوجَبةٌ كانَتْ أو سالِبةٌ ـ، وسيَأتي لِلشّارحِ ذِكْرُ الأَمْثِلةِ.

قوله: (أيضًا) أيْ كما أنه لا بُدَّ مِن الاِخْتِلافِ في الكَيْفِ.

﴿فائِدةٌ﴾ حاصِلُ ما ذُكِرَ: أنه لا بُدَّ في التَّناقُضِ مِن الاِخْتِلافِ في الكَيْفِ ـ أيِ الإِيجابِ والسَّلْبِ ـ مُطْلَقًا أيْ في جميعِ القَضايا الأربعةِ: ١ ـ الكُلِّيَّةِ ٢ ـ والجُزْئيّةِ ٣ ـ والمُهْمَلةِ ٤ ـ والشّخصيّةِ، وهذا لا خِلافَ فيه، وأنه لا بُدَّ فيه مِن الاِخْتِلافِ في الكَمِّ ـ أيِ الكُلِّيَّةِ والجُزْئيَّةِ ـ في القَضِيَّةِ الكُلِّيَّةِ والجزئيَّةِ والمُهْمَلةِ دون الشّخصيّةِ عندَ المُحَقِّقِين، وفي القضيّةِ الكُلِّيَّةِ والجزئيّةِ دون المُهْمَلةِ والشّخصيّةِ عندَ النّاظِمِ، وهذا جَدْوَلُ الحاصِلِ:

لا بدّ في التّناقض من الاختلاف		
في الكيف مطلقا	وفي الكمّ أيضا	
أي في القضايا الكلّيّة والجزئيّة والمهملة والشّخصيّة	في القضيّة الكلّيّة والجزئيّة والمهملة	في القضيّة الكلّيّة والجزئيّة
	دون الشّخصيّة	دون المهملة والشّخصيّة
وفاقا	عند المحقّقين	عند النّاظم

ويُعْلَمُ مِنه مَحَلُّ الوِفاقِ والخِلافِ:

١ ـ فمَحَلُّ الوِفاقِ: القَضيّةُ الكُلِّيّةُ والجزئيّةُ والشّخصيّةُ: فالقضيّةُ الكُلِّيّةُ والجزئيّةُ لا بُدَّ في التَّناقُضِ فيهما مِن الاِخْتِلافِ في الكيفِ والكَمِّ معًا اتّفاقًا، والقَضيّةُ الشّخصيّةُ لا بُدَّ في التَّناقُضِ فيها مِن الاِخْتِلافِ في الكيفِ فقط دون الكَمِّ اتّفاقًا.

مثالُ التَّناقُضِ في القَضايا الأَرْبَعَةِ على ما ذَهَبَ إليه المُصنِّفُ:

١ ـ في «الشَّخْصِيَّةِ»: «زيدٌ كاتبٌ» × «زيدٌ ليسَ بِكاتبٍ».

٢ ـ ومَحَلُّ الخِلافِ: القَضيَّةُ المُهْمَلَةُ: ١ ـ فعندَ المُحَقِّقِين: لا بُدَّ في التَّناقُضِ فيها مِن الاخْتِلافِ في الكيفِ والكَمِّ معًا؛ لأنها في قُوَّةِ الجزئيّةِ، ٢ ـ وعندَ النّاظِمِ: لا بُدَّ في التَّناقُضِ فيها مِن الاخْتِلافِ في الكيفِ فقط دون الكَمِّ.

قوله: (في القضايا الأربعة) وهي الشّخصيّةُ، والمُهْمَلةُ، والكُلِّيّةُ، والجزئيّةُ.

قوله: (على ما ذَهَبَ إليه المُصَنِّفُ) أيْ مِن أنّ المُهْمَلةَ قَضيّةٌ مُسْتَقِلّةٌ غيرُ داخِلةٍ في القضيّةِ الجزئيّةِ، وأمّا على ما ذَهَبَ إليه غيرُه فالقَضايا ثلاثةٌ؛ لِأنّ المُهْمَلةَ عندَهم في معنى الجزئيّةِ، **والحاصِلُ**: أنّ النّاظِمَ جَرَى على أنّ نقيضَ المُهْمَلةِ المُوجَبةِ: مُهْمَلةٌ سالِبةٌ، ونقيضُ المُهْمَلةِ السّالِبةِ: مُهْمَلةٌ مُوجَبةٌ، فالمُهْمَلةُ عندَه قضيّةٌ مُسْتَقِلّةٌ، والمُحقِّقُون على أنّ نقيضَ المُهْمَلةِ المُوجَبةِ: كُلِّيّةٌ سالِبةٌ، وأنّ نقيضَ المُهْمَلةِ السّالِبةِ: كُلِّيّةٌ مُوجَبةٌ؛ لِأنّ المُهْمَلةَ عندَهم في معنى الجُزْئيّةِ، وخُذْ هذا الجَدْوَلَ:

القضية المهملة			
الموجبة		السالبة	
نقيضها			
مهملة سالبة	كلية سالبة	مهملة موجبة	كلية موجبة
عند الناظم	عند المحققين	عند الناظم	عند المحققين

قوله: (في الشّخصيّة: زيدٌ كاتبٌ زيدٌ ليسَ بكاتِبٍ) فنقيضُ الشّخصيّةِ

٢ ـ وفي «المُهْمَلَةِ»: «الإِنسانُ حيوانٌ» × «الإنسانُ ليسَ بِحيوانٍ».

٣ ـ وفي «الكُلِّيَّةِ»: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» × «بعضُ الإنسانِ ليس بحيوانٍ».

٤ ـ وفي «الجُزْئِيَّةِ»: «بعضُ الإِنسانِ حيوانٌ» × «لا شيءَ مِن الإنسانِ حيوانٌ».

المُوجَبةِ × الشّخصيّةُ السّالِبةُ كهذا المثالِ، وبالعَكْسِ أيْ: نقيضُ الشّخصيّة السّالِبةِ × الشّخصيّةُ المُوجَبةُ: مِثْلُ: **«زيدٌ ليسَ بكاتِبٍ» × «زيدٌ كاتِبٌ»**.

قوله: **(وفي المُهْمَلةِ: الإِنْسانُ حَيَوانٌ × الإِنْسانُ ليسَ بحَيَوانٍ)** فنقيضُ المُهْمَلةِ المُوجبةِ × المُهْمَلةُ السّالِبةُ كهذا المِثالِ، وبالعَكْسِ أيْ: نقيضُ المُهْمَلةِ السّالِبةِ × المُهْمَلةُ المُوجَبةُ: مثلُ: **«الإِنْسانُ ليسَ بجَمادٍ» × «الإِنْسانُ جمادٌ»**، هذا على ما ذَهَبَ إليه النّاظِمُ، وسيأتي ما ذَهَبَ إليه المُحقِّقون.

قوله: **(وفي الكُلِّيَةِ: كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ × بعضُ الإِنْسانِ ليسَ بحَيَوانٍ)** فنقيضُ الكُلِّيّةِ المُوجَبةِ × الجُزْئيّةُ السّالِبةُ كهذا المثالِ، وبالعَكْسِ أيْ: نقيضُ الجُزْئيّةِ السّالِبةِ × الكُلِّيّةُ المُوجَبةُ: مثلُ: **«بعضُ الإِنْسانِ ليسَ بجَمادٍ» × «كُلُّ إِنْسانٍ جَمادٌ»**.

قوله: **(وفي الجُزْئيّةِ: بعضُ الإِنْسانِ حَيَوانٌ × لا شيءَ مِن الإِنْسانِ بحَيَوانٍ)** فنقيضُ الجزئيّةِ المُوجَبةِ × الكُلِّيّةُ السّالِبةُ كهذا المِثالِ، وبالعَكْسِ أيْ: نقيضُ الكُلِّيّةِ السّالِبةِ × الجزئيّةُ المُوجَبةُ: مثلُ: **«لا شيءَ مِن الإِنْسانِ بجَمادٍ» × «بعضُ الإِنْسانِ جَمادٌ»**.

ولكنِ الّذي يَدُلُّ عليه كلامُه الآتي ـ: مِن أنّ «المُهْمَلَةَ» في قُوَّةِ «الجُزْئِيَّةِ» ـ يُوافِقُ قولَ غيرِه مِن المُحَقِّقِينَ: إنّ نقيضَ «المُهْمَلَةِ»: × «سالبةٌ كُلِّيَّةٌ»، فنَقيضُ «الإنسانُ حيوانٌ»: × «لا شيءَ مِن الإنسانِ بحيوانٍ»، فتكونُ «المُهْمَلَةُ» داخلةً في المسوَّرَةِ بالسُّورِ الجُزْئِيِّ.

قوله: (ولكنِ الّذي يَدُلُّ إلخ) اسْتِدْراكٌ لقولِه: «على ما ذَهَبَ إليه المُصَنِّفُ».

قوله: (كلامُه الآتي) أيْ في مبحثِ العَكْسِ، وهو قولُه: «ومِثْلُها المُهْمَلَةُ السَّلْبِيّةُ * لِأنها في قُوّةِ الجُزْئيّةْ»، وقولُه: «مِن أنّ المُهْمَلَةَ» إلخ بَيانٌ لِلكلامِ الآتي.

قوله: (فتكونُ المُهْمَلَةُ) على الّذي دَلَّ عليه قولُه الآتي المُوافِقُ لِقولِ المُحقِّقين (داخِلةً في المُسَوَّرةِ بالسُّورِ الجُزْئِيِّ) والحاصِلُ: أنّ التَّناقُضَ في القَضيّة المُهْمَلةِ يَحْصُلُ عندَ المُحقِّقين باخْتِلافِ الكيفِ والكَمِّ كالقضايا المُسَوَّرةِ بالسُّورِ الكُلِّيِّ والجُزئيِّ، بخِلافِ التَّناقُضِ في القضيّة الشّخصيّةِ؛ فإنّه يكفي فيها اخْتِلافُ الكَيْفِ دون الكَمِّ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «اخْمِرارِ السُّلَّمِ»:

الكَيْفُ في النَّقيضِ أَن تُبَدِّلَهْ ... يَكْفِي قَضايا الشّخصِ أمّا المُهْمَلَةْ

فاسْلُكْ بها سَبِيلَ ذاتِ السُّورِ ... إنْ كانَ جُزْئيًّا لَدَى الجُمْهُورِ

فإن قُلْتَ: «الحَيَوانُ إنْسانٌ» وأَرَدْتَ بـ«أل» الحقيقةَ في ضِمْنِ أفرادِها فإنّه في قُوّةِ قولِك: «بعضُ الحَيَوانِ إِنْسانٌ»؛ لِتَحَقُّقِ بعضِ الأَفْرادِ، ونقيضُها نقيضُ هذه الجزئيّة الّتي هي في قُوّتها، وهو: «لا شيءَ مِن الحَيَوانِ بإِنْسانٍ»، وكذا

واعْلَمْ: أنّ التّناقُضَ لا يَتَحَقَّقُ بين القَضيَّتَيْنِ ....

تقولُ في المُهْمَلةِ السّالِبةِ: نحوُ: «الحَيَوانُ ليسَ بإِنْسانٍ»، وهي في قُوّةِ «بعضُ الحَيَوانِ ليسَ بإِنسانٍ»، ونقيضُها كُلِّيّةٌ مُوجَبةٌ، وهو: «كُلُّ حَيَوانٍ إِنسانٌ»، وإِنّما لم يَصِحَّ نقيضُ المُهْمَلةِ كنفسِها لِأَنّ المُهْمَلَتَيْنِ يَصِحُّ صِدْقُهما معًا، ولا تَناقُضَ بين صادِقَيْنِ، وأهلُ الفَنِّ بَنَوْا قَواعِدَهم على ما كانَ لازِمًا في جميعِ المَوادِّ، لا ما كانَ يَتَخَلَّفُ.

وتحقيقُ الكلامِ في «أَلْ» إذا أُرِيدَ بها الحقيقةُ في ضِمْنِ أفرادِها أنها:

١ ـ إِن قامَتْ قرينةٌ على إرادةِ الكُلِّ فهي لِلاِسْتِغْراقِ، والقضيّةُ معَها كُلِّيّةٌ سَواءٌ كانَ ١ ـ حقيقيًّا: نحوُ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾، ٢ ـ أو عُرْفيًّا: نحوُ: «جَمَعَ الأميرُ الصّاغةَ»، ٣ ـ أوِ ادِّعائيًّا: نحوُ: «أنتَ الرَّجُلُ عِلْمًا».

٢ ـ وإِن قامَتْ قرينةٌ على إرادةِ البعضِ فهي لِلعهدِ الذِّهْنيِّ: نحوُ: «ادْخُلِ السُّوقَ» حيثُ لا عهدَ في الخارجِ، والقضيّةُ معَها جُزْئيّةٌ.

٣ ـ وإِن لم تَقُمْ قرينةٌ على إرادةِ البعضِ ولا على الكُلِّ فالأمرُ مُحْتَمِلٌ: ١ ـ ففي المَقامِ الخِطابيِّ يُحْمَلُ على الكُلِّيّةِ، ٢ ـ وفي المَقامِ الاِسْتِدْلاليِّ يُحْمَلُ على الجزئيّةِ؛ لأنها المُحَقَّقةُ، ٣ ـ وفي غيرِهما تَحْتَمِلُهما، وفي هذه تُتَصَوَّرُ المُهْمَلةُ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٥٤).

فائِدةٌ: هذا جَدْوَلُ ما ذَكَرَه الشّارحُ وما ذَكَرْناه في القضايا ونُقُوضِها معَ بَيانِ الخِلافِ في بعضِها:

إلّا مع اتِّفاقِهما في وَحَداتٍ ثَمَانٍ مذكورةٍ في المُطوَّلاتِ ....

القضية									
الشخصية		الكلية		الجزئية		المهملة			
الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	الموجبة		السالبة	
نقيضها									
الشخصية السالبة	الشخصية الموجبة	الجزئية السالبة	الجزئية الموجبة	الكلية السالبة	الكلية الموجبة	المهملة السالبة (الناظم)	الكلية السالبة (التحقيق)	المهملة الموجبة (الناظم)	الكلية الموجبة (التحقيق)
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧		٨	

قوله: **(إلّا مَعَ اتِّفاقِهما في وَحَداتٍ ثَمانٍ)** لِيَكُونَ السَّلْبُ وارِدًا على النِّسْبةِ الّتي وَرَدَ عليها الإِيجابُ؛ لأنه إِذا اخْتَلَفَ شيءٌ مِن الثَّمانِ اخْتلَفَتِ النِّسْبةُ، قالَ شيخُ الإِسْلامِ في «شرحِ إيساغوجي» (ص١٠٠ ـ ١٠٢) معَ المَتْنِ بتَصَرُّفٍ قليلٍ: «ولا يَتَحَقَّقُ ذلك أيِ التَّناقُضُ في القضيَّتَيْنِ المَخْصُوصَتَيْنِ أوِ المَحْصُورَتَيْنِ إلّا بعدَ اتِّفاقِهما في ثمانِ وَحَداتٍ:

١ ـ **في الموضوعِ**، فلوِ اخْتَلَفَتا فيه: نحوُ: «زيدٌ قائِمٌ» «بَكْرٌ ليسَ بِقائِمٍ» لم تَتَناقَضا؛ لِجوازِ صِدْقِهما معًا أو كَذِبِهما.

٢ ـ **وفي المحمولِ**، فلوِ اخْتَلَفَتا فيه: نحوُ: «زيدٌ كاتبٌ» «زيدٌ ليسَ بشاعِرٍ» لم تَتَناقَضا؛ لِجوازِ صِدْقِهما أو كَذِبِهما معًا.

٣ ـ **وفي الزَّمانِ**، فلوِ اخْتَلَفَتا فيه: نحوُ: «زيدٌ نائِمٌ» أيْ ليلًا «زيدٌ ليسَ بنائِمٍ» أيْ نهارًا لم تَتَناقَضا.

٤ ـ **وفي المَكانِ**، فلوِ اخْتَلَفَتا فيه: نحوُ: «زيدٌ قائمٌ» أيْ في الدّارِ «زيدٌ

تَرْجِعُ إلى وَحْدَةٍ واحدةٍ وهي: «اتِّحادُ النِّسبةِ الحُكْمِيَّةِ».

ليسَ بقائِمٍ» أيْ في السُّوقِ لم تَتناقَضا.

٥ ـ وفي الإضافةِ، فلوِ اخْتَلَفَتا فيها: نحوُ: «زيدٌ أبٌ» أيْ لِعَمْرٍو «زيدٌ ليسَ بأبٍ» أيْ لِبَكْرٍ لم تَتناقَضا.

٦ ـ وفي القُوّةِ والفِعْلِ، فلوِ اخْتَلَفَتا فيهما: بأن تكونَ النِّسْبةُ في إِحْداهُما بالقُوّةِ وفي الأُخْرَى بالفِعْلِ: نحوُ: «الخَمْرُ في الدَّنِّ مُسْكِرٌ» أيْ بالقُوّةِ «الخمرُ في الدَّنِّ ليسَ بمُسْكِرٍ» أيْ بالفعلِ لم تَتناقَضا.

٧ ـ وفي الجُزْءِ والكُلِّ، فلوِ اخْتَلَفَتا فيهما: نحوُ: «الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ» أيْ بعضُه «الزِّنْجيُّ ليسَ بأَسْوَدَ» أيْ كُلُّه لم تَتناقَضا.

٨ ـ وفي الشّرطِ، فلوِ اخْتَلَفَتا فيه: نحوُ: «الجِسْمُ مُفَرِّقٌ لِلبَصَرِ» أيْ بشرطِ كونِه أَبْيَضَ «الجِسْمُ لَيْسَ بمُفَرِّقٍ لِلبَصَرِ» أيْ بشرطِ كونِه أَسْوَدَ لم تَتناقَضا». اهـ

وقد جَمَعَ هذه الوَحَداتِ الثّمانَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في قولِه في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

شَـــرْطُ التَّنــاقُضِ اتِّحــادُ الحَمْــلِ ... والوَضْــعِ والوَقْــتِ مَكَــانٍ فِعْــلِ
كُـــلٍّ إِضــــافَةٍ وشَـــرْطٍ واكْتَفَــى ... بَعْـضٌ بمَوْضُــوعٍ ومَحْمُــولٍ قَفَــا

تَنْبِيهٌ: وكالموضوعِ والمحمولِ في الحَمْليّةِ المُقَدَّمُ والتّالي في الشّرطيّةِ، فيُشْتَرَطُ اتِّفاقُ الشّرطِيَّتَيْنِ فيما ذُكِرَ لكن يُعَبَّرُ بَدَلَ «الموضوعِ» و«المحمولِ» بـ«المُقَدَّمِ» و«التّالي». اهـ «شرح إيساغوجي» لشيخ الإسلام (ص١٠٢).

قوله: (تَرْجِعُ) أيْ كما قالَ الفارابيُّ (إلى وَحْدةٍ واحِدةٍ وهي اتِّحادُ النِّسْبةِ

فتَلَخَّصَ: أنّ القضيَّتَيْنِ الشَّخْصِيَّتَيْنِ تَناقُضُهما يَتَحَقَّقُ ١ ـ بالِاخْتِلافِ في «الكَيْفِ» ٢ ـ معَ الِاتِّفاقِ في الوَحَداتِ، وأنّ المُسَوَّرَتَيْنِ يَتَحقَّقُ

الحُكْمِيّةِ) بحيثُ يَرِدُ السَّلْبُ على ما وَرَدَ عليه الإيجابُ؛ إذْ جميعُ الوَحَداتِ يَرْجِعُ إلى وَحْدةِ النِّسْبةِ؛ لأنه متى اخْتَلَفَ واحِدٌ منها اخْتَلَفَتِ النِّسْبةُ، فنِسْبةُ المحمولِ إلى أَحَدِ الموضوعَيْنِ خِلافُ نِسْبةِ الآخَرِ إليه، ونِسْبةُ أحدِ المحمولَيْنِ إلى الموضوع مُغايِرةٌ نِسْبَةَ الآخَرِ إليه، ونسبةُ المحمولِ إلى أحدِ أَمْرَيْنِ بشرطٍ مُغايِرةٌ لِنِسْبتِه إليه بغيرِ ذلك الشّرطِ، وعلى هذا القِياسُ. اهـ «**طرة الشيخ عبد السلام على السلم**» (ص٥٣).

(فائِدةٌ) رَدَّ بعضُهم ـ وهو الإمامُ الرّازيُّ ـ الوَحَداتِ الثَّمانَ إلى وَحْدَتَيِ الموضوعِ والمحمولِ؛ لاِسْتِلْزامِهِما البقيّةَ؛ لأنّ وَحْدةَ المحمولِ تَسْتَلْزِمُ وَحْدةَ الزّمانِ والمَكانِ والقُوّةِ أوِ الفِعْلِ والإضافةِ، ووَحْدةُ الموضوعِ تَسْتَلْزِمُ وَحْدةَ الشَّرْطِ والكُلِّ أوِ الجُزْءِ. اهـ «**حاشية الشيخ عليش**» (ص١٠٢)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

.... واكْتَفَى ... بعضٌ بموضوعٍ ومحمولٍ قَفَا

وردَّها بَعْضٌ إلى اتِّحادِ ... نِسْبةِ حُكْمٍ بينَ ذِي الأَضْدادِ

قوله: (فتَلَخَّصَ) أيْ ممّا ذَكَرَه النّاظِمُ مع ما نَبَّهَ عليه الشّارحُ بقوله: «**وهذا بالنِّسْبةِ لغيرِ المُسوَّرةِ**» إلخ، وقوله: «**واعْلَمْ: أنّ التَّناقُضَ لا يَتَحَقَّقُ بين القضيّتَيْنِ إلّا معَ اتِّفاقِهما**» إلخ.

قوله: (الشَّخْصِيَّتَيْنِ) أيِ المُتَناقِضَتَيْنِ الشّخصيَّتَيْنِ.

قوله: (وأنّ المُسَوَّرَتَيْنِ) أيِ المُتَناقِضَتَيْنِ المُسَوَّرَتَيْنِ، وهو شاملٌ لِلقَضيّةِ

تَناقُضُهما ١ ـ بالِاخْتِلافِ في «الكيفِ» و«الكمِّ» ٢ ـ معَ الِاتِّفاقِ فيما ذُكِرَ، واللهُ أعلمُ.

* * *

---

١ ـ الكُلِّيّةِ ٢ ـ والجُزئيّةِ ٣ ـ والمُهْمَلةِ.

قوله: (فيما ذُكِرَ) أيْ في الوَحَداتِ الثّمانِ.

١٩ ـ ثُمّ قالَ:

١٠ ـ فَصْلٌ فِي «الْعَكْسِ الْمُسْتَوِي»

«اَلْعَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِيَّةْ
وَالْكَمِّ، إِلَّا الْمُوجَبَ الْكُلِّيَّةْ فَعَوَّضُوهَا الْمُوجَبَ الْجُزْئِيَّةْ

١٠ ـ فصلٌ في العكسِ المُسْتَوِي

قوله: (فَصْلٌ في العَكْسِ المُسْتَوِي) أيْ في تعريفِه وأحكامِه. اهـ «خطاب» (ص٢٨)، واحْتِيجَ إليه لِلاِسْتِعانةِ به على تمييزِ صادِقِ القضايا مِن كاذِبِها كما تَقَدَّمَ التّنبيهُ عليه في مَبْحَثِ «التّناقُضِ»، وسُمِّيَ «مُسْتَوِيًا» لاِسْتِواءِ الأَصْلِ والعَكْسِ في ذاتِ الطَّرَفَيْنِ وإِنِ اخْتَلَفَ التّرتيبُ، قالَه الشّيخُ عليّ قصّارة في «حاشيتِه على البنانيّ» (ص١٥٦).

١٩ ـ أقوالُ الأبياتِ

٦٨ ـ (العَكْسُ) أيِ المُسْتَوِي أيِ المُساوِي لِلأَصْلِ، وهو احْتِرازٌ عن عَكْسِ النّقيضِ ـ وسيَأتي ـ، وهو: (قَلْبُ جُزْأَيْ) أيْ طَرَفَيِ (القَضِيّةْ) ١ ـ بجَعْلِ الموضوعِ مَحْمُولًا، والمحمولِ موضوعًا في الحَمْلِيّةِ، ٢ ـ وبجَعْلِ المُقَدَّمِ تاليًا، والتّالي مُقَدَّمًا في الشّرطيّةِ المُتَّصِلةِ حالةَ كونِه (معَ ١ ـ بَقاءِ الصِّدْقِ) في العَكْسِ أيْ: إن كانَ الأصلُ صادِقًا لَزِمَ صِدْقُ العَكْسِ (و) ٢ ـ بَقاءِ (الكَيْفيّةْ) الّتي كانَتْ في الأصلِ، فإن كانَ الأصلُ مُوجَبًا فالعَكْسُ مُوجَبٌ، وإن كانَ سالِبًا فسالِبٌ. اهـ «قويسني» (ص٢٨).

قوله أيضًا: (والكيفيّةْ) أيِ الإيجابِ أوِ السَّلْبِ. اهـ «باجوري» (ص٣٢).

٦٩ ـ (و) ٣ ـ معَ بَقاءِ (الكَمِّ) أيِ الكُلّيّةِ أوِ الجُزْئيّةِ. اهـ «باجوري»

وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

(ص٣٢) أيْ: إن كانَ الأصلُ كُلِّيًّا فالعكسُ كُلِّيٌّ، وإن كانَ جُزْئيًّا فجُزْئيٌّ. اهـ «قويسني» (ص٢٨) (إلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّةْ): اسْتِثْناءٌ مِن الأخيرِ، وحُذِفَ التّاءُ مِن «المُوجَبةِ» ترخيمًا لِلضّرُورةِ. اهـ «باجوري» (ص) (فعَوَّضُوها) أيِ المَناطِقةُ (المُوجَبَ الجُزْئيَّةْ).

وقوله أيضًا: (فعَوَّضُوها) عِبارةُ المتنِ الّذي كُتِبَ مع «شرحِ النّاظِمِ» (ص٣٢) و«شرح قدّورة» (ص١٥٦) و«شرح القُوَيْسنيِّ» (ص٢٨): «فعَوْضُها المُوجَبةُ الكُلِّيَّةْ» بالجملةِ الاِسْمِيّةِ، وقولُه: «فعَوْضُها» بسكونِ الواوِ وضَمِّ الضّادِ، وهو مصدرُ: «عاضَه عَوْضًا» كما في «لسانِ العَرَبِ»، وما أَثْبَتْناه هو عِبارةُ المتنِ الّذي كُتِبَ مع «شرحِ البَنانيِّ» (ص١٥٦)، ويُؤَيِّدُه قولُ «القُوَيْسِنيِّ» في «شرحِه» (ص٢٨): «أيِ المَناطِقةُ»؛ فإنّه تفسيرٌ لِلفاعلِ في قولِ النّاظِمِ: «فعَوَّضُوها»، فهو فعلٌ ماضٍ بتشديدِ الواوِ مِن «التّعويضِ».

وقوله أيضًا: (المُوجَبَ) هُو عِبارةُ المتنِ الّذي كُتِبَ مع «شرح البنّانيِّ» (ص١٥٦)، وعليه فحذفُ تائِه لِلتّرخيمِ كسابِقِه.

وقوله أيضًا: (إلّا المُوجَبَ الكُلِّيَّةْ) إنْ قيلَ: التّعريفُ لا يَدْخُلُه الاِسْتِثْناءُ؛ لأنه لِلماهيّةِ، لا لِلأَفْرادِ، أُجِيبَ: بأنّ هذا ليسَ تعريفًا، بل هو ضابِطٌ كما يُشْعِرُ به كلامُ المُصَنِّفِ في «شرحِه» (ص٣٢)، وعلى تسليمِ أنه تعريفٌ فما ذُكِرَ مِن تَدْقِيقاتِ المَناطِقةِ، والمُصنِّفُ لم يَعْتَنِ بذلك تقريبًا وتسهيلًا لِلمُبْتدِئِ، أفادَه المَلَويُّ في «كبيرِه». اهـ «باجوري» (ص٣٢).

٧٠ ـ (والعَكْسُ لازِمٌ لِـ)ـكُلِّ قَضيّةٍ (غيرِ ما وُجِدْ به) الضّميرُ لـ«ما»،

وَمِثْلُـــهَا: «الْمُهْمَلَـــةُ السَّلْبِيَّـــةْ» لِأَنَّـــهَا فِـــي قُـــوَّةِ الْجُزْئِيَّـــةْ
وَالْعَكْـــسُ فِـــي مُرَتَّـــبِ بِالطَّبْـــعِ وَلَـــيْسَ فِـــي مُـــرَتَّبِ بِـالْوَضْـــعِ

١٩ ـ أقولُ:

«العَكْسُ» في اللّغةِ: التَّحْويلُ، وفي الاِصْطِلاحِ ثلاثةُ أقسامٍ: ١ـ «عَكْسٌ مُسْتوٍ»، ٢ ـ و«عَكْسُ نَقِيضٍ مُوافِقٌ»، ....

وذُكِّرَ باعْتِبارِ لفظِ «ما» وإن كانَتْ واقِعةً على «قَضِيّةٍ» أيْ: حَصَلَ (اجْتِماعُ الخِسَّتَيْنِ) أي السَّلْبِ والجُزْئيَةِ (فاقْتَصِدْ) أيْ: تَوَسَّطْ في الأمورِ، وهو تَكْمِلةٌ لِلبيتِ. اهـ «قويسني» (ص٢٩).

٧١ ـ (ومِثْلُها) أيِ السّالبةِ الجُزْئيّةِ في عَدَمِ لُزُومِ العَكْسِ لها: القَضيّةُ (المُهْمَلةُ السَّلْبِيّةْ؛ لِأنها) أيِ المُهْمَلةَ السَّلْبِيَّةَ (في قُوّةِ الجُزْئيّةْ) فكما لا تَنْعَكِسُ الجُزْئيّةُ السَّلْبِيّةُ لا تَنْعَكِسُ المُهْمَلةُ السّالِبةُ. اهـ «قويسني» (ص٢٩).

٧٢ ـ (والعَكْسُ في مُرَتَّبِ) أيْ ثابِتٌ في قَضِيّةٍ مُرَتَّبةٍ (بالطَّبْعِ، وليسَ) العكسُ ثابِتًا (في مُرَتَّبٍ بالوَضْعِ)، وذلك هو القَضيّةُ الشّرطيّةُ المُنْفصِلةُ، فلا عكسَ لها. اهـ «قويسني» (ص٣٠).

١٩ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (ثلاثةُ أقسامٍ) هذا عندَ المُتَأَخِّرِين، وأمّا القُدَماءُ فليسَ عندَهم إلّا قِسْمانِ: ١ ـ العكسُ المُسْتَوِي ٢ ـ وعكسُ النَّقيضِ، راجِعْ «حاشيةَ العطّار على الخَبِيصيِّ» (ص٢١٥).

قوله: (عكسُ نقيضٍ مُوافِقٌ) لفظُ (مُوافِقٌ) نعتُ «عكسُ». اهـ «عليش»

٣ ـ و«عَكْسُ نقيضٍ مُخالِفٌ»، ومتَى أُطْلِقَ «العَكْسُ» فالمُرادُ به الأوّلُ، فتَقيِيدُ المُصنِّفِ «العَكْسَ» بـ«الـمُسْتَوِي» زِيادةُ إِيضاحٍ لِلمُبْتَدِئِ.

(ص١٠٦)، وهو: تبديلُ الطَّرَفِ الأوّلِ مِن القَضِيّةِ بنقيضِ الثّاني منها وعكسُه معَ بَقاءِ الصِّدْقِ والكيفِ ـ أيِ السَّلْبِ والإيجابِ ـ: نحوُ: «**كلُّ إِنسانٍ حَيَوانٌ**» × «**كلُّ ما ليسَ بحَيَوانٍ ليسَ بإِنْسانٍ**»، وسُمِّيَ: «**مُوافِقًا**» لِتَوافُقِ طَرَفَي العكسِ إِيجابًا وسَلْبًا. اهـ «**شرح إِيساغوجي**» (ص١٠٦)، وقوله: (**وعكسُه**) أيْ تبديلُ الطَّرَفِ الثّاني مِن القَضِيّةِ بنقيضِ الأوّلِ منها، وعبارةُ «**القُوَيْسِنيِّ**» (ص٣٠): «وهو ـ أيْ عكسُ النّقيضِ المُوافِقُ ـ: تبديلُ كُلٍّ مِن الطَّرَفَيْنِ بنقيضِ الآخَرِ معَ بقاءِ الكَمِّ والكيفِ». اهـ وذلك: كتبديلِ الموضوعِ وهو «**إِنسانٌ**» بنقيضِ المحمولِ وهو: «**ليسَ بحيوانٍ**»، وتبديلُ المحمولِ وهو «**حيوانٌ**» بنقيضِ الموضوعِ وهو «**ليسَ بإِنْسانٍ**». اهـ «**خطاب**» (ص٣٠).

قوله: (**وعكسُ نقيضٍ مُخالِفٌ**) لفظُ «**مُخالِفٌ**» صِفةٌ لِـ«**عَكْسُ**» أيضًا. اهـ «**عليش**» (ص١٠٦)، وهو: تبديلُ الطَّرَفِ الأوّلِ مِن القضيّةِ بنقيضِ الثّاني، والثّاني بعَيْنِ الأوّلِ معَ بَقاءِ الصِّدْقِ دون الكيفِ: نحوُ: «**كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ**» × «**لا شيءَ ممّا ليسَ حَيَوانًا بإِنْسانٍ**»، وسُمِّيَ هذا «**مُخالِفًا**» لِتَخالُفِ طَرَفَيْه إِيجابًا وسَلْبًا. اهـ «**شرح إِيساغوجي**» (ص١٠٦)، وقوله: (**تبديلُ الطَّرَفِ الأوّلِ**) وهو: «**إِنسانٌ**»، وقوله: (**بنقيضِ الثّاني**) وهو «**حَيَوانٌ**»: «**ليسَ بحَيَوانٍ**». اهـ «**خطاب**» (ص٣٠).

قوله: (**ومَتى أُطْلِقَ فالمُرادُ به الأوّلُ**) وعليه اقْتَصَرَ النّاظِمُ لِكونِه هو المُسْتَعْمَلَ في العلومِ والإِنْتاجاتِ غالِبًا. اهـ «**عليش على شرح إِيساغوجي**» (ص١٠٦).

قوله: (**فتقييدُ المُصَنِّفِ العكسَ بالمُسْتَوِي**) **قالَ العِصامُ**: الظّاهِرُ: أنه يُقالُ

وعَرَّفَه المُصنِّفُ بقولِه: «العَكْسُ» إلخ، يعني: أنّ «العَكْسَ» هو: أَن يُصَيَّرَ المَحمُولُ موضوعًا، والموضوعُ محمولًا مَعَ بَقاءِ الصِّدْقِ

بالاشْتِراكِ على مَعْنَيَيْنِ، ويَخُصُّ بالتّقييدِ بـ«المُسْتَوِي» والإضافةُ إلى «النّقيض»، وإنّما وُصِفَ بـ«المُسْتَوِي» لأنه طريقٌ مُسْتَوٍ لا أَمْتَ ولا اعْوِجاجَ، بخِلافِ عكسِ النّقيضِ؛ فإنّه ليسَ طريقًا واضِحًا. اهـ قالَ العَطّارُ في «حاشِيته على الخَبِيصيِّ» (ص٢٠٦): «أيْ لِعَدَمِ اسْتِعْمالِه في العُلُومِ والإِنْتاجاتِ؛ لِما قالُوهُ: مِن أنّ الإِنْتاجَ بواسِطةِ عكسِ نقيضِ القَضيّةِ لا يُسَمَّى: «قِياسًا»، بخِلافِ الإِنْتاجِ بالعَكْسِ المُسْتَوِي؛ فإنّه مُعْتَبَرٌ في العُلُومِ، وذلك لِرِعايةِ أَطْرافِ القضيّةِ فيه حيثُ أُخِذَ عَيْنُ أطرافِها ولم يُؤْخَذْ نقيضُها، وأمّا عكسُ النّقيضِ فإنّه يُؤْخَذُ فيه نقيضُ طَرَفَيِ القَضيّةِ أو نقيضُ أحدِهما». اهـ

قوله: (أن يُصَيَّرَ) إمّا بضَمِّ أوّلِه وفتحِ ما قبلَ آخِرِه مُشَدَّدًا، أو بضَمِّ أوّلِه وكسرِ ما قبلَ آخِره كذلك. اهـ «عليش على شرح إيساغوجي» (ص١٠٧).

قوله: (الموضوعُ محمولًا والمحمولُ موضوعًا) هذا في القضيّة الحمليّة، وفي الشّرطيّةِ المُتَّصِلةِ: أن يُصَيَّرَ المُقَدَّمُ تاليًا والتّالي مُقَدَّمًا. اهـ «عليش على شرح إيساغوجي» (ص١٠٧).

قوله: (معَ بَقاءِ الصِّدْقِ) المُرادُ ببَقاءِ الصِّدْقِ: أنّ الأصلَ لو كانَ صادِقًا كانَ العكسُ صادِقًا؛ لِأنّ العكسَ لازِمُ القَضيّةِ، فلو فُرِضَ صِدْقُ القضيّةِ لَزِمَ صِدْقُ العكسِ، وإلّا لَزِمَ صِدْقُ المَلْزُومِ بدونِ اللّازمِ، ولم يُعْتَبَرْ بَقاءُ الكذبِ؛ لأنه لا يَلْزَمُ مِن كذبِ الملزُومِ كذبُ اللّازمِ؛ فإنّ قولَنا: «كُلُّ حَيَوانٍ إنْسانٌ» كاذِبٌ مع صِدْقِ عَكْسِه الّذي هو قولُنا: «بعضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ». اهـ «شرح

والكَيْفِوالكَمِّ.

مثالُ ذلك: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» × عكسُه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ»؛ فالقَضيّةُ الأُولَى «مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ» صادِقةٌ، والثّانيةُ كذلك.

ويُسْتَثْنَى مِن هذا الضّابِطِ: «المُوجَبةُ الكُلِّيّةُ»؛ فإنّ عكسَها: «مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ»: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حَيَوانٌ» × عكسُه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ».

الخبيصي على التهذيب» (ص٢٠٧) ومَرَّ نحوُه عنِ «القُوَيْسنيِّ».

قوله: (والكيفِ) أيْ وبَقاءِ الكيفِ، والمُرادُ به: أنّ الأصلَ لو كانَ مُوجَبًا كانَ العكسُ أيضًا مُوجَبًا، وإن كانَ سالِبًا فسالِبًا. اهـ «شرح الخبيصي» (ص٢٠٧)، ومَرَّ نحوُه عنِ «القويسني».

قوله: (والكَمِّ) أيْ وبَقاءِ الكَمِّ أيِ الكُلِّيّةِ والجُزْئيّةِ، والمُرادُ به: أنّ الأصلَ لو كانَ كُلِّيًّا فالعَكْسُ كُلِّيٌّ، وإن كانَ جُزْئيًّا فالعكسُ جُزْئيٌّ كما مَرَّ عن «القويسني» (ص٢٨).

قوله: (بعضُ الإِنْسانِ حَيَوانٌ عكسُه بعضُ الحَيَوانِ إِنْسانٌ) فقد صُيِّرَ المحمولُ في الأُولَى ـ وهو «حَيَوانٌ» ـ موضوعًا في الثّانيةِ، وصُيِّرَ الموضوعُ في الأُولَى ـ وهو «الإِنْسانُ» ـ محمولًا في الثّانيةِ.

قوله: (كذلك) أيْ مُوجَبةً جُزْئيّةً صادِقةً.

قوله: (ويُسْتَثْنَى إلخ) شرحٌ لقولِ النّاظِمِ: «... إِلّا المُوجَبَ الكُلِّيّةْ *» إلخ (مِن هذا الضّابِطِ) أيْ بَقاءِ الكَمِّ، فالإِشارةُ إلى قولِه: «والكَمِّ» فقط.

قوله: (المُوجَبةُ الكُلِّيّةُ فإِنّ عكسَها مُوجَبةٌ جُزْئِيّةٌ) هذا إذا لم يكنِ

والعَكْسُ لازمٌ لِكلِّ قَضيّةٍ لم يَجْتَمِعْ فيها خِسَّتانِ، وهما: ١ ـ «السَّلْبُ» ٢ ـ و«الجزئيَّةُ»، فتَخْرُجُ ١ ـ «السّالبةُ الجُزْئيّةُ» ٢ ـ و«المُهْمَلةُ السَّلْبِيَّةُ»؛

المحمولُ مُساوِيًا للموضوعِ في المعنى (كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ») فلا تَنْعَكِسُ كنفسِها، بل (عكسُه) مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ، فتقولُ: («بعضُ الحيوانِ إنسانٌ») لِأنّ المحمولَ إذا كانَ أَعَمَّ مِن الموضوعِ لا يُمْكِنُ فيه عكسُه كنفسِه؛ إذ لا يَصِحُّ أن تقولَ في عكسِ المِثالِ المذكورِ: «كلُّ حَيَوانٍ إِنْسانٌ»؛ لِكَذِبِه، ومِن شروطِ العَكْسِ صِدْقُه معَ أصلِه، وأَمّا إذا كانَ المحمولُ مُساوِيًا لِلمَوْضُوعِ في المعنى فتَنْعَكِسُ كنفسِها نحوُ قولِك: «كلُّ إِنسانٍ ناطِقٌ» عكسُه: «كلُّ ناطِقٍ إِنسانٌ»، وهذا صادِقٌ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

وعكسُ ذاتِ الكُلِّ والإيجابِ ... كنَفسِها امْتِناعُهُ في البابِ
إن لَمْ يَكُ المحمولُ لِلمَوْضُوعِ ... مُساوِيًا مَعْنًى لَدَى الوُقُوعِ
أمّا إذا ما اسْتَوَيَا فتَنْعَكِسْ ... كنَفْسِها وذاكَ لَيْسَ يَلْتَبِسْ

وهذا القَيْدُ لابْنِ هارُون، وإنّما أَغْفَلَه مَن أَغْفَلَه لِأنّ أهلَ الفَنِّ لا يَعْتَبِرُون مِن القَواعِدِ إلّا ما كانَ مُطَّرِدًا، وانعِكاسُ الكُلِّيّةِ جُزْئِيّةً لازِمُ الصِّدْقِ بكلِّ حالٍ، والجمهورُ لا يَرَوْنَ التّبديلَ الّذي يُسَمّى عكسًا إلّا ما كانَ لازِمَ الصِّدْقِ في أيِّ مادّةٍ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٥٨).

قوله: (والعكسُ لازِمٌ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالثِ.

قوله: (فتَخْرُجُ) أيْ عن لُزُومِ العكسِ قضيّتانِ: ١ ـ إِحْداهُما: القَضيّةُ (السّالِبةُ الجُزْئيّةُ، ٢ ـ و) الثّانيةُ: القَضيّةُ (المُهْمَلةُ السَّلْبيّةُ) فقدِ اجْتَمَعَ فيهما الخِسَّتانِ وهُما السَّلْبُ والجُزْئيّةُ، أمّا الأُولَى فظاهِرةٌ، وأمّا الثّانيةُ فلِأنَّ المُهْمَلَةَ

لأنّها في قُوَّتِها، ويَبْقَى ١، ٢ ـ «الشَّخْصِيَّةُ» بِقِسْمَيْها ـ أعني ١ ـ «المُوجَبَةَ» ٢ ـ و«السّالبَةَ» ـ ٣، ٤ ـ و«الكُلِّيَّةُ» كذلك، ٥ ـ و«الجُزْئيّةُ المُوجَبةُ»، ٦ ـ و«المُهْمَلةُ المُوجَبةُ».

١ ـ فـ«ـالشّخصيّةُ المُوجَبةُ»: «زيدٌ كاتبٌ» × عكسُها: «بعضُ الكاتِبِ زيدٌ».

في معنى الجُزْئِيّةِ.

قوله: (لأنها) أيِ المُهْمَلةَ السَّلْبِيّةَ (في قُوَّتِها) أيِ الجُزْئِيّةِ السَّلْبِيّةِ كما مَرَّ.

قوله: (ويَبْقَى) أيْ في لُزُومِ العكسِ بعدَ إخْراجِ القَضِيَّتَيْنِ: ١ ـ السّالبةِ الجُزْئيّةِ ٢ ـ والسّالِبةِ المُهْمَلَةِ سِتُّ قَضايا، وهي: ١ ـ (الشّخصيّةُ بقِسْمَيْها إلخ)، والحاصِلُ: أنّ الخارِجَ قَضِيّتانِ، والباقي سِتُّ قَضايا، وستأتي زِيادةُ إِيضاحٍ في الجَدْوَلِ.

قوله: (كذلك) أيِ المُوجَبةُ والسّالبةُ.

قوله: (فالشّخصيّةُ المُوجَبةُ) اعْلَمْ: أنّ الشّخصيّةَ المُوجَبةَ ١ ـ تَنْعَكِسُ تارةً جُزْئيّةً مُوجَبةً، وذلك إذا كانَ محمولُها كُلِّيًّا كالمِثالِ الّذي ذَكَرَه: («زيدٌ كاتبٌ» عكسُها: «بعضُ الكاتِبِ زيدٌ») ٢ ـ وتارةً تَنْعَكِسُ شَخْصِيّةً مُوجَبةً، وذلك إذا كانَ محمولُها جُزْئيًّا حَقيقيًّا نحوُ: «هذا زيدٌ» عكسُها: «زيدٌ هذا»، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

لَمْ تَنْعَكِسْ كُلِّيّةً قَضِيّةْ   مُوجَبَةٌ لكنْ إلى شَخْصِيّةْ

حِينًا وتارةً إلى جُزْئيّةْ   ....

٢ ـ و«**السّالبةُ**» ١ ـ **إن** كانَ محمو **لُها جُزْئيًّا انْعَكَسَتْ** كنَفْسِها: كقولِنا: «**زيدٌ ليسَ بِعَمْرٍو**» وعكسُه: «**عمرٌو ليسَ بزيدٍ**»، ٢ ـ **وإن** كانَ **كُلِّيًّا انْعَكَسَتْ إلى** «**سالبةٍ كلِّيّةٍ**»: نحوُ: «**زيدٌ ليسَ بِحمارٍ**» × عكسُه: «**لا شيءَ مِن الحمارِ بزيدٍ**».

٣ ـ و«**الكُلِّيّةُ المُوجَبةُ**» × عكسُها: «**جُزْئيّةٌ مُوجَبةٌ**»: نحوُ: «**كلُّ إنسانٍ حَيَوانٌ**» × عكسُه: «**بعضُ الحيوانِ إنسانٌ**».

٤ ـ و«**السّالبةُ**» تَنْعَكِسُ كنَفْسِها: نحوُ: «**لا شيءَ مِن الإنسانِ بحَجَرٍ**» × عكسُه: «**لا شيءَ مِن الحجرِ بإنسانٍ**».

٥ ـ و«**الجُزْئيّةُ المُوجَبةُ**» تَنْعَكِسُ كنفسِها: نحوُ: «**بعضُ الإنسانِ**

قوله: (والسّالبةُ) أيِ الشّخصيّة السّالبةُ، فهو عطفٌ على «**المُوجَبةُ**».

قوله: (**إن كانَ محمولُها جُزْئيًّا انْعَكَسَتْ كنفسِها**) أيِ الشّخصيّةِ السّالبةِ.

قوله: (**والكُلِّيّةُ المُوجَبةُ عكسُها جُزْئِيّةٌ مُوجَبةٌ**) هذا كما قَدَّمْنا آنِفًا إذا لم يكنِ المحمولُ مُساوِيًا للموضوعِ في المعنى (**نحوُ**: «**كلُّ إنسانٍ حَيَوانٌ**») فلا تَنْعَكِسُ كنفسِها، بل (**عكسُهـ**)**ـا** مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ، فتقولُ: («**بعضُ الحيوانِ إنسانٌ**»)، وأمّا إذا كانَ المحمولُ مُساوِيًا لِلمَوْضُوعِ في المعنى فتَنْعَكِسُ كنفسِها: نحوُ قولِك: «كلُّ ناطِقٍ إِنسانٌ» عكسُه: «**كلُّ إِنْسانٍ ناطِقٌ**».

قوله: (والسّالِبةُ) أيِ الكُلِّيّةُ السّالبةُ، فهو عطفٌ على «**المُوجَبةُ**» في قولِه: «**والكُلِّيّةُ المُوجَبةُ**».

قوله: (**والسّالبةُ تَنْعَكِسُ كنفسِها**) أيِ الكُلِّيّةِ السّالِبةِ.

قوله: (**والجُزْئيّةُ المُوجَبةُ ١ ـ تَنْعَكِسُ كنفسِها**) أيْ تارةً، وذلك إذا كانَ



حيوانٌ» × عكسُه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ».

٦ ـ و«المُهْمَلةُ المُوجَبةُ» تَنْعَكِسُ ١ ـ كنَفسِها ٢ ـ أو إلى «المُوجَبةِ الجُزْئيّةِ»: نحوُ: «الإِنْسانُ حَيَوانٌ» × عكسُه: ١ ـ «الحيوانُ إنسانٌ» ٢ ـ أو

محمولُها جُزْئيًّا حقيقيًّا: (نحوُ: «بعضُ الإنسانِ حَيَوانٌ» × عكسُه: «بعضُ الحَيَوانِ إنسانٌ»)، ٢ ـ وتَنْعَكِسُ تارةً مُوجَبةً شَخْصيّةً، وذلك إِذا كانَ محمولُها كُلِّيًّا: نحوُ: «بعضُ الإِنْسانِ زيدٌ» عكسُها: «زيدٌ بعضُ الإِنْسانِ»، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

لَـمْ تَـنْعَكِسْ كُلِّيَّـةً قَضِـيّةْ ... مُوجَبَـةٌ لكـنْ إلـى شَخْصِـيّةْ

حِينًـا وتَـارةً إلـى جُزْئِيّـةْ ... .

قوله: (كنفسِها) أيْ مُهْمَلةً مُوجَبةً.

قوله: (أو إلى المُوجَبةِ الجُزْئيةِ) أيْ ١ ـ تارةً، وذلك إِذا كانَ محمولُها كُلِّيًّا: نحوُ: («الإِنْسانُ حَيَوانٌ» × عكسُه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ»)، ٢ ـ وتَنْعَكِسُ تارةً إلى مُوجَبةٍ شَخْصيّةٍ إذا كانَ محمولُها جُزْئيًّا حقيقيًّا: نحوُ: «الإِنْسانُ زيدٌ» عكسُها «زيدٌ بعضُ الإِنْسانِ»، فتَلَخَّصَ ممّا ذَكَرْناه في المُوجَبةِ الشّخصيّةِ والجُزْئيّةِ والمُهْمَلةِ: أنّ هذه القضايا ١ ـ تَنْعَكِسُ تارةً إلى مُوجَبةٍ جُزْئيّةٍ، وذلك إِذا كانَ محمولُها كُلِّيًّا كالأَمْثِلةِ الّتي ذُكِرَتْ، ٢ ـ وتَنْعَكِسُ تارةً إلى مُوجَبةٍ شَخْصيّةٍ، وذلك إِذا كانَ محمولُها جُزْئيًّا حقيقيًّا كالأَمْثِلةِ الّتي ذَكَرْناها، وقد ذَكَرَ هذه الخُلاصَةَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقِيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» بقولِه:

لَـمْ تَـنْعَكِسْ كُلِّيَّـةً قَضِـيّةْ ... مُوجَبَـةٌ لكـنْ إلـى شَخْصِـيّةْ

حِينًـا وتَـارةً إلـى جُزْئِيّـةْ ... وغيـرُ ذاتِ الكُـلِّ كالكُلِّيّـةْ

«بعضُ الحيوانِ إنسانٌ».

٧، ٨ ـ وأمّا «الجُزئيّةُ السّالبةُ» ـ: نحوُ: «بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ»، و«المهمَلةُ السّالبةُ»: نحوُ: «الحيوانُ ليسَ بإنسانٍ» ـ فلا عكسَ لهما كما تَقَدَّمَ.

شَخْصِيّةُ المحمولِ لِلشّخصيّةْ فيــــه وكُلِّيّتُــــهُ جُزْئِيّــــةْ

قوله: (فلا عَكْسَ لهما) أيْ لا يَصْدُقُ عكسُهما، فقولُنا: «بعضُ الحَيَوانِ ليسَ بإنْسانٍ» صادِقٌ، وعكسُه ـ وهو «بعضُ الإنْسانِ ليسَ بحَيَوانٍ» ـ كاذِبٌ غيرُ صادِقٍ؛ لأنه يَصِحُّ سلبُ الأَخَصِّ عن بعضِ أفرادِ الأَعَمِّ، ولا يَصِحُّ سلبُ الأَعَمِّ عن بعضِ أفرادِ الأَخَصِّ، وقولُنا: «الحَيَوانُ ليسَ بإنْسانٍ» صادِقٌ، وعكسُه ـ وهو: «الإنْسانُ ليسَ بحَيَوانٍ» ـ كاذِبٌ غيرُ صادِقٍ؛ لِما تَقَدَّمَ مِن صِحّةِ نَفْيِ الأَخَصِّ عن بعضِ أفرادِ الأَعَمِّ، وعَدَمِ صِحّةِ نَفْيِ الأَعَمِّ عن بعضِ أفرادِ الأَخَصِّ. اهـ «قويسني» (ص٢٩) و«شرح البناني» (ص١٦٣).

قوله: (كما تَقَدَّمَ) في قوله: «فتَخرُجُ السّالِبةُ الجُزْئيّةُ والمُهْمَلةُ السَّلْبِيّةُ».

فائِدةٌ: هذا جَدْوَلُ ما ذَكَرَه الشّارِحُ بدونِ الأَمْثِلةِ:

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="9">القضية</td></tr>
<tr><td colspan="3">الشخصية</td><td colspan="2">الكلية</td><td colspan="2">الجزئية</td><td colspan="2">المهملة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الموجبة</td><td colspan="2">السالبة</td><td rowspan="2">الموجبة</td><td rowspan="2">السالبة</td><td rowspan="2">الموجبة</td><td rowspan="2">السالبة</td><td rowspan="2">الموجبة</td><td rowspan="2">السالبة</td></tr>
<tr><td>عمومها جزئي</td><td>عمومها كلي</td></tr>
<tr><td colspan="9">تنعكس</td></tr>
<tr><td colspan="6"></td><td>لا تنعكس</td><td></td><td>لا تنعكس</td></tr>
<tr><td>١</td><td colspan="2">٢</td><td>٣</td><td>٤</td><td>٥</td><td>٦</td><td>٧</td><td>٨</td></tr>
</table>



ثُمّ إنّ العكسَ لا يكونُ إلّا في القَضايا ذاتِ التَّرتِيبِ الطَّبِيعِيِّ، وهي:

قوله: (**ثُمّ إنّ العكسَ لا يكونُ إلخ**) شروعٌ في شرح البيت الخامِسِ.

قوله: (**لا يكونُ إلّا في القَضايا ذاتِ التّرتيبِ الطَّبيعيِّ**) يعني أنّ العكسَ إنّما يكونُ فيما يُعْرَفُ فيه قلبُ جُزْأَيِ القضيّةِ حتّى يَتَمَيَّزَ به العكسُ مِن الأصلِ، وذلك في القضايا الحمليّةِ والشّرطيّةِ؛ فإنّ التّرتيبَ بين طَرَفَيْهما طَبيعيٌّ بحيثُ لو أُزيلَ ذلك التّرتيبُ تَغَيَّرَ ذلك المعنى، بخِلافِ القَضيّةِ المُنْفَصِلةِ: نحوُ: «**إمّا أن تكونَ الشّمسُ طالِعةً وإمّا أن يكونَ النَّهارُ مفقودًا**»، فلا ترتيبَ فيها طَبِيعيٌّ أيْ يَقْتَضِيه المعنى؛ إذ لو أُبْدِلَ واحِدٌ مِن طَرَفَيْها بالآخَرِ لَما تَغَيَّرَ المعنى، فتقولُ: «**إمّا أن يكونَ النَّهارُ مفقودًا وإمّا أن تكونَ الشّمسُ طالِعةً**»، فهو المعنى الأوّلُ لا غيرُه وإن تَغَيَّرَتِ العِبارةُ، والاِعْتِبارُ بالمعنى لا باللَّفْظِ، فلا يُعْتَبَرُ عَكْسُها، ولا يُسَمَّى هذا التّبديلُ عَكْسًا،... وهذا كلُّه على المشهورِ مِن صِحّةِ عكسِ الشّرطيّاتِ كالحمليّاتِ، ونَقَلَ ابنُ عَرَفةَ قولًا آخَرَ عنِ السّراجِ بمَنْعِ عكسِ الشّرطيّاتِ مُطْلَقًا أيْ سواءٌ كانَ العكسُ بالمُسْتَوِي أو عكسِ النّقيضِ بقِسْمَيْه، واحْتَجَّ بما يَطُولُ جَلْبُه هُنا. اهـ «**شرح قدّورة**» (ص١٦٣).

قولُه: (**ذاتِ التّرتيبِ الطَّبيعيِّ**) أيِ المَعْنَوِيِّ، معنَى التّرتيبِ في ذلك: أنّ الحمليّةَ يَقْتَضِي الطَّبْعُ تقديمَ موضوعِها وتأخيرَ محمولِها؛ إذِ الثّاني مَسُوقٌ لِلأوّلِ، وتَعَقُّلُ المَسُوقِ ثانٍ عن تَعَقُّلِ المَسُوقِ له، والمُتَّصِلةُ أيضًا يَقْتَضِي الطَّبْعُ تقديمَ مُقَدَّمِها وتأخيرَ تالِيها؛ لِأنّ الأوّلَ طالِبٌ لِلصُّحْبةِ ومَلْزُومٌ، والثّاني مطلوبٌ لها ولازِمٌ، وتَعَقُّلُ المَلْزُومِ والطّالِبِ سابِقٌ على تَعَقُّلِ اللّازِمِ والمطلوبِ، بخِلافِ المُنْفَصِلةِ، فترتيبُ طَرَفَيْها لَفظِيٌّ فقط، فلك أن تُقَدِّمَ وتُؤَخِّرَ ما شِئْتَه منهما، والمعنَى بحالِه لا يَتَبَدَّلُ. اهـ «**حاشية الشيخ علي قصارة على البناني**» (ص١٥٦).

١ ـ الحَمْلِيَّاتُ ٢ ـ والشَّرْطِيَّاتُ المُتَّصِلَةُ، وأمّا القَضايا المُرتَّبةُ بحَسَبِ الوَضْعِ فَقَط ـ وهي الشَّرْطِيّاتُ المُنْفصِلةُ ـ فلا عكسَ لها، وهذا معنَى قولِه: «والعكسُ في مُرتَّبٍ» البيتَ.

* * *

قوله: (والشَّرْطِيّات المُتَّصِلة) فعكسُ المُتَّصِلةِ كعكسِ الحَمْلِيّةِ؛ فإنّها إذا كانتْ كُلِّيّةً مُوجَبةً انْعَكَسَتْ جُزْئِيّةً: نحوُ: «كُلَّما كانَ هذا إِنْسانًا كانَ حَيَوانًا» فعكسُه: «قد يكونُ كُلَّما كانَ هذا حَيَوانًا كانَ إِنْسانًا» على ما قَدَّمْناه في أسوارِ الشَّرْطِيّاتِ، وإن كانَتْ كُلِّيّةً سالِبةً انْعَكَسَتْ كنفسِها سالِبةً كُلِّيّةً: كقولِنا: «ليسَ الْبَتّةَ كُلّما كانَتِ الشّمسُ طالِعةً كانَ اللّيلُ موجودًا»، وعكسُه: «ليسَ الْبَتّةَ كُلّما كانَ اللّيلُ موجودًا كانَتِ الشّمسُ طالِعةً»، وأمّا السَّلْبِيّةُ الجُزْئِيّةُ والمُهْمَلةُ فلا عكسَ لهما كما تَقَدَّمَ. اهـ «شرح قدورة» (ص١٦٣).

قوله: (وأمّا القَضايا المُرتَّبةُ بحَسَبِ الوَضْعِ) أيْ في اللّفظ (فقط وهي الشّرطِيّاتُ المُنْفَصِلةُ فلا عَكْسَ لها) هذا الّذي ذَكَرَه هو مُرْتَضَى المُحَقِّقِين، وزَعَمَ القُطْبُ أنها تَنْعَكِسُ؛ لِأنّ الحُكْمَ في نحوِ: «إمّا أن يكونَ العَدَدُ زوجًا وإمّا أن يكونَ فَرْدًا» بمُعانَدةِ الزَّوْجِيّةِ لِلفَرْدِيّةِ، وفي عكسِه بمُعانَدةِ الفَرْدِيّةِ لِلزّوجيّةِ. اهـ «حاشية علي قصارة» (ص١٥٦).

٢٠ ـ ثُمّ قالَ:

١١ ـ بَابٌ فِي «الْقِيَاسِ»

١١ ـ بابٌ في القِياسِ

قوله: (بابُ) «البابُ»: اسمٌ لجملةٍ مُخْتصَّةٍ مِن الكتابِ مُشْتَمِلةٍ على فصولٍ غالبًا، وهو لُغةً: ما يُتَوَصَّلُ منه إلى غيرِه. اهـ «مُغْني المحتاج شرح المنهاج» (١/١١٤).

قوله: (بابٌ في القِياسِ) قالَ القُطْبُ الرّازيُّ في «شرحِ الشّمسيّةِ» (ص١٣٨): «المَقْصَدُ الأَقْصَى والمَطْلَبُ الأَعْلَى مِن الفَنِّ الكلامُ في القياسِ؛ لأنه العُمْدةُ في اسْتِحْصالِ المَطالِبِ التّصديقيّةِ»، قالَ الشّريفُ الجُرْجانيُّ (ص١٣٨ ـ ١٣٩): «وذلك لِأنّ مَقاصِدَ العُلُومِ المُدَوَّنةِ هي مَسائِلُها الّتي إِدْراكاتُها تَصْديقاتٌ، فالمقصودُ في تلك العلومِ هو الإِدْراكاتُ التّصديقيّةُ، وأمّا الإدراكاتُ التَّصَوُّرِيّةُ فإنّما تُطْلَبُ فيها لِكونِها وَسائِلَ إلى تلك التّصديقاتِ، والسِّرُّ في ذلك أنّ التّصديقاتِ الكامِلةَ هي الّتي وَصَلَتْ إلى مَرْتَبةِ اليقينِ، وهذه يُمْكِنُ تحصيلُها بالأَنْظارِ الصّحيحةِ في المَبادِئِ القَطْعيّةِ، فصارَتْ مطلوبةً في العلومِ الحقيقيّةِ، والكامِلُ مِن التَّصَوُّراتِ ما وَصَلَ إلى كُنْهِ الحقيقةِ، وذلك مُتَعَسِّرٌ، بل مُتَعَذِّرٌ، فلم تُطْلَبِ التَّصَوُّراتُ في العلومِ الحقيقيّةِ إلّا لِتكونَ وَسائِلَ إلى التّصديقاتِ المطلوبةِ، ولهذا لم تُفْرَدِ التَّصَوُّراتُ بالتَّدْوِينِ وإن أَمْكَنَ ذلك، بخِلافِ تَدْوِينِ التّصديقاتِ مُجَرَّدةً عنِ التَّصَوُّراتِ؛ فإنّه مُحالٌ، وأيضًا التّصديقاتُ إِدْراكاتٌ تامّةٌ تَقْنَعُ النّفسُ بها دون التَّصَوُّراتِ، فلذلك صارَتْ مطلوبةً في العلومِ المُدَوَّنةِ دون التَّصَوُّراتِ، وإذا كانَ المقصودُ الأَصْليُّ هو العلمُ

إِنَّ الْقِيَـاسَ: مِـنْ قَضَـايَا صُـوِّرَا مُسْـتَلْزِمًا بِالـذَّاتِ قَـوْلًا آخَـرَا

ثُـمَّ الْقِيَـاسُ عِنْـدَهُمْ قِسْمَـانِ فَمِنْـهُ مَـا يُـدْعَى بـ«الاِقْتِـرَانِي»

التَّصْديقيُّ كانَ البحثُ في هذا الفَنِّ عنِ الطَّرِيقِ المُوصِلِ إليه أَدْخَلَ في المَقْصَدِ بالقياسِ - أيْ بالنِّسْبةِ - إلى البَحْثِ عنِ المُوصِلِ إلى التَّصَوُّرِ؛ لِأنّ حالَ المُوصِلَيْنِ في هذا الفَنِّ كحالِ المُوصَلِ إليهما في العلومِ الحِكْمِيّةِ، ثُمّ إِنّ القياسَ يَنْقَسِمُ إلى قياسٍ واسْتِقْراءٍ وتمثيلٍ، لكنِ العُمْدةُ منها والمُفيدُ للعلمِ اليَقينيِّ هو القياسُ، فصارَ الكلامُ فيه مَقْصَدًا أَقْصَى ومَطْلَبًا أَعْلَى في هذا الفَنِّ بالقياسِ إلى الكلامِ في المُوصِلِ إلى التَّصَوُّرِ، وبالقياسِ إلى سائِرِ ما يُوصِلُ إلى التّصديقِ، ولهذا جُعِلَ الاِسْتِقْراءُ والتّمثيلُ مِن لَواحِقِ القياسِ وتَوابِعِه». انتَهى كلامُ الجُرْجانيِّ.

٢٠ ـ أقوالُ الأبياتِ

٧٣ ـ (إِنّ القياسَ): قولٌ (مِن قَضايَا صُوِّرَا) أيْ: رُكِّبَ تركيبًا خاصًّا حالةَ كونِه (مُسْتَلْزِمًا بالذّاتِ) أيْ بِذاتِه (قَوْلًا آخَرَ) فقولُنا: «قولٌ» جِنسٌ يَخْرُجُ به المُفْرَدُ؛ فإنّه لا يُسَمَّى «قولًا»؛ لِأنّ القولَ عندَ المَناطِقةِ خاصٌّ بالمُرَكَّبِ، وقولُنا: «صُوِّرَا مِن قضايا» يَخْرُجُ به القَضيّةُ الواحِدةُ، والمُرادُ بـ«القَضايا» قَضيّتانِ فأَكْثَرُ؛ لِيَشْمَلَ القياسَ البسيطَ. اهـ «قويسني» (ص٣٠).

وقولُه: (بالذّاتِ) أيْ بِذاتِه، فـ«أل» عِوَضٌ عنِ الضّميرِ على مذهبِ المُجِيزِ لذلك. اهـ «باجوري» (ص١٢).

٧٤ ـ (ثُمّ) لِلتّرْتيبِ الذِّكْرِيِّ (القياسُ عندَهم) أيِ المَناطِقةِ (قِسْمانِ) هُما: ١ ـ الاِقْتِرانيُّ ٢ ـ والشّرطيُّ (فمِنه ما يُدْعَى) أيْ يُسَمَّى (بـ)ـالقياسِ (الاِقْتِرانيِّ)

وَهْـوَ: الَّـــذِي دَلَّ عَلَـى النَّتِيجَـةْ بِقُـــوَّةٍ، وَاخْـــتَصَّ بِالْـحَمْلِيَّـــةْ
فَـــإِنْ تُـــرِدْ تَرْكِيبَـــهُ فَرَكِّبَـــا مُقَـدِّمَاتِـــهِ عَلَـــى مَـــا وَجَبَـــا

لاِقْتِرانِ الحُدُودِ فيه وعَدَمِ فَصْلِها بأداةِ اسْتِثْناءٍ. اهـ «قويسني» (ص٣٢) ويأتي زيادةُ توضيحٍ في الشّرحِ.

٧٥ ـ (وهو) أيِ القياسُ الاقْتِرانيُّ: (الّذي دَلَّ على النَّتيجةِ بِقُوّةٍ): بأنْ كانَتْ فيه مُتَفَرِّقَةَ الأَجْزاءِ، أَلا تَرى أنّ قولَنا: «العالَمُ مُتَغَيِّرٌ + وكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ» يَدُلُّ على النّتيجةِ، وهي: «العالَمُ حادِثٌ» لكنْ بالقُوّةِ بمعنَى: أنّ أجزاءَها مُتَفَرِّقةٌ فيه؛ لِأنّ موضوعَها موضوعُ الصّغرى، ومحمولَها محمولُ الكبرى (واخْتَصَّ) القياسُ الاقْتِرانيُّ (بـ)ـالقضايا (الحَمْلِيّةِ) فلا يُرَكَّبُ إلّا منها، لا مِن الشّرطيّةِ، وهذا رأيٌ مرجوحٌ، والصّحيحُ: أنّ القياسَ الاقْتِرانيَّ يُؤَلَّفُ ١ ـ مِن القضايا الحَمْليّاتِ كما تَقَدَّمَ، ٢ ـ ومِن القضايا الشّرطيّاتِ كقولِنا: «كُلّما كانَتِ الشّمسُ طالِعةً كانَ النّهارُ موجودًا + وكُلّما كانَ النّهارُ موجودًا فالأرضُ مُضِيئةٌ» فيُنْتِجُ = «كُلّما كانَتِ الشّمسِ طالِعةً كانَتِ الأرضُ مُضيئةً». اهـ «قويسني» (ص٣٢).

٧٦ ـ (فإن تُرِدْ تركيبَه) أيِ القياسِ الاقْتِرانيِّ (فرَكِّبا) أنتَ، والألفُ للإطْلاقِ (مُقدِّماتِه) أيْ مُقَدِّمَتَيْه إن تَرَكَّبَ مِن مُقَدِّمَتَيْنِ أو مُقَدِّماتِه إنْ تَرَكَّبَ مِن أَكْثَرَ (على ما وَجَبا) أيْ على الوجهِ الّذي وَجَبَ ١ ـ مِن الإتْيانِ بوصفٍ جامِعٍ بين طَرَفَيِ النّتيجةِ، وهو الحَدُّ المُكَرَّرُ، وبه حَصَلَتِ المُقَدِّمتانِ إحْداهما مُشْتَمِلةٌ على موضوعِ النّتيجةِ أو مُقَدَّمِها والأُخْرَى على محمولِها أو تاليها، ٢ ـ ومِن انْدِراجِ الأَصْغَرِ تحتَ الأَوْسَطِ في الاقْتِرانيِّ كما سيأتي. اهـ «قويسني» (ص٣٢).

وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِي
وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى

قوله: (مُقدِّماتِه) المُرادُ بالجمعِ هُنا وفيما بعدُ: ما فوقَ الواحِدِ. اهـ «باجوري» (ص١٣)، قالَ الشّيخُ عِلّيش في «حاشيتِه على شرح إيساغوجي» (ص١١٦): «قالَ مُلّا تالج: كلُّ جمعٍ يُذْكَرُ في التّعريفِ فالمُرادُ به ما فوقَ الواحِدِ، فهي قاعِدةٌ». اهـ

٧٧ ـ (ورَتِّبِ المُقدِّماتِ): بأن تُقَدِّمَ الصّغرى منها على الكبرى، ويكونُ ذلك على الوَجْهِ الخاصِّ: ككونِ الصّغرى مُوجَبةً، والكبرى كُلِّيّةً كما في الشّكلِ الأوّلِ مَثَلًا (وانْظُرا) أيِ انْظُرَنْ (صحيحَها) أيِ المُقدِّماتِ مُتَميِّزًا (مِن فاسِدٍ) أيْ مِن فاسِدِها مِن جِهةِ النَّظْمِ: بأن كانَتا سالِبَتَيْنِ أو جُزْئِيّتَيْنِ؛ إذْ لا إنْتاجَ لِسالِبَتَيْنِ أو جُزْئِيّتَيْنِ، ومِن جِهةِ المادّةِ: بأن كانَتا كاذِبَتَيْنِ أو إحْداهُما كاذِبةً (مُخْتَبِرًا) أيْ حالةَ كَوْنِكَ مُخْتَبِرًا لِلمُقدِّماتِ بالاسْتِدْلالِ عليها إن كانَتْ نَظَرِيّةً هل هي يقينيّةٌ أوْ لَا، وهذا بَيانٌ للوَجْهِ الخاصِّ الّذي ذَكَرَه سابِقًا في قولِه: «على ما وَجَبا»، فلا يُقالُ: هذا تَكْرارٌ لِما تَقَدَّمَ. اهـ «قويسني» (ص٣٢).

٧٨ ـ (فإنّ لازِمَ المُقدِّماتِ) وهو النّتيجةُ مِن حيثُ تَيَقُّنُ صِدْقِه وعَدَمُ تَيَقُّنِه، وهذا تعليلٌ لِمَضْمُونِ البيتين قبلَه (بحَسَبِ المُقدِّماتِ) مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (آتِ)، وهو خبرُ «إنّ»، أيْ: آتٍ بطِبْقِها ووِفْقِها مِن حيثُ اطِّرادُ الصِّدْقِ وعَدَمُ اطِّرادِه، فإن كانَتِ المُقدِّماتُ مُطَّرِدةَ الصِّدْقِ كانَ لازِمُها كذلك، وإن لم تكن مُطَّرِدةَ الصِّدْقِ كانَ لازِمُها كذلك.

٧٩ ـ (وما مِن المُقَدِّماتِ صُغْرَى) أيْ: وما هي صُغْرَى مِن المُقدِّماتِ،

وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

فـ«ـما»: مبتدأٌ، وقولُه: «صُغْرَى» خبرٌ لِمُبْتدإٍ محذوفٍ تقديرُه: هي صُغْرَى، والجملةُ مِن المبتدإِ المحذوفِ وخبرِه صلةُ «ما»، وخبرُ «ما» قولُه: (فيَجِبُ) كما في «شرح النّاظم» (ص٣٣) (انْدِراجُها) أيِ انْدِراجُ أَصْغَرِها الّذي هو موضوعُ المطلوبِ (في) أَوْسَطِ (الكُبْرَى) مثلًا إذا قُلنا: «كُلُّ إنسانٍ حَيوانٌ + وكُلُّ حَيوانٍ جِسْمٌ» الأصغرُ هو «إِنسانٌ»، وقدِ انْدَرَجَ في «الحَيَوانِ» لِيَنْسَحِبَ عليه حكمُه. «قويسني» (ص٣٣).

وقوله أيضًا: (وما مِن المُقدِّماتِ إلخ) معنَى البَيْتِ: أنه لا بُدَّ أن تكونَ الكُبْرى أَعَمَّ مِن الصّغرى، وإلّا لم يَحْصُلِ اللُّزُومُ؛ إذ يَلْزَمُ مِن الحُكْمِ على الأَعَمِّ الحكمُ على الأَخَصِّ، لا العكسُ. اهـ «شرح الناظم» (ص٣٣).

٨٠ - (وذاتُ) مبتدأٌ (حَدٍّ أَصْغَرٍ) صُرِفَ لِلضّرُورةِ، وخبرُ «ذاتُ» قولُه: (صُغْراهُما) أيِ: الصُّغرى مِن المُقَدِّمَتَيْنِ هي ذاتُ الحَدِّ الأَصْغَرِ، وهو «إِنسانٌ» الّذي يكونُ موضوعًا في النّتيجةِ (وذاتُ حَدٍّ أكبرٍ) تنوينُه لِلضّرُورةِ (كُبْراهُما) أيْ: وكُبْرى المُقَدِّمَتَيْنِ هي المُشْتَمِلةُ على الحَدِّ الأكبرِ الّذي هو محمولُ النّتيجةِ: كقولِنا في المِثالِ السّابِقِ: «وكلُّ حَيَوانٍ جِسْمٌ»؛ فإِنّها مُشْتَمِلةٌ على الحَدِّ الأكبرِ، وهو «جِسْمٌ» الّذي يكونُ محمولًا في النّتيجةِ. اهـ «قويسني» (ص٣٣).

٨١ - (وأَصْغَرٌ) صُرِفَ لِلضّرُورةِ، وهو مبتدأٌ خَبَرُه قولُه: (فَذاكَ ذُو انْدِراجِ) الأصغرُ مُنْدَرِجٌ في مفهومِ الأَكْبَرِ بسببِ انْدِراجِه في الأوسطِ كما تَقَدَّمَ (ووَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتاجِ) أيِ: الحَدُّ الوَسَطُ ـ وهو: المُكَرَّرُ في المُقَدِّمَتَيْنِ ـ يُتْرَكُ عندَ

٢٠ ـ أقولُ:

هذا شُرُوعٌ في مَقاصِدِ التّصديقاتِ، وهو «القياسُ»، ومعناه لغةً: تقديرُ شيءٍ على مِثالِ شيءٍ آخَرَ، واصْطِلاحًا: لفظٌ تَركَّبَ مِن قَضِيَّتَيْنِ فأَكْثَرَ يَلْزَمُ

الإنْتاجِ، فهو كالآلَةِ يُؤْتَى به عندَ الاِحْتِياجِ إليه في التَّوَصُّلِ إلى المطلوبِ، ويُتْرَكُ عندَ حصولِه. «قويسني» (ص٣٣).

٢٠ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (تقديرُ شيءٍ) كالقُماشِ (على مِثالِ شيءٍ آخَرَ) كالذِّراعِ أيْ: معرفةُ قدرِ شيءٍ بمِثالِ شيءٍ آخَرَ، فـ«على» بمعنَى باءِ الآلَةِ. اهـ «صبان» (ص١١٧).

قوله: (لفظٌ) عِبارةُ غيرِه ـ كصاحبِ «الشّمسيّةِ» ـ: «قولٌ»، قالَ القُطْبُ الرّازيُّ في «شرحِها» (ص١٣٩): «فالقولُ ـ وهو المُرَكَّبُ ـ ١ ـ إمّا المفهومُ العَقْليُّ، وهو جنسُ القياسِ المعقولِ، ٢ ـ وإمّا الملفوظُ، وهو جنسُ القياس الملفوظِ». اهـ قالَ السَّيِّدُ الجُرْجانيُّ (ص١٣٩): «يعني أنّ القياسَ ١ ـ إمّا معقولٌ، وهو مُرَكَّبٌ مِن القضايا المعقولةِ، ٢ ـ وإمّا مسموعٌ، وهو مُرَكَّبٌ مِن القضايا الملفوظةِ، والأوّلُ هو القياسُ حقيقةً، والثّاني إنّما يُسَمَّى قياسًا لِدَلالتِه على الأوّلِ، وهذا الحَدُّ يُمْكِنُ أن يُجْعَلَ حَدًّا لِكلٍّ منهما، فإنْ جُعِلَ حَدًّا لِلقياسِ المعقولِ يُرادُ بالقولِ والقضايا: الأمورُ المعقولةُ، وإن جُعِلَ حَدًّا لِلمسموعِ يُرادُ بهما: الأمورُ الملفوظةُ. اهـ كلامُ السَّيِّدِ، وعلى هذا فتعريفُ الشّارحِ إنّما هو تعريفٌ للقياسِ المسموعِ.

قوله: (مِن قَضِيَّتَيْنِ) إنّما قالَ «قَضِيَّتَيْنِ» ولم يَقُلْ «مُقَدِّمَتَيْنِ» لِئلّا يَلْزَمَ

عنهما لِذاتهما قولٌ آخَرُ، والأوّلُ يُسَمَّى: «**قياسًا بسيطًا**»، والثّاني يُسَمَّى: «**قياسًا مُرَكَّبًا**»، وسيَأتي في كلامِه، وأنه يَرْجِعُ إلى «**البَسيطِ**».

مثالُ الأوّلِ: «العالَمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادثٌ» يلزَم عنه = «العالَمُ حادثٌ».

الدَّوْرُ؛ لأنهم عَرَّفُوا «المُقدِّمَةَ» بأنها ما جُعِلَتْ جزءَ قِياسٍ، فأَخَذُوا القياسَ في تعريفِها، فلو أُخِذَتْ هي أيضًا في تعريفِه لَزِمَ الدَّوْرُ. اهـ «شرح إيساغوجي» (ص١٢١).

قوله: (**قولٌ آخَرُ**) أيْ مُغايِرٌ لِكُلٍّ مِن المُقَدِّمَتَيْنِ، واعْتُرِضَ: بأنّ النّتيجةَ لا بُدَّ أن تكونَ مُتَرَكِّبَةً مِن أجزاءِ المُقَدِّمَتَيْنِ، وحِينَئِذٍ فلا تكونُ مُغايِرةً لهما، وأُجِيبَ: بأنّ المُرادَ بمُغايَرةِ النّتيجةِ لهما كونُها ليستْ عَيْنَ واحِدةٍ منهما لا كونُ أجزائِها غيرُ أجزائِهما، فإنْ قُلْتَ مَثَلًا: «**كُلُّ إِنسانٍ حَيَوانٌ**» + «**وكُلُّ حَيَوانٍ جِسْمٌ**» أَنْتَجَ = «**أنّ كُلَّ إِنْسانٍ جِسْمٌ**»، وهذه النّتيجةُ مُغايِرةٌ لِلمُقَدِّمَتَيْنِ بالمعنى المذكورِ، فافْهَمْ. اهـ «**باجوري**» (ص١٢).

قوله: (**والأوّلُ**) وهو ما تَرَكَّبَ مِن قَضِيَّتَيْنِ.

قوله: (**والثّاني**) وهو ما تَرَكَّبَ مِن أَكْثَرَ مِن قَضِيَّتَيْنِ.

قوله: (**وسيَأْتي**) أيِ القياسُ المُرَكَّبُ (**في كلامِه**) وهو قولُه في «**لَواحِقِ القياسِ**»: «**ومنه ما يَدْعُونَه مُرَكَّبا**» إلخ.

قوله: (**وأنه**) معطوفٌ على فاعِلِ «**يأتي**» أيْ: وسيأتي أنه أيِ القياسَ المُرَكَّبَ (**يَرْجِعُ إلى البسيطِ**) لأنه أَقْيِسةٌ طُوِيَتْ نَتائِجُها في الذِّكْرِ وهي مُرادةٌ في المعنى، كما يأتي ذلك في الشّرحِ.

ومثالُ الثّاني: «النَّبّاشُ آخِذٌ لِلمالِ خُفْيَةً» + «وكلُّ آخِذٍ لِلمالِ خُفْيَةً سارقٌ» + «وكلُّ سارقٍ تُقْطَعُ يدُه» يلزَم عنه = «النَّبّاشُ تُقْطَعُ يدُه».

فخَرَجَ بقَيْدِ «التّركيبِ مِن قَضِيَّتَيْنِ»: اللّفظُ المُفْرَدُ، والقضيَّةُ الواحِدةُ.

وخَرَجَ بـ«ـالقولِ الآخَرِ»: ما إذا كانَ القولُ أَحَدَ المُقدِّمَتَيْنِ.

وخَرَجَ بقولِنا: «لِذاتِه»: ما إذا كانَ القولُ الآخَرُ لا لِذاتِ القَضِيَّتَيْنِ:

قوله: (اللّفظُ المُفْرَدُ): نحوُ: «زَيْدٌ»، هو خارجٌ بقيدِ «التّركيبِ» فقط، لا مَعَ قَيْدِ كونِه مِن قَضِيَّتَيْنِ، فقولُه: «تَرَكَّبَ مِن قَضِيَّتَيْنِ» قَيْدانِ: الأوّلُ: قَيْدُ التّركيبِ، والثّاني: قَيْدُ كونِه مِن قَضِيَّتَيْنِ.

قوله: (والقَضِيّةُ الواحِدةُ) أيْ: وخَرَجَتِ القَضِيّةُ الواحِدةُ، وهي خارِجةٌ بقَيْدِ «التّركيبِ» مع قَيْدِ «كونِه مِن قَضِيَّتَيْنِ»، وعِبارةُ شيخِ الإسْلامِ زكريّا في «شرحِ إيساغوجي» (ص١١٧): «فخَرَجَ عن أن يكونَ قِياسًا: القولُ الواحدُ ـ أيِ القَضِيّةُ الواحِدةُ ـ وإن لَزِمَ لِذاتِه قولٌ آخَرُ كعَكْسِه المُسْتوِي وعكسِ نقيضِه ـ أيِ المُوافِقِ أوِ المُخالِفِ ـ؛ لأنه لم يَتَألَّفْ مِن أقوالٍ». اهـ أيْ قَضِيَّتَيْنِ فأكْثَرَ، ومِثالُه كما في «حاشيةِ عليش» (ص١١٧): «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ»؛ فإنّه يَلْزَمُه عكسُه المُسْتَوِي وهو «بعضُ الحَيَوانِ إنْسانٌ»، وعكسُ نقيضِه المُوافِقُ وهو «كُلُّ ما ليسَ بحَيَوانٍ ليسَ بإنْسانٍ»، وعكسُ نقيضِه المُخالِفُ وهو: «لا شيءَ ممّا ليسَ بحَيَوانٍ بإنْسانٍ». اهـ

قوله: (ما إذا كانَ القولُ أحدَ المُقَدِّمَتَيْنِ): مِثالُه ـ كما سيَذْكُرُه الشّارحُ في «الخاتِمةِ» ـ قولُنا: «هذه نُقْلةٌ» + «وكلُّ نُقْلةٍ حَرَكةٌ» يُنْتِجُ = «هذه حَرَكةٌ»، وهذه النّتيجةُ إحْدى المُقَدِّمَتَيْنِ.

قوله: (لا لِذاتِ القَضِيَّتَيْنِ) بل ١ ـ لِخُصوصِ المادّةِ ٢ ـ أو بِواسِطةِ مُقدِّمةٍ

كقولنا: «زيدٌ مُساوٍ لِعَمْرٍو» + «وعمرٌو مُساوٍ لِبَكْرٍ» فالنّتيجةُ ـ وهي: «زيدٌ مُساوٍ لِبكرٍ» ـ ليستْ لازمةً لِذاتِ المُقدِّمَتينِ، بَل بِواسِطةِ مُقدِّمةٍ أَجْنَبيَّةٍ

غَرِيبةٍ، فالأوّلُ: كقولِنا: «لا شيءَ مِن الإِنْسانِ بحَجَرٍ + ولا شيءَ مِن الحَجَرِ بصاهِلٍ»؛ فإنّه يَلْزَمُه: «لا شيءَ مِن الإنْسانِ بِصاهِلٍ»، وهو صادِقٌ لكنّه لازمٌ لخصوصِ المادّةِ لا لِذاتِ المُقدِّمَتَيْنِ؛ بدليلِ أنك لو جَعلْتَ «النّاطِقَ» في الكُبْرى بَدَلَ «الصّاهِلِ» لَكَذَبَتِ النّتيجةُ معَ صِدْقِ المُقَدِّمَتَيْنِ، وأمّا الثّاني فالمُرادُ بـ«المُقدِّمةِ الغَريبةِ»: أن تكونَ أَجْنَبيّةً غيرَ لازمةٍ لإِحْدى مُقدِّمَتَي القياسِ: كـ«قِياسِ المُساواةِ»، وهو: ما تَرَكَّبَ مِن قَضِيّتَيْنِ مُتَعَلَّقُ محمولِ أُولَاهُما يكونُ موضوعَ الأخرى: كقولِنا: «الإِنْسانُ مُساوٍ لِلنّاطِقِ» «والنّاطِقُ مُساوٍ لِلكاتبِ»، فيَلْزَمُهما: «الإِنْسانُ مُساوٍ لِلكاتبِ» لكن لا لِذاتِهما، بل بواسِطةِ مُقَدِّمةٍ أَجْنَبيّةٍ، وهي: «أنّ كُلَّ مُساوٍ لِمُساوِي الشّيءِ مُساوٍ لِذلك الشّيءِ». اهـ «شرح البناني»، ويأتي لِلشّارحِ قِياسُ المُساواةِ.

قوله: (كقولنا: زيدٌ مُساوٍ لِعَمْرٍو إلخ) ويُسَمَّى هذا: «قِياسَ المُساواةِ»، وهو: ما يَتَرَكَّبُ مِن قولَيْنِ يكونُ مُتَعَلَّقُ محمولِ أحدِهما موضوعَ الآخَرِ كما في مِثالِ الشّارحِ، وكذا «قِياسُ المُقَدَّمِيّةِ»: كقولنا: «نَبِيُّنا مُحمَّدٌ ﷺ مُقَدَّمٌ على الرُّسُلِ في الفَضيلةِ + وهُم مُقَدَّمُون على المَلائِكةِ على الصّحيحِ»، فيَلْزَمُ منه: «نَبِيُّنا مُحمّدٌ ﷺ مُقَدَّمٌ في الفضيلةِ على المَلائِكةِ» بواسِطةِ مُقَدِّمةٍ أَجْنَبيّةٍ، وهي قولُنا: «وكُلُّ مُقَدَّمٍ على الرُّسُلِ مُقَدَّمٌ على ما الرُّسُلُ مُقَدَّمُون عليه في الفضيلةِ». اهـ «قدّورة» (ص١٦٥)، وانظر: «المَطْلَعَ» لشيخ الإسلام زكريّا (ص١١٩)، و«شرحَ الخبيصيِّ» على «التهذيب» (ص٢٢٣).

قوله: (مُقَدِّمةٍ أَجْنَبيّةٍ) أيْ عن قَضِيّتَي القياسِ. اهـ «قدورة» (ص١٦٥).

وهي: «مُساوِي المُساوِي لِشيءٍ مُساوٍ لذلك الشّيءِ».

* * *

ثُمّ إِنّ القياسَ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: ١ ـ «اقْتِرَانِيٍّ» ٢ ـ و«شَرْطِيٍّ»، والثاني يأتي في قولِه: «ومِنه ما يُدعَى بالاستثنائي» إلخ.

والأوّلُ هو: ما دَلَّ على النَّتيجةِ بِالقُوَّةِ ـ أيْ بالمعنَى ـ: بأن تكونَ النَّتيجةُ مذكورةً فيه بمادَّتِها لا صُورَتِها: كـ«العالَمُ حادثٌ» فيما تَقَدَّمَ.

وخَرَجَ بذلك «القياسُ الشَّرْطِيُّ»؛ فإنّه دالٌّ على النّتيجةِ بالفِعْلِ أيْ: ذُكِرَتْ فيه النَّتيجةُ بمادَّتِها وصورتِها: كقولِنا: «لو كانَ هذا إنسانًا لكانَ

قوله: (ثُمّ إِنّ القياسَ إلخ) شروعٌ في شرح البيتِ الثّاني.

قوله: (اقْتِرانيٌّ) سُمِّيَ: «اقْتِرانيًّا» لاقْتِرانِ الحدود فيه بلا اسْتِثْناءٍ. اهـ «ملوي» (ص١٢١)، أيْ: لاتِّصالِها فيه مِن غيرِ فصلٍ بينَها بأداةِ الاِسْتِثْناءِ الّتي هي «لكنْ»، والمُرادُ بـ«الحُدودِ»: حُدُودُه الثّلاثةُ: ١ ـ الأصغرُ، ٢ ـ والأوسطُ، ٣ ـ والأكبرُ، وسُمِّيَتْ: «حُدُودًا» لأنها أطرافٌ، و«الحَدُّ» في اللّغةِ: الطَّرَفُ.

قوله: (والأوّلُ) أيِ القياسُ الاِقْتِرانيُّ (ما دَلَّ على النّتيجةِ) أيْ أو نقيضِها كما في «شرح النّاظمِ».

قوله: (وخَرَجَ بذلك) أيْ بما ذُكِرَ مِن أنّ النّتيجةَ ذُكِرَتْ بمادّتِها فقط لا صُورتِها.

قوله: (فإنّه دالٌّ على النّتيجةِ) أيْ أو نقيضِها كما يأتي في تعريفِه في بابِه.

قوله: (أيْ ذُكِرَتْ فيه النّتيجةُ إلخ) تفسيرٌ لقوله: «بالفِعْلِ».

حيوانًا» + «لكنّه إنسانٌ» يُنْتِجُ = «فهو حَيَوانٌ»، وهذه النتيجةُ ذُكِرَتْ في القياسِ بمادَّتِها وهيئَتِها، كذا قالُوا، والّذي يَظْهَرُ أنّ هذا بِحَسَبِ الظّاهِرِ؛

قوله: (ذُكِرَتْ فيه النّتيجةُ) أيْ أو نقيضُها كما سيأتي في «فصلِ القياسِ الاِسْتِثْنائيِّ».

قوله: (فهو حَيَوانٌ) هذه النّتيجةُ هي عَيْنُ تالي الشّرطيّةِ.

قوله: (في القياس) أيْ في جُزْءٍ مِن القياسِ كما سيَتَّضِحُ قريبًا.

قوله: (كذا) أيْ أنّ النّتيجةَ ذُكِرَتْ بمادّتِها وصُورتِها في القياسِ الاسْتِثْنائيِّ (قالُوا) أيِ المَناطِقةُ، وهو صيغةُ تَبَرٍّ، والمعنى: أنّ الشّارحِ تَبَرَّأَ مِن قولِ المَناطِقةِ: أنّ النّتيجةَ ذُكِرَتْ بمادّتِها وصُورتِها في القياسِ الاسْتِثْنائيِّ، فلا يُوافِقُهم في هذا القولِ.

قوله: (والّذي يَظْهَرُ أنّ هذا) أيْ قولَهم: أنّ النّتيجةَ ذُكِرَتْ بمادّتِها وصُورتِها في القياسِ الاِسْتِثْنائيِّ إنّما يكونُ (بحَسَبِ الظّاهِرِ) لا حقيقةِ الأمرِ، وهذا البحثُ مِن الشّارحِ ليسَ في مَوْضِعِه، بل الصّوابُ ما قالُوه مِن أنّ النّتيجةَ ذُكِرَتْ بمادّتِها وهَيْئَتِها في القياسِ الاِسْتِثْنائيِّ، والمُرادُ بقولِهم: «ذُكِرَتْ في القياسِ» أيْ في جُزْءٍ مِن إِحْدَى مُقَدِّمَتَيِ القياسِ، فإذا قُلْنا مَثَلًا: «إِنْ كانتِ الشّمسُ طالِعةً فالنّهارُ موجودٌ + لكنِ الشّمسُ طالِعةٌ» يُنْتِجُ = «النّهارُ موجودٌ»، فهذه النّتيجةُ بمادّتِها وهَيْئَتِها قد ذُكِرَتْ في جُزْءٍ مِن إِحْدَى مُقَدِّمَتَيِ القِياسِ، وهو تالي المُقدِّمةِ الكُبْرى، ولهذا قالَ شيخُ الإِسْلامِ زكريّا في «شرح إيساغوجي» (ص١٢٢ ـ ١٢٣) ـ بعدَ أن عَرَّفَ القياسَ الاِسْتِثْنائيَّ ومَثَّلَه بما ذُكِرَ ـ ما نَصُّه: «ولا يُشْكِلُ بما مَرَّ مِن أنه يُعْتَبَرُ في القياسِ أن يكونَ القولُ اللّازمُ ـ وهو النّتيجةُ ـ

لأنّ النَّتيجةَ لازِمُ القياسِ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ اللّازمُ جُزْءًا مِن المَلْزُومِ، بل هو مُغايِرٌ له، فافْهَمْ.

* * *

ويَتَرَكَّبُ هذا القياسُ مِن الحَمْلِيّاتِ والشَّرْطِيّاتِ، وأمّا قولُ المتنِ:

مُغايِرًا لِكلٍّ مِن مُقدِّماتِه، وهُنا ليسَ كذلك؛ لأنه ليسَ بواحِدٍ منهما، وإنّما هو جُزْءُ إحداهُما؛ إِذِ المُقدِّمةُ ليستْ قولَنا: «النَّهارُ موجودٌ»، بلِ اسْتِلْزامُ طُلُوعِ الشّمسِ له الحاصِلُ ذلك مِن المُقَدَّمِ والتّالي». اهـ

قوله: (لِأنّ النّتيجةَ لازِمُ القياسِ) هذا عِلّةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: وإلّا ـ أيْ وإن لم يكنِ القولُ بأنّ النّتيجةَ في الاِسْتِثْنائيِّ ذُكِرَتْ بمادّتِها وهَيْئَتِها بحَسَبِ الظّاهِرِ ـ فلا يَصِحُّ؛ لِأنّ النّتيجةَ لازِمُ القياسِ إلخ.

قوله: (ويَتَرَكَّبُ هذا القياسُ) أيِ القياسُ الاِقْتِرانيُّ.

قوله: (مِن الحَمْلِيّاتِ والشّرطيّاتِ) قالَ الخَبِيصيُّ في «شرح التّهذيبِ» (ص٢٤٦): «اعْلَمْ: أنّ الاِقْتِرانيَّ يَنْقَسِمُ إلى ١ ـ حَمْليٍّ ٢ ـ وشَرْطيٍّ؛ لأنه ١ ـ إِنْ تَرَكَّبَ مِن الحَمْلِيّاتِ المَحْضَةِ فـ«حَمْليٌّ»، ٢ ـ وإِن لم يَتَرَكَّبْ منها: بأن تَرَكَّبَ مِن الشّرطيّاتِ المَحْضَةِ أو مِن الشّرطيّاتِ والحَمْلِيّاتِ فـ«شَرْطيٌّ». اهـ

مِثالُ الاِقْتِرانيِّ ١ ـ مِن الشّرطيّاتِ المُتَّصِلةِ: قولُنا: «إن كانَتِ الشّمسُ طالِعةً فالنَّهارُ موجودٌ» + «وإن كانَ النَّهارُ موجودًا فالأرضُ مُضِيئةٌ» يُنْتِجُ = «إِنْ كانتِ الشّمسُ طالِعةً فالأرضُ مُضِيئةٌ»، ٢ ـ ومِن الشّرطيّاتِ المُنْفَصِلةِ: قولُنا: «كلُّ عَدَدٍ إمّا زَوْجٌ أو فَرْدٌ» + «وكلُّ زوجٍ إمّا زوجُ الزَّوْجِ أو زَوْجُ الفَرْدِ» يُنْتِجُ = «كلُّ عَدَدٍ إمّا فَرْدٌ أو زَوْجُ الزَّوْجِ أو زَوْجُ الفَرْدِ». اهـ «متن إِيساغوجي»، وبذلك

«واخْتُصَّ بالحمليّةِ» فجَرْيٌ على الغالِبِ.

* * *

فإنْ أرَدْتَ تركيبَ القياسِ الاقْتِرانِيِّ فرَكِّبْهُ على الوَجْهِ المُعْتَبَرِ عندَهم مِن:

١ ـ الإتيانِ بِوَصْفٍ جامعٍ بين طَرَفَيِ المطلوبِ: كـ«ـالتَّغَيُّرِ» في المثالِ المُتَقدِّمِ.

مَثَّلَ الخَبِيصيُّ في «شرحِ التّهذيبِ»، و«الزَّوْجُ» هو المُنْقَسِمُ بمُتَساوِيَيْنِ، و«الفَرْدُ»: ما ليسَ كذلك، و«زوجُ الزَّوْجِ»: ما تَرَكَّبَ مِن ضَرْبِ زوجٍ في زوجٍ، و«زَوْجُ الفَرْدِ»: ما تَرَكَّبَ مِن ضربِ زَوْجٍ في فَرْدٍ. اهـ «شرح إيساغوجي» لشيخ الإسلام زكريّا (ص١٣٧).

أمّا أمثلةُ القِياسِ الاقْتِرانيِّ مِن القضايا الحَمْلِيّاتِ فستَأْتِي في الشّرحِ.

قوله: (فإنْ أرَدْتَ تركيبَ القياسِ إلخ) شُرُوعٌ في شرحِ البيتِ الثّالِثِ والرّابعِ والخامِسِ والسّادِسِ.

قوله: (على الوَجْهِ المُعْتَبَرِ) وهو أربعةٌ ذَكَرَها بقوله: «مِن الإتْيانِ» وما عُطِفَ عليه.

قوله: (مِن الإتْيانِ بوَصْفٍ جامِعٍ إلخ) وهو الوَجْهُ الأوّلُ مِن الوُجُوهِ الأربعةِ.

قوله: (بَيْنَ طَرَفَيِ المطلوبِ) المُرادُ بـ«ـالطَّرَفَيْنِ»: المُقَدِّمةُ الصّغرى والمُقدِّمةُ الكبرى، والمُرادُ بـ«ـالمطلوبِ»: النّتيجةُ، واعْلَمْ: أنّ النّتيجةَ ـ وهي: الحكمُ المطلوبُ ثبوتُه ـ تُسَمَّى ١ ـ قبلَ الشُّرُوعِ في الاِسْتِدْلالِ على ثُبُوتِها:



٢ ـ ومِن ترتيبِ المُقدِّماتِ ـ جمعُ «مُقَدِّمَةٍ» أيِ القضيَّةِ الّتي جُعِلَتْ جُزْءَ دَليلٍ، سُمِّيَتْ بذلك لِتَقَدُّمِها على المَطلوبِ، فإن لم تَكنْ جُزْءَ دليلٍ فلا تُسَمَّى: «مُقَدِّمَةً» ـ: بأن تُقَدِّمَ المُقدِّمةَ الصّغرى على الكبرى.

«دَعْوَى»؛ لِأنّ المُتَكَلِّمَ ادَّعَى ثُبُوتَها بلا دليلٍ، ٢ ـ وبعدَ الشُّرُوعِ في الاِسْتِدْلالِ وقبلَ إكْمالِه تُسَمَّى: «مَطْلَبًا» و«مطلوبًا»؛ لأنها لمّا سِيقَ الدّليلُ على ثُبُوتِها صارَتْ مَطْلُوبةَ الثُّبوتِ، ٣ ـ وبعدَ إكْمالِ الاِسْتِدْلالِ تُسَمَّى: «نتيجةً» و«حُجّةً»؛ لِأنّ مَن تَمَسَّكَ بها حَجَّ خَصْمَه ـ أيْ غَلَبَه ـ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

قبلَ إقامةِ الدّليلِ «دَعْوَى» ... تُدْعَى النّتيجةُ على ما يُرْوَى

وحِينَ أُلْقِيَ ولم يَتِمّا ... فمَطْلَبًا حِينَئِذٍ تُسَمَّى

وبعدَ ما اتَّضَحَتِ المَحَجّةْ ... فسَمِّها نَتيجةً وحُجّةْ

قوله: (ومِن ترتيبِ المُقدِّماتِ إلخ) وهو الوَجْهُ الثّاني مِن الوُجُوهِ الأربعةِ.

قوله: (سُمِّيَتْ) أيِ القَضيّةُ الّتي جُعِلَتْ جُزْءَ دليلٍ (بذلك) أيْ بالمُقَدِّمةِ.

قوله: (على المطلوبِ) أيِ الّذي هو النّتيجةِ.

قوله: (جَمْعُ مُقَدِّمةٍ) إلى قولِه: (فلا تُسَمَّى مُقَدِّمَةً): جملةٌ اعْتِراضيّةٌ.

وقوله: (فإن لم تَكُنْ جُزْءَ دليلٍ فلا تُسَمَّى مُقَدِّمَةً) اعْلَمْ: أنّ المُرَكَّبَ التّامَّ المُحْتَمِلَ لِلصِّدْقِ والكَذِبِ يُسَمَّى ـ كما قالَه في «التّلويحِ» ـ ١ ـ مِن حيثُ اشْتِمالُه على القضاءِ بمعنى «الحكمِ»: «قَضيّةً»، ٢ ـ ومِن حيثُ احْتِمالُه لِلصِّدْقِ والكَذِبِ «خَبَرًا»، ٣ ـ ومِن حيثُ إفادتُه الحكمَ: «إِخْبارًا»، ٤ ـ ومِن حيثُ كونُه جُزْءًا مِن الدّليلِ: «مُقدِّمةً»، ٥ ـ ومِن حيثُ إنّه يُطْلَبُ بالدّليلِ: «مطلوبًا»،

٣ ـ وَمِنْ تَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنَ الفاسِدِ؛ لأنَّ النّتيجةَ لازمٌ، واللّازمُ بحسبِ مَلْزُومِه: إن صحيحًا فصحيحٌ، وإنْ فاسدًا ففاسِدٌ، فالنّتيجةُ صحيحةٌ

---

٦ ـ ومِن حيثُ إنّه يَحْصُلُ مِن الدّليلِ: «نَتيجةً»، ٧ ـ ومِن حيثُ كونُه يُسْأَلُ عنه: «مَسْأَلَةً»، ٨ ـ ومِن حيثُ كونُه يَفْتَقِرُ إلى دليلٍ: «دَعْوَى»، ٩ ـ ومِن حيثُ كونُه مَحَلًّا لِلبَحْثِ: «مَبْحَثًا»، فالذّاتُ واحِدةٌ، واخْتِلافُ العِباراتِ باخْتِلافِ الاِعْتِباراتِ. اهـ «باجوري على مختصر السَّنُوسيِّ» في المنطق (ص٧١).

قوله: (بأن تُقَدَّمَ المُقَدِّمَةُ الصّغرى إلخ) تصويرٌ لقولِه: «ترتيبُ المُقدِّماتِ».

قوله: (ومِن تمييزِ الصّحيحِ مِن الفاسِدِ) وهو الوَجْهُ الثّالثُ مِن الوُجُوهِ الأربعةِ.

قوله: (لأنّ النّتيجةَ لازمٌ واللّازمُ بحَسَبِ مَلْزُومِه) قالَ الباجوريُّ (ص٣٣) عندَ قولِ النّاظمِ: (فإنّ لازمَ المُقدِّماتِ بحَسَبِ المُقدِّماتِ آتِ) أيْ: آتٍ بطِبْقِها ووِفْقِها مِن حيثُ اطِّرادُ الصِّدْقِ وعَدَمُ اطِّرادِه، فإن كانَتِ المُقدِّماتُ مُطَّرِدةَ الصِّدْقِ كانَ لازِمُها كذلك، وإن لم تكن مُطَّرِدةَ الصِّدْقِ كانَ لازِمُها كذلك، وبتقريرِ كلامِ النّاظِمِ على هذا الوَجْهِ انْدَفَعَ ما قد يُقالُ: مُقْتَضى كلامِه: أنه يَلْزَمُ مِن كذبِ المُقدِّماتِ كَذِبُ لازِمِها، وليسَ كذلك، بل يَصْدُقُ اللّازمِ معَ كذبِ المُقدِّماتِ كما في قولِك: «كُلُّ إنسانٍ جَمادٌ» + «وكُلُّ جَمادٍ ناطِقٌ»؛ فإنّ لازِمَهما ـ وهو: «كُلُّ إنْسانٍ ناطِقٌ» ـ صادِقٌ، ووَجْهُ الانْدِفاعِ: أنّ المُرادَ: أنه يَلْزَمُ مِنِ اطِّرادِها صِدْقًا اطِّرادُه صِدْقًا، ومِن عَدَمِ اطِّرادِها صِدْقًا عَدَمُ اطِّرادِه صِدْقًا، وهذا لا يُنافِي أنه قد يَصْدُقُ اتِّفاقًا كما في المثالِ المذكورِ، فلْيُتَأَمَّلْ. اهـ ونحوُه في «القُويسنيِّ» (ص٣٢ ـ ٣٣).

قوله: (إن صحيحًا) أيْ: صادِقًا (فصحيحٌ) أيْ: فصادِقٌ، أيْ: إن كانَ

إن كانَ كلٌّ مِن المُقَدِّمَتَيْنِ صحيحًا، وإلّا ففاسِدةٌ.

الملزومُ صحيحًا فاللّازمُ صحيحٌ، مِثالُ المَلْزُومِ الصّحيحِ: «**كلُّ إِنسانٍ حَيَوانٌ** + **وكُلُّ حَيَوانٍ حادِثٌ**»، ولازِمُه: «**كلُّ إِنْسانٍ حادِثٌ**»، وهو صحيحٌ (**وإِن فاسِدًا ففاسِدٌ**) أيْ: وإِن كانَ الملزومُ فاسدًا فاللّازِمُ فاسِدٌ، مثالُه:

١ ـ «**كلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ**» وهو صحيحٌ + و«**كلُّ حَيَوانٍ صَهّالٌ**» وهو فاسدٌ، **يُنْتِجُ** = «**كُلُّ إِنْسانٍ صَهّالٌ**» وهو فاسِدٌ لِفَسادِ إِحْدى المُقدِّمَتَين.

٢ ـ و«**كلُّ إِنْسانٍ جَمادٌ**» وهو فاسِدٌ + و«**كلُّ جَمادٍ صَهّالٌ**» وهو أيضًا فاسِدٌ، **يُنْتِجُ** = «**كلُّ إِنسانٍ صَهّالٌ**»، وهو فاسِدٌ لِفَسادِ كُلٍّ مِن المُقَدِّمَتَيْنِ.

وقد يَصْدُقُ اللّازمُ معَ فسادِ الملزومِ، مِثالُه:

١ ـ «**كلُّ إِنْسانٍ صَهّالٌ**» وهو فاسِدٌ + «**وكلُّ صَهّالٍ حَيَوانٌ**» وهو صحيحٌ، **يُنْتِجُ** = «**كلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ**» وهو صحيحٌ.

٢ ـ «**كلُّ إِنْسانٍ صَهّالٌ**» وهو فاسِدٌ + «**وكلُّ صَهّالٍ ناطِقٌ**» وهو فاسِدٌ أيضًا، **يُنْتِجُ** = «**كلُّ إِنْسانٍ ناطِقٌ**» وهو صحيحٌ.

فَسادُ المَلْزُومِ لا يُوجِبُ فَسادَ اللّازمِ؛ بدليلِ المِثالَيْنِ، بخِلافِ صِحّةِ الملزومِ؛ فإِنّها تُوجِبُ صِحّةَ اللّازمِ إِذا كانَ التّأليفُ صحيحًا، ولهذا قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّمِ**»:

صِدْقُ المُقدِّماتِ والتّأليفُ صَحّْ　　إِلْزامُهُ صِدْقَ النّتيجةِ اتَّضَحْ

والكِذْبُ في إِحْداهُما أو فيهِما　　لِكَذِبِ الإِنْتاجِ لَنْ يَسْتَلْزِما

قوله: (وإِلّا) أيْ وإِن لم يكن كُلٌّ منهما صحيحًا: بأَن كانَ كُلٌّ منهما فاسِدًا

٤ ـ ومِنِ انْدِراجِ المُقدِّمةِ الصّغرى في الكبرى.

* * *

١ ـ والمُرادُ بـ«ـالمُقدِّمةِ الصّغرى»: المُشْتمِلةُ على «الحدِّ الأصغَرِ» ـ ٢ ـ الّذي هو موضوعُ النَّتيجةِ ـ: كـ«ـالعالَمُ مُتغيِّرٌ» في المثالِ المُتَقَدِّمِ،

أو أحدُهما صحيحًا والآخَرُ فاسِدًا (ففاسِدةٌ) أيْ فالنّتيجةُ فاسِدةٌ، وفيه ما تَقَدَّمَ آنِفًا.

قوله: (ومِنِ انْدِراجِ المُقَدِّمةِ الصّغرى في الكبرى) هو معنى قولِ النّاظِمِ: «وما مِن المُقدِّماتِ صُغْرَى» إلخ، وهو الوَجْهُ الرّابِعُ مِن الوُجُوهِ الأربعةِ، ومَعْناه ـ كما في «شرح النّاظمِ» (ص٣٣) ـ: أنه لا بُدَّ أن تكونَ المُقَدِّمةُ الكُبْرَى أَعَمَّ مِن المُقَدِّمةِ الصّغرى، وإلّا لم يَحْصُلِ اللُّزُومُ؛ إذْ يَلْزَمُ مِن الحُكْمِ على الأَعَمِّ الحكمُ على الأَخَصِّ، لا العَكْسُ.

قوله: (والمُرادُ بالمُقَدِّمةِ الصّغرى إلخ) شُرُوعٌ في شرحِ البَيْتِ السّابعِ، وهو بَيانٌ لِمَعاني مُصْطَلَحاتِ المَناطِقةِ في القِياسِ.

قوله: (على الحَدِّ الأَصْغَرِ) يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ لأنه في الغالِبِ أَقَلُّ أَفْرادًا مِن المحمولِ. اهـ «خبيصي» (ص٢٢٨)، قالَ العَطّارُ (ص٢٢٨): «قولُه: «أَقَلُّ أفرادًا» أيْ لأنه أَخَصُّ، والأَخَصُّ أَقَلُّ أفرادًا مِن أفرادِ الأَعَمِّ الّذي هو المحمولُ». اهـ

قوله: (الّذي هو موضوعُ النّتيجةِ) تعريفٌ لِلحَدِّ الأَصْغَرِ: كـ«ـالعالَمُ» في المِثالِ المذكورِ؛ فإنّه موضوعٌ في النّتيجةِ الّتي هي: «العالَمُ حادِثٌ».

قوله: (كالعالَمُ مُتَغيِّرٌ): تمثيلٌ لِلمُقَدِّمةِ الصّغرى؛ فهو مُشْتَمِلٌ على موضوعِ

٣ ـ وبـ«ـالكبرَى»: المشتمِلةُ على «الحدِّ الأكبرِ» ـ ٤ ـ الّذي هو: محمولُ النَّتيجةِ ـ: كـ«ـكلُّ مُتغيِّرٍ حادثٌ»، ٥ ـ والمُتكرِّرُ بين «الحدِّ الأَصْغَرِ» و«الأَكْبَرِ» يُسَمَّى: «حَدًّا أَوْسَطَ»، وهو الّذي يُحْذَفُ عندَ أَخْذِ النّتيجةِ:

النّتيجةِ؛ فإنّ «العالَمَ» موضوعٌ في النّتيجةِ الّتي هي: «العالَمُ حادِثٌ».

قوله: (وبالكُبْرى) أيْ: والمُرادُ بالمُقدِّمةِ الكبرى.

قوله: (على الحَدِّ الأَكْبَرِ) يُسَمَّى «حَدًّا أَكْبَرَ» لأنه في الغالِبِ أكثرُ أفرادًا مِن الموضوعِ. اهـ «خبيصي على التهذيب» (ص٢٢٨)، قالَ العَطّارُ (ص٢٢٨): «قوله: «لأنه في الغالِبِ أَكْثَرُ أفرادًا مِن الموضوعِ» أيْ لكونِه أَعَمَّ منه، والأَعَمُّ أَكْثَرُ أفرادًا مِن الأَخَصِّ، فلِذا سُمِّيَ: «أَكْبَرَ». اهـ

قوله: (الّذي هو محمولُ النّتيجةِ) تعريفٌ لِلحدِّ الأكبرِ: كـ«ـحادِثٌ» في المِثالِ المذكورِ؛ فإنّه محمولٌ في النّتيجةِ الّتي هي: «العالَمُ حادِثٌ».

قوله: (ككُلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ): تمثيلٌ لِلمُقدِّمةِ الكبرى، فهو مُشْتَمِلٌ على محمولِ النّتيجةِ؛ فإنّ «حادِثٌ» محمولٌ في النّتيجةِ الّتي هي: «العالَمُ حادِثٌ».

قوله: (يُسَمَّى حدًّا أَوْسَطَ) أمّا تسميتُه: «حَدًّا» فلِوُقُوعِه طَرَفًا لِلقَضيّةِ مَوْضُوعًا أو محمولًا أو مُقَدَّمًا أو تاليًا، ولِكونِه طَرَفًا لِلنِّسْبةِ، وأمّا تَسْمِيَتُه: «أَوْسَطَ» فلِتَوَسُّطِه بين طَرَفَيِ المطلوبِ الّذي هو النّتيجةُ، أيْ لأنه وَسِيلةٌ لِنسبةِ الأكبر للأصغرِ، فهو في المعنَى وَسَطٌ بينَهما.

فائِدةٌ: حاصِلُ المُصْطَلَحاتِ هُنا سِتّةٌ: ١ ـ المُقدِّمةُ الصّغرى، ٢ ـ والمُقَدِّمةُ الكبرى، ٣ ـ والنّتيجةُ، ٤ ـ والحَدُّ الأَصْغَرُ، ٥ ـ والحَدُّ الأَكْبَرُ، ٦ ـ والحَدُّ

كـ«المُتَغَيِّرِ» فيما تَقَدَّمَ.

فقولُ المُصنِّفِ: «وأَصْغَرٌ» إلخ يُسْتَغْنَى عنه بقولِه: «وما مِن المقدِّماتِ» البيتَ.

*　*　*

الأَوْسَطُ، فـ«المُقدِّمةُ الصّغرى» هي: القَضِيّةُ المُشْتمِلةُ على الحَدِّ الأصغرِ، و«المُقَدِّمةُ الكبرى» هي: القَضيّةُ المُشْتمِلةُ على الحَدِّ الأكبرِ، و«النّتيجةُ» ـ ويُسَمَّى أيضًا «المطلوبَ» ـ: قَضِيّةٌ لازِمةٌ لِلقَضِيَّتَيْنِ الصّغرى والكبرى، وعَرَّفَها الشّارحُ في شرحِ خُطْبةِ النّاظِمِ بقولِه: «مُقدِّمةٌ لازِمةٌ لِلمُقدِّمَتَيْنِ»، و«الحَدُّ الأَصْغَرُ» هو: الّذي يَصِيرُ موضوعًا في النّتيجةِ، و«الحَدُّ الأَكْبَرُ» هو: الّذي يَصيرُ محمولًا في النّتيجةِ، و«الحَدُّ الأَوْسَطُ» ـ ويُسَمَّى أيضًا «الحَدَّ الوَسَطَ» ـ هو: المُتَكَرِّرُ بين الحَدِّ الأصغرِ والحَدِّ الأكبرِ، وهو الجامعُ بين الصّغرى والكبرى، والمحذوفُ في النّتيجةِ، ويُوَضِّحُ هذه المُصْطَلحاتِ هذا المِثالُ:

١ـ «المُقدِّمةُ الصّغرى»　٢ـ «المُقدِّمةُ الكبرى»　٣ـ «النّتيجة»

(كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ) + (وَكُلُّ حَيَوانٍ حَسَّاسٌ) = (كُلُّ إِنْسانٍ حَسَّاسٌ)

٤ـ «الحدّ الأصغر»　٥ـ «الحدّ الأوسط»　٦ـ «الحدّ الأكبر»

قوله: (فقولُ المُصنِّفِ: وأَصْغَرٌ إلخ يُسْتَغْنَى عنه إلخ) أمّا الحَدُّ الأصغرُ فظاهِرٌ وجهُ الاِسْتِغْناءِ عنه بذلك، لكنِ الحَدُّ الأَوْسَطُ غيرُ ظاهِرٍ وجهُ الاِسْتِغْناءِ عنه بذلك؛ لأنّ قولَه: «وما مِن المُقدِّماتِ» إلخ لم يَتَعَرَّضْ له، فلعلَّ قولَ الشّارحِ المذكورَ راجعٌ إلى الحَدِّ الأَصْغَرِ فقط.

٢١ ـ ثُمّ قالَ:

١٢ ـ فَصْلٌ فِي الْأَشْكَالِ

«اَلشَّـكْلُ» عِنْـدَ هـؤُلَاءِ النَّـاسِ يُطْلَـقُ عَـنْ قَضِيَّـتَيْ قِيَـاسِ
مِـنْ غَيْـرِ أَنْ تُعْـتَبَرَ الْأَسْـوَارُ إِذْ ذَاكَ بِـ«ـالضَّرْبِ» لَـهُ يُشَـارُ

١٢ ـ فَصْلٌ في أشْكالِ القِياسِ

قوله: (فصلٌ في الأشكالِ) أيْ في ذِكْرِ الأَشْكالِ وشُرُوطِها وعَدَدِ ضُرُوبِها المُنْتِجةِ وما يَتَعَلَّقُ بذلك أيْ مِن تعريفِ الشّكلِ والضّربِ، ومِن قولِ النّاظِمِ: «وتَتْبَعُ النّتيجةُ الأَخَسَّ مِن * تلك المُقدّماتِ» إلى آخِرِ الفصلِ. اهـ «قويسني» (ص٣٤).

٢١ ـ أقوالُ الأبياتِ

٨٢ ـ (الشّكلُ عندَ هؤلاءِ النّاسِ) يعني المَناطِقةَ، وقَيّدَ بذلك لِأنّ الشّكلَ عندَ اللّغويِّين لا يَختَصُّ بذلك، بل يُطْلَقُ على هيئةِ الشّكلِ مُطْلَقًا (يُطْلَقُ عن قَضِيّتَيْ قِياسٍ) أيْ على هيئتِهما الحاصِلةِ مِنِ اجْتِماعِ الصّغرى مع الكبرى باعْتِبارِ طَرَفَيِ المطلوبِ مع الحَدِّ الوَسَطِ، ففي كلامِ النّاظِمِ مَجازٌ لُغَويٌّ ومَجازٌ بالحذفِ، واحْتَرَزَ بقولِه: «قَضِيّتَيْ قياسٍ» عن قَضِيّتَيْ غيرِ قياسٍ كما لو قلتَ: «كلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ، وكُلُّ فَرَسٍ صَهّالٌ» فلا تُسَمَّى هيئتُهما: «شكلًا». اهـ «باجوري» (ص١٣).

٨٣ ـ (مِن غيرِ أن تُعْتَبَرَ) بالبناءِ للمفعولِ (الأسوارُ إِذْ): تعليليّةٌ أيْ لأنّ (ذاك) أيِ الّذي اعْتُبِرَ فيه الأسوارُ (بالضّربِ له يُشارُ) أي يُسَمَّى: «ضربًا خاصًّا». اهـ «قويسني» (ص٣٤).



وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ... أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطْ

١- حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى ... يُدْعَى بِـ«شَكْلٍ أَوَّلٍ» وَيُدْرَى

٢- وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ «ثَانِيًا» عُرِفْ ... ٣- وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ «ثَالِثًا» أُلِفْ

٨٤ - (ولِلمُقدِّماتِ) المُرادُ بالجمعِ المُثَنَّى كما مَرَّ (أشكالٌ فقط) اسْمُ فعلٍ بمعنى «انْتَهِ» مُقَدَّمٌ مِن تأخيرٍ؛ لأنّ حَقَّها التّأخيرُ عن قوله: (أربعةٌ) كما لا يَخْفَى (بحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ) أيْ بالنَّظَرِ لِأَحْوالِه: مِن حملِه في الصّغرى، ووَضْعِه في الكبرى، وحَمْلِه فيهما، ووَضْعِه في الصّغرى وحَمْلِه في الكبرى كما يُعْلَمُ ممّا بعدُ. اهـ «باجوري» (ص١٣) مع «قويسني» (ص٣٤).

٨٥ - (حملٌ) مبتدأٌ، وهو وما عُطِفَ عليه بَدَلٌ مِن «أربعةٌ» (بصُغْرى وَضْعُه بكُبْرى) أيْ: حملُ الحَدِّ الوَسَطِ في الصّغرى ووَضْعُه بالكُبرى. اهـ «قويسني» (ص٣٤)، وخبرُ «حَمْلٌ» قولُه: (يُدْعَى بشَكْلٍ أوّلٍ) أيْ يُسَمَّى بذلك، ولا يَخْفَى ما في ذلك مِن التّسامُحِ؛ لِأنّ ظاهرَه أنّ المُسَمَّى بالشّكلِ الأوّلِ المذكورُ مِن الحَمْلِ والوَضْعِ مع أنّ المُسَمَّى به إنّما هو الهيئةُ الحاصِلةُ بسَبَبِ ذلك، وكذا يُقالُ فيما بعدُ (ويُدْرَى) أيْ بشكلٍ أوّلٍ، ففيه الحذفُ مِن الثّاني لِدَلالةِ الأوّلِ. اهـ «باجوري» (ص١٣).

٨٦ - (وحَمْلُه في الكُلِّ ثانيًا عُرِفْ) أيْ: حملُ الحَدِّ الوَسَطِ في كُلٍّ مِن الصّغرى والكبرى عُرِفَ عندَهم بـ«الشّكلِ الثّاني».

(ووَضْعُهُ في الكُلِّ ثالِثًا أُلِفْ) أيْ وَضْعُ الحَدِّ الوَسَطِ في كُلٍّ مِن الصّغرى والكبرى يُسَمَّى عندَهم: «الشّكلَ الثّالِثَ». اهـ «قويسني» (ص٣٥).

٤- و«رَابِعُ الْأَشْكَالِ» عَكْسُ الْأَوَّلِ وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ
فَحَيْثُ عَنْ هذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ ....

٢١ ـ أقولُ:

لفظُ «فَصْلٍ» ساقطٌ في بعضِ النُّسَخِ.

و«الشَّكْلُ» يُطلَقُ لغةً على هَيْئَةِ الشَّيءِ، ومَعناه عندَ المَناطِقةِ: هيئةُ

---

٨٧ ـ (ورَابِعُ الأَشْكالِ عَكْسُ الأوّلِ) أيْ: والشّكلُ الرّابعُ هو عكسُ الشّكلِ الأوّلِ، فيكونُ الحَدُّ الوَسَطُ فيه موضوعًا في الصّغرى محمولًا في الكبرى.

(وهي على التّرتيبِ في التَّكَمُّلِ) أيْ: وهذه الأشكالُ الأَرْبَعةُ على التّرتيبِ في الأَكْمَلِيّةِ، فأَكْمَلُها الأوّلُ، ثُمّ الثّاني، ثُمّ الثّالِثُ، ثُمّ الرّابعُ؛ لِأنّ كُلّ واحِدٍ أَوْضَحُ في الإِنْتاجِ ممّا بعدَه. اهـ «قويسني» (ص٣٥).

٨٨ ـ (فحيثُ عن هذا النِّظامِ يُعْدَلُ) أيْ: وحيثُ يُعْدَلُ عن هذا التّرتيبِ: بأن لم يَتَكَرَّرِ الحَدُّ الوَسَطُ (فـ)ـالقياسُ (فاسِدُ النِّظامِ): كقولِنا: «كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ + وكُلُّ فَرَسٍ صَهّالٌ»، بلْ لا يُسَمَّى قِياسًا؛ لِأنّ القياسَ عندَهم: ما اسْتَلْزَمَ النّتيجةَ، وهذا لا نتيجةَ له؛ لِعَدَمِ تَكَرُّرِ الحَدِّ الوَسَطِ فيه. اهـ «قويسني» (ص٣٥).

٢١ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (لفظُ فَصْلٍ ساقِطٌ في بعضِ النُّسَخِ) وهو ثابِتٌ في أكثرِها، وعليه «شرحُ النّاظِمِ» (ص٣٣)، و«شرح قدّورة» (ص١٧٧) و«شرحُ البناني» (ص١٧١) و«شرحُ القويسنيّ» (ص٣٤).

قوله: (والشّكلُ لُغَةً يُطْلَقُ على هيئةِ الشّيءِ) شروعٌ في شرحِ البَيْتَيْنِ الأوّلِ



قَضِيَّتَي قِياسٍ، فـ«عَنْ» في كلامِ المُصنِّفِ بمَعنى «عَلى»، وهناك مضافٌ محذوفٌ أي: يُطْلَقُ على هيئةِ قَضِيَّتَي قياسٍ مِن حيثُ اقترانُ الحُدودِ فيه، لا مِن حيثُ السُّورُ؛ إِذْ بِالنَّظَرِ لذلك تُسمَّى أنواعُ القِياسِ: «ضُرُوبًا».

والثاني، قالَ الشّيخُ علي قصّارة (ص١٧١): «الشّكلُ» لُغَةً: المَثَلُ والهَيْئَةُ، ولذا سُمِّيَ القياسُ عندَ المَناطِقةِ «شَكْلًا»؛ لِكونِه على هيئةٍ مخصوصةٍ، وتَعَدُّدُ الأَشْكالِ بحَسَبِ تَعَدُّدِ الهَيْئاتِ، وأمّا «الضّربُ» لُغةً فهو: النَّوْعُ، وقد يَتَّحِدُ الشّكلُ مَعَ اخْتِلافِ الضّربِ كما في ضُرُوبِ الشّكلِ الأوّلِ، وقد يكونُ بالعكسِ، فيَتَّحِدُ الضَّرْبُ مَعَ اخْتِلافِ الشّكلِ كالضّربِ الأوّلِ مِن الشّكلِ الأوّلِ، والضّربِ الأوّلِ مِن الشّكلِ الثّالثِ كِلاهُما مِن كُلِّيَّتَيْنِ مُوجَبَتَيْنِ». اهـ

قوله: (مِن حيثُ اقْتِرانُ الحُدُودِ) أيِ الأصغرِ والأَوْسَطِ والأكبرِ (فيه) أيِ القياسِ، بَيانُ ذلك: أنّ «الشّكلَ» هو: هَيْئَةُ التّأليفِ ـ أيِ التَّرْكيبِ ـ لِلحُدُودِ باعْتِبارِ ١ ـ تقديمِ الأَوْسَطِ على الأَصْغَرِ مِن الصّغرى، وعلى الأكبرِ مِن الكبرى، ٢ ـ وتأخيرِه عنهما، ٣ ـ وتأخيرِه عنِ الأَصْغَرِ مِن الصّغرى وتقديمِه على الأكبرِ مِن الكبرى، ٤ ـ وتقديمِه على الأَصْغَرِ مِن الصّغرى وتأخيرِه عنِ الأَكْبَرِ مِن الكبرى. اهـ «شرح الشيخ عليش» (ص١٢٤).

قوله: (لا مِن حيثُ السُّورُ) هذا معنى قولِ النّاظِمِ: «مِن غيرِ أن تُعْتَبَرَ الأَسْوارُ».

قوله: (لذلك) أيْ لِلسُّورِ.

قوله: (إِذْ بالنَّظَرِ لذلك تُسَمَّى أنواعُ القياسِ «ضُرُوبًا») قالَ السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ في «شرحِ الشّمسيّةِ»: «التّحقيقُ: أنّ القياسَ ١ ـ باعْتِبارِ إِيجابِ مُقَدِّمَتَيْه المُقْتَرِنَتَيْنِ

وأنواعُ الشّكلِ أربعةٌ؛ لأنّ الحدَّ الوَسَطَ:

١ ـ إن كانَ محمولًا في الصُّغرى موضوعًا في الكبرى فهو: «الشَّكْلُ الأوَّلُ»: كقولِنا: «العالمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادثٌ».

٢ ـ وإن كانَ محمولًا في القَضِيَّتينِ فهو: «الثّاني»: كقولِنا: «العالمُ مُتَغَيِّرٌ» + «ولا شيءَ مِن القديمِ بِمُتَغَيِّرٍ».

٣ ـ وإن كانَ موضوعًا فيهما فهو: «الثّالثُ»: كقولِنا: «العالمُ مُتَغَيِّرٌ» + «العالم حادثٌ».

٤ ـ وإن كانَ عَكْسَ الأوّلِ: بأن كانَ الحدُّ الوَسَطُ موضوعًا في الصّغرى محمولًا في الكبرى فهو: «الرّابعُ»: كقولِنا: «المُتَغَيِّرُ حادثٌ» + «العالم مُتَغَيِّرٌ».

وسَلْبِهما وكُلِّيَّتِهما وجُزْئِيَّتِهما يُسَمَّى: «قَرينةً» و«ضَرْبًا»، ٢ ـ وباعْتِبارِ الهيئةِ الحاصِلةِ له مِن كيفيّةِ وَضْعِ الحَدِّ الأَوْسَطِ عندَ الأصغرِ والأكبرِ مِن جهةِ كونِهِ موضوعًا لهما أو محمولًا يُسَمَّى: «شَكْلًا»، فقد يَتَّحِدُ الشّكلُ معَ اخْتِلافِ الضّربِ كما في ضُرُوبِ الشّكلِ الأوّلِ، وقد يكونُ بالعَكْسِ كالمُوجَبَتَيْنِ الكُلِّيَّتَيْنِ مثلًا مِن الشّكلِ الأوّلِ والثّالِثِ. اهـ نَقَلَه العَطّارُ في «حاشيتِه على الخَبِيصيِّ» (ص٢٢٩)، والشّيخُ عِلِّيشٌ في «حاشيته على شيخ الإسلام زكريّا» (ص١٢٤).

قوله: (وأنواعُ الشّكلِ أربعةٌ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالثِ.

قوله: (لِأنّ الحَدَّ الوَسَطَ إلخ) تعليلٌ لِلاِنْحِصارِ في الأربعةِ. اهـ «عطار» (ص٢٢٩).

واعْلَمْ: أنّ المؤلِّفينَ جَرَتْ عادتُهم بالتّمثيلِ بالحُرُوفِ: كقولِهِم في «الضّرْبِ الأوّلِ» مِن «الشّكلِ الأوّلِ»: «كلُّ ج: ب» + «وكلُّ ب: أ» مكانَ «كلُّ إنسانٍ حَيوانٌ» + «وكلُّ حَيوانٍ حَسّاسٌ»؛ قَصْدًا لِلاخْتِصارِ، وقَد أَعْرَضْتُ عن ذلك، ومَثَّلْتُ بالمُرادِ لِلإيضاحِ، وإن كانَ الأَوْضَحُ منه التَّمثيلَ بنَحْوِ: «كلُّ صلاةٍ عبادةٌ» + «وكلُّ عبادةٍ تَفْتَقِرُ إلى النِّيَّةِ» لِلاقْتِصارِ.

وهذه الأَشكالُ في الكَمالِ على هذا التَّرْتِيبِ، فالأَوّلُ أكمَلُها، ويليه

قوله: (عن ذلك) أيِ التّمثيلِ بالحُرُوفِ.

قوله: (بالمُرادِ) هكذا في النّسخِ المطبوعةِ والمخطوطةِ، ولعلَّ المعنى: بالمُرادِ مِن الحُرُوفِ، فالمُرادُ بحرفِ «ج» مثلًا: «إنْسانٌ»، والمُرادُ بحرفِ «ب» مثلًا: «حَيوانٌ»، والمُرادُ بحرفِ «أ» مثلًا: «حَسّاسٌ»، هذا، ويَحْتَمِلُ أنّ أصلَه: «بالمَوادِّ» بالواوِ بَدَلَ الرّاءِ وبتشديدِ الدّالِ: جمعُ «مادَّةٍ» أيْ بالكَلماتِ.

قوله: (للإيضاحِ) عِلّةٌ لِلتّمثيلِ بالمُرادِ.

قوله: (وإن كانَ الأَوْضَحُ منه) أيْ مِن التّمثيلِ بنحوِ «كلُّ إنْسانٍ» إلخ (التّمثيلُ بنحوِ «كُلُّ صلاةٍ عِبادةٌ إلخ) أيْ مِن المَسائِلِ الشّرعيّةِ والقَواعِدِ الفِقْهيّةِ؛ لأنها مألوفةٌ غالبًا عندَ طُلّابِ العلم.

قوله: (لِلاخْتِصارِ) عِلّةٌ ثانيةٌ لِلتّمثيلِ بنحوِ «كلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ + وكلُّ حَيَوانٍ حَسّاسٌ»، ولا شَكَّ في أنه أَخْصَرُ مِن نحوِ: «كلُّ صلاةٍ عِبادةٌ + وكلُّ عبادةٍ مُفْتَقِرةٌ إلى النّيّةِ».

قوله: (فالأَوّلُ أَكْمَلُها، ويليه الثّاني إلخ) قالَ الخَبِيصيُّ في «شرح

الثّاني إلخ.

التّهذيبِ» (ص٢٢٩): «وإنّما وُضِعَتْ هذه الأشكالُ على هذا التّرتيبِ **لِأنّ الشّكلَ الأوّلَ** بَدِيهيُّ الإنْتاجِ أَقْرَبُ إلى الطَّبْعِ مِن سائِرِ الأَشْكالِ، فلهذا وُضِعَ أوّلًا، ثُمّ الشّكلُ الثّاني لِمُشارَكَتِه الأوّلَ في أَشْرَفِ مُقَدِّمَتَيْه وهي الصّغرى المُشْتَمِلةُ على موضوعِ المطلوبِ الّذي هو أشرفُ مِن المحمولِ، ثُمّ الثّالثُ لِمُشارَكَتِه الأوّلَ في أَخَسِّ مُقَدِّمَتَيْه وهي الكبرى، ثُمّ الرّابعُ لِعَدَمِ اشْتِراكِه معَ الأوّلِ أَصْلًا». اهـ قولُه: «**أَقْرَبُ إلى الطَّبْعِ**» أيْ إلى قبولِ الطَّبْعِ وتَوَجُّهِ النّفسِ بالنِّسبةِ إلى البَواقِي، أو إلى النَّظْمِ الطَّبِيعيِّ وهو الانْتِقالُ مِن الأَصْغَرِ إلى الأَوْسَطِ، ومنه إلى الأكبرِ، فلا يَتَغَيَّرُ الأصغرُ والأكبرُ عن حالِهما في النّتيجةِ، وهذا إنّما هو في الشّكلِ الأوّلِ، فلهذا وُضِعَ في المَرْتَبَةِ الأُولَى، وقولُه: «**الذي هو أشرفُ مِن المحمولِ**» أيْ لِأنّ المحمولَ إنّما يُطْلَبُ لأجلِ الموضوعِ إِيجابًا وسَلْبًا، وكُلُّ شيءٍ يكونُ بحيثُ يُطْلَبُ أمرٌ آخَرُ لأجلِه يكونُ ذلك الشّيءُ أَشْرَفَ مِن ذلك الأَمْرِ». اهـ «**عطّار على الخبيصي**» (ص٢٢٩ ـ ٢٣٠)، **قالَ العَطّارُ**: «وهذا هو أحدُ الوُجُوهِ المذكورةِ في وَضْعِ الأشكالِ على التّرتيبِ المذكورِ، وهُناكَ وُجُوهٌ أُخَرُ، ولا كبيرُ جَدْوَى في ذلك، ولذلك قالَ شارحُ «**المَطالِعِ**»: «هذه أمورٌ وَضْعِيَّةٌ اختِيارِيّةٌ لا وُجُوبَ فيها، وإنّما دَعا إليها اسْتِحْسانٌ، والأَخْذُ بالأَلْيَقِ والأَوْلَى، ولِكونِ الرّابعِ بعيدًا عنِ الطَّبْعِ جِدًّا أَسْقَطَه الغَزاليُّ والفارابيُّ وابْنُ سينا، قيلَ: ولذلك وَقَعَتِ الأشكالُ في القرآنِ ما عَداهُ كما بَيَّنَ ذلك الشّيخُ السَّنُوسيُّ في «مُخْتَصَرِهِ». اهـ

تَنْبِيهٌ: ذَكَرُوا أنّ الأشكالَ الثّلاثةَ الأُوَلَ موجودةٌ بالقُوّةِ في القرآنِ الكريمِ:



. . . .

أمّا الأوّلُ: ففي احْتِجاجِ الخليلِ عليه السّلامُ على انْفِرادِ اللهِ تعالى بالرُّبُوبيّةِ ونَفْيِها عنِ النَّمْرُوذِ حيثُ ادَّعاها، وقالَ لِلخليلِ: «مَن رَبُّكَ؟»، فقالَ: «رَبِّيَ الّذي يُحْيِي ويُمِيتُ»، فأَحْضَرَ رَجُلَيْنِ فقَتَلَ أحدَهما وتَرَكَ الآخَرَ، وقالَ: «أنا أُحْيِي وأُمِيتُ، فهذا أَمَتُّه، وهذا أَحْيَيْتُه»، فانْتَقَلَ له الخليلُ إلى ما لا يَتَعَلَّقُ به كسبُ المخلوقِ، فقالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ﴾ وانْحَسَمَتْ شبهتُه، فقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي﴾ إلخ في قُوّةِ قولِه له: «أنتَ لا تَقْدِرُ أن تَأْتِيَ بالشّمسِ مِن المَشْرِقِ إلى المَغْرِبِ + وكُلُّ مَن لا يَقْدِرُ على ذلك فليسَ برَبِّي» يُنْتِجُ = «أنتَ لَستَ برَبِّي»، فالصّغرى يُمْكِنُ أن تُؤْخَذَ مِن قولِه: «فأْتِ بها مِن المَغْرِبِ»؛ لأنه أمرُ تعجيزٍ، وتُؤْخَذَ أيضًا مِن مَشاهِدِ حالِ النَّمْرُوذِ ـ لَعَنَه اللهُ ـ حيثُ لم يَسَعْه إِنْكارُها، والكبرى عكسُ نقيضِ قَضيّةٍ مفهومةٍ مِن قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾ وهي: «رَبِّي يَقْدِرُ أن يَأْتِيَ بالشّمسِ مِن المَغْرِبِ» أيْ كما أتى بها مِن المَشْرِقِ، فتَنْعَكِسُ بالمُوافِقِ إلى الكبرى، والنَّمْرُوذُ أيضًا يُسَلِّمُها، فلِذا بُهِتَ، والظّاهرُ: أنّ قولَهم في الصّغرى: «أنتَ لا تَقْدِرُ» مُوجَبةٌ مَعْدُولةٌ؛ لِيكونَ الوَسَطُ مُكَرَّرًا، وقولُهم في الكبرى: «وكلُّ مَن لا يَقْدِرُ» إلخ كُلِّيّةٌ سالِبةٌ وإن لم يُسَوِّرُوها بالسُّورِ المُتعارَفِ لِلكُلِّيّةِ السّالِبةِ؛ لِأنّ المُعْتَبَرَ المعنى لا اللّفظُ، ولو جُعِلَ «عاجزٌ» مَكانَ «لا تَقْدِرُ» ويُقالُ في الكبرى: «لا شيءَ مِن العاجزِ برَبِّي» لَكانَ أَوْلَى، ثُمّ يَصِحُّ سَوْقُ الدّليلِ اسْتِثْنائيًّا: بأن يُقالَ: «لو كُنْتَ رَبِّي لَقَدَرْتَ على الإِتْيانِ بالشّمسِ + لكنّك لا تَقْدِرُ عليه» = «فلَسْتَ برَبِّي»، ويُمْكِنُ أن يُساقَ مِن الشّكلِ الثّاني: بأن يُقالَ: «ما أَنْتَ قادِرٌ أن تَأْتِيَ بالشّمسِ + ورَبِّي قادِرٌ أن يَأْتِيَ بالشّمسِ» = «فما أَنْتَ برَبِّي»، فليسَ المقصودُ حَصْرَ



. . . .

المُسْتَنْبَطِ مِن الآية في الشَّكلِ الأوّلِ، وكأنهم رَأَوْهُ أَظْهَرَ مِن غيرِه.

وأمّا الثّاني ففي اسْتِدْلالِهِ أيضًا على نَبِيِّنا وعليه الصّلاةُ والسّلامُ بالأُفُولِ على نَفْيِ الرُّبُوبيّةِ عن الشّمسِ والقَمَرِ والكَوْكَبِ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ الآيةَ؛ لِأنّ قولَه: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ في قُوّةِ قولِه: «هذه آفِلةٌ + ورَبِّي ليسَ بآفِلٍ» يُنْتِجُ مِن الثّاني: «هذه لَيْسَتْ برَبِّي»، فالصّغرى مِن قولِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ والكبرى مِن قولِه: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾؛ إِذِ المَعْنَى: لا أُحِبُّ عِبادَتَهم؛ لِأنّ الرَّبَّ ـ وهو الّذي يَسْتَحِقُّ أن يُعْبَدَ ـ لا يَأْفَلُ، ويُمْكِنُ سَوْقُه مِن الأوّلِ وهو أَسْهَلُ: بأن يُقالَ: «هذه آفِلةٌ + ولا شيءَ مِن الآفِلِ برَبِّي» = «فهذه لَيْسَتْ برَبِّي»، ويُمْكِنُ سَوْقُه مِن الاِسْتِثْنائيِّ: بأن يُقالَ: «لو كانَتْ هذه رَبِّي ما أَفَلَتْ» إلخ، ويُمْكِنُ سَوْقُه مِن الرّابعِ: بأن يُقالَ: «الآفِلُ ليسَ برَبِّي + وهذه آفِلةٌ» يَنْتُجُ منه = «رَبِّي ليسَ بهذه»، ويَنْعَكِسُ إلى: «هذه ليستْ برَبِّي»، لكنِ الرّابعُ ـ لِبُعْدِه عنِ الطّبعِ ـ لا يُصارُ إليه مع تَأَتّي غيرِه.

وأمّا الثّالِثُ ففي رَدِّ اللهِ تعالى على اليَهُودِ في قولهم: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ تَوَصُّلًا منهم إلى إِنْكارِ نُبُوّةِ سَيِّدِنا مُحمَّدٍ ﷺ، فكأنهم يَقُولُون: «هو بَشَرٌ + ولا شيءَ مِن البَشَرِ أَنْزَلَ عليه الكِتابَ» وصُغْرَى المُقَدِّمَتَيْنِ حَقٌّ، وكُبْراهُما باطِلةٌ وهُم يَزْعُمُون صِدْقَها يُنْتِجُ لهم = «هو ما أَنْزَلَ عليه الكتابَ»، فرَدَّ اللهُ تعالى بقولِه: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾، ونَظْمُه مِن الثّالِثِ أن يُقالَ: «مُوسَى عليه السّلامُ بَشَرٌ + مُوسَى عليه السّلامُ أَنْزَلَ عليه الكتابَ» فيُنْتِجُ = «بعضُ البَشَرِ أَنْزَلَ عليه الكتابَ»، وهذه النّتيجةُ جُزْئِيّةٌ

فإنْ وُجِدَ قياسٌ ليسَ على هَيئةٍ مِن هذه الهيئاتِ الأربعِ فنَظْمُهُ فاسدٌ: كقولِنا: «**كلُّ إنسانٍ حيوانٌ**» + «**وكلُّ فَرَسٍ صَهّالٌ**»، فقولُه فيما يأتي: «**والثّاني كالخروجِ عن أَشكالِه**» تَكرارٌ معَ هذه؛ لِزيادةِ الإيضاحِ لِلمُبْتدِئِ.

ثُمّ إنَّ كلَّ شَكْلٍ مِن هذه الأشكالِ الأربعةِ يُتَصَوَّرُ فيه سِتّةَ عَشَرَ ضَرْبًا؛

مُوجَبةٌ تُكَذِّبُ الكُلِّيّةَ السّالِبةَ في قولِه عَزَّ وجَلَّ حِكايةً عنِ اليَهُودِ: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾؛ لأنها نقيضُها كما بَيّنّاهُ في فصلِ التَّناقُضِ، وأَصْلُ هذه النّتيجةِ: «**بَشَرٌ أَنْزَلَ عليه الكِتابَ**»، وهي مُهْمَلَةٌ لا سُورَ لها، فهي في قُوّةِ الجُزْئيّةِ، وهي: «**بعضُ البَشَرِ أَنْزَلَ عليه الكتابَ**»، وسيَأتي أنّ الشّكلَ الثّالِثَ لا يُنْتِجُ إلّا الجُزْئيّةَ. اهـ «شرح البناني» (ص١٧٣ ـ ١٧٤) في مِثالَي الشَّكْلَيْنِ الأوّلِ والثّاني و«شرح قدّورة» (ص١٧٣) وبعض «شرح البناني» (ص١٧٤) في مِثالِ الشّكلِ الثّالِثِ.

قوله: (**فإن وُجِدَ قياسٌ ليسَ على هيئةٍ إلخ**) شروعٌ في شرحِ قولِ النّاظِمِ: «**فحَيْثُ عن هذا النِّظامِ يُعْدَلُ**» البيتَ.

قوله: (**فيما يأتي**) أي في الخاتِمةِ.

قوله: (**تَكْرارٌ**) خبرُ «**قولُه**» (**معَ هذه**) أيْ مع هذه الزِّيادةِ.

قوله: (**لِزيادةِ الإيضاحِ**) عِلّةٌ لِلتَّكْرارِ.

قوله: (**يُتَصَوَّرُ**) أيْ عَقْلًا، وأشارَ به إلى أنه ليسَ كلٌّ مِن الصُّوَرِ المُتَصَوَّرةِ مُنْتِجًا، بلِ بعضُها مُنْتِجٌ، وبعضُها عقيمٌ.

قوله: (**ثُمّ إنّ كُلَّ شكلٍ مِن هذه الأشكالِ الأربعةِ يُتَصَوَّرُ فيه سِتّةَ عَشَرَ**

لأنّ لِكُلٍّ مِن مُقَدِّمَتَيْهِ باعتِبارِ «الكُلِّيَةِ» و«الجزئيّةِ» و«الإِيجابِ» و«السَّلْبِ»

ضربًا) وسِتّةَ عَشَرَ ضَرْبًا تُضْرَبُ في أربعةِ أشكالٍ، والحاصِلُ أربعةٌ وسِتُّونَ ضربًا، والمُنْتِجُ منها تسعةَ عَشَرَ ضربًا، والعَقِيمُ خمسةٌ وأربعُون ضربًا، وبعضُ هذا سيأتي للنّاظِمِ معَ الشّارحِ، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلّمِ» (ص٦٩):

وكُلُّ شَكْلٍ مِن ذِهِ تَقَرَّرا ... فيهِ مِنَ الضُّرُوبِ سِتَّ عَشَرَا

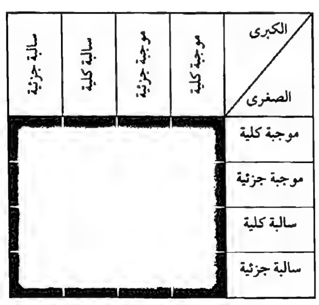
إِذْ كُلُّ جُمْلَةٍ تُرَى كُلِّيَّةْ ... صُغْرَى وكُبْرَى فيه أو جُزْئِيّةْ

تُوجَبُ في كِلَيْهِما أو تُسْلَبُ ... أربعةٌ في مِثْلِهِنَّ تُضْرَبُ

تَضْرِبُ سِتَّ عَشْرَةٍ في أَرْبَعَةْ ... تَحْصُلُ سِتُّونَ وأربعٌ مَعَهْ

مُنْتِجُها عَشْرٌ وتِسْعٌ والعَقِيمْ ... خمسٌ وأربعُونَ بالحَصْرِ العَمِيمْ

وطَريقةُ تحصيلِها بالجَدْوَلِ هكذا:



الكبرى / الصغرى	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
موجبة كلية				
موجبة جزئية				
سالبة كلية				
سالبة جزئية				

تقولُ في التّحصيلِ: المُقَدِّمةُ الصّغرى:

١ ـ إمّا أن تكونَ مُوجَبةً كُلِّيّةً فالكبرى حينَئذٍ ١ ـ إمّا أن تكونَ مُوجَبةً كُلِّيّةً



أربعةُ أحوالٍ، وكلُّ حالةٍ مِن حالاتِ الأُولَى تُؤْخَذُ مَع أربعِ حالاتِ الثّانيةِ، وليسَتْ كلُّها مُنْتِجةً، بلِ المُنْتِجُ منها ما وُجِدَ فيها الشّروطُ الّتي ذَكَرَها المُصنِّفُ:

٢٢ ـ بقولِه:

أَمَّـا الأَوَّلُ ....

أيضًا فهو: الضّربُ الأوّلُ، ٢ ـ أو مُوجَبةً جُزْئيّةً فهو: الضّربُ الثّاني، ٣ ـ أو سالِبةً كُلِّيّةً فهو: الضّربُ الثّالِثُ، ٤ ـ أو سالِبةً جُزْئيّةً فهو: الضّربُ الرّابعُ.

٢ ـ وإمّا أن تكونَ ـ أيِ الصّغرى ـ مُوجَبةً جُزْئيّةً فالكبرى حينَئذٍ ١ ـ إمّا أن تكون مُوجَبةً كُلِّيّةً فهو: الضّربُ الخامِسُ، وهَلُمَّ جرًّا.

ولَيسَتْ كُلُّها مُنْتِجةً، بلِ المُنْتِجُ ما اسْتَكْمَلَ الشّروطَ، ففي الشّكلِ الأوّلِ مَثَلًا المُنْتِجُ منه الضّربُ الأوّلُ والثّالِثُ والخامِسُ والسّابعُ، وكلُّ ما عَداها عقيمٌ، فأُسْقِطَتْ فلا يُعْتَدُّ بها، ويَبْقَى المُنْتِجُ هو المعدودَ المُعْتَبَرَ، فصارَ الضّربُ الثّالِثُ ثانيًا، والخامِسُ ثالِثًا، والسّابعُ رابِعًا، وقِسْ عليه باقيَ الأشكالِ.

قوله: (مِن حالاتِ الأُولَى) أيِ الأَرْبَعِ الّتي هي الكُلِّيّةُ والجُزْئيّةُ والإيجابُ والسَّلْبُ، والمُرادُ بـ«ـالأُولى» المُقدِّمةُ الصّغرى، والمُرادُ بـ«ـالثّانيةِ» في قولِه: «مِن حالاتِ الثّانيةِ» المُقدِّمةُ الكبرى، يعني: أنّ أربعَ حالاتِ المُقَدِّمةُ الصّغرى تُضْرَبُ في أَرْبَعِ حالاتِ المُقدِّمةِ الكبرى، والحاصِلُ مِن ضَرْبِ الأَرْبَعِ في الأَرْبَعِ سِتّةَ عَشَرَ.

شُرُوطُ إنتاجِ الأشكالِ الأَربعةِ

٢٢ ـ أقوالُ الأبياتِ

٨٨ ـ (أمّا الأوّلُ) أيِ الشّكلُ الأوّلُ.

فَشَرْطُهُ: ١ـ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ٢ـ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

وَالثَّالِثُ: الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الْخِسَّتَيْنْ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ

٨٩ ـ (فشَرْطُه) أيْ شرطُ إِنْتاجِه: (١ ـ الإيجابُ في صُغْراه) كُلِّيَّةً كانَتْ أو جُزْئِيَّةً (٢ ـ وأَن تُرى كُلِّيَّةً كُبْراهُ) مُوجَبةً كانَتْ أو سالِبةً، فيَحْصُلُ مِن ذلك أربعُ صُوَرٍ مِن ضربِ المُوجَبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ في الكُلِّيَّتَيْنِ الكُبْرَيَيْنِ، فضروبُه المُنْتِجةُ أربعةٌ. اهـ «قويسني» (ص٣٥).

٩٠ ـ (و) الشّكلُ (الثّانِ أن يَخْتَلِفا) أيْ مُقَدِّمَتاه أيِ اخْتِلافُهما (في الكَيْفِ): بأن تكونَ إِحْداهُما مُوجَبةً والأُخْرَى سالِبةً (معَ كُلِّيَّةِ الكُبْرى له) أيْ لِلشّكلِ الثّاني (شَرْطٌ وَقَعْ) أيْ واقِعٌ له، فيَصْدُقُ ذلك بكونِ الكُبْرَى كُلِّيَّةً مُوجَبةً أو سالِبةً، فإِنْ كانَتْ مُوجَبةً لم تُنْتِجْ إِلّا معَ السّالِبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ، وإِنْ كانَتْ سالِبةً لم تُنْتِجْ إِلّا معَ المُوجَبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ، فضُرُوبُه المُنْتِجةُ حِينَئذٍ أربعةٌ. اهـ «قويسني» (ص٣٦)، ويأتي لِلشّارح بيانُ ذلك أَكْمَلَ.

٩١ ـ (و) الشّكلُ (الثّالِثُ) شرطُه: (١ ـ الإِيجابُ في صُغْراهُما) أيِ المُقَدِّمَتَيْنِ سواءٌ كانَتْ كُلِّيَّةً أو جُزْئِيَّةً (٢ ـ وأَن تُرى كُلِّيَّةً إِحْداهُما) أيِ المُقَدِّمَتَيْنِ الصّغرى والكبرى، فإِنْ كانَتِ الصّغرى مُوجَبةً كُلِّيَّةً أَنْتَجَتْ معَ الكُبْرَياتِ الأربعِ لِوُجُودِ الشّرطَيْنِ فيها، وإِنْ كانَتْ مُوجَبةً جُزْئِيَّةً لم تُنْتِجْ إِلّا معَ الكُلِّيَّتَيْنِ الكُبْرَيَيْنِ، فضُرُوبُه المُنْتِجةُ سِتّةٌ. اهـ «قويسني» (ص٣٦)، ويأتي لِلشّارحِ.

٩٢ ـ (ورابعٌ) أيْ وشَكْلٌ رابعٌ شَرْطُه: (عَدَمُ جمعِ الخِسَّتَيْنِ) ١ ـ مِن

صُغْرَاهُمَـــا مُوجَبَـــةٌ جُزْئِيَّـــةْ   كُبْرَاهُمَـــا سَالِبَـــةٌ كُلِّيَّـــةْ

٢٢ ـ أقولُ:

١ ـ يُشْتَرَطُ لِإنتاجِ «الشّكلِ الأوّلِ» شَرْطانِ:

جِنْسٍ: كسالِبَتَيْنِ أو جُزْئِيَّتَيْنِ، ٢ ـ أو مِن جِنْسَيْنِ: كسالِبةٍ وجُزْئِيّةٍ ولو في مُقَدِّمةٍ واحِدةٍ، **ومَحَلُّ هذا الشّرطِ**: إن لم تكنِ الصّغرى مُوجَبةً جُزْئِيّةً، فإنْ كانَتْ مُوجَبةً جُزْئِيّةً **فشَرْطُه**: كونُ الكُبرى سالِبةً كُلِّيّةً كما يأتي، فإن كانتِ الصّغرى مُوجَبةً كُلِّيّةً أَنْتَجَتْ معَ غيرِ السّالِبةِ الجُزْئيّةِ الكُبْرى، وإن كانَتِ الصّغرى سالِبةً كُلِّيّةً أَنْتَجَتْ معَ المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ الكُبْرى، وإن كانَتْ سالِبةً جُزْئيّةً لم تُنْتِجْ؛ لاجْتِماعِ الخِسَّتَيْنِ فيها، فحَصَلَ مِن ذلك أربعةُ أَضْرُبٍ: ثلاثةٌ مع المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ الصّغرى، وواحِدٌ معَ السّالِبةِ الكُلِّيّةِ الكُبْرى أيضًا، وهذا كما عَرَفْتَ في غيرِ الصُّورةِ الّتي اسْتَثْناها النّاظِمُ بقولِه: **(إلّا بصُورةٍ)** أيْ في صورةٍ **(ففيها يَسْتَبِينْ)** أيْ يَظْهَرُ فيها جمعُ الخِسَّتَيْنِ مِن جِنْسَيْنِ في مُقَدِّمَتَيْنِ. اهـ

٩٣ ـ **(صُغْراهُما)** أيِ المُقَدِّمَتَيْنِ أيِ: المُقَدِّمةُ الصّغرى منهما **(مُوجَبةٌ جُزْئِيّةٌ)** و**(كُبْراهُما)** أي المُقدِّمةُ الكبرى مِن المُقدِّمَتَيْنِ **(سالِبةٌ كُلِّيّةْ)** وهذا بَيانٌ لِلصّورةِ المُسْتَثْناةِ، فعُلِمَ مِن ذلك أنّ ضُرُوبَه المُنْتِجةَ خمسةٌ.

٢٢ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: **(يُشْتَرَطُ لإِنْتاجِ إلخ)** شُرُوعٌ في شرحِ بعضِ البَيْتِ الأوّلِ والثّاني.

قوله: **(شَرْطانِ)** أَحَدُهما باعْتِبارِ الكيفِ، وهو إِيجابُ صُغْراه، والثّاني باعْتِبارِ الكَمِّ، وهو كُلِّيّةُ كُبراه؛ إذ بمَجْموعِ الشّرطَيْنِ يَتَعَدّى حكمُ الأكبرِ إلى

الأوّلُ: أن تكونَ صُغراهُ مُوجَبةً سواءٌ كانتْ ١ ـ كُلِّيَّةً ٢ ـ أو جُزئيّةً.

والثّاني: أن تكونَ الكبرى كُلِّيّةً سواءٌ كانتْ ١ ـ مُوجَبةً ٢ ـ أو سالِبةً.

والحاصلُ من ضَرْبِ حالَتَيِ الأُولى في حالَتَيِ الثّانيةِ أربعةٌ، وهي الضُّرُوبُ المُنتِجةُ مِن هذا الشّكلِ.

الأصغرِ، فيَتَحَقَّقُ الإنْتاجُ. اهـ «شرح البناني» (ص١٧٦).

قوله: (كُلِّيّةً أو جُزْئِيّةً) ولم يَعْتَبِرُوا في عَدَدِ الضّروبِ ١ ـ المُهْمَلةَ؛ لأنها في قُوّةِ الجُزْئيّةِ، ٢ ـ ولا الشّخصيّةَ؛ لأنها في قُوّةِ الكُلِّيّةِ؛ لانْحِصارِ المحكوم عليه فيهما. اهـ «علي قصارة» (ص١٧٦).

قوله: (أربعةٌ) لِأنّ إِيجابَ الصّغرى يَثْبُتُ لها كُلِّيّةً وجُزْئيّةً، وكُلِّيّةُ الكبرى تَثْبُتُ لها مُوجَبةً وسالِبةً، فتَضْرِبُ حالَتَيِ الصّغرى في حالَتَيِ الكبرى بأربعةٍ. اهـ «شرح البناني» (ص١٧٦).

قوله: (وهي الضّروبُ المُنْتِجةُ مِن هذا الشّكلِ) وبَقِيَتْ مِن ضُرُوبِه اثْنا عَشَرَ كُلُّها عقيمةٌ. اهـ «شرح البناني» (ص١٧٦).

والحاصِلُ: أنّ المُنْتِجَ مِن ضُرُوبِ الشّكلِ الأوّلِ أربعةٌ، وسَقَطَ ثمانيةٌ منها بشرطِ إِيجابِ الصّغرى، وهي: السّالبةُ كُلِّيّةً وجُزْئيّةً صُغرى مع الكُبْرَياتِ الأربع، وأربعةٌ منها بشرطِ كُلِّيّةِ الكُبرى، وهي الجُزْئيّةُ مُوجَبةً وسالِبةً كُبْرَيَيْنِ مع المُوجَبَتَيْنِ الكُلِّيّةِ والجُزْئيّة صُغْرَيَيْنِ. اهـ «عليش» (ص١٣٥).

فائِدةٌ: اسْتَفِدْ مِن هذين الجَدْوَلينِ لِضُرُوبِ الشّكلِ الأوّلِ المذكورةِ في «الحاصِلِ» آنِفًا، والثّاني منهما لِلمُنْتِجِ فقط أَخَذْناهُما مِن كتابِ «ضَوابِطِ المَعْرِفةِ» لِلشّيخِ عبدِ الرّحمن حَبَنَّكَة المَيْدانيِّ (ص٢٣٨):

١ ـ «الضَّربُ الأوَّلُ»: مُوجَبَتانِ وكُلِّيَّتانِ، والنّتيجةُ = مُوجَبةٌ كُلِّيَّةٌ:
كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وكلُّ حيوانٍ حسّاسٌ» يُنْتِجُ = «كلُّ إنسانٍ حسّاسٌ».

(١)

كبرى / صغرى	م ك	م ج	س ك	س ج
م ك		عقيم		عقيم
م ج		عقيم		عقيم
س ك	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
س ج	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

(٢)

ض	صغرى	كبرى	نتيجة
١	م ك	م ك	م ك
٢	م ك	س ك	س ك
٣	م ج	م ك	م ج
٤	م ج	س ك	س ج

قوله: (مُوجَبَتانِ وكُلِّيَّتانِ) أيْ صُغْراه وكُبْراه مُوجَبَتانِ وكُلِّيَّتانِ.

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ جِرْمٍ مُلازِمٌ لِلعَرَضِ + وكُلُّ مُلازِمٍ لِلعَرَضِ حادِثٌ» = «كُلُّ جِرْمٍ حادِثٌ»، وهذانِ مِثالانِ مِن العَقْلِيّاتِ، قالَ البَنّانيُّ (ص١٧٧): «كُلُّ بُرٍّ مُقْتاتٌ مُدَّخَرٌ + وكُلُّ مُقْتاتٍ مُدَّخَرٍ رِبَوِيٌّ» يُنْتِجُ = «كلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ»، ومِن النَّحْوِيّاتِ: «كلُّ فاعِلٍ مرفوعٌ + وكلُّ مرفوعٍ عُمْدَةٌ» يُنْتِجُ = «كلُّ فاعِلٍ عُمْدةٌ». اهـ ومَثَّلَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٧٦) بقوله: «كُلُّ وُضُوءٍ عِبادةٌ + وكُلُّ عِبادةٍ بِنِيّةٍ» يُنْتِجُ = «كلُّ وُضُوءٍ بِنِيّةٍ». اهـ قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٧٦): «واتَّبَعْتُ في التّمثيلِ بمَسائِلَ شَرْعيّةٍ الشّيخَ أبا عَمْرٍو ابْنَ الحاجِبِ ـ رَحِمَه اللهُ ـ، قالَ الشّيخُ ابْنُ هارُون في «شرحِه» له، وهو أَحْسَنُ مِن تمثيلِ المَنْطِقِيِّينَ بحُرُوفِ المُعْجَمِ؛ لِأنّ ذلك أَبْيَنُ وأَجْلَى لِلنّاظِرِين مِن الحُرُوفِ؛ تَدْرِيبًا على إِجْراءِ مَسائِلِ الفقه على هذه القَواعِدِ». اهـ

٢ ـ «الضّربُ الثّاني»: كُلّيّتانِ والكبرى سالبةٌ، والنّتيجةُ = سالبةٌ كلّيّةٌ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «ولا شيءَ مِن الحيوانِ بحَجَرٍ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الإنسانِ بحَجَرٍ».

٣ ـ «الضّربُ الثّالثُ»: مُوجَبتانِ والكُبرى كُلّيّةٌ، والنّتيجةُ = مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ: كقولِنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «وكلُّ حيوانٍ حسّاسٌ» يُنْتِجُ =

قوله: (كُلّيّتانِ) أيْ صُغْراه وكبراه كُلّيّتانِ (والكُبْرى سالِبةٌ) أيْ وصُغْراه مُوجَبةٌ.

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ جِرْمٍ حادِثٌ + ولا شيءَ مِن الحادِثِ بِغَنِيٍّ عنِ الفاعِلِ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الجِرْمِ بغَنِيٍّ عنِ الفاعلِ»، وهذانِ مِثالانِ مِن العَقْليّاتِ، قالَ البَنّانيّ (ص١٧٧): «ومِثالُه مِن الفِقْهيّاتِ: «كُلُّ صَوْمٍ عِبادةٌ + ولا شيءَ مِن العِبادةِ يَصِحُّ بلا نِيّةٍ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الصّوم يَصِحُّ بلا نِيّةٍ»، ومِن النَّحْويّاتِ: «كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ + ولا شيءَ مِن المرفوعِ بفَضْلةٍ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الفاعلِ بفَضْلةٍ». اهـ وكقولِنا: «كُلُّ وُضُوءٍ عِبادةٌ + وكُلُّ عِبادةٍ لا تَصِحُّ بدُونِ نِيّةٍ»، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٧٦): «كذا مَثَّلَ ابْنُ الحاجِبِ، ولك أن تقولَ في الكبرى: «ولا شيءَ مِن العِبادةِ بمُسْتَغْنٍ عنِ النِّيّةِ» فيُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الوُضُوءِ بمُسْتَغْنٍ عنِ النِّيّةِ»، قالَ الشّيخُ سعيد: «وظَهَرَ مِن تَمْثيلاتِ ابْنِ الحاجِبِ أنه لا فَرْقَ في السَّلْبِ بين «لا شيءَ» و«لا يَصِحُّ»؛ لِأنّ المقصودَ نَفْيُ الحُكْمِ». اهـ

قوله: (مُوجَبتانِ) أيِ الصّغرى مُوجَبةٌ والكبرى مُوجَبةٌ (والكبرى كُلّيّةٌ) أيْ والصّغرى سالِبةٌ.

قوله: (كقولِنا: بعضُ الإنسانِ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «بعضُ الصِّفاتِ

«بعضُ الإنسانِ حسّاسٌ».

٤ - «الضّربُ الرّابعُ»: صغرى مُوجَبةٌ جزئيةٌ + وكبرى سالِبة كلِّيّةٌ، والنّتيجةُ = سالبةٌ جزئيّةٌ: كقولِنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «ولا شيءَ من الحيوان بحجرٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الإنسانِ ليسَ بحجرٍ».

عَرَضٌ + وكلُّ عَرَضٍ حادِثٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ الصِّفاتِ حادِثٌ»، وهذانِ مِثالانِ مِن العَقْلِيّاتِ، قالَ البَنّانيُّ (ص١٧٧): «ومِثالُه مِن الفِقْهيّاتِ: «بعضُ الطَّعامِ مُقْتاتٌ مُدَّخَرٌ + وكلُّ مُقْتاتٍ مُدَّخَرٍ رِبَويٌّ» يُنْتِجُ = «بعضُ الطَّعامِ رِبَويٌّ»، ومِن النَّحْوِيّاتِ: «بعضُ المرفوعِ فاعِلٌ + وكلُّ فاعِلٍ يُمْنَعُ حَذْفُه» يُنْتِجُ = «بعضُ المرفوعِ يُمْنَعُ حَذْفُه». اهـ ومَثَّلَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٧٦) بقولِه: «بعضُ الوُضُوءِ عِبادةٌ + وكُلُّ عِبادةٍ بِنِيّةٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الوُضُوءِ بِنِيّةٍ». اهـ

قوله: (كقولِنا: بعضُ الإِنْسانِ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «بعضُ الصِّفاتِ قديمٌ + ولا شيءَ مِن القَدِيمِ بعَرَضٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الصِّفاتِ ليسَ بعَرَضٍ»، وهذانِ مِثالانِ مِن العَقْلِيّاتِ، قالَ البَنّانيُّ (ص١٧٧): «ومِثالُه مِن الفِقْهيّاتِ: «بعضُ العِبادةِ صَوْمٌ + ولا شيءَ مِن الصّومِ بقابِلِ النِّيابَةِ» يُنْتِجُ = «ليسَ بعضُ العِبادةِ بِقابِلِ النِّيابَةِ»، ومِن النّحويّاتِ: «بعضُ المرفوعِ فاعِلٌ + ولا شيءَ مِن الفاعِلِ بجائِزِ التّقديمِ» يُنْتِجُ = «بعضُ المرفوعِ ليسَ بجائِزِ التّقديمِ». اهـ ومَثَّلَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٧٦) بقوله: «بعضُ الوُضُوءِ عِبادةٌ + وكُلُّ عِبادةٍ لا تَصِحُّ بدُونِ نِيّةٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الوُضُوءِ لا يَصِحُّ بدُونِ نِيّةٍ»، أو «ليسَ بعضُ الوُضُوءِ يَصِحُّ بدُونِ نِيّةٍ» كما أشارَ إليه المُغيليُّ ونحوُه في «شرح النّاظِمِ»، والمعنى سواءٌ؛ لأنهما سُورانِ لِلْجُزْئِيّةِ السّالِبةِ، فاعْلَمْه». اهـ

فقد أَنْتَجَ هذا الشّكلُ المَطالِبَ الأَرْبَعَةَ، وبهذا كانَ أفضلَ الأشكالِ.

قوله: (فقد أَنْتَجَ هذا الشّكلُ المَطالِبَ الأربعةَ) قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ»:

وأوّلُ الأَشْكالِ لِلمَطالِبِ ... إِنْتاجُهُ الأَرْبَعِ غيرُ كاذِبِ

والمَطالِبُ الأربعةُ هي: ١، ٢ ـ المُوجَبَةَ الكُلِّيَّةَ والجُزْئيَّةَ، ٣، ٤ ـ والسّالِبَةَ كذلك، وقُدِّمَ الأوّلُ منها لإِنْتاجِه الشَّرَفَيْنِ الإِيجابَ والكُلِّيَّةَ، ولا يُنْتِجُهما ضربٌ غيرُه في جميعِ الأشكالِ، ثُمّ الثّاني لإِنْتاجِه شَرَفَ الكُلِّيَّةِ وإِنْ كانتْ سالِبةً؛ لأنها أشرفُ مِن الجُزْئيّةِ المُوجبَةِ الّتي يُنْتِجُها الثّالِثُ، وأُخِّرَ الرّابعُ لاِشْتِمالِ نتيجتِه على الخِسّتَيْنِ. اهـ «شرح البنّانيِّ» (ص١٧٧).

فائِدةٌ

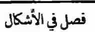
نَظَمَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» ضُرُوبَ الشّكلِ الأوّلِ ونَتائِجَها في بَيْتَيْنِ، فقالَ:

١ ـ كُلٌّ وكُلٌّ أَنْتَجَا كُلًّا ٢ ـ وَجَا ... كُلٌّ ولا شيءَ لِلا شَيْ مُنْتِجَا

٣ ـ بَعْضٌ وكُلٌّ أَنْتَجَا بَعْضًا ٤ ـ وَقَرْ ... لَيْسَ لِبَعْضٍ قَبْلَ لَا شَيْءَ اسْتَقَرّْ

قوله: (وبهذا) أيْ بسببِ إِنْتاجِه المَطالِبَ الأربعةَ (كانَ أَفْضَلَ الأَشْكالِ) هذا وجهٌ مِن الوُجُوهِ الّتي قُدِّمَ بها على باقي الأشكالِ.

﴿فائِدةٌ﴾ عَمِلَ بعضُهم جَدْوَلًا مُشْتَمِلًا على الضُّرُوبِ السِّتّةَ عَشَرَ لِلشّكلِ الأوّلِ مع التّمثيلِ لِكُلِّ ضَرْبٍ منها مُنْتِجٍ وغيرِ مُنْتِجٍ، وأنا عَمِلْتُ جَدْوَلًا مَثَّلَه تتميمًا لِلفائِدةِ ومَيَّزْتُ المُنْتِجَ مِن غيرِه باللَّوْنِ، وهو هذا:



* * *

رقم الضروب	صور الضروب: المقدمة: الصغرى	صور الضروب: المقدمة: الكبرى	صور الضروب: النتيجة	أمثلة الضروب: المقدمة: الصغرى	أمثلة الضروب: المقدمة: الكبرى	أمثلة الضروب: النتيجة
[illegible]	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	كل إنسان حيوان	كل حيوان حساس	كل إنسان حساس
٢		جزئية موجبة	عقيم		بعض الحيوان حساس	عقيم
[illegible]		[illegible]	[illegible]		لا شيء من الحيوان بحجر	لا شيء من الإنسان بحجر
٤		جزئية سالبة	عقيم		بعض الحيوان ليس بحجر	عقيم
[illegible]	جزئية موجبة	[illegible]	[illegible]	بعض الحيوان إنسان	كل إنسان حساس	بعض الحيوان حساس
٦		جزئية موجبة	عقيم		بعض الحيوان حساس	عقيم
[illegible]		[illegible]	[illegible]		لا شيء من الحيوان بحجر	بعض الإنسان ليس بحجر
٨		جزئية سالبة	عقيم		بعض الحيوان ليس بحجر	عقيم
٩	كلية سالبة	كلية موجبة		لا شيء من الحيوان بحجر	كل حجر صلب	
١٠		جزئية موجبة			بعض الحيوان صلب	
١١		كلية سالبة			لا شيء من الحجر بإنسان	
١٢		جزئية سالبة			بعض الحجر ليس بإنسان	
١٣	جزئية سالبة	كلية موجبة		بعض الحيوان ليس بإنسان	كل إنسان حساس	
١٤		جزئية موجبة			بعض الإنسان حساس	
١٥		كلية سالبة			لا شيء من الإنسان بحجر	
١٦		جزئية سالبة			بعض الإنسان ليس بحجر	

٢ ـ **ويُشْتَرَطُ لِإنتاجِ «الشّكلِ الثّاني» شَرْطانِ:**

الأوّلُ: أَن يَخْتَلِفَ المُقدِّمتانِ في الكيفِ: بأنْ تكونَ إحداهما **موجبةً** والأخرى سالبةً.

الثّاني: أن تكونَ الكبرى **كُلِّيَّةً**.

:١ ـ فالكبرى إن كانتْ موجبةً فالصُّغرى ١ ـ **سالبةٌ كُلِّيَّةٌ** ٢ ـ **أو جزئيّةٌ**، وإن كانتِ الكبرى سالبةً فالصّغرى ١ ـ **مُوجَبةٌ** ١ ـ **كُلِّيَّةٌ** ٢ ـ **أو جزئيّةٌ**.

والحاصِلُ مِن ضربِ حالَتَيِ الكبرى في حالَتَيِ الصّغرى أربعةٌ، وهي الضُّروبُ المُنتِجةُ من هذا الشّكلِ كالشّكلِ الّذي قبلَه.

شرطُ الشّكلِ الثّاني

قوله: (**ويُشْتَرَطُ لإِنْتاجِ الشّكلِ الثّاني إلخ**) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالثِ.

قوله: (**شَرْطانِ**) **أحدُهما باعْتِبارِ الكيفِ**، وهو: اخْتِلافُ كيفِ مُقَدِّمَتَيْه: بأن تكونَ صُغْراه مُوجَبةً وكُبْراه سالِبةً، **وثانيهما باعْتِبارِ الكَمِّ**، وهو: كُلِّيَّةُ كُبْراه؛ لأنّ بمجموعِ الشّرطَيْنِ يَتَحَقَّقُ وجهُ إِنْتاجِه، وهو: أنّ التَّبايُنَ في اللَّوازِمِ يُؤْذِنُ بالتَّبايُنِ في المَلْزُوماتِ، ولأنه مَتَى انْتَفَى أحدُ الشّرطَيْنِ لَزِمَ الاِخْتِلافُ المُوجِبُ لِلعُقْمِ، وهو أن يكونَ الحَقُّ في النّتيجةِ تارةً الإِيجابَ وأُخْرَى السَّلْبَ، فالمُنْتِجُ مِن ضُرُوبِه بمُقْتَضَى الشّرطين أربعةٌ أيضًا. اهـ «**شرح البنانيّ**» (ص١٧٩).

قوله: (**وهي الضُّرُوبُ المُنْتِجةُ مِن هذا الشّكلِ إلخ**) **والحاصِلُ**: أنّ المُنْتِجَ مِن ضُرُوبِ الشّكلِ الثّاني أربعةٌ، وسَقَطَ ثمانيةٌ منها بشرطِ كُلِّيَّةِ الكبرى، وهي

١ - «الضّربُ الأوّلُ»: كُلّيَّتانِ والكبرى سالِبةٌ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حَيَوانٌ» + «ولا شيءَ مِن الحجرِ بحَيَوانٍ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الإنسانِ بحَجَرٍ».

الجُزْئِيّةُ مُوجَبةً وسالِبةً كبرى معَ الصُّغْرَياتِ الأربعِ، وأربعةٌ منها بشرطِ اخْتِلافِ كيفِ مُقَدِّمَتَيْه وهي: كونُهما مُوجَبَتَيْنِ كُلِّيَّةً أو جُزْئِيَّةً صغرى مع كُلِّيَّةٍ مُوجَبةٍ كبرى، وكونُهما سالِبَتَيْنِ كُلِّيَّةً أو جُزْئِيَّةً صُغْرى مع كُلِّيَّةٍ سالِبةٍ كبرى. اهـ «شرح عليش» (ص١٣٥).

فائِدةٌ: اسْتَفِدْ مِن هذينِ الجَدْوَلَيْنِ لِضُرُوبِ الشّكلِ الثّاني المذكورةِ في «الحاصِلِ» آنِفًا، والثّاني منهما خاصٌّ بالمُنْتِجِ فقط أَخَذْناهُما مِن «ضَوابِطِ المَعْرِفةِ» لِلشّيخِ عبدِ الرّحمن حَبَنَّكَة المَيْدانيِّ (ص٢٤٨):

(١)

كبرى / صغرى	م ك	م ج	س ك	س ج
م ك	ظنهل	ظنهل		ظنهل
م ج	ظنهل	ظنهل	س ج	ظنهل
س ك		ظنهل	ظنهل	ظنهل
س ج	س ك	ظنهل	ظنهل	ظنهل

(٢)

ض	صغرى	كبرى	نتيجة
١	م ك	س ك	س ك
٢	س ك	م ك	س ك
٣	م ج	س ك	س ج
٤	س ج	م ك	س ج

قوله: (كُلِّيّتانِ) أيْ صُغراه وكُبراه كُلِّيّتانِ (والكُبرى سالِبةٌ) أيْ والصّغرى مُوجَبةٌ، والنّتيجةُ = كُلِّيّةٌ سالِبةٌ.

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إنسان إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ جِرْمٍ حادِثٌ + ولا شيءَ مِن الغَنِيِّ عن الفاعِلِ بحادِثٍ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الجِرْمِ بغَنِيٍّ عنِ الفاعلِ»، وبعكسِ كُبْراه يَرْجِعُ إلى الضّربِ الثّاني مِن الشّكلِ الأوّلِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٧٩).

٢ ـ «**الضّربُ الثّاني**»: كُلّيَّتانِ والكبرى مُوجَبةٌ: كقولِنا: «**لا شيءَ مِن الحجرِ بحَيَوانٍ**» + «**وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ**» يُنْتِجُ = «**لا شيءَ مِن الحجرِ بإنسانٍ**» فالنّتيجةُ في هذين الضّربَيْنِ = سالبةٌ كُلِّيّةٌ.

٣ ـ «**الضّربُ الثّالث**»: مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ صغرى + وسالبةٌ كُلِّيّةٌ كبرى: كقولِنا: «**بعضُ الإنسانِ حيوانٌ**» + «**ولا شيءَ مِن الحجرِ بحيوانٍ**» يُنْتِجُ = «**بعضُ الإنسانِ ليسَ بحجرٍ**».

٤ ـ «**الضّربُ الرّابعُ**»: سالبةٌ جُزئيّةٌ صغرى + ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ كبرى: كقولِنا: «**بعضُ الحجرِ ليس بحيوانٍ**» + «**وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ**» يُنْتِجُ =

قوله: (**كُلّيّتانِ**) أيْ صُغْراه وكُبراه كُلّيّتانِ (**والكُبْرى مُوجَبةٌ**) أيْ والصّغرى سالِبةٌ، والنّتيجةُ = كُلّيّةٌ سالِبةٌ.

قوله: (**كقولِنا: لا شيءَ مِن الحَجَرِ بحَيَوانٍ إلخ**) وكقولِنا: «**لا شيءَ مِن الجائزِ بغَنيٍّ عنِ الفاعِلِ + وكُلُّ قديمٍ غَنِيٌّ عنِ الفاعِلِ**» يُنْتِجُ = «**لا شيءَ مِن الجائزِ بقَديمٍ**»، وبعكسِ الصّغرى وجَعْلِها كُبْرى يَرْجِعُ إلى ثاني الشّكلِ الأوّلِ، ثُمّ تُعْكَسُ النّتيجةِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٧٩).

قوله: (**كقولِنا: بعضُ الإنْسانِ إلخ**) وكقولِنا: «**بعضُ الموجودِ قديمٌ + ولا شيءَ مِن الجائزِ بقَديمٍ**» يُنْتِجُ = «**ليسَ بعضُ الموجودِ بجَائِزٍ**»، وبعَكْسِ الكُبْرى يَرْجِعُ لِرابعِ الشّكلِ الأوّلِ. اهـ «**شرح البنّانيِّ**» (ص١٧٩).

قوله: (**كقولِنا: بعضُ الحَجَرِ ليسَ بحَيَوانٍ إلخ**) وكقولِنا: «**ليسَ بعضُ الصِّفاتِ بمُمْكِنٍ + وكُلُّ حادِثٍ مُمْكِنٌ**» يُنْتِجُ = «**ليسَ بعضُ الصِّفاتِ بحادِثٍ**». اهـ «**شرح البنّانيّ**» (ص١٧٩).



. . . .

فائِدةٌ: عَمِلَ بعضُهم جَدْوَلًا مُشْتَمِلًا على الضُّرُوبِ السِّتَّةَ عَشَرَ لِلشَّكلِ الثّاني معَ التَّمثيلِ لِكُلِّ ضَرْبٍ منها مُنْتِجٍ وغيرِ مُنْتِجٍ، وأنا عَمِلْتُ جَدْوَلًا مِثْلَه تتميمًا لِلفائِدةِ ومَيَّزْتُ المُنْتِجَ مِن غيرِه باللَّوْنِ، وهو هذا:

رقم الضروب	صور الضروب: المقدمة: الصغرى	صور الضروب: المقدمة: الكبرى	صور الضروب: النتيجة	أمثلة الضروب: المقدمة: الصغرى	أمثلة الضروب: المقدمة: الكبرى	أمثلة الضروب: النتيجة
١	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	كل إنسان حيوان	كل ناطق حيوان	عقيم
٢		جزئية موجبة	عقيم		بعض الناطق حيوان	
[illegible]		[illegible]	[illegible]		لا شيء من الحجر بحيوان	لا شيء من الإنسان بحجر
٤		جزئية سالبة			بعض الحجر ليس بحيوان	
٥	جزئية موجبة	كلية موجبة	عقيم	بعض الإنسان حيوان	كل ناطق حيوان	عقيم
٦		جزئية موجبة			بعض الناطق حيوان	
[illegible]		[illegible]	[illegible]		لا شيء من الحجر بحيوان	بعض الإنسان ليس بحجر
٨		جزئية سالبة	عقيم		بعض الحجر ليس بحيوان	عقيم
[illegible]	كلية سالبة	[illegible]	[illegible]	لا شيء من الحجر بحيوان	كل إنسان حيوان	لا شيء من الحجر بإنسان
١٠		جزئية موجبة	عقيم		بعض الإنسان حيوان	عقيم
١١		كلية سالبة			لا شيء من الجماد بحيوان	
١٢		جزئية سالبة			بعض الجماد ليس بحيوان	
[illegible]	جزئية سالبة	[illegible]	[illegible]	بعض الحجر ليس بحيوان	كل إنسان حيوان	بعض الحجر ليس بحيوان
١٤		جزئية موجبة	عقيم		بعض الإنسان حيوان	عقيم
١٥		كلية سالبة			لا شيء من الجماد بحيوان	
١٦		جزئية سالبة			بعض الجماد ليس بحيوان	

«بعضُ الحجرِ ليسَ بإنسانٍ»، فالنّتيجةُ في هذينِ الضَّربَيْنِ = سالبةٌ جُزْئيّةٌ.

فقد أَنْتَجَ هذا الشّكلُ «السّلبَ» فقط: كلّيًّا في الضّربَيْنِ الأوَّلَينِ، وجزئيًّا في الأَخِيرَيْنِ.

٣ ـ ويُشْتَرَطُ لِإنتاجِ «الشّكلِ الثّالثِ» شَرْطانِ:

قوله: (فقد أَنْتَجَ هذا الشّكلُ السّلبَ إلخ) نَظَمَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» ضُرُوبَ الشّكلِ الثّاني ونَتائِجَها في ثلاثةِ أبياتٍ، فقالَ:

١ ـ كُلٌّ ولا شيءَ ٢ ـ ولا شيءَ فكُلْ	إِنْتاجُهـا مِـنْ ثـانِ الَاشْـكالِ قُبِـلْ
٣ـ بعضٌ ولا شيءَ ٤ـ وكُلٌّ قَبْلَهُ	بعـضٌ بلَـيْسَ مُنْتَـفٍ أيضًـا لَـهُ
لا شـيءَ فـي إِنْتـاجِ الَاوَّلَـيْنِ	ولَـيسَ فـي إِنْتـاجِ الَاخِـرَيْنِ

شرطُ الشّكلِ الثّالثِ

قوله: (ويُشْتَرَطُ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الرّابعِ.

قوله: (شَرْطانِ) أحدُهما باعْتِبارِ الكيفِ، وهو: إِيجابُ صُغراه؛ لأنها لو كانَتْ سالِبةً أَفادَتِ المُبايَنةَ الكُلِّيّةَ أوِ الجُزْئيّةَ بينَ الأَصْغَرِ والأَوْسَطِ المحكومِ عليه في الكبرى بالأَكْبَرِ إِيجابًا أو سَلْبًا، والحكمُ على أحدِ المُتَبايِنَيْنِ لا يُوجِبُ الحكمَ على الآخَرِ، ولهذا حَصَلَ الاِخْتِلافُ المُوجِبُ لِلعُقْمِ، وثاني الشّرطين باعْتِبارِ الكَمِّ، وهو كُلِّيّةُ أحدِ المُقَدِّمَتَيْنِ، وإلّا جازَ أن يكونَ البعضُ المحكومُ عليه في الصّغرى غيرَ البَعْضِ المحكومِ عليه في الكُبْرى، فلا يَلْزَمُ الْتِقاءُ الأَصْغَرِ والأَكْبَرِ، ولهذا أيضًا حَصَلَ الاِخْتِلافُ المُوجِبُ لِلعُقْمِ عندَ فَواتِ هذا الشّرطِ،

الأوّلُ: أن تكونَ الصّغرى موجَبةً.

الثّاني: أن تكونَ إحدى المقدِّمتَيْنِ كلِّيَّةً.

: **فالصُّغرى** إن كانتْ **كلِّيَّةً أَنْتَجَتْ** معَ الكبرى بأحوالِها الأَرْبَعِ، وإن كانتْ **جُزْئيَّةً أَنْتَجَتْ** معَ الكبرى الكُلِّيَّةِ مُوجَبةً وسالبةً، **فالحاصِلُ سِتَّةُ أَضْرُبٍ**، وهي المُنْتِجةُ مِن هذا الشَّكْلِ.

وبالشّرطين تَعْلَمُ أنّ ضُرُوبَه المُنْتِجةَ سِتّةٌ. اهـ «**شرح البناني**» (ص١٨٠).

قوله: (**بأَحْوالِها الأَرْبَعِ**) وهي: ١ ـ مُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ في الصّغرى + مع مُوجَبةٍ كُلِّيّةٍ في الكبرى، ٢ ـ ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ في الصّغرى + مع المُوجَبةِ الجُزْئيّةِ في الكبرى، ٣ ـ ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ في الصّغرى + معَ سالبةٍ كُلِّيّةٍ في الكبرى، ٤ ـ ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ في الصّغرى + مع سالبةٍ جُزْئيّةٍ في الكبرى.

قوله: (**فالحاصِلُ سِتّةُ أَضْرُبٍ**) **والحاصِلُ**: أنّ المُنْتِجَ مِن ضُرُوبِ الشّكلِ الثّالثِ سِتّةُ أَضْرُبٍ، وسَقَطَ ثمانيةٌ فيها بشرطِ إِيجابِ صُغراه، وهي: السّالبةُ كُلِّيّةً وجُزْئيّةً صُغرى مع الكُبْرَياتِ الأربعِ، واثْنانِ منها بشرطِ كُلِّيّةِ إِحْدى مُقَدِّمَتَيْه، وهي كونُ الصّغرى جُزْئيّةً مُوجَبةً والكبرى جُزْئيّةٌ مُوجَبةٌ أو سالِبةٌ. اهـ «**شرح عليش**» (ص١٣٥).

فائِدةٌ: اسْتَفِدْ مِن هذينِ الجَدْوَلينِ لِضُرُوبِ الشّكلِ الثّالِثِ المذكورةِ في الحاصِلِ، والثّاني منهما خاصٌّ بالمُنْتِجِ أَخَذْناهُما مِن «**ضَوابِطِ المعرفة**» لِلشّيخِ عبدِ الرّحمنِ حَبَنْكة المَيْدانيِّ (ص٢٥٤):

١ ـ «الضّربُ الأوّلُ»: كليَّتانِ موجَبتانِ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ» يُنتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ».

٢ ـ «الضّربُ الثّاني»: مُوجَبتانِ والكبرى كلِّيةٌ: كقولِنا: «بعضُ

(١)

كبرى / صغرى	م ك	م ج	س ك	س ج
م ك	ينتج م ج	ينتج م ج	ينتج س ج	ينتج س ج
م ج	ينتج م ج	ظفهل	ينتج س ج	ظفهل
س ك	ظفهل	ظفهل	ظفهل	ظفهل
س ج	ظفهل	ظفهل	ظفهل	ظفهل

(٢)

ض	صغرى	كبرى	نتيجة
١	م ك	م ك	م ج
٢	م ك	س ك	س ج
٣	م ك	م ج	م ج
٤	م ك	س ج	س ج
٥	م ج	م ك	م ج
٦	م ج	س ك	س ج

قوله: (كقولنا: كلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) ونحوُ: «كلُّ بُرٍّ مُقْتاتٌ + وكُلُّ بُرٍّ رِبَوِيٌّ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُقْتاتِ رِبَوِيٌّ». اهـ «قدورة» (ص١٨١) و«شرح البنّاني» (ص١٨١).

قوله: (يُنْتِجُ = بعضُ الحَيَوانِ ناطِقٌ) وإنّما لم يُنْتِجْ هذا الضّربُ مُوجَبةً كُلِّيَّةً لِجَوازِ كونِ الأَصْغَرِ أَعَمَّ مِن الأَكْبَرِ، أيْ وحِينَئِذٍ لا تَطَّرِدُ صِحّةُ النّتيجةِ: نحوُ: «كُلُّ إِنْسانٍ جِسْمٌ + وكُلُّ إنسانٍ ناطِقٌ أو حَيَوانٌ»، فلو جَعَلْنا النّتيجةَ كُلِّيّةً مُوجَبةً لَكانَتْ: «كُلُّ جِسْمٍ ناطِقٌ أو حَيَوانٌ»، وهي غيرُ صحيحةٍ». اهـ «صبّان على المَلَوِيِّ» (ص١٣٣).

قوله: (والكُبرى كُلِّيّةٌ) أيْ والصّغرى جُزْئِيّةٌ، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٨١): «اعْلَمْ: أنّ جَعْلَ هذا الضّربِ ثانيًا هي طريقةُ ابْنِ الحاجِبِ وجماعةٍ، ومنهم مَن جَعَلَ ثانيَ ضُرُوبِ هذا الشّكلِ مِن كُلِّيَّتَيْنِ والكبرى سالِبةٌ، وهي طريقةُ ابْنِ سِينا، وعليه دَرَجَ الكاتِبيُّ ومَتْبُوعُه، واخْتارَه الشّيخُ السَّنُوسيُّ في

الإنسانِ حيوانٌ» + «وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ».

٣ ـ «الضّربُ الثّالثُ»: مُوجبَتانِ والصّغرى كُلِّيَّةٌ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وبعضُ الإنسانِ ناطقٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»، فهذه الأضرُبُ الثّلاثةُ فيها النّتيجةُ مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ.

٤ ـ «الضّربُ الرّابعُ»: كلِّيّتانِ والكبرى سالبةٌ، والنّتيجةُ = سالبةٌ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «ولا شيءَ مِن الإنسانِ بحجرٍ» يُنْتِجُ =

«شرحِ مُخْتَصَرِه»، وقالَ بعضُ الفُضلاءِ: ما اعْتَبَرَه ابْنُ الحاجِبِ يُنْتِجُ الإيجابَ، وما اعْتَبَرَه غيرُه يُنْتِجُ السَّلْبَ، والإيجابُ أفضلُ، فتَبَيَّنَ بهذا أَرْجَحِيّةُ ما اعْتَمَدَه ابْنُ الحاجِبِ». اهـ

قوله: (كقولِنا: بعضُ الإنْسانِ إلخ) ونحوُ: «بعضُ البُرِّ مُقْتاتٌ + وكُلُّ بُرٍّ رِبَويٌّ» يُنْتِجُ كالأوّلِ = «بعضُ المُقْتاتِ رِبَويٌّ». اهـ «قدّورة» (ص١٨١)، ونحوُ: «بعضُ الفاعلِ مرفوعٌ + وكلُّ فاعِلٍ يُمْنَعُ حَذْفُه» يُنْتِجُ = «بعضُ المرفوعِ يُمْنَعُ حَذْفُه». اهـ «شرح البناني» (ص١٨١).

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتاتٌ + وبعضُ البُرِّ رِبَوِيٌّ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُقْتاتِ رِبَوِيٌّ». اهـ «شرح قدّورة» (ص١٨١)، وكقولِنا: «كلُّ عَرَضٍ صِفةٌ + وبعضُ العَرَضِ سَيّالٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ الصِّفةِ سَيّالٌ». اهـ «شرح البنانيّ» (ص١٨١).

قوله: (سالِبةٌ) أيْ سالِبةٌ جُزْئيّةٌ.

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتاتٌ + وكُلُّ بُرٍّ لا يُباعُ بجِنْسِه مُتفاضِلًا» يُنْتِجُ = «بعضُ المُقْتاتِ لا يُباعُ بجِنْسِه مُتَفاضِلًا». اهـ



«بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ».

٥ ـ «الضّربُ الخامسُ»: صغرى مُوجَبةٌ جزئيّةٌ + وكبرى سالبةٌ كُلِّيّةٌ: كقولِنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «ولا شيءَ مِن الإنسانِ بحجرٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ».

٦ ـ «الضّربُ السّادسُ»: مُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ صغرى + وسالبةٌ جُزْئيّةٌ كبرى: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وبعضُ الإنسانِ ليسَ بحجرٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ

«قدّورة» (ص١٨١)، وكقولِنا: «كُلُّ مُتَحَيِّزٍ موجودٌ + ولا شيءَ مِن المُتَحَيِّزِ بقديمٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الموجودِ ليسَ بقديمٍ». اهـ «شرح البنانيّ» (ص١٨١).

قوله: (يُنْتِجُ = بعضُ الحَجَرِ ليسَ بحَيَوانٍ) وإنّما لم يُنْتِجْ هذا الضّربُ كُلِّيّةً لِما ذُكِرَ ـ في نتيجةِ الضّربِ الأوّلِ ـ مِن جَوازِ كونِ الأَصْغَرِ أَعَمَّ مِن الأكبرِ، أيْ وحِينَئذٍ لا تَطَّرِدُ صِحّةُ النّتيجةِ: نحوُ: «كلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ + ولا شيءَ مِن الإِنْسانِ بفَرَسٍ»، فلو جَعَلْنا النّتيجةَ كُلِّيّةً سالِبةً لَكانَتْ: «لا شيءَ مِن الحَيَوانِ بفَرَسٍ»، وهي غيرُ صحيحةٍ. اهـ «صبّان على المَلَويِّ» (ص١٣٣).

قوله: (كقولِنا: بعضُ الإِنْسانِ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «بعضُ البُرِّ مُقْتاتٌ + وكلُّ بُرٍّ لا يُباعُ بجِنْسِه مُتَفاضِلًا» يُنْتِجُ = «بعضُ المُقْتاتِ لا يُباعُ بجِنْسِه». اهـ «قدّورة» (ص١٨١)، وكقولِنا: «بعضُ الصِّفاتِ قديمٌ + ولا شيءَ مِن الصِّفاتِ بقائِمٍ بنفسِه» يُنْتِجُ = «بعضُ القديمِ ليسَ بقائِمٍ بنفسِه». اهـ «شرح البناني» (ص١٨٢).

قوله: (كقولنا: كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتاتٌ + وبعضُ البُرِّ لا يُباعُ بجِنْسِه مُتَفاضِلًا» يُنْتِجُ = «بعضُ المُقْتاتِ لا يُباعُ بجِنْسِه مُتَفاضِلًا».

الحيوانِ ليسَ بحجرٍ»، فالنَّتيجةُ في هذه الأضرُبِ الثّلاثةِ سالبةٌ جُزْئيّةٌ.

فعُلِمَ أنّ هذا الشّكلَ لا يُنْتِجُ إلّا الجُزْئيّةَ مُوجَبةً في الثّلاثةِ الأُوَلِ، وسالِبةً في الثّلاثةِ بعدَها.

اهـ «قدّورة» (ص١٨٢)، وكقولنا: «كُلُّ حادِثٍ مُفْتَقِرٌ + وبعضُ الحادِثِ ليسَ بجِرْمٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ ليسَ بجِرْمٍ». اهـ «شرح البناني» (ص١٨٢).

تَنْبِيْهٌ: هذا التّرتيبُ الّذي ذَكَرَه الشّارحُ هو التّرتيبُ الّذي ذَكَرَه الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص١٨١ ـ ١٨٢)، وفي «شرح البَنّانيِّ» (ص١٨١) ترتيبُ ضُرُوبِ هذا الشّكلِ هكذا:

الضّربُ الأوّلُ: مُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ صغرى + ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ كبرى.

الضّربُ الثّاني: مُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ صغرى + وسالِبةٌ كُلِّيّةٌ كبرى، وهو الضّربُ الرّابع على ما ذَكَرَه الشّارحُ.

الضّربُ الثّالثُ: مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ صغرى + ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ كبرى، وهو الضّربُ الثّاني على ما ذَكَرَه الشّارحُ.

الضّربُ الرّابعُ: مُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ صغرى + ومُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ كبرى، وهو الضّربُ الثّالثُ على ما ذَكَرَه الشّارحُ.

الضّربُ الخامِسُ: مُوجَبةٌ جُزْئيّةٌ صغرى + وسالِبةٌ كُلِّيّةٌ كبرى.

الضّربُ السّادِسُ: مُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ صغرى + وسالِبةٌ جُزْئيّةٌ كبرى.

قالَ البنّانيُّ (ص١٨٢): «ووَجْهُ ترتيبِ هذه الأَضْرُبِ على ما ذَكَرْنا: أنّ الأوّلَ أَخصُّ الضّروبِ المُنْتِجةِ للإيجابِ، والثّاني أَخصُّ الضّروبِ المُنْتِجةِ

. . . .

لِلسَّلْبِ، والأَخَصُّ أَشْرَفُ مِن الأَعَمِّ، وقُدِّمَ الثّالِثُ على الرّابعِ لاِشْتِمالِه على كبرى الأوّلِ، والرّابعُ على ما بعدَه لاِشْتِمالِه على إيجابِ المُقَدِّمَتَيْنِ معًا، والخامِسُ على السّادِسِ لاِشْتِمالِه على كبرى الأوّلِ كالثّالِثِ». اهـ

فائِدةٌ: عَمِلَ بعضُهم جَدْوَلًا مُشْتَمِلًا على الضّروبِ السِّتّةَ عَشَرَ لِلشّكلِ الثّالِثِ مع التّمثيلِ لِكلِّ ضربٍ منها مُنْتِجٍ وغيرِ مُنْتِجٍ، وأنا عَمِلْتُ جَدْوَلًا مِثْلَه تتميمًا لِلفائِدةِ ومَيَّزْتُ المُنْتِجَ مِن غيرِه باللَّوْنِ، وهو هذا:

رقم الضروب	صور الضروب: المقدمة: الصغرى	صور الضروب: المقدمة: الكبرى	صور الضروب: النتيجة	أمثلة الضروب: المقدمة: الصغرى	أمثلة الضروب: المقدمة: الكبرى	أمثلة الضروب: النتيجة
[illegible]	كلية موجبة	كلية موجبة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	كلية موجبة	جزئية موجبة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	كلية موجبة	كلية سالبة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	كلية موجبة	جزئية سالبة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	جزئية موجبة	كلية موجبة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٦	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	بعض الإنسان حيوان	بعض الإنسان ناطق	عقيم
[illegible]	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة	بعض الإنسان حيوان	[illegible]	[illegible]
٨	جزئية موجبة	جزئية سالبة	عقيم	بعض الإنسان حيوان	بعض الإنسان ليس بحجر	عقيم
٩	كلية سالبة	كلية موجبة	عقيم	لا شيء من الإنسان بحجر	كل إنسان ناطق	عقيم
١٠	كلية سالبة	جزئية موجبة	عقيم	لا شيء من الإنسان بحجر	بعض الإنسان ناطق	عقيم
١١	كلية سالبة	كلية سالبة	عقيم	لا شيء من الإنسان بحجر	لا شيء من الإنسان بجماد	عقيم
١٢	كلية سالبة	جزئية سالبة	عقيم	لا شيء من الإنسان بحجر	بعض الإنسان ليس بجماد	عقيم
١٣	جزئية سالبة	كلية موجبة	عقيم	بعض الإنسان ليس بحجر	كل إنسان ناطق	عقيم
١٤	جزئية سالبة	جزئية موجبة	عقيم	بعض الإنسان ليس بحجر	بعض الإنسان ناطق	عقيم
١٥	جزئية سالبة	كلية سالبة	عقيم	بعض الإنسان ليس بحجر	لا شيء من الإنسان بجماد	عقيم
١٦	جزئية سالبة	جزئية سالبة	عقيم	بعض الإنسان ليس بحجر	بعض الإنسان ليس بجماد	عقيم

٤ ـ ويُشْتَرَطُ لِإنتاجِ «الشّكلِ الرّابعِ» شرطٌ واحدٌ، وهو: عَدَمُ اجْتِماعِ الخِسَّتَيْنِ إلّا في صورةٍ واحدةٍ، والمُرادُ بـ«الخِسَّتَيْنِ»: «السَّلبُ» و«الجُزئيَّةُ»، وعدمُ اجْتِماعِ الخِسَّتَيْنِ صادِقٌ بأربعةِ أَضْرُبٍ، ويُزادُ على ذلك الصّورةُ المُستثْناةُ، فالأضرُبُ المُنتِجةُ مِن هذا الشَّكلِ خمسةٌ:

فائدة

نَظَمَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» ضُرُوبَ الشّكلِ الثّالثِ ونَتائِجَها في ثلاثةِ أبياتٍ، فقالَ:

١ـ كُلٌّ ولا شيءَ ٢ـ ولا شيءَ فكُلْ	إِنْتاجُها مِنْ ثانِ الاَشْكالِ قُبِلْ
٣ـ بعضٌ ولا شيءَ ٤ـ وكُلٌّ قَبْلَهُ	بعضٌ بلَيْسَ مُنْتَفٍ أيضًا لَهُ

شرطُ الشّكلِ الرّابعِ

قوله: (ويُشْتَرَطُ لإِنْتاجِ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الخامِسِ.

قوله: (إلّا في صُورةٍ واحِدةٍ) وهي: ما كانَتْ صُغْراه مُوجَبةً جُزْئيّةً، وكُبْراه سالِبةً كُلِّيّةً، اجْتَمَعَ هُنا الجُزْئِيّةُ والسّالِبةُ وهُما الخِسّتانِ، ومع ذلك فهي مُنْتِجةٌ، ويُسْتَثْنَى أيضًا صورةٌ هي عكسُ هذه الصّورةِ، وهي: ما كانَتْ صُغراه مُوجَبةً جُزْئيّةً معَ كبرى مُوجَبةٍ كُلِّيّةٍ، هذه الصّورةُ لا تَجْتَمِعُ فيها الخِسّتانِ، ومع ذلك فهي غيرُ مُنْتِجةٍ، انْظُرْ: «ضَوابِط المعرفة» (ص٢٥٩).

قوله: (صادِقٌ بأربعةِ أَضْرُبٍ) وهي: ١ ـ كُلِّيّتانِ مُوجَبتانِ، ٢ ـ ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ صُغرى + مع سالبةٍ كُلِّيّةٍ كبرى، ٣ ـ ومُوجَبةٌ كُلِّيّةٌ صغرى + مع مُوجَبةٍ جُزْئيّةٍ كبرى، ٤ ـ كُلِّيّةٌ سالبةٌ صغرى + مع كُلِّيّةٍ مُوجَبةٍ كبرى.

قوله: (فالأَضْرُبُ المُنْتِجةُ مِن هذا الشّكلِ خمسةٌ) هذا على رأيِ المُتَقَدِّمين،



وعليه ابْنُ الحاجِبِ، فالسّاقِطُ إِحْدَى عشرةَ، فإِنّهم أَسْقَطُوا إِنْتاجَ ١ ـ الصّغرى السّالبةِ الجُزْئيّةِ مع الكبرى المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ، ٢ ـ والصّغرى المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ مع الكبرى السّالبةِ الجُزْئيّةِ، ٣ ـ والصّغرى السّالبةِ الكُلِّيّةِ مع الكبرى المُوجَبةِ الجُزْئيّةِ، أمّا **المُتأَخِّرُون** فالضّرُوبُ المُنْتِجةُ لهذا الشّكلِ ثَمانيةٌ، فالثّلاثةُ المذكورةُ عندَهم مُنْتِجةٌ لا عقيمةٌ، وعليه شارحُ «التّهذيبِ»، أفادَه العَطّارُ في «**حواشيه على شرحِ الخَبِيصيِّ**» (ص٢٤٤)، وبَيَّنَ فيها وَجْهَ عُقْمِ الثّلاثةِ المذكورةِ وجوابَ المُتَأَخِّرِين عنه، وجَرَى الشّيخُ حَسَن المَشّاطُ في «**الحُدُودِ البهيّةِ**» على ما ذَهَبَ إليه المُتأَخِّرُون، وعِبارةُ الباجُوريِّ في «**حَواشيه**» على المتن (ص١٤):

«**اعْلَمْ**: أنّ ما ذَكَرَه المُصَنِّفُ هو مذهبُ الأَقْدَمِين، وذَهَبَ بعضُ المُتَأَخِّرِين ـ وتَبِعَه كثيرُون ـ إلى أنّ شرطَ إِنْتاجِ هذا الشّكلِ: إِيجابُ مُقَدِّمَتَيْه مع كُلِّيّةِ الصّغرى أوِ اخْتِلافُهما بالكيفِ مع كُلِّيّةِ إِحْداهما، وبَنَوْا على ذلك: أنّ المُنْتِجَ مِن ضُرُوبِه ثمانيةٌ، وعليه:

فـ«**ـالضّربُ السّادِسُ**»: أن يكونَ مُرَكَّبًا مِن **سالبةٍ جُزْئيّةٍ صغرى + ومُوجَبةٍ كُلِّيّةٍ** كبرى: نحوُ: «**بعضُ الإِنْسانِ ليسَ بجَمادٍ + وكُلُّ ناطِقٍ إِنْسانٌ**»، ونَتِيجتُه = سالِبةٌ جُزْئيّةٌ، وهي في المثالِ المذكورِ: «**بعضُ الجَمادِ ليسَ بنَاطِقٍ**».

و«**الضّربُ السّابعُ**»: أن يكونَ مُرَكَّبًا مِن **مُوجَبةٍ كُلِّيّةٍ صغرى + وسالِبةٍ جُزْئيّةٍ** كبرى: نحوُ: «**كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ + وبعضُ الجَمادِ ليسَ بإِنْسانٍ**»، ونَتيجتُه = سالِبةٌ جُزْئيّةٌ، وهي في المِثالِ المذكورِ: «**بعضُ الحَيَوانِ ليسَ بجَمادٍ**».

١ ـ «الضّربُ الأوّلُ»: كُلِّيتانِ موجَبتانِ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» +

و«الضّربُ الثّامِنُ»: أن يكونَ مُرَكَّبًا مِن سالِبةٍ كُلِّيَّةٍ صغرى + ومُوجَبةٍ جُزْئيّةٍ كبرى: نحوُ: «لا شيءَ مِن الحَيَوانِ بجَمادٍ + وبعضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ»، ونَتيجتُه = سالِبةٌ جُزْئيّةٌ، وهي في المثالِ المذكورِ: «بعضُ الجَمادِ ليسَ بإنْسانٍ».

ويُشْتَرَطُ لإنْتاجِ هذه الأَضْرُبِ الثّلاثةِ زِيادةً على ما مَرَّ شُرُوطٌ تُطْلَبُ مِن المُطَوَّلاتِ». اهـ

فائدة: هذانِ جَدْوَلانِ لِضُرُوبِ هذا الشّكلِ المُنْتِجةِ والعقيمةِ، والثّاني خاصٌّ بالمُنْتِجِ أَخَذْناهما مِن «ضَوابِطِ المَعْرِفةِ» لِلشّيخِ عبدِ الرّحمن حبنكة الميداني (ص٢٦٠):

صعذى / قبرى	م ك	م ج	س ك	س ج
م ك	[illegible]	[illegible]	[illegible]	ظفهل
م ج	ظفهل	ظفهل	س ج	ظفهل
س ك	س ك	ظفهل	ظفهل	ظفهل
س ج	ظفهل	ظفهل	ظفهل	ظفهل

ض	صعذى	قبرى	نتيجة
١	م ك	م ك	م ج
٢	م ك	م ج	م ج
٣	م ك	س ك	س ج
٤	س ك	م ك	س ك
٥	م ج	س ك	س ج

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ عِبادةٍ مُفْتَقِرةٌ إلى نيّةٍ + وكُلُّ وُضُوءٍ عِبادةٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ إلى النّيّةِ وُضُوءٌ». اهـ «قدورة» (ص١٨٣)، وكقولِنا: «كُلُّ مُمْكِنٍ مُفْتَقِرٌ + وكُلُّ حادِثٍ مُمْكِنٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ حادِثٌ». اهـ «شرح البنّاني» (ص١٨٤).

«وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ».

٢ ـ «الضّربُ الثّاني»: موجَبتانِ والصّغرى كلّيّةٌ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وبعضُ النّاطقِ إنسانٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»، فالنّتيجةُ في هذين الضّربَيْنِ = موجبةٌ جزئيّةٌ.

٣ ـ «الضّربُ الثّالثُ»: كلّيّتانِ والكبرى موجبةٌ: كقولِنا: «لا شيءَ مِن

قوله: (يُنْتِجُ: بعضُ الحَيَوانِ ناطِقٌ) وإنّما لم تكنِ النّتيجةُ كُلّيّةً في هذا الضّربِ لِفَقْدِ شرطِ كُلّيّتِها، وهو كونُ أَصْغَرِ المطلوبِ عامَّ الوَضْعِ لِلأَوْسَطِ في الصّغرى أو عَكْسُها، والأصغرُ هُنا محمولٌ لا موضوعٌ، والعكسُ جُزْئِيٌّ؛ لِأنّ القضيّةَ المُوجَبةَ لا تَنْعَكِسُ كنفسِها، وأيضًا فلِعَدَمِ لُزُومِ صِدْقِها مع كُلِّ مادّةٍ كالمثالِ المذكورِ؛ فإنّه يَصْدُقُ معَ كذبِ النّتيجةِ لو كانتْ كُلّيّةً، وكذا قولُنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ + وكُلُّ ناطِقٍ إنسانٌ»، فلو أَنْتَجَ الكُلّيّةَ ـ بأن يُقالَ: «كُلُّ حَيَوانٍ ناطِقٌ» ـ كانَتْ كاذِبةً. اهـ «قدّورة» (ص١٨٤).

قوله: (مُوجَبَتانِ) أيِ الصّغْرَى والكُبْرى مُوجَبَتانِ (والصّغرى كُلّيّةٌ) أيْ والكبرى جُزْئِيّةٌ.

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ عِبادةٍ مُفْتَقِرةٌ إلى النِّيّةِ + وبعضُ الوُضُوءِ عِبادةٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ إلى النّيّةِ وُضُوءٌ». اهـ «قدورة» (ص١٨٤)، وكقولِنا: «كلُّ مُمْكِنٍ مُفْتَقِرٌ + وبعضُ الموجودِ مُمْكِنٌ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ موجودٌ». اهـ «شرح البنانيّ» (ص١٨٤).

قوله: (كُلّيّتانِ) أيِ الصّغرى والكبرى كُلّيّتانِ (والكُبْرى مُوجَبةٌ) أيْ والصّغرى سالِبةٌ.

الإنسانِ بحجرٍ» + «وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن الحجرِ ناطقٌ».

٤ ـ «الضّربُ الرّابعُ»: كلّيّتانِ والكبرى سالبةٌ: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «ولا شيءَ منَ الحجرِ بإنسانٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ».

٥ ـ «الضّربُ الخامسُ»: موجبةٌ جزئيّةٌ صغرى + وسالبةٌ كلّيّةٌ كبرى ـ كما ذَكَرَ المُصنِّفُ ـ: كقولِنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «وليسَ مِن

قوله: (كقولِنا: لا شيءَ مِن الإنْسانِ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ عِبادةٍ لا تَسْتَغْنِي عنِ النّيّةِ + وكُلُّ وُضُوءٍ عِبادةٌ» يُنْتِجُ = «كُلُّ مُسْتَغْنٍ عنِ النّيّةِ ليسَ بوُضُوءٍ». اهـ «قدّورة» (ص١٨٤)، وكقولِنا: «لا شيءَ مِن المُمْكِنِ بقديمٍ + وكلُّ فانٍ مُمْكِنٌ» يُنْتِجُ = «لا شيءَ مِن القديمِ بِفانٍ». اهـ «شرح البنانيّ» (ص١٨٤).

قوله: (كُلّيّتانِ) أيِ الصّغرى والكبرى كُلّيّتانِ (والكبرى سالِبةٌ) أيْ والصُّغرى مُوجَبةٌ.

قوله: (كقولِنا: كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «كُلُّ مُباحٍ مُسْتَغْنٍ عنِ النّيّةِ + وكُلُّ وُضُوءٍ ليس بمُباحٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُسْتَغْنِي ليسَ بوُضُوءٍ». اهـ «قدّورة» (ص١٨٤)، وكقولِنا: «كُلُّ فانٍ مُمْكِنٌ + ولا شيءَ مِن القَديمِ بفانٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُمْكِنِ ليسَ بقَديمٍ». اهـ «شرح البنانيّ» (ص١٨٤).

قوله: (بعضُ الحَيَوانِ ليسَ بحَجَرٍ) وإنّما لم تكنِ النّتيجةُ كُلّيّةً لأنه يَصْدُقُ: «كلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ + ولا شيءَ مِن الفَرَسِ بإِنْسانٍ» مع أنّ النّتيجةَ تَكْذِبُ سالِبةً كُلّيّةً، وتَصْدُقُ جُزْئيّةً. اهـ «قدّورة» (ص١٨٤).

قوله: (كقولِنا: بعضُ الإِنسانِ حَيَوانٌ إلخ) وكقولِنا: «بعضُ المُباحِ مُسْتَغْنٍ

الحجرِ بإنسانٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ».

فعُلِمَ أنّ النّتيجةَ في الضّربَيْنِ الأوّلينِ: الإيجابُ الجزئِيُّ، وفي الأخيرَيْنِ: السّلبُ الجُزئِيُّ، وفي الثّالِثِ: السّلبُ الكُلِّيُّ.

عنِ النِّيّةِ + وكُلُّ وُضُوءٍ ليسَ بمُباحٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ المُسْتَغْنِي ليسَ بوُضُوءٍ». اهـ «قدّورة» (ص١٨٤)، وكقولِنا: «بعضُ الموجودِ حادِثٌ + ولا شيءَ مِن المُمْتَنِعِ بموجودٍ» يُنْتِجُ = «بعضُ الحادِثِ ليسَ بمُمْتَنِعٍ». اهـ «شرح البناني» (ص١٨٤).

قوله: (فعُلِمَ أنّ النّتيجةَ) في بعضِ النُّسَخِ المطبوعةِ: «وأنّ النّتيجةَ»، وفي بعضِها: «أنّ النّتيجةَ»، والصّوابُ ما أَثْبَتْناه هُنا مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

فائدةٌ

نَظَمَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» ضُرُوبَ الشّكلِ الرّابعِ ونَتائِجَها في أربعةِ أبياتٍ، فقالَ:

فإنْ تُرِدْ إنْتاجَ ضَرْبِهِ الأوَلْ	يُنْتِجُ غيرُ ليسَ بعضٌ بعدَ كُلْ
كُلٌّ تَلي لا شيءَ مِنْ ثانِيهِ	لا شيءَ بعدَ البعضِ مِن تالِيهِ
إنْتاجُهُ بَعْضانِ مُثْبَتانِ	وآخَرانِ فِيهِ مَنْفِيّانِ
واحِدةٌ لا شيءَ والباقِي عَقِيمْ	ومُنْتِجِيهِ بالمِثالِ يَسْتَقِيمْ

فائِدةٌ: عَمِلَ بعضُهم جَدْوَلًا مُشْتَمِلًا على الضّروبِ السِّتّةَ عَشَرَ لِلشّكلِ الرّابعِ معَ التّمثيلِ لِكُلِّ ضَرْبٍ منها مُنْتِجٍ وغيرِ مُنْتِجٍ، وأنا عَمِلْتُ جَدْوَلًا مِثْلَه تتميمًا لِلفائِدةِ ومَيَّزْتُ المُنْتِجَ مِن غيرِه باللّونِ، وهو هذا:

ودليلُ إِنْتاجِ «الشّكلِ الثّاني» خصوصَ السّلبِ، وإِنتاجِ «الثّالثِ»

رقم الضروب	صور الضروب: المقدمة: الصغرى	صور الضروب: المقدمة: الكبرى	صور الضروب: النتيجة	أمثلة الضروب: المقدمة: الصغرى	أمثلة الضروب: المقدمة: الكبرى	أمثلة الضروب: النتيجة
[illegible]	كلية موجبة	[illegible]	[illegible]	كل إنسان حيوان	[illegible]	[illegible]
[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	
[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]
٤		جزئية سالبة			بعض الحجر ليس بحيوان	
٥	جزئية موجبة	كلية موجبة	عقيم	بعض الإنسان حيوان	كل ناطق إنسان	عقيم
٦		جزئية موجبة			بعض الناطق إنسان	
[illegible]		[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]
٨		جزئية سالبة	عقيم		بعض الحجر ليس بحيوان	عقيم
[illegible]	كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة	لا شيء من الإنسان بحجر	كل ناطق إنسان	لا شيء من الحجر بناطق
١٠		جزئية موجبة	عقيم		بعض الناطق إنسان	عقيم
١١		كلية سالبة			لا شيء من الجماد بإنسان	
١٢		جزئية سالبة			بعض الجماد ليس بإنسان	
١٣	جزئية سالبة	كلية موجبة		بعض الحيوان ليس بإنسان	كل ناطق إنسان	
١٤		جزئية موجبة			بعض الناطق إنسان	
١٥		كلية سالبة			لا شيء من الجماد بإنسان	
١٦		جزئية سالبة			بعض الجماد ليس بإنسان	

قوله: (ودليلُ إِنْتاجِ الشّكلِ الثّاني خصوصَ السَّلْبِ) في النّسخِ المطبوعةِ: «خُصُوصَ السَّلْبِ الجُزْئيِّ»، وهو غَلَطٌ، والصّوابُ ما أَثْبَتْناه هُنا مِن بعضِ النّسخِ المخطوطةِ (مخطوط السّعودية ص٣٧)؛ لأنّ نَتائِجَ الشّكلِ الثّاني بعضُها السَّلْبُ الجُزْئيُّ، وبعضُها السَّلْبُ الكُلِّيُّ، لا خصوصُ السَّلْبِ الجُزْئيِّ.

خصوصَ الجزئيّةِ، وإنتاجِ «الرّابعِ» ما تَقَدَّمَ في المُطَوَّلاتِ.

* * *

قوله: (إِنْتاجِ الشّكلِ الثّاني خُصُوصَ السَّلْبِ) وقولُه: (إِنْتاجِ الثّالِثِ خُصُوصَ الجُزْئيّةِ) وفي هذا المعنى قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» (ص٧٨):

إِنْتـاجُ ثـانِي الشَّـكْلِ سَـلْبٌ أَبَـدَا   وثالِـثُ الأَشْـكالِ بـالجُزْءِ ارْتَـدَى

قوله: (ما تَقَدَّمَ) وقد عَرَفْتَه قريبًا (في المُطَوَّلاتِ) كـ«الشَّمْسيّةِ»، فلْتُطْلَبْ منها.



٢٣ ـ ثُمّ قالَ:

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ ... كَالثَّانِ، ثُمَّ ثَالِثٍ فَسِتَّةُ

وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

٢٣ ـ أقولُ:

هذا نَتِيجةُ ما تَقَدَّمَ مِن الشُّرُوطِ، وهو ظاهرٌ غَنِيٌّ عنِ الشّرحِ، غيرَ أنّ المُصنِّفَ لم يُبَيِّنْ ما تَرَكَّبَ منه هذه الضّرُوبُ المُنتِجةُ مِن الأشكالِ الأربعةِ، وقد بَيَّنْتُها في الشَّرْحِ، وقد كُنْتُ نَظَمْتُ ذلك في أبياتٍ، فلْنَذْكُرْها هُنا؛ لِتَسْهُلَ الإحاطةُ بحِفْظِها، وهي هذه:

وَمُنْتِجٌ مِنْ أَوَّلِ الأَشْكَالِ ... أَرْبَعَةٌ، خُذْهَا عَلَى التَّوَالِي

---

٢٣ ـ أقوالُ الأبيات

(فمُنْتجٌ لِأوّلٍ) أيْ فالمُنْتِجُ لِلشّكلِ الأوّلِ (أربعةٌ كالثّاني) أيْ وهو كالثّاني، فيكونُ مُنْتِجُه أربعةً، وعقيمُ كلٍّ منهما اثْنيْ عَشَرَ (ثُمّ ثَالِثٍ فـ) ـمُنْتِجُه (سِتّةٌ) وعقيمُه عَشَرَةٌ. اهـ «قويسني» (ص٣٨)، وعِبارةُ الباجُوريِّ (ص١٥):

قوله: (فمُنْتِجٌ إلخ) الفاءُ لِلسَّبَبيّةِ؛ لِأنّ ما تَقَدَّمَ سببٌ لِما سيَذْكُرُه، وجملةُ المُنْتِجِ تسعةَ عَشَرَ على ما جَرَى عليه النّاظِمُ مِن أنّ المُنْتِجَ مِن الشّكلِ الرّابعِ خمسةٌ، وأمّا على ما ذَهَبَ إليه بعضُ المُتأخِّرِين فاثْنانِ وعِشْرُون، قولُه: «لِأوّلٍ» اللّامُ بمعنَى «مِن» وهو على تقديرِ مُضافٍ، والأصلُ: «مِن ضَرْبٍ أوّلٍ»، قولُه: «كالثّانِ» أيْ في أنّ المُنْتِجةَ الأَرْبعةَ، قولُه: «ثُمّ ثالِثٍ» يَحْتَمِلُ أنّ «ثُمّ» لِلتّرتيبِ في الذِّكْرِ، ويَحْتَمِلُ أنّها لِلتّرتيبِ في الرُّتْبةِ». اهـ

(و) شَكْلٌ (رابعٌ بخَمْسةٍ قد أَنْتَجا) أيْ أَنْتَجَ خمسةً، فعقيمُه أحدَ عَشَرَ

١ـ كُلٌّ + فَكُلٌّ مُنْتِجٌ = كُـلًّا ، ٢ـ وَإِنْ يَلِيـهِ + لَا شَـيْءَ = فَـلَا شَـيْءَ قَمِـنْ
٣ـ بَعْضٌ + فَكُلٌّ نَتْجُهُ = بَعْـضٌ ، ٤ـ وَمَا بَعْـضٌ + فَلَا يُنْتِجُ = لَـيْسَ ، فَاعْلَمَـا

(وغيرُ ما ذَكَرْتُه) مِن الضّرُوبِ الّتي لم تَسْتَوْفِ شُرُوطَ الإِنْتاجِ (لَنْ يُنْتِجا) أيْ بل هو عقيمٌ. اهـ «قويسني» (ص٣٨).

٢٣ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (ومُنْتِجٌ): مبتدأٌ (مِن أوّلِ الأَشْكالِ) أي: المُنْتِجُ مِن الشّكلِ الأوّلِ (أربعةٌ): خبرٌ (خُذْها) أيِ الأربعةَ (على التَّوالِي) أيْ على التَّتابُعِ في الأبياتِ التّاليةِ.

قوله: (كُلٌّ فكُلٌّ مُنْتِجٌ كُلًّا) يعني: المُوجَبةُ الكُلِّيَّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الكُلِّيَّةُ في الكبرى تُنْتِجُ = **المُوجَبةَ الكُلِّيَّةَ**، هذا هو **الضّربُ الأوّلُ مِن الشّكلِ الأوّلِ**.

وقوله: (وإِنْ يَلِيه) أيْ وإِن يلي كُلًّا (لا شيءَ) فاعِلُ «يَلي» قُصِدَ به لفظُه (فلا شَيْءَ) يعني: المُوجَبةُ الكُلِّيَّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلِّيَّةُ في الكبرى تُنْتِجُ = السّالِبةَ الكُلِّيَّةَ، هذا هو **الضّربُ الثّاني مِن الشّكلِ الأوّلِ**.

وقولُه: (قَمِنْ) تَتمّةُ البَيْتِ، وهو فعلٌ ماضٍ بمعنى: جَدُرَ، والضّميرُ فيه عائِدٌ إلى «لا شيءَ» أيْ: جَدُرَ «لا شيء» بأن تكونَ هي النّتيجةَ.

قوله: (بعضٌ فكُلٌّ نَتْجُه) أيْ نَتِيجَتُه (بعضٌ) يعني: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الكُلِّيَّةُ في الكبرى تُنْتِجُ = المُوجَبةَ الجُزْئيّةَ، **وهو الضّربُ الثّالِثُ مِن الشّكلِ الأوّلِ**.

وقوله: (وما): مبتدأٌ أي: قَضِيّةٌ هي (بعضٌ فـ)قَضِيّةٌ هي (لا) شيءَ، يعني: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلِّيَّةُ في الكُبْرَى (يُنْتِجُ ليسَ) أيْ يُنْتِجُ = السّالِبةَ الجُزْئيّةَ، **وهو الضّربُ الرّابعُ مِن الشّكلِ الأوّلِ**.

وقوله: (فاعْلَما) تَتِمّةُ البَيْتِ.

وَالثَّـانِ أَيْضًـا أَرْبَـعٌ: ١ـ كُـلٌّ + فَـلَا ٢ـ وَعَكْسُـهُ نَتْجُهُمَـا = لَا ، فَـاعْقِلَا
٣ـ بَعْضٌ+فَلَا ٤ـ وَلَـيْسَ + كُلٌّ لَهُمَـا = لَـيْسَ نَتِيجَـةٌ ، فَكُـنْ مُسْـتَفْهِمَا
وَثَالِثٌ سِتٌّ ، وَهِيَ: ١ـ كُـلٌّ + فَكُـلٌّ ٢ـبَعْضٌ+ فَكُلٌّ ٣ـعَكْسُهُ=بَعْضٌ فَقُلْ

قوله: (والثّانِ) أيْ والشّكلُ الثّاني (أيضًا) أيْ كالشّكلِ الأوّلِ (أربعٌ) أيِ المُنْتِجُ مِن الشّكلِ الثّاني أربعةُ ضُرُوبٍ، وهي:

الضّربُ الأوّلُ أشارَ إليه بقوله: (**كُلٌّ فلا**) يعني: المُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلِّيّةُ في الكُبْرَى.

والضّربُ الثّاني أشارَ إليه بقوله: (**وعكسُه**) يعني: السّالِبةُ الكُلِّيّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الكُبْرَى.

وأشارَ إلى النّتيجةِ في الضّربَيْنِ بقولِه: (**نَتْجُهُما: لا**) شيءَ، يعني: أنّ النّتيجةَ في هذين الضّربين هي: السّالِبةُ الكُلِّيّةُ.

وقولُه: (**فاعْقِلا**) تَتِمّةُ البيتِ، أي: فاعْرِفْ.

قوله: (**بعضٌ فلا**) يعني: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلِّيّةُ في الكُبرى، وهو **الضّربُ الثّالِثُ مِن الشّكلِ الثّاني** (**وليسَ كلٌّ**) يعني: السّالِبةُ الجُزْئيّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الكبرى، وهو **الضّربُ الرّابعُ مِن الشّكلِ الثّاني**.

وأشارَ إلى النّتيجةِ في الضّربَيْنِ بقوله: (**لهما ليسَ نَتِيجةٌ**) يعني: أنّ النّتيجةُ لهذين الضّربَيْنِ الثّالِثِ والرّابعِ هي: السّالِبةُ الجُزْئيّةُ.

وقوله: (**فكُنْ مُستَفهِمًا**) تَتِمّةُ البَيْتِ.

قوله: (**وثالِثٌ سِتٌّ**) أيِ المُنْتِجُ مِن الشّكلِ الثّالِثِ سِتّةُ ضُرُوبٍ، وهي:

الضّربُ الأوّلُ أشارَ إليه بقوله: (**كُلٌّ فكُلٌّ**) يعني: المُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في

٤ـ كُلٌّ + فَلَا ، ٥ـ بَعْضٌ + فَلَا ، ٦ـ كُلٌّ قُفِي + بِلَيْسَ ، فِيهَا النَّتْجُ = لَيْسَ فَاقْتَفِ

الصغرى + والمُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الكبرى.

والضّربُ الثّاني أشارَ إليه بقوله: (**بعضٌ فكُلٌّ**) يعني: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الكبرى.

والضّربُ الثّالِثُ أشارَ إليه بقوله: (**وعَكْسُهُ**) يعني: المُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الصغرى + والمُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الكبرى.

وأشارَ إلى النّتيجةِ في هذه الضُّرُوبِ بقوله: (**بعضٌ**) يعني: أنّ النّتيجةَ لهذه الضُّرُوبِ الثّلاثةِ هي: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ.

وقوله: (**فقُلْ**) تَتِمّةُ البَيْتِ.

قوله: (**كُلٌّ فلا**) يعني: المُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلِّيّةُ في الكبرى، وهو **الضّربُ الرّابعُ مِن الشّكلِ الثّالِثِ**.

وقوله: (**بعضٌ فلا**) يعني: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلِّيّةُ في الكبرى، وهو **الضّربُ الخامِسُ مِن الشّكلِ الثّالِثِ**.

وقوله: (**كُلٌّ قُفِي**) أيْ أُتبِعَ (**بلَيْسَ**) يعني: المُوجَبةُ الكُلِّيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الجُزْئيّةُ في الكبرى، **وهو الضّربُ السّادِسُ مِن الشّكلِ الثّالِثِ**.

وأشارَ إلى النّتيجةِ لهذه الضُّرُوبِ كُلِّها بقوله: (**فيها**) أي في تلك الضّرُوبِ الثّلاثةِ (**النَّتْجُ**) أيِ النّتيجةُ (**لَيْسَ**) يعني: أنّ النّتيجةَ لهذه الضُّرُوبِ الثّلاثةِ هي: السّالِبةُ الجُزْئيّةُ.

وقوله: (**فاقْتَفِ**) تَتِمّةُ البيتِ، أيْ: فاقْتَدِ واتَّبِعْ.



وَرَابِعٌ خَمْسٌ، وَهِيَ: ١ـ كُلٌّ + فَكُلْ ٢ـ كُلٌّ + فَبَعْضٌ = بَعْضُ نَتْجٍ، لَا تَحُلْ

٣ـ لَا + كُلٌّ = لَا ٤ـ وَالْعَكْسُ = لَيْسَ ٥ـ بَعْضُ + لَا يُنْتِجُ = لَيْسَ، فَافْهَمَنْ وَحَصِّلَا

وقدِ اقْتَصَرْتُ في بعضِ الأبياتِ على «لَا» مِن «لَا شيءَ»، و«ليسَ»

قوله: (ورابعٌ خَمْسٌ) أيِ المُنْتِجُ مِن الشّكلِ الرّابعِ خمسةُ ضُرُوبٍ، وهي:

الضّربُ الأوّلُ أشارَ إليه بقوله: (كُلٌّ فكُلٌّ) يعني: المُوجبةُ الكُلّيّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الكُلّيّةُ في الكبرى.

والضّربُ الثّاني أشارَ إليه بقوله: (كُلٌّ فبعضٌ) يعني: المُوجَبةُ الكُلّيّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الكُبْرَى.

وأشارَ إلى النّتيجةِ في الضّربين بقوله: (بَعْضٌ نَتْجٌ) يعني: أنّ النّتيجةَ في هذين الضّربين هي: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ.

وقوله: (لا تَحُلْ) تَتِمّةُ البيتِ، وهو فعلُ نهيٍ مِن «حالَ الشيءُ»: إذا اعْوَجَّ بعدَ اسْتِواءٍ.

قوله: (لا كُلٌّ لا) يعني: السّالِبةُ الكُلّيّةُ في الصّغرى + والمُوجَبةُ الكُلّيّةُ في الكبرى، والنّتيجةُ: السّالبةُ الكُلّيّةُ، **وهو الضّربُ الثّالثُ مِن الشّكلِ الرّابعِ**.

قوله: (والعَكْسُ) يعني: عكسَ هذا الضّربِ، وهو: المُوجَبةُ الكُلّيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلّيّةُ في الكبرى، **وهو الضّربُ الرّابعُ مِن الشّكلِ الرّابعِ**، والنّتيجةُ لهذا الضّربِ: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ كما أشارَ إليه بقوله: (ليسَ).

والضّربُ الخامِسُ أشارَ إليه بقوله: (بعضٌ لا يُنْتِجُ ليسَ) يعني: المُوجَبةُ الجُزْئيّةُ في الصّغرى + والسّالِبةُ الكُلّيّةُ في الكبرى، والنّتيجةُ: السّالِبةُ الجُزْئيّةُ.

وقوله: (فافْهَمَنْ) هذه الأبْياتِ (وحَصِّلَا) هذه الضّروبَ المُنْتِجةَ مِن الأَشْكالِ الأربعةِ، وهو تَتِمّةُ البيتِ.

مِن «ليسَ بعضُ»، وأَشَرْتُ لِلمُوجَبةِ الكليَّةِ بـ«كُلٍّ»، ولِلجزئيّةِ بـ«بعضٍ»، ومَن فَهِمَ ما قَدَّمْتُه في الشّرحِ فَهِمَ معنَى هذه الأبْياتِ.

وبِفَهْمِكَ الضُّروبَ المُنتِجةَ مِن الأشكالِ الأربعةِ تَفْهَمُ أنّ ما عداها مِن الضُّروبِ الّتي تُتَصَوَّرُ في كلِّ شكلٍ عقيمٌ، وقد وَضَعُوا لِذلك جَدْوَلًا في المُطوَّلاتِ يُعْرَفُ منه العَقيمُ مِن غيرِه،

قوله: (عقيمٌ) خبرُ قوله: «أنّ ما عداها».

قوله: (وقد وَضَعُوا) أيِ المُؤلِّفون مِن المَناطِقةِ (لذلك) لِضُرُوبِ الأشكالِ (جَدْوَلًا يُعْرَفُ منه العقيمُ مِن غيره) ولْنَنْقُلْ هُنا جَدْوَلًا لِلشّيخِ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص١٨٦) تتميمًا لِلفائِدةِ وإن قالَ البنّانيُّ في «شرحِه» (ص١٨٥) أنّ ذلك قليلُ الجَدْوَى حيثُ قالَ: «وقد جرَتْ عادةُ كثيرٍ مِن الشُّرّاحِ بوَضْعِ جَداوِلَ هُنا تَتَضَمَّنُ جميعَ الضّروبِ المُنْتِجِ منها والعقيمِ مُمَثِّلين لها بالأَحْرُفِ على عادتِهم، وقد تَرَكْتُ ذلك؛ لِقِلّةِ جَدْواه، معَ ما في تلك الأَحْرُفِ مِن التّخليطِ». اهـ

قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة:

«فجَمِيعُ ما اشْتَمَلَ عليه الأشكالُ الأربعةُ مِن الضُّرُوبِ مُنْتِجِها وعقيمِها أربعةٌ وسِتُّون ضَرْبًا؛ لِأنّ كُلَّ شكلٍ يُتَصَوَّرُ فيه سِتّةَ عَشَرَ ضربًا كما تَقَدَّمَ، والأشكالُ أربعةٌ، فهي مِن ضَرْبِ أربعةٍ في سِتّةَ عَشَرَ بأربعةٍ وسِتِّين ضربًا، ولْنَضَعْ لِكُلِّ شكلٍ جَدْوَلًا مُشْتَمِلًا على جميعِ ضُرُوبِه، ونَعْرِضُ عليه شُرُوطَها المُتَقَدِّمةَ حتّى يَظْهَرَ لك بالمُشاهَدةِ المُنْتِجُ منها والعقيمُ، ونَجْعَلْ على الضّربِ المُنْتِجِ حرفَ التّاءِ هكذا «ت» علامةً على إنْتاجِه، وعلى العقيمِ حرفَ العَيْنِ هكذا «ع» علامةً على عُقْمِه، وهذه صورةُ ذلك:



ضروب الشكل الأول	ضروب الشكل الثاني
[illegible]	كل ج ب + وكل أ ب = ع
[illegible]	(١) كل ج ب + ولا شيء من أ ب = ت
كل ج ب + وبعض ب أ = ع	كل ج ب + وبعض أ ب = ع
كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع	كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع
لا شيء من ج ب + وكل ب أ = ع	(١) لا شيء من ج ب + وكل أ ب = ت
لا شيء من ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	لا شيء من ج ب + ولا شيء من أ ب = ع
لا شيء من ج ب + وبعض ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وبعض أ ب = ع
لا شيء من ج ب + وليس بعض ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وليس بعض أ ب = ع
[illegible]	بعض ج ب + وكل أ ب = ع
[illegible]	[illegible] + ولا شيء من أ ب = [illegible]
بعض ج ب + وبعض ب أ = ع	بعض ج ب + وبعض أ ب = ع
بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع	بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وكل ب أ = ع	[illegible]
ليس بعض ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	ليس بعض ج ب + ولا شيء من أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وبعض ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وبعض أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع

واللَّبيبُ يَقْدِرُ على استِخراجِ ذلك الجَدْوَلِ مِن فَهْمِه ما تَقَدَّمَ، واللهُ أعلمُ.

ضروب الشكل الثالث	ضروب الشكل الرابع
(١) كل ج ب + وكل ب أ = [illegible]	[illegible]
(٢) كل ج ب + ولا شيء من ب أ [illegible]	[illegible]
(٣) كل ج ب + وبعض ب أ = [illegible]	[illegible]
(٤) كل ج ب + وليس بعض ب أ [illegible]	كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع
لا شيء من ج ب + وكل ب أ = ع	[illegible]
لا شيء من ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	لا شيء من ج ب + ولا شيء من أ ب = ع
لا شيء من ج ب + وبعض ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وبعض أ ب = ع
لا شيء من ج ب + وليس بعض ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وليس بعض أ ب = ع
(٥) بعض ج ب + وكل [illegible]	بعض ج ب + وكل أ ب = ع
بعض ج ب + ولا شيء [illegible]	[illegible]
بعض ج ب + وبعض ب أ = ع	بعض ج ب + وبعض أ ب = ع
بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع	بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وكل ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وكل أ ب = ع
ليس بعض ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	ليس بعض ج ب + ولا شيء من أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وبعض ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وبعض أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع

قوله: (واللّبيبُ): العاقِلُ الحاذِقُ الفَطِنُ، و«اللُّبُّ»: العَقْلُ.

٢٤ ـ ثُمَّ قالَ:

وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ هكَذَا زُكِنْ
وَهذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

٢٤ ـ أقوالُ الأبياتِ

لمّا كانَ حالُ النّتيجةِ يَخْتَلِفُ بالكَمِّ والكَيْفِ أشارَ النّاظِمُ إلى ضابِطٍ يُعْرَفُ به حالُها فقالَ: (وتَتْبَعُ النّتيجةُ الأَخَسَّ مِن تلك المُقَدِّماتِ إلخ). اهـ «شرح البناني» (ص١٨٧).

٩٦ ـ (وتَتْبَعُ النّتيجةُ) أيْ في جميعِ الأشكالِ الاقْتِرانيّةِ (الأَخَسَّ) أيِ الخسيسَ، فأفعلُ التّفضيلِ ليسَ على بابِه (مِن تلك المُقَدِّماتِ) أيْ مِن مُقَدِّمَتَيِ القِياس، وإِطْلاقُ «المُقدِّماتِ» على «المُقَدِّمَتَيْنِ» مِن بابِ إِطْلاقِ الجمعِ على المُثَنّى (هكذا زُكِنْ) بالبِناءِ للمفعولِ، أيْ: عُلِمَ.

٩٧ ـ (وهذه الأشكالُ) الأربعةُ (بالحَمْلِيِّ) أيْ بالقِياسِ الحَمْليِّ (مُخْتَصّةٌ، وليسَ) ما ذُكِرَ ـ وهو الأشكالُ ـ كائِنًا (بالشَّرْطِيِّ) أيْ بالقياسِ الشّرطيِّ، قالَ الباجُوريُّ (ص٣٥): «الباءُ في قوله: «بالحَمْليِّ» داخِلةٌ على المقصورِ عليه، فالمَعْنَى: أنّ الأشكالَ الأربعةَ المذكورةَ مقصورةٌ على الحَمْليِّ ولا تَتعدّاه إلى الشّرطيِّ. اهـ «باجوري» (ص٣٥)، وقالَ الصَّبّانُ (ص١٣٩): «هذا البيتُ تصريحٌ بما عُلِمَ مِن قوله: «واخْتَصَّ بالحمليّة»؛ لأنّ الجنسَ إذا اخْتَصَّ بشيءٍ اخْتَصَّتْ به أنواعُه». اهـ وهذه طريقةٌ لِلنّاظِمِ، قالَ القُوَيْسنيُّ (ص٣٩): «وهي ضعيفةٌ»، والرّاجحُ كما يأتي في الشّرحِ: أنها لا تَخْتَصُّ بالحَمْليِّ، بل تكونُ في الشّرطيِّ أيضًا.

وَالْحَــذْفُ فِـي بَعْـضِ الْـمُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَــةِ لِعِلْــمٍ آتِ
وَتَنْتَــهِي إِلَــى ضَــرُورَةٍ لِمَــا مِــنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُــلٍ قَــدْ لَزِمَــا

٢٤ ـ أقولُ:

«الخِسَّةُ»: ١ ـ «السّلبُ» ٢ ـ و«الجُزْئيّةُ»، و«الشّرفُ»: ١ ـ «الإيجابُ» ٢ ـ و«الكُلّيّةُ».

فإذا اشْتَمَلَتْ مُقدِّماتُ القياسِ على خِسَّةٍ ....

٩٨ ـ (والحَذْفُ في بعضِ المُقَدِّماتِ) أيْ حَذْفُ إِحْدى المُقدِّماتِ (أوِ النّتيجةِ) أو هُما معًا (لِعْلِمٍ) أيْ لأجلِ العِلْمِ بالمحذوفِ (آتٍ) أيْ جائِزٌ، وهو خبرٌ عنِ «الحَذْفُ».

٩٩ ـ (وتَنْتَهِي) أيِ المُقدِّماتُ (إلى) ذِي (ضَرُورةٍ) إن لم تكن ضَرُوريّةً (لِما) يَلْزَمُ على تقديرِ عدمِ انْتِهائِها إلى ضرُورةٍ (مِن دَوْرٍ) وهو: تَوَقُّفُ الآخَرِ على ما يَتَوَقّفُ عليه (أو تَسَلْسُلٍ) وهو: تَرَتُّبُ أمرٍ على أمرٍ إلى ما لا نِهايةَ له (قد لَزِما). اهـ «قويسني» (ص٣٩)، عِبارةُ «شرحِ النّاظِمِ» (ص٣٥): «قولُه: (لِما) اللّامُ لِلتّعليلِ، وقوله: (مِن دَوْرٍ أو تَسَلْسُلٍ) «مِن» فيه لِلبَيانِ، و«الدَّوْرُ»: تَوَقُّفُ كُلِّ واحدٍ مِن الشّيئين على الآخَرِ، و«التَّسَلْسُلُ»: تَوَقُّفُ شيءٍ على أشياءَ غيرِ مُتَناهِيةٍ». اهـ

٢٤ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (فإذا اشْتَمَلَتْ مُقدِّماتُ القياسِ) أيْ مُقَدِّمَتَا القياسِ، فالمُرادُ بالجمعِ المُثَنّى كما تَقَرَّرَ في مَواضِعَ (على خِسّةٍ) هذا يَشْمَلُ خمسَ صُوَرٍ:

فالنّتيجةُ تابِعةٌ لذلك:

١ ـ اشْتِمالَ الصُّغْرَى فقط على خِسّةٍ واحِدةٍ.

٢ ـ واشْتِمالَ الصُّغْرَى فقط على خِسَّتَيْنِ.

٣ ـ واشْتِمالَ الكُبْرَى فقط على خِسّةٍ واحِدةٍ.

٤ ـ واشْتِمالَ الكبرى فقط على خِسَّتَيْنِ.

٥ ـ واشْتِمالَ الصُّغْرَى والكُبْرَى معًا على خِسَّتَيْنِ مِن جِنْسَيْنِ: جنسِ الكَمِّ وجِنْسِ الكيفِ: بأن كانَتْ إِحْدى المُقَدِّمَتَيْنِ مُوجَبةً جُزْئيّةً والأُخْرَى سالِبةً كُلِّيّةً.

وأمّا اشْتِمالُ الصّغرى والكبرى معًا على خِسَّتَيْنِ مِن جنسٍ واحدٍ: بأن تكونا سالِبَتَيْنِ أو جُزْئِيَّتَيْنِ فلا يكونُ في الضّروبِ المُنْتِجةِ الّتي الكلامُ فيها كما قالَه الصَّبّانُ (ص١٣٨)، وكذا اشْتِمالُ الصّغرى والكبرى معًا على أكثرَ مِن خِسَّتَيْنِ ـ: بأن تكونَ إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ كُلِّيّةً سالِبةً والأخرى جُزْئيّةً سالِبةً، أو تكونَ كُلٌّ مِن المُقَدِّمَتَيْنِ جُزْئيّةً سالِبةً ـ لا يكونُ في الضُّرُوبِ المُنْتِجةِ، تَأَمَّلْ، وهذا جدولُ ذلك:

اشـــتـــمـــال						
الصّغرى فقط		الكبرى فقط		الصّغرى والكبرى معًا		
على خسّة واحدة	على خسّتين	على خسّة واحدة	على خستين	على خسّتين		على أكثر من خسّتين
				من جنسين	من جنس	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٥	[illegible]	٧
موجود في الضّروب المنتجة					غير موجود في الضّروب المنتجة	

قوله: (فالنّتيجةُ تابِعةٌ لذلك) ومِن لَطائِفِ الشِّعْرِ:

١ ـ فخِسَّةُ السَّلْبِ وُجِدَتْ في «الضَّربِ الثّاني» مِن «الشّكلِ الأوّلِ» في المقدِّمةِ الثّانيةِ، ولذلك كانتِ النّتيجةُ = سالبةً كليّةً.

٢ ـ وخِسَّةُ الجزئيّةِ في «الضّربِ الثّالثِ» منه في المقدِّمةِ الأولى،

لا تَخْطُبَنْ إلّا كريمةَ مَعْشَرٍ ... فالعِرْقُ دَسّاسٌ مِن الطَّرَفَيْنِ

أَوَ ما نَظَرْتَ إلى النَّتِيجةِ أنّها ... تَبَعُ الأَخَسِّ مِن المُقَدِّمَتَيْنِ

وقالَ آخَرُ:

إنّ الزَّمانَ لَتابِعٌ أَرْذالَهُ ... تَبَعَ النَّتيجةِ لِلأَخَسِّ الأَرْذَلِ

قوله: (فخِسّةُ السَّلْبِ وُجِدَتْ) أيْ مُنْفَرِدةً عن خِسّةِ الجُزْئيّةِ؛ فإنّه سيأتي له بَيانُ خِسّةِ السَّلْبِ مُجْتَمِعةً مع خِسّةِ الجُزْئيّةِ (في الضّربِ الثّاني إلخ) هذا تمثيلٌ لاشْتِمالِ المُقدِّماتِ على خِسّةِ السّلبِ، لا حَصْرٌ له؛ فإنّه لم يَذْكُرْ له إلّا الشّكلَ الأوّلَ، والحاصِلُ: أنّ خِسّةَ السّلبِ مُنْفَرِدةً وُجِدَتْ:

١ ـ في الضّربِ الثّاني مِن الشّكلِ الأوّلِ.

٢ ـ وفي الضَّرْبَيْنِ الأوّلِ والثّاني مِن الشّكلِ الثّاني.

٣ ـ وفي الضّربَيْنِ الثّالثِ والرّابعِ مِن الشّكلِ الرّابعِ.

وليسَ في الشّكلِ الثّالثِ خِسّةُ السَّلْبِ إلّا مُجْتَمِعةً معَ خِسّةِ الجُزْئيّةِ.

قوله: (وخِسّةُ الجُزْئيّةِ) وُجِدَتْ (في الضّربِ الثّالثِ منه) أيْ مِن الضّربِ الأوّلِ، وهذا أيضًا كنَظِيرِه المُتَقَدِّمِ تمثيلٌ لاشْتِمالِ المُقدِّماتِ على خِسّةِ الجزئيّةِ، لا حَصْرٌ له؛ فإنّه لم يَذْكُرْ له إلّا الشّكلَ الأوّلَ، والحاصِلُ: أنّ خِسّةَ الجُزْئيّةِ مُنْفَرِدةً وُجِدَتْ:

ولذلك كانتِ النّتيجةُ = موجبةً جزئيّةً.

٣ ـ واجْتَمَعَ الخِسَّتانِ في «الضّربِ الرّابعِ» منه: «الجُزْئيّةُ» في المقدِّمةِ الأُولى و«السَّلبُ» في الثّانيةِ، ولذلك كانتِ النّتيجةُ = سالبةً جُزْئيّةً.

وقولُه: «رُكِنْ» بمعنَى «عُلِمَ».

---

١ ـ في الضّربِ الثّالثِ مِن الشّكلِ الأوّلِ.

٢ ـ وفي الضّربِ الثّاني والثّالثِ مِن الشّكلِ الثّالثِ.

٣ ـ وفي الضّربِ الثّاني مِن الشّكلِ الرّابعِ.

وليسَ في الشّكلِ الثّاني خِسّةُ الجُزْئيّةِ إلّا مُجْتَمِعةً معَ خِسّةِ السّلبِ.

قوله: (واجْتَمَعَ الخِسّتانِ في الضّربِ الرّابعِ منه) أيْ مِن الشّكلِ الأوّلِ، وهذا كنَظِيرَيْه المُتَقَدِّمَيْنِ تمثيلٌ لاِشْتِمالِ المُقدِّماتِ على اجْتِماعِ خِسّةِ السّلبِ والجزئيّةِ، لا حَصْرٌ له؛ فإنّه لم يَذْكُرْ له إلّا الشّكلَ الأوّلَ، والحاصِلُ: أنّ خِسّتَي السّلبِ والجُزئيّةِ مُجْتَمِعَتَيْنِ وُجِدَتا:

١ ـ في الضّربِ الرّابعِ مِن الشّكلِ الأوّلِ.

٢ ـ وفي الضّربِ الثّالثِ والرّابعِ مِن الشّكلِ الثّاني.

٣ ـ وفي الضّربِ الرّابعِ والخامِسِ والسّادِسِ مِن الشّكلِ الثّالِثِ.

٤ ـ وفي الضّربِ الخامِسِ مِن الشّكلِ الرّابعِ.

قوله: (الجُزْئيّةُ) بالرّفع بَدَلٌ مِن قولِه: «الخِسَّتانِ»، وقوله: «والسَّلْبُ» عطفٌ عليه.

ثُمّ إِنّ هذه الأشكالَ الأربعةَ خاصّةٌ بالقِياسِ الحَمْلِيِّ ـ أيْ: ما تَرَكَّبَ مِن القضايا الحَمْلِيَّةِ ـ، ولا تكونُ في القياسِ الشَّرْطيِّ ـ أيْ: ما تَرَكَّبَ مِن القضايا الشَّرْطِيَّةِ ـ **على ما ذَهَبَ إليه المُصنِّفُ تَبَعًا لِبعضِ المَناطِقةِ، والّذي عليه المُحَقِّقونَ منهم**: أنه يكونُ في المُرَكَّبِ مِن القضايا الشَّرْطِيَّةِ أيضًا: نحوُ: «إنْ كانَ هذا إنسانًا فهو حيوانٌ» + «وكلَّما كانَ حيوانًا فهو حسّاسٌ»،

قوله: (**ثُمّ إِنّ هذه الأشكالَ الأربعةَ إلخ**) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّاني.

قوله: (تَبَعًا لبعضِ المَناطِقةِ) عِبارةُ «قدّورة» (ص١٨٨): «قوله: **(وهذه الأشكالُ بالحَمْليِّ * مُخْتَصّةٌ وليسَ بالشّرطيِّ)** هكذا قالَ الزَّرْكشيُّ في «**مُقَدِّمته**» (ص٥٧)، ونَصُّه: «**وتَخْتَصُّ الأشكالُ الأربعةُ بالحمليّةِ**». اهـ وكأنّ النّاظِمَ تَبِعَه». اهـ قالَ القُوَيْسنيُّ (ص٣٩): وهذه طريقةٌ لِلمُصَنِّفِ، وهي ضعيفةٌ»، قالَ الباجُوريُّ (ص٣٥): «والرّاجحُ: أنها لا تَخْتَصُّ بالحَمْليِّ، بل تكونُ في الشّرطيِّ أيضًا؛ لِأنّ جَعْلَ الحَدِّ الوَسَطِ تاليًا في الصّغرى مُقَدَّمًا في الكبرى يُسَمَّى: «**شكلًا أوّلًا**»، وجَعْلَه تاليًا فيهما يُسَمَّى: «**شكلًا ثانيًا**»، وجَعْلَه مُقَدَّمًا فيهما يُسَمَّى: «**شكلًا ثالثًا**»، وجَعْلَه مُقَدَّمًا في الصّغرى تاليًا في الكبرى يُسَمَّى: «**شكلًا رابعًا**»، فمِثالُ الأوّلِ أن تقول: «**كُلّما كانَتِ الشّمسُ طالِعةً فالنّهارُ موجودٌ**» + «**وليسَ ألبتّةَ إذا كانَ النّهارُ موجودًا فاللّيلُ حاصِلٌ**»، وعلى هذا القياسُ، وقولُه: «**بالحَمْليِّ**» أيْ بالقياسِ الحَمْليِّ، ويَحْتَمِلُ أن المُرادَ ـ كما أشارَ إليه الشّيخُ المَلَويُّ ـ بالقَضيّةِ الحَمْليّةِ، وعليه فتذكيرُ المُصنِّفِ لِتأويلِ «**القَضيّةِ**» بـ«**القولِ**». اهـ

قوله: (**المُحَقِّقون**) عِبارةُ «قدّورة» (ص١٨٨) و«البناني» (ص١٨٨): «**المُتأخِّرُون**».

قوله: (**نحوُ: إنْ كانَ هذا إلخ**) وكقولِنا: «**إنْ كانتِ الشّمسُ طالِعةً فالنَّهارُ**



. . . .

موجودٌ + وكُلّما كانَ النَّهارُ موجودًا فالأرضُ مُضِيئةٌ» يُنْتِجُ = «إنْ كانتِ الشّمسُ طالِعةً فالأرضُ مُضِيئةٌ». اهـ «قدّورة» (ص١٨٨).

قولُه: (نحوُ: إنْ كانَ هذا إلخ) مِثالُ المُتَّصِلَتَيْنِ، ومِثالُ المُنْفَصِلَتَيْنِ كما في «قدّورة» (ص١٨٨): «كُلُّ عَدَدٍ إمّا زوجٌ أو فَرْدٌ + وكُلُّ زوجٍ إمّا زوجُ الزَّوْجِ أو زَوْجُ الفَرْدِ» يُنْتِجُ = «كُلُّ عَدَدٍ إمّا فَرْدٌ أو زَوْجُ الزَّوْجِ أو زَوْجُ الفَرْدِ»، والعَدَدُ الزَّوْجُ والفَرْدُ مَعْرُوفانِ، وزوجُ الزّوجِ هو: ما تَرَكَّبَ مِن ضربِ زوجٍ في زوجٍ: كالأَرْبعةِ والثَّمانيةِ، وزَوْجُ الفَرْدِ: ما تَرَكَّبَ مِن ضربِ زوجٍ في فردٍ كالسِّتَّةِ والعَشَرةِ ونحوِهما، وعِبارةُ البنّانيِّ (ص١٨٨) بعدَ أنْ ذَكَرَ أنّ ما أَطْبَقَ عليه المُتأَخِّرُون هو أنّ الأَشْكالَ الأربعةَ في القياسِ الحَمْليِّ تَتَرَكَّبُ مِن الحَمْلِيّاتِ والشَّرْطِيّاتِ:

«ثُمّ إنّ الاقْتِرانيَّ المُرَكَّبَ مِن الشّرطيّاتِ تارةً يُرَكَّبُ مِن مُتَّصِلَتَيْنِ، وهذا حُكْمُه حُكْمُ الحَمْلِيِّ في جميعِ ما تَقَدَّمَ:

١ ـ ومِثالُه في الشّكلِ الأوّلِ: «كُلّما كانَ الموجودُ مُمْكِنًا كانَ حادِثًا + وكُلّما كانَ حادِثًا كانَ مُفْتَقِرًا إلى الفاعِلِ» يُنْتِجُ = «كُلّما كانَ الموجودُ مُمْكِنًا كانَ مُفْتَقِرًا إلى الفاعِلِ»، ووَجْهُ إنْتاجِه: أنّ لازِمَ اللّازِمِ لشيءٍ لازِمٌ لذلك الشّيءِ، وهو واضِحٌ.

٢ ـ ومِثالُه مِن الشّكلِ الثّاني: «كُلّما كانَ الموجودُ مُمْكِنًا كانَ حادِثًا + وليسَ الْبَتَّةَ إذا كانَ قديمًا كانَ حادِثًا» يُنْتِجُ = «ليسَ الْبَتَّةَ إذا كانَ الموجودُ مُمْكِنًا كانَ قديمًا»، ويَرْجِعُ إلى الأوّلِ بعكسِ الكُبْرى.

٣ ـ ومِثالُ الثّالِثِ: «كُلّما كانَ الموجودُ مُمْكِنًا كانَ حادِثًا + وكُلّما كانَ

فيُنْتِجُ = «إنْ كانَ إنسانًا فهو حسَّاسٌ».

ثُمّ إنّه يَصِحُّ حَذْفُ إحدى المقدِّمتَينِ: ١ ـ الأُولَى، ٢ ـ أوِ الثّانيةِ،

مُمْكِنًا كانَ مُفْتَقِرًا إلى الفاعِلِ» يُنْتِجُ = «قد يكونُ إذا كانَ الموجودُ حادِثًا كانَ مُفْتَقِرًا»، ويَرْجِعُ لِلأوّلِ بعكسِ الصّغرى.

٤ ـ ومِثالُ الرّابعِ: **«كُلّما كانَ الموجودُ مُمْكِنًا كانَ حادِثًا + وكُلّما كانَ مُحْتاجًا كانَ مُمْكِنًا» يُنْتِجُ = «قد يكونُ إذا كانَ الموجودُ حادِثًا كانَ مُحْتاجًا»**، ويَرْجِعُ إلى الأوّلِ بالتّبديلِ ـ أيْ جعلِ الصّغرى كبرى ـ وعكسِ النّتيجةِ.

وتارةً يُرَكَّبُ مِن مُنْفَصِلَتَيْنِ والشّركةُ بينَهما في جُزْءٍ تامٍّ، وهذا مِن حيثُ تركيبُه عقيمٌ لا إنْتاجَ له، لكن قد يُنْتِجُ بالنَّظَرِ إلى لَوازِمِ مُقَدِّمَتَيْه مِن المُتَّصِلاتِ كما يُعْلَمُ مِن «شرحِ المُخْتَصَرِ»، وكذا إذا رُكِّبَ مِن مُتَّصِلةٍ ومُنْفصِلةٍ». اهـ

وقولُ البنّانيّ: **(والشّركةُ بينَهما في جُزْءٍ تامٍّ)** المُرادُ بالجُزْءِ التّامِّ: أن يكونَ المُشْتَرَكُ ـ وهو الوَسَطُ ـ أحدَ طَرَفَيِ الشّرطيّةِ بكَمالِه إمّا المُقَدَّمَ بكَمالِه، وإمّا التّاليَ بكَمالِه، وأمّا الجزءُ غيرُ التّامِّ ـ وهو: ما يكونُ جُزْأً مِن المُقَدَّمِ أوِ التّالي، لا جميعُ المُقَدَّمِ أوِ التّالي ـ فقليلُ الجَدْوَى. اهـ **«قصارة»** (ص١٨٨).

تَنْبِيهٌ: قالَ قَدّورة (ص١٨٨): «الاِقْتِرانيُّ الشّرطيُّ إنّما أَحْدَثَه ابنُ سينا، ولم يكنْ في كُتُبِ المُتقدِّمين، وإنّه قليلُ الجَدْوَى، معَ كثرةِ تَشَعُّبِه، وبُعْدِ أَكْثَرِه عنِ الطَّبْعِ، وأنّ ابنَ الحاجِبِ لِأجلِ ذلك لم يَعْتَبِرْه، فلم يَذْكُرْه كما نَبَّهَ على ذلك مِن شُرّاحِه العَضُدُ، وابْنُ هارُون، وغيرُهما». اهـ

قوله: **(ثُمّ إنّه يَصِحُّ حذفُ إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْن)** شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالثِ، وهو قولُه: **«والحذفُ في بعضِ المُقدِّماتِ *» إلخ.**



٣ ـ أوِ النّتيجةِ ؛ لِلعِلْمِ بالمحذوفِ.

١ ـ فمِن حذفِ المُقدِّمةِ الأُولى: قولُك: «النَّبّاشُ آخِذٌ لِلمالِ خُفْيةً» + «وكلُّ آخِذٍ للمالِ خُفْيَةً سارقٌ» + «وكلُّ سارقٌ تُقْطَعُ يدُه» ؛ فقولُنا: «وكلُّ سارقٍ» إلخ كبرى لِصغرى محذوفةٍ وهي: «النّباشُ سارقٌ».

٢ ـ ومِن حذفِ الثّانيةِ: قولُك: «الإنسانُ ناطقٌ» = «فهو حيوانٌ»، فالمحذوفُ: «وكلُّ ناطقٍ حيوانٌ».

٣ ـ ومِن حذفِ النَّتيجةِ: «العالمُ مُتغيِّرٌ» + «وكلُّ مُتغيِّرٍ حادثٌ» في جوابِ «ما الدّليلُ على حدوثِ العالَمِ ؟».

٤ ـ وقد تُحْذَفُ المُقدِّمةُ والنّتيجةُ معًا: كما في قولِه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] الآيةَ ؛ إذِ التّقديرُ: «+ لكنَّهُما لم تَفْسُدَا» = «فلَم يَكنْ فيهما آلهةٌ غيرُ اللهِ تعالى».

قوله: (قولُكَ: النَّبّاشُ إلخ) قالَ البنّانيُّ (ص١٨٩): «وأكثرُ ما تُحْذَفُ الصّغرى والنّتيجةُ لِلعِلْمِ بهما في القياسِ المُرَكَّبِ كما سيأتي نحوُ: «النَّبّاشُ آخِذٌ» إلخ». اهـ

قوله: (كما في قولِه تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) مِثالٌ لِحَذْفِ أحدِ المُقَدِّمَتَيْن والنّتيجةِ مِن القِياسِ الاِسْتِثْنائيِّ، وفيه إشارةٌ إلى جَوازِه في القِياسِ الاِسْتِثْنائيِّ، وقد صَرَّحَ به قدّورة والبنّانيُّ (ص١٨٩) ومَثَّلَا بالآيةِ.

قوله: (لكنّهما لم تَفْسُدا = فلَمْ يَكُنْ فيهما آلِهةٌ غيرُ اللهِ تعالى) والمُلازَمةُ في الآيةِ:



. . . .

---

١ ـ عادِيَّةٌ إن أُرِيدَ بفَسادِ السّماءِ والأرضِ خُرُوجُهما عن نِظامِها المُشاهَدِ معَ قَطْعِ النَّظَرِ عنِ الابْتِداءِ؛ لأنه قد عُهِدَ وأُلِفَ أنّ تَزاحُمَ الحُكّامِ يُفْضِي إلى فَسادِ النِّظامِ، وجَرَيانِ الأمورِ على غيرِ وَجْهِها، فهي مِن قَبِيلِ الاِسْتِدْلالِ بالخَطابةِ، والحُجّةُ فيها اقْتِناعِيّةٌ، كذا ذَكَرَ المَوْلَى سعدُ الدِّينِ في «شرحَي التّلخيصِ»، قالَ في «شرحِ العَقائِدِ النَّسَفيّةِ»: «وإلّا ـ أيْ وإن لم تكنِ المُلازَمةُ في الآيةِ عادِيّةً، بل عقليّةٌ ـ فإنْ أُرِيدَ ـ أيْ بقولِه: «فَسَدَتَا» ـ الفسادُ بالفِعْلِ أيْ خُرُوجهما عنِ النِّظامِ المُشاهَدِ فمُجَرَّدُ التَّعَدُّدِ لا يَسْتَلْزِمُه؛ لِجَوازِ الاِتِّفاقِ عقلًا على هذا النِّظامِ، وإن أُرِيدَ إمْكانُ الفَسادِ ـ أيْ لا وُقُوعُه خارِجًا ـ فلا دليلَ على انْتِفائِه، بلِ النّصوصُ شاهِدةٌ بطَيِّ السّماءِ ورَفْعِ هذا النِّظامِ، فيكونُ الفَسادُ مُمْكِنًا، لا مَحالةَ.

وقد شَنَّعَ عليه بعضُهم قائِلًا: أنّ هذا يَسْتَلْزِمُ أن يُعْلِمَ اللهُ تعالى رسولَه ما لا يَتِمُّ به الاِسْتِدْلالُ على المشركين، فيَلْزَمُ أحدُ مَحْذُورَيْنِ: إمّا الجَهْلُ، وإمّا السَّفَهُ، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

وقد تَصَدَّى لِرَدِّ هذا التّشنيعِ بعضُ تَلامِذةِ السَّعْدِ: بأنّ مِن النّاسِ الفَطِنَ الذَّكِيَّ، ومنهم الجاهِلُ الغَبِيُّ الّذي لا يُدْرِكُ البَراهِينَ العَقْلِيّةَ، فيُخاطَبُ بالأمورِ المَبْنِيّةِ على أمورٍ عادِيّةٍ؛ لِإلْفِه لها، فيَحْسِبُ أنها عَقْلِيّةٌ، فالقولُ باشْتِمالِ القُرْآنِ على ما يَنْفَعُ الفَرِيقَيْنِ قولٌ سديدٌ، وليسَ عنه مَحِيدٌ، ولا يَجِبُ أن يكونَ الإِرْشادُ لِكلِّ أحدٍ على وَتِيرةٍ واحِدةٍ، نَقَلَه الكمالُ ابْنُ أبي شريفٍ في «حَواشِيه على النَّسَفيّةِ». اهـ

ثُمّ إنّ المُقدِّماتِ لا بُدَّ أن تَنتَهِيَ إلى الضَّرُورةِ: بِحيثُ لا يُحْتاجُ في فَهْمِ معناها إلى تَأَمُّلٍ؛ لأنّها لو كانتْ نَظَرِيَّةً يَتَوَقَّفُ العِلمُ بها على غيرِها وذلك الغيرُ يَحتاجُ لِلنَّظَرِ فيَتَوَقَّفُ على غيرِه إلخ لَلَزِمَ على ذلك ١ ـ **الدَّوْرُ** ٢ ـ **أوِ التَّسَلْسُلُ** ١ ـ **إن رَجَعْنا لِلمُتَوَقِّفِ عليه الأَوّلُ** ....

---

٢ ـ وعَقْلِيّةٌ إنْ أُرِيدَ بفَسادِهما عدمُ تَكَوُّنِهما لِما يُؤَدِّي إليه التَّعَدُّدُ مِن رُجُوعِ الأَثَرِ الواحِدِ أَثَرَيْنِ معَ الاتِّفاقِ، ومِن عَجْزِهما معَ الاخْتِلافِ، والإلهُ يَجِبُ عمومُ قُدْرَتِه وإرادتِه لجميعِ المُمْكِناتِ، وعليه جَرَى السَّنُوسيُّ في «شرحِ الكُبْرى» و«المُخْتَصَرِ»، خِلافًا لِلسَّعْدِ في نَفْيِه أن تكونَ المُلازَمةُ فيها قَطْعِيّةً». اهـ

قوله: (**ثُمّ إنّ المُقدِّماتِ لا بُدَّ إلخ**) شروعٌ في شرحِ البيتِ الرّابعِ.

قوله: (**لا بُدَّ أن تَنتَهِيَ إلى الضَّرُورةِ**) والضَّرُورِيّاتُ منها: المُشاهَداتُ، ومنها: المُتواتِراتُ، ومنها: المحسوساتُ كما سيأتي في ذِكْرِ اليَقينيّاتِ. اهـ «شرح البناني» (ص١٩٠).

قوله: (**فيَتَوَقَّفُ**) أي الغيرُ (**على غيرِه**) أي غيرِ الغيرِ.

قوله: (**إلخ**) أيْ إلى آخِرِه.

قوله: (**لَلَزِمَ على ذلك**) أي على الكونِ المذكورِ.

قوله: (**لَلَزِمَ**) جوابُ قولِه: «**لو كانَتْ نَظَرِيّةً**» (**على ذلك**) أي على كونِها نَظَرِيَّةً يَتَوَقَّفُ العِلمُ بها على غيرِها وذلك الغيرُ يَحتاجُ لِلنَّظَرِ فيَتَوَقَّفُ على غيرِه إلخ (**الدّورُ أوِ التَّسَلْسُلُ**) أيْ وكِلاهُما مُحالٌ.

قوله: (**إنْ رَجَعْنا لِلمُتَوَقِّفِ عليه الأَوّلُ**) عائِدٌ إلى قولِه: «**الدَّوْرُ**»، فتعريفُ

٢ ـ أو ذَهَبْنا لَا إلى نِهايةٍ، فيَتَعَيَّنُ ١ ـ أن تكونَ المُقدِّماتُ ضرُوريّةً، ٢ ـ أو تَنْتَهِيَ إلى ضرُوريّةٍ:

مِثالُ الأوّلِ: «الأربعةُ تَنْقَسِمُ بِمُتَساوِيَيْنِ» + «وكلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتساوِيَيْنِ

«الدَّوْرِ» كما قالَ الشّريفُ الجُرْجانيُّ في «التّعريفاتِ» (ص١٠٥): تَوَقُّفُ الشّيءِ على ما يَتَوَقَّفُ عليه، ويُسَمَّى: «الدَّوْرَ المُصرَّحَ»، كما يَتَوَقَّفُ «أ» على «ب»، وبالعَكْسِ، أو بمَراتِبَ، ويُسَمَّى: «الدَّوْرَ المُضْمَرَ»، كما يَتَوَقَّفُ «أ» على «ب»، و«ب» على «ج»، و«ج» على «أ».

قوله: (**أو ذَهَبْنا لا إلى نِهايةٍ**) عائِدٌ إلى قولِه: «**التَّسَلْسُلُ**»، فتعريفُ «التَّسَلْسُلِ» كما قالَ الشّريفُ الجُرْجانيُّ في «التّعريفاتِ» (ص٥٧): ترتيبُ أمورٍ غيرُ مُتَناهِيةٍ.

قوله: (**فيَتَعَيَّنُ أن تكونَ المُقدِّماتُ ضَرُوريّةً أو تَنْتَهِي إلى ضَرُورِيّةٍ**) سيأتي لِلنّاظِمِ: أنّ البُرهانَ هو القياسُ المُؤَلَّفُ مِن القضايا اليقينيّةِ ضرُوريّةً كانَتْ أو نَظَرِيّةً مُكْتَسَبةً، فالمُؤَلَّفُ مِن الضّرُورِيّاتِ: كقولِنا: «**نِصْفُ الأَرْبعةِ اثْنانِ + وكُلُّ اثْنَيْنِ زوجٌ**»، ومِن النَّظَرِيّاتِ: كقولِنا: «**العالَمُ حادِثٌ + وكُلُّ حادِثٍ مُفْتَقِرٌ إلى المُحْدِثِ**»، ومِن النَّوْعَيْنِ: نحوُ: «**العَرَضُ قائِمٌ بالجِرْمِ + وكلُّ قائِمٍ بالجِرْمِ حادِثٌ**»، فالصّغرى ضرُوريّةٌ، والكُبْرى نَظَرِيّةٌ، وأفادَ هُنا أنّ البُرْهانَ إن تَأَلَّفَ مِنَ النَّظَرِيّاتِ فلا بُدَّ أن تكونَ مُنْتَهِيَةً إلى الضَّرُورِيّاتِ، وإلّا لَزِمَ الدَّوْرُ إنِ اسْتُدِلَّ بالمطلوبِ على المُقدِّماتِ، أوِ التَّسَلْسُلُ إنِ اسْتُدِلَّ على المطلوبِ بقَضِيّةٍ ثُمّ عليها بأُخْرَى إلى غيرِ نهايةٍ. اهـ «شرح البنّاني» (ص١٩٠)، فقولُ الشّارحِ: «**أو تَنْتَهِي إلى ضَرُوريّةٍ**» أيْ إن كانَتِ المُقَدِّماتُ نَظَرِيّةً فلا بُدَّ مِن أَنْ تَنْتَهِي إلى ضَرُوريّةٍ.

قوله: (**مِثالُ الأوّلِ**) وهو ما كانَتِ المُقَدِّماتُ فيه ضَرُوريّةً.

زَوْجٌ» يُنْتِجُ = «الأربعةُ زَوْجٌ».

ومثالُ الثّاني: ما إذا أَرَدْنا الِاستِدلالَ على وُجوبِ وُجودِهِ تعالى، فنَقولُ مُسْتَدِلِّينَ بالقياسِ الِاستِثْنائِيِّ: «لَو لم يكنْ سبحانَه واجبَ الوُجودِ لكانَ جائزَه» + «ولو كانَ جائزَهُ لكانَ حادِثًا» + «ولو كانَ حادِثًا لَافْتَقَرَ إلى مُحْدِثٍ» + «ولوِ افْتَقَرَ إلى مُحدِثٍ لَتَعَدَّدَ الإلهُ» + «ولو تَعَدَّدَ الإلهُ لَفَسَدَتِ السّمواتُ والأرضُ» + «لكنْ فسادُهما مُنْتَفٍ» = «فانْتَفَى ما أَدَّى إليه مِن جوازِ الوجودِ وما يَتَرَتَّبُ عليه» = «فثَبَتَ وُجُوبُ وُجُودِه تعالى»، فانْتَهَيْنا إلى مقدِّمةٍ ضروريّةٍ، وهو «لو تَعَدَّدَ الإلهُ لَفَسَدَتِ السّمواتُ».

قوله: (الأربعة) أوِ الثّمانية. اهـ «قدورة» (ص١٩٠).

قوله: (ومِثالُ الثّاني) وهو ما كانَتِ المُقدِّماتُ فيه تَنْتَهِي إلى ضَرُوريّةٍ.

قوله: (ما إذا أَرَدْنا الاسْتِدْلالَ على وُجُوبِ وُجُودِه تعالى) وكذا الِاسْتِدْلالُ على أنّ النَّبّاشَ تُقْطَعُ يَدُه بقولِنا: «النَّبّاشُ آخِذٌ لِلمالِ خُفْيَةً + وكُلُّ آخِذٍ لِلمالِ خُفْيَةً فهو سارِقٌ + وكُلُّ سارِقٍ تُقْطَعُ يَدُه». اهـ «قدورة» (ص١٩٠).

قوله: (ولو تَعَدَّدَ الإلهُ لَفَسَدَتِ السّمواتُ والأرضُ) كما تَضَمَّنَتْه الآيةُ. اهـ «قدّورة» (ص١٩٠).

قوله: (لكنْ فَسادُهما مُنْتَفٍ) أيْ بالمُشاهَدةِ. اهـ «قدورة» (ص١٩٠).

قوله: (فانْتَفَى ما أَدَّى إليه مِن جَوازِ الوُجُودِ إلخ) ضرورةَ انْتِفاءِ المَلْزُومِ عندَ انْتِفاءِ لازِمِه. اهـ «قدورة» (ص١٩٠).

قوله: (فثَبَتَ وُجُوبُ وُجودِه) في النّسخِ المطبوعة: «فثَبَتَ وُجُودُه»، والصّوابُ ما أَثْبَتْناه مِن بعضِ النّسخ المخطوطةِ.

٢٥ ـ ثُمّ قالَ:

١٣ ـ فَصْلٌ فِي الِاسْتِثْنَائِيِّ

وَمِنْـهُ مَـا يُـدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِـيِّ   يُعْـرَفُ بِالشَّـرْطِـي بِـلَا امْتِـرَاءِ

وَهْـوَ: الَّـذِي دَلَّ عَلَـى النَّتِيجَـةْ   أَوْ ضِـدِّهَا بِالْفِعْـلِ لَا بِالْقُـوَّةِ

فَـإِنْ يَـكُ الشَّرْطِـيُّ ذَا اتِّصَـالِ   أَنْـتَجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ التَّـالِي

١٣ ـ فصلٌ في القِياسِ الاسْتِثْنائِيِّ

٢٥ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٠٠ ـ (ومِنْه) أيِ القِياسِ: (ما) أيِ الّذي (يُدْعَى) أيْ يُسَمَّى (بـ)ـالقِياسِ (الاِسْتِثْنائيْ) لاِشْتِمالِه على أداةِ الاِسْتِثْناءِ وهي «لكنْ» (يُعْرَفُ) ذلك القياسُ الاِسْتِثْنائيُّ (بـ)ـالقِياسِ (الشَّرْطِيْ) بِإسْكانِ الياءِ مُخفَّفةً لِلوَزْنِ؛ لاِشْتِمالِه على مُقَدِّمةٍ شرطيّةٍ، وتُسَمَّى: «الكُبْرَى»، وتُسَمَّى المُشْتَمِلةُ على أداةِ الاِسْتِثْناءِ: «صُغْرَى» (بلا امْتِراءِ) أيْ شَكٍّ، كَمَّلَ به البَيْتَ. اهـ «قويسني» مع «خطاب» (ص٣٩ ـ ٤٠).

١٠١ ـ وعَرَّفَ القياسَ الاِسْتِثْنائيَّ بقولِه: (وهو: الّذي دَلَّ على النَّتِيجَةِ * أو ضِدِّها) أيْ نقيضِها: بأن تكونَ مذكورةً فيه أو نقيضُها (بالفِعْلِ) أيْ بصُورتِها (لا بالقُوّةِ) أيْ لا تكونُ مُتَفَرِّقَةَ الأَجْزاءِ كما في القِياسِ الاِقْتِرانيِّ؛ فإِنّ نتيجتَه قد ذُكِرَتْ، لكنّها مُتَفَرِّقةُ الأَجْزاءِ في مُقَدِّمَتَيْه موضوعِها في الصّغرى ومحمولِها في الكُبْرى، وأمّا القياسُ الاِسْتِثْنائيُّ ففيه عينُ النّتيجةِ أو نقيضُها بصورتِه كما يأتي. اهـ «قويسني» (ص٤٠).

١٠٢ ـ (فإِن يَكُ الشَّرْطيُّ) أيِ القضيّةُ الشّرطيّةُ، وذَكَّرَ باعْتِبارِ كونِها قولاً

وَرَفْــعُ تَــالٍ رَفْــعَ أَوَّلٍ وَلَا يَلْـزَمُ فِـي عَكْسِهِمَـا لِمَـا انْجَلَـى

٢٥ ـ أقولُ:

التَّرْجَمَةُ ساقطةٌ في بعضِ النُّسَخِ.

وهذا شروعٌ في القِسْمِ الثّاني مِن قِسْمَيِ القياسِ، وهو «القياسُ الاستِثنائِيِّ» المُسمَّى أيضًا بـ«الشَّرْطِيِّ» باعْتِبارِ اشْتِمالِ القَضيَّةِ الأُولى

(ذا اتِّصالٍ) أيْ هي ذا اتِّصالٍ أيْ مُتَّصِلةً (أَنْتَجَ وَضْعُ ذاك) أيِ المُقَدَّمِ أيْ إثْباتُه (وَضْعَ التّالي) أيْ إثْباتَه. اهـ «قدورة» (ص٤٠).

١٠٣ ـ (وَ) أَنْتَجَ (رَفْعُ تالٍ رَفْعَ أوّلٍ) أيْ مُقَدَّمٍ (ولا يَلْزَمُ في عَكْسِهما) أيْ لا يَلْزَمُ الإنْتاجُ مِن عكسِهما أيْ: مِن وَضعِ التّالي أو رَفْعِ المُقَدَّمِ. اهـ «قويسني» (ص٤٠).

٢٥ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (التَّرْجَمةُ) أيْ قولُه: «فصلٌ في الاِسْتِثْنائيِّ» (ساقِطةٌ في بعضِ النُّسَخِ) وعليه «شرحُ قدّورة» (ص١٩٠) و«البنانيّ» (ص١٩٠)، وثابِتةٌ في البعضِ الآخَرِ، وعليه «شرحُ القُوَيْسِنيِّ» (ص٣٩).

قوله: (وهو القياسُ الاِسْتِثْنائيُّ) اعْلَمْ: أنّ الاِسْتِثْنائيَّ مُؤَلَّفٌ مِن مُقَدِّمَتَيْنِ إحْداهُما شرطيّةٌ، وتُسَمَّى: «كُبْرَى»، والأُخْرَى اسْتِثْنائيّةٌ وتُسَمَّى: «صُغْرَى»، ولذلك يُسَمَّى باسْمَيْنِ، فالأوّلُ هو: «الاِسْتِثْنائيُّ» لاِشْتِمالِه على الاِسْتِثْنائيّةِ، والثّاني هو: «الشّرطيُّ»؛ لاِشْتِمالِه على الشّرطيّةِ، وإنّما سُمِّيَتِ الشّرطيّةُ: «كُبْرَى» والاِسْتِثْنائيّةُ «صُغْرَى»؛ لِأنّ ألفاظَ الاِسْتِثْنائيّةِ على نحوِ النِّصْفِ مِن ألفاظِ الشّرطيّةِ، وأيضًا لوِ اعْتَبَرْتَهما بالتّرتيبِ الاِقْتِرانيِّ بأن جَعَلْتَهما على الشّكلِ

المسمّاةِ بـ«ـالكُبْرَى» على شَرْطٍ، وباعتِبارِ اشتِمالِ الثّانيةِ المسمّاةِ بـ«ـالصّغرى» على حرفِ الِاستِثناءِ وهو «لكنْ»، فقولُه: «ومِنه» معطوفٌ على قوله: «فمنه ما يُدعَى بالِاقْتِراني» فيما تَقدَّمَ كما أَشَرْتُ إليه هُناكَ.

وعَرَّفَه المُصنِّفُ بأنه: ما دَلَّ على ١ ـ النَّتيجةِ ٢ ـ أو ضِدِّها بالفِعْلِ: بأنْ ذُكِرَتْ فيه النّتيجةُ بمادَّتِها وهَيْئَتِها ....

الأوّلِ المُرَكَّبِ مِن حمليّةٍ وشرطيّةٍ لَوَجَدْتَ فيه الِاسْتِثْنائيّةَ صُغْرَى والشّرطيّةَ كُبْرَى، فإذا قُلْتَ مثلًا: «كُلَّما كانَ هذا إِنْسانًا فهو حَيَوانٌ» وَجَدْتَه في قُوّةِ قولِكَ: «هذا إِنْسانٌ» + «وكُلَّما كانَ إِنسانًا فهو حَيَوانٌ» ونَتيجَتُه عَيْنُ نتيجتِه، ولا يَخْتَلِفانِ إلّا في تقديمِ الصّغرى وتأخيرِها في اللفظ، أفادَه المَلَوِيُّ في «كبيرِه». اهـ «باجوري» (ص١٦).

قوله: (وباعْتِبارِ اشْتِمالِ) القضيّةِ (الثّانيةِ إلخ) علّةٌ لِتسميتِه «اسْتِثْنائيًّا».

قوله: (فيما تَقَدَّمَ) في أوّلِ بابِ القِياسِ (كما أَشَرْتُ إليه هُناكَ) حيثُ قالَ في أوّلِ بابِ القياسِ: «ثُمّ إِنّ القياسَ يَنْقَسِمُ إلى قسمين: اقْتِرانيٌّ وشَرْطيٌّ، والثّاني يأتي في قولِه: «ومنه ما يُدْعَى بالِاسْتِثْنائي» إلخ.

قوله: (وعَرَّفَه المُصَنِّفُ بأنه إلخ) شروعٌ في شرحِ البَيْتِ الثّاني، وهو قوله: «وهو الّذي دَلَّ على النّتيجة» إلخ.

قوله: (بأن ذُكِرَتْ فيه النّتيجةُ بمادّتِها وهَيْئَتِها) تصويرٌ لقوله: «دَلَّ على النّتيجةِ أو ضِدِّها بالفِعْلِ»، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص١٩١): «معنَى كَوْنِ النّتيجةِ أو نقيضِها مذكورَيْنِ فيه بالفِعْلِ هو: أن يكونَ طَرَفاها أو طَرَفا نقيضِها مذكورَيْنِ فيه بالتّرتيبِ الّذي في النّتيجةِ وإِنْ كانَتْ في القِياسِ جُزْءَ قَضِيّةٍ لا قَضِيّةً

على ما تَقَدَّمَ، فخَرَجَ «القياسُ الاقتِرانيُّ»؛ فإنّه دالٌّ على النّتيجةِ بالقوّةِ كما تَقَدَّمَ.

١ ـ مثالُ ما دَلَّ على النّتيجةِ: قولُنا في الاستِدلالِ على حَيَوانِيَّةِ الشّيءِ: «لو كانَ هذا إنسانًا لكانَ حيوانًا» + «لكنَّه إنسانٌ» يُنْتِجُ = «فهو

كامِلةً، ولا تَحْتَمِلُ صِدْقًا ولا كَذِبًا، وصارَتْ في النّتيجةِ قَضيّةً كامِلةً مُحْتَمِلةً لِلصِّدْقِ والكَذِبِ، فالقَضيّةُ واحِدةٌ، وإنّما اخْتَلَفَتْ أسماؤُها باخْتِلافِ أحوالِها، وبهذا الاِعْتِبارِ تَظْهَرُ مُغايَرةُ النّتيجةِ لِمُقَدِّمَتَي القياسِ كما دَلَّ عليه قولُه في حَدِّ القياس: «مُسْتَلْزِمًا بالذّاتِ قولًا آخَرَا *». اهـ

قوله: (على ما تَقَدَّمَ) في قولِه في أوّلِ بابِ القياسِ: «وخَرَجَ بذلك القياسُ الشّرطيُّ؛ فإنّه دالٌّ على النّتيجةِ بالفِعْلِ أيْ ذُكِرَتْ فيه النّتيجةُ بمادّتِها وصورتِها: كقولِنا: «لو كانَ هذا إنْسانًا لَكانَ حَيَوانًا + لكنّه إنسانٌ» يُنْتِجُ = «فهو حَيَوانٌ»، وهذه النّتيجةُ ذُكِرَتْ في القياسِ بمادّتِها وهيئتِها». اهـ وإنّما قالَ الشّارحُ: «على ما تَقَدَّمَ» للإشارةِ إلى الاِعْتِراضِ المُتَقَدِّمِ هُناكَ حيثُ قالَ بعد قولِه المذكورِ آنِفًا: «كذا قالُوا، والّذي يَظْهَرُ أنّ هذا بحَسَبِ الظّاهِرِ؛ لِأنّ النّتيجةَ لازِمٌ لِلقياسِ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ اللّازِمُ جُزْءًا مِن المَلْزُومِ، بل هو مُغايِرٌ له، فافْهَمْ».

قوله: (كما تَقَدَّمَ) في قولِه في أوّلِ بابِ القِياسِ: «والأوّلُ ـ يعني القياسَ الاِقْتِرانيَّ ـ هو ما دَلَّ على النّتيجةِ بالقُوّةِ» إلخ.

قوله: (مِثالُ ما دَلَّ على النّتيجةِ قولُنا في الاِسْتِدْلالِ إلخ) ومِثالُه أيضًا: إذا أَرَدْنا أن نَسْتَدِلَّ على أنّ «الوِتْرَ نافِلةٌ»؛ فإنّ هذه القَضِيّةَ هي النّتيجةُ المطلوبةُ، فحينَئذٍ تأتي بالحُجّةِ، فنقولُ: «كُلّما كانَ الوِتْرُ يُؤَدّى على الرّاحِلةِ كانَ الوِتْرُ

حيوانٌ»، فهذه النّتيجةُ هي تالي الشَّرْطِيَّةِ.

٢ ـ ومثالُ ما دَلَّ على ضِدِّ النّتيجةِ ـ أيْ نَقيضِها ـ: قولُنا في الاِستِدلالِ على الحَيَوانِيَّةِ أيضًا: «لو لم يكنْ حيوانًا لم يكن إنسانًا» +

نافِلةً + لكنِ الوِترُ يُؤَدّى على الرّاحِلةِ» = «فالوِترُ نافِلةٌ»، فهذه النّتيجةُ مذكورةٌ بعينِها في الحُجّةِ؛ إذْ هي تالي الشّرطيّةِ.

وكذا قولُنا مَثَلًا: «كُلّما كانَتِ الشّمسُ طالِعةً فالنَّهارُ موجودٌ + لكنِ الشّمسُ طالِعةٌ» = «فالنّهارُ مَوْجُودٌ»، ولا شَكَّ أنّ هذه النّتيجةَ مذكورةٌ في القياسِ بالفِعْلِ؛ لأنها عينُ تالي الشّرطيّةِ. اهـ «قدّورة» (ص١٩١).

قوله: (تالي الشّرطيّةِ) وهو قولُه: «لَكانَ حَيَوانًا».

قوله: (أيْ نقيضها) أشارَ به إلى أنّ المُرادَ بـ«ـالضِّدِّ» في قولِ النّاظِمِ: النّقيضُ.

قوله: (ومِثالُ ما دَلَّ على ضِدِّ النّتيجةِ أيْ نقيضِها: قولُنا في الاِسْتِدْلالِ إلخ) ومثالُه أيضًا: إذا أَرَدْنا أن نَسْتَدِلَّ على أنّ «الوُضُوءَ مُرَتَّبٌ»، فهذه هي النّتيجةُ المطلوبةُ، فنَأْخُذُ نقيضَها وهو «أنّ الوُضُوءَ ليسَ بمُرَتَّبٍ»، فنقولُ: «لو كانَ الوُضُوءُ ليسَ بمُرَتَّبٍ لَما تَوَسَّطَ الممسوحُ في الآيةِ بينَ المَغْسُولاتِ + لكنّه قد تَوَسَّطَ في الآيةِ بين المَغْسُولاتِ»، فالنّتيجةُ = «إنّ الوُضُوءَ مُرَتَّبٌ»، فقد أَخَذْنا نقيضَ النّتيجةِ وذَكَرْناه بعينِه في القياسِ؛ إذْ هو مُقَدَّمُ الشّرطيّةِ.

وكذلك لو قُلْنا: «لو لم تَكُنِ الشّمسُ طالِعةً لم يَكُنِ النّهارُ موجودًا + لكنِ النّهارُ موجودٌ» يُنْتِجُ = «الشّمسُ طالِعةٌ»، فهذه النّتيجةُ نقيضُها قولُنا: «لو لم تَكُنِ الشّمسُ طالِعةً»، وهذا بعينِه هو مُقَدَّمُ الشّرطيّةِ. اهـ «قدّورة» (ص١٩١).

«لكنّه إنسانٌ» يُنْتِجُ = «فهو حيوانٌ»، فنَقيضُ هذه النّتيجةِ مذكورٌ في القياس، وهو مُقَدَّمُ الشّرطيّةِ.

ثُمّ إن كانَ مُرَكّبًا مِن القضايا الشّرطيّةِ المُتَّصِلةِ أَنْتَجَ منه ضربانِ، وهما: استِثناءُ ١ ـ عينِ المُقَدَّمِ ٢ ـ ونقيضِ التّالي، وأمّا اسْتِثْناءُ ١ ـ عينِ التّالي ٢ ـ أو نقيضِ المُقَدَّمِ فلا يُنْتِجانِ شيئًا.

مِثالُ ذلك: «لو كانَ هذا إنسانًا لكانَ حَيَوانًا»:

١ ـ فاسْتِثْناءُ عينِ المُقَدَّمِ ـ وهو «إنسانٌ» ـ يُنْتِجُ عينَ التّالي ـ وهو «حَيَوانٌ» ـ.

٢ ـ واسْتِثْناءُ نقيضِ التّالي ـ وهو «حَيَوانٌ» ـ ....

قوله: (فنقيضُ هذه النّتيجةِ) وهو: «ليسَ حَيَوانًا».

قوله: (وهو) أيْ نقيضُ النّتيجةِ (مُقَدَّمُ الشّرطيّةِ) وهو قولُه: «لم يكن حَيَوانًا».

القِياسُ الاسْتِثنائيُ المتَّصِلُ

قوله: (ثُمّ إن كانَ مُرَكّبًا مِن القَضايا الشّرطيّةِ المُتَّصِلةِ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثّالِثِ، وهو: «فإن يَكُ الشّرطيُّ ذا اتّصالِ».

قوله: (مِثالُ ذلك) أيِ المُرَكّبِ مِن القَضايا الشّرطيّةِ المُتَّصِلةِ.

قوله: (فاسْتِثْناءُ عَيْنِ المُقَدَّمِ وهو إِنْسانٌ) بأن تقولَ: «لكنّه إِنْسانٌ».

قوله: (يُنْتِجُ عينَ التّالي وهو حَيَوانٌ) تقولُ في النّتيجةِ: «فهو حَيَوانٌ».

قوله: (واسْتِثْناءُ نَقِيضِ التّالي وهو حَيَوانٌ) بأن تقولَ: «لكنّه ليسَ حَيَوانًا».

يُنْتِجُ نقيضَ المُقَدَّمِ ـ وهو «إنسانٌ» ـ.

٣ ـ وأمّا اسْتِثْناءُ عينِ التّالي ـ وهو «حيوانٌ» ـ فلا يُنْتِجُ شيئًا؛ لأنه لازِمٌ، ولا يَلْزَمُ مِن ثُبوتِ اللّازمِ ثبوتُ الملزومِ.

٤ ـ وكذلكَ نقيضُ المقدَّمِ لا يُنْتِجُ شيئًا؛ لأنه ملزومٌ، ونَفْيُ الملزومِ لا يَقْتَضِي نَفْيَ اللّازِمِ.

بخِلافِه في الضَّربَينِ الأوّلينِ؛ فإنّ نَفْيَ اللّازمِ ـ الّذي هو التّالي ـ

قوله: (يُنْتِجُ نقيضَ المُقَدَّمِ وهو إِنسانٌ) تقولُ في النّتيجةِ: «فهو ليسَ إِنْسانًا».

قوله: (وأمّا اسْتِثْناءُ عَيْنِ التّالي وهو حَيَوانٌ) بأن تقولَ: «لكنّه حَيَوانٌ».

قوله: (لأنه) أيِ التّاليَ الّذي هو الحَيَوانيّةُ في المِثالِ المذكورِ.

قوله: (ولا يَلْزَمُ مِن ثُبوتِ اللّازمِ) وهو الحَيَوانيّةُ في المثالِ المذكورِ (ثُبوتُ المَلْزُومِ) وهو الإِنْسانيّةُ، فلا يَلْزَمُ مِن ثُبوتِ الحَيَوانيّةِ لِلشّيءِ ثُبوتُ الإِنْسانيّةِ له.

قوله: (وكذلك نقيضُ المُقَدَّمِ) وهو «إِنْسانٌ» أيِ اسْتِثْناؤُه: بأن تقولَ: «لكنّه ليسَ إِنسانًا».

قوله: (لأنه) أيِ المُقَدَّمَ الّذي هو الإِنْسانيّةُ في المثالِ المذكورِ.

قوله: (ونَفْيُ الملزومِ) الّذي هو الإِنْسانيّةُ في المثالِ المذكورِ (لا يَقْتَضِي نَفْيَ اللّازِمِ) الّذي هو الحَيَوانيّةُ، فلا يَلْزَمُ مِن نفيِ الإِنسانيّةِ عنِ الشّيءِ نفيُ الحَيَوانيّةِ عنه.

قوله: (بخِلافِه) أيِ الاِسْتِثْناءِ.



يَقْتَضِي نَفْيَ الملزومِ ـ الّذي هو المُقَدَّمِ ـ، وثُبوتُ الملزومِ ـ الّذي هو المقدَّمِ ـ يَقْتَضي ثبوتَ اللّازمِ ـ الّذي هو التّالي ـ.

هذا مَعنَى قولِ المُصنِّفِ: «لِما انْجَلَى» أيْ لِما اتَّضَحَ عندَهم: مِن أنّ

قوله: (فإنّ نَفْيَ اللّازِمِ الّذي هو التّالي) وهو الحَيَوانيّةُ في المِثالِ المذكورِ (يَقْتَضِي نَفْيَ المَلْزُومِ الّذي هو المُقَدَّمُ) وهو الإِنْسانيّةُ، فنَفْيُ الحَيَوانيّةِ عنِ الشّيءِ يَقْتَضِي نفيَ إِنْسانيّته.

قوله: (وثُبُوتُ المَلْزُومِ الّذي هو المُقَدَّمُ) وهو الإِنْسانيّةُ في المِثالِ المذكورِ (يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللّازِمِ الّذي هو التّالي) وهو الحَيَوانيّةُ، فثُبُوتُ الإِنْسانيّةِ لِلشّيءِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ حَيَوانِيّتِه.

قوله: (فإنّ نَفْيَ اللّازِمِ إلخ): عِلّةٌ لِمَحْذُوفٍ، والتّقديرُ: بخِلافِ الاسْتِثْناءِ في الضّربَيْنِ الأوّلَيْنِ؛ فإنّه مُنْتِجٌ؛ لِأنّ نَفْيَ اللّازمِ إلخ.

قوله: (هذا) أيْ ما ذُكِرَ مِن أنّ ثُبوتَ اللّازِمِ لا يَقْتَضِي ثُبوتَ المَلْزُومِ، ٢ ـ وأنّ نَفْيَ المَلْزُومِ لا يَقْتَضِي نَفْيَ اللّازمِ، ٣ ـ وأنّ نَفْيَ اللّازمِ يَقْتَضِي نَفْيَ المَلْزُومِ، ٤ ـ وأنّ ثُبُوتَ المَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللّازِمِ.

قوله: (لِما انْجَلَى أيْ لِما اتَّضَحَ عندَهم) أيِ المَناطِقةِ، وحاصِلُ ما اتَّضَحَ عندَهم أربعةُ أمورٍ، وهي:

الأوّلُ: أنّ نَفيَ اللّازمِ يَقْتَضِي نَفْيَ الملزُومِ، **مِثالُ اللّازمِ**: الحَيَوانيّةُ، **ومثالُ الملزومِ**: الإِنْسانيّةُ، فالحَيَوانيّةُ لازِمةٌ لِلإِنْسانيّةِ بمعنَى: أنّ الشّيءَ كُلّما كانَ إِنْسانا كانَ حَيَوانًا، ونفيُ الحَيَوانيّةِ يَقْتَضِي نفيَ الإِنْسانيّةِ بمعنى أنّ الشّيءَ إذا لم يكنْ حَيَوانًا فلا بُدَّ أنه ليسَ إِنْسانًا.



١ ـ نَفْيَ اللّازمِ يَقْتَضِي نَفْيَ المَلْزُومِ، ٢ ـ وثُبُوتَ المَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللّازمِ، فقولُ المُصنِّفِ: «**أَنْتَجَ وَضْعُ ذاكَ**» أيِ المُقَدَّمِ؛ بدليلِ ذِكْرِ «**التّالي**» بعدَه، والمُرادُ بـ«**ـالوَضْعِ**»: الثُّبُوتُ، وبـ«**ـالرَّفْعِ**»: النَّفْيُ، وبـ«**ـالعَكْسِ**»: اسْتِثْناءُ عَيْنِ التّالي أو نقيضِ المُقَدَّمِ، **فالضُّرُوبُ أربعةٌ: اثْنانِ مُنْتِجانِ، واثْنانِ عَقيمانِ.**

الثّاني: أنّ نَفْيَ المَلْزُومِ لا يَقْتَضِي نَفْيَ اللّازِمِ، وهو عَكْسُ الأوّلِ، فنفيُ الإِنْسانيّةِ لا يَقْتَضِي نفيَ الحَيَوانيّةِ بمعنى أنّ الشّيءَ إذا لم يَكُنْ إِنسانًا فلا يَسْتَلْزِمُ أنه ليسَ حَيَوانًا.

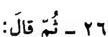
الثّالثُ: أنّ إثْباتَ اللّازِمِ لا يَقْتَضِي إِثْباتَ المَلْزُومِ، فإِثْباتُ الحَيَوانيّةِ لا يَقْتَضِي إِثْباتَ الإِنْسانيّةِ بمعنى أنّ الشّيءَ إذا كانَ حَيَوانًا لا يَسْتَلْزِمُ أنه كانَ إِنْسانًا.

الرّابعُ: أنّ إِثْباتَ المَلْزُومِ يَقْتَضِي إِثْباتَ اللّازِمِ، وهو عكسُ الثّالِثِ، فإِثْباتُ الإِنْسانِيّةِ يَقْتَضِي إِثْباتَ الحَيَوانيّةِ بمعنَى أنّ الشّيءَ إذا كانَ إِنْسانًا يَلْزَمُ أنه كانَ حَيَوانًا.

قوله: (**والمُرادُ بالوَضْعِ**) أيْ في البيتِ.

قوله: (**وبالعَكْسِ**) أيْ: والمُرادُ بالعَكْسِ في قولِ النّاظِمِ: «**ولا يَلْزَمُ في عَكْسِهما لِما انْجَلَى**».

قوله: (**فالضُّرُوبُ أربعةٌ: اثْنانِ مُنْتِجانِ، واثْنانِ عَقِيمانِ**) هذا جدولُ الضُّرُوبِ الأَرْبَعةِ مع ذِكْرِ الأَمْثِلةِ:



٢٦ ـ ثُمّ قالَ:

وَإِنْ يَكُـنْ مُنْفَصِـلًا: ١ـ فَوَضْـعُ ذَا ... يُنْـتِجُ رَفْـعَ ذَاكَ وَالْعَكْـسُ كَـذَا

ضروبُ القياسِ الاسْتِثْنائيِّ المُرَكَّبِ مِن القضايا الشّرطيّةِ المُتّصِلةِ مِثالُه : «لو كانَ هذا إنسانًا لَكانَ حَيَوانًا»			
استثناءُ عَيْنٍ		استثناءُ نَقِيضٍ	
المُقَدَّمِ وهو «إِنْسانٌ»: بأن نقولَ: «لكنّه إنسانٌ»	التّالي وهو «حَيَوانٌ»: بأن نقولَ: «لكنّه حيوانٌ»	المُقَدَّمِ وهو «إِنْسانٌ»: بأن نقولَ: «لكنّه ليسَ إنسانًا»	التّالي وهو «حَيَوانٌ»: بأن نقولَ : «لكنّه ليسَ حيوانًا»
يُنْتِجُ عينَ التّالي وهو «حيوانٌ» : بأن نقولَ : «فهو حَيَوانٌ»	لا يُنْتِجُ شيئًا		يُنْتِجُ نقيضَ المُقَدَّمِ وهو «إِنْسانٌ» : بأن نقولَ : «فهو ليسَ إِنسانًا»
الضربُ الأوّلُ	الضربُ الثاني	الضربُ الثالثُ	الضربُ الرابعُ

القياسُ الاسْتِثْنائيُّ المُنْفَصِلُ

٢٦ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٠٤ ـ (وإِنْ يَكُنْ) أيِ القياسُ الشّرطيُّ (مُنْفَصِلًا) أيْ: بأن كانَتْ شرطيّتُه مُنْفَصِلةً، وقد تَقَدَّمَ أنها: ١ ـ إمّا أن تكونَ مانِعةَ الجَمْعِ والخُلُوِّ معًا، وهذا هو القِسْمُ الأَخَصُّ، ٢ ـ وإمّا أن تكونَ مانِعةَ الجَمْعِ فقط، ٣ ـ وإمّا أن تكونَ مانِعةَ الخُلُوِّ فقط... وقد بَيَّنَ النّاظِمُ كيفيّةَ إِنْتاجِ كُلٍّ مِن هذه الأَقْسامِ على هذا التّرتيبِ، فذَكَرَ لِلأوّلِ أربعَ نَتائِجَ، ولِكُلٍّ مِن الثّاني والثّالِثِ نَتيجَتَيْنِ كما سيأتي بَيانُه، وقولُه: (فوَضْعُ ذا) أيْ أحدِ طَرَفَيْها أيْ: إِثْباتُه (يُنْتِجُ رَفْعَ ذاكَ) الآخَرِ أيْ: نَفْيَه (والعكسُ كذا) أيْ ورَفْع ـ أيْ نَفْيُ ـ أحدِ طَرَفَيْها يُنْتِجُ وَضْعَ ـ أيْ إِثْباتَ ـ

وَذَاكَ فِي الْأَخَصِّ ، ٢- ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَـانِعَ جَمْـعٍ فَبِوَضْـعِ ذَا زُكِـنْ
رَفْعٌ لِـذَاكَ ، دُونَ عَكْسٍ ، ٣- وَإِذَا مَـانِعَ رَفْـعٍ كَـانَ فَهْـوَ عَكْـسُ ذَا

الآخَرِ. «باجوري» (ص٣٦)، و«قويسني» مع «خطاب» (ص٤٠).

١٠٥ ـ (وذاكَ) أيْ كونُ وَضْعِ ـ أيْ إِثْباتِ ـ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ يُنْتِجُ رَفْعَ ـ أيْ نَفْيَ ـ الآخَرِ، والعَكْسُ (في الأَخَصِّ) أيْ في الحقيقيّةِ؛ لأنها أَخَصُّ مِن مانِعةِ الجمعِ ومانِعةِ الخُلُوِّ؛ لأنّ فيها مَنْعَ الجمع ومَنْعَ الخُلُوِّ، وحينَئذٍ تُسَمَّى: «مانِعةَ جَمْعٍ ومانِعةَ خُلُوٍّ».

فإن كانَتِ المُنْفَصِلةُ مانِعةَ جمعٍ فقد أشارَ إليها بقوله: (ثُمّ إن يكن) أيِ الشّرطيُّ بمعنَى القَضِيّةِ الشّرطيّةِ (مانِعَ جَمْعٍ) أيْ قَضِيّةً مانِعةَ جمعٍ بين طَرَفَيْها أيْ فلا يَجْتَمِعانِ، ويُمْكِنُ ارْتِفاعُهما، وتَتَرَكَّبُ مِن الشّيءِ والأَخَصِّ مِن نقيضِه (فبِوَضْعِ ذا) أيْ أَحَدِ طَرَفَيْها (زُكِنْ) أيْ عُلِمَ:

١٠٦ ـ (رَفْعٌ): نائِبُ فاعِلِ «زُكِنْ» أي: عُلِمَ نفيٌ (لِذاكَ) أيِ الطَّرَفِ الآخَرِ؛ لِمَنْعِها الجمعَ بينَهما، أيْ: فوَضْعُ أحدِهما يُنْتِجُ رَفْعَ الآخَرِ (دُونَ عَكْسٍ) فلا يَلْزَمُ مِن رفعِ أحدِ طَرَفَيْها وضعُ الآخَرِ؛ لِجوازِ الخُلُوِّ عنهما، قالَ الصَّبّانُ (ص١٤٣): «قوله: (دون عَكْسٍ) خبرُ مُبْتَدَإٍ محذوفٍ أيْ: هذا الحكمُ ـ وهو إِنْتاجُ وَضْعِ أحدِ الطَّرَفَيْنِ رفعَ الآخَرِ ـ ثابِتٌ دُونَ عكسٍ له، وهو إِنْتاجُ رفعِ أحدِهما وضعَ الآخَرِ، فليسَ بثابِتٍ، قالَه شيخُنا العَدَويُّ». اهـ

(وإذا مانِعَ) بالنّصبِ خبرُ «كانَ» (رَفْعٍ) أيْ خُلُوٍّ (كانَ) أيِ الشّرطيُّ بمعنى القَضيّةِ الشّرطيّةِ، أيْ: وإنْ كانتِ القَضيّةُ الشّرطيّةُ مانِعةَ خُلُوٍّ (فهو) أيْ فالشّرطيُّ بمعنى القَضيّةِ الشّرطيّةِ (عَكْسُ ذا) أيْ فالقَضِيّةُ مانِعةُ الخُلُوِّ عكسُ



٢٦ ـ أقولُ:

القياسُ المُرَكَّبُ مِن الشّرْطِيّاتِ المُنْفَصِلةِ: ١ ـ إمّا أن يكونَ مُرَكَّبًا مِن مانِعةِ الجمعِ والخُلُوِّ، ٢ـ أو مِن مانِعةِ الجمعِ فقط، ٣ـ أو مِن مانِعةِ الخُلُوِّ فقط:

١ ـ فإن كانَ مُرَكَّبًا مِن الأولى فأَضْرُبُه المُنتِجةُ أربعةٌ: اثْنانِ مِن جانِب

مانِعةِ الجمعِ بمعنى: أنّ رَفْعَ أحدِ طَرَفَيْها يُنْتِجُ وَضْعَ الآخَرِ؛ لِمَنْعِها الخُلُوَّ عنهما، ووَضْعُ أحدِ طَرَفَيْها لا يُنْتِجُ شيئًا؛ لِجَوازِ الجمعِ بينَهما. اهـ «قويسني» (ص٤١) مع «قدّورة» (ص١٩٦).

٢٦ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (مِن الشّرطيّاتِ المُنْفَصِلةِ) أيْ ليسَ بين مُقَدَّمِها وتاليها اتّصالٌ بحرفِ الشّرطِ كما في المُتَّصِلةِ. اهـ «قدّورة» (ص١٩٥)، وقد تَقَدَّمَ أنّ الشّرطيّةَ المُنْفَصِلةَ هي: الّتي تَتَرَكَّبُ مِن جُزْأَيْنِ رُبِطَ أحدُهما بالآخَرِ بأداةِ عِنادٍ وهي «إمّا» و«تارةً» و«أو» ونحوُها.

قوله: (إمّا أن يكونَ مُرَكَّبًا مِن مانِعةِ الجمعِ والخُلُوِّ إلخ) ولذلك كانَ القياسُ الاِسْتِثْنائيُّ المُنْفَصِلُ ثلاثةَ أقسامٍ:

الأوّلُ: مانِعُ الجمعِ والخُلُوِّ، وهو الأَخَصُّ، وهو: ما كانَتْ شرطيّتُه المُنْفَصِلةُ مانِعتَهما.

والثّاني: مانِعُ الجَمْعِ فقط، وهو: ما كانَتْ شرطيّتُه المُنْفَصِلةُ مانِعَةَ الجمعِ فقط.

والثّالثُ: مانِعُ الخُلُوِّ فقط، وهو: ما كانَتْ شرطيّتُه المُنْفَصِلةُ مانِعةَ الخُلُوِّ فقط.

قوله: (فإنْ كانَ مُرَكَّبًا مِن الأُولَى) أيْ مانِعةِ الجمعِ والخُلُوِّ، وقد تَقَدَّمَ أنها



الوَضْعِ، واثنانِ مِن جانِبِ الرَّفْعِ.

مثالُ ذلك: «العَدَدُ إمّا زوجٌ وإمّا فَرْدٌ»: ١ ـ فاستِثناءُ «زوجٍ» مُنْتِجٌ لِنقيضِ «فَرْدٍ»، ٢ ـ واسْتِثْناءُ «فردٍ» مُنتِجٌ لِنقيضِ «زوجٍ»، ٣، ٤ ـ واسْتِثْناءُ نقيضِ كلٍّ مِنهما مُنْتِجٌ لِعَيْنِ الآخَرِ.

لا تَترَكَّبُ إلّا ١ ـ مِن الشّيءِ ونقيضِه: كقولِك: «العَدَدُ إمّا زوجٌ أوْ لا زَوْجٌ»، ٢ ـ أوِ المُساوِي لِنقيضِه: كقولِك: «العَدَدُ إمّا زوجٌ أو فَرْدٌ»، لكنْ يُشْتَرَطُ في الإنْتاجِ أن تكونَ مُرَكَّبةً مِن الشّيءِ والمُساوِي لِنقيضِه، لا مِن الشّيءِ ونقيضِه؛ فإنّه لا يُفيدُ شيئًا كما في «الخُونَجِيّ» و«السَّنُوسيِّ» وغيرِهما. اهـ «قدورة» (ص١٩٥)، ونحوُه في «البنّاني» (ص١٩٦).

قوله: (اثْنانِ مِن جانِبِ الوَضْعِ) أيِ الإثْباتِ (واثْنانِ مِن جانِبِ الرَّفْعِ) أيِ النَّفْيِ.

قوله: (فاسْتِثْناءُ زَوْجٍ) بأن يُقالَ: «لكنّه زَوْجٌ».

قوله: (مُنْتِجٌ لِنَقيضِ فَرْدٍ) فيُقالُ في النّتيجةِ: «فهو ليسَ بفَرْدٍ».

قوله: (واسْتِثْناءُ فَرْدٍ) بأن يُقالَ: «لكنّه فَرْدٌ» (مُنْتِجٌ لِنَقيضِ زَوْجٍ) فيُقالُ في النّتيجةِ: «فهو ليسَ بزَوْجٍ».

قوله: (واسْتِثْناءُ نَقيضِ كلٍّ منهما) أيْ ١ ـ «زَوْجٍ» ٢ ـ و«فَرْدٍ»: بأن يُقالَ في الأوّلِ: «لكنّه ليسَ بزَوْجٍ» وفي الثّاني: «لكنّه ليسَ بفَرْدٍ» (مُنْتِجٌ لِعَيْنِ الآخَرِ) وهو «فَرْدٌ» بالنّسبةِ لـ«زَوْجٍ»، و«زَوْجٌ» بالنّسبةِ لـ«فَرْدٍ»، فيُقالُ في نتيجةِ الأوّلِ: «فهو فَرْدٌ»، وفي نتيجةِ الثّاني: «فهو زَوْجٌ».



. . . .

مِثالٌ آخَرُ: «دائِمًا إِمّا أن يكونَ الموجودُ قديمًا وإِمّا أن يكونَ حادِثًا»: ١ ـ فإِذا قُلْنا: «لكنّه قديمٌ» أَنْتَجَ = «ليسَ بحادِثٍ»، ٢ ـ وإِذا قُلْنا: «لكنّه حادِثٌ» أَنْتَجَ = «ليسَ بقديمٍ»، ٣ ـ وإِذا قُلنا: «لكنّه ليسَ بقديمٍ» أَنْتَجَ = «فهو حادِثٌ»، ٤ ـ وإِذا قلنا: «لكنّه ليسَ بحادِثٍ» أَنْتَجَ = «فهو قديمٌ». اهـ «شرح البنّاني» (ص١٩٦).

تَنْبِيهٌ: قولُ الشّارحِ: «فاسْتِثْناءُ زوجٍ مُنْتِجٌ لِنَقِيضِ فَرْدٍ واسْتِثْناءُ فَرْدٍ مُنْتِجٌ لِنَقيضِ زَوْجٍ» هو معنى قولِ النّاظِمِ: «فوَضْعُ ذا يُنْتِجُ رَفْعَ ذاك» أيْ فإِثْباتُ أحدِهما يُنْتِجُ نفيَ الآخَرِ، فهذانِ ضربانِ، وقولُ الشّارحِ: «واسْتِثْناءُ نَقيضِ كُلٍّ منهما مُنْتِجٌ لِعَيْنِ الآخَرِ» هو معنى قولِ النّاظِمِ: «والعَكْسُ كذا» أيْ نفيُ أحدِهما يُنْتِجُ إِثْباتَ الآخَرِ، وهُما ضَرْبانِ آخَرانِ تمامُ الأربعةِ، أفادَه «قدّورة» (ص١٩٦).

فائِدةٌ: هذا جَدْوَلُ ضُرُوبِ القِسْمِ الأوّلِ، وهو القِياسُ الاِسْتِثْنائيُّ المُرَكَّبُ مِن القضايا الشّرطيّةِ المُنْفَصِلةِ مانِعةِ الجمعِ والخُلُوِّ مع ذِكْرِ مِثالِ الشّارحِ:

ضروب القياس الاستثنائي المركب من القضايا الشرطية المنفصلة مانعة الجمع والخلو مثاله: «العدد إما زوج وإما فرد»			
استثناء «زوج»: بأن نقول: «لكنه زوج»	استثناء «فرد»: بأن نقول: «لكنه فرد»	استثناء نقيض «زوج» بأن نقول: «لكنه ليس بزوج»	استثناء نقيض «فرد» بأن نقول: «لكنه ليس بفرد»
ينتج نقيض «فرد»: بأن نقول: «فهو ليس بفرد»	ينتج نقيض «زوج» : بأن نقول: «فهو ليس بزوج»	ينتج عين «فرد»: بأن نقول: «فهو فرد»	ينتج عين «زوج»: بأن نقول: «فهو زوج»

٢ ـ وإن كانَ مُرَكَّبًا مِن مانِعةِ الجمعِ فالمُنْتجُ منه ضربانِ، وهما: اسْتِثْناءُ عينِ كلٍّ مِن الطَّرَفَيْنِ؛ لِيَحْصُلَ نقيضُ الآخَرِ، وأمّا استِثناءُ النّقيضِ فلا يُنْتِجُ شيئًا.

مثالُ ذلك: «إمّا أن يكونَ هذا الشّيءُ أَبْيَضَ وإمّا أن يكونَ أَسْوَدَ» ١ ـ فاسْتِثْناءُ «أَبْيَضَ» مُنْتِجٌ لِنقيضِ «أَسْوَدَ»، ....

قوله: (وإنْ كانَ مُرَكَّبًا مِن مانِعةِ الجمعِ) وقد تَقَدَّمَ: أنها لا تَتَرَكَّبُ إلّا مِن الشّيءِ والأَخَصِّ مِن نقيضِه: كقولِنا: «الجِسْمُ إمّا جَمادٌ أو حَيَوانٌ»؛ فإنّ نقيضَ «الجَمادِ»: «لا جَمادٌ»، و«الحَيَوانُ» أَخَصُّ منه؛ لِأنّ هذا الجسمَ لا يكونُ جمادًا حَيَوانًا معًا، وقد يَخْلُو عنهما: بأن يكونَ نَباتًا، فتقولُ: ١ ـ «لكنّه جَمادٌ» = «فليسَ بحَيَوانٍ»، ٢ ـ «لكنّه حَيَوانٌ» = «فليسَ بجَمادٍ»، فهذانِ مُنْتِجانِ، ولو قُلْتَ: «لكنّه ليسَ بجَمادٍ» = «فهو حَيَوانٌ» أو قُلْتَ: «لكنّه ليسَ بحَيَوانٍ» = «فهو جَمادٌ» لم يَصِحَّ؛ لإمْكانِ الخُلُوِّ، وسببُ ذلك: أنّ ما ليسَ بجَمادٍ أَعَمُّ مِن الحَيَوانِ، فلا يَلْزَمُ مِن نَفْيِه ثبوتُ الأَخَصِّ، وكذا ما ليسَ بحَيَوانٍ أَعَمُّ مِن الجَمادِ. اهـ «قدورة» (ص١٩٦).

قوله: (وهُما: اسْتِثْناءُ عَيْنِ كُلٍّ مِن الطَّرَفَيْنِ لِيَحْصُلَ نقيضُ الآخَرِ) هما ما أشارَ إليه النّاظِمُ بقولِه: «ثُمّ إنْ يكنْ مانِعَ جَمْعٍ فبِوَضْعِ ذا رُكِنْ رَفْعٌ لذاك» (وأمّا اسْتِثْناءُ النّقيضِ) أيِ اسْتِثْناءُ نقيضِ كُلٍّ مِن الطَّرَفَيْنِ (فلا يُنْتِجُ شيئًا) فلا يَحْصُلُ منه عينُ الآخَرِ، وإلى هذا أشارَ النّاظِمُ بقولِه: «دُونَ عَكْسٍ».

قوله: (فاسْتِثْناءُ أَبْيَضَ) بأن يُقالَ: «لكنّه أبيضُ» (مُنْتِجٌ لِنقيضِ أَسْوَدَ) فيُقالُ في النّتيجةِ: «فليسَ أَسْوَدَ».

٢ ـ واسْتِثْناءُ «أَسْوَدَ» مُنْتِجٌ لِنقيضِ «أَبْيَضَ»، ٣، ٤ ـ وأمّا اسْتِثْناءُ نَقيضِ كلٍّ منهما فلا يُنْتِجُ شيئًا.

٣ ـ وإن كانَ مُرَكَّبًا مِن مانِعةِ الخُلُوِّ أَنْتَجَ منه ضربانِ، ....

قوله: (واسْتِثْناءُ أَسْوَدَ) بأن يُقالَ: «لكنّه أَسْوَدُ» (مُنْتِجٌ لِنقيضِ أَبْيَضَ) فيُقالُ في النّتيجةِ: «فليسَ بأَبْيَضَ».

قوله: (وأمّا اسْتِثْناءُ نقيضِ كُلٍّ منهما) أيْ «أَبْيَضَ» و«أَسْوَدَ»: بأن يُقالَ في الأوّلِ: «لكنّه ليسَ بأَبْيَضَ» وفي الثّاني: «لكنّه ليسَ بأَسْوَدَ» (فلا يُنْتِجُ شيئًا) لإمْكانِ الخُلُوِّ، وسببُ ذلك: أنّ «ما ليسَ بأَبْيَضَ» أَعَمُّ مِن «الأَسْوَدِ»، فلا يَلْزَمُ مِن نَفْيِه ثُبُوتُ الأَخَصِّ، وكذا «ما ليسَ بأَسْوَدَ» أَعَمُّ مِن «الأَبْيَضِ»، فلا يَلْزَمُ مِن نَفْيِه ثُبُوتُ الأَخَصِّ.

فائِدةٌ: هذا جَدْوَلُ ضُرُوبِ القِسْمِ الثّاني، وهو القياسُ الاِسْتِثْنائيُّ المُرَكَّبُ مِن القضايا الشّرطيّةِ المُنْفَصِلةِ مانِعةِ الجَمْعِ فقط مع ذِكْرِ أمثلةِ الشّارِحِ:

ضروب القياس الاستثنائي المركب من القضايا الشرطية المنفصلة مانعة الجمع فقط مثاله: «إما أن يكون هذا الشيء أبيض وإما أن يكون أسود»			
استثناء «أبيض»: بأن نقول: «لكنه أبيض»	استثناء «أسود»: بأن نقول: «لكنه أسود»	استثناء نقيض «أبيض» بأن نقول: «لكنه ليس بأبيض»	استثناء نقيض «أسود» بأن نقول: «لكنه ليس بأسود»
ينتج نقيض «أسود»: بأن نقول: «فهو ليس بأسود»	ينتج نقيض «أبيض»: بأن نقول: «فهو ليس بأبيض»	لا ينتج شيئا	

قوله: (وإن كانَ مُرَكَّبًا مِن مانِعةِ الخُلُوِّ) قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة



وهما: استِثناءُ نقيضِ كلٍّ مِن الطَّرَفَيْنِ؛ لِيَحْصُلَ عينُ الآخرِ، وأمّا استِثناءُ العينِ فلا يُنْتِجُ شيئًا: عكسُ المُرَكَّبِ مِن مانعةِ الجمعِ.

مثالُ ذلك: «**زيدٌ إمّا في البحرِ وإمّا أن لا يَغْرَقَ**»، ١ ـ **فاسْتِثْناءُ نقيضِ «في البَحرِ» مُنْتِجٌ لِـ«لَا يَغْرَقُ»**، ....

(ص١٩٧): «ويُشْتَرَطُ في هذا القياسِ المُرَكَّبِ مِن مانِعةِ الخُلُوِّ: أن يكونَ مِن سالِبَتَيْنِ أو مِن سالِبةٍ ومُوجَبةٍ، بخِلافِ مانِعةِ الجمعِ؛ فقد تَتَرَكَّبُ مِن مُوجَبَتَيْنِ». اهـ وقد تَبِعَ في هذا الاِشْتِراطِ الآبدي في «**شرحِ إيساغوجي**» حَسْبَ ما نَقَلَه عنه الهِلاليُّ، قالَه الشّيخُ علي قصّارة في «**حاشيته على البناني**» (ص١٩٧)، وقد اعْتَرَضَ هذا الاِشْتِراطَ الشّيخُ الهلاليُّ كما في «**حاشية علي قصارة**»، قالَ البنانيُّ في «**شرحِه**» (ص١٩٧): «تنبيهٌ: اشْتَرَطَ بعضُهم لإنتاجِ مانِعةِ الخُلُوِّ أن يكونَ طَرَفاها سالِبَيْنِ أو أحدُها سالِبًا والآخَرُ مُوجَبًا، وهو غيرُ صحيحٍ، ولا دليلَ عليه، وعِلّةُ الإنْتاجِ قائِمةٌ مع كونهما إيجابِيَّيْن: نحوُ: «**إمّا أن يكونَ زيدٌ في البَحْرِ وإمّا أن يكونَ سالِمًا مِن الغَرَقِ**»، فإذا قُلْنا: «**لكنّه ليسَ في البَحْرِ**» أَنْتَجَ = «**هو سالِمٌ مِن الغَرَقِ**»، وإذا قُلنا: «**لكنّه ليسَ سالِمًا مِن الغَرَقِ**» أَنْتَجَ = «**هو في البَحْرِ**»، وبُرْهانُ ذلك امْتِناعُ ارْتِفاعُهما، فمَتَى رُفِعَ أحدُهما صَدَقَ الآخَرُ». اهـ

قوله: (**وهُما اسْتِثْناءُ نَقيضِ كُلٍّ مِن الطَّرَفَيْنِ إلخ**) هو شرحُ قولِ النّاظِمِ: «**وإذا مانِعَ رفعٍ**».

قوله: (**فاسْتِثْناءُ نَقيضِ**) قولنا: («**في البَحْرِ**») بأن يُقالَ: «**لكنّه ليسَ في البَحْرِ**» كما يقولُه بعدُ (**مُنْتِجٌ لـ**)قولِنا: («**لا يَغْرَقُ**») فيُقالُ في النّتيجةِ: «**فهو لا يَغْرَقُ**» كما يقولُه بعدُ.

٢ ـ واسْتِثْناءُ نقيضِ «لا يَغْرَقُ» مُنْتِجٌ لِـ«فِي البَحرِ»، فنقولُ: ١ ـ «لكنّه ليسَ في البحرِ» = «فلا يَغْرَقُ»، ٢ ـ و«لكنّه يَغْرَقُ» = «فهو في البحرِ».

قوله: (واسْتِثْناءُ نقيضِ) قولِنا: («لا يَغْرَقُ») بأن يُقالَ: «لكنّه يَغْرَقُ» كما يقولُه بعدُ (مُنْتِجٌ لِـ)قولِنا: («في البَحْرِ») فيُقالُ في النّتيجةِ: «فهو في البَحْرِ» كما يقولُه بعدُ.

قوله: (فنَقُولُ) أيْ في الاِسْتِثْناءِ والاِسْتِنْتاجِ.

قوله: (لكنّه ليسَ في البَحْرِ = فهو لا يَغْرَقُ) عائِدٌ لاِسْتِثْناءِ نقيضِ «في البَحْرِ».

قوله: (لكنّه يَغْرَقُ = فهو في البَحْرِ) عائِدٌ لاِسْتِثْناءِ نقيضِ «لا يَغْرَقُ».

فائِدةٌ: هذا جَدْوَلُ ضُرُوبِ القِسْمِ الثّاني، وهو القياسُ الاِسْتِثْنائيُّ المُرَكَّبُ مِن القضايا الشّرطيّةِ المُنْفَصِلةِ مانِعةِ الجمعِ فقط مع ذِكْرِ تمثيلِ الشّارحِ:

ضروب القياس الاستثنائي المركب من القضايا الشرطية المنفصلة مانعة الخلو فقط مثاله: «زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق»			
استثناء «في البحر»: بأن نقول: «لكنه في البحر»	استثناء «لا يغرق» بأن نقول: «لكنه لا يغرق»	استثناء نقيض «في البحر» بأن نقول: «لكنه ليس في البحر»	استثناء نقيض «لا يغرق» بأن نقول: «لكنه يغرق»
لا ينـــتـــج شـــيـــئـــا		ينتج عين «لا يغرق»: بأن نقول: «فهو لا يغرق»	ينتج عين «في البحر»: بأن نقول: «فهو في البحر»

تَنْبِيهٌ: قولُ النّاظِمِ: «وإِن يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذا» إلى آخِرِ الأبياتِ



* * *

الثّلاثةِ قالَ الشّيخُ علي قصّارة في «حاشيته» (ص١٩٥): «ارْتَكَبَ النّاظِمُ في هذه الأبياتِ غايةَ التّضمينِ، وأيضًا اعْتُرِضَ عليه في قولِه: «فوَضْعُ ذا» بأنّ موضوعَ الإشارةِ في اللّغة تَعْيينُ المُشارِ إليه، فهي بمنزلةِ وَضْعِ اليدِ على الرّأسِ، وذلك مانِعٌ مِن جَعْلِ مَرْجِعِ الإشارةِ أحدَ الجُزْأَيْنِ مِن غيرِ تعيينٍ حتّى يَتَناوَلَ جميعَ الصُّوَرِ، فلْيُتَأَمَّلْ». اهـ



٢٧ ـ ثُمّ قالَ:

١٤ ـ فَصْلٌ في لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ

وَمِنْــهُ مَــا يَدْعُونَــهُ: «مُرَكَّــبَا» لِكَوْنِــهِ مِــنْ حُجَــجٍ قَــدْ رُكِّــبَا

فَرَكِّبَــنْهُ إِنْ تُــرِدْ أَنْ تَعْلَمَــهْ وَاقْلِــبْ نَتِــيجَةً بِــهِ مُقَدِّمَــةْ

١٤ ـ فصلٌ في لَواحِقِ القياسِ

قوله: (لَواحِق القياسِ) لمّا كانَ القياسُ على ضَرْبَيْنِ بسيطٍ ومُرَكَّبٍ، وفَرَغَ مِن البسيطِ تَكَلَّمَ هُنا على المُرَكَّبِ، وجَعَلَه مِن لَواحِقِ القِياسِ. اهـ «قدورة» (ص١٩٨).

قوله: (لَواحِق القِياسِ): جمعُ «لاحِقٍ» أيْ: ما يُلْحَقُ بالقِياسِ البَسيطِ، وهو أربعةٌ: ١ـ القِياسُ المُرَكَّبُ، ٢ ـ وقِياسُ الخُلْفِ، ٣ـ والاِسْتِقْراءُ، ٤ ـ والتّمثيلُ، وسيَأتي في كلامِه ما عدا قِياسَ الخُلْفِ. اهـ «صبان» (ص١٤٤).

٢٧ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٠٧ ـ (ومنه) أيِ القِياسِ (ما) أيِ الّذي (يَدْعُونَه) أيْ: يُسَمُّونَه (مُرَكَّبًا) وهو: ما أُلِّفَ مِن أكثرَ مِن مُقَدِّمَتَيْنِ (لِكونِه مِن حُجَجٍ) أيْ أَقْيِسةٍ بسيطةٍ مُتَعَدِّدةٍ اثْنَتَيْنِ فأكثرَ (قد رُكِّبا) أيْ: أُلِّفَ.

١٠٨ ـ (فرَكِّبَنْه إن تُرِدْ أن تَعْلَمَهْ) أيْ: إن تُرِدْ مَعْرِفةَ القِياسِ فرَكِّبْه مِن أكثرَ مِن مُقَدِّمَتَيْنِ كما تَقَدَّمَ (واقْلِبْ نَتيجةً به) أيْ في القياسِ المُرَكَّبِ (مُقدِّمَهْ) أيْ: اجْعَلِ النّتيجةَ الحاصِلةَ مِن المُقدِّمَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مُقدِّمةً لِقياسٍ ثانٍ.

يَلْـزَمُ مِـنْ تَرْكِيبِهَـا بِـأُخْرَى نَتِيجَـةٌ إِلَـى هَلُـمَّ جَـرَّا
مُتَّصِـلَ النَّـتَائِجِ الَّـذِي حَـوَى يَكُـونُ أَوْ مَفْصُولَهَـا كُـلٌّ سَـوَا

٢٧ ـ أقولُ:

القياسُ ١ ـ إنْ تَرَكَّبَ مِن قَضِيَّتَينِ سُمِّيَ: «قياسًا بسيطًا»: نحوُ: «العالِمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ»، ٢ ـ وإِن تَرَكَّبَ مِن أَكْثَرَ مِن قَضِيَّتَيْنِ سُمِّيَ: «قياسًا مُرَكَّبًا»: نحوُ: «النّبّاشُ آخِذٌ لِلمالِ خفيةً» + «وكلُّ آخِذٍ لِلمالِ خُفيةً

---

١٠٩ ـ (يَلْزَمُ) أيْ: يَحْصُلُ (مِن تركيبِها) أيِ النّتيجةِ (بأُخْرَى) أي مَعَ مُقدِّمةٍ أُخْرَى (نتيجةٌ إلى هَلُمَّ جَرّا) «جَرًّا» مُنَوَّنٌ يُوقَفُ عليه بالألفِ، ومعناه في الأصلِ: سِيْرُوا وتَمَهَّلُوا في سَيْرِكم وتَثَبَّتُوا، ثُمّ اسْتُعْمِلَ فيما دُووِمَ عليه، قالَ ابْنُ الأَنْبارِيِّ: انْتَصَبَ «جَرًّا» ١ ـ على المصدرِ أيْ: جُرُّوا جَرًّا، ٢ ـ أو على الحالِ، ٣ ـ أو على التّمييزِ، ذَكَرَه السَّنُوسيُّ في «شرحِ مُسْلِمٍ» وبعضُه بالمعنى. اهـ «ملوي» (ص١٤٤).

١١٠ ـ (مُتَّصِلَ النَّتائِجِ) بالنّصبِ خبرُ «يكونُ» (الّذي حَوَى) النَّتائجَ: بأن ذُكِرَتْ فيه (يكونُ) أيْ: يُسَمَّى بذلك لاتِّصالِ نَتائِجِه بالمُقدِّماتِ (أو) بمعنَى الواوِ (مفصولَها) معطوفٌ على «مُتَّصِلَ النَّتائِجِ»، أيْ: ويكونُ القياسُ مُنْفَصِلَها إن لم يَحْوِ النَّتائِجَ أيْ: لم تُذْكَرْ فيه، بل طُوِيَتْ (كُلٌّ) مِن مُتَّصِلِ النَّتائِجِ ومُنْفَصِلِها (سَوا) ءٌ في إفادةِ المطلوبِ.

٢٧ ـ أقوال الشرح

قوله: (وإِن تَرَكَّبَ مِن أَكْثَرَ مِن قَضِيَّتَيْنِ سُمِّيَ: قياسًا مُرَكَّبًا) فحقيقةُ القياسِ المُرَكَّبِ هو: قياسٌ مُؤَلَّفٌ مِن مُقَدِّماتٍ تُنْتِجُ مُقَدِّمتانِ منها نتيجةً، وتلك النّتيجةُ

سارقٌ» + «وكلُّ سارقٍ تُقْطَعُ يدُه» والنّتيجةُ = «النّبّاشُ تُقْطَعُ يدُه».

وهذا القياسُ يَنْقَسِمُ:

١ ـ إلى «مُتَّصِلِ النَّتائِجِ» إنْ ذُكِرَتْ فيه النّتيجةُ وجُعِلَتْ مُقَدِّمَةً صُغرى ورُكِّبَتْ مع مُقَدِّمةٍ كبرى وأُخِذَتِ النّتيجةُ منه وجُعِلَتْ مُقَدِّمةً كذلك وهَلُمَّ جَرًّا ـ كما قالَ المُصنِّفُ ـ: كقولِنا: «النّبّاشُ آخِذٌ لِلمالِ خُفْيَةً» + «وكلُّ آخِذٍ لِلمالِ خُفْيَةً سارِقٌ» يُنْتِجُ = «النّبّاشُ سارِقٌ»، وتقولُ: «النّبّاشُ سارِقٌ» + «وكلُّ سارِقٍ تُقْطَعُ يدُه» يُنْتِجُ = «النّبّاشُ تُقْطَعُ يدُه» إلى آخِرِ ما تُريدُ.

٢ ـ وإلى «مَفصُولِها» وهو: ما لم تُذْكَرْ فيه النَّتائِجُ كالمِثالِ قَبْلَ هذا.

والتّحقيقُ: أنه يَرْجِعُ إلى القياسِ البسيطِ؛ لأنه أَقيِسةٌ طُوِيَتْ نَتائِجُها في الذِّكْرِ وهي مُرادةٌ في المعنَى.

مع مُقَدِّمةٍ أخرى تُنْتِجُ نتيجةً أخرى، وهكذا إلى أن يَحْصُلَ المطلوبُ، وذلك لافْتِقارِ مُقَدِّمَتَيْ كُلِّ قِياسٍ أو إِحْداهُما إلى الكَسْبِ بما بعدَه إلى أن تَنْتَهِيَ إلى الضّرُورةِ، فتكونُ هُنا أقيسةٌ مُرَكَّبةٌ مُحَصِّلةٌ لِلقياسِ المُنْتِجِ للمطلوبِ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٨٧).

قوله: (كذلك) أيْ صُغْرَى ورُكِّبَتْ مع مُقدِّمةٍ كُبرى، وأُخِذَتِ النّتيجةُ منه.

قوله: (كالمِثالِ قبلَ هذا) وهو: «النّبّاشُ آخِذٌ لِلمالِ خفيةً» + «وكلُّ آخِذٍ لِلمالِ خُفيةً سارقٌ» + «وكلُّ سارقٍ تُقْطَعُ يدُه» والنّتيجةُ = «النّبّاشُ تُقطَعُ يدُه».

قوله: (والتّحقيقُ أنه) أيِ القياسَ المُرَكَّبَ بقِسْمَيْه.

وسُمِّيَ الأوّلُ: «مُتَّصِلَ النَّتائِجِ» لِاتِّصالِ نَتائِجِه بمُقدِّماتِه، بخِلافِ الثّاني.

قوله: (بخِلافِ الثّاني) أيْ مُنْفَصِلِ النَّتائِجِ؛ فإنّه لم تَتَّصِلْ نَتائِجُه لِعَدَمِ ذكرِها في القياسِ.

تَتمّةٌ

ومِن لَواحِقِ القِياسِ كما تَقَدَّمَ: قياسُ الخُلْفِ، وهو: إثْباتُ المطلوبِ بإبْطالِ نقيضِه، مِثالُه:

١ ـ فيما إذا كانَ المطلوبُ ثُبُوتَ القِدَمِ لمولانا عَزَّ وجَلَّ: **«لو لم يَكُنِ اللهُ تعالى قديمًا لَكانَ ليسَ قديمًا + ولو كانَ ليسَ قديمًا لم يُوجَدِ العالَمُ»**، فيُنْتِجُ: **«لو لم يَكُنِ اللهُ تعالى قديمًا لم يُوجَدِ العالَمُ»**، وهذه النّتيجةُ مُتَّصِلةٌ لُزُوميّةٌ تَجْعَلُها كبرى لقياسٍ اسْتِثْنائيٍّ، وتَسْتَثْني نقيضَ تاليها، فتقولُ: **«لو لم يَكُنِ اللهُ تعالى قديمًا لم يُوجَدِ العالَمُ + لكنِ العالَمُ موجودٌ ضَرُورةً = فاللهُ تعالى قديمٌ»**، وهو مَطْلُوبُنا، ولوِ اخْتَصَرْنا لقُلْنا: **«لو لم يَكُنِ اللهُ تعالى قديمًا لَكانَ ليسَ قديمًا + ولو كانَ ليسَ قديمًا لم يُوجَدِ العالَمُ + لكنِ العالَمُ وُجِدَ = فكونُه تعالى ليسَ بقديمٍ باطِلٌ، وكونُه قديمًا حَقٌّ»**.

٢ ـ وفي الاِسْتِدْلالِ على حُدُوثِ العالَمِ: **«لو لم يكنْ حادِثًا لم يَكُنْ مُتَغَيِّرًا + لكنّه مُتَغَيِّرٌ» = «فهو حادِثٌ»**.

قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّم» (ص٨٨):

فصلٌ: ومِنْ لَواحِقِ القِياسِ ما ... يُدْعَى قِياسَ الخُلْفِ عندَ العُلَما

إبْطالُ ما نَقِيضُهُ مَطْلُوبُ ... ثُبُوتُهُ لِلْخُلْفِ ذا مَنْسُوبُ



٢٨ ـ ثُمّ قالَ:

وَإِنْ بِجُزْئِـيٍّ عَلَـى كُلِّـي اسْـتُدِلْ ... فَـذَا بـ«الاِسْتِـقْرَاءِ» عِنْـدَهُمْ عُقِـلْ

وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِي» ... وَهْـوَ الَّـذِي قَدَّمْتُـهُ، فَحَقِّـقِ

رُكِّـبَ مِـن قِيَـاسِ اقْتِرانِـيْ ... وآخَـرُ اسْـتِثْنَاؤُهُ عِنْـوانِيْ

وسُمِّيَ: «قِياسَ الخُلْفِ» ١ ـ إمّا لأنه يَؤُولُ إلى الخُلْفِ ـ أي: الباطِلِ ـ على تقديرِ عدمِ حقيقةِ المطلوبِ، ٢ ـ وإمّا لأنه يَأْتِي المطلوبَ لا على اسْتِقامةٍ، بل مِن خَلْفِه، ٣ ـ وقيلَ: لأنّ المُسْتَدِلَّ به يَتْرُكُ حُجّتَه خَلْفَ ظَهْرِه ويَعْمَدُ إلى قولِ خَصْمِه فيُبْطِلُه، ٤ ـ وقيلَ: لِأَنّ حُجّتَه ممّا يُنْبَذُ خَلْفَ الظَّهْرِ؛ لِبُطلانِها. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص٨٨).

القِياسُ المَنطِقيُّ والاِسْتِقْراءُ والتّمثيلُ

٢٨ ـ أقوالُ الأبياتِ

١١١ ـ (وإن بجُزْئيٍّ على كُلِّيْ) خُفِّفَتْ ياؤُه لِلضّرُورةِ (اسْتُدِلْ) أيْ: إنِ اسْتُدِلَّ بجُزْئيٍّ على كُلِّيٍّ: بأن تَصَفَّحْتَ الجُزْئيّاتِ وحَكَمْتَ بحُكْمِها على الكُلِّيِّ (فذا) الاِسْتِدْلالُ (بالاِسْتِقْراءِ عندَهم) أيِ المَناطِقةِ (عُقِلْ) أيْ: عُلِمَ. «قويسني» (ص٤٣).

١١٢ ـ (وعَكْسُه) أيِ الاِسْتِقْراءِ ـ الّذي تَقَدَّمَ أنه الاِسْتِدْلالُ بحكمِ الجُزْئيِّ على الكُلِّيِّ ـ وهو الاِسْتِدْلالُ بحُكْمِ الكُلِّيِّ على الجُزْئيِّ (يُدْعَى) أيْ: يُسَمَّى: (القِياسَ المَنْطِقِيْ)، فالقياسُ المَنْطِقيُّ: (وهو الّذي قَدَّمْتُه) أوّلَ بابِ القياسِ عندَ قولِه: «إنّ القياسَ مِن قضايا صُوِّرا» (فحَقِّقِ) العلومَ، فالقياسُ: اسْتِدْلالٌ بحكمِ الكُلِّيِّ على الجُزْئيِّ. «قويسني» (ص٤٣).

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِي حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلْ
وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

٢٨ ـ أقولُ:

المُفيدُ لِلمَطلوبِ التَّصدِيقيِّ ثلاثةُ أقسامٍ: ١ـ «اسْتِقرَاءٌ»، ....

قوله أيضًا: (وعكسُه يُدْعَى إلخ) أيْ: ومُفيدُ عَكْسِه يُدْعَى إلخ كما أشارَ له الشّيخُ المَلَويُّ في «كبيرِه»، وذلك لِأنّ عكسَ ما ذُكِرَ هو الاِسْتِدْلالُ بالكُلِّيِّ على الجُزْئيِّ، وليسَ ذلك هو المُسَمَّى بالقياسِ المَنْطِقيِّ، وإنّما المُسَمَّى نفسُ المُقَدِّمَتَيْنِ المُسْتَدَلِّ بهما، فلا بُدَّ مِن تقديرِ المُضافِ المذكورِ في كلامِ المُصنِّفِ. اهـ «باجوري» (ص٣٧).

١١٣ ـ (وحيثُ جُزْئيٌّ على جُزْئِيْ) خُفِّفَتْ ياؤُه لِلضَّرُورةِ (حُمِلْ) أيْ حُمِلَ جُزْئِيٌّ على جُزْئِيٍّ آخَرَ في حُكْمِه (لِجامِعٍ) مُشْتَرَكٍ بينَهما (فذاكَ) الحملُ (تمثيلٌ جُعِلْ) أيْ: يُسَمَّى هذا الدّليلُ: «تمثيلًا». اهـ «قويسني» (ص٤٣).

١١٤ ـ (ولا يُفيدُ القَطْعَ) أيِ اليقينَ (بالدّليلِ) أيْ بنَتيجةِ الدّليلِ. اهـ «قويسني» (ص٤٣) (قياسُ الاِسْتِقراءِ و) لا قياسُ (التّمثيلِ) وإنّما يُفيدُه القياسُ المَنْطِقيُّ.

٢٨ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (المُفيدُ لِلمطلوبِ التَّصْديقيِّ ثلاثةُ أقسامٍ) وَجْهُ الحَصْرِ في الثّلاثةِ: أنه لا بُدَّ مِن تَناسُبٍ بين الحُجّةِ والمطلوبِ قطعًا، وذلك التَّناسُبُ:

١ ـ إمّا باشْتِمالِ الحُجّةِ على المطلوبِ، وتُسَمَّى الحُجّةُ حينَئذٍ «قياسًا»:



. . . .

مِثالُه: «النَّبيذُ مُسْكِرٌ + وكلُّ مُسْكِرٍ حَرامٌ»، فالمطلوبُ ـ الّذي هو: «النَّبيذُ حَرامٌ» ـ جُزْئيٌّ بالنِّسْبةِ إلى قولِه في القياسِ: «وكُلُّ مُسْكِرٍ حَرامٌ»، وهو الاِسْتِدْلالُ بكُلِّيٍّ على جُزْئيٍّ.

٢ ـ وإمّا باشْتِمالِ المطلوبِ على الحُجّةِ، وتُسَمَّى الحُجّةُ حينَئذٍ: «اسْتِقْراءً»: مِثالُه: قولُنا: «كُلُّ حَيَوانٍ يُحَرِّكُ فَكَّه الأَسْفَلَ عندَ المَضْغِ؛ بدليلِ تحريكِ البَقَرةِ والإنْسانِ والحِمارِ وكذا وكذا مِن الحَيَوانِ»، فالمطلوبُ ـ وهو «كُلُّ حَيَوانٍ يُحَرِّكُ فَكَّه الأَسْفَلَ عندَ المَضْغِ» ـ مُشْتَمِلٌ لِأجلِ عمومِه على الجُزْئيّاتِ المُسْتَدَلِّ بها عليه، وهو اسْتِدْلالٌ بجُزْئيٍّ على كُلِّيٍّ؛ لاِسْتِفادةِ العموم فيها مِن تَتَبُّعِ الجُزْئيّاتِ.

٣ ـ وإمّا بغيرِ اشْتِمالِ أحدِهما على الآخَرِ، وحينَئذٍ لا بُدَّ مِن اشْتِراكِهما في أمرٍ يَشْمَلُهما يَتَناسَبانِ به، وتُسَمَّى الحُجّةُ حينَئذٍ في عُرْفِ المَنْطِقيِّين: «تمثيلًا»: مثالُه: قولُنا: «النَّبيذُ حَرامٌ كالخَمْرِ بجامِعِ الإسْكارِ»، فالحُجّةُ ـ الّتي هي تحريمُ الخَمْرِ الجُزْئيِّ غيرُ مُشْتَمِلٍ على المطلوبِ الّذي هو تحريمُ النَّبيذِ، وإنّما هو مُساوٍ له في العِلّةِ، فوَجَبَ أن يُساوِيَه في الحكمِ، وهو اسْتِدْلالٌ بجُزْئيٍّ على جُزْئيٍّ، ويُسَمَّى في عُرْفِ الأصوليِّين: «قياسًا». اهـ «قدورة» (ص١٩٩).

قوله: (اسْتِقْراءٌ) هو لغةً: التَّتَبُّعُ، أخذًا مِن «اسْتَقْرَيْتُ البَلَدَ»: إذا تَتَبَّعْتَه قَرْيةً بعدَ قَرْيةٍ تَخْرُجُ مِن أرضٍ لأرضٍ، واصْطِلاحًا: عِبارةٌ عن تَصَفُّحِ أمورٍ جُزْئيّةٍ لِيُحْكَمَ بحكمِها على أمرٍ شامِلٍ لتلك الجُزْئيّاتِ، وسُمِّيَ «اسْتِقْراءً» لأنّ مُقدِّماتِه لا تَحْصُلُ إلّا بتَتَبُّعِ جُزْئيّاتٍ: كقولك: «كُلُّ حَيَوانٍ يُحَرِّكُ فَكَّه الأَسْفَلَ عندَ



٢ـ و«قِياسٌ»، ٣ ـ و«تَمْثِيلٌ».

١ ـ فالأوّلُ هو: الِاسْتِدلالُ على الكُلِّيِّ بالجُزْئِيِّ: كقولِنا: «كلُّ حيوانٍ يُحَرِّكُ فَكَّه الأَسْفَلَ؛ بِدليلِ أنّ الفَرَسَ والإنسانَ والحمارَ ـ مَثَلًا ـ كذلك».

المَضْغِ؛ لِأنّ السِّباعَ والبَهائِمَ كذلك»، وأكثرُ مَسائِلِ النَّحْوِ مأخوذةٌ بالاِسْتِقْراءِ: كقولِهم: «كلُّ فاعِلٍ مرفوعٌ»، و«كُلُّ مفعولٍ منصوبٌ». اهـ «قدّورة» مع «شرح البنّاني» (ص١٩٩).

قوله: (وقِياسٌ) أيْ مَنْطقيٌّ.

قوله: (وتمثيلٌ) وهو المُسمَّى بـ«ـالقياسِ» عندَ الأصوليِّين، وأركانُه أربعةٌ: ١ ـ مُشَبَّهٌ، ويُسَمَّى: «حَدًّا أَسْفَلَ»، ٢ ـ ومُشَبَّهٌ به، ويُسَمَّى: «أصلًا»، ٣ـ وحُكْمٌ، ويُسَمَّى: «حَدًّا أكبرَ»، ٤ ـ وجامِعٌ، ويُسَمَّى: «حَدًّا أَوْسَطَ»، كذا يُؤْخَذُ مِن «شرحِ المَلَوِيِّ الصّغيرِ»، وفي «شرحِه الكبيرِ»: أنّ هذا اصْطِلاحُ المَناطِقةِ، لكنّه لم يَذْكُرْ أنّ المُشَبَّهَ به يُسَمَّى: «أصلًا» في اصْطِلاحِهم، فلْيُراجَعْ. اهـ «باجوري» (ص٣٧).

قوله: (كقولِنا: كُلُّ حَيَوانٍ يُحَرِّكُ فَكَّه الأَسْفَلَ) أيْ عندَ المَضْغِ (بدليلِ أنّ الفَرَسَ والإِنْسانَ والحِمارَ مثلًا) كالبَقَرِ والغَنَمِ (كذلك) أيْ يُحَرِّكُ كلٌّ فَكَّه الأسفلَ عندَ المَضْغِ، فالمطلوبُ ـ وهو: «كلُّ حَيَوانٍ يُحَرِّكُ فكَّه الأسفلَ عندَ المَضْغِ» ـ مُشْتَمِلٌ لأجلِ عمومِه على الجُزْئيّاتِ المُسْتَدَلِّ بها عليه، وهو اسْتِدْلالٌ بجُزْئيٍّ على كُلِّيٍّ لاِسْتِفادةِ العُمُومِ فيها مِن تَتَبُّعِ الجُزْئيّاتِ. اهـ «قدّورة» (ص١٩٩).

٢ ـ والثّاني هو: الِاستِدلالُ على الجزئِيِّ بالكُلِّيِّ ـ عَكْسُ الِاسْتِقراءِ ـ: كقولِنا: «العالمُ حادثٌ، والدّليلُ على ذلك أنه مِن أفرادِ المُتَغَيِّرِ» + «وكلُّ مُتَغيِّرٍ حادِثٌ»، وقد تَقَدَّمَ ذلك بأشكالِه.

٣ ـ والثّالثُ: الِاستِدلالُ على جُزْئِيٍّ بجُزْئِيٍّ: كالِاستِدلالِ على حُرْمَةِ النَّبِيذِ بحُرْمَةِ الخمرِ؛ لِلجَامِعِ بينَهما ـ وهو: الإِسكارُ ـ، ....

تَتِمّةٌ: الِاسْتِقْراءُ قِسْمانِ: ١ ـ تامٌّ: بأن تُسْتَقْرَى جميعُ الجُزْئِيّاتِ، فيُفيدُ القَطْعَ، وهو المُسَمَّى بـ«بالقِياسِ المُقَسَّم»: كقولِنا: «العالَمُ ١ ـ إمّا جِرْمٌ ٢ ـ وإمّا عَرَضٌ + وكُلُّ جِرْمٍ حادِثٌ» = «فالعالَمُ حادِثٌ»، ٢ ـ والثّاني غيرُ تامٍّ: بأن تُسْتَقْرَى أكثرُ الجُزْئيّاتِ فقط، فلا يُفيدُ القطعَ، بلِ الظَّنَّ فقط: كقولِنا: «الفاعِلُ مرفوعٌ؛ بدليلِ تَتَبُّعِ جُزْئيّاتِ كلامِ العَرَبِ»، وغيرُ التّامِّ هو المُرادُ عندَ الإِطْلاقِ، فلذا أَطْلَقَ النّاظِمُ أنّ الِاسْتِقراءَ لا يُفيدُ القطعَ. اهـ «شرح البنّانيّ» (ص٢٠٠).

قوله: (كقولِنا: العالَمُ حادِثٌ إلخ) فالمطلوبُ ـ الّذي هو: «العالَمُ حادِثٌ» ـ جُزْئيٌّ بالنِّسبةِ إلى قولِه في القياسِ: «وكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ»، وهو الِاسْتِدْلالُ بكُلِّيٍّ على جُزْئيٍّ.

قوله: (الِاسْتِدْلالُ على جُزْئيٍّ بجُزْئيٍّ) والفقهاءُ يُسَمُّونَه: «قِياسًا». اهـ «شيخ الإسلام زكريا» (ص١٥٨).

قوله: (كالِاسْتِدْلالِ على حُرْمةِ النَّبيذِ إلخ): بأن يُقالَ: «النَّبيذُ حَرامٌ كالخَمْرِ بجامِعِ الإِسْكارِ»، فالحُجّةُ الّتي هي تحريمُ الخَمْرِ الجُزْئيِّ غيرُ مُشْتَمِلٍ على المطلوبِ الّذي هو تحريمُ النّبيذِ، وإنّما هو مُساوٍ له في العِلّةِ، فوَجَبَ أن يُساوِيَه في الحكمِ، وهو اسْتِدْلالٌ بجُزْئيٍّ على جُزْئيٍّ، ويُسَمَّى في عُرْفِ أهلِ



وهما جُزْئِيّانِ مِن مُطْلَقِ المُسْكِرِ.

والمُفيدُ لِلقَطْعِ مِن هذه الثّلاثةِ القياسُ، وأمّا الاِسْتِقْراءُ والتّمثيلُ فلا يُفيدانِه؛ لِاحْتِمالِ ١ ـ أن يكونَ هُناكَ فَرْدٌ لم يُسْتَقْرَأْ: كالتِّمْساحِ، ٢ ـ أو أنّ العِلَّةَ في الجزئيِّ المحمولِ عليه غيرُ العِلَّةِ في الجزئيِّ المحمولِ.

* * *

الأصول: «قياسًا». اهـ «قدّورة» (ص١٩٩).

قوله: (وهُما) أيِ النّبيذُ والخَمْرُ.

قوله: (والمُفيدُ لِلقَطْعِ) أيِ: اليقينِ: شروعٌ في شرحِ البيتِ الأخيرِ.

قوله: (وأمّا الاِسْتِقْراءُ) أيِ الاِسْتِقْراءُ غيرُ التّامِ، وأمّا الاِسْتِقْراءُ التّامُّ فإنّه يُفيدُ القطعَ كما مَرَّ.

قوله: (والمُفيدُ لِلقَطْعِ مِن هذه الثّلاثةِ القياسُ) المَنْطِقيُّ (وأمّا الاِسْتِقْراءُ والتّمثيلُ) وهو القياسُ الأصوليُّ (فلا يُفيدانِه) قالَ السَّعْدُ: ولا نِزاعَ في ذلك. اهـ «شرح البنّاني» (ص٢٠٠).

قوله: (لِاحْتِمالِ أن يكونَ هُناكَ فَرْدٌ لم يُسْتَقْرَأْ كالتِّمْساحِ) فإنّه يُحَرِّكُ فكَّه الأعلى. اهـ «باجوري»، وهو عِلّةٌ لِعَدَمِ إفادةِ الاِسْتِقْراءِ لِلقَطْعِ.

قوله: (أَوْ أنّ العِلَّةَ في الجزئيِّ المحمولِ عليه) وهو الخمرُ في المثالِ المُتَقَدِّمِ (غيرُ العِلَّةِ في الجزئيِّ المحمولِ) وهو النّبيذُ في المِثالِ المُتَقَدِّمِ، وهو عِلّةٌ لِعَدَمِ إفادةِ التّمثيلِ لِلقَطْعِ، قالَ الشّيخُ علي قصّارة (ص٢٠١): «أو تكونُ خُصُوصيّةٌ في الأصلِ شرطًا لِلعِلِّيّةِ أو خُصُوصيّةً». اهـ



٢٩ ـ ثُمَّ قالَ:

١٥ ـ أَقْسَامُ الحُجَّةِ

وَحُجَّـةٌ: ١ـ نَقْلِيَّـةٌ، ٢ـ عَقْلِيَّـةٌ   أَقْسَـامُ هـذِي خَمْسَـةٌ جَلِيَّـةٌ

١٥ ـ فصلٌ في أقسامِ الحُجّةِ

قوله: (**أقسامُ الحُجّةِ**) في بعضِ نُسَخِ المتنِ «**فصلٌ في أقسامِ الحجّة**» كالنّسخةِ الّتي شَرَحَ عليها قدّورة (ص٢٠١) والباجوري (ص٨٧).

قوله: (**أقسامُ الحُجّةِ**) لمّا تَكَلَّمَ النّاظِمُ على صورةِ الأَقْيِسةِ اقْتِرانِيِّها واسْتِثْنائِيِّها وما أُلْحِقَ بهما ـ وذلك مِن أوّلِ القياسِ إلى هُنا ـ تَكَلَّمَ هُنا على مَوادِّ الأَقْيِسةِ؛ لأنه كما يَجِبُ على المَنْطِقيِّ النَّظَرُ في صورةِ الأَقْيِسةِ كذلك يَجِبُ عليه النَّظَرُ في مَوادِّها حتّى يَتَمَكَّنَ مِن الاِحْتِرازِ عنِ الخَطَإِ في الفِكْرِ مِن جِهةِ الصُّورةِ والمادّةِ. اهـ «**قدورة**» (ص٢٠١).

قوله أيضًا: (**الحُجّةِ**) أيِ الدّليلِ، سُمِّيَ بذلك لأنه مَن تَمَسَّكَ به حَجَّ خَصْمَه أيْ غَلَبَه. اهـ «**قويسني**» (ص٤٣).

٢٩ ـ أقوالُ الأبياتِ

١١٥ ـ (**وحُجّةٌ**): مُبْتَدَأٌ، والمُسَوِّغُ للابتِداءِ بها قَصْدُ الجِنْسِ أوِ التّفصيلِ، وقوله: (**نَقْلِيّةٌ**) نِسْبةٌ لِلنّقلِ؛ لاِسْتِنادِها إليه وإن كانَ العقلُ هو المُدْرِكَ لها، وهي: ما كانَ كُلٌّ مِن مُقَدِّمَتَيْها أو إحْداهُما مِن الكتابِ أوِ السُّنّةِ أوِ الإجْماعِ تصريحًا أوِ اسْتِنْباطًا، وقولُه: (**عقليّةٌ**): نسبةٌ لِلعَقْلِ؛ لاِسْتِنادِها إليه. اهـ «**باجوري**» (ص١٧) (**أقسامُ هذي**) أيِ الحُجّةِ العَقْلِيّةِ (**خمسةٌ**) ويُقالُ لها: «**الصِّناعاتُ الخَمْسُ**». اهـ

١ـ خَطَابَةٌ ٢ـ شِعْرٌ ٣ـ وَبُرْهَانٌ ٤ـ جَدَلْ ٥ ـ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الْأَمَلْ

٢٩ ـ أقولُ:

المُرادُ بـ«ـالحُجَّةِ»: «**القياسُ**».

ولمّا كانَ الواجِبُ على المَنْطِقِيِّ أن يَنْظُرَ في مادَّةِ القياسِ وصورتِه؛ لِيَعْرِفَ جِهةَ الخطإِ في القياسِ ـ كما يأتِي في قولِ المُصنِّفِ: «**وخطأُ البُرهانِ**» البيتَ ـ احْتاجَ لِبيانِ مادَّتِه، فذَكَرَ أنّ القياسَ قِسمانِ:

١ ـ «**نَقْلِيٌّ**»، وهو: ما كانتْ مادَّتُه مأخوذةً ....

«قدورة» (ص٢٠١) (جَلِيَّةٌ) أيْ ظاهِرةٌ. اهـ «قويسني» (ص٤٤).

١١٦ ـ (خَطابَةٌ): بدلُ «خمسةٌ»، وهي بفتحِ الخاءِ كما في «حاشيةِ ابْنِ سعيدٍ» (ص ٢٥٦) الثّاني: (شِعْرٌ، و) الثّالِثُ: (بُرْهانٌ)، والرّابِعُ: (جَدَلْ) و(خامِسٌ: سَفْسَطَةٌ) بفتحِ السِّينَيْن بينَهما فاءٌ ساكِنةٌ (نِلْتَ) أنتَ (الأَمَلْ): جملةٌ دُعائيّةٌ تَكْمِلةٌ للبيتِ. اهـ «قويسني» (ص٤٤).

٢٩ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (والمُرادُ بالحُجّةِ القياسُ) عِبارةُ الشّيخِ علي قصارة (ص٢٠١): «قوله: (أقسامُ الحُجّةِ) أيْ أقسامُ القياسِ مِن الحُجّةِ، ففي الكلامِ حذفُ مُضافٍ إلّا أن تُجْعَلَ الأداةُ لِلعَهْدِ العِلْمِيِّ أو لِلكمالِ، ويُرادُ بالحجّةِ خصوصيّةُ القياسِ؛ بقرينةِ المَقامِ». اهـ

قوله: (في مادّةِ القياسِ وصُورتِه) وقد مَرَّ بَيانُ صُوَرِه، فيَبْقَى بَيانُ مَوادِّه، وهذا الفصلُ عَقَدَه لِبيانِها.

مِن الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ.

٢ ـ و«عَقْلِيٌّ»، وأقسامُه خمسةٌ:

قوله: (مِن الكتابِ والسُّنّةِ والإِجْماعِ) والقياسِ. اهـ «علي قصارة» (ص٢٠٢)، وعِبارةُ «قدّورة» (ص٢٠١) و«البنّاني» (ص٢٠١): «مِن الكتابِ والسُّنّةِ والإِجْماعِ وما اسْتُنْبِطَ منها». اهـ قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلّمِ»:

أقسـامُ ذاتِ النَّقْـلِ أربـعٌ: كِتـابْ ... سُـنّةٌ اجْمـاعٌ قِيـاسٌ لَا ارْتِيـابْ

قوله: (مِن الكتابِ والسُّنّةِ والإِجْماعِ) ومَحَلُّ البَحْثِ عنها عِلْمُ الأصولِ، فلذا لم يَتَعَرَّضِ النّاظِمُ لها، ومِثالُها: أن يُقالَ ـ مَثَلًا ـ: «البَعْثُ حَقٌّ؛ لِقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]». اهـ «علي قصارة» (ص٢٠٢).

قوله: (وأَقْسامُه خَمْسةٌ) ويُقالُ لها: «الصِّناعاتُ الخَمْسُ». اهـ «قدورة» (ص٢٠١)، قالَ العطّارُ (ص٢٥٢): «ووَجْهُ الحَصْرِ: أنّ القياسَ يُفيدُ ١ ـ إمّا تصديقًا ٢ ـ أو تَأَثُّرًا ـ أعني التّخييلَ ـ، والتّصديقُ ١ ـ إمّا جازِمٌ ٢ ـ أو غيرُ جازِمٍ، والجازِمُ: ١ ـ إمّا أن تُعْتَبَرَ حَقِّيَّتُه ٢ ـ أوْ لَا، والمُعْتَبَرُ حَقِّيَّته ١ ـ إمّا أن يكونَ حَقًّا في الواقِعِ ٢ ـ أوْ لَا، ١ ـ فالمُفيدُ لِلتّصديقِ الجازِمِ الحَقِّ هو: «البُرْهانُ»، ٢ ـ ولِلتّصديقِ الجازِمِ غيرِ الحَقِّ هو: «السَّفْسَطَةُ»، ٣ ـ والتّصديقُ الجازِمُ الّذي لا يُعْتَبَرُ فيه كونُه حَقًّا أو غيرَ حَقٍّ بل يُعْتَبَرُ فيه عمومُ الاِعْتِرافِ هو: «الجَدَلُ» إن تَحَقَّقَ عمومُ الاِعْتِرافِ، وإلّا فهو «الشَّغَبُ»، وهو مَعَ السّفسطةِ تحتَ قِسْمٍ واحِدٍ، وهو: «المُغالَطةُ»، ٤ ـ والمُفيدُ لِلتّصديقِ الغيرِ الجازِمِ هو: «الخَطابَةُ»، ٥ ـ والمُفيدُ لِلتّخييلِ دونَ التّصديقِ هو: «الشِّعْرُ». اهـ

١ ـ أوّلُها: «البُرْهانُ»، وسيَأتي في كلامِ المُصنِّفِ.

٢ ـ ثانِيها: «الجَدَلُ»، وهو: ما تَرَكَّبَ مِن قضايا ١ ـ مشهورةٍ: نحوُ:

قوله: (سيَأتي في كلامِ المُصنِّفِ) أيْ في قولِه: «أَجَلُّها البُرْهانُ» البيتَ.

قوله: (الجَدَلُ) في العطار (ص٢٥٥): «الجَدَلُ»: حُجّةٌ مُنْتِجةٌ على سبيلِ الشُّهْرةِ، ولا بُدَّ أن تكونَ مَوادُّه مشهورةً أو مُسَلَّمةً عندَ الخَصْمِ سواءٌ كانَتْ صادِقةً أو كاذِبةً، وكذا هَيْئَتُه مُنْتِجةٌ على سبيلِ الشُّهْرةِ أو تسليمِ الخَصْمِ، فيجوزُ اسْتِعْمالُ الشّكلِ الثاني مِن مُوجَبَتَيْنِ إِنْ ظَنَّه الخَصْمُ مُنْتِجًا، كذا في «شرحِ سُلَّمِ العُلُومِ». اهـ

قالَ السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ: «الحَقُّ: أنه ـ أيِ الجَدَلَ ـ أَعَمُّ مِن البُرْهانِ باعْتِبارِ الصّورةِ أيضًا؛ لِأنّ المُعْتَبَرَ في إِنْتاجِه التّسليمُ سواءٌ كانَ قِياسًا أوِ اسْتِقْراءً أو تمثيلًا، بخِلافِ البُرْهانِ؛ فإنّه لا يكونُ إلّا قياسًا. اهـ نَقَلَه العطّارُ (ص٢٥٦).

قوله: (قَضايَا مشهورةٍ) قالَ القُطْبُ الرّازيُّ (ص١٦٨): «هي: قضايا يَعْتَرِفُ بها جميعُ النّاسِ، وسَبَبُ شُهْرَتِها فيما بينَهم ١ ـ إمّا اشْتِمالُها على مَصْلَحةٍ عامّةٍ: كقولِنا: «العَدْلُ حَسَنٌ، والظُّلْمُ قَبِيحٌ»، ٢ ـ وإمّا ما في طِباعِهم مِن الرِّقّةِ: كقولِنا: «مُراعاةُ الضُّعَفاءِ محمودةٌ»، ٣ ـ وإمّا ما فيهم مِن الحَمِيّةِ: كقولِنا: «كَشْفُ العَوْرةِ مذمومٌ»، ٤ ـ وإمّا انْفِعالاتُهم مِن عاداتِهم: كقُبْحِ ذَبْحِ الحَيَواناتِ عندَ أهلِ الهِنْدِ وعَدَمِ قُبْحِه عندَ غيرِهم، ٥ ـ وإمّا مِن شَرائِعَ وآدابٍ: كالأمورِ الشّرعيّةِ وغيرِها، ورُبّما تَبْلُغُ الشّهرةُ بحيثُ تَلْتَبِسُ بالأَوّلِيّاتِ، ويُفَرَّقُ بينَهما: بأنّ الإنْسانَ لو فَرَضَ نفسَه خالِيةً عن جميعِ الأمورِ المُغايِرةِ لِعَقْلِه حَكَمَ بالأَوّلِيّاتِ دون المشهوراتِ، وهي قد تكونُ صادِقةً وقد تكونُ كاذِبةً، بخِلافِ

«العَدْلُ حَسَنٌ، والظُّلْمُ قَبِيحٌ»، ٢ ـ أو مُسَلَّمَةٍ بين الخَصْمَيْنِ سواءٌ كانتْ صادِقَةً أمْ كاذِبَةً؛ لِيُبْنَى عليها الكلامُ في دَفْعِ كلٍّ مِن الخَصْمَيْنِ صاحبَه.

والمقصودُ منه: قَهْرُ الخَصْمِ، وإقناعُ مَن لا قُدْرَةَ له على فَهْمِ البُرْهانِ.

الأوّليّاتِ، ولِكُلِّ قومٍ مشهوراتٌ بحَسَبِ عاداتِهم وآدابِهم، ولِكُلِّ أهلِ صِناعةٍ أيضًا مشهوراتٌ بحَسَبِ صِناعاتِهم». اهـ

قوله: (أو مُسَلَّمةٍ) قالَ القُطْبُ الرّازيُّ (ص١٦٨): «هي: قَضايا تُسَلَّمُ مِن الخَصْمِ ويُبْنَى عليها الكلامُ لِدَفْعِه سواءٌ كانَتْ مُسلَّمةً فيما بينَهما خاصّةً أو بين أهلِ العِلْمِ: كتسليمِ الفقهاءِ مَسائِلَ أصولِ الفقه: كما يَسْتَدِلُّ الفقيهُ على وجوبِ الزّكاةِ في حُلِيِّ البالِغةِ بقولِه عليه الصّلاةُ والسّلامُ: «في الحُلِيِّ زَكاةٌ»، فلو قالَ الخَصْمُ: «هذا خبرُ واحدٍ فلا نُسَلِّمُ أنه حُجّةٌ»، فنقولُ له: «قد ثَبَتَ هذا في علمِ أصولِ الفقهِ، ولا بُدَّ أن نَأْخُذَه ههُنا مُسَلَّمًا». اهـ

قوله: (سواءٌ كانَتْ صادِقةً أم كاذِبةً) هذا عائِدٌ إلى المشهوراتِ كما في عِبارةِ «القُطْبِ» المُتَقدِّمةِ، وعِبارةُ «شرحِ سُلَّمِ العُلُومِ» الّتي نَقَلْناها عنِ العَطّارِ تَقْتَضِي عودَه إلى كلٍّ مِن المشهوراتِ والمُسلَّماتِ.

قوله: (والمقصودُ منه: قهرُ الخَصْمِ إلخ) قالَ السّعدُ في «شرحِ الشّمسيّةِ»: «الغَرَضُ مِن الجَدَلِ: ١ ـ إقْناعُ مَن هو قاصِرٌ عن إدْراكِ البُرْهانِ ٢ ـ وإلزامُ الخَصْمِ، فالجَدَليُّ قد يكونُ مُجِيبًا حافِظًا لرأيِه، وغايةُ سَعْيِه: أن لا يَصِيرَ ملزومًا، وقد يكونُ سائِلًا مُعْتَرِضًا هادِمًا لِوَضْعٍ ما، وغايةُ سَعْيِه أنه يُلْزِمُ خَصْمَه». اهـ «عليش» (ص١٥١)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» (ص٩٢):

٣ ـ ثالِثُها: «الخَطَابَةُ»، وهو: ما تَرَكَّبَ مِن مُقدِّماتٍ ١ ـ مقبولةٍ ٢ ـ أو مَظْنُونةٍ، فالأُولَى: كالصّادِرةِ مِن شَخْصٍ تَعْتَقِدُ صلاحَه، والثّانيةُ هي: الّتي يَحْكُمُ بِها العقلُ بواسطةِ الظَّنِّ مع تجويزِ النّقيضِ: نحوُ: «هذا لا يُخالِطُ

وما بمَشْهُورِ المُقَدِّماتِ أَلِّفَ أَوْ مِنَ المُسَلَّماتِ

فَهْوَ الّذي يَدْعُونَهُ بالجَدَلِ مَقْصَدُهُ قَطْعُ احْتِجاجِ الجَدَلِي

إِقْناعُ قاصِرٍ عَنِ البُرْهانِ أيضًا لَهُ هذانِ مَقْصَدانِ

قوله: (الخَطابة) هي: حُجّةٌ مُوجِبةٌ لِلظَّنِّ بالنّتيجةِ. اهـ «عطار» (ص٢٥٦)، وهي بفتحِ الخاءِ كما في «حاشيةِ ابْنِ سعيدٍ» (ص ٢٥٦) نقلًا عن «حواشي المُطوَّلِ السِّيالَكُوتيّة».

قوله: (مِن مُقدِّماتٍ مقبولةٍ) قالَ القُطْبُ (ص١٦٨): «هي: قضايا تُؤْخَذُ ممّن يُعْتَقَدُ فيه ١ ـ إمّا لأمرٍ سَماوِيٍّ مِن المُعْجِزاتِ والكَراماتِ: كالأنبياءِ والأَوْلِياءِ، ٢ ـ وإمّا لاِخْتِصاصِه بمَزيدِ عَقْلٍ ودِينٍ: كأهلِ العِلْمِ والزُّهْدِ، وهي نافِعةٌ جِدًّا في تعظيمِ أمرِ اللهِ تعالى والشَّفَقةِ على خلقِ اللهِ تعالى». اهـ

قوله: (أو مظنونةٍ) قالَ القُطْبُ (ص١٦٨): «هي: قضايا يَحْكُمُ بها العَقْلُ حُكْمًا راجِحًا معَ تجويزِ نقيضِه: كقولِنا: «فُلانٌ يَطُوفُ باللّيلِ + وكُلُّ مَن يَطُوفُ باللّيلِ فهو سارِقٌ = فَفُلانٌ سارِقٌ». اهـ

قوله: (فالأُولَى) أيِ المُرَكَّبةُ مِن مُقدِّماتٍ مقبولةٍ، قالَ قَدّورة (ص٢٠٢): «لم يَقَعْ لها مِثالٌ؛ لِأنّ أسبابَ القَبُولِ لا تَنْحَصِرُ».

قوله: (والثّانِية) أيِ المُرَكَّبةُ مِن المُقدِّماتِ المظنونةِ.

قوله: (نحوُ: هذا لا يُخالِطُ النّاسَ إلخ) ونحوُ: «هذا يَدُورُ في اللّيلِ

النّاسَ» + «وكلُّ مَن لا يُخالِطُ النّاسَ مُتَكَبِّرٌ» = «فهذا مُتَكَبِّرٌ».

والغَرَضُ مِن الخطابةِ: تَرغيبُ السّامعِ فيما يَنْفَعُه دُنيَا وأُخْرَى.

٤ ـ رابِعُها: «الشِّعْرُ» وهو: ما تَألَّفَ مِن قضايا تَنْبَسِطُ منها النَّفْسُ أو

بالسِّلاحِ + وكلُّ مَن يَدُورُ في اللّيلِ بالسِّلاحِ فهو لِصٌّ» = «فهذا لِصٌّ»، لكنِ الكُبْرَى وهي قولُه: «وكُلُّ مَن يَدُورُ في اللّيلِ بالسِّلاحِ فهو لِصٌّ» إنّما حَكَمَ العقلُ فيها بالاِسْتِقْراءِ، وهو أمرٌ ظَنِّيٌّ، وأمّا صُغْراه فمُقدِّمةٌ تَقْبَلُ أن تكونَ ضَرُوريّةً لكنِ القياسُ لمّا كانَ لا يَتِمُّ إلّا بمُقَدِّمَتَيْه صَحَّ أن يُسَمَّى «خَطابةً» باعْتِبارِ أنّ إحْدَى مُقَدِّمَتَيْه خَطابةٌ، فهذا مِثالُ المظنونةِ. اهـ «قدورة» (ص٢٠٢).

قوله: (تَرْغيبُ السّامعِ فيما يَنْفَعُه دُنْيا وأُخْرَى) أيْ كما يَفْعَلُه الوُعّاظُ والخُطباءُ، قالَ العَطّارُ (ص٢٥٧): «أيِ الغَرَضُ مِن الخَطابةِ تحصيلُ أحكامٍ تَنْفَعُ النّاسَ أو تَضُرُّهم؛ لِيَرْغَبُوا في الإِتْيانِ بها أو يَنْفِرُوا عنها، فيَتِمَّ لهم أمرُ المَعاشِ والمَعادِ، قالَ شارحُ «سُلَّمِ العُلُومِ»: «وحِينَئذٍ لا بُدَّ أن تكونَ الحُجَّةُ بحيثُ تُقْنِعُ المُسْتَمِعِين، فيجوزُ أن تكونَ اسْتِقْراءً أو تمثيلًا أو قِياسًا فاسِدًا بشرطِ كونِه مظنونَ الإِنْتاجِ، وأن تكونَ العِبارةُ ظاهِرةَ الدَّلالةِ بحيثُ يُسْرِعُ ذِهْنُ السّامِعِين إلى معناها». اهـ قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» (ص٩١):

مِن المُقَدِّماتِ ذاتِ الظَّنِّ أَوْ ... ذاتِ القَبُولِ بالخَطابَةِ أَتَوْا
مَقْصَدُها تَرْغِيبٌ أَوْ تَنْفِيرُ ... في النَّفْعِ أو عَنِ الّذي يَضِيرُ

قوله: (تَنْبَسِطُ منها النَّفْسُ أو تَنْقَبِضُ) أيْ تَتَّسِعُ وتَنْشَرِحُ؛ لِلرّغبةِ فيه، أو تَضِيقُ عنه وتَنْفِرُ منه، فالغَرَضُ منه انْفِعالُ النَّفْسِ ببَسْطٍ أو قَبْضٍ بسَبَبِ ترغيبٍ أو

تَنْقَبِضُ: نحوُ: «الخَمْرُ ياقوتةٌ سَيّالَةٌ»، و«العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوِّعَةٌ أَيْ: مُقَيِّئَةٌ».

والغَرَضُ منه: انْفِعالُ النَّفْسِ لِتَرغيبِها في شيءٍ أو تنفيرِها عنه.

ترهيبٍ؛ لِيَصِيرَ ذلك مَبْدَأً لِفِعْلٍ أو تركٍ أو رِضًا أو سُخْطٍ، ولذا يُفيدُ في بعضِ الحُرُوبِ والاِسْتِعْطافِ ما لا يُفيدُ غيرُه؛ فإنّ النّاسَ أَطْوَعُ لِلتَّخَيُّلِ منهم لِلتّصديقِ؛ لكونِه أَعْذَبَ وأَلَذَّ، وفي الخبرِ: «إنّ مِن البَيانِ لَسِحْرًا» أيْ: يَعْمَلُ عَمَلَ السِّحْرِ في سَرِقةِ القُلُوبِ، «ومِن الشِّعْرِ لَحِكْمَةً»، والحكمةُ شأنُها رَغْبةُ النُّفُوسِ فيها، ومَيْلُها إليها. اهـ «عليش» (ص١٥٢).

قوله: (الخَمْرُ ياقُوتةٌ سَيّالةٌ) فإذا قيلَ هذا الكلامُ انْبَسَطَتِ النَّفْسُ ورَغِبَتْ في شُرْبِها، وقولُه: (ياقُوتةٌ) أيْ: حَمْراءُ كالياقُوتِ، وقولُه: (سَيّالةٌ) أيْ: سريعةُ السَّيَلانِ والجَرَيانِ في الحَلْقِ لِرِقَّتِها. اهـ «عليش» (ص١٥٢).

قوله: (والعَسَلُ مِرّةٌ) بكسرِ الميمِ وشَدِّ الرّاءِ أيْ: ماءٌ مُرٌّ أَصْفَرُ (مُهَوِّعةٌ) بضَمٍّ ففتحٍ فكسرٍ مُثَقَّلًا أيْ: مُقَيِّئَةٌ (أيْ) لِلتّفسيرِ، وفي النُّسَخِ المطبوعةِ: «أَوْ»، والمُثْبَتُ هُنا مِن بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ (مُقَيِّئَةٌ) فإذا قيلَ هذا الكلامُ انْقَبَضَتِ النّفسُ ونَفَرَتْ عنه». اهـ «عليش» (ص ١٥٢).

قوله: (والغَرَضُ منه: انْفِعالُ النّفسِ إلخ) قالَ الشّيخُ عبدُ السّلامِ الشِّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّم» (ص٩١):

والشِّـعْرُ تـأليفُ مُقَـدِّماتِ ... بصِـدْقٍ اوْ كِـذْبٍ مُخـيَّلاتِ
مَقْصَـدُهُ تـأثيرُ قـولِ صـانِعِهْ ... بقَبْضٍ اوْ ببَسْطِ نَفْسِ سامِعِهْ

قوله: (لترغيبِها في شيءٍ أو تنفيرِها عنه) قالَ القُطْبُ الرّازيُّ (ص١٦٩): «ويَزِيدُ في ذلك ـ أيِ التّرغيبِ والتّرهيبِ ـ أن يكونَ الشِّعْرُ على وَزْنٍ، أو يُنْشَدَ



٥ ـ خامِسُها: «السَّفْسَطَةُ»، وهي: ما تَألَّفَ مِن مُقدِّماتٍ باطِلةٍ شَبيهةٍ بالحَقِّ:

بصوتٍ طَيِّبٍ». اهـ. قالَ الشَّيخُ عِلِّيشٌ (ص١٥٣): «والقُدَماءُ لم يَعْتَبِرُوا في الشِّعْرِ إلّا التَّخَيُّلَ، والمُحْدَثُونَ اعْتَبَرُوا كونَه موزونًا أيضًا». اهـ.

قوله: (السَّفْسَطَةُ) قالَ الزَّبيديُّ في «تاجِ العَرُوس» ممّا اسْتَدْرَكَ به صاحبَ «القاموسِ»: «السَّفْسَطَة»: كلمةٌ يُونانيّةٌ معناها: الغَلَطُ والحكمةُ المُمَوَّهةُ، قالَه القصّارُ والسَّعْدُ في أوائِلِ «شرحِ العَقائد». اهـ. وفي «حاشيةِ ابْنِ سعيدٍ» ـ على قولِ السَّعْدِ في «التّهذيبِ»: «سَفْسَطائيّ» ـ ما نصُّه: «نِسبةٌ لـ«سوف اسطاء»، ومعنى «سوف»: الحكمةُ، ومعنى «اسطاء»: التّلبيسُ، فمَعْناه: الحكمةُ المُمَوَّهةُ، وهذه التّسميةُ بالنَّظَرِ لِكونِ مُسْتَعْمِلِها يُقابَلُ بها الفِيلسوفُ، أمّا بالنَّظَرِ لكونها يُقابَلُ بها الجَدَليُّ فتُسَمَّى «مُشاغَبةً»، وإن لم يَعْرِفِ الفسادَ فيما صَنَعَ فيُقالُ حينَئذٍ: «مُغالَطةً لِنفسِه». اهـ. وفي «حاشيةِ الشّيخِ عِلِّيش» نحوُه، ويُقالُ في النّسبةِ أيضًا: «سوفسطائيّ» بالواوِ قبلَ الفاءِ.

قوله: (مِن مُقدِّماتٍ باطِلةٍ شبيهةٍ بالحَقِّ) فلا تكونُ مُقَدِّماتُها حقًّا، بل شبيهةٌ به ١ ـ إمّا مِن حيثُ المادّةُ أوِ الصّورةُ، ٢ ـ أو مِن حيثُ المعنى، قالَ السَّعْدُ: «المُغالَطةُ»: قياسٌ فاسِدٌ صُورةً أو مادّةً يَتَألَّفُ مِن قضايا مُشْبِهةٍ لِلأوّليّاتِ أوِ المشهوراتِ مِن جِهةِ اللّفظِ أوِ المعنى، والوَهْميّاتُ مُشَبَّهةٌ بالمشهوراتِ معنًى، فمادّةُ المُغالَطةِ أَعَمُّ، ولا تُفيدُ بذاتها، بل بمُشابَهَتِها، ولَوْ لا قصورُ التّمييزِ لَما تَمَّ لها صِناعةٌ. اهـ من «حاشية عليش» (ص١٥٣)، فقولُ الشّارح: «مِن مُقدِّماتٍ باطِلةٍ شبيهةٍ بالحَقِّ» اقْتِصارٌ، وإلّا فالسَّفْسَطةُ: ما تَركَّبَ مِن مُقدِّماتٍ كاذِبةٍ شبيهةٍ بالحَقِّ أو بالمشهورِ أو مِن مُقدِّماتٍ وَهْميّةٍ كاذِبةٍ، قالَ شيخُ الإسلام في «شرح إيساغوجي» (ص١٥٣): «وهي بقِسْمَيْها لا تُفِيدُ يقينًا

كقولِنا في صورةِ فَرَسٍ في حائطٍ: «**هذا فَرَسٌ**» + «**وكلُّ فَرَسٍ صَهّالٌ**» = «**فهذا صَهّالٌ**».

والغَرَضُ منها: الإِيقاعُ في الشُّكُوكِ والشُّبَهِ الكاذِبةِ.

ويُقالُ لها: ١ ـ «**مُغالَطةٌ**» ٢ ـ و«**مُشاغَبةٌ**».

ولا ظَنًّا، بل مُجَرَّدَ الشَّكِّ والشُّبْهةِ الكاذِبةِ». اهـ

قوله: (**كقولِنا في صورةِ فَرَسٍ إلخ**) تمثيلٌ لِما رُكِّبَ مِن الشَّبِيهةِ بالحَقِّ مِن حيثُ الصّورةُ، قالَ شيخُ الإسْلام زكريّا في «**شرح إيساغوجي**» (ص١٥٥): «**وسَبَبُ الغَلَطِ فيه**: اشْتِباهُ الفَرَسِ المَجازِيِّ الّذي هو محمولُ الصّغرى بالحَقِيقيِّ الّذي هو موضوعُ الكبرى». اهـ وأمّا مِن جِهةِ المعنَى فكقولِنا: «**كُلُّ إِنْسانٍ وفَرَسٍ إِنْسانٌ**» + «**وكُلُّ إِنْسانٍ وفَرَسٍ فَرَسٌ**» يُنْتِجُ = «**بعضُ الإِنْسانِ فَرَسٌ**»، **وسَبَبُ الغَلَطِ فيه**: أنّ موضوعَ المُقَدِّمَتَيْنِ غيرُ موجودٍ؛ إِذْ ليسَ لنا موجودٌ يَصْدُقُ عليه أنه إِنْسانٌ وفَرَسٌ، وكقولِنا: «**كُلُّ إِنْسانٍ بَشَرٌ**» + «**وكُلُّ بَشَرٍ ضَحّاكٌ**» يُنْتِجُ = «**كُلُّ إِنْسانٍ ضَحّاكٌ**»، **وسَبَبُ الغَلَطِ فيه**: ما فيه مِن المُصادَرةِ على المطلوبِ؛ لِما مَرَّ في تعريفِ القِياسِ: أنّ النّتيجةَ يَجِبُ أن تكونَ قولًا آخَرَ، وهي هُنا ليستْ كذلك، بل هي عينُ إِحْدى المُقَدِّمَتَيْنِ؛ لِمُرادَفةِ «**الإِنْسانِ**» لِـ«**لبَشَرِ**».

قوله: (**والغَرَضُ منها**) أيْ مِن السَّفْسَطَةِ: (**الإِيقاعُ في الشُّكُوكِ والشُّبَهِ الكاذِبةِ**) ولذا عَرَّفُوها بالقياسِ الباطِلِ الشّبِيهِ بالحَقِّ المُنْتِجِ لِلباطِلِ. اهـ «**عليش**» (ص١٥٣)، قالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشِّنْقيطيُّ في «**احْمِرارِ السُّلَّم**» (ص٩٣):

سَفْسَطةٌ تأليفُها مِن جُمَلِ ... وَهْمِيّةٍ بحَسَبِ المُسْتَعْمِلِ

يَدْعُونَهُ مُغالِطًا مُشاغِبًا ... وإِنّما تُفِيدُ شَكًّا كاذِبًا

واستِعمالُها حَرامٌ بجميعِ أنواعِها، ومِن أَقْبَحِ تلك الأنواعِ: **«المُغالَطَةُ الخَارِجِيَّةُ»**، **وهي**: أَن يُشْغِلَ المُناظِرُ ـ الّذي لا فَهْمَ له ولا انْقِيادَ لِلحَقِّ ـ

قوله: (**مُغالَطةٌ**): مُفاعَلةٌ مِن الغَلَطِ أيِ: الخَطَإِ في قولٍ أو فعلٍ. اهـ **«عليش»** (ص١٥٣).

قوله: (**ومُشَاغَبةٌ**) ويُقالُ لها أيضًا: **«الشَّغَبُ»**.

قوله: (**بجميعِ أَنْواعِها**) قالَ شيخُ الإِسلام زكريّا (ص١٥٤): «ولها أنواعٌ بحَسَبِ مُسْتَعْمِلِها وما يَسْتَعْمِلُها فيه، فمَن أَوْهَمَ بذلك العَوامَّ أنه حكيمٌ مُسْتَنْبِطٌ لِلبَراهِينِ يُسَمَّى **«سوفسطائيًّا»**، ومَن نَصَبَ نفسَه لِلجِدالِ وخِداعِ أهلِ التّحقيقِ والتّشويشِ عليهم بذلك يُسَمَّى **«مُشاغِبًا»** ـ أيْ مُهَيِّجًا لِلشَّرِّ مُمارِيًا ـ، ومنها: نوعٌ يَسْتَعْمِلُه الجَهَلةُ، وهو: أن يُغِيظَ أحدُ الخَصْمَيْنِ الآخَرَ بكلامٍ يَشْغَلُ فِكْرَه ويُغْضِبَه: كأن يَسُبَّه أو يَعِيبَ كلامَه أو يُظْهِرَ له عَيْبًا يَعْرِفُه فيه أو يَقْطَعَ كلامَه أو يُغْرِبَ عليه بعِبارةٍ غيرِ مألوفةٍ أو يَخْرُجَ به عن مَحَلِّ النِّزاعِ، ويُسَمَّى هذا النّوعُ: **«المُغالَطةَ الخارجيّةَ»**، وهو ـ معَ أنه أَقْبَحُ أنواعِ المُغالَطةِ لِقَصْدِ فاعِلِه إِيذاءَ خَصْمِه وإِيهامَ العَوامِّ أنه قَهَرَه وأَسْكَتَه ـ أَكْثَرُ اسْتِعْمالًا في زَمانِنا». اهـ

قوله: (**الخارِجيَّةُ**) لِكونِها بأَجْنَبِيٍّ خارِجٍ عنِ المُتَكَلِّمِ فيه. اهـ **«عليش»** (ص١٥٥).

قوله: (**المُناظِرُ**) بالرّفع فاعلُ **«يَشْغَلُ»**، وقولُه: (**الّذي لا فَهْمَ له إلخ**) نعتٌ لِلمُناظِرُ، والمُرادُ به: الجاهِلُ كما يَدُلُّ له قولُه بعدُ: **«ويَسْتُرَ بذلك جَهْلَه»**، وقولُه: **«فَهْمَ خَصْمِه»** مفعولُ **«يَشْغَلُ»** أيْ: عَقْلَه وفِكْرَه، وقوله: **«بما يُشَوِّشُ»** مُتَعَلِّقٌ بـ**«يَشْغَلُ»**، وضميرُ **«عليه»** عائِدٌ إلى **«فَهْمَ»**.

فَهْمَ خَصْمِه بما يُشَوِّشُ عليه: ككَلامٍ قَبيحٍ؛ لِيُظْهِرَ لِلنّاسِ أنه غَلَبَه، ويَسْتُرَ بذلك جَهْلَه، وهو كثيرٌ في زمانِنا، بَل هو الواقِعُ، فهذا النّوعُ مِن القياسِ يَنْبَغِي معرِفتُه؛ لِيُتَّقَى، لا لِيُسْتَعْمَلَ إلّا لضرورةٍ له: كدَفْعِ كافرٍ مُعانِدٍ، كالسُّمِّ

قوله: (أنه) أيِ المُناظِرَ الجاهِلَ (غَلَبَه) أيِ الخَصْمَ، وقولُه: (ويَسْتُرَ) أيِ المُناظِرُ الجاهِلُ (بذلك) أيْ بإِشْغالِ فَهْمِ خَصْمِه بما يُشَوِّشُ عليه.

قوله: (وهو كثيرٌ في زَمانِنا، بل هو الواقِعُ) لِعَدَمِ مَعْرِفةِ غالِبِ أهلِه بالقَوانِين ـ أيْ لِلمُباحَثةِ ـ، ومَحَبَّتِهم الغَلَبَةَ، وعَدَمِ اعْتِرافِهم بالحَقِّ. اهـ «شرح إيساغوجي» لشيخ الإسلام زكريّا (ص١٥٥).

قوله: (يَنْبَغِي مَعْرِفتُه لِيُتَّقَى) ويُجْتَنَبَ منه (لا لِيُسْتَعْمَلَ) قالَ السَّعْدُ: وأَقْوَى مَنافِعِها الاحْتِرازُ عنها:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لا لِلشَّرْ ... رِ لكِنْ لِتَوَقِّيهِ
ومَنْ لا يَعْرِفُ الخَيْرَا ... مِنَ الشَّرِّ يَقَعْ فِيهِ

اهـ «عليش» (ص١٥٤)، وقالَ الشّيخُ عبدُ السّلام الشّنْقيطيُّ في «احْمِرارِ السُّلَّمِ» (ص٩٣):

أَجْدَى الّذي تُفِيدُهُ أن تُطْلَبَا ... فتُتَعَلَّمَ لِكَيْ تُجْتَنَبَا
فيها فَسادُ الدِّينِ مِثْلُ السُّمِّ ... والسِّحْرِ فيهِما فَسادُ الجِسْمِ

قوله أيضًا: (يَنْبَغِي مَعْرِفتُه لِيُتَّقَى لا لِيُسْتَعْمَلَ) ولقد أَحْسَنَ الشّيخُ ابْنُ سينا حيثُ قالَ: «أمّا القِياسُ السَّفْسَطائيُّ فيُعْلَمُ لِيُحْذَرَ، لا لِيُسْتَعْمَلَ كالسُّمِّ». اهـ «قدورة» (ص٢٠٤)، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص٢٠٤): «وهو كلامٌ حَقٌّ، أيْ يُعْلَمَ لِيَسْلَمَ النّاسُ مِن شَرِّه». اهـ

لا يُسْتَعْمَلُ إلّا في الأمراضِ الخبيثةِ.

ولم يُرَتِّبِ المُصنِّفُ أقسامَ «الحُجّةِ العقليّةِ» بل ذَكَرَها على ما سَمَحَ به النَّظْمُ، وترتيبُها على ما ذَكَرْتُه.

قوله: (إلّا لِضَرُورةٍ كدَفْعِ كافِرٍ مُعانِدٍ) وكدَفْعِ مَن قَصَدَ الاِسْتِخْفافَ والتّشويشَ وإفْسادَ العَقائِدِ على المسلمين، ولم يُقْدَرْ عليه إلّا به: كما وَقَعَ لِلقاضِي الباقِلّانيِّ حينَ إقْبالِه لِمَجْلِسِ المُناظَرةِ وفيه ابْنُ المُعَلِّم أحدُ رُؤَساءِ الرّافِضةِ، فالْتَفَتَ قائِلًا: «جاءَكُمُ الشّيطانُ»، فسَمِعَه القاضي، فلمّا جَلَسَ أقبلَ عليهم قائِلًا: إنّا ﴿أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

ومِن ذلك: أنه سَأَلَ بعضُهم مُدَرِّسًا فقالَ: «هذا الّذي تَقْرَأُه فَنُّ الأُصُولِ»، مُعَرِّضًا بأنّ السّائِلَ لا يُفَرِّقُ بينَه وبينَ غيرِه؛ لِيَغِيظَه، فقالَ له السّائِلُ: «لم يَلْتَبِسْ عَلَيَّ بِعِلْمِ التّوراةِ»، مُعَرِّضًا بأنه كانَ يَهُوديًّا.

ومِن ذلك: قولُ بعضِهم مُتَعَنِّتًا: «هل يجوزُ الجمعُ بين اللّيلِ والنَّهارِ» وهو أَعْوَرُ، فقالَ له: «جَمَعَ اللهُ بينَهما في وَجْهِه»، فضَحِكَ الحاضِرُون وأُفْحِمَ.

ومِن ذلك قولُ بعضِهم: «النِّيّةُ عَرَضٌ لا يَبْقَى زَمانَيْنِ، فكيفَ يُطْلَبُ اسْتِشْعارُها مِن أوّلِ العَمَلِ لِآخِرِه؟»، فقالَ له: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، مُعَرِّضًا بأنه حديثُ إِسْلامٍ». اهـ «عليش» (ص١٥٥).

قوله: (كالسُّمِّ لا يُسْتَعْمَلُ إلخ) قالَه الشّيخُ ابْنُ سينا، قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة (ص٢٠٤): «تَشْبِيهُه بالسُّمِّ تشبيهٌ حَسَنٌ؛ إذ فيه هَلاكُ الدِّينِ كما في السُّمِّ هلاكُ البَدَنِ». اهـ

قوله: (على ما سَمَح به النّظمُ) أي على ما انْقادَ له النَّظْمُ وتَيَسَّرَ.

٣٠ ـ ثمّ قالَ:

أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ: مَا أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ

مِنْ ١ـ أَوَّلِيَّاتٍ ٢ـ مُشَاهَدَاتِ ... ٣ـ مُجَرَّبَاتٍ ٤ـ مُتَوَاتِرَاتِ

٥ـ وَحَدَسِيَّاتٍ ٦ـ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

٣٠ ـ أقولُ:

أَعْظَمُ هذه الخمسةِ: «البُرهانُ»، وهو: ما تَأَلَّفَ مِن مُقَدِّماتٍ يَقينيَّةٍ:

٣٠ ـ أقوالُ الأبياتِ

١١٧ ـ (أَجَلُّها) أيْ أقسامِ الحُجّةِ الخمسةِ (١ ـ البُرْهانُ) ٢ ـ فالجَدَلُ ٣ـ فالخَطابةُ ٤ ـ فالشِّعْرُ ٥ ـ فالسَّفْسَطةُ (ما أُلِّفَ) ١ ـ عطفُ بَيانٍ على «البُرهانِ»، ٢ ـ أو خبرٌ ل لمحذوفٍ، أيْ: هو ما أُلِّفَ أيْ: رُكِّبَ (مِن مُقَدِّماتٍ باليقينِ تَقْتَرِنْ) أيْ يقينيّةٍ، فخَرَجَ به باقي أقسامِ الحُجّةِ مِن الجَدَلِ وغيرِه.

١١٨ ـ بَيَّنَ اليَقينيّاتِ بقولِه: (مِن أوّلِيّاتٍ) أيِ المُقَدِّماتُ اليقينيّةُ سِتٌّ وهي: الأُولَى: الأوّليّاتُ أيِ: الضَّروريّاتِ، والثّانيةُ: (مُشاهَداتٍ) والثّالثةُ: (مُجرَّباتٍ) والرّابعةُ: (مُتواتِراتٍ).

١١٩ ـ (و) الخامسةُ: (حَدَسِيّاتٍ) بتحريكِ الدّالِ لِلضَّرُورةِ (و) السّادِسةُ: (مَحْسُوساتٍ، فتلك) المذكوراتُ (جملةُ اليقينيّاتِ) الّتي يَتَأَلَّفُ البُرهانُ منها لإِنْتاجِ اليقينِ، وسيأتي تعريفُ كلٍّ مِن هذه السِّتِّ في الشّرحِ.

٣٠ ـ أقوالُ الشّرحِ

قولُه: (أعظمُ هذه) أيِ الأقسامِ (الخمسةِ) هو: (١ ـ البُرهانُ) ٢ ـ فالجَدَلُ



بأن يكونَ اعْتِقادُها جازمًا مُطابِقًا ثابتًا لا يَتَغَيَّرُ.

---

٣ ـ فالخَطابةُ ٤ ـ فالشِّعْرُ ٥ ـ فالسَّفْسَطةُ. اهـ «قويسني» (ص٤٤).

واعْلَمْ: أنّ البُرْهانَ قِسْمانِ: ١ ـ «لِمّيٌّ» ٢ ـ و«إِنِّيٌّ»، وذلك: أنّ الحَدَّ الوَسَطَ لا بُدَّ أن يكونَ عِلّةً لِلمطلوبِ ذِهْنًا، وإلّا لم يَصِحَّ الاِسْتِدْلالُ، ثُمّ لا يَخْلُو:

١ ـ فإمّا أن يكونَ عِلّةً في الخارجِ أيضًا بمعنَى أنه سَبَبٌ فيه: كما في قولِكَ: «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الأَخْلاطِ» + «وكُلُّ مُتَعَفِّنُ الأَخْلاطِ محمومٌ» يُنْتِجُ = «زَيْدٌ محمومٌ»؛ فإنّ تَعَفُّنَ الأَخْلاطِ ـ بمعنَى خُرُوجِ الطَّبائِعِ عنِ الاِسْتِقامةِ ـ عِلّةٌ لِثُبُوتِ الحُمَّى في الخارِجِ كما هو عِلّةٌ له في الذِّهْنِ، ويُسَمَّى البُرْهانُ حينَئذٍ: «لِمِّيًّا»؛ لإفادةِ اللِّمِّيَّةِ الّتي هي العِلّةُ، وسُمِّيَتْ بذلك لأنه يُقالُ في السُّؤالِ عنها: «لِمَ؟».

٢ ـ وإمّا أن لا يَكُونَ كذلك: كما في قولِكَ: «زيدٌ محمومٌ» + «وكُلُّ محمومٍ مُتَعَفِّنُ الأَخْلاطِ» يُنْتِجُ = «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الأَخْلاطِ»؛ فإنّ الحُمَّى ليستْ عِلّةً لِثُبُوتِ تَعَفُّنِ الأَخْلاطِ في الخارِجِ، بلِ الواقِعُ العَكْسُ، ويُسَمَّى البُرْهانُ حينَئذٍ «إِنِّيًّا»؛ لِإِفادتِنا إِنِّيَّةَ الحُكْمِ أيْ ثُبُوتَه، وسُمِّيَ بذلك لأنه يُقالُ فيه: «إنّ كذا». اهـ «باجوري» (ص١٨).

قوله: (مِن مُقدِّماتٍ يقينيّةٍ) وشَمِلَتِ «المُقدِّماتُ» في كلامِه ١ ـ الضَّرُوريّةَ، ٢ ـ والنَّظَرِيّةَ، ٣ ـ والعَقْلِيّةَ، ٤ ـ والنَّقْلِيّةَ. اهـ «باجوري» (ص١٨).

قوله: (بأن يكونَ اعْتِقادُها جازمًا مُطابِقًا ثابِتًا لا يَتَغَيَّرُ) فيَخْرُجُ بالجازمِ: الظَّنُّ، وبالمُطابِقِ: الجَهْلُ، وبالثّابِتِ: التّقليدُ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام

و«اليَقِينيّاتُ» على ما ذَكَرَ المُصنِّفُ سِتَّةٌ:

١ ـ الأُولى: «الأَوَّليّاتُ» ـ أيِ البَديهيّاتُ ـ جمعُ «أَوّلِيٍّ»، وهو: ما حَكَمَ فيه العَقْلُ مِن غيرِ واسطةٍ تَتَوَقَّفُ على تَأَمُّلٍ: كـ«السّماءُ فوقَنا، والأرضُ تحتَنا».

٢ ـ الثّاني: «المُشاهَداتُ» ـ وتُسَمَّى: «الوُجْدانِيّاتِ» ـ، ....

على السلم» (ص٩٣).

قوله: (على ما ذَكَرَ المُصنِّفُ) أيْ مِن عَدِّه كُلًّا ممّا يُدْرَكُ بالحَواسِّ الباطِنةِ والظّاهِرةِ قِسْمًا برَأْسِه، وسَمَّى الأوّلَ بالمُشاهَداتِ، والثّاني بالمحسوساتِ، أمّا غيرُه فأَدْخَلَ المحسوساتِ في المُشاهَداتِ، فعَدَّ اليَقِينيّاتِ خمسةً كما سيُنَبِّهُ على ذلك الشّارحُ.

قوله: (ما) أيْ قَضِيّةٌ.

قوله: (تَتَوَقَّفُ على تَأَمُّلٍ) ضميرُ «تَتَوَقَّفُ» إلى واسِطةٍ، وعِبارةُ غيرِه كالخَبِيصيِّ: هي الّتي يَحْكُمُ فيها العَقْلُ بمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ ولا يَتَوَقَّفُ على واسِطةٍ. اهـ والمُرادُ بالطَّرَفَيْنِ الموضوعُ والمحمولُ في الحَمْلِيّةِ، والمُقَدَّمُ والتّالي في الشّرطيّةِ.

قوله: (كالسَّماءُ فَوْقَنا إلخ) وكقولِنا: «الواحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ» و«الكُلُّ أَعْظَمُ مِن الجُزْءِ»؛ فإنّ هذين الحكمين لا يَتَوَقَّفانِ على واسِطةٍ. اهـ «خبيصي» (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣)، فإذا قُلْتَ: «هذا كُلٌّ له جُزْءٌ + وكُلُّ كُلٍّ فهو أَعْظَمُ مِن جُزْئِه» كانَ قِياسًا مِن الأوّليّاتِ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام على السلم» (ص٩٤).

قوله: (والمُشاهَداتُ) أيِ الباطِنةُ كما يَدُلُّ له قولُه: «وتُسَمَّى الوُجْدانِيّاتُ»



وهي: ما تُدْرَكُ بالحواسِّ الباطِنةِ مِن غيرِ تَوَقُّفٍ على عَقْلٍ: كجُوعِ الإنسانِ، وعَطَشِه، ولَذّاتِه، وأَلَمِه.

٣ ـ والثّالثُ: «المُجَرَّباتُ»، وهو: ما حَكَمَ به العَقْلُ والحِسُّ معَ التَّكَرُّرِ: كقولِنا: ....

وقولُه في التّعريفِ: «بالحَواسِّ الباطِنةِ» وكما قَيَّدَها أيضًا النّاظِمُ بها في «شرحِه»، وذلك أنه فَرَّقَ بين المُشاهَدةِ الباطِنةِ والمُشاهَدةِ الظّاهِرةِ المُسمّاةِ بالمَحْسُوساتِ والحِسِّيّاتِ، وعَدَّ كُلًّا منهما قسمًا برَأْسِه، أمّا غيرُه فالمحسوساتُ عندَه داخِلٌ تحتَ المُشاهَداتِ، وسيُنَبِّهُ الشّارحُ على هذا قريبًا، وعِبارةُ شيخِ الإسْلامِ زكريّا (ص١٤٦ ـ ١٤٧): «هي ـ يعني المُشاهَداتِ ـ: ما لا يَحْكُمُ فيه العَقْلُ بمُجَرَّدِ ذلك ـ أيْ بمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ ـ، بل يُحْتاجُ إلى المُشاهَدةِ بالحِسِّ، ١ ـ فإنْ كانَ الحِسُّ ظاهِرًا فتُسَمَّى: «حِسِّيّاتٍ» كقولِنا: «الشَّمْسُ مُشْرِقةٌ، والنّارُ مُحْرِقةٌ»، ٢ ـ وإنْ كانَ باطِنًا فـ«وُجْدانِيّاتٌ»: كقولِنا: «إنّ لَنا جُوعًا وغَضَبًا». اهـ

قوله: (وهو: ما) أيْ قَضِيّةٌ.

قوله: (بالحَواسِّ الباطِنةِ) ومنها: ما نَجِدُه بأَنْفُسِنا مِن غيرِ الآلاتِ البَدَنيّةِ: كشُعُورِنا بذَواتِنا وأَحْوالِنا. اهـ «طرّة الشّيخ عبد السلام على السلم» (ص٩٤).

قوله: (مِن غيرِ تَوَقُّفٍ على عَقْلٍ) قالَ العَطّارُ (ص٢٥٣): «لا يُتَوَهَّمُ صَرَافَةُ الحِسِّ في الحُكْمِ، بل لا بُدَّ مِن العقلِ، فهو الحاكِمُ حقيقةً، لكنْ بمَعُونةِ الحِسِّ». اهـ

قوله: (وهو: ما) أيْ قَضِيّةٌ.

قوله: (مَعَ التَّكَرُّرِ) أيْ تَكَرُّرِ الوُقُوعِ مَرّةً بعدَ أُخْرَى، قالَ العَطّارُ (ص٢٥٣):



١ ـ «السَّقَمُونِيا مُسْهِلةٌ»، ٢ ـ و«الخمْرُ مُسْكِرٌ».

٤ ـ والرّابعُ: «المُتَواتِراتُ»، وهي: ما حَكَمَ بها العَقلُ معَ حاسَّةِ السَّمْعِ: كعِلْمِنا بِغُزَّةَ والشّافِعيِّ بسببِ كثرةِ المُخبِرينَ بذلك الّذين يُؤْمَنُ تَواطُؤُهم على الكَذِبِ.

«ولا بُدَّ فيها مِن انْضِمامِ قِياسٍ خَفِيٍّ، وهو: أنّ الواقِعَ المُتَكَرِّرَ على نَهْجٍ واحِدٍ دائِمًا أو أَكْثَرِيًّا لا يكونُ اتِّفاقِيًّا، بل لا بُدَّ له مِن سَبَبٍ وإن لم تُعْرَفْ ماهِيّةُ ذلك السَّبَبِ، وكُلَّما عُلِمَ وجودُ السَّبَبِ عُلِمَ وجودُ المُسَبَّبِ قطعًا، وتَتَمَيَّزُ عنِ الاِسْتِقْراءِ بأنّ الاِسْتِقْراءَ لا يُقارِنُ هذا القِياسَ الخَفِيَّ». اهـ

قوله: (السَّقَمُونِيَا) بفتحِ المُهْمَلِ والقافِ وضَمِّ الميم. اهـ «شرح عليش» (ص١٤٨)، وفي «القاموس» مع «شرحِه»: «السَّقَمُونِيا»: يُونانِيّةٌ أو سُرْيانيّةٌ كما في «المصباحِ». اهـ وفي «فَتاوَى ابْنِ حَجَرٍ الهَيْتَميِّ الحديثِيّةِ» (ص٥٥): «السَّقَمُونِيَا: صَمْغُ شَجَرٍ يُؤْتَى به مِن أَنْطاكِيَةَ: البلدةُ المشهورةُ، وهذا هو الدَّوَاءُ المشهورُ بالمحمودة بين النّاسِ، وهو مِن مُسْهِلاتِ الصَّفْراءِ خاصّةً، والشّربةُ مِقْدارُ قِيراطَيْنِ، ولا يَنْبَغِي لأحدٍ أن يَسْتَعْمِلَه إلّا بعدَ مَشُورةِ طَبيبٍ حاذِقٍ». اهـ

قوله: (ما حَكَمَ بها العَقْلُ مع حاسّةِ السَّمْعِ) في «حاشيةِ العَطّارِ (ص٢٥٤): «ولا بُدّ معَ ذلك مِن انْضِمامِ قياسٍ خَفِيٍّ، وهو: «أنه خبرُ قَوْمٍ يَسْتَحِيلُ تواطُؤُهُم على الكذبِ» + «وكُلُّ خَبَرٍ كذلك فمَدْلُولُه واقِعٌ»، إلّا أنّ العلمَ بهذا القياسِ الخَفِيِّ حاصِلٌ بالضَّرُورةِ، ولذا يُفيدُ المُتواتِرُ العِلْمَ لِلْبَلَهِ والصِّبْيانِ، بخِلافِ خبرِ الرّسولِ؛ فإنّه يُفيدُ العلمَ النَّظَرِيَّ؛ لاِحْتِياجِه إلى قياسٍ فِكْرِيٍّ، قالَه عبدُ الحكيم». اهـ

٥ ـ **الخامِسُ**: «**الحَدَسِيَّاتُ**»، **وهي**: ما حَكَمَ بها العقلُ والحِسُّ مِن غيرِ تَوَقُّفٍ على تَكَرُّرٍ: كالعِلمِ بأنّ نُورَ القَمَرِ مُستَفادٌ مِن نُورِ الشّمسِ أيِ الظَّنِّ بذلك ظَنًّا قَوِيًّا.

٦ ـ **السّادسُ**: «**المَحْسوساتُ**»، **وهي**: ما يُدْرَكُ بإحدى الحواسِّ الخمسِ الظّاهرةِ الّتي هي: ١ ـ السَّمْعُ ٢ ـ والبَصَرُ ٣ ـ والشَّمُّ ٤ ـ والذَّوْقُ

قوله: (**والحَدَسِيّاتُ**) بفتحِ الدّالِ كذا في «**حاشيةِ ابْنِ سعيدٍ**» (ص٢٥٣)، وفي «**شرح الشّيخ عليش**» (ص١٤٨): أنه بفتحِ الحاءِ وسكونِ الدّالِ وكسرِ السِّين وشَدِّ الياء، **قالَ القُطْبُ الرّازيُّ** (ص١٦٦): و«**الحَدَسُ**» هو: سُرْعةُ انْتِقالِ الذِّهْنِ مِن المَبادِئِ إلى المَطالِبِ، ويُقابِلُه الفِكْرُ؛ فإنّه: حَرَكةُ الذِّهْنِ نحوَ المَبادِئِ ورُجُوعُه إلى المَطالِبِ، فلا بُدَّ فيه مِن حَرَكَتَيْنِ، بخِلافِ الحَدَسِ؛ إذْ لا حركةَ فيه أصلًا، والانْتِقالُ فيه ليسَ بحَرَكةٍ؛ فإنّ الحركةَ تَدْرِيجيّةُ الوُجودِ والانْتِقالُ فيه إلى الوجودِ، وحقيقتُه: أن تُسْتَنْتَجَ المَبادِئُ المُرَتَّبةُ في الذِّهْنِ، فيَحْصُلُ المطلوبُ فيه». اهـ

قوله: (**والحِسُّ**) كذا في النّسخةِ المطبوعةِ والمخطوطةِ، ولعلّه: «**والحَدَسُ**»، وعِبارةُ شيخِ الإسلام زكريّا (ص١٤٨): «وهي: ما يَحْكُمُ فيه العقلُ بحَدَسٍ مُفِيدٍ للعلم». اهـ ونحوُها عِبارةُ «**الشّمسيّةِ**».

قوله: (**مِن غيرِ تَوَقُّفٍ على تَكَرُّرٍ**) أيْ تَكَرُّرِ الوُقُوعِ، لكنْ **قالَ العَطّارُ** (ص٢٥٣): «ولا بُدَّ مِن تَكَرُّرِها ومُقارَنةِ القِياسِ الخَفِيِّ كما مَرَّ في **المُجَرَّباتِ**». اهـ

قوله: (**أيِ الظَّنِّ بذلك إلخ**) تفسيرٌ للعلمِ.

قوله: (**ما يُدْرَكُ بإحْدى الحَواسِّ الخَمْسِ**): كقولنا: «**الشّمسُ مُشْرِقةٌ، والنّارُ مُحْرِقةٌ**» كما مَرَّ.

٥ ـ واللَّمْسُ، وكلُّها في الرّأسِ خاصّةٌ بِه إلّا اللَّمْسَ؛ فإنّه يَتَعَدّى إلى بَقِيّةِ البَدَنِ.

وبعضُهم أَدْخَلَ «المحسوساتِ» في «المشاهداتِ» بجَعْلِها شاملةً لما يُدْرَكُ بالحواسِّ الظّاهرةِ، فعَدَّ اليقينيّاتِ خمسةً.

ووَجْهُ حَصْرِ اليَقينيّاتِ في السِّتّةِ: أنّ المعنى إمّا: ١ ـ أن يَسْتَقِلَّ العقلُ

قوله: (فعَدَّ) أيِ النّاظِمُ (اليَقِينيّاتِ خمسةً) ولم يَذْكُرِ النّاظِمُ والشّارحُ «الفِطْرِيّاتِ» بالفاءِ والطّاءِ، وهي مِن اليَقِينيّاتِ السِّتِّ كما في «الشّمسيّةِ» و«إِيساغوجي»، وعَبّرَا عنها بـ«قَضايَا قِياساتُها مَعَها»، قالَ شيخُ الإِسْلامِ زكريّا في «شرحِ إِيساغوجي» (ص١٥٠): «وهي: ما يَحْكُمُ فيه العَقْلُ بواسِطةٍ لا تَغِيبُ عنِ الذِّهْنِ عندَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ ـ يعني الأصغرَ والأَكْبرَ ـ: كقولِنا: «الأربعةُ زوجٌ» بسَبَبِ وَسَطٍ حاضِرٍ في الذِّهْنِ، وهو: «لانْقِسامِها بمُتَساوِيَيْنِ»، والوَسَطُ ما يُقْرَنُ بقولِنا: «لأنه»: كقولِنا بعدَ: «الأَرْبعةُ زوجٌ»: «لأنها مُنْقَسِمةٌ بمُتَساوِيَيْنِ» + «وكُلُّ مُنْقَسِمٍ بمُتَساوِيَيْنِ زوجٌ»، فهذا الوَسَطُ مُتَصَوَّرٌ في الذِّهْنِ عندَ تصورِ الأَرْبعةِ زوجًا». اهـ

وفي «التّهذيبِ» عَدُّ «النَّظَرِيّاتِ» ـ بالنّونِ والظّاءِ ـ مِن اليَقِينيّاتِ السِّتِّ، قالَ ابْنُ سعيدٍ (ص٢٥٤): «إنّ أصلَ العِبارةِ: «الفِطْرِيّاتُ» بالفاءِ والطّاءِ، فأَحالَتْها النُّسّاخُ إلى «النَّظَرِيّاتِ».

قوله: (ووَجْهُ حَصْرِ اليَقينيّاتِ في السِّتّةِ) أيْ على ما ذَكَرَه النّاظِمُ مِن أنّ كُلًّا مِن الوُجْدانيّاتِ والمَحْسُوساتِ قِسْمٌ برَأْسِه معَ إِغْفالِ الفِطْرِيّاتِ، وأمّا على ما ذَكَرَه غيرُه مِن أنّ المحسوساتِ داخِلةٌ في المُشاهَداتِ معَ عَدِّ الفِطْرِيّاتِ مِن

به فهو: «الأوّليّاتُ»، ٢ ـ أو لا يُحْتاجُ إليه فهو: ٣ ـ «الوُجْدانِيّاتُ»، ٣ ـ و«المحسوساتُ»، ٣ ـ أو يُحْتاجُ له ولِغيرِه فهو: ٤ ـ «التَّجْرِبِيّاتُ»، ٥ ـ و«المُتواتِراتُ»، ٦ ـ و«الحَدْسِيّاتُ».

والعِلْمُ الحاصِلُ مِن الثّلاثةِ المُتأخِّرةِ لا يقومُ حُجَّةً على الغيرِ؛ بِسببِ أنه قد لا تَكونُ له تَجْرِبةٌ ولا تَواتُرٌ ولا حَدْسٌ؛ لِعَدَمِ مُشاركتِه في ذلك لِلمُسْتَدِلِّ، قالَه بعضُهم.

السِّتِّ فوجهُ حَصْرِ اليَقِينيّاتِ في السِّتِّ هو ما قالَه العَلّامةُ ابْنُ سعيدٍ في «حاشيةِ شرحِ الخَبِيصيِّ» (ص٢٥٢): «ووَجْهُ الحَصْرِ: أنّ العقلَ إمّا ١ ـ أن لا يَحْتاجَ في الحُكْمِ إلى شيءٍ غيرِ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، ٢ ـ أو يَحْتاجَ إلى ما يَنْضَمُّ ١ ـ إلى العقلِ، ٢ ـ أو إلى المحكومِ به، ٣ ـ أو إليهما، والأوّلُ: «الأوّلِيّاتُ»، والثّاني: «المُشاهَداتُ»، والثّالِثُ ١ ـ إن كانَ يَحْصُلُ ذلك الشّيءُ بالاِكْتِسابِ سُهُولةً فـ«ـالحَدَسِيّاتُ»، ٢ ـ أو بالاِكْتِسابِ فـ«ـالنَّظَرِيّاتُ»، والرّابعُ ١ ـ إنْ كانَ مِن شأنه أن يَحْصُلَ بالإِحْساسِ فـ«ـالمُتَواتِراتُ»، ٢ ـ وإلّا فـ«ـالمُجَرَّباتُ». اهـ لكنْ وَجْهُ حَصْرِه المذكورُ مبنيٌّ على عَدِّ النَّظَرِيّاتِ مِن اليقينيّاتِ، لا الفِطْرِيّاتِ.

قوله: (التَّجْرِبيّاتُ) بسكونِ الجيمِ وكسرِ الرّاء نسبةٌ إلى «التَّجْرِبَةِ».

قوله: (في الثّلاثةِ المُتأخِّرةِ) وهي التَّجْرِبيّاتُ والمُتَواتِراتُ والحَدْسيّاتُ.

قوله: (بسببِ أنه) أيِ الشّأنَ (قد لا تكونُ له) أيْ للغيرِ.

قوله: (لِعَدَمِ مُشارَكَتِه) أيِ الغيرِ (في ذلك) أيِ التّجربةِ والتَّواتُرِ والحَدْسِ (لِلمُسْتَدِلِّ): مُتَعَلِّقٌ بالمُشارَكةِ.

قوله: (قالَه بعضُهم) لعلَّه أرادَ صاحِبَ «الشّمسيّة» (ص١٦٦).

٣١ ـ ثمّ قال:

وَفِـــي دَلَالَـــةِ الْـمُـقَـدِّمَـــاتِ عَلَـــى النَّتِيـــجَةِ خِـــلَافٌ آتِ
عَقْلِـــيٌّ أَوْ عَـــادِيٌّ أَوْ تَوَلُّـــدُ أَوْ وَاجِـــبٌ، وَالْأَوَّلُ الْـــمُؤَيَّدُ

الخِلافُ في دَلالةِ المُقَدِّمَتَيْنِ على النّتيجةِ

وإنّما ذَكَرَه النّاظِمُ هُنا تَتْميمًا لِلفائِدةِ كما قالَه في «شرحِه» (ص٣٨).

٣١ ـ أقوالُ الأبيات

١٢٠ ـ (وفي دَلالةِ) العِلْمِ أوِ الظَّنِّ بـ(ـالمُقدِّماتِ على) العِلْمِ أوِ الظَّنِّ بـ(ـالنَّتيجةِ) يعني: وفي الارْتِباطِ بينَهما (خِلافٌ) لِلمُتَكَلِّمين على أربعةِ أقوالٍ (آتِ) ذِكْرُه في البيتِ بعدَه، ولمّا كانَ لِلدّليلِ ارْتِباطٌ بالمدلولِ سُمِّيَ ذلك الارْتِباطُ «دَلالةً».

١٢١ ـ ١ ـ القولُ الأوّلُ: (عَقْليٌّ) خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، والتّقديرُ: «هذا الارْتِباطُ عَقْليٌّ»، فلا يُمْكِنُ تَخَلُّفُ العِلْمِ أو الظَّنِّ بالنّتيجةِ عنِ العِلْمِ أو الظَّنِّ بالمُقدِّمَتَيْنِ (٢ ـ أو) بمعنَى الواوِ أيْ: والقولُ الثّاني: أنّ الارْتِباطَ بينَهما (عادِيٌّ) بمعنَى أنه يَجُوزُ تَخَلُّفُ العلمِ أو الظَّنِّ بالنّتيجةِ عنِ العلمِ أو الظَّنِّ بالمُقدِّمَتَيْنِ (٣ ـ أو) بمعنَى الواوِ أيْ: والقولُ الثّالِثُ: أنّ الارْتِباطَ بينَهما (تَوَلُّدُ) بمعنى أنّ القُدْرةَ الحادِثةَ أثَّرَتْ في العلمِ أوِ الظَّنِّ بالنّتيجةِ بواسِطةِ تأثيرِها في العلمِ أوِ الظَّنِّ بالمُقدِّمَتَيْنِ؛ إذِ التَّوَلُّدُ أن يُوجِدَ فِعْلٌ لفاعلِه فعلًا آخَرَ (٤ ـ أو) بمعنَى الواوِ أيْ: والقولُ الرّابعُ: أنّ الارْتِباطَ بينَهما (واجِبٌ) بالتّعليلِ بمعنَى أنّ العلمَ أو الظَّنَّ بالمُقدِّمَتَيْنِ عِلّةٌ أثَّرَتْ بذاتِها في العلمِ أو الظَّنِّ بالنّتيجةِ (و) القولُ (الأوّلُ) هو (المُؤَيَّدُ) عندَ الإمامِ الرّازيِّ والغزاليِّ.



٣١ ـ أقولُ:

في إِفادةِ النَّظَرِ الصَّحيحِ لِلنّتيجةِ أربعةُ مَذاهِبَ:

١ ـ الأوّلُ: أنّ النّتيجةَ لازمةٌ لِلنَّظَرِ لُزُومًا عَقْليًا لا تَنْفَكُّ عنه: بمَعنَى أنّ مَن عَلِمَ المُقدِّمَتَيْنِ امْتَنَعَ أنْ لا يَعْلَمَ النّتيجةَ، فالعِلْمُ بالنّتيجةِ لازمٌ لِلمُقَدِّمَتَيْنِ كلُزُومِ الرُّؤْيا لِلمَرْئِيِّ، وهو مَذهبُ إمامِ الحرَمَينِ.

٣١ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (**لُزُومًا عَقْلِيًّا**) فلا يُمْكِنُ تَخَلُّفُ العلمِ أو الظَّنِّ بالنّتيجةِ عنِ العلمِ أو الظَّنِّ بالمُقدِّمَتَيْنِ. «**ملوي بهامش صبان**» (ص١٥٦).

قوله أيضًا: (**لُزومًا عَقْليًّا**) والمُرادُ: عَقْليٌّ بلا تَوَلُّدٍ ولا تعليلٍ؛ **١ ـ لِيُغايِرَ** قولَ المعتزلةِ بالتَّوَلُّدِ؛ فإنّه يَسْتَلْزِمُ أنه عقليٌّ وإن كانُوا يَدَّعُون أنه عادِيٌّ، وذلك أنهم أَخَذُوا قولَهم بالتَّوَلُّدِ في هذه المسألةِ وفي غيرِها مِن مَذْهَبِ الفَلاسِفةِ في الأسبابِ الطَّبيعيّةِ، وهو أنها تُؤَثِّرُ في مُسَبَّباتِها بطبعِها على وجهِ اللُّزُومِ العَقْليِّ عندَ وُجُودِ الشّرطِ وانْتِفاءِ المانِعِ، غايةُ الأمرِ أنهم تَسَتَّرُوا بتغييرِ العِبارةِ، **٢ ـ ولِيُغايِرَ** قولَ الفَلاسِفةِ؛ فإنّهم لا يُنْكِرُون أنه عقليٌّ، **واعْتُرِضَ هذا القولُ**: بأنه يَلْزَمُ عليه أنه لا يُمْكِنُ تَخَلُّفُ النّتيجةِ عنِ الدّليلِ معَ أنّ ذلك فِعْلُ القادِرِ المُخْتارِ الّذي إن شاءَ فَعَلَ وإن شاءَ تَرَكَ، **وأُجِيبَ**: بأنّ عَدَمَ خَلْقِ اللّازمِ معَ خَلْقِ الملزُومِ مُحالٌ، فلا تَتَعَلَّقُ به القدرةُ، وحينَئذٍ فلا يُنافِي أنه فِعْلُ القادِرِ المُخْتارِ، وهكذا يُقالُ في كلِّ مُتَلازِمَيْنِ عقلًا كالجَوْهَرِ والعَرَضِ، ولو تَوَجَّهَ هذا الاعْتِراضُ لم يَثْبُتْ لازِمٌ عقليٌّ في الكائِناتِ. اهـ «**باجوري**» (ص٣٨).

قوله: (**وهو مذهبُ إمامِ الحرَمَيْن**) وقالَ الغَزاليُّ: وهو قولُ أكثرِ أَصْحابِنا:

٢ ـ **الثّاني: أنّ العِلْمَ بالنّتيجةِ عادِيٌّ يُمْكِنُ تَخَلُّفُه عن النَّظَرِ؛ لِأنّ النَّظَرَ مخلوقٌ لِلَّهِ تعالى، والعِلْمُ بالنّتيجةِ يُوجَدُ عندَه، لا بِه، وهذا مَذهبُ الشّيخِ الأَشْعَرِيِّ.**

٣ ـ **الثّالثُ: أنّ العِلْمَ بالنّتيجةِ مُتَوَلِّدٌ عنِ النَّظَرِ بجَعْلِ النَّظَرِ مقدورًا**

أنّ اللُّزُومَ بينَهما عَقْليٌّ كلُزُومِ الجَوْهَرِ لِلعَرَضِ، فلا تَتَعَلَّقُ القدرةُ بخَلْقِ أحدِهما دون الآخَرِ، بل يَخْلُقُهما جميعًا أو يَتْرُكُهما جميعًا كسائِرِ اللَّوَازِمِ الحادِثَةِ مع مَلْزُوماتِها، وكونُ اللُّزُومِ بينَهما عَقْلِيًّا لا يُنافِي كونَ كُلٍّ منهما فِعْلُ القادِرِ المُخْتارِ؛ لأنهما يَصْدُقُ على كِلَيْهما أنه إنْ شاءَ فَعَلَه، وإن شاءَ تَرَكَه. اهـ «**طُرّة الشّيخ عبد السلام على السلم المنورق**» (ص٩٦).

قوله: (**عادِيٌّ يُمْكِنُ تَخَلُّفُه عنِ النَّظَرِ**): بأن يَنْتَهِيَ شخصٌ في البَلادةِ إلى أن يَعْلَمَ المُقَدِّمَتَيْنِ ولا يَعْلَمَ النّتيجةَ؛ لِعَدَمِ تَفَطُّنِه لانْدِراجِ الأصغرِ تحتَ الأوسطِ، وفي التّصويرِ نَظَرٌ؛ إذ مِن شُرُوطِ القِياسِ التَّفَطُّنُ لانْدِراجِ الأَصْغَرِ تحتَ الأوسطِ. اهـ «**قويسني**» (ص٤٦).

قوله: (**يُوجَدُ عندَه**) أيْ عندَ النَّظَرِ (**لا به**) أيْ بالنَّظَرِ، فليسَ النَّظَرُ سببًا لِلعلمِ بالنّتيجةِ.

قوله: (**وهذا مذهبُ الشّيخِ الأَشْعَرِيِّ**) قالَ: إنّ اللُّزُومَ بينَهما عادِيٌّ كلُزُومِ الإِحْراقِ لِمَسِّ النّارِ، فيَجُوزُ أن لا يَخْلُقَه اللهُ تعالى على طريقِ خَرْقِ العادةِ؛ لِأنّ العُلُومَ الحادِثَةَ أَعْراضٌ يَخْلُفُ بعضُها بعضًا، فأيُّ مانِعٍ مِن أن يَخْلُقَ اللهُ تعالى لِلعَبْدِ العِلْمَ بالمُقَدِّمَتَيْنِ ثُمّ لا يَخْلُقُ له العلمَ بالنَّتِيجةِ بعدُ. اهـ «**طُرّة الشّيخ عبد السّلام على السّلّم المنورق**» (ص٩٦).

قوله: (**مُتَوَلِّدٌ عنِ النَّظَرِ**) معنَى التّوليدِ عندَ المُعْتَزِلةِ: أن يُوجِبَ فِعْلٌ لِفاعِلِه

لِلنّاظِرِ مُباشَرَةً، فالنّتيجةُ مُتَوَلِّدَةٌ عنه كتَوَلُّدِ حَرَكَةِ الخاتَمِ عن حَرَكَةِ الإِصْبَعِ، وهذا مَذهبُ المُعْتَزِلةِ البانِينَ له على أَصْلٍ مَهْدُومٍ، وهو أنّ العبدَ يَخْلُقُ أفعالَ نَفْسِه.

٤ ـ الرّابعُ: أنّ النّتيجةَ مَعْلولٌ لِلنَّظَرِ، وهو عِلَّةٌ، وهذا مذهبُ الفَلاسِفةِ

فِعْلًا آخَرَ: كحَرَكةِ اليَدِ وحَرَكةِ المِفْتاحِ؛ فإنّ حَرَكةَ اليَدِ أَوْجَبَتْ لِفاعِلِها حَرَكةَ المِفْتاحِ، فكِلْتاهُما صادِرَتانِ عنه: الأُولى بالمُباشَرةِ، والثّانيةُ بالتَّوْلِيدِ. اهـ «حاشية الشيخ زكريّا الأنصاريّ على المحلّيّ على جمع الجوامع» (١/٢٨١).

قوله: (المُعْتزِلةِ): أصحابُ واصِلِ بْنِ عَطاءٍ، اعْتَزَلَ عن مَجْلِسِ الحَسَنِ البَصْريِّ. اهـ «تعريفات».

قوله: (وهو أنّ العبدَ يَخْلُقُ أفعالَ نَفْسِه) أيِ الاخْتِيارِيّةَ، وأنها لا تَخْرُجُ عن ذاتِه، وحَكَمُوا على ما خَرَجَ عنها مِن الأفعالِ الاخْتِيارِيّةِ بالتَّوَلُّدِ: كالقَتْلِ عندَهم؛ فإنّه تَوَلَّدَ عنِ القَطْعِ، والقَطْعُ عن حَرَكةِ السَّيْفِ، وحَرَكةُ السَّيْفِ عن حَرَكةِ اليَدِ، وحَرَكةُ اليَدِ اخْتَرَعَها الإنْسانُ، فغايةُ ما خَلَقَ اللهُ القُدْرةُ على حَرَكةِ اليَدِ، وحَرَكةُ السَّيْفِ وما بعدَها مُتَوَلِّدةٌ عن حَرَكةِ اليَدِ. اهـ «طرّة الشيخ عبد السلام على السلم المنورق» (ص٩٦).

قوله: (وهو) أيِ النَّظَرُ (عِلّةٌ) مُؤَثِّرةٌ بذاتِها في حُصُولِ النّتيجةِ، ويَسْتَحِيلُ عندَهم عقلًا أن لا يُؤَثِّرَ، والفرقُ بين مذهبِ المُعْتَزِلةِ ومَذْهَبِ الفَلاسِفةِ: أنّ المُعْتَزِلةَ يقولُون: أنّ إِقْدارَ العبدِ على إِيجادِ الفِكْرِ مِن اللهِ تعالى، والفَلاسِفةُ يقولُون: مِن عندِ واهِبِ الصُّوَرِ، وهو العَقْلُ الفَعّالُ. اهـ «طرّة الشّيخ عبد السّلام على السّلّم المنورق» (ص٩٦).

القائِلِينَ بتأثيرِ العِلَّةِ، وهو باطلٌ؛ لِأنّ العِلَّةَ لا تُفارِقُ مَعْلُولَها، والنَّظَرُ لا يُجامِعُ النّتيجةَ؛ لأنه ضِدُّ العِلْمِ، فلا يُجامِعُه.

* * *

فائِدةٌ

ولبعضِهم في حكايةِ الخلافِ في هذه المسألةِ قولُه:

١ ــ قالَ إِمامُ الحَرَمَيْنِ: عَقْلِيْ ... واخْتارَهُ الرّازيْ كذا في النَّقْلِ

٢ ـ والشّيخُ: عادِيْ وابْنُ زُكْرِي رَجَّحَهْ ... ثُمّ السَّنُوسيُّ الإِمامُ صَحَّحَهْ

٣ ــ والتَّوَلُّدُ اعْتِزالْ ... كذا لقاضٍ

٤ ــ وعِلّةٌ لِلحُكْمِ ما لها زَوالْ

قولُه: «والشّيخُ عادِيْ» أيْ وقالَ الشّيخُ الأَشْعَريُّ: العِلْمُ بالنّتيجةِ عاديٌّ.

٣٢ ـ ثُمّ قالَ:

١٦ ـ خَاتِمَة

وَخَطَـأُ الْبُرْهَـانِ حَيْـثُ وُجِـدَا   فِـي مَـادَةٍ أَوْ صُـورَةٍ، فَالْمُبْتَـدَا
فِي اللَّفْظِ: كَاشْتِرَاكٍ، أَوْ كَجَعْلِ ذَا   تَبَـايُنٍ مِثْـلَ الرَّدِيـفِ مَأْخَـذَا

١٦ ـ خاتِمةٌ في بَيانِ خَطَإِ القِياسِ

بَيَّنَ النّاظِمُ في هذه الخاتِمةِ القِياسَ الفاسِدَ؛ لِيُحْذَرَ منه، وهو المُغالَطةُ، وبَيَّنَ أنّ فَسادَه تارةً يكونُ مِن جِهةِ الصُّورةِ، وتارَةً يكونُ مِن جِهةِ المَادّةِ، وأنّ المادِّيَّ تارَةً يكونُ مَنْشَؤُه اللَّفْظَ، وتارَةً يكونُ مَنْشَؤُه المعنَى. اهـ «شرحُ البناني» (ص٢١٢).

٣٢ ـ أقوالُ الأبْياتِ

١٢٢ ـ (وخَطَأُ البُرْهانِ) صَوابُه: «القِياسُ»؛ لِأنّ ذلك لا يَخْتَصُّ بالبُرْهانِ. اهـ «شرح البناني» (ص٢١٢)، وعِبارةُ «قَدُّورةَ» (ص ٢١٢): «لمّا فَرَغَ مِن بَيانِ البُرهانِ وأقسامِ مَوادِّه تَكَلَّمَ هُنا على الخَطَإِ الواقِعِ فيه؛ لِيُحْذَرَ منه، إلّا أنّ ذلك لا يَخْتَصُّ بالبُرْهانِ، بل يُحْتَرَزُ مِن ذلك الخَطَإِ في القِياسِ كلِّه، فكانَ الأنسبُ أنْ لو قالَ: «وخَطَأُ القِياسِ»، وقد نَبَّهَ على ذلك الشّيخُ زَكَرِيّا في عِبارةِ الزَّرْكَشيِّ» (حيثُ وُجِدا) أيْ في أيِّ مَكانٍ وُجِدَ فهو: ١ ـ إمّا (في مادَةٍ) بتخفيفِ الدّالِ لِلضَّرُورةِ، وهي كلٌّ مِن مُقَدِّمَتَيْه (٢ ـ أو) في (صورةٍ) أيْ هيئةِ المُقَدِّمَتَيْن.

وقوله: (فالمُبْتَدَا) أيِ الأوّلُ منهما، وهو الخَطَأُ في المادّةِ:

١٢٣ ـ إمّا (في اللّفظِ: كاشْتِراكٍ أو كَجَعْلِ ذا) بالألفِ، قالَ النّاظمُ في

وَفِـي الْمَعَــانِي لِالْتِبَــاسِ الْكَاذِبَـةْ ... بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـافْهَمِ الْمُخَـاطَبَـةْ
كَمِثْـلِ جَعْـلِ الْعَرَضِـي كَالـذَّاتِي ... أَوْ نَــاتِجٍ إِحْــدَى الْمُقَدِّمَــاتِ
وَالْـحُكْمِ لِلْجِـنْسِ بِحُكْـمِ النَّـوْعِ ... وَجَعْـلِ كَـالْقَطْعِيِّ غَيْـرِ الْقَطْعِـي

«شرحِه» (ص٣٩): «على لُغَةِ القَصْرِ في الأسماءِ السِّتَّةِ». اهـ قالَ البنانيُّ (ص٢١٣): «قولُه أنه على لُغَةِ القَصْرِ لا يَصِحُّ؛ لأنها مُخْتَصَّةٌ بـ«ـالأَبِ» و«الأَخِ» و«الحَمِ». اهـ (تَبايُنٍ) معَ لفظٍ آخَرَ (مِثْلَ الرَّدِيفِ) له (مَأْخَذا) أيْ مِن جِهةِ المَأْخَذِ.

١٢٤ ـ (و) الخَطَأُ لِلبُرهانِ (في المَعاني لِـ)أَجْلِ (الْتِباسِ) القَضِيَّةِ (الكاذِبةِ بـ)ـقَضِيَّةٍ (ذاتِ صِدْقٍ)، وقولُه: (فافْهَمِ المُخاطَبَةْ) تكملةٌ لِلبَيْتِ. اهـ «قويسني» (ص٤٦).

وقوله أيضًا: (فافْهَمِ المُخاطَبَةْ) أيِ المُخاطَبَ به، فالمصدرُ بمعنَى اسْمِ المفعولِ. اهـ «خطاب على القويسني» (ص٤٦).

١٢٥ ـ (كمِثْلِ) تمثيلٌ لِلخطإِ في المعنى، ولفظُ «مِثْلِ» صِلةٌ لتأكيدِ معنى الكافِ. اهـ «خطاب» (ص٤٧) (جَعْلِ العَرَضِي) بإِسْكانِ الياءِ لِلضَّرُورةِ. اهـ «قويسني» (ص٤٧) (كالذّاتي) أيْ مِثْلَه في حُكْمِه. اهـ «خطاب» (ص٤٧) (أو) كجَعْلِ (نَاتِجٍ) بالتّنوينِ (إِحْدَى المُقَدِّماتِ) أيْ جعلِ النَّتِيجةِ عَيْنَ إِحْدى المُقَدِّمَتَيْنِ. اهـ «قويسني» (ص٤٧).

١٢٦ ـ (و) مِن الخَطَإِ في المعنَى: (الحكمُ لِلْجِنْسِ) أيْ على كُلِّ فَرْدٍ مِن أفرادِه (بحُكْمِ النَّوْعِ) أيِ الخاصِّ به، (و) مِن الخَطَإِ في المعني: (جَعْلُ كَالْقَطْعِي غيرِ القَطْعِي) بجَرِّ «غيرِ» بإِضافةِ «جَعْلِ» إليه، وفَصَلَ بين المُتَضايِفَيْنِ ـ وهما

وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ   وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

٣٢ ـ أقولُ:

الواجبُ في صِحَّةِ النّتيجةِ: الِاحْتِرازُ عنِ الخطإِ في القياسِ، والخطأُ ١ ـ تارةً يكونُ مِن جِهَةِ مادَّةِ القِياسِ، ....

«جَعْلٌ» و«غيرُ» ـ بالجارِّ والمجرُورِ ـ وهو «كالقَطْعِي» ـ الّذي هو مفعولٌ ثانٍ لِلمَصْدَرِ، والمعنى: وجَعْلِ غيرِ القَطْعِيِّ مِثْلَ القَطْعيِّ، كما في «شرحِ القُوَيْسني» مع «تقريرات خطاب» (ص٤٧).

١٢٧ ـ (والثّانِ) حَذَفَ منه الياءَ تخفيفًا، وهو خطأُ الصُّورةِ ـ أيْ هيئةِ المُقَدِّمَتَيْن ـ (كالخُرُوجِ عن أَشْكالِه) أيْ أشكالِ القِياسِ الأربعةِ، (و) كـ(ـتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ) أيِ الإنْتاجِ الّذي هو (مِن إِكْمالِه) أيْ إِكْمالِ خَطَإِ الصّورةِ. اهـ «قويسني» (ص٤٧).

وقوله أيضًا: (مِن إِكْمالِه) في ذِكْرِ لفظِ «الكَمالِ» بَراعةُ اخْتِتامٍ، وهي: أن يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ في آخِرِ كلامِه بما يُشْعِرُ بالتَّمامِ، وقد صَرَّحَ أيضًا بذلك في قولِه بعدُ: «قدِ انْتَهَى» إلخ، وتُسَمَّى أيضًا «حُسْنَ الخاتِمةِ» و«حُسْنَ المَقْطَعِ». اهـ «قصارة» (ص٢١٦).

٣٢ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (في القِياسِ) فيه إِشارةٌ إلى أنّ قولَ النّاظِمِ: «وخَطَأُ البُرْهانِ» صَوابُه أن يقولَ: «وخَطَأُ القِياسِ» كما مَرَّ.

قوله: (مِن جِهةِ مادّةِ القِياسِ) أيْ كُلٍّ مِن مُقَدِّمَتَيْه. اهـ «قويسني» (ص٤٦).

٢ ـ وتارةً مِن جِهَةِ صورتِه.

١ ـ والأوّلُ ١ ـ إمّا مِن جِهةِ اللّفظِ، ٢ ـ أو مِن جهةِ المعنَى.

١ ـ أمّا مِن جهةِ اللّفظِ: ١ ـ فكاسْتِعْمالِ اللّفظِ المُشْتَرَكِ في القياسِ، فيَشْتَبِهُ المُرادُ بغيرِه: كقولِك: «**هذه عَيْنٌ** ـ أيْ شمسٌ ـ» + و«**كلُّ عَيْنٍ** ـ أيْ تَنْبَعُ الماءَ ـ **سَيَّالةٌ**» **يُنْتِجُ** = «**هذه سيَّالةٌ**»، وهو باطلٌ؛ لِعَدَمِ تكرُّرِ الحدِّ الوَسَطِ؛ إِذْ محمولُ الصّغرى غيرُ موضوعِ الكبرى.

٢ ـ أوِ اسْتِعْمالِ المُبايِنِ كالمُرادِفِ: كقولِك: «**هذا سَيْفٌ**» + و«**كلُّ**

قوله: (**أو مِن جِهةِ صُورَتِه**) أيْ هيئةِ مُقَدِّمَتَيْه. اهـ «**قويسني**» (ص٤٦).

قوله: (**والأوّلُ**) وهو الخطأُ مِن جِهةِ مادّةِ القِياسِ.

قوله: (**فَيَشْتَبِهُ المُرادُ بغيرِه**) أيْ بغيرِ المُرادِ، وفي النّسخةِ المطبوعةِ: «**فيُشْبِهُ**»، والمُثْبَتُ مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

قوله: (**كقولِك: هذا عَيْنٌ إلخ**) ومِثْلُ قولِك: «**هذا قُرْءٌ**» وتُرِيدُ الحيضَ + «**وكُلُّ قُرْءٍ يجوزُ الوَطْءُ فيه**» وتُرِيدُ الطُّهْرَ، فلم يَتَكَرَّرِ الحَدُّ الوَسَطُ، فكَذَبَتِ النّتيجةُ. اهـ «**قويسني**» (ص٤٦) ونحوُه في «**قدّورة**» (ص٢١٣).

قوله: (**أيْ تُنْبِعُ الماءَ**) بضَمِّ التّاء وكسرِ الباءِ مِن «**الإِنْباعِ**»، يُقالُ: «**أَنْبَعَ فلانٌ الماءَ**»: إذا أَخْرَجَه، وضميرُه لِلعَيْنِ، والأولى تفسيرُه بـ«**مَنْبَعِ الماءِ**» أيْ: مَكانِ نُبُوعِ ـ أيْ: خُرُوجِ ـ الماءِ.

قوله: (**كقولِك: هذا سَيْفٌ إلخ**) وكقولِك: «**هذا صارمٌ**» مُشيرًا إلى سَيْفٍ غيرِ قاطِعٍ + «**وكُلُّ صارِمٍ سَيْفٌ**»، فحقيقةُ السَّيْفِ تُبايِنُ حقيقةَ الصّارِمِ؛ لِأنّ

سَيْفٍ صارمٌ» يُنْتِجُ = «هذا صارِمٌ»، وهو باطلٌ مِن جهةِ جَعْلِ «صارِمٍ» ـ الّذي هو السَّيفُ بقيدِ كونِه قاطعًا ـ مُرادِفًا لِلسّيفِ ـ الّذي هو الآلةُ المعلومةُ لا بهذا القَيْدِ ـ، وهو مُبايِنٌ له.

٢ ـ وأمّا مِن جهةِ المعنى: ١ ـ فبِأن تَلْتَبِسَ قضيَّةٌ كاذبةٌ بقَضيّةٍ صادقةٍ: كقولِنا: «الجالسُ في السّفينةِ يَتحَرَّكُ» + «وكلُّ مُتَحَرِّكٍ لا يَثْبُتُ في

السَّيْفَ ما كانَ على الهيئةِ المخصوصةِ قاطِعًا أوْ لَا، والصّارِمُ هو السَّيْفُ بقَيْدِ القَطْعِ، فكانَتِ النّتيجةُ كاذِبةً؛ لِأنّ الصّارِمَ في الصُّغْرى أُريدَ به غيرُ القاطِعِ، فلم يَصِحَّ حَمْلُ السَّيْفِ عليه في الكُبْرَى، بل هو محمولٌ على الصّارِمِ الّذي هو القاطِعُ مِن جِنْسِ السَّيْفِ، فلم يَتَكَرَّرِ الحَدُّ الوَسَطُ. اهـ «قويسني» (ص٤٦).

قوله: (هذا سَيْفٌ) أتى بهذا مِثالًا لِلمُغالَطةِ باسْتِعْمالِ المُبايِنِ مُرادِفًا؛ فإنّ السّيفَ مُبايِنٌ لِلصّارِمِ؛ لِأنّ السَّيْفَ اسْمٌ لِلجِنْسِ الّذي هو الآلةُ لا بقَيْدِ القَطْعِ، والصّارِمُ اسْمٌ لها بقَيْدِ القَطْعِ، فتَبايَنَا، فإذا رُكِّبَ القِياسُ مِن هذا كانَ مُغالَطةً؛ لإيهامِه أنّ «السَّيْفَ» مُرادِفٌ معَ «الصّارِمِ» مثلُ «الإِنسانِ» معَ «البَشَرِ». اهـ «علي قصارة» (ص٢١٣).

قوله: (مِن جِهةِ جَعْلِ صارِمٍ) بضَمِّ الميمِ على الحِكايةِ، وقولُه: «الّذي هو» صِفةٌ لِـ«صارِمٍ»؛ لِأنّ المُرادَ منه لفظُه، يعني: مِن جِهةِ جعلِ لفظِ «صارِمٍ» الّذي هو إلخ.

قوله: (مُرادِفًا) مفعولُ «جَعْلِ».

قوله: (لا بهذا القَيْدِ) أيْ قيدِ كَوْنِه قاطِعًا.

قوله: (كقولِنا: الجالِسُ على السّفينةِ إلخ) وكقولِنا: «السَّقَمُونيا مُبَرِّدٌ» +

مَوضعٍ واحدٍ» يُنْتِجُ = «الجالسُ في السّفينةِ لا يَثْبُتُ في موضعٍ واحدٍ»، والنّتيجةُ باطلةٌ مِن جهةِ جعلِ الحرَكةِ العَرَضِيّةِ ـ الّتي هي محمولُ القضيّةِ الأُولَى ـ كالحرَكةِ الذّاتيّةِ ـ الّتي هي موضوعُ الثّانيةِ ـ.

٢ ـ أو مِن جهةِ جعلِ النّتيجةِ إحدى المُقَدِّمَتَيْنِ ....

«وكُلُّ مُبَرِّدٍ بارِدٌ» = «فالسَّقَمُونيا بارِدٌ»، ووَجْهُ الغَلَطِ: أنّ السَّقَمُونيا ـ وهو دَواءٌ مُسْهِلٌ ـ ليسَ مُبَرِّدًا بذاتِه أيْ بلا واسِطةٍ، بل بواسِطةِ أنه يُسْهِلُ الصَّفْراءَ، وانْتِقاصُ الصَّفْراءِ عنِ البَدَنِ يُوجِبُ بَرْدَه، والمُبَرِّدَ الّذي يَجِبُ أن يكون بارِدًا هو المُبَرِّدُ بذاتِه، لا بالعَرَضِ، [فالنّتيجةُ باطِلةٌ؛ لِأنّ السّقمونيا دَواءٌ حارٌّ]، والمُرادُ بالذّاتيِّ والعَرَضِيِّ هُنا غيرُ المعنى المُتَقَدِّمِ. اهـ «شرح البناني» (ص ٢١٣).

قوله: (أو مِن جِهةِ جَعْلِ النّتيجةِ إِحْدى المُقَدِّمَتَيْن) وإلى هذا النّوعِ أشارَ النّاظِمُ بقولِه: «أو ناتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّماتِ». اهـ «قدورة» (ص٢١٤)، قالَ الشّيخُ سَعيد قدّورة: «وإذا كانَتِ المُقدِّماتُ صادِقةً فكيفَ يكونُ مِن أنواعِ الْتِباسِ الصّادِقةِ بالكاذِبةِ، فلْيُطْلَبْ وجهُ انْدِراجِه في ذلك، معَ أنّ النّاظِمَ يَنْسَجُ على مِنْوالِ ابْنِ الحاجِبِ في هذا الفَصْلِ سَواءً بسَواءٍ». اهـ ونحوُه في «البناني» (ص ٢١٤)، وعِبارتُه: «وفي جعلِ النّاظِمِ هذا النَّوْعَ مِنِ الْتِباسِ الكاذِبةِ بالصّادِقةِ ـ تَبَعًا لابْنِ الحاجِبِ ـ نَظَرٌ ظاهِرٌ، والحَقُّ: جَعْلُه قِسمًا مُسْتَقِلًّا كما فَعَلَه الكاتِبِيُّ وغيرُه». اهـ

وقولُ الشّيخِ سعيد قَدّورة: (فلْيُطْلَبْ وجهُ انْدِراجِه في ذلك) وقولُ البناني: (نَظَرٌ ظاهِرٌ، والحَقُّ إلخ) قالَ الشّيخُ علي قصّارة في «حاشيتِه» (ص٢١٤): «قالَ شيخُنا ابنُ منصورٍ: أُجِيبَ: بأنها كاذِبةٌ باعْتِبارِ زَعْمِ الخَصْمِ الّذي يُنْكِرُ

بتغييرٍ ما: كقولِنا: «هذه نُقْلَةٌ» + «وكلُّ نُقْلَةٍ حرَكةٌ» يُنْتِجُ = «هذه حرَكةٌ»،

النّتيجةَ، وفيه بُعْدٌ». اهـ قُلْتُ: الأَوْلَى في الجَوابِ: أن النّاظِمَ لم يَجْعَلْ إِنْتاجَ إِحْدى المُقَدِّمَتَيْنِ مِن جملةِ القَضايا المُلْتَبِسةِ بالصّادِقةِ حتّى يُعْتَرَضَ عليه، وإنّما جَعَلَه مِن الفَسادِ المَعْنَويِّ الشّامِلِ له ولِما إِذا كانَتِ المُقَدِّمةُ الكاذِبةُ مُلْتَبِسةً بالصّادِقةِ، ولا شَكَّ أنّ القِياسَ المُنْتِجَ إِحْدى المُقَدِّمَتَيْن فاسِدُ المادّةِ؛ لأنه لا بُدَّ أن تكونَ مادّتُه الّتي تَرَكَّبَ منها غيرَ نتيجةٍ، والشّارحُ ـ يعني البَنّانيَّ ـ تَبَعًا لِقَدُّورة لمّا رَأَيَا النّاظِمَ أتى بقولِه: «أو ناتِجٍ إِحْدى المُقدِّماتِ» مُوالِيًا لقولِه: «كمِثْلِ جَعْلِ العَرَضي» الّذي هو مِثالٌ لالْتِباسِ الكاذِبةِ بالصّادِقةِ تَوَهَّمَا أنّهما مِثالانِ لها». اهـ

قوله: (بتَغْيِيرٍ ما) وذلك بأن يُعَبَّرَ عنِ المعنى في النّتيجةِ بلفظٍ، وفي المُقَدِّمةِ بمُرادِفِه: كأن تُرِيدَ الاِسْتِدْلالَ على أنّ كُلَّ إِنْسانٍ ضاحِكٌ، فتقولُ: «كُلُّ إِنْسانٍ بَشَرٌ + وكُلُّ بَشَرٍ ضاحِكٌ» يُنْتِجُ = «أنّ كُلَّ إِنْسانٍ ضاحِكٌ»، والنّتيجةُ عَيْنُ الكُبْرى؛ لِأنّ «البَشَرَ» مُرادِفٌ لِـ«ـلإِنْسانِ». اهـ «شرح البناني» (ص٢١٣ ـ ٢١٤).

قوله: (بتَغْيِيرِ مَا) في النّسخةِ المطبوعةِ: «بتغييرِها»، وهو غلطٌ، والتّصحيحُ مِن «شرحِ قدّورة» (ص٢١٤) و«شرح البَنانيِّ» (ص ٢١٣)، ومِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

قوله: (كقولِنا: هذه نُقْلةٌ إلخ) قالَ الشّيخُ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص٢١٤): «كذا مَثَّلَ العَضُدُ، ومَثَّلَ غيرُه بقولِه: «كُلُّ إِنْسانٍ بَشَرٌ + وكُلُّ بَشَرٍ ضَحّاكٌ» يُنْتِجُ = «كُلُّ إِنْسانٍ ضَحّاكٌ»، فالكُبْرى والمطلوبُ شيءٌ واحِدٌ»، قالَ:

وهذه النّتيجةُ إحدى المقدِّمتَينِ، ويُسمَّى ذلك «**مُصادَرةً عنِ المطلوبِ**»، وهو مَرْدُودٌ مِن جهةِ أنّ النّتيجةَ ليستْ مُغايِرةً للمُقدِّمتينِ، فلم يَحْصُلْ عِلمٌ زائِدٌ عليهما.

«والغَلَطُ فيها ليسَ مِن جِهةِ مادّةِ القِياسِ؛ فإنّها صادِقةٌ، ولا مِن جِهةِ صُورتِه؛ فإنّها صحيحةٌ، وإنّما جاءَ الغَلَطُ مِن جِهةِ أنّ النّتيجةَ ليستْ قولًا آخَرَ، بل هي إحْدى المُقَدِّمَتَيْن، والواجِبُ أن تكون غيرَهما كما عَلِمْتَ في حَدِّ القِياسِ، وحقيقةُ هذا النّوعِ: أن لا يُحَصِّلَ القِياسُ عِلْمًا زائِدًا على المُقَدِّمَتَيْن كما ظَهَرَ لَكَ مِن المِثالِ». اهـ

قوله: (**ويُسَمَّى ذلك**) أيْ جَعْلُ إِحْدى المُقَدِّمَتَيْنِ نتيجةً (**مُصادَرةً عنِ المطلوبِ**) هي: الّتي تُجْعَلُ النّتيجةُ جُزْءَ القياسِ، أو تَلْزَمُ النّتيجةُ مِن جُزْءِ القياسِ: كقولِنا: «**الإنْسانُ بَشَرٌ**» + «**وكُلُّ بَشَرٍ ضَحّاكٌ**» يُنْتِجُ = «**أَنّ الإِنْسانَ ضَحّاكٌ**»، فالكُبْرى هاهُنا والمطلوبُ شيءٌ واحِدٌ، إِذِ «**البَشَرُ**» و«**الإِنْسانُ**» مُتَرادِفانِ، وهو اتِّحادُ المفهومِ، فتكونُ الكُبْرَى والنّتيجةُ شيئًا واحِدًا. اهـ «**تعريفات**»، وقولُ الشّارحِ: «**عنِ المَطْلُوبِ**» تعبيرُ قَدُّورة أيضًا، والمعرُوفُ: «**على المطلوبِ**».

قوله: (**فلم يَحْصُلْ عِلْمٌ زائِدٌ عليهما**) أيْ على المُقَدِّمَتَيْن، وقد قالَ النّاظِمُ في حَدِّ القِياسِ:

.... **مُسْتَلْزِمًا بالذّاتِ قولًا آخَرا**

اهـ «قدورة» (ص٢١٤)، وفي النّسخِ المطبوعةِ: «**عليها**»، والتّصحيحُ مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

٣ ـ أو مِن جهةِ الحكمِ على الجِنْسِ بحُكمِ النّوعِ: كقولِنا: «الفرَسُ حيوانٌ» + «وكلُّ حيوانٍ ناطقٌ» يُنْتِجُ = «الفرسُ ناطقٌ»، وهو باطلٌ مِن جهةِ الحكمِ على الحيوانِ ـ الّذي هو جِنْسٌ ـ بحكمِ الإنسانِ ـ الّذي هو نوعٌ ـ.

٤ ـ أو مِن جهةِ جعلِ الأمرِ الوَهْمِيِّ غيرِ القَطْعِيِّ كالقَطعِيِّ: كقولِك في رَجُلٍ يَخْبِطُ في البَحْثِ وهو بَعيدٌ عنِ الفَهْمِ: «هذا يَتكَلَّمُ بألفاظِ العِلمِ» + «وكلُّ مَن يَتكَلَّمُ بألفاظِ العلمِ عالمٌ» يُنْتِجُ = «هذا عالمٌ»، وبُطلانُ النّتيجةِ مِن جهةِ جعلِ تَوَهُّم عالِمِيَّته كالمقطوعِ بها.

قوله: (أو مِن جِهةِ الحُكْمِ على الجِنْسِ بحُكْمِ النّوعِ) وإلى هذا النّوعِ أشارَ النّاظِمُ بقولِه: «والحُكْمُ لِلجِنْسِ بحُكْمِ النّوعِ» اهـ «قدورة» (ص٢١٤).

قوله: (أو مِن جِهةِ الحُكْمِ على الجِنْسِ بحُكْمِ النّوعِ) ويُسَمَّى: «إيهامَ العَكْسِ»، وهو: أن يَقْلِبَ الغالِطُ أو المُغالِطُ أحدَ جُزْأَيِ القَضيّةِ في مَكانِ الآخَرِ. اهـ «قدورة» (ص٢١٤) و«شرح البناني» (ص٢١٤).

قوله: (كقولنا: الفَرَسُ إلخ) ومِثالُه أيضًا: «هذا لَوْنٌ + واللَّوْنُ أَسْوَدُ» يُنْتِجُ = «هذا أَسْوَدُ»، و«هذا سَيّالٌ أَصْفَرُ + والسَّيّالُ الأَصْفَرُ مِرّةٌ» = «فهذا مِرّةٌ»، «المِرّةُ» بكسرِ الميمِ وبالرّاءِ المُشدَّدةِ هو: ما في المَرارةِ مِن الصَّفْراءِ. اهـ «قدورة» (ص٢١٤).

قوله: (يَخْبِطُ) بابُه «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، قالَ في «المُخْتارِ»: «خَبَطَ البَعيرُ الأَرْضَ بِيَدِه»: ضَرَبَها، ومنه قيلَ: «خَبْطُ عَشْواءَ»، وهي النّاقةُ الّتي في بَصَرِها ضَعْفٌ تَخْبِطُ إذا مَشَتْ لا تَتَوَقّى شيئًا. اهـ

٢ ـ وأمّا الخطأُ الواقِعُ في القياسِ مِن جهةِ صورتِه: ١ ـ فبِأن لا يكونَ على هيئةِ شكلٍ مِن الأشكالِ الأربعةِ: كقولِنا: «**كلُّ إنسانٍ حيوانٌ**» + «**وكلُّ حجرٍ جمادٌ**»، وقد تَقَدَّمَ التّنبيهُ على أنّ هذا تكرارٌ؛ لِزيادةِ الإيضاحِ لِلمُبْتدِئِ.

٢ ـ أو يكونَ فاقِدَ شرطٍ مِن شروطِ الإنتاجِ المُتقدِّمةِ للأشكالِ الأربعةِ: كأن تكونَ صغرى الشّكلِ الأوّلِ ـ المشترَطُ إيجابُها ـ سالبةً، أو تكونَ كبراه ـ المشترَطُ كلّيّتُها ـ جزئيّةً: كقولِنا في الأُولى: «**لا شيءَ مِن الإنسانِ بحجرٍ**» + «**وكلُّ حجرٍ جسمٌ**» يُنْتِجُ = «**لا شيءَ مِن الإنسانِ بجسمٍ**»، وهو باطلٌ لِفَقْدِ الشّرطِ وهو إيجابُ الصّغرى، وفي الثّانيةِ: «**كلُّ إنسانٍ حيوانٌ**»

قوله: (**وأمّا الخَطَأُ الواقِعُ في القِياسِ مِن جِهةِ الصّورةِ**) مُقابِلُ قولِه: «**والأوّلُ إمّا مِن جِهةٍ**» إلخ، فهو الثّاني، وهذا شُرُوعٌ في شرحِ البيتِ السّادِسِ، وهو قولُه: «**والثّانِ كالخُرُوجِ عن أَشْكالِه**» إلخ.

قوله: (**وقد تَقَدَّمَ**) أيْ في «**فَصْلِ الأَشْكالِ**» (**التّنبيهُ على أنّ هذا تَكْرارٌ**) أيْ معَ قولِه: «**فحيثُ عن هذا النِّظامِ يُعْدَلُ ***» حيثُ قالَ ثَمَّ: «فقولُه فيما يأتي: «**والثّانِ كالخُرُوجِ عن أَشْكالِه**» تكرارٌ معَ هذه؛ لِزيادةِ الإيضاحِ لِلمُبْتَدِئِ». اهـ

قوله: (**سالبةً**) خبرُ «**تكونَ**»، ومِثْلُه قولُه: «**جُزْئيّةً**».

قوله: (**كقولِنا في الأُولَى**) أيِ الصُّورةِ الأُولَى، وهي: ما إِذا كانَتْ صُغْرَى الشّكلِ الأوّلِ ـ المُشْتَرَطِ إِيجابُها ـ سالبةً.

قوله: (**وفي**) الصّورةِ (**الثّانيةِ**) وهي: ما إِذا كانَتْ كُبْرَى الشّكلِ الأوّلِ ـ

+ «**وبعضُ الحيوانِ فَرَسٌ**» يُنْتِجُ = «**بعضُ الإنسان فَرَسٌ**»، وهو باطلٌ لِفَقْدِ الشّرطِ وهو كُلِّيَّةُ الكبرى، **وقِسْ على ذلك فَقْدَ أَيِّ شَرْطٍ مِن شروطِ الأشكالِ الباقيةِ**.

* * *

المُشْتَرَطِ كُلِّيَّتُها ـ جُزْئِيَّةً.

قوله: (**وقِسْ على ذلك**) أيْ على ما ذُكِرَ مِن فَقْدِ شرطِ الإيجابِ في صُغْرَى الشّكلِ الأوّلِ، وفَقْدِ شرطِ الكُلِّيّةِ في كُبْرَى الشّكلِ الأوّلِ.

٣٣ ـ ثُمّ قالَ:

هــذَا تَــمَامُ الْغَــرَضِ المَقْصُــودِ ... مِــنْ أُمَّهَــاتِ المَنْطِــقِ المَحْمُــودِ

قَــدِ انْتَهَــى بِحَمْــدِ رَبِّ الْفَلَــقِ ... مَــا رُمْتُــهُ مِــنْ فَــنِّ عِلْــمِ المَنْطِــقِ

نَظَمَــهُ الْعَبْــدُ الــذَّلِيلُ الْـمُفْتَــقِرْ ... لِرَحْمَــةِ المَــولَى الْعَظِــيمِ الْمُقْتَــدِرْ

٣٣ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٢٨ ـ (هذا) يَصِحُّ رُجوعُه ١ ـ إلى «الخاتمةِ» إنْ جُعِلَ (تمامُ) بمعنَى «مُتَمِّم»، ٢ ـ وإلى جميعِ المَسائِلِ المَنْطِقيّةِ المذكورةِ في هذا الكتابِ إن جُعِلَ بمعنَى «جميع» (الغَرَضِ) ١ ـ أيْ ذِي الغَرَضِ؛ لِأنّ المُؤَلِّفَ ليسَ غَرَضًا لشيءٍ آخَرَ، بل هو ذُو غَرَضٍ حامِلٍ عليه، وهو حُصُولُ القَبُولِ أيْ: أن يَحْصُلَ له الرِّضا مِن اللهِ تعالى، وهذه الرُّتْبةُ أَعْلَى مِن أن يُؤَلِّفَ لِحُصُولِ ثَوابٍ غيرِ الرِّضا، ٢ ـ أو أنه لا حَذْفَ، ويكونُ أَطْلَقَ السَّبَبَ وأرادَ المُسَبَّبَ (المقصودِ): صفةٌ كاشِفةٌ؛ لِأنّ ما يُفْعَلُ لِلغَرَضِ لا يكونُ إلّا مقصودًا (مِن أُمّهاتِ) أيْ قَواعِدِ (المَنْطِقِ المحمودِ) أيِ الخالي عن شُبَهِ الفَلاسِفةِ.

١٢٩ ـ (قَدِ انْتَهَى) مُلْتَبِسًا (بحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ) أيِ الصُّبْحِ (ما رُمْتُه) أيْ قَصَدْتُه (مِن فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ) إضافةُ «العِلْم» إلى «المَنْطَق» مِن إضافةِ المُسمَّى إلى الاِسْمِ، وهذا البيتُ لِوالِدِ المُصَنِّفِ، أَمَرَه بِإدْخالِه، فَأَدْخَلَه رَجاءَ بَرَكتِه. اهـ «قويسني» (ص٤٨).

١٣٠ ـ (نَظَمَه العَبْدُ الذّليلُ المُفْتَقِرْ) أَبْلَغُ مِن «الفقيرِ» (لِرَحْمةِ) أيْ إنْعامِ (المَوْلَى العظيمِ المُقْتَدِرْ) أيِ التّامِّ القُدْرةِ، فهو أَبْلَغُ مِن «القادِرِ». اهـ «قويسني» (ص٤٨).



اَلْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ — الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ — وَتَكْشِفُ الْغِطَا عَنِ الْقُلُوبِ
وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى — فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

٣٣ ـ أقولُ:

«الأُمَّهاتُ»: جمعُ «أُمٍّ»، ....

١٣١ ـ (الأَخْضَرِيُّ) نعتٌ لِـ«لعَبْدُ»، وهو تعريفٌ لِنَسَبِنا على ما اشْتَهَرَ في ألسنةِ النّاسِ، وليسَ كذلك، بلِ المُتواتِرُ عن أسلافِنا وأسلافِهم أنّ نَسَبَنا لِلعَبّاسِ بْنِ مِرْداسٍ السُّلَميِّ. اهـ «شرح المُصنِّف» (ص٣٩) (عابِدُ الرّحمنِ): إشارةٌ إلى أنّ اسْمَ المُصَنِّف: «عبدُ الرّحمن» (المُرْتَجِي) أيِ المُؤَمِّلُ (مِن رَبِّه) أيْ مالِكِه ومُرَبِّيه (المَنّانِ) أيِ المُنْعِمِ بجميعِ النِّعَمِ أوِ المُعَدِّدِ لِلنِّعَمِ. اهـ «قويسني» (ص٤٨).

١٣٢ ـ (مَغْفِرةً) مِن «الغَفْرِ»، وهو: السَّتْرُ، والمُرادُ: عَدَمُ المُؤاخَذةِ (تُحيطُ) تلك المغفرةُ (بالذُّنوبِ) جميعًا؛ فإنّ اللهَ رَبٌّ كريمٌ لا يُخَيِّبُ قاصِدَه، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (وتَكْشِفُ) تلك المغفرةُ (الغِطا) ءَ (عنِ القُلوبِ) أيْ تُزِيلُ حُجُبَ رَيْنِ الذّنوبِ المُحْدِقةِ بأنوارِ القُلوبِ الحائِلةِ بينَها وبين عَلّامِ الغُيُوبِ. اهـ «قويسني» (ص٤٨).

١٣٣ ـ (وأن يُثِيبَنا) أيْ يُجازِيَنا (بجَنّةِ العُلا) أيْ بدُخولِها معَ السّابِقين (فإنّه) سبحانَه وتعالى (أَكْرَمُ مَن تَفَضَّلَا): أَنْعَمَ، وإنْعامُه تعالى على العِبادِ تَفَضُّلٌ منه، لا وُجُوبًا عليه. اهـ «قويسني» (ص٤٨).

٣٣ ـ أقوالُ الشّرحِ

قوله: (والأُمَّهاتُ: جمعُ أُمٍّ) قيلَ: أصلُها «أُمَّهةٌ»، ولهذا تُجْمَعُ على

و«أمُّ كلِّ شيءٍ»: أصلُه، وتَقَدَّمَ مُرادَفةُ «الأَصْلِ» لِـ«ـلقاعِدةِ».

و«المحمودُ»: الخالِصُ مِن كلامِ الفَلاسِفةِ والعَقائِدِ المُنابِذةِ لِلشَّريعةِ.

و«الفَلَقُ»: الصُّبْحُ.

و«نَظَمَه» مِن «النَّظْمِ»، ....

«أُمَّهاتٍ»، وأُجِيبَ: بزِيادةِ الهاءِ؛ وأنّ الأصلَ «أُمّاتٌ»، قالَ ابْنُ جِنِّي: «دَعْوَى الزِّيادةِ أَسْهَلُ مِن دَعْوَى الحَذْفِ»، وكَثُرَ في النّاسِ «أُمَّهاتٌ»، وفي غيرِ النّاسِ «أُمّاتٌ» لِلفَرْقِ. اهـ «المصباح المنير».

قوله: (وأُمُّ كُلِّ شيءٍ: أصلُه) وعِمادُه. اهـ «القاموس المحيط»، ومنه قيلَ لِمَكّةَ: «أُمُّ القُرَى»، قالَ الواحِديُّ في «الوَسِيطُ» (٢/٢٩٩): «سُمِّيَتْ مَكّةُ «أُمَّ القُرَى»؛ لأنّ الأرضَ كلَّها دُحِيَتْ مِن تحتِها، فهي أصلُ الأرضِ كلِّها». اهـ

قوله: (وتَقَدَّمَ) أيْ في شرحِ قولِ النّاظِمِ: «فهاكَ مِن أُصُولِه قَواعِدا» (مُرادَفةُ) لفظِ («الأَصْلِ» لِـ)ـلفظِ («القاعِدةِ») أيْ فلفظُ «الأُمِّ» أيضًا بمعنَى «القاعِدةِ»؛ لأنه مُرادِفٌ لـ«ـلأصلِ»، وإذا كانَ كذلك فمعنى «أُمَّهاتِ المَنْطِقِ»: قَواعِدُ المَنْطِقِ.

قوله: (المُنابِذةِ) أيِ: المُخالِفةِ.

قوله: (والفَلَقُ: الصُّبْحُ) كما فَسَّرَ به ابْنُ عبّاسٍ وغيرُه قولَه تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، وقيلَ: الخَلْقُ، وقيلَ: سِجْنٌ أو بيتٌ في جَهَنَّمَ، قالَ ابْنُ كثيرٍ في «التّفسيرِ» (٨/٥٣٥): «قالَ ابْنُ جَرِيرٍ (٢٤/٧٤٥): «والصّوابُ: القولُ الأوّلُ: أنه فَلَقُ الصُّبْحِ، وهذا هو الصّحيحُ، وهو اخْتِيارُ البُخاريِّ في «صحيحِه». اهـ

قوله: (ونَظَمَه مِن النَّظْمِ) «النَّظْمُ» في اللّغةِ: جمعُ اللّؤلؤةِ في السِّلْكِ. اهـ

وهو: الكلامُ المُقَفَّى المَوْزُونُ قَصْدًا، وهذا النَّظْمُ مِن بَحْرِ الرَّجَزِ، وأجزاؤُه: «مُسْتَفْعِلُنْ» ستَّ مرّاتٍ.

و«العَبْدُ»: المُتَّصِفُ بالعُبُودِيّةِ، وهي: غايةُ التَّذَلُّلِ والخُضوعِ، وليسَ لِلعَبْدِ وَصْفٌ أَشْرَفُ منها، ولهذا قَدَّمَ موصوفَها على غيرِه.

و«رحمةُ اللهِ»: ١ ـ إِحْسانُه، ٢ ـ أو إِرادةُ إِحسانِه، فهي مِن صِفاتِ الأفعالِ على الأوّلِ، ومِن صفاتِ المَعاني على الثّاني.

و«المُرْتَجِي»: المُؤَمِّلُ.

«التعريفات»، ونحوه «إحراز السعد» (ص٦).

قوله: (الكلامُ) جِنسٌ يَشْمَلُ ١ ـ الكلامَ المُقَفَّى وهو النَّظْمُ ـ وكذا الشِّعْرُ ـ والسَّجْعُ، ٢ ـ وغيرَ المُقَفَّى وهو النَّثْرُ، وقولُه: (المُقَفَّى) فصلٌ يُخْرِجُ الكلامَ غيرَ المُقَفَّى وهو النَّثْرُ، ويَدْخُلُ فيه السَّجْعُ؛ فإنّه كلامٌ مُقَفًّى، وقولُه: (المَوْزُونُ) فصلٌ ثانٍ يُخْرِجُ الكلامَ المُقَفَّى غيرَ المَوْزونِ، وهو السَّجْعُ، وقوله: (قَصْدًا) قالَ الشّريفُ الجُرْجانيُّ في «التّعريفاتِ»: «هذا القيدُ يُخْرِجُ نحوَ قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ * وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ فإنّه كلامٌ مُقَفًّى مَوْزُونٌ، لكن ليسَ بشِعْرٍ؛ لأنّ الإِتْيانَ به موزونًا ليسَ على سبيلِ القَصْدِ». اهـ وقالَ ابْنُ فارِسٍ في «الصّاحِبيِّ» (ص٢١١): «الشِّعْرُ»: كلامٌ مَوْزُونٌ مُقَفًّى دَالٌّ على معنًى ويكونُ أكثرَ مِن بيتٍ، وإنّما قُلْنا هذا لِأنّ جائِزًا اتِّفاقُ سَطْرٍ واحِدٍ بوَزْنٍ يُشْبِهُ وَزْنَ الشِّعْرِ عن غيرِ قصدٍ، فقد قيلَ: إنّ بعضَ النّاسِ كَتَبَ في عُنْوانِ كتابٍ «للأميرِ المُسَيَّبِ بْنِ زُهَيْرٍ * مِن عِقالِ بْنِ شَبَّةَ بْنِ عِقالِ»، فاسْتَوَى هذا في الوَزْنِ الّذي يُسَمَّى «الخفيفَ»، ولعلَّ الكاتِبَ لَمْ يَقْصِدْ به شِعْرًا». اهـ

و«المَنّانُ»: فَعّالٌ مِن «المَنِّ»، وهو: تَعْدادُ النِّعَمِ، وهو محمودٌ مِن اللهِ، مذمومٌ مِن الخَلْقِ.

و«المَغْفِرَةُ»: السَّتْرُ، ومعنى «إِحاطَتِها بالذّنوبِ»: سَتْرُ جميعِها.

و«كَشْفُ الغِطاءِ عنِ القُلوبِ»: عِبارةٌ عن زَوالِ الرَّانِ عنها.

قوله: (وهو: تَعْدادُ النِّعَمِ) أيْ على المُنْعَمِ عليه. اهـ «إعانة الطالبين» (٢/٢٤٠).

قوله: (وهو مَحْمُودٌ مِن اللهِ) وأمّا النَّهْيُ عنِ المِنّةِ فلِلمَخْلُوقِ، وأمّا الخالِقُ فيَفْعَلُ ما يَشاءُ. اهـ «قويسني» (ص٤٨)، قالَ تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

قوله: (مذمومٌ مِن الخَلْقِ) وحرامٌ؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ﴾، وما أَحْسَنَ قولَ بعضِهم:

وصاحِبٌ سَلَفَتْ مِنْهُ إِلَيَّ يَدٌ ... أَبْطَا عَلَيْهِ مُكافَاتِي فعَادانِي
لَمَّا تَيَقَّنَ أنّ الدَّهْرَ حاوَلَنِي ... أَبْدَى النَّدامَةَ ممّا كانَ أَوْلانِي
أَفْسَدْتَ بالمَنِّ ما قَدَّمْتَ مِن حَسَنٍ ... لَيسَ الكريمُ إذا أَعْطَى بمَنّانِ

قوله: (الرّانِ) قالَ العَلْقَميُّ: «هو شيءٌ يَعْلُو على القلبِ كالغِشاءِ الرَّقيقِ حتّى يَسْوَدَّ ويُظْلِمَ. اهـ وفي الحديثِ: «إِنّ العبدَ إذا أَخْطَأَ خَطِيئةً نُكِتَتْ في قلبِه نُكْتةٌ سَوْداءُ، فإِنْ هو نَزَعَ واسْتَغْفَرَ اللهَ وتابَ صَقَلَ قلبُه، وإِن عادَ زِيدَ فيها حتّى تَعْلُوَ على قلبِه، وهو الرّانُ الّذي ذَكَرَه اللهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]»: رَواه التِّرمِذيُّ (رقم ٣٣٣٤)، قالَ المُناوِيُّ: «وأَدْخَلَ التّعريفَ

و«الثَّوابُ»: جزاءُ العَمَلِ، والعَمَلُ لِأجْلِ الثّوابِ غيرُ مذمومٍ، وإن كانَ العَمَلُ لِذاتِ اللهِ تعالى تعظيمًا له أكْمَلَ منه.

وقولُه: «فإنّه أكرَمُ» إلخ علّةٌ لِقولِه: «المُرتجِي» إلى هُنا، أيْ: إنّما أَمّلْتُ منه هذه الأمورَ لأنه أَكْرَمُ مَن تَفَضَّلَ بها، و«أَفْعَلُ التّفضيلِ» ليسَ على بابِه؛ إذِ الكَرَمُ حقيقةً ليسَ إلّا لَه سبحانَه، ولا يَخْفَى ما في طَلَبِ المغفرةِ أوّلًا وطَلَبِ الثّوابِ ثانيًا مِن التَّخْلِيَةِ والتَّحْلِيَةِ.

* * *

على الفِعْلِ لِما قَصَدَ به حِكايةَ اللّفظِ». اهـ

قوله: (أكملَ) خبرُ «كانَ» (منه) أي مِن العَمَلِ لأجلِ الثّوابِ.

قوله: (إلى هُنا) أيْ إلى قولِه: «وأن يُثِيبَنا بجَنّةِ العُلى *».

قوله: (هذه الأمورَ) أيِ المغفرةَ، وكَشْفَ الغِطاءِ عنِ القلوبِ، والثَّوابَ.

قولُه: (مِن): بَيانِيّةٌ (التّخليةِ) بالخاءِ المُعْجَمةِ (والتَّحلِيةِ) بالحاءِ المُهْمَلةِ، و«التَّخْلِيَةُ»: التَّبَرِّي والتَّخَلِّي عنِ المَساوِئِ، و«التَّحْلِيَةُ»: التَّزَيُّنُ بالمَحاسِنِ، وطَلَبُ المغفرةِ مِن التَّخْلِيَةِ، وطَلَبُ الثّوابِ مِن التَّحْلِيَةِ، والتَّخْلِيَةُ مُقَدَّمةٌ على التَّحْلِيَةِ؛ لِأنّ درءَ المَفاسِدِ أَوْلَى مِن جلبِ المَصالِحِ.

٣٤ ـ ثُمّ قالَ:

وَكُـنْ أَخِـي لِلْمُبْتَـدِي مُسَامِـحَا ... وَكُـنْ لِإِصْـلَاحِ الْفَسَـادِ نَاصِـحَا

وَأَصْـلِحِ الْفَسَـادَ بِالتَّـأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيهَـةٌ فَـلَا تُبَـدِّلِ

إِذْ قِيـلَ: «كَـمْ مُزَيِّـفٍ صَـحِيحَا ... لِأَجْـلِ كَـوْنِ فَهْمِـهِ قَبِيحَـا»

٣٤ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٣٤ ـ (وكُنْ) أَنْتَ يا (أَخِي) القارِئَ والنّاظِرَ في هذا النَّظْمِ (لِـ)ـلمُؤَلِّفِ النّاظِمِ (المُبْتَدِي) في التّأليفِ والنَّظْمِ (مُسامِحًا) أيْ: كُنْ مُسامِحًا لِلمُبْتَدِئ غيرَ مُعْتَرِضٍ عليه، بلِ الْتَمِسْ له المَعْذِرةَ، وهذا تَواضُعٌ مِن المُصَنِّفِ حيثُ وَصَفَ نفسَه بكونِه مُبْتَدِئًا (وكُنْ) أَنْتَ يا أَخِي (لإِصْلاحِ الفَسادِ) الّذي يَظْهَرُ لك (ناصِحًا): لا تَأْتِ بِعباراتٍ فيها سوءُ أَدَبٍ، أيْ: وأَصْلِحْ ما يَنْبَغِي إِصْلاحُه: بأن تُلْحِقَ بهامِشِه في الحالِ الّتي تُوهِمُ الخَطَأَ فيها: كقولِك: «لَعَلَّ المُرادَ كذا»؛ إِذْ رُبّما يكونُ ما جَعَلْتَه صَوابًا هو الخَطَأَ، فلا يَهْجُمْ بِبادِئ الرَّأْيِ على التَّخْطِئَةِ، وهذا أيضًا تَواضُعٌ حيثُ وَصَفَ نفسَه بأنه لم يَأْمَنْ مِن وُقُوعِ الخَطَإِ.

١٣٥ ـ (وأَصْلِحْ) أنتَ يا أخي (الفَسادَ بالتَّأَمُّلِ) هذا إِذْنٌ مِن المُصَنِّفِ لِمَنْ رَأَى خَلَلًا أن يُصْلِحَه بعدَ التَّأَمُّلِ وإِمْعانِ النَّظَرِ لِمَن يكونُ أهلًا لذلك (وإِن) كانَ الإِصْلاحُ (بَدِيهةً) أيْ وإِنْ كانَ الإِصْلاحُ ذا بَداهةٍ بِبادِئ الرَّأْيِ (فلا تُبَدِّلِ) ولا تأتِ بما يَدُلُّ على أنّ الصَّوابَ خِلافُ ما ذَكَرَ. اهـ «قويسني» (ص٤٩).

١٣٦ ـ (إِذْ قِيلَ) أيْ لأنه قِيلَ، قالَ الباجُوريُّ (ص٩٦): «وتعبيرُه بـ«قِيلَ» ليسَ لِلتّضعيفِ، بلْ لِمُجرَّدِ العَزْوِ» (كَمْ): لِلتّكثيرِ، وتُسَمَّى: «خبريّةً» و(مُزَيِّفٍ) ١ ـ إِمّا بالجَرِّ على أنه تمييزٌ لـ«كَمْ» ٢ ـ أو بالرَّفْعِ على أنه خبرُها

وَقُلْ لِمَـنْ لَـمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي ... اَلْعُـذْرُ حَـقٌّ وَاجِـبٌ لِلْمُبْتَـدِي
وَلِبَنِـي إِحْـدَى وَعِشْـرِينَ سَـنَةْ ... مَعْـذِرَةٌ مَقْبُولَـةٌ مُسْتَحْسَـنَةْ
لَا سِيَّمَـا فِـي عَاشِـرِ الْقُـرُونِ ... ذِي الْـجَهْلِ وَالْفَسَـادِ وَالْفُتُـونِ

(صحيحًا) أيْ كَمْ شخصٍ جاعلِ الصَّحيحَ مُزَيَّفًا أيْ مَعِيبًا رَدِيئًا (لِأَجْلِ كونِ فَهْمِه قبيحًا): عِلّةٌ لِـ«مُزَيِّفٍ»، وخبرُ «كَمْ» محذوفٌ أيْ: موجودٌ.

١٣٧ ـ (وقُلْ) أَنْتَ يا أخي (لِمَنْ لم يَنْتَصِفْ): لم يَعْدِلْ (لِمَقْصِدِي) أيْ: في مقصودِي الّذي هو النَّظْمُ: بأنِ اعْتَرَضَ عليَّ فيه ولامَني، قالَ الصّبّانُ (ص١٦٤): «فاللّامُ بمعنَى «في»، و«مَقْصَدٌ»: مصدرٌ ميميٌّ بمعنَى ١ ـ اسْمِ المفعولِ ٢ ـ أوِ اسْمِ مَكانٍ أيْ: مكانِ قَصْدِي بجعلِ المَسائِلِ ظَرْفًا لِلقَصْدِ». اهـ ومَقُولُ «قُلْ» قوله: («العُذْرُ» أيِ الاعْتِذارُ (حَقٌّ واجِبٌ) أيْ مُتَأَكِّدٌ (لِلمُبْتَدِي) في العلمِ أو التّأليفِ.

١٣٨ ـ (ولِبَنِي) جمعُ «ابْنٍ» كما في «الصَّبّانِ» (ص١٦٤) عنِ «المَلَوِيِّ الكبيرِ»، وهو خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وهو مضافٌ و(إِحْدَى) مُضافٌ إليه (وعِشْرِين سَنَةْ) وقولُه: (مَعْذِرةٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، قالَ الصَّبّانُ (ص١٦٤): «أيْ عُذْرٌ، قالَ في «الكبيرِ»: وهو مصدرٌ مِيميٌّ بمعنَى «اعتذارٍ» (مقبولةٌ مُسْتَحْسَنَةْ) لِكونِ هذا السِّنِّ يَقِلُّ فهمُ مَن فيه العلمُ.

١٣٩ ـ (لا سِيّما) أيْ مِثْلُ الشَّخْصِ الّذي هو (في عاشِرِ القُرُونِ)، فهذا القَرْنُ يَنْبَغِي أن يُعْذَرَ فيه الشّخصُ أكثرَ ممّا كانَ قبلَه (ذِي الجَهْلِ) أيْ صاحِبِ الجَهْلِ؛ لِكثرةِ جهلِ أهلِه بسببِ تَأَخُّرِ الزّمانِ وتَتابُعِ الفِتَنِ الّتي لم تَكُنْ في العُصُورِ الخاليةِ (والفَسادِ والفُتُونِ): جمعُ «فِتْنةٍ».

٣٤ ـ أقولُ:

طَلَبَ المُصنِّفُ مُتَعَطِّفًا مِمَّن نَظَرَ في كتابِه:

١ ـ أن يُسامِحَه مِن زَلَلٍ وَقَعَ له فيه.

قوله أيضًا: (لا سِيَّما) اعْلَمْ: أنّ هذا التّركيبَ يُسْتَعْمَلُ لِيُفيدَ أَوْلَوِيّةَ ما بعدَه ممّا قبلَه في الحكمِ لكنْ ١ ـ تارةً يُذْكَرُ بعدَه اسْمٌ نحوُ: «**جاءَني القومُ لا سِيّما زيدٌ**»، والمعنَى حينَئذٍ: «**لا مِثْلَ الّذي هو زيدٌ موجودٌ بين القومِ الّذين جاؤُوني، بل هو الأَخَصُّ** منهم بالمجيءِ إليَّ»، ٢ ـ وتارةً يُذْكَرُ بعدَه جارٌّ ومجرورٌ مثلًا نحوُ: «**أُحِبُّ زيدًا لا سِيَّما على الفَرَسِ**»، والمعنَى حينَئذٍ: «**خصوصًا على الفَرَسِ أيْ: وأَخُصُّه بزِيادةِ المَحَبّةِ خصوصًا على الفَرَسِ**»، فـ«**لا سِيَّما**» بمعنَى «**خصوصًا**» في مَحَلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ... أفادَه الرَّضِيُّ مُلَخَّصًا، وعلى الحالةِ الثّانيةِ تُنَزَّلُ عِبارةُ المُصَنِّفِ؛ فإنّه لم يَذْكُرْ بعدَ «**لا سِيَّما**» اسمًا، بل جارًّا ومجرورًا، فهي نظيرُ «**أُحِبُّ زيدًا لا سِيَّما على الفَرَسِ**»، فالمعنَى: «**خُصُوصًا في عاشِرِ القُرُونِ**» إلخ. اهـ «باجوري» (ص٩٦).

٣٤ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (**طَلَبَ المُصَنِّفُ**) أي في البيتِ ١٣٤ والبيتِ ١٣٥ حالَ كونِه (**مُتَعَطِّفًا**): مُتَلَطِّفًا (**ممّن نَظَرَ في كتابِه**) حيثُ ناداه بالأُخُوّةِ في قولِه: «**وكُنْ أَخِي**».

قوله: (**أن يُسَامِحَه**) أيِ النّاظِرُ النّاظِمَ المُبْتَدِئَ (**مِن زَلَلٍ**): خَطَإٍ (**وَقَعَ له**) أيْ لِلنّاظِمِ (**فيه**) أيِ الكتابِ، هذا معنَى قولِ النّاظِمُ: «**وكُنْ أَخِي لِلمُبْتَدِي مُسامِحا**».

٢ ـ وأَن يَنْصَحَ في إِصْلاحِه.

٣ ـ وأن يَتَأَمَّلَ في ذلك.

٤ ـ ولا يَعْجَلَ؛ لِأَنّ الغالبَ على المُستعْجِلِ ١ ـ عَدَمُ الإِصابةِ، ٢ ـ وتَزيِيفُ الصّحيحِ؛ لِقُبْحِ فَهْمِه؛ إِذْ لو كان فَهْمُه حَسَنًا لمَا استَعْجَلَ.

ثُمّ إنّ المُصنِّفَ أَمَرَ أن يُقالَ لِمن لم يُحاوِلِ الصّوابَ ـ أيِ المقصودَ

قوله: (وأَن يَنْصَحَ) أي النّاظِرُ (في إِصْلاحِه) أيِ الزَّلَلِ: بأن تأتي بعِبارةٍ ليسَ فيها سوءُ أدبٍ، هذا معنى قولِ النّاظِمِ: «وكُنْ لإِصْلاحِ الفَسادِ ناصِحا».

قوله: (وأن يَتأَمَّلَ) أي النّاظِرُ (في ذلك) أيِ الإِصْلاحِ، هذا معنَى قولِ النّاظِمِ: «وأَصْلِحِ الفَسادَ بالتَّأَمُّلِ».

قوله: (ولا يَعْجَلَ) أيْ في الإِصْلاحِ، هذا معنَى قولِ النّاظِمِ: «وإِنْ بَدِيهةً فلا تُبَدِّلِ»، وذلك (لِأَنّ الغالِبَ على المُستعْجِلِ) شَيْئانِ: الأَوّلُ: (عَدَمُ الإِصابةِ، و) الثّاني: (تَزيِيفُ الصّحيحِ) وذلك (لِقُبْحِ فَهْمِه) وهذا معنى قولِ المُصَنِّفِ: «إِذْ قيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صحيحَا» البيتَ، وهذا إِشارةٌ إلى قولِ الشّاعِرِ مِن الوافِرِ:

وكَــمْ مِــن عائِــبٍ قَــوْلًا صــحيحًا   وآفَتُـــهُ مِـــن الفَهْـــمِ السَّـــقِيمِ

قولُه: (إذ لو كان فَهْمُه حَسَنًا لمَا استَعْجَلَ) هي مُقَدِّمةٌ كُبْرَى مِن القِياسِ الاِسْتِثْنائيِّ، وتركيبُه: «لو كانَ فَهْمُ المُسْتَعْجِلِ في التّزيِيفِ حَسَنًا لَما اسْتَعْجَلَ + لكنّه اسْتَعْجَلَ» يُنْتِجُ = «لم يَكُنْ فَهْمُ المُسْتَعْجِلِ في التّزيِيفِ حَسَنًا».

قوله: (ثُمّ إِنّ المُصَنِّفَ أَمَرَ) أي بقولِه: «وقُل لِمَن لم يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي» البيتَ.

مِن كلامِه ـ: «العُذْرُ حقٌّ لِلمُبْتدِئِ مُتأكِّدٌ يَنْبَغِي أن يُلْتَمَس له»؛ فإنّه ابنُ إحدى وعشرينَ سنةً، ....

قوله: (العُذْرُ): مصدرُ «عَذَرَه يَعْذِرُه» كـ«ضَرَبَه يَضْرِبُه» كما أفادَه في «القاموسِ»، ويُطْلَقُ كثيرًا ١ ـ بمعنَى ما يُعْذَرُ به ٢ ـ والمعنَى المَصْدَرِيِّ، وهو المُرادُ هُنا، ولهذا قالَ في «الكبيرِ» بمعنَى «الاعتذار». اهـ «صبان» (ص١٦٤).

قوله: (لِلمُبْتَدِئِ) ليسَ للتّخصيصِ؛ لِأنّ الاِعْتِذارَ مطلوبٌ لغيرِ المُبْتَدِئِ أيضًا، لكنِ اقْتُصِرَ على المُبْتَدِئِ لِأنّ طَلَبَه له أَشَدُّ. اهـ «صبان» (ص١٦٤).

قوله: (مُتَأَكِّدٌ) تفسيرٌ لقولِ النّاظِمِ: «واجبٌ»، قالَ الصّبّانُ (ص١٦٤): قولُه (واجِبٌ) أيْ: ١ ـ مُتَأَكِّدٌ ٢ ـ أو بمعنَى: ما يُثابُ على فعلِه ويُعاقَبُ على تَرْكِه؛ فإنّ مَن سَمِعَ اعْتِراضًا على أحدٍ في فعلٍ وعَلِمَ أنّ له عُذْرًا وَجَبَ عليه رَدُّ الاِعْتِراضِ والاِعْتِذارُ إن لم يَخْشَ ضَرَرًا، قالَه المَلَويُّ في «الشّرحِ الكبيرِ».

قوله: (فإنّه ابنُ إِحْدى وعشرِينَ سنةً) فتأليفُه لهذا النَّظْمِ بعدَ تأليفِه لنظمِ «السِّراجِ في علمِ الفَلَكِ»؛ فإنه أَلَّفَه سنةَ ٩٣٩ هـ وعُمْرُه عِشْرُونَ سنةً؛ فقد قالَ في آخِرِه:

وإن رآه عـــارِفٌ فاسْتَحْسَـــنَهْ فالعُـذْرُ حَـقٌّ لابْـنِ عِشْـرِينَ سَـنَهْ
في شَهْرِ ذِي القَعْدَةِ في المَصِيفِ فَراغُنَـا مِـن جمـعِ ذا التّـأليفِ
سنَـــةَ تِسْـعٍ وثَلاثِـينَ مَضَـتْ مِـن بعـدِ تِسْعِمائةٍ قَـدِ انْقَضَـتْ

قالَ الصَّبّانُ (ص١٦٤): «ليسَ كُلُّ مُبْتَدِئٍ صغيرًا في السِّنِّ، وليسَ كُلُّ صغيرٍ في السِّنِّ مُبْتَدِئًا، وأَغْرَبُ ممّا وَقَعَ لِلنّاظِمِ بكثيرٍ ما وَقَعَ لابْنِ مَرْزُوقٍ؛ فإنّه نَظَمَ «جُمَلَ الخُونَجِيِّ» وهو ابْنُ سِتِّ سِنين كما صَرَّحَ بذلك في نَظْمِه». اهـ

ومَن هذا سِنُّه مَعْذِرَتُه مُسْتَحْسَنٌ قَبولُها خصوصًا وهو في القَرْنِ العاشرِ المشتمِلِ أهلُه على الجَهْلِ والفسادِ والفِتَنِ.

و«القَرْنُ»: مائةُ سَنَةٍ، وقيلَ غيرُ ذلك.

فإن قُلْتَ: قولُه: «وكُن لإِصْلاحِ الفسادِ» إلخ يُغْنِي عن قولِه: «وأَصْلِحِ الفسادَ»، فما فائِدةُ ذِكْرِهِ بَعْدُ؟.

قوله: (ومَن) مبتدأٌ (هذا) مبتدأٌ، أيِ الواحِدُ والعِشْرُون، وخبرُه قولُه: (سِنُّه)، وجملةُ المُبْتَدإِ والخبرِ صِلةُ «مَن» (مَعْذِرَتُه) مبتدأٌ خبرُه (مُسْتَحْسَنٌ) والجملةُ مِن المُبْتَدَإِ والخبرِ خبرٌ لقولِه: «ومَن هذا سِنُّه»، وقولُه: (قَبولُها) نائِبُ فاعِلِ «مُسْتَحْسَنٌ».

قوله: (خُصُوصًا) مفعولٌ مُطْلَقٌ لمحذوفٍ أيْ أَخُصُّ خصوصًا.

قوله: (وهو في القَرْنِ العاشرِ) بِدايتُه سنةُ ٩٠١ ونِهايتُه سنةُ ١٠٠٠ (المُشْتَمِلِ أهلُه) بالرّفعِ فاعلُ «المُشْتَمِلِ» (على الجَهْلِ والفَسادِ والفِتَنِ).

قوله: (والقَرْنُ: مِائةُ سَنَةٍ) وهو أشهرُ الأقوالِ. اهـ «قويسني» (ص٥٠)، قالَ في «القامُوسِ»: «وهو الأصحُّ؛ لقولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِغُلامٍ: «عِشْ قَرْنًا»، فعاشَ مِائةَ سَنَةٍ، وكُلُّ أُمّةٍ هَلَكَتْ، فلم يَبْقَ منها أحدٌ». اهـ

قوله: (وقيلَ غيرُ ذلك) فقيلَ: مِائةٌ وعِشْرُون سنةً، وقيلَ: أربعُون، وقيلَ: عَشَرَةٌ، وقيلَ: عِشْرُون، وقيلَ: ثلاثُون، وقيلَ: خمسُون، وقيلَ: سِتُّون، وقيلَ: سَبْعُون، وقيلَ: ثَمانُون، ذَكَرَها الفِيرُوزآبادِيُّ في «القامُوسِ».

قوله: (فإن قُلْتَ) مُسْتَشْكِلًا: (قولُه: «وكُن لإِصلاحِ الفسادِ» إلخ) أيْ إلى

قلتُ: إنّه لا يُغْنِي عنه؛ لِأنَّ الأوّلَ أمرٌ بإِصْلاحِ الفَسادِ، والثّانيَ أمرٌ بإِصْلاحِه مَعَ التّأمُّلِ لا مَعَ السُّرعةِ، **فمُفادُ الأوّلِ غيرُ مُفادِ الثّاني**.

* * *

آخِرِه (**يُغْنِي عن قولِه: «وأَصْلِحِ الفسادَ»**) ووَجْهُ الإِغْناءِ ظاهِرٌ، وهو أنّ كُلًّا منهما أمرٌ بالإِصْلاحِ.

قوله: (**فما فائِدةُ ذِكْرِه**) أيْ ذكرِ قولِه: «**وأَصْلِحِ الفَسادَ**» (**بعدُ**) أيْ بعدَ قولِه: «**وكُن لإِصْلاحِ الفَسادِ**» إلخ.

قوله: (**لِأنّ الأوّلَ أَمْرٌ بإِصْلاحِ الفَسادِ**) عِبارةُ الشّيخِ خطاب في «**حاشِيتِه**» (ص٤٩): «قولُه: (**وأَصْلِحِ الفَسادَ بالتَّأَمُّلِ**) هذا ليسَ مُكَرَّرًا معَ ما قبلَه؛ لأنّ الأوّلَ إِذْنٌ بالإِصْلاحِ على الهامِشِ، والثّانيَ إِذْنٌ به في صُلْبِ المَتْنِ مع التَّأَمُّلِ الوافِرِ، وقولُه: (**وإِنْ بَديهةً**) راجعٌ لِكلٍّ منهما، والمعنَى: وكُنْ لإِصْلاحِ الفَسادِ ناصِحًا: بأن تأتي بعِبارةٍ ليسَ فيها سوءُ أدبٍ، وأَصْلِحِ الفسادَ بالتَّأَمُّلِ أيِ: ائْتِ بها في صُلْبِ المَتْنِ بعدَ التّأمُّلِ وإِمْعانِ النَّظَرِ، وإن بَديهةً فلا تُبَدِّلْ أيْ: وإِنْ كانَ الإِصْلاحُ ـ أيِ: الإِتْيانُ بعِبارةٍ تَرُدُّ الفَسادَ ـ بِبادِئِ الرَّأْيِ أيْ: مِن غيرِ تَأَمُّلٍ وإِمْعانِ نَظَرٍ، أو مِن غيرِ نُصْحٍ في الإِصْلاحِ فلا تأتِ بعِبارةٍ على الهامِشِ تَدُلُّ على ذلك». اهـ

قوله: (**فمُفادُ**) بضَمِّ المِيمِ: اسْمُ مفعولٍ مِن «**أَفادَ**» (**الأوّلِ غيرُ مُفادِ الثّاني**) أيْ معنَى الأوّلِ غيرُ معنى الثّاني.



٣٥ ـ ثُمّ قالَ:

وَكَــانَ فِــي أَوَائِــلِ المُحَــرَّمِ تَــأْلِيفُ هــذَا الرَّجَــزِ المُنَــظَّمِ
مِــنْ سَــنَةٍ إِحْــدَى وَأَرْبَعِينَــا مِــنْ بَعْــدِ تِسْــعَةٍ مِــنَ المِئِينَــا
ثُــمَّ الصَّــلَاةُ وَالسَّــلَامُ سَرْمَــدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْـرِ مَنْ هَـدَى

٣٥ ـ أقوالُ الأبياتِ

١٤٠ ـ (وكانَ في أَوائِلِ المُحَرَّمِ) أيْ في الأَزْمِنةِ الّتي هي أَوائِلُ المُحرَّمِ (تأليفُ): فاعِلُ «كانَ»؛ بناءً على أنها تامّةٌ كما هو المُتبادِرُ، ومعنَى «التّأليفِ»: ضَمُّ شيءٍ إلى شيءٍ على وَجْهٍ فيه أُلْفةٌ ـ بضَمِّ الهمزةِ (هذا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ) قالَ الباجُوريُّ: «مُرادُه بـ«الرَّجَزِ»: المنظومُ مِن بحرِ الرَّجَزِ الّذي أجزاؤُه: «مُسْتَفْعِلُنْ» سِتَّ مَرّاتٍ، ولعلَّ المُرادَ بـ«المُنَظَّمِ»: تامُّ النِّظامِ، لا المنظومُ، وإلّا لم يكنْ له فائِدةٌ بعدَ قولِه: «هذا الرَّجَزِ». اهـ

١٤١ ـ (مِن سَنَةٍ) بالتّنوينِ لِلوَزْنِ (إِحْدَى وأَرْبَعِينا) ألفُه للإِطْلاقِ (مِن بعدِ تِسْعةٍ مِن المِئِينا) ألفُه للإطْلاقِ، أيْ: مِن سنةِ إِحْدى وأربعين وتِسْعِمائةٍ مِن الهِجْرةِ النَّبويّةِ، و«المِئِينَ» بكسرِ الميم: جمعُ «مِائةٍ»، قالَ ابنُ سِيدَهْ في «المُخَصَّصِ» (٥/١٩٩): «اعْلَمْ: أنّ «مِائةً» ناقِصةٌ بمَنْزِلةِ «رِئَةٍ» و«إِرَةٍ»، فلكَ أن تَجْمَعَها «مِئُونَ» في حالِ الرَّفْعِ، و«مِئِينَ» في حالِ النَّصْبِ والجَرِّ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ «مِئِينٌ»، فجَعَلْتَ الإِعْرابَ في النُّونِ، وأَلْزَمْتَه الياءَ، وإن شِئْتَ قُلْتَ «مِئَاتٌ» كما تقولُ: «رِئَاتٌ».

١٤٢ ـ (ثُمّ الصّلاةُ) تَقَدَّمَ مَعْناها (والسّلامُ) أيْ: زِيادةُ طَيِّبِ التَّحِيّةِ

وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ الثِّـــقَاتِ السَّـــالِكِينَ سُبُـــلَ النَّجَـــاةِ
مَـا قَطَعَـتْ شَـمْسُ النَّهَـارِ أَبْرُجَـا وَطَلَـعَ الْبَـدْرُ الْمُنِـيرُ فِـي الـدُّجَى

٣٥ ـ أقولُ:

أَخْبَرَ المُصنِّفُ: أنّ تأليفَ هذا الرَّجَزِ ....

والإِعْظامِ (سَرْمَدَا) أيْ: دائِمًا (على رسولِ اللهِ) ﷺ (خيرِ مَن هَدَى) أيْ: دَلَّ الخَلْقَ على طريقِ الحَقِّ.

١٤٣ ـ (و) على (آلِه وصَحْبِه) تَقَدَّمَ مَعْناهُما (الثِّقاتِ): جمعُ «ثِقةٍ» بمعنَى المَوْثُوقِ به الّذي لا يُشَكُّ في أَخْبارِه، والصَّحابةُ كلُّهم عُدُولٌ (السّالِكِينَ سُبُلَ) أيْ: طُرُقَ (النَّجاةِ) الّتي هي سببٌ لِنَجاةِ سالِكِها، وهي: طريقُ النَّبيِّ ﷺ وشريعتُه الّتي لا يَزِيغُ عنها إلّا هالِكٌ. اهـ «قويسني» (ص٥٠)، وعبارةُ «خطاب» (ص٥٠): «(سُبُلَ النَّجاةِ) وهي: امْتِثالُ الأَوامِرِ واجْتِنابُ المَنْهِيّاتِ، فشَبَّهَ امْتِثالَ الأَوامِرِ واجْتِنابَ المَنْهِيّاتِ بالطُّرُقِ الحِسِّيّةِ، واسْتُعِيرَ لها «السُّبُلُ» اسْتِعارةً تَصْرِيحيّةً، أو شُبِّهَتِ النَّجاةُ بما له سبيلٌ حِسِّيٌّ على طريقِ الاِسْتِعارةِ بالكِنايةِ، والسُّبُلُ تخييلٌ، والسُّلُوكُ على كلِّ حالٍ ترشيحٌ». اهـ

١٤٤ ـ (ما) ظرفيّةٌ مَصْدَرِيّةٌ (قَطَعَتْ شمسُ النَّهارِ) أيْ: مُدّةَ قَطْعِ شمسِ النَّهارِ (أَبْرُجا): جمعُ «بُرْجٍ»، وهو جمعُ قِلّةٍ أُرِيدَ منه الكثرةُ؛ لأنّ البُرُوجَ الّتي في السَّماءِ اثْنا عَشَرَ بُرْجًا (و) ما (طَلَعَ البَدْرُ) أيْ: ومُدّةَ طُلُوعِ البَدْرِ أيِ: القَمَرِ (المُنيرُ) صِفةٌ لازمةٌ؛ إذِ «البَدْرُ» لا يكونُ إلّا مُنيرًا، والمخسوفُ لا يُسَمَّى «بَدْرًا» (في الدُّجَى) جمعُ «دُجْيةٍ» بضَمِّ الدّالِ وسكونِ الجيمِ، وهي: الظُّلْمةُ.

كانَ في أوّلِ المُحَرَّمِ سنةَ إحدَى وأربعينَ وتسعِمائةٍ مِن الهجرةِ النَّبويَّةِ على صاحبِها أفضلُ الصّلاةِ والسّلامِ.

وتَقَدَّمَ معنَى «الصّلاةِ».

و«السّلامُ»: الأمانُ مِن النَّقائِصِ.

و«السَّرْمَدُ»: الدّائِمُ.

٣٥ ـ أقوالُ الشّرح

قوله: (كانَ في أَوّلِ المُحَرَّمِ) وإنّما سُمِّيَ الشّهرُ المعرُوفُ: «المُحرَّمَ» لِتحريمِ القِتالِ فيه في صَدْرِ الإِسلامِ.

قولُه: (وتَقَدَّمَ معنَى «الصّلاةِ») أيْ في شرحِ خُطْبَةِ النّظمِ حيثُ قالَ ثَمّ: «و «الصّلاةُ» في اللّغةِ: العَطْفُ، فإنْ أُضِيفَ إلى اللهِ سُمِّيَ: «رَحْمةً»، أو إلى الملائكةِ سُمِّيَ: «اسْتِغْفارًا»، أو إلى غيرِهما سُمِّيَ: «دُعاءً».

قولُه: (والسّلامُ الأمانُ مِن النَّقائِصِ) قالَ السَّفارِينيُّ في «لَوامِعِ الأنوارِ البَهيّةِ» (٤٩/١): «والسّلامُ» بمعنَى ١ ـ التّحيّةِ ٢ ـ والسَّلامةِ مِن النَّقائِصِ والرَّذائِلِ، وفي «المَطْلَعِ»: «قالَ الأَزْهَرِيُّ: «في قولِك: «السَّلامُ عَلَيْكَ» قولانِ: أحدُهما: اسْمُ «السّلامِ»، ومَعْناه: اسْمُ اللهِ عليكَ، ومنه قولُ لَبِيدٍ:

إلى الحَوْلِ ثُمّ اسْمُ السَّلامِ عليكما ... ومَن يَبْكِ حَوْلًا كامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ

والثّاني: سَلَّمَ اللهُ عليكَ تسليمًا وسلامًا، ومَن سَلَّمَ اللهُ عليه سَلِمَ مِن الآفاتِ كلِّها». اهـ

قوله: (السَّرْمَدُ: الدّائِمُ) قالَه الزَّجّاجُ، وعليه اقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ وغيرُه، وقالَ

وتَقَدَّمَ معنَى «الآلِ» و«الصّحبِ»، وتَقَدَّمَ وَجْهُ تقديمِ الآلِ على الصَّحْبِ.

وقولُه: «ما قَطَعَتْ شمسُ النّهارِ إلخ»: المقصودُ منه: التّعميمُ في جميعِ الأوقاتِ، كما في قولِه فيما تَقَدَّمَ: «ما دامَ الحِجا» إلخ.

و«الأَبْرُجُ»: جمعُ «بُرْجٍ»، وهو اسمٌ لِجُزْءٍ.................

الخليلُ: «السَّرْمَدُ» هو: دَوامُ الزّمانِ واتّصالُه مِن ليلٍ أو نهارٍ.

قولُه: (وتَقَدَّمَ) في شرحِ خُطْبَةِ النّاظِمِ (معنَى الآلِ والصَّحْبِ) حيثُ قالَ ثَمَّ: «وآلُ النّبيِّ في مَقامِ الدُّعاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ، والصَّحْبُ: اسْمُ جَمْعٍ لِصاحِبٍ بمعنَى صَحابيٍّ، وهو: مَنِ اجْتَمَعَ به ﷺ مُؤْمِنًا به».

قولُه: (وتَقَدَّمَ) أيْ في شرحِ خُطْبَةِ النّاظِمِ (وَجْهُ تقديمِ الآلِ على الصَّحْبِ) وهو: أنّ الصّلاةَ على الآلِ ثَبَتَتْ بالنَّصِّ، والصّلاةَ على الصَّحْبِ ثَبَتَتْ بالقِياسِ، فاقْتَضَى ذلك التّقديمَ.

قولُه: (كما في قولِه) وفي النُّسْخةِ المطبوعةِ: «كما أنّ قولَه»، والصّحيحُ ما أَثْبَتْناه وعَلَّقْنا عليه مِن بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ.

قولُه: (فيما تَقَدَّمَ) أيْ في خُطْبَةِ النّاظِمِ، وعِبارَتُه ثَمّ: «القيدُ في الصّلاةِ ليسَ مُرادًا، بلِ المُرادُ التّعميمُ في جميعِ الأوقاتِ».

قولُه: (و«الأَبْرُجُ»: جمعُ «بُرْجٍ») وهو جمعُ قِلّةٍ أُرِيدَ منه الكثرةُ؛ لِأنّ البُرُوجَ الّتي في السّماءِ اثْنا عَشَرَ بُرْجًا. اهـ «خطاب» (ص٥١).

قوله: (وهو: اسْمٌ لِجُزْءٍ إلخ) «البُرْجُ»: عِبارةٌ عن مجموعةٍ مِن النّجومِ

مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا مِن الفَلَكِ الثّامِنِ، ....

تَتَّخِذُ شكلًا مُعَيَّنًا في السّماءِ، وفي النّسخةِ المطبوعةِ: «اسْمُ الجُزْءِ» بالإِضافةِ، والمُثْبَتُ هُنا مِن المخطوطةِ.

قولُه: (مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا) أيْ قِسْمًا، وهي البُرُوجُ الاِثْنا عَشَرَ: ١ ـ الحَمْلُ، ٢ ـ والثَّوْرُ، ٣ ـ والجَوْزاءُ، ٤ ـ والسَّرَطانُ، ٥ ـ والأَسَدُ، ٦ ـ والسُّنْبُلةُ، ٧ ـ والمِيزانُ، ٨ ـ والعَقْرَبُ، ٩ ـ والقَوْسُ، ١٠ ـ والجَدْيُ، ١١ ـ والدَّلْوُ، ١٢ ـ والحُوتُ. اهـ «قويسني» (ص٥١)، ونَظَمَها بعضُهم في بَيْتَيْنِ فقالَ:

حَمَلَ الثَّوْرُ جَوْزَةَ السَّرْطانِ ... ورَعَى اللَّيْثُ سُنْبُلَ المِيزَانِ

ورَمَى عَقْرَبٌ بقَوْسٍ لِجَدْيٍ ... نَزَحَ الدَّلْوُ بِرْكَةَ الحِيتَانِ

قولُه: (مِن الفَلَكِ) هو: مَدارُ النّجومِ، ويقولُ المُنَجِّمُون: إنّه سبعةُ أطواقٍ دُونَ السّماءِ قد رُكِّبَتْ فيها النّجومُ السّبعةُ، في كلِّ طَوْقٍ منها نَجْمٌ، وبعضُها أرفعُ مِن بعضٍ، يَدُورُ فيها بإِذْنِ اللهِ تعالى. اهـ «القاموس» مع «تاج العرُوس».

قوله: (مِن الفَلَكِ الثّامِنِ) وهو فَلَكُ الثَّوابِتِ، ويُقالُ له: الكُرْسيُّ، وهو مَقامُ أرواحِ أُولي العَزْمِ مِن الرُّسُلِ، وفوقَه عَرْشُ الرّحمنِ، وهو مَقامُ رُوحِ خاتَمِ النَّبِيِّين صلواتُ اللهِ وسَلامُه عليهم أجمعين». اهـ «روح البيان» (٤/٩٧) للآلوسي، وذَكَرَ فيه: ١ـ أنّ السّماءَ الدُّنْيا فَلَكُ القَمَرِ، ٢ـ والسَّماءَ الثّانيةَ فَلَكُ عطارد، ٣ـ والسَّماءُ الثّالِثةُ فَلَكُ الزّهرة، ٤ـ والسَّماءُ الرّابِعةُ فَلَكُ الشّمسِ، ٥ـ والسَّماءُ الخامِسةُ فَلَكُ المِرِّيخِ، ٦ـ والسَّماءُ السّادِسةُ فَلَكُ المشتري، ٧ـ والسَّماءُ السّابِعةُ فَلَكُ زُحَلٍ، وفوقَ هذه السّمواتِ الفَلَكُ

وهو مَقسومٌ ثلاثينَ جزءًا، كلُّ جزءٍ يُسَمَّى: «دَرَجَةً»، والشّمسُ تَقْطَعُ في كلِّ يومٍ دَرَجَةً، فتَقْطَعُ الفَلَكَ في ثلاثِمائةٍ وستِّينَ يومًا، وهي عَدَدُ السَّنَةِ الشَّمْسِيَّةِ.

و«البَدْرُ»: اسمٌ لِلقَمَرِ ليلةَ أربعةَ عَشَرَ يومًا مِن الشّهرِ العَرَبِيِّ.

الثّامِنُ، وهو فَلَكُ الثّوابِتِ إلخ.

قوله: (وهو) أيِ البُرْجُ (مقسومٌ ثلاثين جُزْءًا، كُلُّ جُزْءٍ يُسَمَّى دَرَجةً) فطُولُ كُلِّ بُرْجٍ ثلاثُون دَرَجةً، والثّلاثُون درجةً في اثْنَيْ عَشَرَ بُرْجًا: ثلاثُمائةٍ وسِتُّونَ (٣٦٠) دَرَجةً.

قوله: (في كُلِّ يومٍ) أيْ وليلةٍ. اهـ «خطاب على القويسني» (ص٥١).

قوله: (والشّمسُ تَقْطَعُ في كلِّ يومٍ درجةً) وتُقِيمُ في كُلِّ بُرْجٍ ثلاثين يومًا. اهـ «قويسني» (ص٥١).

قوله أيضًا: (والشّمسُ تَقْطَعُ في كُلِّ يومٍ دَرَجةً) أيْ تقريبًا، وإلّا فقد يَنْقُصُ ما تَقْطَعُه في اليومِ واللّيلةِ عنِ الدَّرَجةِ بدَقيقةٍ، وبدَقيقتَيْنِ، وبثَلاثِ دَقائِقَ، وقد يَزِيدُ بدَقيقةٍ وبدَقِيقَتَيْن فقط، فجانِبُ النَّقْصِ أكثرُ، وكذا الحكمُ بأنها تُقِيمُ في كلِّ بُرْجٍ ثلاثِين يومًا تَقرِيبيٌّ أيضًا، وإلّا فالغالِبُ أنها تَقْطَعُه في أكثرَ مِن ثلاثين يومًا بكَسْرٍ، ولهذا كلِّه زادَتِ السَّنَةُ الشّمسيّةُ على ثلاثِمائةٍ وسِتِّين يومًا بخمسةِ أيّامٍ ورُبُعٍ، فاحْفَظْه. اهـ «خطاب على القويسنيّ» (ص ٥١).

قولُه: (في ثلاثِمائةٍ وسِتِّين) وهي عددُ دَرَجاتِ البُرُوجِ الاثْنَيْ عَشَرَ.

قوله: (والبَدْرُ) سُمِّيَ البَدْرُ «بَدْرًا» لِمُبادَرَتِه الشَّمْسَ بالطُّلُوعِ في ليلتِه كأنه

و«الدُّجَى»: جمعُ «دُجْيَةٍ»، وهي: الظُّلْمَةُ.

وهذا آخِرُ ما أَرَدْنا كِتابتَه، ونسأَلُ مَن وَفَّقنا له أن يَنْفَعَ به؛ إنّه على ذلك قديرٌ، وصلّى اللهُ على سيِّدِنا محمّدٍ وآلِه وصَحْبِه وسَلَّمَ.

* * *

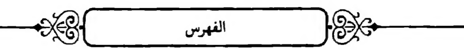
يَعْجَلُها المَغِيبَ، وقيلَ: سُمِّيَ به لِتَمامِه. اهـ «مختار الصحاح».

قولُه: (جمعُ «دُجْيَةٍ») بضَمِّ الدّالِ وسكونِ الجيمِ (وهي: الظُّلمة) كما في «القاموسِ». اهـ «باجوري» (ص٩٨).

هذا آخِرُ ما يَسَّرَه اللهُ تعالى لي على هذا الشّرحِ النّفيسِ * النّافِعِ - إِنْ شاءَ اللهُ تعالى - لِكلِّ مَن أرادَ المُطالَعَةَ أوِ التّدرِيسَ * وكانَ الفَراغُ مِن جمعِه وترتيبِه في أَواخِرِ شهرِ رَمَضانَ مِن شُهُورِ سنةِ ١٤٣٥ مِن الهِجْرةِ المُنيفةِ * على صاحِبِها صَلَواتٌ وتَحِيّاتٌ شريفةٌ * في مدينةِ سُوبَاغْ بجاوَى الغَرْبيّةِ * وهو تكميلٌ لِما كُنْتُ كَتَبْتُه سنةَ ١٤٣٠ في حَضْرَمَوْتَ بالجُمْهُورِيّةِ اليَمَنيّةِ * نَسْأَلُ اللهَ تعالى أن يَجْعَلَه في مَرْتبةِ القَبُولِ * بجاهِ السَّيِّدِ الرَّسُولِ * صلّى اللهُ عليه وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعين *

والحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات



الموضوع	الصفحة

** ** **